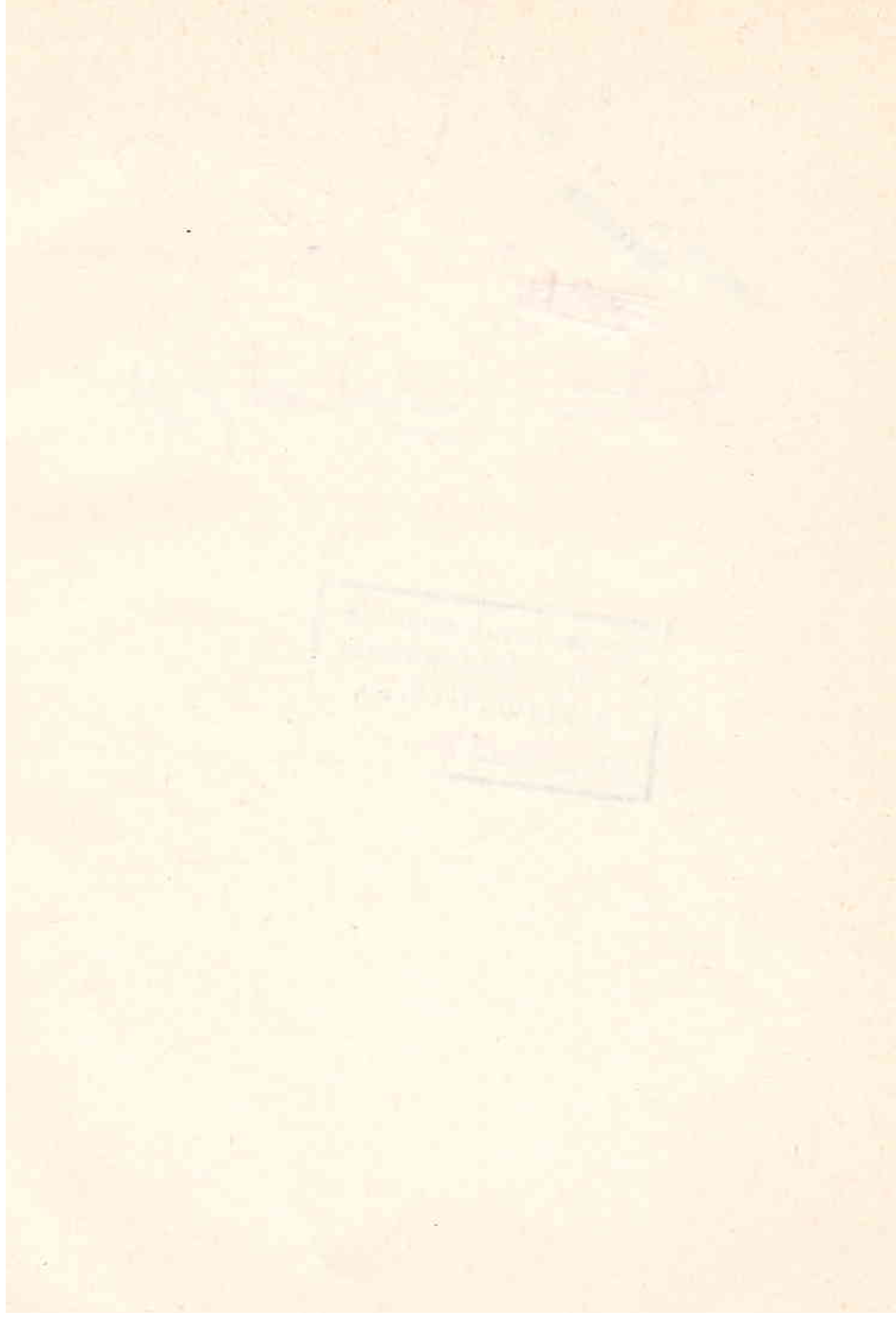
مذكرات ديغول



الأمل
مذكرات

عويدات





مذكرات الأمل

التجديد

١٩٥٨ - ١٩٦٢

مذكرات الامل

صمم الغلاف الفنان

خليل صبري

الجنرال ديغول

مذكرات الأمل

التجديد

١٩٥٨ - ١٩٦٢

ترجمة الدكتور سموحي فوق العاده
مراجعة أحمد عويدات

منشورات عويدات
شارع بدارو . بيروت

الطبعة الأولى ١٩٧١

للمؤلف

مذكرات الحرب

١ – النفير (١٩٤٠ – ١٩٤٢) – منشورات عويدات ١٩٦٨
٢ – الوحدة (١٩٤٢ – ١٩٤٤) » » ١٩٦٩
٣ – الخلاص (١٩٤٤ – ١٩٤٦) » » ١٩٧٠

مذكرات الأمل

١ – التجديد (١٩٥٨ – ١٩٦٢) – منشورات عويدات ١٩٧١
٢ – الجهد (١٩٦٢ – ...) » » ١٩٧١

LE GÉNÉRAL DE GAULLE

Paris, le 11 décembre 1968

Monsieur le Directeur,

Je me félicite de ce que, grâce à vous et à votre Maison, le premier tome de mes Mémoires de Guerre soit mis à la portée des lecteurs arabes.

L'envoi que vous m'avez adressé m'a permi d'apprécier la présentation donnée à l'ouvrage. Il est en mêm temps pour moi l'occasion de vous remercier du soin que vou même et vos collaborateurs avez apporté à cette édition. J'a que j'ai été très sensible à votre lettre et aux sentiments d'ar à l'égard de la France qu'elle manifeste.

Veuillez croire, Monsieur le Directeur, à sentiments les plus distingués et les meilleurs.

C. de Gaulle

Monsieur Ahmad OUEIDAT

الجنرال ديغول

باريس ١١ ديسمبر ١٩٦٨

سيدي المدير ،

أهنىء نفسي على ان الجزء الأول من مذكراتي عن الحرب قد أصبح في متنــاول القراء العرب بفضلكم وبفضل مؤسستكم .

وقد سمحت لي النسخة التي أرسلتموهــا إليّ أن أقيّم بنفسي الإخراج اللائق الذي ظهر فيه الكتاب . وإنهــا لفرصة بالوقت نفسه أنتهزها لأشكركم على العنــاية التي بذلتموها أنتم ومعــاونوكم في هــذا الإصدار. وأضيف أنني كنت شديد التأثر برسالتكم الطافحة بعواطف الصداقة حيــال فرنسا .

فتفضلوا يا سيدي المــدير بقبول توكيداتي عن أفضل عواطفي الفائقة .

شارل ديغول

السيد أحمد عويدات

١

المؤسسات

إن فرنسا منبثقة من أعماق التاريخ ، وهي تعيش ، والقرون تناديها ، ولكنها تظل هي نفسها على مدى الزمن . ومن الممكن أن تتعدل حدودها دون أن تتغير تضاريسها ، واقليمها ، وأنهارها ، وبحارها التي تميز طابعها باستمرار. ويسكنها شعوب عانت، عبر التاريخ، محناً مختلفة ، ولكن طبيعة الأشياء ، وقد راضتها السياسة ، كونت منها على الدوام أمةً واحدة . وقد ضمت هذه الأمة أجيالاً عديدة، وما زالت حالياً تضم الكثير منها، وستتمخض في المستقبل عن عدد أوفر. ولكن فرنسا تتسم ، من حيث جغرافية بلادها ، وعبقرية الأعراق التي تتألف منها ، والجوار التي تحيط بها ، بطابع دائم يجعل الفرنسيين في أي زمن مرتبطين بآبائهم، ومقيدين بالنسبة الى أحفادهم. ولذلك فإن هذه المجموعة البشرية تتمتع في هذا الاقليم ، وفي هذه البقعة من العالم بماضٍ ، ومستقبل منيع ، ما لم ينفصم عراها وتتمزق أواصرها . ولذلك فان الدولة المسؤولة عن فرنسا ، تتولى في آن واحد تراث الأمس ، ومصالح اليوم وأماني الغد .

وإنها لضرورة حيوية ، إذ أنها تفرض نفسها عاجلاً أو آجلاً على مجموعة الشعب عندما يدق ناقوس الخطر العام ! لذلك فان السلطة تستمد شرعيتها

من الشعور الذي توحيه والذي تتمتع به في تأمين الوحدة الوطنية واستمرارها عندما يتعرض الوطن الى الخطر . ففي فرنسا ، كانت الحرب دائماً سبب الاستيلاء على هذه السلطة العليا وفقدانها مِن قِبَل الميروفنجيين، والكارولنجيين والكابيسيين ، وبونابرت والجمهورية الثالثة . والسلطة التي توليتها بدوري في تاريخنا ، قد أقرها في بادىء الأمر أولئك الفرنسيون الذين لم يتخلوا عن القتال وأقرها من ثم جميع السكان مع تطور الأحداث ، وأخيراً اعترفت بها جميع حكومات العالم ، في جو تسوده الصدمات والأخطاء . وبفضل كل ذلك تمكنتُ من إيصال البلاد إلى نجاتها .

وعندما خرجت فرنسا من ورطتها ، رأيناها ، فعلاً ، تظهر من جديد دولةً مستقلة ومنتصرة ، وتملك إقليمها وامبراطوريتها ، وتتقبل مع روسيا وأميركا وإنكلترا استسلام الرايخ ، ومن بعده اليابان ؛ وتتصرف ، لتعويض أضرارها باقتصاد (السار) وحصة من فحم منطقة (الرور) وتقف إلى جانب الدول الأربع الكبرى كمؤسِّسَةٍ لمنظمة الأمم المتحدة وكعضو في مجلس الأمن مع التمتع باستعمال حق النقض .

وبعد جميع مظاهر الإذلال والاضطهاد التي ذاق الشعب مرارتها في جو من العبودية ، فقد كان يحملنا الظن على أنه مُعرَّضٌ للاضطرابات السياسية ، والاجتماعية ، والاستعمارية ، وأخيراً للشيوعية الدكتاتورية ؛ وإذ بنا نرى ، بعد قليل ، أنه رغم بعض الحوادث والشغب المحدود ، كانوا يهتفون في كل مكان بديغول ، وأنه لم تبقَ ثمة قوة مسلحة عدا الجيوش النظامية ، وأن العدالة آخذة مجراها الطبيعي ، وأن الاصلاحات الجذرية كانت تقضي على محاولات الثورة ، وهي في مهدها ، وأن البلاد التابعة الينا فيما وراء البحار كانت تنتظر بثقة وصبر الحصول على الاستقلال الذي قطعنا عهداً بشأنه وباشرنا به ، وأنه في كل مكان كان يسود النظام ، والتقدم ، والحرية ، وكلها من صنع السلطة الجديدة .

وبينما كان يبدو أن اقتصادنا قد تعرض للشلل لمدة طويلة أو للأبـد ــ كما كان يظن البعض ــ من جراء الأضرار المادية والبشرية الرهيبة التي أصِبنا بها، وتدمير خطوطنا الحديدية، ومرافئنا ، وجسورنا ، ووسائل النقل والمواصلات وعدد كبير من أبنيتنا ، وانهيارنا المالي الناجم عن استيلاء الألمان على كميات كبيرة من مواردنا ، وأجهزتنا ، وخزينتنـا ، وبسبب إقصاء عدة ملايين من الفرنسيين ، لمدة طويلة ، كأسرى حرب أو منفيين أو لاجئين ، والتعويضات الباهظة التي فـرضَتْها علينا الأضرار التي لحقت بالأشخاص والأموال، بعد كل ذلك فها ان النهضة قد انبعثت وأخذت مجراهـا ، واستأنف النشاط سيره وسط الأنقاض وكانت حاجات السكان الأولية تتأمن بشكل مقبول والغائبون يجدون أماكنهم ، بشيء من الصعوبــة . ولكن بدون بلبلة. وان ازدياد الواردات ، وضريبة التضامن الوطني القاسية ، والنجـاح الكبير الذي سجّله القرض المعقود عام ١٩٤٥ ، كل ذلك كان يقربنا من توازن الميزانية ويفتح لنا من جديد سبل الائتمان . وجملة القول ، أصبحت الدولة قائمة ، بعد بضعــة أشهر من النصر ، واستعيدت الوحدة ، وتجددت الآمـال ، واحتلت فرنسا مكانها في اوروبا والعالم أجمع .

وقد تمتعتُ، في سبيل إدراك هذه الغاية، بالتأييد الجماعي لشعور الشعب. وبالمقابل ، فقد كان التردد الشديد الطابع الذي اتسمت بها موافقة الهيئات الانتخابية والاقتصادية، والنقابية ، التي ما لبثت أن عادت الى رشدها. ومع ذلك ، فما كاد العدو يغادر البلاد حتى أثارت هذه ضدي عـدة انتقادات بلهجات مختلفة تناولت جميع الموضوعات غير أنه لم تعترضني بسببها عقبـات تحول دون قيامي بما يجب عمله ، طالمــا أن الأمر كان يتعلق بمصير الوطن الفوري . وبعد أن أنجزنا كل ذلك برزت في صفوف الشعب المطـالب ، والمطامع والمزايدات القديمة ، كما لو قد نسي جميع المآسي الفريدة من نوعهـا التي قاساها .

ذلك أن الأحزاب عادت إلى الظهور تحمل الأسماء القديمة نفسها والأوهام نفسها ، والزبائن أنفسهم . ورغم أنها كانت تعلن تجاه شخصي الاعتبار الذي يطالب به الرأي العام ، فقد كانت تسرف في توجيه النقد السياسي ، ودون أن تعترض على قيمة الخدمات التي سبق أن تمكنتُ من تقديمها خلال الأحداث العسيرة ، أثناء غيابها ، فقد كانت تطلب بصوت مرتفع العودة إلى ما كان ، بنظرها ، الوضع الطبيعي ، أي العودة إلى نظامها الخاص ، بحجة أنه من حقها أن تتسلم السلطة . ومن واجبي أن أقول أنه لم يظهر لدى الجمهور ، أي تيار معاكس . أما بالنسبة إلى كل من الذين كان بودهم ، كل في بيئته ، أن يقولوا شيئاً على المنبر ، أو يكتبوا كلمة في حقول كل صحيفة ، فإن الأمور كانت تجري كما لو لم يكن أي شيء أو أي شخص يمثل البلاد ، باستثناء تلك الفئات المتنافرة التي كانت تعمل على تمزيقها .

ورغم قناعتي بأن السيادة مُلك الشعب بمجرد تعبيره عن إرادته مباشرة وفي مجموعه ، فلم أكن أقر تجزئتها وتقاسمها بين مختلف المصالح التي تمثلها الأحزاب . ولا شك أنه كان يترتب على هذه الفئات بحسب رأيي أن تسهم في الاعراب عن الآراء ، وبالتالي ، في انتخاب النواب الذين يتداولون داخل المجالس ويصوتون على القوانين . ولكني كنت أرى أنه يجب ، كما تكون الدولة أداة الوحدة الفرنسية ، ومصلحة البلاد العليا ، والاستمرار في النشاط القومي ، ألا تستمد الحكومة سلطتها من البرلمان ، أي من الأحزاب ، وإنما من مستوى أعلى ، أي من شخص مفوض مباشرةً من مجموع الأمة ، وقادر على العمل وتكوين إرادته وإصدار القرارات . وبدون ذلك ، فإن تعدد النزعات الذي يُعَد طابعنا المنبثق عن ميولنا الفردية ، وتباين أهدافنا ، وعوامل الانقسام الذي خلّفته مآسينا ، جميعها تحول الدولة ، مرة أخرى ، إلى مسرح تتجابه فيه العقائد الواهية ، والمنافسات المتجزئة ، ومظاهر العمل في الداخل والخارج ، المجردة من عامل الاستمرار والهدف . ولما كنت متأكداً من انه لم يتيسر تحقيق النصر للأمة إلا بفضل سلطة كانت تتغلب على جميع

خلافاتها وتقدر ضخامة القضايا التي أثارهـا أمامها الحاضر والمستقبل ، فقد أيقنت أن جهادي الكبير يجب أن يهـدف إلى تزويد هذه الأمة بجمهورية قادرة على تحمل مسؤولية مصيرها .

ومع ذلك ، لم يكن بوسعي أن أتجاهل ، بعـد زوال الخطر ، أن مثل هذا التجديد لا يمكن تحقيقه قبل اجراء تجارب جديدة وقاسية . ومما يؤيد ذلك أن وسائل العنف المستعملة خلال الاحتلال وفي ظل نظام حكومـة فيشي ، قد قضت على الحريات الفرنسية ، بحيث أن التنظيم السياسي القديم ، الذي كان يتصف بالديموقراطية ، قد استرد ثُرَيّا مفقودة . وقد بلغ الأمر حداً أصبح فيه العديد من رفاقي بالأمس ، ممن ترأسوا قوات المقاومة ، وكانوا ينبذون الأحزاب ، يحاولون الآن جهدهم كيما يحتلوا فيها الصف الأول . ومع ذلك ، فلما استأنفت جميع المنظمات الانتخابية نشاطها ، فانها لم تتلكـأ عن أداء القسَم بأنها تنبذ الاساءات القديمة وستتمكن بعد الآن من تجنبها . وبمـا أنه لم يدُر بخلدي قط أن أفرض دكتاتوريتي، بعد دكتاتورية العدو وأعوانه، كما كنت أريد أن أغرق في الانتخابات العامة تهديد الشيوعية الذي كان يبدو قوياً وآنياً، وأن أدعو الشعب إلى انتخاب جمعية وطنية ، لذلك كان يترتب عليّ أن أتنبأ بأن هذه المؤسسة ستكون حتماً ملكاً للأحزاب ، وأنه سينشأ بيني وبينها نوع من عدم الانسجام ، واننا سنقع في خلاف دائم حول الدستور الجديد الذي سيخلف دستور الجمهورية الثالثة المضمحل ، وان السلطـة التي ستحل محل سلطتي ستكون مجردة من الشرعية الوطنية ، رغم انها ستكون قانونية من الناحية الحسابية الصرف .

لقد سبق أن حددت خطتي منذ أن سكت هدير المدافع ، ما لم اتخـذ ازاء المنتخبين تدابـير ترمي الى اقصائهم ، وأضفي على نفسي صفة الطاغي الذي خلف غيره من الطغاة ، وأن أقضي على شخصي باتخاذ موقف قد يعده الرأي العام في فرنسا وفي جميع بلاد الغرب ، أمراً غير محتمل ، فقـد كان

الواجب يقضي علي أن أتيح المجال لنظام الأحزاب كيما يُظهِر ، خلال مدة ما ، حقيقة مساوئه ، رغم أنني كنت مصمماً على ألاّ أغطي عيوبه أو ألعب بوجوده دور شخصية ثانوية أو تافهة . إذاً فسأتخلى عن مركزي ، وأنا في الأوج . وبذلك قد يلجأون إليّ من جديد ، وفي الوقت المناسب ، إما شخصياً ، وإما بالمثل الذي أكون قد تركته . غير أنني ، نظراً للنتائج المرتقبة ، فقد أنشأت نظام الاستفتاء الشعبي ، قبل انتخاب الجمعية الوطنية ، وحصلت على قرار من الشعب يقضي بوجوب الحصول على موافقته المباشرة ، بعد الآن ، كيما يصبح الدستور ذا صفة شرعية ، وبذلك أحدثت طريقة ديموقراطية تسمح لي بأن أضع ، يوماً ما ، دستوراً ملائماً ، بدلاً عن الدستور الذي كان من المتوقع أن تضعه الأحزاب وفق مصالحها .

وقد ظلت مساوىء هذا النظام تظهر خلال اثني عشر عاماً . وبينما كانت تحاك وتحل دون انقطاع ، ضمن جدران قصر البوربون وقصر اللوكسمبورغ ، خيوط المناورات والمؤامرات والحركات البرلمانية ، التي كانت تغذيها اقتراحات المجالس واللجان ، وتؤثر فيها إنذارات الصحف ، واجتماعات الهيئات السياسية وفئات الضغط ، تولى في الوقت نفسه ١٧ رئيساً تأليف أربع وعشرين وزارة ، واستقروا تباعاً في قصر ماتينيون . وهؤلاء الرؤساء هم : فيليكس غوان ، وجورج بيدو ، وليون بلوم ، وبول رامادييه ، وبول شومان ، واندره ماري ، وهنري كوي ، ورنيه بليفن ، وبيار منديس فرانس ، وغي موليه ، وموريس بورجه مونوري ، وفيليكس غايار ، وبيار فليملان ، وكانوا جميعهم ، بكل تأكيد ، ذوي وزن وقيمة ، ومؤهلات واسعة في القضايا العامة – وقد كان ستة منهم من وزرائي السابقين ، كما أصبح أربعة منهم ، فيما بعد ، أعضاء في حكومتي – ولكنهم كانوا مجردين ، بسبب رعونة النظام ، من أي سيطرة حقيقية على الأحداث . وكم من مرة شاهدتهم يتخبطون بعيداً عني في معالجة المستحيل ، فيحز فيّ الألم لضياع وقتهم .

ورغم المحاولات التي استطاع كل منهم ان يقوم بها ، فان المواطنين الأجانب كانوا يحضرون مشاهد مشينة لحكومات يتم تأليفها بعد عدة تسويات ، ثم لا تلبث أن تهاجَم بُعَيْدَ تأليفها من قِبَل كل الجهات ، ويتزعزع كيانها من جراء الانشقاقات والخلافات التي تنشب بين أعضائها ، وتسقط أخيراً بنتيجة اقتراع لا يمثل في الغالب سوى شدة تعطش المرشحين للوزارات ، تاركة فراغاً في الحكم قد يمتد عدة أسابيع . وكثيراً ما كان يشاهد ، في فترات الاستراحة ، على المسارح التي كانت تُمثّل فيها الروايات الهزلية ، دخول الرؤساء الذين « تجري استشارتهم » او « جس نبضهم » او « تقليدهم زمام الحكم » وخروجهم وذلك قبل مباشرتهم مهامهم الرسمية . وكان فنسان اوريول ورنيه كوتي ، رئيسا الدولة القابعان في قصر الايليزه ، قد نفد صبرهما ، ومهما بلغ حرصهما على المصلحة العامة والكرامة الوطنية ، فقد كانا يترأسان بانصياع واستسلام ، تلك الوجوه الساخرة في حلبة رقصة البالية .

ومع ذلك ، لما كانت الأحداث تتبع مجراها ، ولم يكن بوسع الحياة ان تتجرد عنها ، فان البلاد كانت تخضع أحياناً لمؤثرات غير التي كان يجب أن تفرضها السلطة العامة . ففي نطاق القضايا الداخلية ، كان رجال الادارة ، والفنيون والعسكريون ، يجابهون ، بسلطتهم ، الحالات العاجلة التي كان الناس وطبيعة الأمور تطرحها عليهم حكماً . أما في القضايا الخارجية ، فرغم مظاهر التمثيل الدبلوماسي ، ورغبات بعض الوزارات ، أحياناً ، فان الدول الأجنبية كانت تحدد ما كانت تتوقعه من فرنسا ، وتحصل عليه .

وفي المجال الاقتصادي ، فانه لصحيح ان مقتضيات الاستهلاك التي تَبِعت أمد نقص المواد الغذائية الطويل والحاجة الماسة لاعادة البناء ، كانت تقتضي تلقائياً نشاطاً كبيراً ، وهذا ما تولته منظمة التخطيط التي احدثتُها قبل مغادرتي كرسي الحكم ، اذ كانت تبذل قصارى جهدها لتوجيهه . ولذلك فان الانتاج الصناعي والزراعي كان آخذاً بالازدياد . ولكن ذلك كان يتم بفضل

مشتريات باهظة من الخارج دون أن نتمكن من تعويضها بمبيعاتنـا ، وبسبب ازدياد الأجور دون تحسين الانتاج بما يتناسب معه . وبدلاً عن وضع الأمور في نصابها ، فقد كانت الدولة تسدد العجز الناشيء عن كل ذلك . وكنا نمول اختلال توازن الميزانية بفضـل اعتمادات مشروع مارشال ، والاعتمادات التي كنا نطلبها دون انقطاع من واشنطن ، واحتياطي مصرف فرنسا من الذهب الذي كنت حافظت على صيانته وأخفيناه أثنـاء الحرب في المارتينيك وفي منطقة السودان الفرنسية والولايات المتحدة، وأخيراً بواسطة الميزانية المكشوفة أي التضخم النقدي . غير أنه نشأ عن ذلك استمرار سقوط الفرنك وشلـل المبادلات ، واستنزاف اعتماداتنا ، وبكلمة موجزة ، التهديد المتزايد بالافلاس النقدي والمالي ، والانهيار الاقتصـادي . ولا ريب ان تدابير بعض الوزراء أمثال انطوان بيناي وادغار فور ، كانت تحدث ، أحياناً ، بعض الانفراج . ولكن الفوضى كانت تتجدد فور انسحابهما من الحكم. وفي مثل هذه الظروف لم يتم من الناحية الاجتماعية ، انجاز أي شيء يمكن اضافته إلى ما حققتـه حكومتي أثناء التحرير . وعبر الاضرابات المتتابعة ، كنا نكتفي بمنح زيادات على الأجور والرواتب من جميع الفئات، بنسب مئوية كانت تُسدَّد في الحقيقة، عن طريق اصدار أوراق نقدية وسندات دين باسم الخزينة ، غير أن ارتفاع الأسعار كان يثير هذه القضايا باستمرار . ولا شك أن التأمينات الاجتماعية ، والتعويضات العائلية ، والقواعد الجديدة للايجارات الزراعيـة ، كما سبق أن نفذتها منذ عهد قريب ، قد عالجت بشكل كافٍ مآسي البؤس ، والمرض ، والبطالة ، والشيخوخة ، بما يحول دون اندلاع الثورات . أما القضـايا التي تتطلب مزيـداً من الوقت كشؤون السكن ، والمدارس ، والمستشفيـات ، والمواصلات فقد كانت عرضة للتأخر على حساب المستقبل .

وفي المجال الداخلي ، كانت المرونة الطبيعية التي تتصف بها بـلادنا ، تخفف نسبياً النتائج الفورية للميوعة الرسمية ، غير أن الأمر لم يكن مماثلاً ، في الوضع الخارجي ، إذْ أن ما حققتُهُ بعد جهود مريرة ، في سبيل استقلال

فرنسا والحفاظ على مركزها ومصالحها ، قد تعرّض للخطر . ونظراً لانعدام مقومات وجودنا ، فان نظام الحكم كان مهتماً بارضاء الغير ، وكان يجد ، لتغطية هذا الاحتجاب ، العقائد اللازمة ، احداها باسم وحدة اوروبا تُصفي المكاسب الناشئة عن النصر ، والثانية تُخضع فرنسا لسيطرة الانكلو - سكسون بحجة التضامن الاطلسي . وقد أدّى ذلك إلى إعادة السلطة المركزية الألمانية في المناطق الغربية الثلاث ، رغم عدم توافر الضمانات الكافية ، وانشاء الاتحاد الاوروبي للفحم والفولاذ الذي لم يمنح مناجمنا المهدومة وسائل اصلاحها ، وانما أعفى الألمان من تزويدنا باستحقاقنا من المحروقات ، ومنح الايطاليين ما يحتاجون إليه لانشاء مصانع لصب الحديد والفولاذ . وهكذا تخلينا عن ارتباط اقتصاد السار بفرنسا والاحتفاظ في هذا الاقليم بالدولة المستقلة التي تم انشاؤها . وكذلك أحدث « اتحاد الدفاع الأوروبي » الذي عُقد ولم يُنفذ بفضل الانتفاضة الوطنية التي قضت عليه في اللحظة الأخيرة - اذ كان يقضي بحرمان فرنسا المنتصرة من حق انشاء جيش وطني ، على أن تدمج القوى العسكرية التي ستحدثها ، في قوى المانيا وإيطاليا المهزومتين - وقد رفضت انكلترا ، فيما يخصها ، قبول هذا المشروع - وأخيراً تسليم حق قيادة هذه المجموعة المجردة من الجنسية إلى الولايات المتحدة . وعندما أُقر في واشنطن البيان المبدئي الذي يحمل اسم «الحلف الاطلسي» كان قد تم إحداث « منظمة معاهدة شمال الأطلسي » التي تقضي بزوال حقنا في الدفاع عن بلادنا ، وذوبان نظامنا في كيان يأتمر بأمر دولة اجنبية ، في الوقت الذي كان فيه القائد العام الاميركي ، المقيم قرب فرساي ، يمارس على العالم القديم سلطة العالم الجديد العسكرية . ففي قضية السويس ، كانت الحملة التي قامت بها لندن وباريس ضد الرئيس ناصر ، مؤلفة بحيث أن القوى الفرنسية من أي نوع ومن جميع الفئات كانت موضوعة تحت أوامر البريطانيين ، وكان يكفي أن يستدعي هؤلاء قواتهم بناء على ضغط من واشنطن وموسكو كيما يتم سحب قواتنا .

ولكن التردد كان يبدو واضحاً جلياً بشكل خاص، حول تطور العلاقات بين فرنسا والمناطق التابعة لها فيما وراء البحار، ولا سيما أن حركة استقلال واسعة قد أثارت في وقت واحد جميع الشعوب المستعمرة. ونظراً لانحطاط قوى انكلترا وفرنسا نسبياً، وهزيمة إيطاليا، وخضوع هولندا وبلجيكا لإرادة الولايات المتحدة، وبسبب الأثر الذي تركته لدى الآسيويين والإفريقيين الحروب التي جرت فوق أراضيهم والتي احتاج فيها المستعمرون إلى مؤازرتهم، ونظراً لسرعة انتشار المذاهب المتحررة او الاشتراكية التي كانت تطالب، على السواء، بتحرير الناس والجنس البشري، وبدافع موجة الرغبات التي أثارها لدى هذه الجماهير المحرومة، منظر الاقتصاد الحديث، فان العالم كان يتعرض الى انقلاب عكسي ولكنه يوازي في عمقه ذلك الذي أثارته الاكتشافات والغزوات التي قامت بها دول اوروبا القديمة. وكان واضحاً انه قد مضى عهد الاحتلالات القديمة التي كانت تؤلف الإمبراطوريات. ولكن هل يبدو ممكناً تحويل علاقات الخضوع القديمة الى صلات تنطوي على الأفضلية في التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي؟

وكنت منذ شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤، رسمت باسم فرنسا، خلال مؤتمر برازافيل، الاتجاه اللازم حول هذا الموضوع الشاسع، ثم اتبعت الخطة نفسها عام ١٩٤٥، إذ منحتُ الجميع في الجزائر، وإفريقيا السوداء، ومدغشقر حق التصويت، واستقبلت في باريس كلاً من باي تونس وملك المغرب، بوصف أنهما سيصبحان عاهلين بشكل كامل، وزودت الجنرالين دارجانليو ولوكلير، اللذين أوفدتهما إلى الهند الصينية على رأس قوات كبيرة، بتعليمات تقضي بالاستقرار في الجنوب فقط، وعدم التوجه الى الشمال ما لم يتلقوا أمراً مني بذلك، اذْ كان يحكمها (هوشي مينه) الذي كنت أرسلت إليه بعثةً برئاسة (سنتوني) للاتصال به توطئة لاجراء المفاوضات، ولم يَدُرْ قط بخلدي، ان هذه المجموعة المبنية على شراكة حرة وتعاقدية، ستحُل، بين يوم وآخر، محل امبراطوريتنا، دون صدمات او مصاعب. غير انني كنت

أعتقد ، مع ذلك ، بأن هـذا الأمر ممكن الحصول . ولكن كان يقتضي أن تتولاه باستمرار حكومة حازمة تمثل فعلاً ، في نظر الشعوب المعنية ، وجـه فرنسا الكريمة والقوية ، كما تبينت لهم عند التحرير .

ولا شك في أن مثل هذه الشروط غير متوافرة في نظام الأحزاب الذي تتجاذبه فيه نزعات متعارضة ، ويبدو كل منها مهيئاً للكلام دون العمل ،بحيث يصح التساؤل كيف يتسنى له أن يتحمل مسؤولية الحلول الحازمة التي يقتضيها انهاء الاستعمار ؟ وكيف يمكنه التغلب ، والقضاء عنـــد اللزوم ، على جميع التناقضات في المشاعر ، والعادات ، والمصالح ، التي لا بد أن يثيرها مثـل هذا المشروع ؟ ولا شك أنه في خضم مواقفه المتتابعة وغير المنسجمة، اتخـذ كبار ممثليه مبادهـــات موفقة ، ولكنها لم تحقق الغاية المتوخاة من جراء التناقضات التي كانت تتخبط فيها السلطات .

وفيما يتعلق بالهند الصينية ، فان الاتجاه الأول الذي أعقب مغادرتي الحكم، كان يقضي بدعوة (هوشي مينه) الى باريس ، والمفاوضة معه ، علماً بأنـــه كان مستعداً لذلك . ولكنهم آثروا ، بعدئـذ ، اللجوء الى استعمال القوة ، فنشبت معركة قاتمة وطويلة الأمد استمرت ثماني سنوات ، تواترت خلالهـــا الرغبة في ربح الحرب ، وفكرة عقد الصلح ، دون الوصول إلى أي قرار . ومهما كان مدى الشجاعة والخسائر التي تكبدها المحاربون في ساحة الوغى ، ومهما كانت أهمية جهود الحكام ومزاياهم ، فان النتيجة كانت عبـــارة عن نكبة عسكرية رهيبة ، تبعتها تصفية سياسية مهينة كان من العسير تجنبها . أما محميتا المغرب وتونس ، فقد اتجـه المسؤولون تارة نحو استعمال العنف ، فأوقفوا السلطان محمد الخامس ونفوه خارج البـلاد ، وأخضعوا بورقيبة الى الاقامة المراقبة، وطوراً كانوا يحاولون حلاً ودياً إذ أعادوا السلطان إلى عرشه، ومنحوا حكومـة تونس الاستقلال الداخلي مع الاعتراف بالاستقلال الشكلي لكل من هاتين الدولتين . ولكن نظراً لعدم اقدامهم على انجاز هذا التغيير ،

فقد أبقوا في البلاد جزءاً من جهاز السلطة الفرنسية كان يُهاجَم كل يوم ، وبعض القوى العسكرية التي لم تعمل أي شيء سوى التعرض للاهانات .

وفي مناطق إفريقيا السوداء ومدغشقر ، بعد أن قاوموا الحركة التي حملتها على المطالبة بحق تقرير المصير ، وقضوا ، بشكل خاص ، على الثورة الدامية التي نشبت في جزيرة المحيط الهندي الكبير ، فقد عمدوا ، بناء على اقتراح غاستون دوفير ، إلى تطبيق القانون النظامي الذي أنشأ حكومات وبرلمانات محلية مع اختصاصات تشريعية وإدارية واسعة دون التصميم مع ذلك على تجاوز هذه المرحلة البدائية ، وهذا ما جعل الاصلاح ناقصاً وغير متزن .

ولكن موضوع مصير الجزائر هو الذي أبرز ارتباك نظام الحكم بأقسى شكل ممكن . وقد ظلت حكومات باريس وهي المتوالية بسرعة ، تتبع أسلوب المراوغة إلى أن نشبت الثورة . وإنه لصحيح انه أقر ، عام ١٩٤٧، نظام الجزائر الذي أحدثت بموجبه جمعية وطنية ، تنتخب بالاقتراع العام ، وتملك صلاحية التصويت على الميزانية ومناقشة القضايا التي يتولاها الحاكم العام. ولقد كان ذلك خطوة هامة في الطريق السوي ، ولو توخوا إنجاز خطوات أخرى ، لاتجهت المنطقة بشكل سلمي ، نحو تسلّم سكانها الأصليين دفة شؤون البلاد ونشوء دولةجزائرية تتحد تدريجياً مع الجمهورية الفرنسية . ولسوء الحظ ، فقد حالت الرتابة الإدارية دون هذا التطور فضلاً عن مساعي قسم كبير من العناصر الفرنسية الأصل ورفض تعديل نظام هيأتيْ الانتخاب ، هيئة الفرنسيين الكاملة التي تُمثل عُشر المواطنين ، والهيئة التي تمثل سائر السكان ، في حين أن كل هيئة كانت تنتخب نصف السكان ، وأنه بالنسبة الى الهيئة الثانية ، كان ضغط الادارات الرسمية يؤثر كثيراً على الترشيحات ونتائج الاقتراع . وبعد أن رحب جمهور الشعب الاسلامي ونخبته السياسية بنظام الجزائر ، أعلنوا أن الإصلاح كان ملفقاً ، وتخلوا عن الآمال التي كانوا عقدوها عند تحرير فرنسا ، واستنتجوا بأن تحريرهم لن يتم بالطريق الشرعي .

وقد ابتدأ القتال في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٤، وأخذ يتوسع، بحيث أصبح النظام تتنازعه مواقف مختلفة. وفي الواقع، كان كثيرون من الطبقة الحاكمة، يرون أن الموضوع يقتضي حلاً جذرياً. ولكن اتخاذ قرارات حازمة كالتي يقتضيها هذا الحل، والتغلب على جميع العقبات التي كان تعترض سبيله في الجزائر وفي فرنسا، بمجابهة مشاكسة الصحافة والتكتلات البرلمانية التي كان يغذيها انفعال الرأي العام والأزمات السياسية الناجمة عن هذه القضية الضخمة، كل ذلك كان عبئاً لم تقوَ على احتماله الوزارات المتداعية وباستثناء بعض بوادر الرغبة في المفاوضات، وبعض الاتصالات غير المباشرة مع منظمة الثورة المقيمة في القاهرة، واتخاذ بعض التدابير الثانوية التي ترمي إلى تلطيف وسائل القمع، وتسمية وزير يمثل التهدئة، كالجنرال كاترو، ثم العدول عن هذا القرار. فقد كان المسؤولون يكتفون بتغذية القتال بالرجال والسلاح والمال، بعد أن انتشر في جميع مناطق الجزائر وعلى طول حدودها. وكان ذلك يكلف أموالاً طائلة، لأنه كان يتطلب تجنيد قوات تبلغ ٥٠٠ الف رجل. وهذا الرقم كان يُعَدُّ في الخارج ضخماً، لأن العالم بأسره كان يستنكر هذه المأساة التي لا نهاية لها وأخيراً فان هذا القتال كان يهدم سلطة الدولة.

وكان هذا الوضع يمس الجيش بالدرجة الأولى، إذ لم يكن يتحمل مِحَن القتال فحسب، وإنما أيضاً قساوة القمع وشناعته، لاتصاله المستمر بذعر سكان الجزائر من الفرنسيين والأنصار المسلمين، وكان ينتابه قلق الانتهاء الى مصير يؤدي كما تمّ في الهند الصينية، الى هزيمة عسكرية تلحق العار بأعلامه، مما جعله يشعر بغيظ متزايد حيال نظام سياسي عجز عن اتخاذ القرار المناسب.

وفي مطلع ربيع عام ١٩٥٨ كان كل شيء يُسهم في إشاعة القلق، مهما بدا الجمهور الفرنسي، ظاهرياً، قليل الاكتراث بما يحدث. فقد كان كل

إنسان يشعر أن اختلال التوازن المالي كان يتطلب تدابير صارمة، وأن الأجنبي في الخارج يستفيد وحده من الدور التابع الذي أصبح دورنا، ولا سيما أن الاستعمار وبخاصة في الجزائر، أصبح مجرد أموال مرهونة عقيمة الفائدة. غير أنه كان يبدو واضحاً، حتى في نظر أكثر الناس يقظة ونباهة، أن النظام عاجز عن حل هذه القضايا، وأنه من المحتمل جداً أن يثير موضوع سلامة الوطن. وفي الوقت نفسه نشأت عفوياً في أعماق الكثيرين، حركة متزايدة نحو اللجوء إلى ديغول، سواء أأعربوا عنها علناً، أو تهامسوا بها فيما بينهم بهدوء وسكون.

وكنت آنئذ معتزلاً الحياة، ومقيماً في (لابواسّوري) التي لم يكن بابها ليُفتح إلاّ لأفراد اسرتي أو لأشخاص من القرية، ولم أكن أتردد الى باريس إلا نادراً، حيث كنت أرفض استقبال أي شخص سوى بعض الزائرين النادرين. ومع ذلك فقد بذلت جهداً كبيراً لمحاولة تغيير الوضع قبل أن يتحول إلى ما هو أسوأ منه، إذْ عرضت في (بايو) منذ ١٦ حزيران (يونيو) عام ١٩٤٦، ما يجب أن يكون عليه دستورنا، على ضوء وضع شعبنا والوقت الراهن. وبما أنه تمّ، فيما بعد، التصويت على الدستور الذي أنشئت بموجبه الجمهورية الرابعة، فقد حاولت أن أجمع الشعب الفرنسي حول مصلحة فرنسا الرئيسية والدائمة، والتوصل الى نظام جديد. ولكنني لم أوفق الى ذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها في ميدان الإعلام الشعبي، والاجتماعات العامة المتعددة التي كنت أُذكي لهيبها شخصياً في جميع المحافظات وفي أقاليم ما وراء البحار، ورغم المؤازرات الواسعة المفعمة بالتأييد والتفاني التي أبدتها جميع الأوساط، ولا سيما الأوساط المتواضعة. ولا ريب أن (التجمع) قد سجّل عام ١٩٤٧، نجاحات مذهلة في الانتخابات البلدية، وبخاصة في العاصمة، حيث أصبح شقيقي، (بيار) رئيساً لمجلس باريس البلدي، وبقي في هذا المركز مدة خمس سنوات متتابعة، مما يُعدّ حدثاً لم يسبق له مثيل. وبعد ذلك، تألفت ضمن مجلس الجمهورية، الذي تمّ احداثه، (كتلة التجمع) برئاسته،

تضم أكثر من ثلث الأعضـــاء . ولكن تصلب الأحزاب العنيف والمنسق ، وموقف النقابات العدائي، وفي الوقت نفسه موقف رؤساء المنشآت المماثل له ، إذ أن الطرفــين كانا ، رغم تعارض مصالحهما ، يخشيان مشروعاتي المتعلقة بالاصلاح الاجتماعي ، فضلاً عن حقد الغالبية الكبرى من الصحافة الباريسية ، والاقليمية ، والأجنبية، والأمر الذي أصدرته الحكومة إلى الاذاعة الفرنسية بالامتناع عن نشر خطبي ، وأخيراً هذا النظام الانتخابي الذي أطلق عليه اسم (جمـع الأصوات) والذي كان يزوّر تمثيل الآراء عن طريق الاقـتراع ، كل هذه العوامل كانت تحول دون دخول عـــدد كافٍ من النواب المصممين على تغيير نظام الحكم ، الى الجمعية الوطنية . وفي الانتخابات التشريعية التي جرت عام ١٩٥١ ، لم يتمكن من النجاح سوى مئة وخمسة وعشرين نائبـــاً يحملون شارة صليب اللورين ، وعلى ذلك انسحب بعضهم من المنظمة التي كانوا ينتمون إليها . وهذا ما حملني ، بعد أن لاحظت تحول الأمور ، على أن أضع ، بعد قليل ، حداً للتجمع . ومنذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٨، ظللت خلال ست سنوات منكباً على كتابة (مذكرات الحرب[١])، دون أن أتدخل في الشؤون العامة ، ولكن كان يخامرني الشك بأن ضعف النظـام سيؤدي ، عاجلاً أو آجلاً ، الى أزمة قومية خطيرة .

ألأولذلك لم ستغرب قطعاً ازمة التي تشبت في الجزائر بتاريخ ١٣ أيار . ومع ذلك ، لم أتدخل بأي شكل بالاضطراب المحلي، أو بالحركة العسكرية ، أو بالمشروعات السياسية التي اثارتها . ولم يكن لي أي صلة بـأي شخص في الجزائر ، أو بأي وزير في باريس . صحيح أن جاك سوستيل وهو من أقرب رفاقي في الحرب وفي التجمع كان حاكماً عاماً في الجزائر ، وقـــد سبق أن عينه بيار منديس فرانس ، واستدعاه غي موليه ، ولكنه لم يوجـه الي أي رسالة خلال قيامـه بمهمته او بعد عودته . وصحيح أيضاً أنـه لدى مروري

---

١ - صدرت هذه المذكرات باللغة العربية عن منشورات عويدات بإذن خـاص من الجنرال ديغول . وتقع في ثلاثة أجزاء : النفير ، الوحدة ، الخلاص . الناشر

بالصحراء، عام ١٩٥٧، لحضور اطلاق الصواريخ في منطقة هماكير، ومشاهدة بداية استثمار البترول في عدجلة وحسي مسعود، كنت استقبلت آنئذ روبير لاكوست، وزير الجزائر، في كولومب بيشار، ولكني لم أشاهده بعد ذلك. وصحيح أن شخصين او ثلاثة اشخاص بواسل من الذين سبق أن أسهموا في أعمالي، عندما كنت امارس نشاطي، كانوا مقيمين في الجزائر لنشر فكرة وجوب تكليفي يوماً ما بانقاذ الوطن، ولكنهم كانوا يقومون بهذه المهمة بدون موافقتي وحتى بدون استشارتي. وصحيح أخيراً، أنه بعد حل التجمع أصبح عدة برلمانيين، من أعضائه، وزراء تتابعوا في كراسي الحكم، ولكن لم يكن لي بهم أي اتصال. ومع ذلك كنت أرى بوضوح ظهور جميع أمارات الأزمة المتزايدة التي كانت تتخبط فيها المحافل السياسية في باريس والأوساط العسكرية والادارية والشعبية في الجزائر.

وبتاريخ ١٥ نيسان (ابريل) سقطت وزارة فيليكس غايار، وظل بعدها جورج بيدو ثم رنيه بليفن يحاولان عبثاً خلال أربعة أسابيع، تأليف حكومة أخرى في ظل النظام المتداعي. وإذا بدا، بتاريخ ١٢ أيار (مايو)، أن بيار فليملان كان على وشك النجاح، فقد كان ذلك في جو لم يكن أحد يعتقد بفاعليته. وفي الوقت نفسه كان الاضطراب يزداد عنفاً في الجزائر، لا سيما وأن الوزير روبير لاكوست كان يعرب علناً عن تخوفه من حادث دبلوماسي مماثل لـ «ديان بيان فو»، وأن اتحاد جمعيات المحاربين القدماء كان يصر على «إحداث حكومة لإنقاذ الوطن بكل الوسائل الممكنة»، وأن القائد العام، الجنرال سالان، أبرق إلى باريس مُلَمِّحاً الى احتمال «حدوث رد فعل يائس لدى الجيش». لم يكن بوسعي أن أرتاب بأن الانفجار أصبح قريباً، وفي الوقت نفسه لم يخامرني الشك أيضاً أنه كان يترتب علي أن أدخل المعركة. وفي الواقع، منذ أن تألب الجيش ضد الجهاز الحكومي، بعد أن صفقت له الجماهير الغفيرة بحرارة فائقة، وحظي في فرنسا بتأييد الكثيرين من المواطنين الساخطين، في حين كانت الحكومة تُبدي

ارتباكهـــا وعجزها ، وكان لم يظهر من الجمهور أي حركة انضمام أو تأييد تُثَبِّت المسؤولين في مراكزهم ، حينئذ أضحى واضحاً أننا سائرون مباشرة نحو الهلاك ، وأنه كان من المتوقع أن تحمل الطائرات فجأة الى باريس طليعة الجيش لإنشاء دكتاتورية عسكرية تستند الى أحكام عرفية شبيهة بمـا هو نافذ في الجزائر ، الأمر الذي قـــد يثير ، بالمقابل ، اضرابات تشتد اتساعاً ، ومشاكسات شبه عامة ، ومقاومات نشيطة متزايدة . وموجز القول ، قـد تقع البلاد في مغامرة تؤدي بهـــا الى حرب أهلية ، يحضرها الأجانب ثم يساهمون بها ، بعد حين ، باتجاهات مختلفة ، ما لم تقم سلطة وطنية عليا من خارج النظام السياسي القائم ، أو الفئة التي كانت تتهيأ للاطاحة به ، فتتولى فجأة تجميع الرأي العام ، وتتسلم السلطة وتُقَوِّم كيان الدولة . ومثل هذه السلطة لم تكن لتتوافر إلا في شخصي .

وقد شعرت منذ البداية أنني الأداة المنشودة لهـذا الواجب الذي لازمني منذ انزوائي. وبتاريخ ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٠ ، سبق أن لبى ديغول ، وحده ، وهو شبه مجهول ، نداء الوطن الخـالد المحروم من أي نصير لينقذ شرفه وروحه، ويتولّى مسؤولية مصير فرنسا. وفي شهر أيار (مايو) ١٩٥٨، أي عشية تمزق الأمة الفاجع ، وأمام اضمحلال نظـــام مسؤول مبدئياً عن الوضع الراهن ، فقد اضطر ديغول الى تسلّم زمام مصير البلاد ، بعد أن بلغ صيته الآفاق ، وإنما كان مجرداً من أي وسيلة باستثناء شرعيته .

ولم يكن أمامي سوى بضع ساعات لأتخذ خلالها قراري، إذ أن الثورات تنشب بسرعة زائدة . ومع ذلك كان يترتب عليّ أن أحدد متى سأضع حداً للآمال الخائبة وأباشر مسؤولياتي. فهل كان الأجدى التدخل فوراً لكي أقضي في المهد على الفاجعة المتوقع حدوثهـــا ، على أن أتعرض فيما بعد للمناقشة والمشاكسة من قبل بعض الذين ساورهم الاطمئنان ، أم أنتظر ، على النقيض من ذلك ، أن تزداد الأحداث عنفاً كيما يضمن لي الذعر والارهاب ، موافقة دائمـــة ومستمرة . وبعد قدري للأمور ، آثرت العمل فوراً . ولكن هل

سأكتفي بالمبادرة الى إعادة سطوة السلطة ، وأضع الجيش مؤقتاً في مكانه ، وأجد تسوية بقصد التخفيف ، الى حين ، من وطـأة القلق الناجم عن قضية الجزائر ، ثم أنسحب من الحكم بعد أن أكون مهدت الطريق من جديد أمام نظام سياسي بغيض ؟ أم هل سأنتهز هذه السانحة التاريخية التي أتاحهـا لي انهزام الأحزاب كيما أزود الدولة بمؤسسات تعيد اليها ، بشكل يتناسب مع العصر الحديث ، الاستقرار والاستمرار اللذين حُرمت منهما منذ مئة وتسعة وستين عاماً ؟ وهل سألجأ بعد ذلك إلى تسهيل قضية تصفية الاستعمار الحيوية، ثم أعمد إلى إجراء التحويل الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا ، ونحن في عصر العلم والتكنولوجيا ، وإعادة استقلال سياستنـا ودفاعنا ، وأجعل من فرنسا بطلة اوروبا بكاملها ، واعيد اليها في العالم كله ، ولا سيما لدى العالم الثالث ، المكانة والاشعـاع اللذين تمتعت بهما عبر القرون ؟ لا شك أن هذا هو الهدف الذي أستطيعه والذي يجب أن أبلغه .

فليكن ذلك ! ورغم المصاعب التي تعترضني في ذاتي ، ومنهـا سني ، إذْ بلغت من العمر سبعة وستين عاماً ، ونقصان معلوماتي ، وضيق طاقتي ، ومهما كانت قساوة العقبات التي سأجدها حتماً لدى شعبنا ، الدائم الحركة ، ومهما توخت جميع ملاكاته السياسية ، والفكرية والاجتماعية ، أن تعاكس بها اتجاهي ، وأخيراً رغم المقاومة التي ستبديها الدول الأجنبية ضد احياء سطوة فرنسا ، فإنني سأتولى ، في سبيل خدمتها ، تحقيق هذا المطمح القومي الكبير .

ويجب ، بادىء ذي بدء ، تسلّـم زمام الحكم في الدولة ، وكان انطباعي بهذا الشأن أن المقاومات في هذه الفترة لن تدوم طويـلاً . وبما أني أعرف شعبي ، فقد كنت مؤمنـاً بأن الذي يسود لدى القائمين على الحكم ، سواء في الجزائر أو في باريس ، هو الخوف من الانزلاق في أعمال حربية ، وأن كثيراً من الناس كانوا يفكرون بشخصي ، يحدوهم الأمل بأنني سأتمكن من أن أجنبهم اللجوء اليها . لقد ظهرت ، فعلاً ، في الجزائر بتاريخ ١٢ ايار (مايو) « لجان انقاذ الوطن » قوامها ضباط ومدنيون ، تولت التشجيع على اتخاذ مواقف

القتال ، وتسلمت اختصاصات المحافظين وصلاحياتهم . ولكن يبدو أن القيادة العليا العسكرية لا ترغب في المساهمة بما لا يمكن اصلاحه . وإذا كان الجيش يستنكر علناً عجز النظام السياسي الذي قد يعرضه لنتائج رهيبة ، وإذا كان يرى من المفيد أن يُخضع الادارة المحلية إلى سلطته ، بحجة تسهيل النضال ضد العصيان ، فثمة عوامل عسكرية جمة تحول دون فكرة فصم العلاقات مع الوطن الأم ، أو ارسال جيش الى العاصمة بغية الاستيلاء على السلطة .

وعلى ضفاف نهر روبيكون[1] الواسع والذي يتمثل الآن بالبحر الابيض المتوسط ، كان كبار الرؤساء والضباط ، يتمنون ، بشكل عام ، أن تظهر في باريس حكومة تتمكن من تحمل المسؤوليات القومية وتوفر عليهم مغامرات الخروج عن الطاعة والنظام . ولكنهم كانوا مقتنعين بأن النظام القائم لن يستطيع تأمين مثل هذه الحكومة ، لذلك فقد اكتشف قلقهم الشديد فجأة ، أنه يترتب عليّ أن أتدارك هذا الأمر . ومنذ تاريخ ١١ ايار (مايو) ألقى الجنرال سالان ، بضع عبارات من شرفة الفوروم ختمها بنداء «ليحيا ديغول» ، وكان قد سلم بالأمس الى الجمهور الثائر ، مقر الحكومة ، غرفة بعد غرفة ، وبذلك أثير الموضوع علناً ، بعد أن كان يخامر فكر جميع الناس .

ولم تعد الأوساط الرسمية في باريس تفكر بأي شيء آخر . وفيما عدا الأنباء التي استمعت اليها من الاذاعة ، وقرأتها في الصحف ، فقد أطلعني اوليفيه غيشار ، الذي كان لديّ ضابط ارتباط ، على البلبلة التي أبرزت اسمي في الأحاديث والاحتمالات . هذا فضلاً عن أن الانشقاق الذي وقع أخذ يُعطي فوراً سمات التخلي ، عما يسمى عرفاً بالسلطة . وبتاريخ ١٣ ايار (مايو) ، وعقب هيجان الشعب في الجزائر ، أبرق فيليكس غايار الى سالان — وكان الأول قد استقال قبل شهر وظلَّ يُسيِّرُ الشؤون الادارية في رئاسة

---

١ — روبيكون اسم قديم لنهر في ايطاليا كان يحظر على القوات المسلحة اجتيازه في عهد الرومان ، كيلا تستولي على مدينة روما . (المترجم)

مجلس الوزراء لتعذر تأليف حكومة تحل محله — يبلغه عدم استعمال السلاح ضد المتظاهرين ، ثم أناط به السلطات المدنية في الجزائر . وفي الليلة التالية ، حصلت حكومة بيار فليملان على ثقة الجمعية الوطنية ، بعد مناقشات أثيرت فيها البلبلة العامة وقد بلغ عدد مؤيديها ٢٧٤ صوتاً مقابل رفض او استنكاف ٣١٩ صدتاً . وهذه النتيجة تتعارض — برأي الجميع — مع مجرد الرغبة في اتخاذ أي تدابير صارمة . ومع ذلك ، ففي صبيحة ١٣ أيار (مايو) ، ثبّتت الحكومة الجديدة الجنرال سالان في سلطاته ، وسمحت باعادة الاتصال مع الجزائر ، بعد أن كانت أصدرت أمرها بقطعه . وخلال بعد ظهر اليوم ذاته ، كنت أقضي بضع ساعات في العاصمة ، جرياً على عادتي كل يوم اربعاء ، وإذ بسيل من الأنباء التي حملوها اليها في شارع سولفرينو تعطيني فكرة عن مدى القلق الذي كان يساور جميع الذين تهافتوا من جميع الأطراف لسؤال الجنرال ديغول .

وقد أجبتهم من « كولومبي » في ١٥ ايار (مايو) ببيان مؤلف من سبعة أسطر ، يتضمن أن انحطاط مركز الدولة قد سبّب المحنة التي تهدد البلاد ، وانحيت باللائمة على مسؤولية نظام الأحزاب لاتباعه هذا الاسلوب المذموم ، وأكدت عزمي على معالجته ، واستعدادي لتسلم زمام سلطات الجمهورية .

ومنذ صدور هذا البيان ، أدرك الجميع أن الأحداث في طريقها إلى التحقق . لا شك في أن المعارضة الحزبية اتخذت موقفاً صلباً تجاهي ، ولكنه كان مجرد حركات شكلية . وفي الحقيقة ، ما من أحد كان يشك أنه — ما لم يتدهور الموقف إلى حد التمزق القومي — لم يبق للقضية أي مخرج سوى في شخص ديغول . وقد أخذت تتكون ، في كل ساعة ، تأييدات واندفاعات كثيرة ، لتنضم إلى ركابي . والسؤال الذي ظلّ يطرح ، في الواقع ، على الجهاز السياسي هو معرفة كيفية تخليه عن الحكم .

ولكن يجب العمل بسرعة . ومهما بدت قيادة الجزائر متحلية بالحرص

والحكمة ، فان جميع الاحتمالات التافهة تحركت الآن وقد تُغامر بالقضاء على كل شيء. وبينما خاطب الرئيس كوتي في ١٤ ايار (مايو) الجنرالات والضباط والجنود الذين يعملون في الجزائر ، مناشداً إياهم « بعدم ارهاق مآسي الوطن بانقسام الفرنسيين » ، إذا بجميع الأنباء تفيد بازدياد التوتر العسكري . ومع ذلك فان إقدام الجنرال ايلي ، رئيس الأركان العامة ، على الاستقالة، في اليوم التالي ، وقد كان يمارس أعلى سلطة عسكرية ، كما كان معروفاً بوجدانه المسلكي ، يقيم الدليل على أن الجيش بجملته ، لم يعد يساند العهد . ولكي أزيد من التزاماتي تجاه الأمة ، ونظراً لعدم تمكني من الافادة من الأذاعة ، التي كانت محظورة عليّ ، فقد دعوت رجال الصحافة الى الاجتماع بهم يوم ١٩ أيار (مايو) في فندق أورسي .

ولقد شعرت منذ وصولي إلى باريس كيف أصبح الجو في بضعة أيام ، مثقلاً بوطأة الأمور ، وقد أسهم في ذلك وزير الداخلية ، جول موخ ، إذْ افرزت الشرطة ، بناء على أوامره ، الحد الأقصى من قواها في جوار مكان الاجتماع ، كما لو كان ديغول سيحضر على رأس جيش احتلالي ليستولي على الادارات العامة. وفي الوقت الذي وصلت فيه من كولومبي، بصفة شخصية ، دون أن يرافقني أحد سوى مرافقي العسكري ، العقيد دوبونوفال ، والسائق بول فونتونيل ، لألتقي بالصحافيين دون سواهم ، فقد كان وزير الداخلية يستعرض شخصياً الخطوط الطويلة من السيارات المصفحة والشاحنات المسلحة التي تحتل ضفتي نهر السين . فهذا المنظر المثير للسخرية ، قد أكد لي بأن الوقت مناسب جداً لأبعث التوازن في الجمهورية، ولذلك اتخذت أمام الصحافة لهجة سيد الموقف . ومع ذلك فان الأسئلة التي طرحت عليّ والتي تتناول ما سأفعله عندما أتسلم زمام الحكم، لم تنطوِ على أي شك في أنني سأتولاه فعلاً . ولا ريب أنني أكدت في هذه المناسبة رغبتي في أن أعيد الى الدولة السلطة والثقة الوطنية ، وختمت كلمتي بأنني أضع نفسي بتصرف البلاد .

غير أن سرعان ما تتالت الأحداث . ففي الجزائر تسلم جاك سوستيل

زمام الأمر ، واستمرت لجان إنقاذ الوطن في فرض دكتاتوريتها . ولما كنت أود معرفة حقيقة الأحداث والرغائب ، فقد دعوت برقياً القيادة العسكرية إلى إرسال من يطلعني على الوضع الراهن. وقد تولى رئيس الأركان العامة الجديد، الجنرال لوريو ، تسليم رسالتي اليها ، دون أي إشكال ، بعد أن نال موافقة وزيره بيار دوشوفينيه . وبالفعل زارني في كولومبي ، بعد أمد قصير ، الجنرال دولاك ، يرافقه عدد من الضباط ، وبلغوني عن لسان سالان ، أنني اذا لم أتسلم الحكم في فترة قصيرة جداً ، فان القيادة لا تستطيع أن تمنع تدفق الجيش نحو الوطن الأم . وظلت الأوساط الرسمية في باريس ، حريصة ، في الواقع ، على استمرار الوزارة والبرلمان في عملها . وهكذا جدّد المجلسان « السلطات الخاصة » الممنوحة للحكومة . وتقدمت هـذه الاخيرة بمشروع اصلاح الدستور، في حين أن أحزاب اليمين والوسط أبدت قلقها من برنامجي ، وأن احزاب اليسار تعرضت لموضوع «الدفاع عن الجمهورية» ، وأن اتحـاد العمل العام أصدر أمره باعلان الاضراب ، وإن لم تنفذه إلا فئة ضئيلة.ولكن الرأي العام بكامله كان يدرك أن هـذه اللعبة باطلة ، لا طائلة فيها . وكان اللاعبون أنفسهم غير مقتنعين بها ، فضلاً عن أن عدداً وفيراً منهم قد اتجـه صراحة نحوي .

وهذا ما فعله مثلاً جورج بيدو الذي أعلن في ٢١ أيار (مايو) قائـلاً : « إنني أقف إلى جانب الجـنرال ديغول » ، كما طلب جورج بيني في ٢٢ ايار (مايو) مقابلتي في كولومبي ، وقابلني في اليوم نفسه ، ثم أخذ يصرح ايـنما كان : « إن الجنرال رجل شجاع » ، ودعا فليملان الى زيارتي بسرعة . أما غي موللـه ، نائب رئيس مجلس الوزراء ، فقد انتهز مناسبة بضع كلمـات تفوهت بها عنه في المؤتمر الصحفي ، كيما يبعث لي في ٢٥ أيار (مايو) ، برسالة يعرب فيها عن انضمامه الي مع بعض التحفظات ، وأخيراً فقد كتب لي فنسان اوريول بتاريخ ٢٦ ايار (مايو) قائلاً : « إن وزير الدولة في وزارتك التي ألفتها عـام ١٩٤٥ هو الذي يخاطبك ، ولا ينتظر لمنحك ثقته ، سوى أن

يتأكد بأنك ستعيد الضباط الذين شقوا عصا الطاعة الى طريق الواجب ».

ومهما يكن الأمر ، فان الأحداث استعجلت هذا التطور ، ففي ٢٤ أيار (مايو) غادرت الجزائر فرقة عسكرية واحتلت كورسيكا بدون قتال ، مما أتاح للجان انقاذ الوطن الاستيلاء على السلطة في آجاكسيو وباستيا . أما قوى الشرطة التي أرسلت من مرسيليا الى الجزيرة لاعادة النظام ، فقد جُردت من سلاحها بسهولة . فإذا تأخر الحل السياسي ، فاننا سنرى حتماً قيام مثل هذه الاجراءات في الوطن الأم ، ثم توجهها نحو باريس . وقد علمت من مصدر رسمي أن وزارة الداخلية كانت تتوقع هذا الهجوم ليلة ٢٧ — ٢٨ ايار (مايو). ولكن ما هو المصير بعد ذلك ؟

ولذلك أسرعت بتطوير المنطق السليم ، وفي ٢٦ ايار (مايو) استدعيت في البواسّوري مارسيل دييبو، محافظ المارن العليا ، وكلفته الذهاب فوراً لزيارة فليملان ليقول له باسمي ، أن المصلحة العامة تفرض عليه أن يقابلني، وحددت له مكان اللقاء في منزل صديقي فيليكس برونو ، في سان كلو ، والواقع في منطقة منعزلة. وقد قام المحافظ بمهمته وأعلمني أن الرئيس سيتوجه إلى المكان المحدد في مساء اليوم نفسه .

وقد وجدت بيار فليملان هادئاً ووقوراً ، فقدم لي عرضاً عن وضعه ، وهو يماثل وضع قائد طائرة لم تعد تتجاوب معه أجهزة قيادتها . فصرحت له بأن واجبه يقضي بأن يستخلص من ذلك النتائج، التي تترتب عليها ، وألا يبقى في مركز لا يمارس فيه سلطاته ، علماً بأنني مستعد بعد ذلك لاجراء المناسب . ولم يُبْدِ رئيس مجلس الوزراء رأيه صراحة حول هذا الاقتراح ، وانما جعلني أشعر بأنه لا يستبعد مثل هذا الاحتمال . ومع ذلك ، فقد رجاني أن استعمل فوراً كل نفوذي لأعيد قيادة الجزائر إلى النظام والطاعة ، بعد أن اعترف بعجزه عن القيام بذلك . فقلت له : « لا شيء أكثر من طلبك يدل على الحل الذي ستطلبه الجمهورية » . وافترقنا بصورة ودية ، وعند الفجر

عدت إلى منزلي ، مقتنعاً بأن بيار فليملان سيتخذ فوراً القرار الذي رسمته له في تلك الليلة .

ومنذ الصباح أسرعت في السير إلى الأمام ، وأعلنت في تصريح جديد : « أنني اتخذت الاجراءات النظامية اللازمة لتأليف حكومة جمهورية تستطيع أن تضمن وحدة البلاد واستقلالها ، وأنه لهذه الأسبـــاب ، لا أتمكن من اقرار أي تصرف ، مهما كان منشؤه ، قد يُعَرّض النظـــام العام للخطر ، وإني أتوقع من القوى البرية والبحرية والجوية الموجودة في الجزائر أن تبقى على مثاليتها بأوامر رؤسائها الجنرال سالان ، والأميرال اوبوانو والجنرال جوهو». وهكذا فسحت في المجال لتأويـلات أروقة قصر البوربون وقاعات تحرير الصحف ، والتساؤل عن ماهية « الاجراءات النظامية » التي اتخذتها للوصول الى الحكم ، فأمرت في الوقت نفسه الرؤساء العسكريين بإيقاف أي تدخل جديد ، وهذا ما نفذوه فعلاً .

إن نهار ٢٧ أيار (مايو) سَجّل المحاولة الأخيرة التي قام بهـــا النظام الراهن للبقاء على قيد الحياة ، إذ أن الحكومة ضمنت موافقة الجمعية الوطنية على إصلاح الدستور الذي يتضمن ، نظرياً ، أحكاماً ملائمـــة لدعم السلطة التنفيذية . ولكن جميع الناس شعروا بأن هذا التدبير جاء متأخراً ، بحيث لم يعد من الممكن إجراء أي شيء . وكذلك بدت غـــير واقعية ، تلك الاجتماعات والاقتراحات التي أخذت الأحزاب وكتلها تكثر من عقدهـــا وتقديمها ، وكذلك ظلت عديمة الجدوى اجتماعات مجلس الوزراء التي كانت تعقد طوال الليل ، والتي ظلّ معظم الأعضاء فيها شاردي الذهن من جراء السن وعدم النوم فضلاً عن أن القسم الآخر منهم كان مستنكفاً عن الحضور. ولكن الأمر انتهى: ففي ٢٨ أيار (مايو) ، وفي الساعات الأولى من الصباح قال بيار فليملان الى زملائه : « إنني ذاهب لأتحدث مع رئيس الجمهورية » ، وقد ذهب فعلاً وقدم له استقالته .

ولم يبق للنظام السياسي إلا أن يستقيل بين يدي ، ولحسن الحظ ، فان الرئيس كوتي اتخذ المبادرات اللازمة كيلا يتم الأمر دون شيء من المهابة والوقار. فهذا الفرنسي الطيب والطاعن في السن ، توخى قبل كل شيء ، أن يخدم وطنه ، رغم انه كان مندمجاً منذ زمن بعيد بالعادات والتقاليد القائمة . وعلى شفا الهوة التي كاد يسقط فيها الوطن ، كانت ثمة ثلاث اعتبارات تسود وجدانه وتربو على سواها . فالاعتبار الأول هو أنه لا بد ، لانقاذ البلاد مع الاحتفاظ بالجمهورية ، من تغيير النظام الأساسي المنهار . والاعتبار الثاني هو أنه يترتب على الجيش أن يعود إلى الطاعة فوراً . والاعتبار الثالث هو أن أحداً لا يستطيع أن يتولى هاتين المهمتين سوى ديغول. ولكن الرئيس تمنى، وهذا أمر طبيعي ، أن تُسلـّم لي وفق اجراءات معنية ، دون التخلي عنها كما يتم في حالة الهزيمة . وهذا ما كنت مؤمناً به . ولذلك أجبت رئيسه كوتي بالموافقة ، عندما كلف من يسألني فيما إذا كنت على استعداد لاستقبال رئيس المجلسين ، لوتروكير ومونيرفيل ، لتهيئة شكليات تسلـّم الحكم ، قبل أن يتخذ بنفسه موقفاً علنياً .

وقد تمت المقابلة في ساعة متأخرة من مساء اليوم نفسه في منزل فيليكس برونو . وقد وافق غاستون مونيرفيل على فكرة تسلـّم زمام الحكم . غير أنه اقترح ألاّ أصرّ على صلاحيات استثنائية لمدة تزيد على الستة أشهر ، بعد أن أعلنت أنه لا غنى لي عنها في بداية العهد . ولكن اندريه لوتروكير بدا مضطرباً من التغيير الفوري ، ولم يتورع عن أن ينسب اليّ الرغبة في أن أصبح دكتاتوراً ، رغم أنه كان وزير الحرب في وزارتي المؤلفة في عهد لجنة الجزائر، وسار إلى جانبي في شارع الشانزليزيه عند تحرير باريس ، وكان بقربي عندما أطلقت المدافع من كنيسة نوتردام . ولكنه صرح بأنه لم يكن بوسعي أن أتجنب الظروف المحيطة بتسنمي زمام الحكم ، وأضاف متحمساً : « ولهذا السبب أعارض الفكرة » . فقلت له : « إذا كان البرلمان سيتبع خطواتك ، فلن يبقى أمامي من حل سوى أن أدعك تتفاهم مع المظليين

ولم يبق للنظام السياسي إلا أن يستقيل بين يدي ، ولحسن الحظ ، فان الرئيس كوتي اتخذ المبادرات اللازمة كيلا يتم الأمر دون شيء من المهابة والوقار. فهذا الفرنسي الطيب والطاعن في السن ، توخى قبل كل شيء ، أن يخدم وطنه ، رغم انه كان مندمجاً منذ زمن بعيد بالعادات والتقاليد القائمة. وعلى شفا الهوة التي كاد يسقط فيها الوطن ، كانت ثمة ثلاث اعتبارات تسود وجدانه وتربو على سواها . فالاعتبار الأول هو أنه لا بد ، لانقاذ البلاد مع الاحتفاظ بالجمهورية ، من تغيير النظام الأساسي المنهار . والاعتبار الثاني هو أنه يترتب على الجيش أن يعود إلى الطاعة فوراً . والاعتبار الثالث هو أن أحداً لا يستطيع أن يتولى هاتين المهمتين سوى ديغول. ولكن الرئيس تمنى ، وهذا أمر طبيعي ، أن تُسلَّم لي وفق اجراءات معنية ، دون التخلي عنها كما يتم في حالة الهزيمة . وهذا ما كنت مؤمناً به . ولذلك أجبت رنيه كوتي بالموافقة ، عندما كلف من يسألني فيما إذا كنت على استعداد لاستقبال رئيس المجلسين ، لوتروكير ومونيرفيل ، لتهيئة شكليات تسلّم الحكم ، قبل أن يتخذ بنفسه موقفاً علنياً .

وقد تمت المقابلة في ساعة متأخرة من مساء اليوم نفسه في منزل فيليكس برونو . وقد وافق غاستون مونيرفيل على فكرة تسلّم زمام الحكم . غير أنه اقترح ألاّ أصرّ على صلاحيات استثنائية لمدة تزيد على الستة أشهر ، بعد أن أعلنت أنه لا غنى لي عنها في بداية العهد . ولكن اندريه لوتروكير بدا مضطرباً من التغيير الفوري ، ولم يتورع عن أن ينسب اليّ الرغبة في أن أصبح دكتاتوراً ، رغم أنه كان وزير الحرب في وزارتي المؤلفة في عهد لجنة الجزائر ، وسار إلى جانبي في شارع الشانزليزيه عند تحرير باريس ، وكان بقربي عندما أطلقت المدافع من كنيسة نوتردام . ولكنه صرح بأنه لم يكن بوسعي أن أتجنب الظروف المحيطة بتسنمي زمام الحكم ، وأضاف متحمساً : « ولهذا السبب أعارض الفكرة » . فقلت له : « إذا كان البرلمان سيتبع خطواتك ، فلن يبقى أمامي من حل سوى أن أدعك تتفاهم مع المظليين

وأعود الى عزلتي وأنزوي في حزني » . هنا انتهى الحديث . ولدى خروجي قلت للأمين العام لرئاسة الجمهورية ، شارل مرفييو دو فينيو ، الذي أسرع بالحضور عندما سمع الأنباء : إنني آسف إذ فرضت على نفسي انزعاجاً غير مُجْدٍ ، واني عائد إلى كولومبي . وقد وصلتها في الساعة الخامسة صباحاً .

وقبل الظهر أعلن رنيه كوتي ، انه سيوجه رسالة إلى المجلسين ، وقد قُرئت لها في الساعة الخامسة عشرة . وكان يتضمن نصها ما يجب ان يقال: « كضرورة تغيير النظام السياسي ، ووضوح انحطاط مركز الدولة ، والحرب الأهلية الوشيكة التي كانت تهددنا ، والإشادة بالجنرال ديغول «ألمع الفرنسيين» الذي كان رئيسنا في أحلك سنوات تاريخنا ، في سبيل استعادة حريتنا ، والذي بعد أن ضمن لنفسه الاجماع الوطني ، رفض الدكتاتورية ليقيم الجمهورية » ، كما تضمنت الرسالة نداءً موجهاً إليه كيما يأتي ويبحث مع رئيس الدولة ما تقتضيه فوراً حكومة انقاذ الوطن ، وما يجب عمله لاصلاح مؤسساتنا إصلاحاً جذرياً . ثم تعهد الرئيس كوتي بتقديم استقالته فيما إذا أخفقت هذه المحاولة الكبرى . وقد استمعت الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية إلى هذه الرسالة بصمت تام ، كأنما كانت تُقرع أجراس الحزن . وعندما أبلغوني من قصر الاليزيه نص الرسالة ، أجبتهم بأني قادم فوراً. وقد وصلت إليه في الساعة الثامنة عن طريق الحديقة، ولم أدخل إليه من باحة الشرف ، يراودني أمل ضئيل بأن أتجنب سيل المصورين الجارف . ولكنهم كانوا بالانتظار .

وقد استقبلني رنيه كوتي في شرفة الباب الخارجي ، وكان وجهه طافحاً بالتأثر . واجتمعنا وحدنا في مكتبه ، واتفقنا فوراً ، إذ أيّد خطتي التي تنطوي على الصلاحيات المطلقة ، ثم حل البرلمان ، وأخيراً اعداد دستور جديد تهيئه حكومتي ، وعرضه على الاستفتاء العام. وقبلت بأن أتولى السلطة من قبل الجمعية الوطنية في الأول من حزيران حيث سأقرأ بياناً مقتضباً دون

الاشتراك في المناقشة. وافترقنا وسط صخب الصحافيين المندفعين والفضوليين المتحمسين الذين اجتاحوا الحديقة . وبعد ذلك كلفت من ينشر بأننا اتفقنا مع توضيح النقاط الرئيسية . وفي طريقي عائداً الى منطقة المارن العليا كانت جموع غفيرة من الناس تنتظر عودتي وتصيح عبر الليل « ليحيى ديغول » .

وقد عمدت الأحزاب يوم السبت الواقع في ٣٠ ايار (مايو) الى تهيئة خضوعها للأمر الواقع. واستقبلتُ من جهتي اولاً فنسان اوريول الذي أعرب عن انضوائه تحت لوائي ، واقترح تعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء القادم. ثم استقبلت غي موللة وموريس ديكسون اللذين صرّحا الى كتلتهما الاشتراكية عقب عودتهما « أنهما أمضيا عندي أعظم فترات حياتهما » . وجاءني المارشال جوان ليؤكد لي ، من جهته ، أن الجيش يتتبع خطواتي كرجل واحد ثم شاهدت في منزلي قدوم آخر مساء من الوحدة الطويلة . فما هي تلك القوة التي أرغمتني على التخلي عنها ؟

كل شيء قد تقرر ، وبقيت الاجراءات وسأتولى انجازها دون مزيد من السرعة ، إذ يحسن أن تجري الأمور ، أمام البلاد، التي أصبح توازنها سريع العطب ، وفق أساليب نظامية . وكان الذي حصل هو حتماً تغيير جذري وليس ثورةً . إن الجمهورية تتجدد وإنما تبقى جمهورية . لذلك فان عودة الجنرال ديغول لتسلم زمام أمور فرنسا لا يمكن أن يماثل تأليف الوزارات في النظام المنتهي ، ومع ذلك فقد اتفقت مع رنيه كوتي على تفاصيل انتقال الحكم .

وفي فندق لابيروز حيث أصل عادة لدى مروري بباريس ، جمعت بتاريخ ٣١ ايار (مايو) رؤساء كتل البرلمان ، ولم يكن غائباً سوى الشيوعيين . وباستثناء فرنسوا ميتران الذي اظهر امتعاضه ، فان المندوبين الحاضرين ، الذين ظلوا كلهم تقريباً يحاربونني علناً منذ اثني عشر عاماً ، لم يبدوا أي اعتراض على البيان الذي شرحته عما سأتولى القيام به . وفي الوقت

الاشتراك في المناقشة. وافترقنا وسط صخب الصحافيين المندفعين والفضوليين المتحمسين الذين اجتاحوا الحديقة . وبعد ذلك كلفت من ينشر بأننا اتفقنا مع توضيح النقاط الرئيسية . وفي طريقي عائداً الى منطقة المارن العليا كانت جموع غفيرة من الناس تنتظر عودتي وتصيح عبر الليل « ليحيى ديغول » .

وقد عمدت الأحزاب يوم السبت الواقع في ٣٠ ايار (مايو) الى تهيئة خضوعها للأمر الواقع . واستقبلتُ من جهتي اولاً فنسان اوريول الذي أعرب عن انضوائه تحت لوائي ، واقترح تعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء القادم . ثم استقبلت غي مولله وموريس ديكسون اللذين صرّحا الى كتلتهما الاشتراكية عقب عودتهما « أنهما أمضيا عندي أعظم فترات حياتهما » . وجاءني المارشال جوان ليؤكد لي ، من جهته ، أن الجيش يتتبع خطواتي كرجل واحد ثم شاهدت في منزلي قدوم آخر مساء من الوحدة الطويلة . فما هي تلك القوة التي أرغمتني على التخلي عنها ؟

كل شيء قد تقرر ، وبقيت الاجراءات وسأتولى انجازها دون مزيد من السرعة ، إذ يحسن أن تجري الأمور ، أمام البلاد، التي أصبح توازنها سريع العطب ، وفق أساليب نظامية . وكان الذي حصل هو حتماً تغيير جذري وليس ثورةً . إن الجمهورية تتجدد وإنما تبقى جمهورية . لذلك فان عودة الجنرال ديغول لتسلم زمام أمور فرنسا لا يمكن أن يماثل تأليف الوزارات في النظام المنتهي ، ومع ذلك فقد اتفقت مع رنيه كوتي على تفاصيل انتقال الحكم .

وفي فندق لابيروز حيث أصل عادة لدى مروري بباريس ، جمعت بتاريخ ٣١ ايار (مايو) رؤساء كتل البرلمان ، ولم يكن غائباً سوى الشيوعيين . وباستثناء فرنسوا ميتران الذي اظهر امتعاضه ، فان المندوبين الحاضرين ، الذين ظلوا كلهم تقريباً يحاربونني علناً منذ اثني عشر عاماً ، لم يبدوا أي اعتراض على البيان الذي شرحته عما سأتولى القيام به . وفي الوقت

نفسه ألّفت الحكومة من اندريه مالرو الذي يظل الى جانبي ويتولى الشؤون الثقافية ، وأربعة وزراء دولة هم : غي موليه ، وبيار فليملان ، وفيليكس هوفويه ـ بوانيي ، ولويس جاكينو الذين يمثلون مع وزير العدل ميشال دوبريه ، مجموعة التجمعات السياسية ، باستثناء الشيوعيين ، والذين سيتولون تحت اشرافي تهيئة الدستور المقبل . ويتولى النواب الأربعة انطوان بيناي ، وجان برتوان ، وبول باكون ، وماكس لوجون ، وزارات المالية ، والتربية الوطنية ، والعمل ، والصحراء . ويتولى السفير كوف دو مورفيل وزارة الخارجية ، والمحافظ اميل بيللوتيه وزارة الداخلية ، والمهندس بيار غيّوما وزارة الجيش ، والحاكم برنار كورنو جانتي شؤون فرنسا فيما وراء البحار ، الذين يظلون تابعين لي مباشرة . وأبقيت لنفسي قضية الجزائر ، وأوليت ادوار رامونيه وزارة الصناعة والتجارة ، وروبير بورون الأشغال العامة وشؤون النقل ، وادمون ميشله شؤون المحاربين القدماء ، وروجيه هوديه شؤون الزراعة ، واوجين توما البريد والبرق والهاتف ، وجاك سوستيل الاعلام ، وعينت ثلاثة من كبار الموظفين لاستكمال الحكومة ، وهم بيار سودرو للبناء ، وبرنار شينو للصحة العامة ، واندريه بوللوش مندوباً في رئاسة مجلس الوزراء .

وفي يوم الأحد الواقع في الأول من حزيران (يونيو) دخلت الجمعية الوطنية ، وقد سبق أن زرتها آخر مرة في شهر كانون الثاني عام ١٩٤٦ ، حيث اضطررت أن اوجه الى ادوار هيريو ، الجواب اللاذع والساخر الذي يستحقه ، بعد أن حاول أن يعطيني درساً عن الماضي يتعلق بالمقاومة . وقد جرى الحادث في جو من العداء الخفي الذي كان يكنه لي آنذاك البرلمانيون . وعلى النقيض من ذلك ، فاني أشعر اليوم بأنهم يفيضون نحوي بنوع من الفضول الزائد ، وبشعور ودي . وفي بياني القصير ، تعرضت للوضع الراهن : تدهور مركز الدولة ، والوحدة الفرنسية المهددة ، والجزائر التي تتخبط في العواصف ، وكورسكا المعرّضة لعدوى محمومة ، والجيش الذي ُعجم عوده في مهمات دموية جديرة

بالمفخرة ، وإنما لحقت به الإهانة من جراء عجز السلطات ، ومركز فرنسا الدولي الذي هوجم في صلب أصلافه . ثم أشرت الى ما أنتظره من الهيئة التمثيلية الوطنية : منحي السلطات الاستثنائية ، وتفويضي بأن أعرض على البلاد دستوراً جديداً ، ثم حل المجلسين ، وعندما كنت أتكلم ، التزم جميع الحاضرين السكوت التام ، وهذا كان يتلاءم مع الظروف الراهنة. ثم انسحبت تاركاً للجمعية اجراء المناقشة شكلاً . وقد أولاني المجلس الثقة ، رغم بعض مداخلات مناوئة ، ولا سيما من قِبَل بيـــار منديس فرانس ، وفرنسوا دو مانتون ، وجاك دوكلو ، وجاك ايزورني ، وكانت بمثابة اختلاجات أخيرة . وجرى الشيء نفسه في اليوم التالي بالنسبة إلى قوانين السلطات الاستثنائية ، في الجزائر والوطن الأم ، وفي اليوم الثالث بشأن الدستور ومـا تقتضيه من أغلبية الثلثين . وقد جئت لأحضر هذه المناقشة الهامة ، وتناولت الكلام عدة مرات لأجيب عن أسئلة الخطباء ، رغبة مني في احاطة آخر اجتماعات الجمعية الوطنية لهذا النظام بالأنس والبهجة . وانفرط عقـد البرلمان بعد أن منحني مجلس الجمهورية تأييده .

وإذا كان انتهاء هذه الفترة قد ترك غماً وكربـاً في نفس الكثيرين الذين كانوا أبطالها ، فقد ساد البلاد ، على النقيض من ذلك ، شعور ارتياح عظيم ، لأن عودتي أعطتها انطباعاً بان النظام الطبيعي قد استتب . وسرعان مــا تبددت سحب العاصفة التي كانت تغطي الأفق الوطني ، وبما أنه قائد سفينة الدولة ُيسيّرها الآن بنفسه ، فكل انسان أخذ يشعر بأنه أصبح من الممكن أخيراً إيجاد حل للقضايا العويصة التي تجابه الأمة ، بعد أن كانت تطرح على بساط البحث وتستعصي على الجميع . حتى أن الطابــع الأسطوري الذي يصورون به شخصي ، أسهم في نشر الفكرة بأن العقبات التي يتعذر تجاوزها على الجميع ، تتذلل الآن أمامي . وهاأنذا مقيد ، كما كنت في الماضي ، بهذا العقد الذي فرضته عليّ فرنسا منذ ثمانية عشر عاماً ، في الماضي والحـــاضر والمستقبـل ، في سبيل التخلص من النكبة . وها أنذا مرغم دائماً على العمل

بالمفخرة ، وإنما لحقت به الإهانة من جراء عجز السلطـات ، ومركز فرنسا الدولي الذي هوجم في صلب أصلافه . ثم أشرت الى ما أنتظره من الهيئـة التمثيلية الوطنية : منحي السلطات الاستثنائية ، وتفويضي بأن أعرض على البلاد دستوراً جديداً ، ثم حل المجلسين ، وعندما كنت أتكلم ، التزم جميع الحاضرين السكوت التام ، وهذا كان يتلاءم مع الظروف الراهنة. ثم انسحبت تاركاً للجمعية اجراء المناقشة شكلاً . وقد أولاني المجلس الثقة ، رغم بعض مداخلات مناوئة ، ولا سيما من قِبَل بيـــار منديس فرانس ، وفرنسوا دو مانتون ، وجاك دوكلو ، وجاك ايزورني ، وكانت بمثابة اختلاجات أخيرة . وجرى الشيء نفسه في اليوم التالي بالنسبة إلى قوانين السلطات الاستثنائية ، في الجزائر والوطن الأم ، وفي اليوم الثالث بشأن الدستور ومـا تقتضيه من أغلبية الثلثين . وقد جئت لأحضر هذه المناقشة الهامة ، وتناولت الكلام عدة مرات لأجيب عن أسئلة الخطباء ، رغبة مني في احاطة آخر اجتماعات الجمعية الوطنية لهذا النظام بالأنس والبهجة . وانفرط عقـد البرلمان بعد أن منحني مجلس الجمهورية تأييده .

وإذا كان انتهاء هذه الفترة قد ترك غماً وكربـاً في نفس الكثيرين الذين كانوا أبطالها ، فقد ساد البلاد ، على النقيض من ذلك ، شعور ارتياح عظيم ، لأن عودتي أعطتها انطباعاً بان النظام الطبيعي قد استتب . وسرعان مـــا تبددت سحب العاصفة التي كانت تغطي الأفق الوطني ، وبما أنه قائد سفينة الدولة يُسيّرها الآن بنفسه ، فكل انسان أخذ يشعر بأنه أصبح من الممكن أخيراً إيجاد حل للقضايا العويصة التي تجابه الأمة ، بعد أن كانت تطرح على بساط البحث وتستعصي على الجميع . حتى أن الطابـــع الأسطوري الذي يصورون به شخصي ، أسهم في نشر الفكرة بأن العقبات التي يتعذر تجاوزها على الجميع ، تتذلل الآن أمامي . وهاأنذا مقيد ، كما كنت في الماضي ، بهذا العقد الذي فرضته عليَّ فرنسا منذ ثمانية عشر عاماً ، في الماضي والحـــاضر والمستقبـل ، في سبيل التخلص من النكبة . وها أنذا مرغم دائماً على العمل

بدافع الثقة التي منحني إياها الشعب الفرنسي . وتراني ملزماً أن أكون ذلك الديغول الذي ُيعزى إليه شخصياً كل ما يحدث في داخل البلاد وخارجها ، إلى حد أن كلمـــة أو حركة تصدر عنه ، ولو كانت أسندت إليه خطأ ، تصبح موضع نقاش في جميع المجالات ، ياله من مركز سام ٍ يتبوؤه الزعيم ، ويالها من سلسلة ثقيلة ُتقيد الخادم !

وبما انني توليت القصّ ، وجبت عليّ الخياطة . وفي قصر ماتينيون حيث أقيم ، هاجمتني قضايا الساعة : الجزائر ، والشؤون المالية والنقدية ، والقضايا الخارجية ، الخ .. ولكنني ، رغم معالجتي لها ، كنت أشرف على إصلاح المؤسسات. وقد سبق أن حددت ونشرت منذ خمسة عشر عاماً أهم ما يتعلق بهذا الموضوع المنوطـــة به كل الأمور . إن ما سنتولى عمله في الواقع هو ما أطلق عليه اسم « دستور بايو » ، لأنني هنالـك رسمت بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٤٦ الدستور الذي تحتاج إليه فرنسا .

وتولى ميشال دوبريه ، بمساعدة فريق من شباب مجلس الدولة ، تهيئـــة المشروع الذي أتولى تدقيقه تباعـاً مع الوزراء المعنيين ، وبعد ذلك ُيطلب رأي « المجلس الاستشاري الدستوري » المؤلف برئاسة بول رينو ، من تسعة وثلاثين عضواً ، منهم ستة وعشرون برلمانياً ، والذي أحـدث بموجب نفس القانون الذي أقرّ التعديـــل . وكثيراً ما أتردد على هذا المجلس لأستمع إلى اقتراحات مفيدة وأشرح فكرتي الخاصة . وكان على مجلس الدولة أن يقـدم فيما بعد ملاحظاته . وأخيراً فان مجلس الوزراء يناقش بمجموع المشروع بحيث ُيبدي الجميع ملاحظاتهم ، وفي مقدمتهم الرئيس كوتي . وبعد انجاز نص الدستور ، وفق هذا الأسلوب ، أخذنا نستعد لفرضه على الشعب عن طريق الاستفتاء .

وفي جميع هذه المناقشات لم يجابهني اعتراض مبدئي على مـا كنت أرغب فيه منذ زمن بعيد . ومن ذلك أن يكون رئيس الدولة رئيس السلطة فعلاً ،

وأن يُعَدَّ مسؤولاً عن فرنسا والجمهورية ، ويعين الحكومة ويرأس اجتماعاتها ويسمي الموظفين المدنيين والعسكريين والقضائيين ، وأن يكون قائد الجيش. وصفوة القول ، أن يصدر عنه كل قرار هام وكل سلطة ، ويتمكن بملء إرادته حل الجمعية الوطنية ، ويملك أن يقترح على البلاد — عن طريق الاستفتاء — كل مشروع قانون يتناول تنظيم السلطات العامة ، وأن يتمكن في حال حدوث أزمة خطيرة ، داخل البلاد وخارجها ، من اتخاذ التدابير التي تقتضيها الظروف، واخيراً أن يتم انتخابه من قِبل هيئة اوسع بكثير من البرلمان ، وهذا ما أقرته جميع الهيئات التي تمت استشارتها.

ويتناول التعديل أيضاً تعيين رئيس مجلس الوزراء الذي يتولى ، مع زملائه رسم السياسة وتسيير دفتها ، وبما أنه يستمد سلطته من رئيس الجمهورية الذي يلعب الدور الرئيسي ، فانه لا يستطيع حتماً البت في القضايا الخطيرة إلا وفق توجيهاته .

وكذلك حظيت بموافقة جميع الهيئات الأحكام المتعلقة بالبرلمان ، ولاسيما تلك التي تخضع بعض اقتراحاته الى مراقبة مجلس دستوري تم احياؤه ، والأحكام التي تحدد بدقة المجال التشريعي ، والأحكام التي تفرض عن طريق الاقتراع المقيد ، وجوب احترام جدول الأعمال ، وانتفاء الاستجوابات على الطريقة القديمة ، والتصويت على الثقة التي كانت تدعمها ، مما يحرر الحكومة من وسائل الضغط والاكراه والمكايد المهنية التي كثيراً ما كان يُساء استعمالها، والتي كانت تتميز بها مناقشات العهد الماضي ، والأحكام التي لا تبيح الجمع بين منصب الوزير والمهمة البرلمانية ، والأحكام التي تضع قيوداً صارمة على ممارسة قرار حجب الثقة . وأخيراً فقد اعترف للمناطق الواقعة فيما وراء البحار بحق البقاء ضمن الجمهورية مع التمتع بنظام خاص ، إما بصفة دولة مستقلة ، أو الدخول في رابطة الوطن الأم ، او ان تتشارك معها ، فيما إذا استقلت ، بموجب التزامات تعاقدية ، او أن تنفصل عنها فوراً وبصورة

كاملة . وهذا ما أقره الجميع .

وفي الواقع كانت ثمة ثلاث قضايا استجوبت تبادل وجهـــات النظر بيني وبين اللجنة الاستشارية . فقد سأل النواب بقلق : « هل يمكننا بعد الآن اسقاط الوزارة بعد ان أصبحت مرتبطة برئيس الجمهورية ؟ » . وكان جوابي أن قرار حجب الثقة الذي تصدره الجمعية الوطنية يُسبب الزامياً استقالة الحكومة ، وسألوني من عدة جهات « ما هو مبرر المادة ١٦ التي تكلف رئيس الدولة أن يعمل على انقاذ فرنسا في حال تعرضها لنكبة ما ؟ » . فـذكرتهم أنه نظراً لانعدام مثل هذا النص ، فقـــد اضطر الرئيس لوبران ، في شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٤٠ ، إلى استدعاء المارشال بيتان ، وفتح بذلك باب الاستسلام ، بدلاً من أن ينتقل الى الجزائر مع السلطات العامة ، وأنــه على النقيض من ذلك ، تمكن الرئيس كوتي عندما أشار إلى فحوى المادة ١٦ قبل اقرارهـــا من تجنب الحرب الأهلية ، إذ طلب من البرلمان أن يتوقف عن معارضته لعودة الجنرال ديغول . تساءل المراقبون : « هل أن الرابطـــة ستكون اتحاداً مركزياً كما اقترح فيليكس هوفويـه بوانيي ، أم اتحـاداً استقلالياً ، كما اقترح ليوبولد سينغور؟ » . فأوضحت أنه لن تكون في البداية من هذه الفئة أو من تلك ، وأن التطور الذي ينص عليه المشروع سيبلورها دون هزة أو عنف .

وجملة القول ، إن نص الدستور ، كما صدر وفقاً لتوجيهاتي وبفضل الجهود التي بذلها دوبريه ومعاونوه ، وبعد تدقيقه بحضوري من قِبل وزراء الدولة ، واستناداً إلى التقرير الذي وضعته اللجنة الاستشارية ، والرأي الذي أبـداه مجلس الدولة ، والقرارات التي اتخذتها الحكومـــة ، إن هذا الدستور كان مطابقاً لما كنت أعده ضرورياً للجمهورية .

ومع ذلك فان العبرة فيما يُكتب منوط بالتطبيق ، ولو كان مسطوراً على جلد الرق . وبعد التصويت على الدستور الجديد ، يبقى وضعه موضع التنفيذ

كيما يتسم ، في الواقع ، بطابع السلطة والفاعلية التي ينطوي عليه مضمونه القانوني . وسأتولى بذاتي هـــذا الكفاح ، لأنه من الواضح ان مفهومي لهذا الموضوع يختلف عن مفهوم رجالات النظام المنهار . فقد كان هؤلاء يؤكدون أن فوضى الأمس قد زالت ، وإنما يأملون ، من حيث النتيجة ، ان تمنح حركات الماضي ، الأرجحية للمنظمات السياسية ، وان رئيس الدولة سيتخلى لهم عنها بحجة أنه حَكَمٌ ، ويأبون أن يملك حق الخيار .

ولذلك علم الكثير منهم ، والألم يحز في نفوسهم ، رغبتي في تحمل هــذه المسؤولية . وعندما يتم الأمر فسيوافقون على قيامي بهــذه المهمة كما هي وكما هو معروف عني ، يحدوهم الأمل بأنني سأحل لهم قضية الجزائر الشائكة ، ثم أتخلى عن منصبي شئت أم أبيت. وبما انني سأتولى ، بعد حل هذه المعضلة، الاقدام على حل غيرها ، فسيشتكون من خرق الدستور ، لأن الدور الذي يكون قد أداه لا يتفق مع ما يبطنونه في صدورهم .

ولم يكن لدى الشعب الفرنسي ، عندمـا رحّب بالجمهورية الخامسة نوايا خفية . والذي يهم الجمهور هو انشاء نظام يحترم الحريات ويكون قادراً على العمل وتحمل المسؤوليات ، كما يهمه تأليف حكومة تقبل وتستطيع فعلاً حل القضايا الطارئة . والموضوع يقتضي الآن الإجابة بكلمـة « نعم » إلى ديغول الذي يتمتع بثقة الجميع ، لأن الأمر يتعلق بمصير فرنسا . وعندما خاطبت الجمهور في ساحة الجمهورية بباريس ، يوم الرابع من ايلول ، وخـاطبته في رين وبوردو يوم ٢٠ ايلول (سبتمبر) ، وفي ستراسبورغ وليـــل يوم ٢١ ايلول ، ثم خاطبت البلاد كلها بالاذاعة يوم ٢٦ ايلول ، شعرت بارتفاع موجة عارمة من التأييد . وبتاريخ ٢٨ ايلول ١٩٥٨ ، أقر الوطن الأم الدستور إذ أجاب ١٧ مليون ونصف من السكان بكلمة « نعم » مقابل ٤ ملايين ونصف أجابوا بكلمة «لا» أي أكثرية ٧٩ بالمئة من الناخبين . وقد تبيّن أن ثمة ١٥ بالمئة استنكفوا عن التصويت ، وهي نسبة أضعف من أي نسبة سابقة .

ولكن الشعور العام الذي أعرب عنه الجمهور حول قضية أساسية، والذي لا يستوجب سوى جواب واحد، لا يمكن إلا أن يتبدد عند الانتخـــابات التشريعية، إذ أن الجمعية الوطنية قد تم حلها بموجب الاستفتاء. وفي هذا المجال، فان تعارض النزعات المألوف، ومصالح الفئات المتنوعـة، ومختلف الأوضاع المحلية، والدعاية التي يقوم بها المناضلون، وحسن تصرف المرشحين، كل ذلك يؤخذ بعين الاعتبار في جميع النواحي. ومع ذلك، فمن الضروري أن تمتد حركة التأييد الواسعة التي أثارها ندائي بشكل كاف في مجال التحيُّز السياسي، وأن تتوافر في البرلمان فئة من النواب تضم عـدداً وافراً ومنسجماً كيما تتمكن عن طريق التصويت على القوانين من دعم وإنجاز مهمة الإصلاح الذي حان الآن وقت القيام بها.

ولا بد للحصول على الأغلبية من توافر اقتراع الاغلبية، وهذا ما قررته حكومتي التي حددت النظـــام الانتخابي بموجب الصلاحيات الاستثنائية، فنبذت نظام التمثيل النسبي العزيز على المنافسات وعلى امتيازات الأحزاب، والذي يتعارض مع الدعم المستمر لسياسة معينة، وتبنّت بكـــل بساطة التصويت بذكر الاسم الواحـد على دفعتين. ورغم اني امتنعت عن خوض المعركة الانتخابية، وكلفت رفاقي عـــدم الاستعانة باسمي لدى ترشيحهم أنفسهم، فان النتائج تجاوزت ما كنت أتأمله. ففي الجمعية الوطنيـة التي تضم ٥٧٦ عضواً، تتألف كتلة «الاتحاد في سبيل الجمهورية الجديـدة» من ٢٠٦ أعضاء، وتُعدُّ نواةً ملتحمة وعاقدةً العزم على فرض نفسها مدة طويلة إلى جانب فئتي «اليمين» و «الوسط» المتعددي الأشكال، وفئة «اليسار» التي خف عدد اعضائها كثيراً والدليل المميز لهذا التجديد الجذري هو انتخاب جاك شابان دلماس رئيساً للجمعية طيلة فترة هذه الهيئة التشريعية.

وبتاريخ ٢١ كانون الأول انتخب رئيس الدولة من قبل الناخبين المحددين في الدستور وهم النواب وأعضاء مجلس الشيوخ، والمستشارون العـــامون،

ورؤساء البلديات ، وعدد من مستشاريهم . وكانت هذه أول مرة أرشح فيها نفسي ، رغم أن حياتي السياسية كانت مفعمة بالمآثر ، إذ أنَّ الجمعية الوطنية لعام ١٩٤٥ انتخبتني مرتين رئيساً للحكومة دون أن أرشح نفسي ، وذلك بعد أن أشرفت ، خلال خمس سنوات ، على شؤون فرنسا الحربية ، بدافع من الاحداث وحدها . وقد رشح نفسه كل من جورج مرَّان باسم الشيوعيين والعميد ألبير شاتوله باسم « اتحاد قوى الديموقراطية » . وقد أعطت مجموعة الناخبين المؤلفين من ٧٦ ألف عضو ، ٧٨ بالمئة من أصواتها الى الجنرال ديغول.

وبتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٥٩ ، توجهت إلى قصر الاليزيه لاتولى مهام منصبي ، فاستقبلني الرئيس رنيه كوتي بحركات لائقة ، وأحاديث مثيرة ، إذ قال : « إن رأس الفرنسيين هو الآن الشخصية الأولى في فرنسا » . وبينما كنا نجتاز معاً وفي نفس السيارة شارع الشانزليزيه للقيام بالتقاليد المرعية وتقديم التحية للجندي المجهول ، كانت حشود الشعب تنادي في آن واحد « شكراً يا كوتي » و « ليحيى ديغول » . ولدى عودتي سمعت صوت اغلاق جميع ابواب القصر ، معلنة أنني أصبحت الآن أسير منصبي .

ولكنني شاهدت في الوقت نفسه انبثاق أفق مهمة كبيرة . ولا ريب ان رسالتي ستكون على نقيض التي توليتها قبل ثمانية عشر عاماً ، مجردةً من المقتضيات الحماسية في فترة البطولة . إن الشعوب ، وشعب فرنسا قبل غيره ، لا تشعر قط بالحاجة الى الارتفاع فوق أنفسها ، كما يفرضه عليهم الخطر الماثل ، وليس هدفها جميعاً — ونحن منها — تحقيق النصر أو سحق العدو ، وإنما ادراك حياة يسيرة إلى حدٍ ما . ومن بين رجال الدولة الذين سأعالج معهم قضايا العالم ، توارى معظم العمالقة ، الذين أبرزتهم الحرب في صفوف الاعداء والحلفاء وقد بقي رؤساء سياسيون يتوخون ضمان المكاسب لبلادهم ولو تمَّ ذلك حتماً على حساب الغير ، مع حرصهم على تجنب الأخطار والمغامرات . ففي مثل هذه الأوضاع تبدو الظروف ملائمة لادعاءات

ورؤساء البلديات ، وعدد من مستشاريهم . وكانت هذه أول مرة أرشح فيها نفسي ، رغم أن حياتي السياسية كانت مفعمة بالمآثر ، إذ أنّ الجمعية الوطنية لعام ١٩٤٥ انتخبتني مرتين رئيساً للحكومة دون أن أرشح نفسي ، وذلك بعد أن أشرفت ، خلال خمس سنوات ، على شؤون فرنسا الحربية ، بدافع من الاحداث وحدها . وقد رشح نفسه كل من جورج مرّان باسم الشيوعيين والعميد ألبير شاتوله باسم « اتحاد قوى الديموقراطية » . وقد أعطت مجموعة الناخبين المؤلفين من ٧٦ ألف عضو ، ٧٨ بالمئة من أصواتها الى الجنرال ديغول.

وبتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٥٩ ، توجهت إلى قصر الاليزيه لاتولى مهام منصبي ، فاستقبلني الرئيس رنيه كوتي بحركات لائقة ، وأحاديث مثيرة ، إذ قال : « إن رأس الفرنسيين هو الآن الشخصية الأولى في فرنسا » . وبينما كنا نجتاز معاً وفي نفس السيارة شارع الشانزليزيه للقيام بالتقاليد المرعية وتقديم التحية للجندي المجهول ، كانت حشود الشعب تنادي في آن واحد « شكراً يا كوتي » و « ليحيى ديغول » . ولدى عودتي سمعت صوت اغلاق جميع ابواب القصر ، معلنة أنني أصبحت الآن أسير منصبي .

ولكنني شاهدت في الوقت نفسه انبثاق أفق مهمة كبيرة . ولا ريب ان رسالتي ستكون على نقيض التي توليتها قبل ثمانية عشر عاماً ، مجردةً من المقتضيات الحماسية في فترة البطولة . إن الشعوب ، وشعب فرنسا قبل غيره ، لا تشعر قط بالحاجة الى الارتفاع فوق أنفسها ، كما يفرضه عليهم الخطر الماثل ، وليس هدفها جميعاً — ونحن منها — تحقيق النصر أو سحق العدو ، وإنما ادراك حياة يسيرة إلى حدٍ ما . ومن بين رجال الدولة الذين سأعالج معهم قضايا العالم ، توارى معظم العمالقة ، الذين أبرزتهم الحرب في صفوف الاعداء والحلفاء وقد بقي رؤساء سياسيون يتوخون ضمان المكاسب لبلادهم ولو تمّ ذلك حتماً على حساب الغير ، مع حرصهم على تجنب الأخطار والمغامرات . ففي مثل هذه الأوضاع تبدو الظروف ملائمة لادعاءات

اقطاعيي العصر الحاضر من أحزاب ومال ، ونقابات وصحافة ، ولأمر هـام الذين يرغبون أن يستبدلوا عملنا في العالم عن طريق انطوائنـا الدولي ، وللازدراء العنيف والقاسي الذي يبديه كثير من الأوساط ، ورجال الأعمال والصحافيين ، والمثقفين ، ورجـال المجتمع الذي أُنقذوا من ذعرهم. وصفوة القول ، يترتب عليّ أن أعمل في سبيل عظمة فرنسا في زمن يقتضيها انحطاط الأوضاع العامة .

ومهما يكن الأمر ، يجب الاقدام على ذلك . فإذا كانت فرنسا نادتني من أعماقها ، هـذه المرة أيضاً ، لأكون لها مرشداً ودليلاً ، فذلك ليس — كما اعتقد — لأترأس رقادها. فبعد الانحطاط الرهيب الذي تعرضت له منذ أكثر من مئة عام ، فان مهمتها تقضي ان تستعمل فترة الراحـة التي حصلت عليها صدفة ، لاستعادة سطوتها وثروتها واشعاعها ، كما تقتضيها عبقرية الأزمنـة الحديثة ، وإلا فستحدث يوماً ما محنة مفجعة تتناسب مع حجم هذا القرن ، وتقضي عليها إلى الأبد. غير أن وسائل هذا التجديد هي الدولة ، والتقدم، والاستقلال . إذاً فان مهمتي أصبحت مرسومـة ، ولأقصى مدة يقبل فيها الشعب أن يتبع خطواتي .

٢ أقاليمنا فيما وراء البحار

لما وليت وجهي شطر فرنسا ، كنت مصمماً على انقاذهـا من الالتزامات التي تفرضها عليها إمبراطوريتها ، والتي أصبحت مجردة من أي مقابل ، وقد يذهب التفكير ببعضهم إلى أنني لن أُقـدمَ على ذلـك من أعماق قلبي ، كما يقولون . ولقـد كان من المؤلم بالنسبة إلى شخصٍ من سني وفي وضعي ، أن يُنَفـِّذ بمحض ارادته مثل هذا التعديل العظيم. لقد سبق أن َقدَّم بلدنا جهداً كبيراً نعتز به لغزو مجموعة الأقاليم التابعة له ، ورفع مستواها . وقد حاول عن طريق المآثر الاستعمارية أن يعزي نفسه عن فقدان مستعمراته النائية التي كان يمتلكها في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وعن هزيمته عـام ١٨١٥ وعام ١٨٧٠ ، وكان يُقدِّر الفوز في مجالات النفوذ والمكانة التي ضمنتها له ، على الصعيد العالمي ، شخصيات من مستوى بوجو ، وفايديرب ، وآرشينار ، وبرازّا ، ودومر ، وغاليبني ، وبونتي ، وسارو ، وليـوتي ، كما كان يُقدِّر الخدمات التي قدمتها في صفوف جيشنا ، منذ عـدة أجيال ، فرق المجنـدين البواسل ، من افريقيـا ، وآسيا ، ومدغشقر ، وإسهـامهم في النصر الذي أحرزناه في الحرب العالميـة الأولى ، والدور الذي قامت به خـلال الحرب العالمية الثانية في مأثرة فرنسا المناضلة ، أقاليمنا الواقعـة فيما وراء البحـار ،

وجيوشها ، وعمالها ومواردها . وكان فخوراً بالنجاح الانساني المتمثـــل في بداية التنمية العصرية التي تحققت في تلك المناطق القديمة، بفضل نشاط الكثير من الجنود والحكام ، والمستوطنين ، والمعلمين ، والمبشرين ، والمهندسين . فيا لها من محنة معنوية أتولى فيها انتقال سلطتنا ، وأطوي أعلامنا ، وأطبق كتاب التاريخ الضخم .

ومع ذلك ، فقد كنت أرى ، عبر الكآبة ، وميضاً من الأمل. ولا ريب أن ميزانية النفقات التي كانت ترهقنا بهـا مستعمراتنا ، كانت تبدو إيجابية ، في غير هذا الزمن ، بالنسبة إلى المكاسب التي كنا نجنيها منهـا . وبعد ضمان خضوع السكان ، بطريقة مـا ، لم تكن المبالغ التي كان يترتب علينا إنفاقهـا بضمان معيشتهم البطيئة والمنطوية وتنظيمها ، تتجاوز إمكاناتنا ، في حين أن مجال النشاط وازدياد القوة التي كانت تضفيها علينا هـذه الممتلكات كانت على جانب من الأهميـة . ولكن كل شيء يتغير بشكل خاطف . فبينما كان الرقي يزيد الاحتياجات في كل مكان ، كان يترتب علينـــا أن نتحمل ، إلى أمـد بعيد ، النفقات المتزايدة في الادارة ، والأشغال العامة ، والتعليم ، والخدمات الاجتماعية والعناية الطبية ، وصيانة الأمن ، في الوقت الذي كنـا نلاحظ فيه لدى السكان رغبة في التحرر تصور لهم نـير الاحتلال بمثـابة عبء ثقيل لا يطاق ولا يُحتمَل . هذا فضلاً عن أننا منحناهم حضارتنـا وأنشأنا في كل من الأقاليم نظاماً مركزياً يهيء الدولة الوطنية ، بدلاً عن الانقسامات الفوضوية القديمة . ولقد هيأنا أيضاً نخبة من الرجال مشرَّبين بمبادئنـــا المتصلة بحقوق الانسان والحرية، متعطشين للحلول محلنا في جميع المناصب التسلسلية . وتجدر الاشارة إلى أن العالم الثالث كان ، في خارج البـلاد ، يعلن تضامنه مع البلاد غير المتحررة ، بالاضافة إلى دعـــايات دول أميركا ، وروسيا ، والصين ووعودها ، فقد كانت تتنافس فيما بينها، باحثةً عن زُبنٍ عقائديين وسياسيين ممـا كان يُعجِّل بحركة التحرر . ومهما يكن من الشعور بالحزن النـاجم عن ذلك ، فان الاحتفاظ بسيادتنـا على بلاد كانت تأباها تماماً ، أصبح نوعـاً

من الرهان ، الذي لم يبق لنـــا فيه مجال لكسب أي شيء ، بل لخسارة كل شيء .

وهل يعني ذلك اننا إذا تركناهم يحكمون أنفسهم بأنفسهم ، يترتب علينا التخلي عنهم بعيدين عن عيوننا وعن قلوبنا ؟ حتماً لا . لقـــد كانوا بسبب ارتباطهم الطويل المدى ، وبتأثير جاذبية ملائكة فرنسا وشياطينها عليهم ، وعلى جميع الذين اقتربوا من هؤلاء ، ميالين للاحتفاظ بعلاقات وثيقة معنا . وبالمقابل فالجهود الحسنة التي بذلنـــاها في سبيل تقدمهم ، والصداقات والعادات ، والمصالح التي أقمناها ، بالأضافة إلى مـــا فُطرنا عليه منذ مئات السنين لنشر نفوذنا وتوسعنا ، كل ذلك كان يحملنا على أن نعدهم شركاء ذوي امتياز . فالواجب يقضي بمساعدتهم لمجرد أنهم يتكلمون لغتنا ويتقاسمون معنا ثقافتنا ، فـــإذا كانت ادارتهم حديثة ، واقتصادهم ناشئاً ، وماليتهم غير منظمة ، ودبلوماسيتهم حائرة تتلمس طريقها ، ودفاعهم في بدايته ، فيجب أن نستعد لمؤازرتهم لمجرد أنهم لجؤوا إلينا . وصفوة القول إن أهدافي البسيطة والصريحة كانت تقضي بإيصال شعوب « فرنسا فيما وراء البحار » أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ، وتهيئة نوع من التعاون المباشر بيننـــا وبينهم . ولكن في عداد الاقاليم المعنية تبدو الحقائق متغايرة . فمنها ما كانت — منذ قرون — مندمجة مع فرنسا وترغب في الاستمرار في وضعها ، اما بوصفها مقاطعـات أصيلة كالمارتينيك وغوادلوب ، وغويانا ، والريونيون ، أو مع تمتعها باستقلال داخلي ، مثل سان بيار وميكلون ، وشاطىء صوماليـــا ، والكومور ، وكاليدونيا الجديدة ، وبولينيزيا ، ووالليس وفوتونا . وبالنسبة الى هذه الفئة الأخيرة ، لم يكن بالامكان سوى منحهم حق الخيار بموجب الدستور الجديد. وفي افريقيا السوداء التي تتميز بتنوع المناطق والقبائل ، واللغات المحليـــة ، والكيانات الادارية التي أوجدناها نحن بأنفسنا ، كان ذلك يجعل كـــلاً من السنغال ، والسودان ، وغينيا ، وموريتانيا ، وداهومي ، والشاطىء العاجي وفولتا العليا ، ونيجر ، والكونغو ، والتشاد ، واوبانغي ، وغابون ، مناطق

تصلح لأن تكوّن دولاً في المستقبل . بالنسبة إلى هذه الفئة الأخيرة كان على السكان ان يقرروا الحصول على الاستقلال بتأثير النخبة المثقفة فيهم . ولكن السؤال يرد : أكان يتم ذلك بالاتفاق معنا ، أم بدوننا أم ضدنا ، علماً بأن معظم العناصر المتطورة، التي كانت مشبعة بالمبادىء التي لقنتها اياهم مزايدات الدول الدكتاتورية ، كانت تحلم بأن التحرير لم يكن نتيجة للتطور بل نوعاً من الهزيمة يلحقها المستعمَرون بالمستعمِرين . ولم يكونوا يتوخون هذا الاستقلال. ورغم كل شيء فهناك مجال للتفكير بأن معظم الزعماء يتمنون عند الضرورة، وبدافع عقلي أو عاطفي ، المحافظة على أواصر متينة مع فرنسا . وهذا ما يتفق مع أهـداف « الرابطـة » على أن تتحول فيما بعد إلى سلسلة من الالتزامات التعاقدية .

ومن جهة ثانيـة فان مدغشقر ، وهي دولة قديمة لهـا شعبها ، ولغتها ، وتقاليدها ، تؤثر حتماً أن تتعامل معنا . وثمـة إقليمان هُمَـا الطوغو ، والكامرون ، موضوعان تحت وصايتنا من قبل الأمم المتحدة ، ويرغبان في الانتهاء من هذا الوضع ، ولكنهما حريصان حتماً على متابعة مساعدتنا لهما . أما البلاد المحمية وهي المغرب التي يرأسهـا مليكها ، وتونس التي أصبحت جمهورية ، فقد كان استقلالهما معترفاً به مبدئيـاً ولم يبقَ سوى منحهما كامل السيادة . وكنت مصمماً على ذلك لاعتقادي أنهما ستظلان مرتبطتين بنا قلباً وقالباً . وكان الأمر مماثلاً فيما يتعلق بمملكتيْ لاوس وكامبوديا ، اللتين لم تبقَ فرنسا سيدتهما ، رغم أنه بلغ مسامعي ، أنها ستحتفظ فيهما بمركزها الممتاز . ويجوز أن يكون الوضع شبيهاً لهما في فييتنام الشمالية وفييتنام الجنوبية ، — وهذا ما كنت أسعى إليه — وذلـك حينما تنتهيان من محنتهما بعد أن قاستـا حرباً ضارية مزقت كيانهما .

وكان الحظ مؤاتيـاً في أن تتجمع حولنا مجموعة كبيرة من الدول ، قائمـة على الصداقـة والتعاون ، شريطة احترام القوميات الناشئة ، أو التي عـادت

إلى الظهور ، والامتناع عن استثمار الاضطرابات التي قد تنشب فيها ، وتقديم المساعدة المعقولة التي قد تحتاج اليها كل منها . وقد كنت أسعى لتوفير هذا الحظ لفرنسا ، مع صرف النظر عن شكاوى الماضي والتغلب على الادعاءات الراهنة ، وإعطاء الشكل المناسب لعلاقاتنا مع من كانوا أتباعاً لنا ثم أصبحوا شركاءنا .

والآن ما مصير الجزائر ؟ لم نكن هنا أمام وضع يقتضي حله ودياً ، إنما كنا أمام مأساة كاملة ، مأساة فرنسية ومحلية في آن واحد . لقد كانت الجزائر تحتل في حياتنا القومية أهمية لا مجال للموازنة بينها وبين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا . فقد سبق أن غزوناها بعد أحداث طويلة قاتمة في عهد البرابرة ، وبفضل جهد عسكري ضخم بذل فيه كلا الخصمين كثيراً من الشجاعة وتحمل كثيراً من الخسائر . ثم تولينا بعد ذلك القضاء على عدة ثورات . ولذلك فقد غمرنا الفرح لأننا أصبحنا سادة أرض كلفتنا تضحيات كثيرة . ومع ذلك ، فقد تعزز كثيراً موقفنا في أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل الجزائر، إذ أقمنا فيها نقطة انطلاق لتسللنا إلى تونس والمغرب والصحراء . واستطعنا مؤخراً أن نجند فيها عدداً من « المحاربين » ، وألفنا حكومة تحريرنا ، وجمّعنا فيها بالاشتراك مع حلفائنا قسماً كبيراً من وسائل انتصارنا . وكان يقيم فيها مليون من الفرنسيين تمكنوا بفضل كفاءاتهم ومساعدة رؤوس الأموال المرسلة من الوطن الأم ، ومؤازرة الادارة الحاكمة، من رفع مستوى الجزائر اقتصادياً ، فضلاً عن المنشآت الهامة التي أقمناها فيها بفضل مالنا ووسائلنا التقنية وجهد السكان المحليين . وكشفنا منذ عهد قريب حقول البترول والغاز التي ساعدتنا على استكمال حاجتنا الماسة إلى الطاقة الصناعية . إذاً فثمة أسباب كثيرة كانت تحمل الشعب الفرنسي على أن يَعُدَّ امتلاك الجزائر أمراً مفيداً ومستحقاً . ولا ريب أنه كان يتحمل على مضض وبصبر فارغ القتال البالغ النفقات الذي نشب فيه ، مما حمله على مُعارضة الجمهورية الرابعة التي عجزت بشكل خاص عن إيجاد مخرج لهذه

الأزمة . ولكن الأمل كان يراوده بأن يتمكن الآن ديغول بعد أن استولى على زمام الأمور ، من إيجاد وسيلة للتخلص من هذه المعضلة بأحسن ثمن .

وكان يبدو للمستوطنين أن الاحتفاظ بالوضع الراهن أمر حيوي ، مهما كلف ذلك فرنسا ، إذ كانوا على احتكاك بالسكان العرب والقبائل الذين يزيد عددهم عشر مرات ويزدادون بشكل أسرع ، كما كانت تسيطر على عقولهم موجة من الأفكار ، مؤداها أنه إذا تخلت فرنسا عن حكم البلاد ، وإدارة شؤونها ، ومعاقبة الخصوم ، فستغمرهم الأحداث حتماً ، ويجمدون من أموالهم ، ويطردون من البلاد . هذا مع العلم بأن مجتمعهم كان في الواقع منعزلاً عن مجتمع المسلمين ، رغم كونهما متجابهين . فالذين كانوا يُدعون « ذو الأرجل السوداء[1] » وقدموا من أرض محتلة أو ولدوا فيها ، ظلوا قائمين دون انقطاع فوق جمهرة الشعب المحيط بهم وخارجها هذا التعب الذي كان يخضع لهم بدرجات متفاوتة، ذلك أنهم كانوا فُخُراً بنجاحهم فيما قاموا به من أعمال تتخللها المخاطر ، وبفضل قوة عزيمتهم ، وما يتميزون به في اوضاعهم ، وثقافتهم وأعمالهم ، وثروتهم ، وما يتصرفون به من مشروعات هامة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة ، وما يقدمونه من اطارات كل نشاط فضلاً عن المهن الحرة ، يؤازرهم في ذلك ، بشكل طبيعي ، جهاز الموظفين ، كل هؤلاء كان يحدوهم الأمل الأكيد بأن الجيش سيتمكن ، هذه المرة ، من إعادة فرض النظام لمصلحتهم ، وكان يبدو لهم أن كل إصلاح يرمي إلى ضمان المساواة بين الفئتين ينطوي على خطر بالغ . وكانوا يرون أن المأساة التي تعانيها البلاد منذ عدة سنوات ، يجب أن تنتهي بسحق الثورة والاحتفاظ بما كانوا يسمونه « الجزائر الفرنسية » التي تنطوي على تثبيت سلطتنا المباشرة وسيطرة نفوذهم . وقد ساندوا حركة ١٣ ايار (مايو) ضد نظام الأمس خوفاً من أن تتخلى عنهم السلطة ، كما أخذوا الآن يطالبون

---

١ — Pieds - noirs : المستوطنون الفرنسيون .

بالإندماج رغبةً منهم في تغيير مظاهر السيطرة الفرنسية دون تعديل اسسها. وكانوا ، في الواقع ، يرون في ذلك وسيلة للحؤول دون تطور الأمور شطر المساواة في الحقوق ، واستقلال الجزائر إدارياً ، وتجنب الذوبان وسط عشرة ملايين مسلم ، وإنما العمل ، على النقيض من ذلك ، على اغراق هؤلاء بين خمسين مليون فرنسي . وكانت تجربتهم الواسعة توحي إليهم ، بأن وضعهم سيبقى على ما كان عليه بفضل ذلك ، وبمؤازرة حاكم عام صارم ، ومحافظين قادرين ، ولا سيما توافر قوى كبيرة تتولى حفظ النظام. وهذا ما كانوا يتوقعونه ويطلبونه عند الاقتضاء ، من الجنرال ديغول ، إيماناً منهم بأنه « الرجل القوي » ، دون أن يساورهم الشك في أنه سيكون ذلك الرجل ، وإنما لدعم فكرة تختلف عن فكرتهم.

وكان يقابل تشددهم اصرار المسلمين المزودين اليوم بالحزم والسلاح ، والذين أصبحوا مؤيدين « لجبهة التحرير الوطنية » وللثورة ، وإن لم يشتركوا كلهم بها، وذلك بعد أن خضعوا فترة طويلة من الزمن، وقدموا الى الفرنسيين خلال قرن ، تأييد الوجهاء ، بإخلاص متفاوت ، ممن كانوا حريصين على أملاكهم وتأييد المرشحين للمناصب أو لمجالات الشرف والتكريم ، والمحاربين القدماء المخلصين لأخوة السلاح ، وعدد كبير من الموظفين في الادارات العامة أو في التمثيل النيابي ، والذين راودهم الأمل ، فترة من الزمن ، ثم يئسوا من الحصول على الحقوق المدنية غير المقيدة ، وعلى نظام إداري تتمتع به الجزائر.

وكانوا يعلمون ، مع ذلك ، أنه إذا كان العالم لم يُبدِ في الماضي اهتماماً بمصير آبائهم ، فإن تياراً واسعاً من العطف المعزز بالمساعدة كان يساند قضيتهم في الخارج . وهذا كان حال جيرانهم من دول المغرب وبقية البلاد العربية . وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تتخذ هي أيضاً نحوهم بين حين وآخر موقفاً إيجابياً . وبالإضافة الى ذلك ، فما دامت الجمهورية الفرنسية قد تخلت عام ١٩٥٤ عن سيادتها في الهند الصينية ، وأصدر البرلمان عام ١٩٥٦ قانوناً

تنظيمياً منح بموجبه كلاً من افريقيا السوداء ومدغشقر مجلساً حكومياً محلياً وجمعية منتخبة ، ومنحت حكومة باريس كلاً من تونس والمغرب عام ١٩٥٧ استقلالها ، فالجزائريون كانوا يعتقدون ، أن واقــع الأمر سيؤدي بهم الى منحهم استقلالهم ، على أن يعملوا في سبيل ذلك بأنفسهم .

ومع ذلك ، رغم ما كانوا يقاسونه من موت أو عذاب في الجبــال التي كانوا يقيمون فيهــا المكامن ، ورغم آلاف الإهــانات التي كانت تلحق بهم في المــدن والقرى حيث كانوا يقيمون تحت الرقابــة فإنهم لم ييأسوا من فرنسا ، رغم اللعنات التي كانوا يصبونها على الفرنسيين الذين كانوا يدعون إبقاءهم تحت نير الاحتلال . لذلك كانوا يميزون بينهــا وبين هؤلاء ، ويظهرون رغم كل شيء ، تعلقاً بأمة تتمتع بحكم الطبيعة بنزعة إنسانية وكرم تاريخي ، ويتمنون أن يبقوا شركاء لها ، بعد تحررهم . لقد كانوا يبعدون هذا الشعور في مواقفهم الخالية من الحقد تجــاه ضباطنا ، وهم من الرجــال الإنسانيين والمستقيمين ، وتجاه جنودنا الذين كانوا شباباً شرفاء مجردين من الأغراض . وما إن تسلّم الجنرال ديغول زمام الأمور بدا فاتحة عهد جديد إذ كانوا هم أيضاً يرون فيه مثــالاً لفرنسا التي تجد آمالهم . وما كاد سالان وغيره ينادون علناً « ليعش ديغول » حتى اشترك المسلمون في عــدة أماكن بمظاهرات الفرنسيين ، الأمر الذي لم يقدموا عليه عفوياً أبداً حتى أمس القريب .

أما الجيش فقد كان يتوقع الشيء الكثير من عودتي ، ولا سيما في اطاراته العامة العليا ، إذ كان اهتمامه منصباً خلال اشتباكه مع الثورة على ألاّ تضر به السياسة من الخلف . فقد كان يخشى دائماً اضمحلال السلطة ، وضغط الدول الأجنبية ، وتخلي الرأي العام الذي أرهقه الجهد العسكري والمالي ، وأغاظته حوادث القمع المؤسفة التي استثمرتها حملات الدعاية مما قــد يؤدي إلى إذلال الجهــد العسكري في ساحــة الوغى ، كما يؤدي إلى نكبات خطيرة . وعلى النقيض من ذلــك ، فقد كان الجيش يعتقد أن اعــادة السلطة الوطنية تعطيه الوقت الكافي والوسائل الملائمة لتنتصر على الخصم وتثبط همته . أمــا الحل

السياسي الذي يجب أن يتوج به على الخصوص ، فكان يتصوره بإيجاز بمثابة ارتباط الجزائر بفرنسا ، يقابل ذلك نشاط واسع في النمو الاقتصادي والاجتماعي والمدرسي ، يجب أن يتولاه الوطن الأم . وفي الواقع إن الذي كان يراه في الجزائر كان يثير عطفه على سكان متألمين بائسين ، وتهجمات قاسية على الاستعمار الذي تركهم يذوقون مرارة الحرمان . ولكن الجيش كان يشعر بحاجته إلى أن يتلقى الأوامر من الدولة . ومهما كانت الاعتبارات الشخصية التي كان يتمسك بها بعض رؤسائه ، وبذور الاضطراب التي كان يزرعها في أركان حربه عدد محدود من الضباط الخياليين والطامحين فقد أبدى ارتياحه ، بادىء ذي بدء ، لتسلّم زمام الحكم في فرنسا ، واولاني ثقته بما يتصل بالجزائر .

وفي اللحظة التي تسلّمت فيها دفة الحكم ، رأيتني منغمساً ، من رأسي الى أخمص قدميّ ، في هذا الموضوع . وكان من البديهي ان اباشر معالجته دون أن يكون لديّ برنامج مهيأ مسبقاً . فمعطياته كانت مختلفة ، ومعقدة، ومتحركة جداً بحيث لم أتمكن أن احدد تماماً ومسبقاً ، تفصيلات الحل ومراحله وأقسامه ، وكيف يمكنني أن أعرف آنئذ ، وعلى الخصوص ، من الجزائريين الذي يمكنهم ، في النتيجة ، أن يوافقوا عليه ؟ لكن خطوطه الكبرى كانت محددة في ذهني ، إذْ أنه من تاريخ ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٥ ، بينما كانت الثورة في أشدها ، صرحت في مؤتمر صحفي ، جواباً عن سؤال حول هذا الموضوع ، قائلاً : « ليس ثمة سياسة يمكن أن تكون مقبولة وجديرة بفرنسا ، سوى التي ترمي الى استبدال السيادة بالشراكة في شمالي افريقيا الفرنسية » .

وقد كنت ، قبل كل شيء ، استبعد من مجال الامكانات كل فكرة ترمي إلى دمج المسلمين بالشعب الفرنسي. ولعل ذلك كله كان ممكناً قبل مائة عام، لو تمكنوا آنذاك أن ينقلوا الى الجزائر ، عدة ملايين من الفرنسيين ، وأن

يضمنوا هجرة عدد مماثل من الجزائريين إلى فرنسا . ولعله كان من الممكن تجربة ذلك عقب الحرب العالمية الأولى ، ابان نشوة النصر التي تبعت المفخرة . ولعله كان أيضاً ممكناً بعد الحرب العالمية الثانية ، وبموجب روح التحرير ، العمل تدريجياً على انشاء دولة جزائرية مستقلة إدارياً ، تتطور وتتجه نحو الارتباط بفرنسا بأواصر اتحادية ، وكانت نواة هذا الحل قائمة في المشروع الذي انشىء واضمحلّ عام ١٩٤٧ ، أما في الوقت الراهن ، فقد فات الأوان لفرض أي نوع من التبعية ، ذلك لأن منبت الأسرة الإسلامية ، ودينها ، وطرق معيشتها ، ومعاملتها ردحاً طويلاً من الزمن كفئة دنيا ، مهملة ، مهزومة جعلها تتمتع بشخصية قوية جداً ومؤلمة جداً ، بحيث لا تدع أحداً يمزق كيانها أو يسودها ، ولا سيما في هذه الحقبة التي أصبح فيها كل شعب في جميع أنحاء العالم ، يبادر إلى تسلّم زمام أمره . لذلك فان الدمج ، لم يكن في نظري سوى أسلوب فارغ ينطوي على المكر والمواربة . ولكن هل كان بإمكاني ، بالمقابل ، أن أتصور تمديد « الحالة الراهنة » ؟ كلا ! لأن ذلك يؤدي إلى إبقاء فرنسا تغوص سياسياً ومالياً وعسكرياً في مستنقع لا قاع له ، في حين أنها بحاجة ، على النقيض من ذلك ، على أن تكون طليقة اليد كيما تتولى إجراء التغييرات التي يقتضيها العصر في أوضاعها الداخلية ، تمارس نشاطها في الخارج دون قيد . وقد يؤدي ذلك في الوقت نفسه إلى توريط جيشنا في قتال قمع استعماري لا طائل تحته ولا نهاية له ، في حين أن مستقبل البلاد يقتضي رفعه إلى مصاف جيوش الدول العظمى الحديثة . لذلك كنت محدداً موقفي بالنسبة الى جوهر الموضوع . ومهما بلغ حلمنا في الماضي ، ومهما أبدينا أسفنا اليوم ، وعلى الرغم من أن الأمل كان يساورني ، في الأزمنة الغابرة ، فلم يكن أمامي من مخرج سوى منح الجزائر حق تقرير مصيرها بنفسها .

ورغم أنني كنت قررت الاعتراف لها بهذا الحق ، فسأتولى تنفيذه ضمن شروط معينة ، منها أن فرنسا الخالدة هي التي ستتولى منحه الى الجزائريين

بما تملكه من قوة ، وباسم مبادئها ، ووفقاً لمصالحها ، ولا موجب لإرغامها على ذلك ، نتيجة لهزيمة عسكرية ، أو تحت ضغط تدخل خارجي ، أو بلبلة حزبية وبرلمانية . إذاً سنبذل الجهد اللازم كيما نبقى سادة الموقف في ساحة الحرب ، ولن نتأثر « بالمساعي الحميدة » التي قد تقوم بها إحدى العواصم ، أو بأي تهديد « بإعادة النظر » في علاقاتنا الخارجية ، وتمزيقها ، أو بأي مناقشة تجري في اجتماعات الأمم المتحدة . ولن يتولى مجلس النواب إقرار التغييرات اللازمة ، وإنما يقوم بها شعبنا بكامله . ومن جهة ثانية ، فإذا كان من المرغوب فيه أن يبقى بعض الفرنسيين في الجزائر ، فعلى كل منهم أن يقرر ذلك بنفسه ، إذ أن جيشنا سيضمن حريتهم وسلامتهم الى أن يقرروا أين يستقرون نهائياً ، هنا أم هناك . وأخيراً ، يجب لمصلحة فرنسا والجزائر المشتركة أن تُعقد بينهما معاهدات تنشىء علاقات وتمنح الطرفين امتيازات خاصة ، ولا سيما فيما يتعلق بوضع الأشخاص والتبادل التجاري ، والعلاقات الثقافية ، واستثمار بترول الصحراء . ولما كنت أعُدّ « الجزائر الفرنسية » كما كانوا يهتفون بأصوات عالية في أوائل عهدي بالحكم ، عبارة عن حلم يؤدي إلى الإفلاس ، فقد كنت اعتزم أن أحذو حذو فرنسا القديمة التي بعد أن أصبحت بلاد الغال ، ظلت محتفظة بالطابع الروماني ، بحيث ستبقى الجزائر فرنسية من عدة أوجه ، وتحافظ على الطابع الذي اكتسبته . هذه كانت استراتيجيتي في السياسة التي أريد أن أنتهجها ، أما الخطة الواجب اتباعها ، فكانت تقضي بأن أسير بحذر وعلى مراحل متعددة ، وسأنتهز تدريجياً كل هزة ، مناسبةً لأخطو خطوة إلى الأمام وسأحصل على تيار قوي من الموافقة لانجاز كل شي . أما إذا لجأت فجأة إلى كشف النقاب عن أهدافي ، فلا شك أنه ستثور موجة من الرهبة والذهول في بحر الجهل المذعور ، والاستفزازات الشائنة ، وتحالف النوايا السيئة ، فتؤدي جميعها الى اغراق السفينة . وكان يقتضيني الواجب أن ألجأ الى المناورة ، دون أن أغير هدفي ، الى أن يتمكن المنطق السليم من خرق الضباب الكثيف فعلاً .

بما تملكه من قوة ، وباسم مبادئها ، ووفقاً لمصالحها ، ولا موجب لإرغامها على ذلك ، نتيجة لهزيمة عسكرية ، أو تحت ضغط تدخل خارجي ، أو بلبلة حزبية وبرلمانية . إذاً سنبذل الجهد اللازم كيما نبقى سادة الموقف في ساحة الحرب ، ولن نتأثر « بالمساعي الحميدة » التي قد تقوم بها إحدى العواصم ، أو بأي تهديد « بإعادة النظر » في علاقاتنا الخارجية ، وتمزيقها ، أو بأي مناقشة تجري في اجتماعات الأمم المتحدة . ولن يتولى مجلس النواب إقرار التغييرات اللازمة ، وإنما يقوم بها شعبنا بكامله . ومن جهة ثانية ، فإذا كان من المرغوب فيه أن يبقى بعض الفرنسيين في الجزائر ، فعلى كل منهم أن يقرر ذلك بنفسه ، إذ أن جيشنا سيضمن حريتهم وسلامتهم الى أن يقرروا أين يستقرون نهائياً ، هنا أم هناك . وأخيراً ، يجب لمصلحة فرنسا والجزائر المشتركة أن تُعقد بينهما معاهدات تنشىء علاقات وتمنح الطرفين امتيازات خاصة ، ولا سيما فيما يتعلق بوضع الأشخاص والتبادل التجاري ، والعلاقات الثقافية ، واستثمار بترول الصحراء . ولما كنت أعُدّ « الجزائر الفرنسية » كما كانوا يهتفون بأصوات عالية في أوائل عهدي بالحكم ، عبارة عن حلم يؤدي إلى الإفلاس ، فقد كنت اعتزم أن أحذو حذو فرنسا القديمة التي بعد أن أصبحت بلاد الغال ، ظلت محتفظة بالطابع الروماني ، بحيث ستبقى الجزائر فرنسية من عدة أوجه ، وتحافظ على الطابع الذي اكتسبته . هذه كانت استراتيجيتي في السياسة التي أريد أن أنتهجها ، أما الخطة الواجب اتباعها ، فكانت تقضي بأن أسير بحذر وعلى مراحل متعددة ، وسأنتهز تدريجياً كل هزة ، مناسبةً لأخطو خطوة إلى الأمام وسأحصل على تيار قوي من الموافقة لانجاز كل شي . أما إذا لجأت فجأة إلى كشف النقاب عن أهدافي ، فلا شك أنه ستثور موجة من الرهبة والذهول في بحر الجهل المذعور ، والاستفزازات الشائنة ، وتحالف النوايا السيئة ، فتؤدي جميعها الى اغراق السفينة . وكان يقتضيني الواجب أن الجأ الى المناورة ، دون أن أغير هدفي ، الى أن يتمكن المنطق السليم من خرق الضباب الكثيف فعلاً .

وفور تسلّمي السلطة ، توجهت جواً في الرابع من حزيران (يونيو) الى الجزائر ، وكان يرافقني عدد من الشخصيات ، منهم ثلاثة وزراء : لويس جاكينو وبيار غيوما وماكس لوجون ، والجنرال ايلي الذي أعدته الى منصبه رئيساً للأركان العامة ، و رنيه بروسيه مساعدي بشؤون الجزائر . وفي « مطار الدار البيضاء » في الجزائر ، استقبلني سالان ، محاطاً بالنخبة المختارة ، وكبار الموظفين ، والقواد العسكريين ، وأعضاء المجلس البلدي . وكانت الهتافات المدوّية تتعالى من طرفي الطريق الذي اجتزته ضمن المدينة ، وفي القصر الصيفي قدّموا لي الهيئات الرسمية بحسب التقاليد المرعية ، واستمعت إلى كلمة « لجنة انقاذ الوطن » التي قرأها الجنرال ماسو ، ثم توجهت إلى مقر الأميرالية لأحيّي البحرية ، وفي الساعة السابعة مساءً وصلت الى دار الحكومة « الفوروم » .

وعندما توجهت الى شرفة الحاكم العام ، انطلقت صيحات الجمهور الغفير المتجمع في الساحة منادياً « ليعشْ ديغول » ، وحينئذ أجبتهم في بضع دقائق بكلمات عفوية مدروسة ، متوخياً أن أبعث فيهم الحماسة ، دون أن يجرفوني الى أبعد مما قررت الوصول إليه . وعندما ناديت « لقد فهمتكم » ، آملاً أن أتصل بنفوسهم ، شعرت كأنني أثرت حركة شهر أيار (مايو) التي لها دافعان نبيلان ، هما التجديد والأخوة . لقد أخذت علماً بما قالوا ، وصرخت ان فرنسا نتيجة لذلك ، تمنح جميع الجزائريين المساواة في الحقوق ، مهما كانت الطائفة التي ينتمون إليها ، ولذلك قضيت فوراً على الفارق في الأنظمة التي كانت تسود المواطنين ، وعلى التمييز بين فئات الناخبين ، مما يسمح للأغلبية المسلمة أن تتمتع بهذه الصفة . وهكذا تأكدت أمور كثيرة ، منها : « أنه يجب فتح الطرق التي كانت مغلقة أمام الجميع ، وأنه يجب تسهيل سبل العيش للمحرومين منه ... ، وأنه يجب الإعتراف بكرامة الذين لم يُعترف لهم بها ، وأنه يجب ضمان وطن للذين كانوا يساورهم الشك بوجود وطن لهم » . وقد أعطت الجزائر هذا المساء مثلاً رائعاً عن تقارب هاتين الطائفتين ، ولذلك ناديت للاسهام به « جميع سكان المدن ، والقرى ، والسهول ،

والجبال ، وفيهم هؤلاء الذين حملهم اليأس على إثارة القتال المرير والأخوي في هـذه البقعة من الأرض ، وأنا أعترف أنـه يتحلى بالشجاعة . نعم أنا ديغول أفتح لهؤلاء جميعاً باب المصالحة ! » . ولم يفتني في الوقت نفسه أن أعرب للجيش علنـاً عن ثقتي « لما يقوم به هنا من عمـل عظيم في سبيل بث روح التفاهم ونشر ألوية السلم » .

وقد قوبلت بتصفيق حاد ، ومع ذلك فإن الآمال التي أثارتها أحاديثي ، لم تكن حتماً لتحقق رغبات الجمهور من الذين كانوا يستمعون إليّ أمـام دار الحكومة وجلهم من الفرنسيين. ولكنها كانت نفحةً عابرة، لم يقاومها أحد، إذ كان الجميع يدركون أن فرنسا هي التي تتكلم الآن ، بما تتسم به من سلطـة وكرم . وقد لاحظ كل إنسان أن الدولة بعـد الهزة التي اجتاحت البلاد تثبت وجودها وتفرض سلطتها ، وشعر أنـه ، مهما جرى ، فان من واجب ديغول ومن حقه أن يجد حلاً للمعضلة .وقد تابعت الحديث نفسه في قسنطينة، حيث كان معظم الحضور من المسلمين ، وفي وهران ، حيث كان الفرنسيون ، على النقيض من ذلـك ، يؤلفون الغالبية العظمى، وفي مستغانم حيث كانت الطائفتان متساويتين ، إذْ كنت أردد ، أنـه لم يبق ثمة تمييز بين الجزائريين مهما كانوا . ويؤدي ذلك أنه سيأتي يوم تتحكم فيـه الأغلبية بمصير الجميع ، وبهذه الطريقة تبقى الجزائر فرنسية ، وفق اسلوبها، لا بموجب قانون يُفرض عليها بالقوة والإكراه .

وبالإضافة الى هذه اللقاءات مع الجماهير ، فإن مختلف الشخصيات والوفود التي استقبلتها ، أوضحت لي المعطيـات الفورية للوضع في الجزائر . وإذا كان الفرنسيون الأصليون ، في مجموعهم ، يعـدون أنفسهم فـوق كل فرنسي ، ويأملون بأن يؤثروا على الوطن الأم ، أو يرغمـونه على اتخاذ موقف معيّن ، فلم يكن بوسعهم أن ينشقوا عنه فعلاً ، كما أنه من السهل أن يؤثر فيهم دعاة السياسة . وكان هؤلاء ينتمون الى تكتلات تبدو أنهـا مختلفة ومتنافسة ،

وتهدف الى تحقيق أهـداف سياسية تتجاوز حدود الجزائر . وكانوا ينتهزون أزمات الاضطرابات التي أصبحوا يتقنون إثارتها لدى هذه الجماهير المندفعة ، المقيمة على شاطىء البحر الأبيض المتوسط ، وينظمون شبكات وفئات قتال قد تؤدي الى القيام بأعمال هدامة داخلاً وخارجاً . ومن الطبيعي أنهم سيلقون تأييداً من بعض العسكريين أصحاب نظرية العمل المباشر الذي يرمي الى تسلم زمام الحكم ، ولو اقتضى الأمر الاستعانة بأشخاص آخرين . ومن البديهي أن يظل مثيرو الشغب على اتصال مـع عناصر من زمرتهم في الوطن الام . ومع ذلك فقد دلت عدة حوادث على طريقتهم وأهدافهم ، ومن ذلك أن اثنين من وزرائي هما جاكينو ولوجون بقيا محتجزين سراً في أحد مكاتب دار الحكومة كيلا يتمكنان من الظهور في الشرفـة ومن ذلك أيضاً أنني بينما كنت ألقي خطاباً في وهران ، كانت فئات من الناس المنتشرين بين الجمهور ، تنادي عبر التصفيق والهتـاف بعبارة « ليعش ديغول » ، بأصوات حادة ومنسقة : « السلطة للجيش » و « سوستيل ، سوستيل » ، الى حد أنني اضطررت أن أنقطع عن الخطابة لإرغامهم على السكوت . وهذا ما جرى أيضاً قبل عودتي الى باريس ، اذ بينما كنت استقبل في مكتب لجنة إنقاذ الوطن، انبرى بعض أعضائه يستحلفونني بحرارة أن أعلن الدمج منوهين بالتهديد بنشوب الاضطراب مما حملني على الاجابة في مثل هذه الحالة : سيذهب جميعهم الى السجن .

أما المسلمون ، سواء أشاهدتهم مجتمعين للاستماع الى خُطَبي ، أم تباحثت مع بعضهم ، فانهم لم يخفوا احترامهم لشخصي ، والأمل الذي يعقدونه عليَّ ، وإن كانوا يبدون كثيراً من التحفظ . ومن الواضح ، باستثناء بعضهم الذين يبدون إخلاصاً صادقـاً ومثيراً ، والذين تجعلهم وظائفهم الرسمية أو مهماتهم النيابية في عداد المؤيدين ، أن الموقف الذي اختاره جمهورهم هو تحمل الأذى دون الاستسلام . أمـا الجيش الذي كان غارقاً في بحر من التوتر ، فإن مجرد ظهوري في ميدان العمل أعاده الى وضعه الطبيعي . وكنت حيثما حَلَلْتُ أتلقى التقارير من الجنرالات ، وأجتمع دائمـاً إلى الضباط وأحيانـاً الى

وتهدف الى تحقيق أهـداف سياسية تتجاوز حدود الجزائر . وكانوا ينتهزون أزمات الاضطرابات التي أصبحوا يتقنون إثارتها لدى هذه الجماهير المندفعة ، المقيمة على شاطىء البحر الأبيض المتوسط ، وينظمون شبكات وفئات قتال قد تؤدي الى القيام بأعمال هدامة داخلاً وخارجاً . ومن الطبيعي أنهم سيلقون تأييداً من بعض العسكريين أصحاب نظرية العمل المباشر الذي يرمي الى تسلم زمام الحكم ، ولو اقتضى الأمر الاستعانة بأشخاص آخرين . ومن البديهي أن يظل مثيرو الشغب على اتصال مـع عناصر من زمرتهم في الوطن الام . ومع ذلك فقد دلت عدة حوادث على طريقتهم وأهدافهم ، ومن ذلك أن اثنين من وزرائي هما جاكينو ولوجون بقيا محتجزين سراً في أحد مكاتب دار الحكومة كيلا يتمكنان من الظهور في الشرفـة ومن ذلك أيضاً أنني بينما كنت ألقي خطاباً في وهران ، كانت فئات من الناس المنتشرين بين الجمهور ، تنادي عبر التصفيق والهتـــاف بعبارة « ليعش ديغول » ، بأصوات حادة ومنسقة : « السلطة للجيش » و « سوستيل ، سوستيل » ، الى حد أنني اضطررت أن أنقطع عن الخطابة لإرغامهم على السكوت . وهذا ما جرى أيضاً قبل عودتي الى باريس ، اذ بينما كنت استقبل في مكتب لجنة إنقاذ الوطن، انبرى بعض أعضائه يستحلفونني بحرارة أن أعلن الدمج منوهين بالتهديد بنشوب الاضطراب مما حملني على الاجابة في مثل هذه الحالة : سيذهب جميعهم الى السجن .

أما المسلمون ، سواء أشاهدتهم مجتمعين للاستماع الى خُطَبي ، أم تباحثت مع بعضهم ، فانهم لم يخفوا احترامهم لشخصي ، والأمل الذي يعقدونه عليّ ، وإن كانوا يبدون كثيراً من التحفظ . ومن الواضح ، باستثناء بعضهم الذين يبدون إخلاصاً صادقـاً ومثيراً ، والذين تجعلهم وظائفهم الرسمية أو مهماتهم النيابية في عداد المؤيدين ، أن الموقف الذي اختاره جمهورهم هو تحمل الأذى دون الاستسلام . أمـا الجيش الذي كان غارقاً في بحر من التوتر ، فإن مجرد ظهوري في ميدان العمل أعاده الى وضعه الطبيعي . وكنت حيثما حَلَلْتُ أتلقى التقارير من الجنرالات ، وأجتمع دائمـاً إلى الضباط وأحيانـاً الى

صف الضباط ، لأوجـه الكلام إليهم ، أو أطرح الأسئلة عليهم ، وأتمكن بسهولة من سبر غور أفكارهم . وفي الواقع ان هذا الجهـاز الكبير الذي يهتم بطبعـه ، بالأمور الفورية ، أكثر من اهتمامه بالأمور البعيدة المدى ، مرتبط بمجموعه بفكرة احتفاظ فرنسا بالجزائر ، التي تُذَكِّرُهُ بعظمتهـا القديمة ، وبأرضها الزاهرة بذكريات مجيدة . ومع ذلـك ، فقد لاحظت رغم وحدة وجهة النظر العسكرية ، أن ثمّـة ثلاثة اتجاهـات تتنازع مَن حدّثوني . فقد كان بعضهم يرى أن عبارة « الجزائر فرنسية » تنطوي على عقيدة قائمة بذاتها . ولما كانوا يؤمنون بما يرغبون، اقتنعوا أنه يكفي أن يبدوا ارادتهم ويؤكدوها كيما يُفرض هذا الحل ويتجه السكان نحو الجهـة التي يريدون . وتسيطر لدى الفئة الثانية الثقة التي أولوني إياها ، وانه يكفي الآن أن يتبعوا خطواتي كما فعلوا في الماضي . أما الفئة الثالثة ، التي تضم دون ريب الأكثرية الساحقة ، فإنها ترى أنه ما دامت تترأس البلاد حكومة قوية ، وتمارس اختصاصاتها ، فمن واجبهـا حل القضايا المعلقة ، وأن من واجب الجيش أن يطيع الأوامر مهما كانت الرغبات التي تبدو في صفوفه . والنتيجة التي استخلصتهـا هي أن الجيش سينسج ، من حيث النتيجة ، على هذا المنوال .

ومع ذلك فإن الوضع لا يثير لديه قلقاً زائداً. فحماية الأشخاص والأملاك مضمونة بشكل فعّال من قبـل جنوده الذين يبلغون في الجزائر ٥٠٠ ألف رجل . أما عناصر الاصطدام المؤلفة لديه من الفرقة الأجنبيـة ، والمظليين ، والمدرعات، والجنود المحليين ، والمغاوير المتطوعين ، والمتدربين تدريباً متيناً، فإنهم يقومون بين حين وآخر في الكتل الجبلية ، أو في الغابات ، بأعمـال هجومية بوساطة المدافع والغارات الجوية لإخضاع الثوار . وكثيراً ما بـدت الاشتباكات حاميـة الوطيس من جراء وعورة الأرض واستبسال الخصم . وتتولى معظم الوحدات الأخرى المؤلفة من المجندين ، حماية المواقع ، وطرق المواصلات ، والمراكز الحساسة ، والمرافىء ، والمطارات، ومواكبة القوافل ، وتنظيف المناطق المشبوهة ، ومساندة أعمال الشرطة . وقد أُقيمت الحواجز

صف الضباط ، لأوجه الكلام إليهم ، أو أطرح الأسئلة عليهم ، وأتمكن بسهولة من سبر غور أفكارهم . وفي الواقع ان هذا الجهاز الكبير الذي يهتم بطبعه ، بالأمور الفورية ، أكثر من اهتمامه بالأمور البعيدة المدى ، مرتبط بمجموعه بفكرة احتفاظ فرنسا بالجزائر ، التي تُذكّرُه بعظمتها القديمة ، وبأرضها الزاهرة بذكريات مجيدة . ومع ذلك ، فقد لاحظت رغم وحدة وجهة النظر العسكرية ، أن ثمة ثلاثة اتجاهات تتنازع مَن حدّثوني . فقد كان بعضهم يرى أن عبارة « الجزائر فرنسية » تنطوي على عقيدة قائمة بذاتها. ولما كانوا يؤمنون بما يرغبون، اقتنعوا أنه يكفي أن يبدوا ارادتهم ويؤكدوها كيما يُفرض هذا الحل ويتجه السكان نحو الجهة التي يريدون . وتسيطر لدى الفئة الثانية الثقة التي أولوني إياها ، وانه يكفي الآن أن يتبعوا خطواتي كما فعلوا في الماضي . أما الفئة الثالثة ، التي تضم دون ريب الأكثرية الساحقة ، فإنها ترى أنه ما دامت تترأس البلاد حكومة قوية ، وتمارس اختصاصاتها ، فمن واجبها حل القضايا المعلقة ، وأن من واجب الجيش أن يطيع الأوامر مهما كانت الرغبات التي تبدو في صفوفه . والنتيجة التي استخلصتها هي أن الجيش سينسج ، من حيث النتيجة ، على هذا المنوال .

ومع ذلك فإن الوضع لا يثير لديه قلقاً زائداً. فحماية الأشخاص والأملاك مضمونة بشكل فعّال من قبل جنوده الذين يبلغون في الجزائر ٥٠٠ ألف رجل . أما عناصر الاصطدام المؤلفة لديه من الفرقة الأجنبية ، والمظليين ، والمدرعات، والجنود المحليين ، والمغاوير المتطوعين ، والمتدربين تدريباً متيناً، فإنهم يقومون بين حين وآخر في الكتل الجبلية ، أو في الغابات ، بأعمال هجومية بوساطة المدافع والغارات الجوية لإخضاع الثوار . وكثيراً ما بدت الاشتباكات حامية الوطيس من جراء وعورة الأرض واستبسال الخصم . وتتولى معظم الوحدات الأخرى المؤلفة من المجندين ، حماية المواقع ، وطرق المواصلات ، والمراكز الحساسة ، والمرافىء ، والمطارات ، ومواكبة القوافل ، وتنظيف المناطق المشبوهة ، ومساندة أعمال الشرطة . وقد أُقيمت الحواجز

صف الضباط ، لأوجه الكلام إليهم ، أو أطرح الأسئلة عليهم ، وأتمكن بسهولة من سبر غور أفكارهم . وفي الواقع ان هذا الجهاز الكبير الذي يهتم بطبعه ، بالأمور الفورية ، أكثر من اهتمامه بالأمور البعيدة المدى ، مرتبط بمجموعه بفكرة احتفاظ فرنسا بالجزائر ، التي تُذكِّرُهُ بعظمتها القديمة ، وبأرضها الزاهرة بذكريات مجيدة . ومع ذلك ، فقد لاحظت رغم وحدة وجهة النظر العسكرية ، أن ثمة ثلاثة اتجاهات تتنازع مَن حدَّثوني . فقد كان بعضهم يرى أن عبارة « الجزائر فرنسية » تنطوي على عقيدة قائمة بذاتها. ولما كانوا يؤمنون بما يرغبون، اقتنعوا أنه يكفي أن يبدوا ارادتهم ويؤكدوها كيما يُفرض هذا الحل ويتجه السكان نحو الجهة التي يريدون . وتسيطر لدى الفئة الثانية الثقة التي أولوني إياها ، وانه يكفي الآن أن يتبعوا خطواتي كما فعلوا في الماضي . أما الفئة الثالثة ، التي تضم دون ريب الأكثرية الساحقة ، فإنها ترى أنه ما دامت تترأس البلاد حكومة قوية ، وتمارس اختصاصاتها ، فمن واجبها حل القضايا المعلقة ، وأن من واجب الجيش أن يطيع الأوامر مهما كانت الرغبات التي تبدو في صفوفه . والنتيجة التي استخلصتها هي أن الجيش سينسج ، من حيث النتيجة ، على هذا المنوال .

ومع ذلك فإن الوضع لا يثير لديه قلقاً زائداً. فحماية الأشخاص والأملاك مضمونة بشكل فعَّال من قبل جنوده الذين يبلغون في الجزائر ٥٠٠ ألف رجل . أما عناصر الاصطدام المؤلفة لديه من الفرقة الأجنبية ، والمظليين ، والمدرعات، والجنود المحليين ، والمغاوير المتطوعين ، والمتدربين تدريباً متيناً، فإنهم يقومون بين حين وآخر في الكتل الجبلية ، أو في الغابات ، بأعمال هجومية بوساطة المدافع والغارات الجوية لإخضاع الثوار . وكثيراً ما بدت الاشتباكات حامية الوطيس من جراء وعورة الأرض واستبسال الخصم . وتتولى معظم الوحدات الأخرى المؤلفة من المجندين ، حماية المواقع ، وطرق المواصلات ، والمراكز الحساسة ، والمرافىء ، والمطارات، ومواكبة القوافل، وتنظيف المناطق المشبوهة ، ومساندة أعمال الشرطة . وقد أُقيمت الحواجز

على طول حدود الجزائر مع تونس والمغرب ، قوامها منشآت دفاعيـة محتلة بشكل دائم ، ومغطاة بعوائق من الألغام والشريط الشائك ، وبفضل هذه التدابير لن تتمكن القوات الثائرة التي تلجأ الى البلاد المجاورة من الدخول الى الجزائر قبل عقد الصلح ، ما لم نُقدِم على فتح الطريق لها بملء ارادتنـا . ويتولى الطيران باستمرار عمليات الاستكشاف ومساندة النشاطات التي تجري على الأرض ، ومراقبة الاقليم ، وتوافر عدة نقليـات واتصالات . وتقوم القوى البحرية بجولات مستمرة بوساطة السفن الخافرة ، وبدوريات تتولاهـا الزوارق الحربية ، فتحول بذلك دون تفريغ الأسلحـة وإنزال النجدات المرسلة الى الثوار ، وبالاضافة الى هذه المهمات الحربية ، فقد كانت قواتنا تعير رجالها ووسائلها لتقديم المساعدة المختلفة الى السكان في المجـالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والمدرسية ، والصحية . ويبذل هذا الجهاز جهوداً جبـارة مشبعة بالبراعة ، والوعي ، والصبر ، ويعمل بمهارة منعاً لتدهور الأوضاع ، دون أن يتمكن من إدراك ما لا يمكن إدراكه .

وبفضل جميع هذه الجهود ، ظلت الحياة مستمرة في الجزائر ، وإذا كان في بعض المناطق الوعرة كجبال الأوراس ، والنامشة ، والحضنة ، وبيبان ، والونشريس ، والضهرة ، والضاية ، وتلمسان ، والأطلس الصحراوي ، الخ ، يُعاد تأليف تجمعات الثورة فور بعثرتها ، وإذا كان ذلك سبب قيـام الثوار بعدة اعتداءات وتدمير المنشآت ، وإذا كانت المقاومة المقاتلة أو الخفيـة ، تحصل أينما كانت على مؤازرة السكان مادياً ومالياً ، فمردّ ذلك كله الى أنـه قلما تُطلق العيارات النارية في معظم أراضي البلاد ، وأن الخطر في الأرياف ينحصر عند الخروج ليلاً فقط ، وأن لا أثر للقتال في المدن ، بفضل نظـام منع التجول ، وباستثناء بعض الاعتداءات الفردية . ومع ذلك ، فإن الثوار منظمون في فرَق نظامية ، ولم يتجاوز عددهم في أي زمن ثلاثين ألف رجل ، وهم يكادون يكونون مزودين بالبنادق ، والقنابل اليدوية ، وأحياناً الرشاشات ، ومدافع الهاون . ولم يكن لديهم مدافع ميدان ، أو أي دبابة أو أي طائرة .

ولذلك كانت الحقول تُزرع ، وتسير النقليـات ، وتتم المواصلات ، وتقوم الادارات بأعمالها ، وتزدحم المدارس بالتلامذة ، وتقدم المخازن خدماتها الى الزبُن . فالمزارعون ، والعمال العـاديون ، وعمال المرافىء ، والمناجم ، والمستخدمون ، والموظفون ، جميعهم كانوا يعملون بانتظام . ومن أصل مليون من الفرنسيين المدنيين والعسكريين المقيمين في الجزائر ، معدل الوفيات وسطياً منهم يومياً سبعون شخصاً ، من أصلهم عشرة يُقتلون برصاص الثوار . لذلك يمكن القول إنه لم ولن يحصل في الجزائر عصيان عام .

وعندما كنت أقوم بدورة تفتيشية ، كان يرافقني الجنرال سالان ، القائد العام والمكلف بالسلطات المدنية . وقد كان بحكم مسلكه ، مطلعاً جـداً على شؤون الجيش والادارات ، وكان بحكم تجاربه وميوله ، منسجماً جـداً في التنظيمات المعقدة للاستخبارات التي يتم استخدامهـا ، وفي وسائل التجسس المنبثة لدى الخصم ، وبالحملات الوهمية في سبيل خداعهم ، والأشراك المنصوبة لرؤسائهم ، مما يأتلف تقليدياً مع الحروب الاستعمارية . أما العمليات الحربية التي كانت منتشرة في مناطق مختلفة ، فقد عهد بها سالان طوعـاً الى قواد الجيوش . أما إدارة شؤون البـلاد ، ورعاية أوضاعها الاقتصادية والماليـة ، فلم يكن ليألفها كالمجال العسكري ، ولكنه كان يعالجها بوساطة عـدد كبير من الموظفين المتمرنين على القضايا المحلية . أما الناحية السياسية من مهمتـه ، فهي التي كانت تشغل وقته ، إذ كان يقوم بالمناورات ، ويتدخـل في جميع التيارات التي كان يتخبط فيها الفرنسيون الأصليون ، ويحاول جهده للتسلل في التيارات الفكرية السائدة في الأوساط الاسلامية ، والتأثير فيهـا . وكان قد تأثر بالذي جرى في باريس ، كما أخذ يساوره في آن واحد شعور بالارتياح لعدم قيامه بأي مغامرة ، والأسف لإعراضه عن الاقدام عليها . ومع ذلك فقد كان يُظهر نحوي الطاعة عن قناعة دون أن يبدي أي اعتراض على أهدافي التي أوضحتها له بشأن الجزائر ، رغم تأكدي أنها لا تتفق ووجهـة نظره . وصفوة القول ، كانت شخصيته طافحة بالكفاءة والمهارة والجاذبية الخاصة ،

ولكنها كانت تنطوي على التقلب وتبدو محاطة بهالة من الألغاز ، مما بدا لي أنها تجافي ما تقتضيه المسؤولية الكبيرة من تأكد واستقامة . بيد أنني فكرت منذ الآن بأن أسند اليه بعد مدة وجيزة منصباً آخر .

وفي السابع من حزيران (يونيو) عدت الى باريس ، وفي الاسبوع التالي وضعت موضع التنفيذ الاتفاقات التي اقترحتها منذ الثالث من حزيران (يونيو) على رئيسيْ دولتيْ تونس والمغرب ، والتي تنسحب جيوشنا بموجبها من اقليميها ، باستثناء مرفأ بنزرت في تونس، ومدن مكناس ومراكش وأغادير ومرفأ ليوتي « القنيطرة » في المغرب . وفي أوائل تموز (يوليو) عدت الى الجزائر يرافقني كل من بيار غيوما وغي موللِه ، وقد كان هذا الأخير قد زارها عام ١٩٥٦ بوصفه رئيساً لمجلس الوزراء . وقد أثار مجيئه لدى « الفرنسيين الأصليين » عاصفة من التهديد، مما اضطره الى عزل الجنرال كاترو من منصبه في الوزارة ، وقد سبق أن عُيّن فيه قبل ثمانية أيام . أما الآن ، فرغم بعض أصوات الاستنكار التي علت في الجزائر والتي جابهها ، على أي حال بحزم ، فقد اشترك دون انزعاج ، بالجولة التي قمت بها بشكل خاص في المراكز العسكرية . وقد زُرت الجزائر ، بعد هاتين الرحلتين وحتى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، ست مرات أُخَر ، وتجولت في جميع مرافقها عدة مرات . فأي رئيس دولة أو رئيس حكومة قام بمثل هذه الرحلات منذ عام ١٨٣٠ ، رغم أنهم لم يكونوا كلهم قد بلغوا السبعين من عمرهم ؟ ولكن كان يترتب عليّ لكي أقرر أي شيء ، هنا بشكل خاص ، أن أشاهد بنفسي وأستمع ، كما يجب أن يشاهدني الجمهور ويسمع صوتي .

ولهذا السبب ، توجهت في شهر آب (اغسطس) الى افريقيا السوداء ، وقد رافقني في الطائرة كل من بيار فليملان وزير الدولة، وبرنار كورنو جانتي وزير أقاليم فرنسا لما وراء البحار ، وجاك فوكار المكلف في مكتبي بشؤون إفريقيا ومدغشقر . وكانت مهمتي تقضي أن أشرح رسمياً الى أقاليمنا مغزى

الاستفتاء الوشيك الحدوث ، وأن التصويت بكلمة « نعم » يمنحها السيادة ويحافظ على تضامنها مع فرنسا ، وأن التصويت بكلمة « لا » يفصم معها جميع الأواصر . وإنني على ثقة بأن زيارتي ، والانطباع الذي ستتركه ، والأحاديث التي سأتناولها ستؤثر كثيراً على موقف المتطورين ، وعلى ردود الفعل لدى الجماهير وعلى النتيجة المرجوة .

وبتاريخ ٢١ آب (اغسطس) هبطت بنا الطائرة في مدينة فور لامي حيث وعدني الرئيس « طورا غابا » أن التشاد ستتبعني هذه المرة أيضاً دون تردد . ومنها توجهت الى مدغشقر حيث استقبلني فليبير تسيرانانا ، رئيس مجلس الحكومة ، بالاضافة الى المفوض السامي جان سوكادو . ويتبين من أحاديثي ومن تصفيق الجمعية التمثيلية التي خطبت فيها ، بادىء ذي بدء ، أن هناك حظاً وافراً بأن يكون جواب الجزيرة الكبيرة إيجابياً . ولكن عاطفة الجماهير المحتشدة في ملعب تاناناريف للاستماع الى خطابي ، استكملت قناعتي . وقد هبّت عاصفة من الهتافات عندما قلت ، وأنا أشير الى الهضبة المجاورة التي كان مشاداً عليها قصر الملوك التاريخي ، والتي كانت الملكة رانافالو آخر من أقام فيه : « غداً ستصبحون من جديد دولةً كما كنتم بالأمس عندما كان ملوككم يسكنون قصرهم هذا » . ثم استقبلتني العاصمة برازافيل التي أبدت استقبالاً منقطع النظير في ضواحيها الملتهبة الواقعة في جنوب الكونغو ، وفي بوتوبوتو وفي شوارعها المزينة بالأعلام الكثيفة ، وحول بناء مكاتب الحاكم العام حيث جاء الوجهاء لزيارتي ، وأمام نزل ديغول حيث أقمت ، وأخيراً في ملعب ايبويه بالقرب من كاتدرائية القديسة آن حيث ألقيت خطاباً . ومع ذلك ، فلم تكن الأوساط السياسية في الاتحاد مقتنعة تماماً . فاذا كان الكاهن فولبير يولو رئيس بلدية المدينة قد اختار مع أصدقائه كلمة « نعم » فان بارتيليمي بوغاندا رئيس المجلس الأعلى لإفريقيا الإستوائية قد أبدى بعض التردد . وبحسب رأي المفوض السامي ايفون بورج لم يكن مجال للشك في الموقف الذي ستتخذه بقية الأقاليم . وهذا ما أكده لي ، في

النهـاية ، وقبل سفري ، كل من بوغاندا الرجل الشهير ، ومرشد الاوبانغي وليون مبْا حاكم الغابون باسم بلديهما ، وبالحرارة نفسهـا التي صادفتها في الكونغو .

وها أنذا في أبيدجان حيث كان الاستقبال رائعاً ، إذ أشرف على تنظيمه الرئيس هوفويه بوانيي بمساعدة الغيرة التي أبداهـا جميع السكان . وفي الواقع لم يكن هذا البلد ليشعر بأي تردد ، شأنه في ذلك شأن الرجل الذي يُسيِّر شؤونه ، وقد أثبت لي ذلك في ملعب جيو اندريه حيث ألقيت خطاباً أمام جمع غفير من الحضور . وإذا كان شاطىء العاج سالكاً اتجاهاً مطمئناً بفضل توجيه زعيمه ، وإذا كان الأمر مماثلاً له في كل من فولتا العليا التي يحكمهـا اويزين كوليبالي ، وفي داهومي التي يحكمها سورو ميغـان آبيتي ، وإذا كان التصويت في موريتانيا التي تتبع توجيهـات مختار ولد دادا سيكون حتماً ايجابياً ، فإن المفوض السامي بيار مسمير أفـادني أن الوضع غير مضمون في بقية افريقيا الغربية. ولا شك في أن « التجمع الديموقراطي الافريقي » الذي يمثل الحزب السائد ، إن لم يكن الحزب الوحيد في مختلف الأقاليم — باستثناء السنغال — يتجه ، من حيث النتيجة ، نحو الاجابة « بنعم ! » . ولكن يبدو من المحتمل جداً أن ينعكس هذا الاتجاه حيثما يمتلك رئيس الحكومـة فئة سياسية نشيطة ويرغب في أن يقوم بدور بطل الماركسية الكاملة ، والانتقام من السيطرة الامبريالية، فيتهيأ لإعلان كلمة «لا» التي تُعَدُّ بمثابة بيان لموقفه.

وهذا كان وضع غينيا ، وهذا ما أطلعني عليـه سيكوتوري ذلك الشاب اللامع والطموح ، إذ مـا كادت قدماي تطأ أرض كوناكري حتى وجدتني محاطاً بتنظيم جمهورية دكتاتورية . ولم ألقَ ، على أي حـال ، أي شيء يُعَدُّ عدائياً أو مهيناً لي. ولكن الجماهير المحتشدة بانتظام على طرفي الطريق المؤدي من المطار الى مركز المدينة، في تشكيلات مُركزة، كانت تتمثل كأنها رجل واحد ، لأوامر المسؤولين ، وتتنـادي بصوت واحد « الاستقلال » ويُلـوِّح

بلافتات عديدة كتب عليها هذه الكلمة فقط . وكانت السيدات تحتل الصف الأول وتتجمع في فئات تضم كل فئة مائة منهن ، يلبسن لباساً موحداً في الشكل واللون ، ويقمن ، عند مرور الموكب بالقفز والرقص والغناء تلبية للأمر الذي يوجه اليهن .

وقد تمَّ « اجتماع العمل » في الجمعية الإقليمية حيث حشد رئيس المجلس أشياعه وأنصاره . وقد وجَّه إليّ بلهجة حازمة خطاباً يتوخى فيه الدعاية لنفسه، وكان يقاطعه المستمعون بسيل دافق ومنسق من التصفيق والهتافات . ويتضمن الخطاب أن غينيا التي اضطهدتها فرنسا واستثمرتها حتى الآن ، سترفض كل حلٍ لا يتضمن الاستقلال المجرد من أي قيد أو شرط . فأجبته بصراحة وهدوء ، ان فرنسا عملت كثيراً في سبيل غينيا ، وان هناك براهين ساطعة على ذلك ، منها أن الخطيب الذي استمعت إليه كان يتكلم لغة فرنسية نقية جداً ، وانها تقترح اتحاداً يضم بلاداً تحكم نفسها بنفسها، وتتعاون فيما بينها ، وان فرنسا ستقدم مساعدتها إلى الدول التي تنضم إليه ، رغم أعبائها المرهقة ، وان غينيا حرة تماماً في أن تقول «نعم !» أو تقول «لا !» ، فإذا قالت « لا ! » يتم الانفصال بين البلدين . وان فرنسا لن تعارض ذلك وإنما تستنتج منه حتماً ما يقتضيه الموقف .

وخلال الحديث الذي أجريته فيما بعد مع سيكوتوري وفي أثناء الاستقبال الذي نظمته في قصر الحكومة ، تمكنت من وضع النقاط على الحروف ، إذ قلت له : « يجب ألاّ تخطىء ، لأن الجمهورية الفرنسية التي تتعامل معها الآن ، هي التي عرفتها من قبل ، والتي كان دأبها المراوغة ، بدلاً من اتخاذ القرارات . إن الاستعمار قد انتهى أمره اليوم بنظر فرنسا الحديثة. ومؤدى ذلك أنها لا تبالي بمآخذك المتعلقة بالماضي ، وهي مستعدة الآن أن تقدم مساعدتها إلى الدولة التي ستكونـّونها ، ولكن سنفعل ذلك في حدود معينة. لقد عاشت فرنسا مدة طويلة من غير غينيا ، وستعيش مدة أطول بكثير

إذا افترقت عنها . ومن الطبيعي ، في هذه الحالة ، أن نسحب فوراً من هنا مساعدتنا الإدارية ، والفنية ، والمدرسية ، ونتوقف عن تقديم المساعدة المالية إلى ميزانيتكم . وأضيف أنه نظراً للأواصر القائمة بين بلدينا لا يمكن أن يخالجك الشك في أنكم إذا وجهتم كلمة « لا ! » رسمياً إلى التضامن الذي تقترحه عليكم فرنسا ، فان صلاتنا تفقد طابع الصداقة والأفضلية على دول العالم » .

وعندما ذهبت في اليوم التالي لأستقل الطائرة ، لم أجد أي إنسان في الطريق الذي اتبعته في الأمس . فقد كانت التعليمات نفسها التي جعلتها قبل يوم تغص بالجماهير الغفيرة ، حوّلتها اليوم إلى فراغ كامل . وهكذا تبينت لي النتيجة التي ستقترن بها غداً صناديق الاقتراع . ولذلك قلت لسيكوتوري الذي جاء ليودعني في المطار : « وداعاً يا غينيا » .

لقد كان الجو متأزماً في دكار ، اذ أن رئيس المجلس مامادو ضيا وعدداً من السياسيين قد استنكفوا عن القدوم لاستقبالي . وفي الضواحي وعبر المدينة التي اجتزتها من أولها إلى آخرها ، كان يتخلل الجماهير فئات مضطربة تملأ السماء صياحاً مستعملةً عبارات عدائية . وقد بدا الرئيس الامين غي الجالس إلى جانبي ، بادي التأثر والوجوم . وفي ساحة (بروته) حيث كنت ذاهباً لألقي خطاباً ، كانت عدة لافتات مرفوعة ، وعدد كبير من الناس يصيحون مطالبين بالاستقلال . وقد عمدت رأساً إلى مجابهة الأزمة ، وخاطبت الذين كانوا يصيحون ويثورون أمامي ، قائلاً : « أوجه كلامي أولاً إلى حاملي اللافتات : فإذا كانوا يريدون الاستقلال وفق طريقتهم ، فسيحصلون عليه يوم ٢٨ ايلول (سبتمبر) ! أما إذا لم يريدوا الحصول على الاستقلال ، فليعملوا ما تقترحه عليهم فرنسا ، وهو الاتحاد الفرنسي الافريقي ، وليقدموا على ذلك متمتعين بالاستقلال الكامل ، استقلال إفريقيا ، واستقلال فرنسا ، وليقدموا عليه معي في السراء والضراء ، وفق الشروط التي أشرت إليها

قبل يومين في برازافيل ، والتي لا أقبل أن يساوركم الشك في صدقها . نحن اليوم في عهد الفعالية ، أي في عهد الهيئات المنظمة ، ولسنا في عهد الذين يستميلون الشعب . فليذهب هؤلاء من حيث أتوا وحيثما ينتظرهم أشياعهم» . وكنت لدى متابعتي الكلام ألاحظ ان اللافتات كانت تُطوى ، والصياح يخف إلى حد الانقطاع. وقد قوبل بالتصفيق الحاد ما عرضته فيما بعد حول التعاون الفرنسي – الإفريقي ، كما سيضع أسسه الدستور المقبل . وعندما غادرت منصة الخطابة ، لاحظت وجوه النواب وكبار الموظفين الرسميين تطفح بابتسامة التفاؤل .

وفي الواقع ، علمت بعد مغادرتي البلاد أن العناصر السياسية السنغالية التي كانت قد أبدت اعتراضاً شديداً على مشروعي ، قد انضمت إليه بشبه اجماع . وفي الوقت نفسه ، بدا لي أن السودان موافق على التصويت الإيجابي رغم تحفظات زعيمه السياسي ماديرا كيتا . وأخيراً حاول دجيبو باكاري رئيس حكومة نيجر ، بالتآمر مع سيكوتوري ، أن يقود الجماهير نحو الجواب السلبي . ولكنه لم يتمكن أن يضمن لنفسه ، في الوقت المناسب ، وسائل الدكتاتورية ، فنشأت ، في الرأي العام ، حركة شديدة تركته وحيداً في موقفه ، ثم اضطر بعدئذ أن يهرب إلى غانا ، في الوقت الذي كان يَتَسلَّم فيه هاماني ديوري زمام الحكم في البلاد .

وقد عدت إلى باريس في ٢٩ آب (اغسطس) ، بعد أن امضيت بضعة أيام في الجزائر ، واستنتجت من رحلتي باستثناء غينيا وحدها ، التي أبدت معارضتها – وقد لا تكون نهائية ! – ان جميع مستعمراتنا في افريقيا السوداء ، وفيها مدغشقر ، مصممة على ابقاء علاقتها مع فرنسا ، مع تمتعها بالاستقلال . وقد تبيّن لي أيضاً أن الوقت مؤاتٍ جداً لكي نشق لهم الطريق ، فإذا رفضنا أو أجّلنا اتخاذ هذه المبادرة ، فسنتعرض لمجابهات خطيرة ، في حين أن اقدامنا عليها ، سيؤدي بنا – على النقيض من ذلك – الى تدشين مشروع مثمر ومثالي .

لقد اقترن الاستفتاء على الدستور بنجاح باهر في فرنسا ، وفي أقاليم ما وراء البحار . وباستثناء غينيا ، فقد صوتت مدغشقر وجميع مناطق افريقيا السوداء بكلمة « نعم ! » بأغلبية تتجاوز الـ ٩٥ بالمئة ، وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) التالي ، بلغت الأرقام النسبة نفسها ، فيما يتعلق بانتخابي رئيساً للاتحاد .

أما في الجزائر ، فلم يكن الوضع مماثلاً لغيره ، إذ لم تكن الحالة الراهنة تسمح بأن يتناول الاستفتاء حق تقرير المصير . ومع ذلك ، فقد كانت الفرصة سانحة – دون الحكم مسبقاً على ما سيكون عليه النظام مستقبلاً في الجزائر – لبعث النشاط في مجموعة الناخبين الوحيدة ، وإشراك النساء في التصويت أسوة بالرجال ، وإتاحة الفرصة للمسلمين ، كيما يعربوا – دون الالتزام بأي شيء – عن عدم رغبتهم في الانفصال عن فرنسا ، وأنهم شديدو التأثر بالأهداف التي أعرب عنها الجنرال ديغول . ورغم أوامر الاستنكاف الصادرة عن « جبهة التحرير الوطنية » ، فالواقع أن ثلاثة ملايين ونصف ناخبة وناخب ، من أصل أربعة ملايين ونصف ، قد اشتركوا في الاقتراع ، وأن عدد الأجوبة السلبية كان ضئيلاً جداً . وإذا كانت السلطات مارست نفوذها في القرى لحمل الناخبين على الاقتراع ، فلم يكن من الممكن استعمال مثل هذا الضغط في المدن الكبيرة ، حيث تُعَدُّ نسبة الناخبين مماثلة لما هي عليه في الأرياف . وأخيراً فقد أُنشِئَت لهذه المناسبة « لجنة مراقبة الانتخابات » برئاسة سفير فرنسا هنري هوبنو الذي يتمتع بإدراك وشعور ساميين ، وكانت مؤلفة من أشخاص منتخبين لاستقامتهم وتجردهم ، ومن مفوضين معينين في جميع القطاعات . وقد أفادت هذه اللجنة أن توجُّهَ المسلمين نحو صناديق الاقتراع كان عاماً ، وأنهم كانوا يصوتون في كل مكان بحرية تامة ، وكثيراً ما كانوا يقولون لدى التصويت إنهم يفعلون ذلك «إرضاء لديغول» . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) التالي ، اعطت الانتخابات التشريعية نتائج مماثلة ، رغم أن إقبال الناخبين كان أخف من المتوقع ، وانه بالتالي ، لم

يُنتخَب أي عضو من « جبهة التحرير الوطنية » .

ومع ذلك لم أنتظر هذه الانتخابات التي جرت في الجزائر ، ولا التفسيرات المختلفة التي قد تنطوي عليها ، لتسيير الأمور حسبما تسمح بـه الظروف الراهنة . وقد آليت على نفسي ، إخضاع السلطـة القائمة في الجزائر بشكل كامل إلى سيطرة باريس ، وتقديم البرهان إلى الثوار بأن فرنسا تنشد السلام ، وانها راغبة في عقد الصلح معهم ، يوماً ما ، يحدوها الأمل بأن تبقى الجزائر مرتبطـة معها ، والعمل في الوقت نفسه على دعم جهازنا العسكري ، بحيث لا يتمكن أي شيء أن يمنعنا ، في أي حال ، من أن نكون في الجزائر سادة مقرراتنا .

ولكي تمارس السلطة الوطنية اختصاصاتها بانتظام ، فكل قضية هامـة تخص الجزائر كانت تُعرض على مجلس محدود يضم تحت رئاستي ، رئيس مجلس الوزراء والوزراء وكبـار الموظفين والجنرالات المعنيين مباشرة بالموضوع . وكان يترتب على رنيه بروييه ومن بعده روجيه موريس تنسيق القضايا بوصفه أميناً عاماً . اذاً فإن جميع التدابير التي كان يترتب علي اتخاذها كانت ترتكز على معرفة الأمور ودخائلها ..

وبهذه الطريقة زال هذا النوع من ازدواج الحكومة التي كانت تدّعي «لجنة إنقاذ الوطن» في الجزائر ممارسة السلطة بواسطتها منـذ ١٣ أيار (مايو) . وخلال شهر تموز (يوليو) أعلنت هذه اللجنة معارضتها للانتخابات البـلدية المقررة ، والتي كانت تهـدف في الواقع الى وضع حد لتدخلاتها في المدن الصغيرة . ولـما كان سالان يسمح لهـا بالعمل كما تشاء ، وكان يزودني بنص بياناتها ، فقد كـلّفت المندوب العام رسمياً وجوب التقيد بالنظام ، وأفهمته أن المجلس المؤلف في ١٣ أيار (مايو) لا يملك حق استعمال أي سلطـة وأن اقتراحاته لا تتمتع بأي قيمة قانونية أو إدارية . ولدى زيارتي مدينة الجزائر في شهر آب (أغسطس) التالي ، رفضت طلب المقـابلة الذي تقدمت بهـا

اللجنــة . وفي شهر تشرين الأول (أوكتوبر) أصدرت أمري الى الضباط والموظفين الذين كانوا أعضاء فيها ، أن ينسحبوا منها ، وهذا ما فعلوه فوراً. وتبعاً لذلك فقدت اللجنة وفروعها صفة السلطة الرسمية التي كانت تدعيها . وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) استُدعي الجنرال سالان الى فرنسا وعُيّن مفتشاً عاماً للجيش ، ثم عُيّن في شهر كانون الثاني (يناير) حاكماً عسكرياً لباريس ، بعد إلغاء المركز السابق . وقد حلّ محله في الجزائر بول دولوفريه مندوباً عاماً ، والجنرال (شال) قائداً عاماً . وقد وضعت هـذه التعيينات حـداً لاختلاط السلطة المدنية والقيادة العسكرية ، كما أدت ، بالتالي ، الى إعادة المحافظين لمزاولة اختصاصاتهم المرعية .

وكان الوقت قـد حان لإبلاغ الجهـاز الموجه للثورة أن الطريق أصبح مفتوحاً لإجراء مفاوضات عندما يعترف بوجوب اتباع هذا الأسلوب . ومنذ ١٢ حزيران (يونيو) استدعيت عبد الرحمن فارس ، رئيس الجمعية الوطنية الجزائرية المنحلة ، وكنت أعلم أنه سيجد الطريقة المناسبة للاتصال ، بشكل غير علني ، بفرحات عباس ، رئيس اللجنــة التي أطلقت على نفسها اسم « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » واقترحت فوراً على فارس أن يشترك بحكومتي بصفـة وزير دولةٍ ليتولى التدابير المتعلقــة بمصير الجزائر ، أسوة بهوفويه بوانيي الذي كان يهتم بمستقبـل إفريقيـا السوداء . وقد تحفظ فارس بإعطاء جوابه « ريثما يستشير بعض الأشخاص » ، وهذا ما كنت أتوقعه . ثم توجـه ، بموافقتي ، إلى سويسرا ، وعـاد بعد خمسة عشر يومـاً ليعلمني أن اقتراحي يشرفه كثيراً غير أنه لا يستطيع قبوله ، ثم شرح لي بعض وجهات النظر ، وصارحني بأنهـا تمثل موقف أصدقائه البعيدين ، وهي تنطوي على إمكان إجراء مفاوضات يوماً ما حول الشروط السياسية والعسكرية لايقـاف القتال ، دون الإصرار مسبقاً على الاعتراف بالاستقلال ، وإنمـا للوصول الى هذا الهدف ، من حيث النتيجة . وشاهدت (فارساً) بعد ذلك ، وقلت له: « يجب أن تعلم أننا مستعدون ، عند الاقتضاء ، أن نبحث أي شيء ، وإنما

لا بد من المباحثة . وإذا فُوِّض أحدهم يوماً ما للقدوم الى فرنسا ، في هذا السبيل ، فانه سيجد لدينا الكتمان والحماية اللازمة » . وبعد هذا الحديث لم يتصل أحدنا بالآخر . ولكن هل العمل الصالح ضائع دائماً ؟

هذا ما كان يدور في خلدي عندما اقترحت علناً في المؤتمر الصحفي الذي عقدته بتاريخ ٢٣ تشرين الأول (اكتوبر) ، « عقد صلح الشجعان » . وقد أوضحت أنه يمكن الوصول الى ذلك إما عن طريق إيقاف القتال محلياً بين المتحاربين ، وإما بموجب إتفاق تتم المفاوضة بشأنه بين الحكومة الفرنسية « والمنظمة الخارجية » التي كانت تدير شؤون الثورة . والواقع أن « حكومة الجزائر المؤقتة » قابَلَتْ عرضي بالرفض، إذ أن انقساماتها الداخلية ، كانت تفرض عليها ، في ذلك الحين ، إتخاذ موقف صارم وسلبي . ولكن اقتراح فرنسا المُسالم قد ترك دوياً بالغاً في جميع الأذهان .

وكان الوضع مماثلاً فيما يتعلق بمشروع قسنطينة الذي ينطوي على أعمال تنمية يُعَدّ مجموعها أضخم بكثير مما تم حتى الآن . وبعد دراسات دقيقة جرت على ضوء التقرير الذي وضعه مستشار الدولة رولان ماسبيتيول، اتخذت الحكومة القرارات المقتضية ، وفتحت الاعتمادات اللازمة ، في سبيل تغيير أوضاع حياة المسلمين الجزائريين خلال خمس سنوات تغييراً جذرياً. فمن الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، تقرر إنجاز مرحلة هذه المدة وهي تتضمن تحسين الاستثمار الصناعي والزراعي في الجزائر : كتوزيع غاز الصحراء في جميع مناطق القطر ، والعمل ، بواسطة هذه الطاقة ، على إنشاء مصانع كبيرة ، إما كيماوية ، كمعمل (آرزيو) أو معدنية ، كمعمل صب الحديد والفولاذ في (عنابة) ، والقيام بأعمال هامة في مجالات الطرق، والمرافىء، والمواصلات، والتجهيزات الصحية ، وإنشاء مساكن لمليون نسمة ، ومنح المزارعين المسلمين ٢٥٠ ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة ، وإحداث ٤٠٠ ألف وظيفة جديدة . وفي مجال التعليم ، فان ارتياد المدارس ، خلال الفترة المذكورة ،

سيشمل ثُلثَي البنات والبنين ، على أن يُستَكمَل عددهم في السنوات الثلاث التالية . وتقرر في مجال الوظائف العامة في فرنسا نفسها ، أن يكون عُشر مجموع الشباب المعينين في الإدارة، أو القضاء ، أو الجيش ، أو التعليم ، أو الخدمات العامة ، من العرب أو من أهل القبائل ، إلزامياً . وفي الجزائر نفسها ستزداد بشكل واسع نسبة المسلمين الذين يعملون في المجالات المذكورة. ولكي يحمل المشروع اسماً ذا مدلولٍ خاص ، فقد أبلغت الجمهور يوم ٣ تشرين الأول (او كتوبر) في ساحة «لابريش» بمدينة قسنطينة مدى أهمية هذه الانجازات التقدمية ، وأشرت الى أنها ستكون ثمرة التعاون بين الجزائر وفرنسا. وأخيراً تكلمت عن المستقبل وقلت : « إنه لا يمكن تحديده مسبقاً وبكلمات جوفاء ، وأنه بكل الأحوال ستبني الجزائر مستقبلها على قاعدتين هما شخصيتها وتضامنها مع فرنسا » .

وقد شُرع بتنفيذ هذا المشروع في كل مكان ، منذ إعلانه ، تحت إشراف دولوفريه كما كنت أتتبع مراحله بعناية زائدة . ومنذ شهر كانون الأول (ديسمبر) ذهبت لأشاهد المرحلة التي بلغها استثمار البترول في (عجلة) وفي (حاسي مسعود) وإنشاء خط أنابيب البترول نحو (بجاية) . وقد زرت أيضاً مدينة (عنابة) لاهتمامها بصب الحديد والفولاذ .

ولن يكون هناك تهاون في الجهد العسكري ، إذ لا شيء في الواقع ، أسوأ من حدوث واقعة مؤسفة نجد فيها أنفسنا في صفوف المهزومين . وما دام يوجد في عدة مناطق فئات من المقاومة نشيطة ومنظمة، فان أي اشتباك مشؤوم ومقرون بخسارات فادحة بالرجال والعتاد ، كان أمراً ممكناً حدوثه في أي وقت . ولا شك أن مثل هذه الحالة ستؤدي الى اندلاع لهيب الثورة في جميع الجهات . وعندما أقدمت على تسمية الجنرال شال قائداً عاماً وفرقت في القمة بين نشاط القوات الحربية ونشاط الشؤون المدنية ، كنت أتصور أن العمليات ستأخذ اتجاهاً ديناميكياً ، وتؤول أينما كان الى السيطرة

الأكيدة في ساحة الحرب . وكان شال يتمتع بالصفات اللازمة لتحقيق هـذه الغاية . وقبل أن يتوجه الى الجزائر ، تدارست معه خطته ووافقت عليها ، وكانت تنطوي على تعبئة القوى اللازمة ، وشن الهجوم تباعاً على كل مراكز الثوار ، والقضاء عليها الواحدة تلو الأخرى ، والاحتفاظ بهـذه الأماكن ، وإن كانت لا تتوافر فيهـا الرفاهية ، بغية الحؤول دون إعـادة استعمالها . وكانت تقتضي هذه الخطة اختيار الوحدات التي ستتولى شَنّ هذه الهجمات ، والخروج من التنظيم العـام ، والقيـام بترتيب خاص عن طريق دعم القوى بالرجال والمعدات ، ولا سيما تزويدها بكميات كبيرة من الطائرات العمودية . وبفضل همة بيار غيوما وزير الجيش، فقد اتخذت التدابير اللازمة لكي تتسنّى المباشرة بالمرحلة الجديدة والحاسمة في ربيع عام ١٩٥٩ .

ولما كانت هذه التدابير العسكرية مكتومة ، بالطبع ، فان الرأي العام لم يطلع عليها ، بل على النقيض من ذلك ، فان الخط المرسوم للتطور السياسي في الجزائر ، أخذ يحدث بعض الاضطرابات . وفي الواقع ، إن الاتجاه الذي أخذت تكشفه تدريجياً تصرفاتي وأحاديثي ، لم يقلق أنصار الدمج في الجزائر فحسب ، بل كان يبعث الاضطراب في فرنسا نفسها ، لدى الكثير من الناس المنتمين إلى فئات اليمين والوسط ، والتي كانت تميل عفوياً نحو الاحتفاظ بهذا الاقليم. ولكن المنتمين إلى حزب اليسار كانوا يترددون في ابداء موافقتهم ، لأسباب مختلفة . وكان الحزب الشيوعي ينكر قطعاً أن ديغول كان يريد انهاء الحرب . أما الأحزاب الأخرى ، المنقسمة على نفسها حول هـذا الموضوع ، فقد كانت تستنكف عن اتخـــاذ موقف موالٍ لي ، أو ينطوي ، من باب أولى ، على نوع من الثناء ، وان كانت معظمها ممتنة من الاتجاه الذي اتخذتـه الأمور . وفي أوساط الديغوليين ، لم يكن مجال للشك صراحةً بأن الطريق المتبع هو الصواب ، ولكن التخوف كان بادياً لدى الجميع ، حتى بين أعضاء حكومتي وإن كان أحدٌ لم يعرب عن ذلك صراحـــةً . وبديهي ، أنني لم لم أحظ ، كالعـادة ، على أي تأييد من قِبَل مجموعة الصحافة التي كانت تلزم

جانب القساوة والنقد ، وإبداء الآراء بقصد الظهور . أما المسلمون ، فان معظمهم كان يستقبل مبادرتي بصمت دائم لم يكن ناشئاً عن الاحتراس فحسب ، بل عن عدم الاكتراث ، بدليـــل إقبالهم على الاستفتاء . وكان الوحيدون الذين يرفعون أصواتهم إما دعاة الجبهة في الخارج ، أو المتحمسين، في باريس ، لفكرة « الجزائر فرنسية » . ولا بد من الإشارة الى أن الدول الأجنبية التي تتابع في كل مكان مشروعاتي بكثير من الدقة والدهشة ، كانت منقسمة بين الشك في اخلاصي ، أو في امكاناتي – وكان هذا اتجـــاه البلاد الغربية – وبين الحذر العدائي الذي كان يبديه في آن واحد المسؤولون في العالم الثالث وفي الدول الدكتاتورية . والحقيقـة ان المعارضات والشكوك لم تكن ، داخل بلدنا ، صريحة او مجتمعة ، كيما تكوّن عقبة كأداء أمامي . أما في خارج البلاد ، فقـد ارتضوا تصرفاتي لعجزهم عن مقاومتي . بيد أن الأمر كان يتعلق بخدمة فرنسا وحدها وبكاملها . ولذلـك فان أي إجراء قوي جداً لا يمكن أن يصدر إلا عني .

وفي أثناء ذلك ، وخلال عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ، كان كل من أقالـيم إفريقيا ومدغشقر ينتظم ويتخذ كيان الدولة ، باستثناء غينيا الدكتاتورية ، التي خرجت من مدارنا والتي لن تتوانى ، بعد أن انقطعت مساعدتنـا ، عن اللجوء إلى المساعدات التي تقدمها لهـا بعض الدول الأجنبية ، كالاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة ، والمانيا ، وبريطانيا العظمى ، وغانا ، التي أبدت جميعها ارتياحها ، لأسباب مختلفة ، لانفصال غينيا عن فرنسا . إذاً ، فقد أصبحت مستعمراتنا القديمـة في القارة السوداء والجزيرة الكبيرة ، جمهوريات ، وانتخبت لنفسها دستوراً ، ووضعت أسس الإدارة . لقـد تمت ممارسة السيادة دون أي حـادث يُذكر اذْ غمرت الجميع البهجة التي ترافق عادة أوائل الأحداث السعيدة . ومن الواجب الاعتراف أننـا ساعدنا كثيراً على تسيير الأمور ، اذْ أن الاتحاد كان يقوم ، في هذا المجال ، بدورين همـا المساندة وتسهيل الانتقال من الاوضاع القديمة إلى الوضع الجديد. وقد اجتمع

المجلس التنفيذي المؤلف برئاستي من رؤساء الدول المعنية ، في مدينة باريس وفي أشهر شباط (فبراير) وآذار (مارس) وأيار (مايو) وأيلول (سبتمبر) ١٩٥٩ ، وأخذ يعالج القضايا الكثيرة التي اثارها انتقال الاختصاصات . وفي شهر تموز (يوليو) جمعت المجلس في تاناناريف . وقد أعربت لي هذه العاصمة بمظاهراتها عن مدى عرفان مدغشقر بجميل فرنسا التي منحتها الاستقلال وساعدتها على شق طريق المستقبل . وبمناسبة هذه الرحلة ، قمت بزيارة ثانية إلى شاطىء صوماليا الفرنسية ، والى جزر كومور ، وهي من أقاليم الجمهورية التي أعربت بحماسة عن ابتهاجها بهذه الرابطة . وذهبت أيضاً لزيارة جزيرة الريونيون (المعروفة قديماً باسم جزيرة بوربون) والتي أبدت تعلقها بفرنسا تعلقاً جنونياً رغم وجودها في اقاصي المحيط الهندي . وقد أثبتت لي ذلك مرة ثانية بطريقة لا يمكن أن أنساها . ويوم ١٤ تموز (يونيو) تسلّم ثلاثة عشر رئيس دولة من يَدَيّ «عَلَم الاتحاد» في ساحة الكونكورد ، وحضروا العرض العسكري المؤلف من وحداتنا ووحداتهم . وأخيراً ، فقد أخذت الحكومات الناشئة تمارس مسؤولياتها تدريجياً ، وتلجأ أحياناً إلى طلب مشورتنا واتّباعها . وبناءً على طلبها ، أبقينا في أجهزتها عدداً من الموظفين والفنيين ، والاساتذة ، والأطباء ، والضباط .

لقد برزت هذه الأمم ، وجميعها تقريباً في بداية عهدها بالحكم ، وتضم كل منها فئات عنصرية مختلفة جداً ، تنحصر ضمن حدود لم تكن مرسومة ، في عهد الاستعمار ، إلا لأسباب تتعلق بالتقاسم بين الدول الأوروبية ، أو لاعتبارات ادارية صرفة ، مما كاد أن يؤدي بها الى التجزئة غير المنظمة ، ولا سيما بعد زوال اتحاداتنا القديمة في إفريقيا الغربية وإفريقيا الاستوائية. ولكنه تكونت بين الدول المجاورة بعض التجمعات ، فبذلنا من جانبنا الجهد اللازم لابراز كيانها وتسيير شؤونها . ومنذ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٩ ، عُقد في باريس الاتحاد الجمركي الاستوائي بين كل من الكونغو ــ برازافيل ، وجمهورية إفريقيا الوسطى ، والتشاد ، والغابون ، ومن ثم الكامرون . وفي

شهر نيسان (ابريل) تألف « مجلس الاتفاق » ، ويضم شاطىء العاج ، والداهومي ، والنيجر ، وفولتا العليا ، وأخيراً التوغو ، وهو يتضمن قواعد مشتركة في العلاقات القائمة بين هذه البلاد الممتدة من الصحراء حتى خليج بنين . وإنه لصحيح أن محاولة السنغال والسودان الاندماج في اتحاد يحمل اسم مالي قد باءت بالاخفاق ، لأن حكام دكار الأحرار الديموقراطيين ، كانوا يخشون أن يقضي عليهم ماركسيو باماكو مما حمل سينغور رئيس الجمعية الاتحادية ، على قطع علاقاته مع رئيس الحكومة موديبو كيتا فاستعاد للسنغال اسمه القديم ، في حين احتفظ السودان باسم مالي . ولكنه تألفت فيما بعد « منظمة الدول الواقعة على شاطىء نهر السنغال » ، حيث يتعاون معاً كل من السنغال ، ومالي ، وموريتانيا ، وحتى غينيا . وفضلاً عن ذلك ، فقد عُقدت بمؤازرتنا اتفاقات متعددة الأطراف تتعلق بالملاحة في الأنهر ، واستعمال المنافذ البحرية ، وفتح الطرق ، وانشاء الخطوط الحديدية . وقد تولت شركة « طيران إفريقيا » الوحيدة ، ضمان استثمار الخطوط الجوية في جميع اقاليمنا القديمة ، وأُحدثت فيما بعد ، « المنظمة المشتركة الإفريقية الملغاشية » التي انضمت إليها ، باستثناء غينيا ، جميع البلاد الناطقة باللغة الفرنسية ، وفي عدادها رواندا والكونغو (ليوبولدفيل) .

وكلما استقر كيان هذه الدول واقعياً وقانونياً ، كانت تبادر كل منها ، كما كان متوقعاً ، الى استكمال توطيد شخصيتها بشكل أكثر وضوحاً . ولذلك فان دستورنا قد نصّ بحصافة فيما يتعلق بعلاقتها معنا ، على نظامين ، نظام أولي ، وهو (الاتحاد) الذي يضع في المجال المشترك كلاً من الشؤون الخارجية والنقد ، والدفاع ، ومحكمة التمييز ، والتعليم العالي ، ونظام (الرابطة) للمستقبل ، وبموجبه تتقرر التزامات التعاون في جميع المجالات ، ولا سيما تلك المذكورة أعلاه ، بموجب معاهدات خاصة . وفي أواخر عام ١٩٥٩ ، شرعت هذه الجمهوريات الحديثة ، تعرض تباعاً علينا ، اتّباع نظام الرابطة .

وكانت مدغشقر ومالي (التي كانت تضم آنذاك السنغال والسودان) أولى

الدول التي تقدمت بمثل هذا الاقتراح . وقد قبلناه عن طيب خاطر ، لأن التعديل المطلوب قانوني ، ولا يُلحق بنا أي ضرر ، فضلاً عن أنه يتناول شكليات التضامن الفرنسي – الإفريقي ، دون أن يمس جوهره . وفي ١١ كانون الأول (ديسمبر) مررت بنواكشوط ، ثم استأنفت طريقي الى سان لويس في السنغال ، لكي أترأس ، في الغد ، المجلس التنفيذي للاتحاد . وقد ألقيت هناك خطاباً أبديت فيه، بتشجيع من رئيس مجلس الوزراء ميشال دوبريه الذي كان يرافقني في رحلتي، استعداد فرنسا للموافقة على كل ما يُطلب منها . ومع ذلك ، فقد كنت أقول لرؤساء الدول المجتمعين حولي ، ما كان يقوله حُجاج (عماوص)[1] للمسافر : « إبق معنا ، لقد جنح النهار ، وأرخى الليل سدوله على العالم » .

وبتاريخ ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ، تكلمت في دكار في جمعية مالي العامة ، وأعلنتُ رسمياً أننا نحن معشر الفرنسيين نوافق على استبدال الاتحاد بالرابطة . وهذا حمل الدول الأخرى على القيام بمساعٍ في هذا السبيل . وفي الوقت نفسه ، كانت الأمم المتحدة رفعت ، بموافقتنا ، الوصاية التي سبق أن عهدت بها الينا ، عن إقليمي التوغو والكامرون ، واعترفت بسيادتهما الكاملة دولياً ، وقبلت وفودهما في هيئاتها ، في حين أن هذين البلدين كانا يطلبان إبقاء علاقات وثيقة جداً معنا، عن طريق عقد الاتفاقات . وفي عام ١٩٦٠، تم عقد معاهدات تعاون في مجالات الاقتصاد والتعليم ، والثقافة ، والدفاع ، والمواصلات ، وأوضاع الأشخاص ، والأموال، الخ .. مع أربع عشرة دولة، كانت ست منها ترغب في البقاء أعضاء في الاتحاد، وهي مدغشقر، والسنغال، والكونغو – برازافيل ، وتشاد ، وجمهورية إفريقيا الوسطى ، والكونغو . وفي شهر آذار (مارس) أوضح البرلمان مختلف هذه القضايا في صلب الدستور .

---

١ ـ (عماوص) قرية قرب مدينة القدس ظهر فيها السيد المسيح . (المترجم)

وهكذا تأسست حُكماً بين فرنسا، من جهة ، وبين قسم كبير من إفريقيا ومدغشقر، من جهة ثانية ، مجموعة من الناس والأقاليم ، والموارد ، تسود فيها لغة مشتركة ، هي اللغـــة الفرنسية ، وتؤلف من الناحية النقـدية (منطقة الفرنك) ، ويجري فيها تبـــادل المنتوجات من جميع الأنواع ، على أساس الأفضلية ، ويتم التشاور بين الدول الأعضاء في القضايا السياسية والدبلوماسية ، ويبادر بعضنا لنجدة بعضنا الآخر ، عند نشوب أي خطر ، وتُنسّق فيهـا النقليات البحرية والجوية ، والمواصلات البرقية والهاتفية والاذاعة ، وأخـذ يلاحظ كل فرد ويشعر أنه غير أجنبي حيثما كان موجوداً ومهما كانت الجهـة القادم منها ، وأن الجميـع يرحبون به ويقدرونه حق قدره ، كما لو كان تماماً في بلده .

ولكي تتوّج هذه العلاقات الحديثة في القمة ، وتكون مطابقة لما أعـده واجباً وشرفاً وسروراً ، فقـد عقدت مع رؤساء هذه الدول أواصر صداقة شخصية ، ثم أحدثت أمانة عامة ، كانت في الأصل ، خاصة بالاتحاد ، وقد ترأسها تباعاً كل من ريمون جانو و جاك فوكار ، ثم أطلق عليها فيما بعد اسم « الأمانة العامة للشؤون الإفريقية والملغاشية » ، وكانت بمثابـة أداة العمل وجهاز الاتصال مع الحكومة ، ومركز المراسلات الذي أحتاج إليه بالقرب مني . وفي هذه الادارة كانت تُهيأ دعوة رؤساء الدول للقيام برحلات رسمية ، وتُنظم زياراتهم المتكررة لي بمناسبة اقامتهم في فرنسا أو مرورهم فيها . وفي الفترة الواقعة ، بين تموز (يوليو) عام ١٩٦٠ وحزيران (يونيو) عام ١٩٦٢ ، كان يتم استقبالهم رسمياً في باريس ، كما أجريت معهم جميعاً ما يقارب مائتي حديث .

وبهذه الطريقة توثقت معرفتي بكل من موديبو كيتــا ، رئيس مالي ، و موريس يامـــوجو رئيس فولتا العليا ، وهوبير ماغـا رئيس داهومي ، و سيلفـــانوس اولمبيو رئيس توغو ، و فولبير يولو رئيس الكونغو ،

و دافيد داكو رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى . وأضيف أنني كنت أقدرهم كثيراً ، وقد توطدت أواصر المودة بيني وبين الذين ساعدتهم الظروف وقوة شخصيتهم على الاحتفاظ بمراكزهم كرؤساء دول طوال وجودي في منصبي .

وفي عداد هؤلاء نجد هوفويه بوانيي رئيس دولة شاطىء العاج ، وهو ذو تفكير سياسي من الطراز الأول ، وواسع الاطلاع لا على جميع القضايا التي تهم بلده فحسب ، بل على شؤون إفريقيا والعالم أجمع أيضاً ، وكان يتمتع في بلده بسلطة استثنائية ، ويحظى في الخارج بنفوذ لا يقبل الجدل ، ويستخدم هذه الامكانات في سبيل خدمة العقل والمنطق . وكان الرئيس فيليبير تزيرانانا يبذل كل ما أوتي من فكر ثاقب وثبات في المبدأ ليسير بمدغشقر في طريق التقدم الحديث ، ويربط الجزيرة الكبيرة بالقارة الافريقية ، مع ابقائها منفصلة عنها ، وحمايتها من أي تدخل آسيوي . وكان الرئيس ليوبولد سينغور متفتحاً لجميع الفنون، ولا سيما فن السياسة ، وفخوراً بكونه زنجياً، وبثقافته الفرنسية ، ويدير برباطة جأش شؤون الحكم في السنغال المضطربة . وكان هاماني ديوري رئيس النيجر يتقن الجمع بين النظرات البعيدة المدى وروح المرونة ، فيما يبذل من نشاط داخل وطنه وخارجه ، على غرار بلاده التي تجمع بين الصحراء القاحلة والمراعي النابتة. وكان أحمدو أحيدجو رئيس الكامرون ، يتغلب بمهارة على العقبات العنصرية ، والدينية ، واللغوية ، والاقتصادية ، بفضل الحرص الذي يبديه في الداخل ، والتحفظ الذي يظهره في الخارج . وكان ليون مبا مثالاً للاخلاص في تعلقه بفرنسا ولبلاده التي ساعده الحظ على أن يراها قبل وفاته تتخلص من البؤس المرير ، وتسير نحو الازدهار . وكان فرنسوا تومبالباي واضعاً نصب عينيه جمع شمل تشاد عبر التيارات التي تجتاز قلب افريقيا ، ويرفعه اندفاعه المشوب بالحذر الى مستوى مقتضيات منصبه . وكان مختار وُلد دادا يبذل مهارته لحملنا على أن نستخرج من جوف أرض موريتانيا الفقيرة ، المعادن التي تبعث فيها الغنى ، مع المحافظة على طابعها المتصف بالانعزال الشامخ . وجملة القول إن هذه

الشعوب الافريقيـة والملغاشية التي فتحت لها فرنسا — باستعمارها — جميع مجالات عبقرية العصر الحديث ، الحسنة والرديئة ، قد قادت نفسها دون هزة عنيفة نحو الحرية الإنسانية والسيادة الوطنية . ولعـل العلاقات الودية التي أنشأها الجنرال ديغول مع رؤساء دولهـا ، قد أسهمت في هذا السبيل الى حدٍّ ما .

غير أن حصول هـذه الدول على الاستقلال بمساعدة فرنسا ، سيحدث انعكاسات جذرية على الوضع في الجزائر. ومما أخذ يشغل البال، ذلك الشعور بتوافر إمارات التطور العام في هذه المناطق ، يوحي بالرضى والارتياح . ولا شك في أن قسماً كبيراً من المستوطنين والعسكريين المقيمين في المستعمرات ، وبعض الفئات التي في فرنسا والتي تشجع مطالبهم ، مـا زالت تؤثر التشدد والتصلب في سبيل تحطيم مجرى الأمور . ولكن المسلمين يتساءلون : « هلاّ تعمل فرنسا لنا ما عملته للزنوج ؟ » وقد سادت الفكرة نفسها مشاعر الشعب الفرنسي . وفيما يخصني ، فقـد كنت ألاحظ في جميع مستعمراتنا القديمة الحقائق النفسانية والسياسية ، وأُدرك مدى الثورات التي قد تنشب فيها إذا رفضنا قبول ما يتصف بالانصاف ، وما لا يمكن تفاديه ، ومـا يحق لنا أن نتوقعـه على النقيض من ذلك — من تعاون مثمر قد تتفتح آفاقه بيننـا ، الأمر الذي جعلني أزداد يقيناً ، فـيما يتعلق بالجزائر ، بإدراكي للقضية وطريقة حلها . ومهما يكن الأمر ، فكان يترتب عليّ انقاذ فرنسا من المهام والخسارات التي يتزايد عبؤها باستمرار ، في حين أن الفوائد التي كانت تجنيها سابقاً ، أضحت مجرد مظاهر فارغة . ولكن طريق الوصول إلى هذا الهدف ما زال طويلاً ، ويقتضي عليّ اجتيازه خطوة فخطوة .

إن عام ١٩٥٩ كان متميزاً بالتقدم . ففي ٨ كانون الثاني (يناير) تسلـّمت في قصر الاليزيه أعبـاء منصبي كرئيس للجمهورية ، وألقيت خطاباً تعرضت فيه الى مستقبل الجزائر « المسالمة » والمتحولة، والتي تُنمي شخصيتها بنفسها،

والمرتبطة بفرنسا برابطة وثيقة » . وفي اليوم نفسه اتخذتُ تدابير من شأنها تخفيف التوتر، إذ أطلقت سراح سبعة آلاف مسلم كانوا موقوفين في الجزائر، وخفضتُ الأحكام عن الثوار المحكومين بالاعــدام ، وأفرجت عن بن بللاّ ورفاقه الذين كانوا موقوفين في سجن الصحة في «ميزون بلانش» ، إثر تحويل مسار الطائرة التي كانت تنقلهم الى القاهرة ، وسيقيمون بعد الآن في جزيرة ايكس محاطين بالرعاية والتكريم . وتم الافراج أيضـــاً عن مصالي الحاج من زعمـــاء الاستقلال القدامى ، الذي كان خاضعاً للاقامــة الجبرية في فرنسا . وبتاريخ ٢٥ آذار (مارس) ، عقدت أول مؤتمر صحفي في قصر الاليزيه ، فسألني أحدهم: « أتبقى الجزائر فرنسية ؟ » ، فأجبته قائلاً : « إن فرنسا إذ ستبذل جهدها لتحقق السلم ، تعمـــل في سبيل تعديل الأوضاع في الجزائر بحيث يتسنى بموجبها إثبات شخصيتها الجديدة » . وبعد قليل كنت أتحدث مع بيار لافون مدير صحيفة « صدى وهران » ، فقلت له : « إن ما يريده رجال الأحزاب هو المحافظة على « الجزائر كما كانت في عهد والدي» . ولكن هذه الجزائر قد اضمحلت ، وسنضمحل مثلها إذا لم نتفهم هــذه الحقيقة » . وقد ردّدت مثل هذا الحديث أمام الجمهور في كل من رحـــلاتي المتتابعة الى مناطق جنوبي غربي فرنسا ، ووسطها ، وبيرّي ، وتورين ، والهضبة الوسطى. فقد قلت مثلاً في سانت ايتيان : «إنني لا أتنبأ بما ستصبح عليه غداً الجزائر ، ولكن يجب أن يجري فيهـــا التغيير الانساني ، وأن يتم ذلـــك بالتعاون مع فرنسا » . وفي غضون ذلك ، أخذ المسلمون يترأسون عدداً كبيراً من الأقضية الجزائرية ، اثر الانتخابات البلدية التي جرت في شهر أيار (مايو) على أساس الدائرة الانتخابية الوحيدة ، وأصبحوا الأغلبية الساحقـــة من أعضاء مجلس الشيوخ الذي تجدّد تأليفه .

وغني عن البيان ، أن تصريحاتي والنشاطات التي رافقتها ، زعزعت بعمق كيان ما كان يبدو غير قابل للتغيير . وقد نشأ عن ذلك تصلب لدى المقاومة التي أكدت في الجزائر : « أن الحل الوحيد هو إبادة الخارجين على القانون

والمرتبطة بفرنسا برابطة وثيقة » . وفي اليوم نفسه اتخذتُ تدابير من شأنها تخفيف التوتر، إذ أطلقت سراح سبعة آلاف مسلم كانوا موقوفين في الجزائر، وخفضتُ الأحكام عن الثوار المحكومين بالاعـــدام، وأفرجت عن بن بللا ورفاقه الذين كانوا موقوفين في سجن الصحة في «ميزون بلانش»، إثر تحويل مسار الطائرة التي كانت تنقلهم الى القاهرة، وسيقيمون بعد الآن في جزيرة ايكس محاطين بالرعاية والتكريم . وتم الافراج أيضـــاً عن مصالي الحاج من زعمـــاء الاستقلال القدامى، الذي كان خاضعاً للاقامـة الجبرية في فرنسا . وبتاريخ ٢٥ آذار (مارس)، عقدت أول مؤتمر صحفي في قصر الاليزيه، فسألني أحدهم: « أتبقى الجزائر فرنسية ؟ »، فأجبته قائلاً : « إن فرنسا إذ ستبذل جهدها لتحقق السلم، تعمـــل في سبيل تعديل الأوضاع في الجزائر بحيث يتسنى بموجبها إثبات شخصيتها الجديدة » . وبعد قليل كنت أتحدث مع بيار لافون مدير صحيفة « صدى وهران »، فقلت له : « إن ما يريده رجال الأحزاب هو المحافظة على « الجزائر كما كانت في عهد والدي» . ولكن هذه الجزائر قد اضمحلت، وسنضمحل مثلها إذا لم نتفهم هـذه الحقيقة » . وقد ردّدت مثل هذا الحديث أمام الجمهور في كل من رحـــلاتي المتتابعة الى مناطق جنوبي غربي فرنسا، ووسطها، وبيرّي، وتورين، والهضبة الوسطى. فقد قلت مثلاً في سانت ايتيان : «إني لا أتنبأ بما ستصبح عليه غداً الجزائر، ولكن يجب أن يجري فيهـا التغيير الانساني، وأن يتم ذلـــك بالتعاون مع فرنسا » . وفي غضون ذلك، أخذ المسلمون يترأسون عدداً كبيراً من الأقضية الجزائرية، اثر الانتخابات البلدية التي جرت في شهر أيار (مايو) على أساس الدائرة الانتخابية الوحيدة، وأصبحوا الأغلبية الساحقـــة من أعضاء مجلس الشيوخ الذي تجدّد تأليفه .

وغني عن البيان، أن تصريحاتي والنشاطات التي رافقتها، زعزعت بعمق كيان ما كان يبدو غير قابل للتغيير . وقد نشأ عن ذلك تصلب لدى المقاومة التي أكدت في الجزائر : « أن الحل الوحيد هو إبادة الخارجين على القانون

كلياً ، أو استسلامهم دون قيد أو شرط » ، ثم حاولت تنظيم مظاهرات مشاغبة ، ولا سيما بمناسبة ذكرى ١٣ أيار (مايو) . وقد بدا لدى المسلمين ظهور بعض البوادر الايجابية ، بدليل أن فرحات عباس صرح في بيروت بتاريخ الأول من ايار قائلاً : « إننا مستعدون لمقابلة الجنرال ديغول في بلاد محايدة ، ودون شروط مسبقة ... والمباحثة مع الحكومة الفرنسية ... وليس مستبعداً أن ترسل جبهة التحرير الوطنية وفداً إلى باريس » . ومن جهة ثانية ، فقد أعلن المنتخبون المسلمون ، وجلهم من أعضاء مجلس الشيوخ ، « أنهم ينضمون كلياً الى سياستي » ، وقدّم شبيي عبد الباقي مصباح ، نائب عنابة مشروع قانون يرمي إلى انشاء «لجنة جزائرية لتهدئة الأمور والمصالحة» ، تتولى الوساطة بين الطرفين المتحاربين. أما «علي خوصه» ، رئيس لجنة محافظة الجزائر فقد أعرب علناً عن أمله « بمباشرة المحادثات مع جبهة التحرير الوطنية في سبيل وقف القتال » . ورغم أن الأوساط السياسية الفرنسية لم تبادر إلى تبني اتجاهي وعباراتي بصراحة ، فان الثقة المبدئية التي كان أولاني اياها قسم كبير منها ، فضلاً عن غيرهم ، بالاضافة الى مقتضيات الأمور ، كل ذلك رَجَّح الفكرة القائلة « يجب أن نترك ديغول يتصرف » . ولم يُبدِ الرفض سوى الشيوعيين ، وذلك بدافع تعصب حزبي ، ومن الطرف الآخر تلك الفئة التي تزداد عزلة والتي تزكي حماستها عناصر مختلطة يجمع بينها إما التمسك التقليدي بشعار « الجزائر فرنسية » ، او بعض المصالح المحلية ، او بعض الاحقاد التي يعود تاريخها الى عهد فيشي. ولكنه كان يبدو لدى معظم الجمهور شعور بأن ديغول يتبع الطريق الصالحة للخروج من حالة يريد وضع حد لها. غير أن هذا الشعور الشعبي العميق لم يعرب عنه سوى القليل من الذين يتكلمون او يكتبون ، ولكن تأثيره كان مع ذلك بادياً في تغيير الاتجاهات.

وفي هذه الفترة بدأ الهجوم الذي شنه الجنرال شال على أوكار الثوار ، وقد تمت المرحلة الأولى في شهري آذار (مارس) ونيسان (ابريل) ، في منطقة وهران بقيادة الجنرال غامبيز ، وقد تناولت هضبة فرندا والقسم

الغربي من جبال الونشريس ، وجبال الضهرة ، وأدت الى إبادة ما يقارب نصف الكتائب التي كانت اتخذت تلك الأماكن كميناً لها . وفي شهري آذار (مارس) وحزيران (يونيو) شنت القوات الفرنسية ، تحت قيادة الجنرال ماسو ، هجوماً واسع النطاق على منطقة محافظة الجزائر ، في شرقي جبال الونشريس والمرتفعات الواقعة بالقرب من مدية ، والبليدة ، ومليانة ، التي تحيط بالعاصمة . وكانت النتائج هنا أيضاً حسنة . ثم تمّ الهجوم على القبيلية الكبرى والقبيلية الصغرى ، التوأمين، وكان الجنرال شال نفسه يتولى القيادة لأن المنطقة كانت ملجأ للخصم ، وكانت تدخل في اختصاص جيش الجزائر بقيادة الجنرال ماسو، وجيش قسنطينة بقيادة الجنرال اوليه . وقد قام بهذه المهمة بسلطة واسعة ، ومنهج قويم ، وفعالية حاذقة . وقد بدأت الحملة بتسرب عميق مفاجىء في هضبة الحضنة الشاسعة ، حيث كان ثوار منطقتي القبيلة ، يتنقلون من قمة الى قمة ، ومن دار الى دار ، ومن غابة الى غابة ، ويتصلون بالثوار الكامنين في جبال الاوراس ، وفي جبال النامشة . وبهذه العملية أصبحت قلعة القبيلية ضمن المعركة .

وفي أواخر شهر آب (اغسطس) ، ذهبت لأشاهد الجيوش وقوادهم في غربي الجزائر ، وفي وسطها، وفي شرقها ، وكان يرافقني بيار غيوما والجنرال ايلي ، وكان في استقبالي كل من الجنرال شال ودولوفريه . وبتاريخ ٢٧ آب (اوغسطس) وصلت الى «صيدا» ومنها توجهت بالطائرة الى عدة مناطق في جبال الونشريس والضهرة ، للاتصال بالعناصر التي أصبحت الآن متمركزة في قلب هذه الهضاب. وفي اليوم التالي، قمت بزيارة مماثلة الى جبال الونشريس القريبة من منطقة العاصمة . ثم زرت جبال الحضنة بين مسيلا وبرج بوعريريج. وفي ٢٩ آب (اغسطس) ، ذهبت بالسيارة لأقوم برحلة تفتيشية على طول الحاجز القائم على الحدود التونسية ، منذ تبسّة حتى البحر. وبتاريخ ٣٠ آب (اغسطس) ، توجهت عن طريق تيزي اوزو الى القبيلية الكبرى ، ماراً بتيزي هبل حيث تتركز وحدات الاحتياط لعملية التوأم . ثم وصلنا الى

جرجره في هضبة شلاطة حيث قُتل في الربيع الفائت الشهير عمروش . هنا أيضاً وعلى ارتفاع ١٨٠٠ متر ، أقام الجنرال شال مركز قيادته ، وأقام شبكة من الاذاعة التي تمكنه من الاطلاع باستمرار على سير الأمور ، وعلى قتال المغاوير القناصة ، والمظليين ، وفرق المتطوعين المنتشرين على قمم هذه الجبال ومنحدراتها الملأى بالحفر والأخاديد بشكل يكاد لا يُصدَّق . وبذلك كان يتمكن أن يرسل بالطائرات العمودية في أي لحظة ، الى المراكز اللازمة ، الامدادات التي كانت جاهزة دائماً، وتسوية أي اشتباك دون تأخير. ثم عدت الى باريس بعد توقف قصير المدى في هضبة شجر السنديان .

إن الاتصال المباشر مع المسؤولين ، في مراكز عملهم ، قد حدَّد في ذهني – كما هو الأمر دائماً – بعض المعطيات التي لم تكن جميع التقارير لتوضحها إلا بشكل ناقص . ولقد أصبح ثابتاً لدي الآن أنه إذا لم نفقد شجاعتنا ، فان الثورة ستظل عاجزة عن السيطرة على الجزائر . غير أن هذا لا يمنع أنها ستتمكن دائماً من الاستمرار في مقاومتها وتجديد كيانها في بعض المناطق الخاصة ، بفضل مؤازرة جميع السكان . وقد أذهلتني في هذا المجال عدة إمارات : ففي جميع المناطق التي زرتها كان الفلاحون الذين يجمعهم الجنود ، يقفون أمامي باحترام زائد ، وإنما يلزمون الصمت ، بحيث لا يُسبر غورهم . ومع ذلك ففي مدينة تيزي اوزو ، كان عدد السكان من الكثافة بحيث يتعذر جمعهم بالقوة . ولذلك لم يكن أحد بانتظاري ، رغم مكبرات الصوت التي أعلنت مجيئي. وفي إحدى القرى القبيلية التي أخذوني لزيارتها ، وحاولوا جهدهم ، ليجعلوا منها نموذجاً مثالياً ، فقد حيّوا مجيئي بهتافات التحية ، وأفاض أعضاء البلدية بالتبجيل والتكريم ، وأنشد تلامذة المدارس النشيد الوطني الفرنسي لامارسييز . ولكن عند مغادرتي المكان ، أوقفني أمين سر البلدية ، وقال لي بصوت منخفض، وهو منحنٍ ويرتجف: «يا سيدي الجنرال، لا يغرنك ما رأيت وسمعت ، فكل الناس يريدون الاستقلال » . وفي مدينة صيدا حيث قـدَّم البطل بيجار فرقة « المغاوير جورج » المؤلفة من الثوار

الأسرى المنضمين إلى الجيش الفرنسي ، سألت طبيباً عربياً شاباً ملحقاً بها : « ما رأيك يا دكتور ؟ » فأجابني والدمع ينحدر من مقلتيه : « إن ما نريده ونحتاج إليه ، هو أن نكون مسؤولين عن أنفسنا ، وألاَّ يكون أحد مسؤولاً عنا » . وبذلك أصبحت متأكداً ، اكثر من أي وقت مضى ، أنه رغم تفوق وسائلنا الساحق ، فإنه لا طائل من خسارة رجالنا وأموالنا عن طريق فرض شعار «الجزائر فرنسية» ، وأنَّ السلم لا يمكن أن ينشأ الاَّ عن مبادرات سياسية تتخذ اتجاهاً معاكساً ، وأن من واجب فرنسا أن تسير في هذه الطريق .

ومن جهة ثانية ، فقد أدركت أن استمرارنا في متابعة نضال وهمي ، سيسيء الى معنويات جيشنا وبالتالي إلى وحدتنا الوطنية. إن طبيعة العمليات الحربية تؤدي ، في الواقع ، إلى شطر قواتنا إلى فئتين يزداد اختلافها . فقد كانت الفئة الرئيسية التي تضم أكثر من ٤٠٠ ألف رجل تتولى احتلال المدن والارياف والدفاع عن حواجز الحدود ، في حين كانت الجيوش المتخصصة تقوم بالأعمال الدفاعية . وقد ضمَّ إليها الجنرال شال فرقتي المظليين العاشرة والخامسة والعشرين ، بالاضافة الى المغاوير الجويين الذين تحملهم الطائرات العمودية ، ثم أضاف إليها فيما بعد ، الفرقة الحادية عشرة للمشاة المؤلفة من المتطوعين والمناوشين . ويبلغ مجموع هذه الفئات أربعين ألف مقاتل ، أي أكثر بقليل من عدد كتائب الثوار . فوحدات الاشتباكات هذه كانت مؤلفة من متطوعين ومن عسكريين مسلكيين ، مزودين بأحدث الأسلحة ، يرأسهم ضباط وصف ضباط ، يفتخرون جميعاً بمهمتهم ونضالهم ، لأن القتال كان حتماً شديد الخطر ، وأحياناً منهكاً ، وغالباً مخيباً للآمال ، اذ كان يتألف من أوكار وكمائن ، وينصب على تقصي مواقع الحدود ومطاردته ، وبين كرّ وفرّ ، وإقبال ، وإدبار ، وصياح ، لا يخلو جميعها من مفاجآت وروعة فنية . ولكن هذا القتال كان نوعاً من الحملة التي تنمو فيها القيم الخاصة بالمخاطرة والنشاط وتتثبت ضمن بيئة منعزلة . ومهما بدت لي هذه المجموعة من الصفات

العسكرية ، مؤلمة وجذابة ، كان لا بد لي من إدراك مدى اغرائها لتحقيق طموح منحرف إذا اتخذها أحد الزعماء ، يوماً ما ، أداةً للمغامرة .

وقد توخيت أن أكشف النقاب عن المرحلة القادمة لخطتي ، الى ضباط قوى الاشتباك المجتمعين حولي ، في مركز قيادة الجنرال شال ليقيني أنهم سيسجلون كلماتي بدقة وينشرونها . وبعد أن أعربت عن ارتياحي لما شاهدته من الناحية العسكرية عندما فتشت القطعات ، صرحت لهم : « إذا كان نجاح العمليات العسكرية الجارية أمراً ضرورياً ، فانه لا يحل القضية الجزائرية ، إلا إذا اتفقنا يوماً مع الجزائريين ، وإن مثل هذا الاتفاق لا يعقد إلا إذا أرادوه هم بأنفسهم ... ، وان عصر ادارة الأوروبيين للأراضي المحتلة قد انقضى ... ، وإننا واقعون في هذه المأساة في فترة تحرر جميع الشعوب من نير الاستعمار ... ، وإنه يجب علينا ألاّ نعمل في الجزائر إلا في سبيل الجزائر ، وبالاتفاق معها ، على أن يطلع على ذلك جميع العالم ... ، وإن مصلحة فرنسا وحدها هي التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار » . ثم ختمت حديثي قائلاً : « أما أنتم ، فأرجو أن تنصتوا إليّ تماماً . إنكم لستم الجيش في سبيل الجيش ، إنكم جيش فرنسا ، وإن وجودكم نابع منها ، وفي سبيلها ، وفي خدمتها ، ويجب بالنسبة الى مركزي ، ورتبتي ، ومسؤولياتي أن يطيعني الجيش لكي تعيش فرنسا » . وبذلك فقد لمّحت الى مستمعيّ عن قراري بالاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها ، وطلبت اليهم مسبقاً الطاعة والانصياع للأوامر . وقد أوضحت بعدئذ الى القائد العام ما كنت مصمماً على نشره بعد قليل ، وذلك بحضور وزير الجيش ، ورئيس الأركان العامة ، والمندوب العام في الجزائر . فأجابني الجنرال شال : « هذا قابل للمناقشة » . وأكد لي أنه يمكنني على اي حال أن أعتمد عليه . وبتاريخ ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ ، أعلنت باسم فرنسا ، رغبتها في منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم ، ويمكن أن يكون ذلك ، بحسب رأيي ، بطرق مختلفة : إما بالانفصال الكامل عن فرنسا التي « تتوقف حينئذ عن مد الجزائر بالثروات

والمليارات » ، وتمتنع بالتالي عن مساعدتهـــا لتجنب « البؤس والفوضى » و « تتخذ التدابير اللازمة لتجميع الجزائريين الذين يرغبون في البقاء فرنسيين وضمـــان استقرارهم » ، أو « فرنَسَة الجزائريين الذين سيصبحون جزءاً مندمجاً بالشعب الفرنسي » ، فيتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، « ويقيمون حيث يشاؤون في أراضينا » ، وإما بتأليف « حكومة الجزائريين من قِبَل الجزائريين » بمساعـــدة فرنسا ، وبالاستناد الى الانتخاب العـــام ، على أن تضم « المنظمة السياسية للثورة الحاليـة » ، دون أن تتولى « حق فرض نفسها بالمدية والرشاش » . وقـــد لاحظت أيضاً أن الجزائر لا تستطيع أن تقرر مصيرها إلا بعد قطع خطوات جديدة في سبيل نشر ألوية السلام ، وأنه بانتظار ذلك ، ستتابع فرنسا الجهد الذي كانت تبذله في سبيل تحويل أوضاعها .

لقد اجتزنا في الواقع الخطوة الحاسمة ، وإنمـا تسوية القضية كانت تستلزم المزيد من الوقت ، والقتال ، والأزمات والمساومات . غير أن فرنسا أعلنت أنه يترتب على الجزائريين ، أي على المسلمـــين ، أن يختاروا مصيرهم ، ولم تدّعِ قط ان تقرر ذلك بالنيابة عنهم ، بحجة شعار « الجزائر فرنسية » ، وكانت تتوقع أن تصبح الجزائر دولة ، وتوافق على ذلك ، وتدرك أنه يحتمل بعد ذلك إما أن تتخلى عنها تماماً ، وإما أن تتعاون معها . وبتاريخ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ، أكدت خـــلال مؤتمر صحفي ، الموقف الذي اتخذته ، وكررت العرض الذي سبق أن قدمته إلى زعماء الثورة بالالتقاء مع الحكومة الفرنسية لتناقش معها ، في جو يسوده الأمن ، الشروط السياسية والعسكرية لانهاء القتال . وقد ذكرت في الوقت نفسه بعض الأرقام المتعلقة إمـا بنشر لواء السلام : كنقصان المطالب المادية شهرياً حتى نصف الكمية ، ونقصان عدد الضحايا المدنيين ، حتى نصف العدد الذي كان عليه قبل عامين ، وإمـا بتوظيف الأموال مباشرة من قِبَل الخزينة الفرنسية : بتوظيف مائتي مليار فرنك قديم في العام الحالي ، وثلاثة مليارات في العام القـــادم ، وإما تنمية

البلاد بالنسبة الى ما كانت عليه قبل نشوب الثورة : كازدياد الانتاج الزراعي بنسبة ٥٠ بالمائة ، وازدياد استهلاك الكهرباء ، والمبادلات التجارية ، وافتتاح المدارس بنسبة الضعفين ، وازدياد عـــدد المساكن بنسبة أربعة أضعاف ، وازدياد شق الطرقات بنسبة خمسة أضعاف ، وازدياد تأسيس المعامـل بنسبة عشرة أضعاف، أو المتعلقة بمد أنابيب بترول الصحراء حتى مرفأ بجاية ، وهذا يضمن للجزائر بعد الآن، الموارد المالية الأساسية التي كانت تنقصها باستمرار.

لقد أحدث الموقف الذي اتخذته حول حق تقرير المصير انقساماً جذريـاً في الاتجاهات ، كما يفعل (الوسيط) الذي يُلقى في السائـل الفائر ويُسبب بلورته . ففي فرنسا تغلبت الموافقة بنسبة ضخمة ، ولديّ البرهان على ذلك، عندما قمت برحلة في أواخر شهر أيلول (سبتمبر) الى الشمال ومدينة «بادو كاله» ، إذ كانت تتفجر حماسة الجماهير كلما كنت أشيد بقراري . وقد أيّدَ الوزراء بشدة ما أشرت إليه في ٢٦ آب (أغسطس) أثنـاء انعقاد المجلس ، عشية رحلتي التفتيشية إلى الجزائر ، وعندما أوضحت لهم يوم ١٦ ايلول ما كنت أعتزم التصريح به في الخطـــاب الذي كنت سألقيه على الجمهور . وفي ١٦ تشرين الأول (اوكتوبر) طرح رئيس مجلس الوزراء الموضوع على المناقشة في الجمعية الوطنية ، وطلب التصويت على الثقة بالحكومة بشأنه ، فأولتها ثقتها بأغلبية ساحقـــة . غير أنه برز في الوقت نفسه بشراسة جميع الذين كانوا قرروا إحباط مشروعاتي .

ففي الجزائر كان تأثر الفرنسيين الأصليين مثيرا وباعثاً على الاستغلال ، كما شرع أعضاء الأحزاب ينوهون في أحاديثهم والنشرات التي يوزعونها ، باللجوء إلى التمرد والعصيان . وتألفت فيها « الجبهة الوطنية الفرنسية» بشكل خفي برئاسة اورتيز . وفي أحد الاجتماعات صاح أحد الخطباء « نحن بحاجـة الى شارلوت كورداي جديدة» [1] ، فقوبل كلامه بالتصفيق الحاد، وكذلك أخذ

---

١ — شارلوت كورداي بطلة فرنسية قتلت (مارا) أحد رجال الثورة الفرنسية عام ١٧٩٣ وأعدمت بالمقصلة في العام نفسه . (المترجم)

آلان دوسيريني ، مدير صحيفة « صدى الجزائر » الكبيرة ، ولسان حال الفرنسيين الأصليين ، يستعمل ضدي لهجة عدائية جداً ، بعد أن كان يُبدي حتى الآن موقفاً معتدلاً وشرع عدد كبير من نواب الجزائر يكثرون من توجيه اللوم اليّ بشكل عنيف ولاذع . وفي هـذه البيئة الجزائرية الفاسدة ، أخذ الموظفون والضباط يعقدون اتصالات فيما بينهم ، تنـال من اخلاصهم لسلطاتهم . فقد كانوا يقولون في مكاتبهم أو أنديتهم : « يمكن أن نجد وسيلة لارغام الجنرال على عض أنامله ندمـاً » . وفي فرنسا نفسهـا ، أسس جورج بيدو مع بضعـة برلمانيين « تجمع الجزائر الفرنسية » ، خرج فيـه المشاغبون المألوفون في كتل أقصى اليمين عن طور الاعتـدال . وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) ، ألقى رئيس مجلس الوزراء السابق المومأ إليه ، عدة محاضرات في الجزائر تساعد على إثارة الأهواء . وفي باريس أبدى المارشال جوان ، في أحاديثه ومقالاته ، حزنه واستياءه علماً بأنه مولود في عنابـه ، ومتزوج في قسنطينة ، وهو ضابط قديم في الجيش الافريقي . ولجأ الجنرال ويغان ، إلى الأسلوب نفسه ليذكي أحقاد فيشي ، ويغذي النوايا السيئة الكامنة لدى بعض الأوساط ، والصحف والمجتمعات ، وأركان الحرب . وصفوة القول ، كنا نلاحظ في مطلع عام ١٩٦٠ أنه كلما ازداد التأييد القومي ، أخذت تتجمع على النقيض من ذلك ، في الأفق الجزائري السحب المنذرة بهبوب العاصفة .

وقد هبّت فعلاً ، وسقطت الصاعقة من جراء حديث حصل عليه فجأةً ، صحافي الماني ، في بحر شهر كانون الثاني (يناير) ، من الجنرال ماسّو ، قائـد فرقة جيش مدينة الجزائر حيث كان يتمتع بشعبية واسعة وتهجم فيه هـذا الجندي الباسل ، ورفيقي القديم ، على سياستي . ورغم أنني أدرك أن هذه السياسة تبعث الأسى في رجل مثله ، فهل الإقـدام عليها أمر يسرني ؟ وإني أقدر تأثير البيئة التي تحيط به وآخذ بعين الاعتبار تكذيبه الجزئي للحديث الذي تولى نشره ، وتأكيد اخلاصه للحكومة ، ومع ذلك فقد رأيت من الضروري معاقبته على تهوره بالكلام . وقد استُدعي الى باريس ، ولن يعود إلى مدينة

الجزائر . وفي أثناء ذلك ، عقدت بتاريخ ٢٢ كانون الثاني (ينـاير) ، في قصر الاليزيه ، اجتماعاً يتعلق بالجزائر ، حضره الجنرال شال ، وأبلغته فيه نقل الجنرال ماسو . ورغم السخط الشديد الذي ابداه القائد العام ، منوهاً باحتمالات انفجار الموقف، ورغبته في الاحالة على التقاعـد ، لم أتراجع عن قراري .

وبالفعل ، فقد تذرع المشاغبون المدنيون والعسكريون في مدينة الجزائر ، بهذه الحجة ليباشروا الخطـة التي سبقت تهيئتها . وبتاريخ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ، أقدم بيار لاغايارد ، وهو عضو الجمعية الوطنية ، وشاب نشيط ، وخطيب مفوه ، على احتلال المعاهد بين هتاف الطلاب الذين يترأس جمعيتهم ، وبمساعدة عدد كبير من المتظاهرين ، ينتمي معظمهم إلى « وحدات الدفـاع الاقليمية » ، وهي منظمة شبيهة بالجيش ، أُحدثت عـام ١٩٥٤ ، يرتدي أعضاؤها ، وهم من الفرنسيين الأصليين البزة العسكرية ويحملون الأسلحـة . وكان لاغايارد ، نفسه يرتدي بزته العسكرية بوصفه ضابطاً في قوى الاحتياط. وقد جعل المحتلون من الجامعة قلعةً ، فتحصنوا في قاعاتها وأقبيتها بقصـد الدفاع ، وأخذوا يطبقون النظام العسكري بعد أن أقسموا أن يجعلوا منها حصن «الجزائر الفرنسية» . ومن جهة ثانية ، فقد صدرت الأوامر الى السكان لكي يتجمعوا في اليوم التالي ، وهو يوم أحد ، في هضبة غليير ، الواقعة في وسط المدينة ، للاعراب عن تضامنهم مع حُمـاة الكليات والضغط على السلطات .

على أن السلطات اتخذت بعض التدابير لاخلاء «الهضبة» حيث يحتشد جمهور غفير مؤلف من أغلبية الفرنسيين . وقد تولّت كتيبتان ، الأولى من الحرس السيّار ، والثانية من المظليين ، التوجه إلى مكان الاجتماع ، وتبديد شمـل المتظاهرين ، وقـد قامت الكتيبة الأولى بمهمتها ، ولكنها فوجئت لدى وصولها ، باطلاق النيران عليها ، من قِبَل الفئات المسلحة ، فتعرضت لخسائر

فادحة من القتلى والجرحى ، وردّت على النار بالمثل بطلقات شديدة وأسقطت كثيراً من المدنيين ، غير أن المظليين لم يتدخلوا في الاشتباك ، مما ترك الانطباع بأن ولاء قسم ، على الأقل ، من قوى النظام لم يبق مضموناً . وإثر ذلك ، انتشر الاضطراب والقلق في فرنسا وضمن الحكومة نفسها ، في حين كانت النار تزداد اضطراماً في مدينة الجزائر . وكنت ، من جهتي ، على يقين بأن القائمين بالفتنة كانوا يتوخون إرغامي عاجلاً على التراجع عن موضوع حق تقرير المصير ، ولذلك قررت أن أقضي على الأزمة دون التنازل عن أي شيء ، وإرغام الجيش على الطاعة التامة .

وهذا ما أشرت إليه بإيجاز في الاذاعة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني (يناير) ، ووصفت حادث الأمس بأنه « ضربة قاصمة ضد فرنسا » ، وأعربت عن ثقتي بكل من دولوفريه وشال ، وأعلنت « أنني سأقوم بواجبي » وقد تميزت الأيام التالية بارتياب مرهق . واتخذ الجنرال شال ، في بادىء الأمر ، موقفاً حازماً يليق بالقائد ، فاستنكر الفوضى علناً ، وأكد أنه سيقضي عليها ، وجمع نجدات هامة ، وأقام نطاقاً عسكرياً حول الجامعة لعزلها عن السكان ، وإنما عدّل فيما بعد موقفه ، فاستغرق في مشاورات مع العسكريين والمدنيين ، وتوقف عن اخضاع لاغايارد ، ورجاله ، وسمح لهم بالاتصال بالمدينة كما يشاؤون . وفضلاً عن ذلك فقد أخذ يُلَمِحّ لباريس بوجوب إيجاد تسوية . وقد صرَّح بذلك إلى ميشال دوبريه ، الذي توجه إلى مدينة الجزائر مع بيار غيوما ، ليلة ٢٥/٢٦ كانون الثاني (يناير) وحمل عدداً من العقداء على ترديد ذلك ، وكان قد جمعهم لهذه الغاية . ثم أرسل لي اثنين او ثلاثة منهم في اليوم التالي إلى قصر الاليزيه ليرددوا لي ما سبق أن قالوه . وأخيراً ، فقد خشي بول دو لوفريه ، أن يجرفه الشَغَب ، فقرر في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ، أن ينسحب من الجزائر للاستقرار في رغايا ، ووجّه منها نداءً مثيراً . وقد رافق المندوب العام ، الجنرال شال ، تاركاً مركز القيادة . وفي اليوم نفسه زاره الجنرال ايلي ، موفداً من قِبلي ، وحدد له الخطة الواجب اتباعها ،

فأبدى له جميع إمارات التردد . وفي الوقت نفسه ، لجأت القوى النظامية الى المخاتلة ، وقد أقيم نوع من الاحتفال الشائق قرب المتاريس المقامة حول المعاهد ، ضم الثائرين والمدنيين والعسكريين . وأخيراً بدت مدينة الجزائر تميل نحو الانفصال ، بعد أن انتشر فيها الاضراب ، وأُغلقت المخازن ، وتوقفت وسائل النقل . ولم أكن لأجهل امكان حدوث ما هو أسوأ ، ولكن انطباعي عن كل ما حدث ، هو أن ثمة محاولة لالقاء الرعب فيَّ ، اكثر من اظهار حماسة بغاية الاشتباك . وبعد أن تركت الفتنة تستكمل نضجها بضعة أيام ، شعرت أن الوقت قد حان لوضع حد لهذه المشكلة والقضاء على الأوهام.

وبتاريخ ٢٩ كانون الثاني (يناير) ، وقفت من جديد أمام المذياع ، وظهرت على شاشة التلفزيون ، وكنت مرتدياً لباسي العسكري. وكان جوهر حديثي يتناول بالدرجة الأولى التأكد « بأن من حق الجزائريين أن يختاروا مصيرهم ، وأن حق تقرير المصير الذي أوضحه رئيس الدولة ، وقررته الحكومة ، وأقره البرلمان ، وتبنته الأمة الفرنسية ، هو المخرج الوحيد والممكن » . ثم وجهت كلامي « الى فئة الفرنسيين الأصليين المقيمين في الجزائر » لتبديد مخاوفهم ، ثم دعوت الجيش الى التقيد بالانضباط ، وأمرته بحزم أن يكون تصرفه محققاً لمبدأ « سيادة القانون » . وأخيراً طلبت الى فرنسا «وطني القديم والعزيز» «مساندتي مهما حدث» ، وختمت كلامي قائلاً: « في الوقت الذي يحلم فيه المجرمون أن يغتصبوا السلطة متذرعين بالقرار الذي اتخذته بشأن الجزائر ، يجب أن يعلموا في كل مكان، وأن يعلموا جيداً ، أنني لن أتراجع عن قراري » .

وقد أعطت كلمتي هذه نتيجة فورية ، إذ أن جميع الدلائل كانت تشير في فرنسا ، الى ابداء الموافقة العامة . أما في مدينة الجزائر ، فقد كان الجميع ينصتون الى خطابي في جو تسوده عاصفة ذات مغزى ، إذ أدرك كل فرنسي أنه يترتب على المغامرين إما الخضوع وإما اللجوء الى القوة، وهذا ما لا يقرهم

عليه إلا نفر ضئيل جداً من الناس . ومنذ ذلك الحين قرر القواد الانصياع للأمر الواقع . وفي يوم ٣٠ كانون الثاني (يناير) أقدم الجنرال غراسيو الذي كان عينه الجنرال شال قائداً لقطاع مدينة الجزائر ، ووجه اليه الجنرال كريبان َخلَف الجنرال ماسو أوامر صارمة ، أقدم على تكليف الجيش إخلاء المراكز المجاورة للمعاهد ، ومحاصرة المتمردين . وعلى أثر ذلك ، تخلّى عدد كبير منهم عن أماكنهم واستسلموا للجيش ، واضطر الباقون أن يحذون حذوهم ، فسلموا أسلحتهم ، وطلبوا الالتحاق بالوحدات النظامية . وقد سُمح لهم بذلك ، باستثناء رؤسائهم . وفي الأول من شباط (فبراير) انتهى كل شيء : فقد أُوقف لاغايارد وأرسل الى باريس لتجري محاكمته ، ولقي المصير نفسه غيره من رؤساء الحركة ، مثل آلان دوسيرينيني والنائب القديم دوماركيه . أما أورتيز فقد لاذ بالفرار وتمكن من الوصول الى اسبانيا . وبعد ذلك عاد الهدوء الى مدينة الجزائر ، وتولى الجيش من جديد مهمته في اشاعة السلم .

إن اعلان حق تقرير المصير ، وقضية إقامة الحواجز ، ودعم سلطة الدولة ، كل ذلك سجّل مرحلة حاسمة في تسوية قضية الجزائر العويصة . ولم يبقَ من شك ، بعد الآن ، انه مهما كانت العقبات القادمة قاسية وملأى بالمآسي ، فلا بد من إيجاد مخرج يتناول الاستقلال الذي ستمنحه فرنسا للجزائر ، مع إيجاد رابطة مشتركة بين البلدين ، دون أن يؤدي ذلك الى فصم وحدتنا القومية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار حرية الاختيار التي أبدتها المحافظات والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار ، والتي ظلت منضمة الى الجمهورية ، وما تمَّ تحقيقه في افريقيا السوداء وفي مدغشقر ، وما يجري حالياً بشأن المغرب وتونس ، وما يستمر أمره في اللاوس وكمبوديا ، وما يبدو ممكناً تحقيقه يوماً ما ، في الفييتنام ، كل ذلك يساعدنا على ادراك أن استبدال الاستعمار بالتعاون الحديث ، يمكن انجازه الآن بحيث يخفف عن فرنسا أعباء مرهقة لم يبقَ لها أي مُسوّغ ، ويضمن لها آمالاً باسمة في المستقبل .

لقد شاء القدَر أن أتولى بنفسي هذه المهمة الرئيسية . وكما حدث في

تاريخنا الطويل مع الذين اضطروا هم أيضاً أن يفرضوا المصلحة العليـا ، وكما حدث لي بالذات في ظروف أخرى، أراني مضطراً، للنجاح بمهمتي، أن أرغم وأحياناً أن أُعاقب بعض الفرنسيين الذين يعترضون عليها ، علماً بأن حركتهم الأولى كانت مشبعة بالنية الحسنة . ويجب عليَّ أن أتغلب على الألم الذي يحز في نفسي لإقدامي ، عامداً متعمداً، على انهاء سيطرة استعمارية ، كانت تُعَدُّ في الماضي مجيدة، وأصبحت اليوم مرهقة مالياً . ويترتب عليَّ بـذل المزيد من الجهد لكي أحوِّل الطموح القومي الى ناحيـة أخرى ، وإني أشعر بأن فرنسا تناديني لإنجاز هذه المهمة، وأعتقد أن الشعب يتجاوب معي، وسأسأله في اليوم المناسب أكنت مخطئاً أم على صواب . وحينئذ سيكون صوتـه ، بنظري ، بمثابة صوت الإله .

٣ الجزائر

إن قراري بمنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم قد رسم الطريق الواجب اتباعه . إن تصفية حركة تمرد الحواجز قد أثبتت أن الجيش أمين على القيام بواجبه ، ما دمت أُصدر إليه الأوامر اللازمة ، من أعلى منصب في الدولة . وإني أعلم ما يجب عمله أكثر من أي وقت مضى ، وليس يخامرني أي شك في أنه يترتب عليَّ تحقيق هذا الواجب ، ولكنني أشعر بازدياد انني محتاج لمؤازرة الفرنسيين .

وفيما يتعلق بالجزائريين ، فإن الجمهور المسلم يشعر ، أكيداً ، أنه يتوقع من الجنرال ديغول تحقيق العدالة والسلم، بيد أنه يفكر بذلك دون أن يقوله. ولقد صرح زعماء « جبهة التحرير الوطنية » أنهم مستعدون ، مبدئياً ، للدخول في المفاوضات ، ولكنهم لا يباشرونها لأنهم منغمسون في جو يسوده عدم الثقة ، والمزايدات ، والانقسامات . وفي فرنسا كان كل شيء يجعلنا نعتقد أن الأمة لا تعتمد إلا عليَّ للوصول إلى حل ، ولكنها لا تستطيع التعبير عن ذلك إلا عندما يأتي دورها في الكلام . وفي أوساط المعارضة ، لا يستطيع مؤيدو فكرة «الجزائر فرنسية» ، أن يفرضوا إبقاء «الحالة الراهنة» ،

٣ الجزائر

إن قراري بمنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم قد رسم الطريق الواجب اتباعه . إن تصفية حركة تمرد الحواجز قد أثبتت أن الجيش أمين على القيام بواجبه ، ما دمت أُصدر إليه الأوامر اللازمة ، من أعلى منصب في الدولة . وإني أعلم ما يجب عمله أكثر من أي وقت مضى ، وليس يخامرني أي شك في أنه يترتب عليّ تحقيق هذا الواجب ، ولكنني أشعر بازدياد انني محتاج لمؤازرة الفرنسيين .

وفيما يتعلق بالجزائريين ، فإن الجمهور المسلم يشعر ، أكيداً ، أنه يتوقع من الجنرال ديغول تحقيق العدالة والسلم، بيد أنه يفكر بذلك دون أن يقوله. ولقد صرح زعماء « جبهة التحرير الوطنية » أنهم مستعدون ، مبدئياً ، للدخول في المفاوضات ، ولكنهم لا يباشرونها لأنهم منغمسون في جو يسوده عدم الثقة ، والمزايدات ، والانقسامات . وفي فرنسا كان كل شيء يجعلنا نعتقد أن الأمة لا تعتمد إلا عليّ للوصول إلى حل ، ولكنها لا تستطيع التعبير عن ذلك إلا عندما يأتي دورها في الكلام . وفي أوساط المعارضة ، لا يستطيع مؤيدو فكرة «الجزائر فرنسية»، أن يفرضوا إبقاء «الحالة الراهنة»،

ويتعذر على الشيوعيين إرغامي على الامتهان . ولكن فكرة حرية حق تقرير المصير تثير سخط الفئة الأولى، وتخلق لدى الفئة الثانية روح العداء التقليدي الذي تُعرب عنه في جميع الأحوال. أما الأحزاب ، فهي تؤمن ، في الحقيقة، بأن الطريق الذي أتبعه حسن، ويجب اعطائي مجالاً للعمل ، ولكنهم يمتنعون عن الإشارة إلى ذلـك ، ويستمرون في الأسراف بتوجيه النقد وإبـــداء التحفظـــات . إن معظم العناصر التي تجمعت حولي ، سياسياً ، في سبيل التجديد القومي ، أكدت تعلقها بشخصي بشكل حازم . ولكن الكثير منهم يرى أن هـذا الأمر الذي لا مفر منه ، مرير للغاية . ويعتقد الموظفون والعسكريون الذين يتولون مهام التنفيذ ، سواء في الجزائر أو في باريس ، أن سلطتي ضرورية ، ويجب الاذعان لها . ولكنهم لا يتخلون بملء ارادتهم عن الأوهام الجزائرية التي اعتادوهـا . أما الوزراء ، فانهم يتقيدون دون أدنى شك ، بتوجيهاتي ، ولكن معظمهم يخضعون لها اضطراراً . وميشال دوبريه نفسه يتبنى كلاً من مبادراتي باخلاص تام ، وهو يعلم ، مع ذلك ، أن الدولة لا تسير إلا بمقتضى العقل والمنطق . ولكنه يتألم من ذلك ولا يخفي مشاعره. وفي صبيحة اليوم الذي أطلعته فيه مسبقاً على الخطاب الذي سألقيه ، والذي يتضمن « أنه ستنشأ يوماً ما جمهورية الجزائر » ارتسمت على وجهه أمارات الحزن والاكتئاب .

ففي هذه العملية الواسعة والشاقة، لم يشاركني أحد في تحمل مسؤولياتي. فليكن ذلك ! ونظراً لتعذر قيام تيار قوي لتوجيه البلاد نحو الهـدف ، ونظراً لامكانات المقاومة التي ما زالت باقيـة على ما هي عليه ، فانه يترتب عليّ أن أسير خطوة فخطوة ، لا أن أقفز قفزاً ، وأن أُحرِكّ بنفسي كل مرحلة على حدة ، بعد تهيئتها في الفكر وفي الوقائع . وسأدأب دائماً على أن أظلّ سيد الموقف ، فلا تُبعدني عن طريقي أبـداً اضطرابات السياسة ، أو غضب الصحافة ، أو الضغط الخارجي أو شَغَب الجيش ، او بلبلة السكان المحليين . وفي سبيل إحداث ما لا يمكن الرجوع عنه ، سأستنجد بالشعب في

مناسبتين رئيسيتين ، لكي يقر قراراتي بعيداً عن الحسابات والعقبات ، والمساومات . وموجز القول ، سأتبع الخطة التي تمكنني من التوفيق بين مشاعر الفرنسيين ، وبين مصلحة فرنسا ، مع محاولة الحؤول دون فصم الوحدة القومية .

وقد عمدت فوراً ، إثر أزمة مدينة الجزائر ، الى دعم المكاسب ، فطلبت الى البرلمان ، الذي دعوته الى عقد دورة استثنائية ، في الثاني من شباط (فبراير) ١٩٦٠ ، أن يمنح الحكومة سلطات خاصة لتنظيم الإدارة والقضاء ، والنظر في أوضاع الموظفين فيها ، على ضوء الأحداث التي تكشفت مؤخراً . وقد تم التصويت على السلطات بعد أن أوضح الاشتراكيون أنه يترتب على رئيس الجمهورية نفسه ممارستها ، مما يتيح لهم ، في المستقبل ، إتهام « سيطرتي الشخصية » . وفي الحكومة ، أعفي وزيران من منصبهما ، أحدهما جاك سوستيل . فمنذ عام ١٩٤٠ ، وحتى اليوم الذي تخليت فيه ، بعد اثني عشر عاماً ، عن كل شيء ، ظل هذا الرجل العبقري ، وهذا المثقف اللامع ، وهذا السياسي المندفع ، بالقرب مني . فانسحابي من الحياة السياسية تركه منطوياً على نفسه . ولما عُيِّن حاكماً عاماً للجزائر ، شاهد عام ١٩٥٤ ، انفجار الثورة ، وحدوث المجازر المروعة ، وارتفاع هتافات « الفرنسيين الأصليين » نحوه ، ومناشدته صيانة مصالحهم . ثم أصبح بعد ذلك رجلهم ، أي رجل فكرة « الجزائر فرنسية » كما يفهمونها . وإذا كنت أشركته في الحكومة ، رغم كل ذلك ، وبدافع علاقاتنا القديمة – إذ حاول فدائيو جبهة التحرير الوطنية اغتياله – فان تحول الأحداث لم يسمح لي بإبقائه . أما برنار كورنو – جانتي ، فقد كان أقل اندفاعاً ، وإنما ينتهج الاتجاه نفسه ، وقد ترك هو أيضاً منصبه الوزاري . ومن جهة ثانية ، فقد تولى بيار ميسمر وزارة شؤون الجيش ، لأن بيار غيوما سيتولى الآن سياستنا العلمية ، والذرية والفضائية . من البديهي انني أبقيت قضايا الجزائر تابعة لاشرافي المباشر ، وانشأت لها مجلساً خاصاً لمعالجتها ، تولى أمانته برنار تريكو ، وقد تقررت فيه ، بشكل

مناسبتين رئيسيتين ، لكي يقر قراراتي بعيداً عن الحسابات والعقبات ، والمساومات . وموجز القول ، سأتبع الخطة التي تمكنني من التوفيق بين مشاعر الفرنسيين ، وبين مصلحة فرنسا ، مع محاولة الحؤول دون فصم الوحدة القومية .

وقد عمدت فوراً ، إثر أزمة مدينة الجزائر، الى دعم المكاسب ، فطلبت الى البرلمان ، الذي دعوته الى عقد دورة استثنائية ، في الثاني من شباط (فبراير) ١٩٦٠، أن يمنح الحكومة سلطات خاصة لتنظيم الإدارة والقضاء، والنظر في أوضاع الموظفين فيها ، على ضوء الأحداث التي تكشفت مؤخراً . وقد تم التصويت على السلطات بعد أن أوضح الاشتراكيون أنه يترتب على رئيس الجمهورية نفسه ممارستها ، مما يتيح لهم ، في المستقبل، إتهام « سيطرتي الشخصية » . وفي الحكومة ، أعفي وزيران من منصبها ، أحدهما جاك سوستيل . فمنذ عام ١٩٤٠ ، وحتى اليوم الذي تخليت فيه ، بعد اثني عشر عاماً ، عن كل شيء ، ظل هذا الرجل العبقري، وهذا المثقف اللامع ، وهذا السياسي المندفع ، بالقرب مني . فانسحابي من الحياة السياسية تركه منطوياً على نفسه . ولما عُيِّن حاكماً عاماً للجزائر ، شاهد عام ١٩٥٤ ، انفجار الثورة ، وحدوث المجازر المروعة ، وارتفاع هتافات « الفرنسيين الأصليين » نحوه ، ومناشدته صيانة مصالحهم . ثم أصبح بعد ذلك رجلهم ، أي رجل فكرة « الجزائر فرنسية » كما يفهمونها. وإذا كنت أشركته في الحكومة ، رغم كل ذلك ، وبدافع علاقاتنا القديمة – إذ حاول فدائيو جبهة التحرير الوطنية اغتياله – فان تحول الأحداث لم يسمح لي بإبقائه . أما برنار كورنو – جانتي ، فقد كان أقل اندفاعاً ، وإنما ينتهج الاتجاه نفسه ، وقد ترك هو أيضاً منصبه الوزاري . ومن جهة ثانية ، فقد تولى بيار ميسمر وزارة شؤون الجيش، لأن بيار غيوما سيتولى الآن سياستنا العلمية، والذرية والفضائية. من البديهي اني أبقيت قضايا الجزائر تابعة لاشرافي المباشر ، وانشأت لها مجلساً خاصاً لمعالجتها ، تولى أمانته برنار تريكو ، وقد تقررت فيه ، بشكل

خاص ، بعض الاجراءات الضرورية كنقل بعض كبار الموظفين والقواد العسكريين، وحلوا «الوحدات الاقليمية»، التي كانت تؤلف عناصر الاضطرابات والتمرد عند حركة الحواجز ، والغاء أركان حرب «مكاتب النشاط المعنوي» التي أحدثت بفرض اطلاع القيادة على معنويات السكان ، وإنما أصبحت بتأثير بعض الموجهين العسكريين في صفوف التمرد ، مراكز للاثارة والشغب .

وذهبت لزيارة جيش الجزائر بين ٣ و ٧ آذار (مارس) ١٩٦٠ ، يرافقني الوزيران ميسمر وتيرنـوّار ، والجنرالات ايلي ، ولانو ، وشال . وتنقلت من الشرق إلى الغرب، ماراً بالمراكز الحساسة في أكثر المناطق نشاطاً، وهي: حجر مفروش ، وقطينة ، وتلة تامنتو ، وباطنا ، ومنعا ، وبريقة ، واومـال ، وسوق الخميس ، وولد موسى ، وبير رابالو ، وبوغـاري ، وبول كازيـل ، وتيارت ، وزيناتا ، وظريفـة ، ومرتفع ٨١١ ، وصواني ، ومونتانياك ، حيث استمعت إلى التقارير الشفهية، وأعطيت تعليماتي محلياً ، وقضيت فترات النهار والليل بين الجيوش دون التوقف في أي مدينة، وقد رفضت أن يرافق موكبي أي مراسل صحفي . وكنت أتوخى من ذلك أن يكون لهـذه الرحلة طابع عسكري صرف ، ولكن ذلك حمل الصحافـة على اللجوء إلى قوة الإبداع والتأويل . ونظراً لنزعتها المألوفة إلى النظر لأي حادث من الأسفل ، ومن الزاوية القصصية ، فقد وصفت الاتصال الذي تمّ بين الجنرال ديغول مع المقاتلين « برحلة المطاعم » . وفضلاً عن ذلك ، فانها لم تكن لتميز أنني إذ أقود فرنسا نحو تخفيف أعبائها، كنت أتوخى أن تسيطر قواتنا على المناطق، إلى أن يحين اليوم الذي أراه مناسباً لسحبها ، وعدّت الكلمات التي وجهتها الى الوحدات المقاتلة بمثابة تغيير مفاجىء لسياستي . ذلك أنني قلت بالطبع لهؤلاء الجنود الذي يُعَرِّضون حياتهم للخطر، وأحياناً يضحون بها في سبيل « شرف الجيش الفرنسي » ، إن النضال لم ينتهِ بعد ، وإنه ما زال مستمراً، ويجب البحث عن الخصم ، والتغلب عليه ، وإلحاق الهزيمة به . وإنه لصحيح أنني قلت أيضاً إن النهاية ستؤدي إلى إحداث «جزائر جزائرية» ، بقرار من

الأمة الفرنسية ، وبمساعدتي ، الأمر الذي كان يوضح هدفي . ولكن وصف رحلتي هذه بشكل مغرض أثار في الحال غلياناً سياسياً وصحفياً ، وحمل زعماء «جبهة التحرير الوطنية» على إصدار بيانات مُفعمة بروح الحرب ، فزادت لذعاتها من قساوة مهمتي .

ومع ذلك ، فقد جرت في أواخر شهر أيار (مايو) ، انتخابات الأقضية ، ولهذا الحادث أهمية خاصة ، لأن المجالس العامة ستتجدد ، أول مرة ، وفقاً لهيئة ناخبة واحدة ، اذ تعتزم الحكومة أن تختار منها لجان المنتخبين الذين سيؤازرون السلطات ، في جميع المستويات ولاسيما أن الأمر الذي أصدرته «جبهة التحرير الوطنية» الى المسلمين ، بعد الانتخاب ، والأمر المماثل الصادر عن عدة منظمات متمردة ، يُعطي فكرة عن موقف الرأي العام . بيد أنه تبين أن الاشتراك في الانتخاب بلغ ٥٧ بالمئة من أصل عدد الناخبين ، وتُعَدّ هذه النسبة قوية جداً إذا أخذنا بعين الاعتبار العدد الوافر من الغائبين ، وقلة الاهتمام التي ترافق دائماً وفي كل مكان مثل هذه الاستشارة . وقد صوت المسلمون بمجموعهم للوائح التي تؤيد سياسة الجنرال ديغول . أما « الفرنسيون الأصليون » فقد أعطوا أصواتهم مرشحي فكرة «الجزائر فرنسية» ، في حين أن نفراً كبيراً منهم ، عُرف باسم الأحرار ، اختار الفئة المعارضة . وقد استنتجت من ذلك أن الوقت قد حان للقيام بخطوة نحو السلام .

وفي ١٤ حزيران (يونيو) ، خاطبت الأمة عن تطورها العام ، وصرحت بما يلي : « إن عبقرية القرن الحالي قد غيرت أيضاً اوضاع نشاطنا فيما وراء البحار ، وحملتنا على وضع حدٍ للاستعمار ... إنه لطبيعي جداً أن نشعر بالحنين إلى البلاد التي كانت تؤلف إمبراطوريتنا ، مثلما نبدي أسفنا لسرقة قناديل الزيت ، ورونق السفن الشراعية ، وبهجة زمن العجلات التي تجرها الجياد . ولكن ماذا في الأمر ؟ ما من سياسة تعد صالحة إذا كانت بعيدة عن الحقائق » . ثم تطرقت الى موضوع الساعة قائلاً : « ما مصير الجزائر ؟ إنه

لم يدر بخلدي قط أنني سأتمكن ، بين لحظة وأخرى ، أن أُحلّ هذه المعضلة الماثلة منذ مئة وثلاثين عاماً ... ولكن بتاريخ ١٦ أيلول (سبتمبر) ، انشق الطريق السوي والواضح الذي يؤدي بنا نحو السّلم ... إن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو الحل الوحيد الممكن لمأساة معقدة ومؤلمة » . وختمت كلامي بما يلي : « إنني أتوجه ، مرة أخرى ، باسم فرنسا إلى زعماء الثورة . فنحن بانتظارهم هنا لنجد مخرجاً مشرّفاً للقتال الذي ما زال مستمراً ... وبعد ذلك سنهيء كل شيء لكي يكون للشعب الجزائري الرأي في تهدئة الأمور . فالقرار في هذا المجال سيكون ما يقرره هو . غير أنني موقنٌ أنه سيتبع المنطق السليم ، بإقدامه على تحويل الجزائر الجزائرية إلى بلد مزدهر وأخوي ، بالاتحاد مع فرنسا ، وبالتعاون مع الاتحادات الفرنسية » .

وبتاريخ ٢٠ حزيران (يونيو) ، وصل علي بومنجل ، و محمد بن يحيى إلى مدينة مولان ، التي فتحنا أبوابها لهما . ولم أكن اتوقع أن ينبثق أي اتفاق عن هذا الاتصال الأول لأنني كنت أعلم علم اليقين أن الذين أوفدوهم مقيدون بالتشدد الظاهري لأهواء مناضليهم ، وبانسجام لجنتهم الخاصة ، وبحب الاستطلاع لدى الرأي العام العالمي . ومع ذلك ، فان الجهاز الرئيسي لجبهة التحرير الوطنية ، قد حدّد علناً أن موفدَيْها لم يأتيا إلا للاتفاق على الشروط المتعلقة بزيارة وفد يرأسه فرحات عباس « رئيس الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية » للاجتماع بالحكومة الفرنسية . وقد تبيّن من حديث بومنجل وبن يحيى ، مع مخاطبيهما روجيه موريس ، الأمين العام للقضايا الجزائرية ، والجنرال دوغاستين ، أن هذه الشروط يجب أن تتضمن إجراء مباحثات مباشرة بين فرحات عباس والجنرال ديغول ، ومنح المفاوضين الذين سيقيمون في بلدنا ، وفي العاصمة ، أن يستقبلوا ويزوروا من يشاؤون ، وأن يدلوا بأي بيانات ، ويعقدوا المؤتمرات الصحفية ، وأن يفرج عن كل من بن بيلاّ ورفاقه المحجوزين في جزيرة ايكس ، ليشتركوا في المفاوضات . وقد كان الجواب ينطوي على أن هذه المطالب غير معقولة ، ما لم يتوقف القتال

والاعتداءات الفردية ، وأن الجنرال ديغول ، بشكل خاص، لن يتفاوض مع زعيم الثوار ، في الوقت الذي تُطلق فيه النــار على جنوده ، ويُقتل مدنيون من مواطنيه حتى في شوارع باريس . ولكننا مستعدون للاتفــاق على طريقة «ايقاف القتال» ومن ثم « حق تقرير المصير » ، هذا إذا افترضنا أن الفرنسيين والجزائريين صوتوا عليه . فإذا كان مندوبو جبهة التحرير الوطنية موافقين على مثل هذه المحادثات فستضمن لهم جميع تسهيلات الاتصال بتونس. واستمرت المحادثات ثمانية أيام دون أن تقترن بأي نتيجةسوى تلك التي أعدها على جانب من الأهمية ، وهي : أن مندوبين عن الثورة قد طلبوا علناً أن يتم استقبالهم في فرنسا وتحدثوا طويلاً مع مندوبي الحكومة . وقد افترق الوفدان في جو مشبع بروح المجاملة ، معرباً كل منهما عن الرغبة في الالتقاء مرة ثانية .

وفي الخامس من ايلول (سبتمبر) شرحت بصراحة أمــام الصحافة ، الى أين نحن ذاهبون ، وما الأفكار التي تخالجنا ، والآمال التي نعقدها . وبعد أن قدمت إيضاحات عن كل ما يجري تحقيقه من الناحية الإدارية ، ومــا تقوم به المجالس البلدية في الأقضية حيث أصبح الآن معظم رؤساء البلديات من المسلمين ، ومــا يتم في المحافظات الثـلاث عشرة حيث يترأس المسلمون جميع المجالس العامة ، وما ينجز في المناطق حيث سيصبح ثلاثة أرباع أعضاء لجان المنتخبين من المسلمين. ثم تـكلمت على المستقبل الذي سينبثق قريباً عن اقتراع الجزائريين، وقلت : « أعتقد ، في كل الأحوال، أنهم سيرغبون في أن تكون الجزائر جزائرية ، وفي رأيي أن السؤال الوحيــد الذي يمكن طرحه هو أن نعرف : أتصبح هذه الجزائر جزائرية ضد فرنسا أم تتعاون معها ؟ » . وفيما يتعلق باجراءات الاستشارة التي سيتخذ بموجبهــا الجزائريون قرارهم ، أكدت أنه ستجري مناقشتها « مع جميع النزعات » . ومؤدى ذلك ان الحكومــة ستفاوض حتماً جبهة التحرير الوطنية . وعنـــد هذه الكلمات رفعت صوتي قائلاً : « لست ضريراً ولا طاغياً ، كي أتجاهل أهمية حركة النفوس الجريحة والآمال المتيقظة التي قادت الجزائر الى الثورة . وإني إذ استنكر الاعتداءات

التي يرتكبونها ضد المدنيين ، أعتقد ان المكامن القائمة على المغامرة ، والتي أصبحت الآن طابع القتال، ليست سوى وقت ضائع ، وآلام مبرحة ، ودم مهدور ، ... وإني أعترف في الوقت نفسه بالشجاعة التي يبديها المقاتلون ، ومقتنع أيضاً أنه عندما تنتهي الاشتباكات ، فان النسيم الذي سيهب على الجزائر الجريح هو نسيم الأخوة في سبيل التعاون والسلم ... » . ثم ختمت المؤتمر الصحفي قائلاً : « إنني أسمع من جميع الجهات من يقول : « إن ديغول هو الذي يستطيع أن يحل المعضلة ، وإذا لم يتولّ ذلك ، فلن يتولاه أحد غيره » ، ولذلك فليدعوني أتصرف ! » .

وبعد شهرين طرأ حادث جديد ، فقد كنت في الواقع على وشك تحديد تاريخ الاستفتاء . وقد أثارت هذه المبادرة اضطرابات متعددة ، ففي تونس حيث كان استقر زعماء الثورة ، أعرب هؤلاء عن رفضهم مسبقاً اقرار النتائج ، وصرحوا ان كل تصويت يجري في الجزائر ، لا يعد مقبولاً ما دام الجيش الفرنسي في البلاد . وقد لوحظ في فرنسا ازدياد اعتداءات جبهة التحرير الوطنية زيادة مذهلة على الفرنسيين أو على المسلمين المؤيدين لمصالي الحاج. وفي الجزائر نظم المتمردون من الفرنسيين الأصليين مظاهرات ضد ديغول بمناسبة عيد ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) الذي أصبح وشيكاً . ولأول مرة منذ عام ١٩٥٨ جرت مناقشة الميزانية بعنف يشير الى شدة وطأة السأم والقلق . ولكنني وجهت خطاباً الى الأمة بتاريخ ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ، أظهرت فيه نفسي، عن قصد، رابط الجأش وماضي العزيمة، وقلت: «لما كنت قد توليت الرئاسة الأولى في فرنسا ، فقد قررت باسمها ، اتباع الطريق الذي لا يؤدي الى الجزائر التي تحكمها فرنسا ، وإنما الى الجزائر الجزائرية . ويعني ذلك أن الجزائر ستصبح مستقلة ، وتتمتع ، إذا شاءت ، وهذا هو الواقع ، بحكومتها ، ومؤسساتها ، وقوانينها » . وكررت : « إن جزائر الغد ستُبنى وفق ما يقرره تقرير المصير ، إما مع فرنسا ، أو ضدها . ولن تعترض هذه الأخيرة على النتيجة التي ستنبثق عن صناديق الاقتراع مهما

كانت » . وقد عرضت مرة أخرى على زعماء جهاز الثورة « الإسهام ، دون استثناء ، بالمحادثات المتعلقة بالاستفتاء المقبل ، وبالحملة الانتخابية التي ستجري بشأنه بملء الحرية ، والاشتراك أخيراً بمراقبة الاقتراع ، طالباً فقط الاتفاق على إيقاف القتال » . ولكنني رفضت رفضاً باتاً ادعاءهم تسلُّم زمام الحكم بقوة الرشاشات ، بعد أن تكون فرنسا قد سحبت جيوشها ، وقبل أن يقرر الاقتراع العام مسبقاً ، مصير الجزائر ، بحجة أنهم أحدثوا « حكومة الجمهورية الجزائرية » . وقد أكدت « ان هذه الجمهورية ستُحدَث في يوم من الأيام ، ولكنها لم تُحدث حتى الآن أبداً ». ثم تناولت العناصر الفرنسية التي « تتجه نحو احداث الصخب الذي قد يؤدي الى تعكير الرأي العام ... وها إن زمرتين عدوتين ، هما الجمود العقيم ، والاهمال الوضيع ، تثوران وينقض بعضها على بعض في اتجاهات متعارضة ، ويؤدي كل منهما بالجزائر وفرنسا الى الهاوية » . وإني لم أراعِ جانب الأجانب الذين اتخذوا حول هذا الموضوع مواقف مشبعة بالدعاية ، إذ قلت : « بينما تعمل الامبراطورية السوفياتية على توسيع سيطرتها ، وهي أضخم دولة امبريالية واستعمارية شاهدناها ، وبينما تستعد الصين الشيوعية للنهوض من كبوتها ، وبينما عدة قضايا عنصرية تزعزع كثيراً من المناطق في العالم ، ولا سيما في أميركا ، إذا بنا نسمع بيانات تهديدية يصدرها ضد فرنسا طغاة الشرق ، ونرى أيضاً في العالم الحر ظهور تعليقات مغرضة. فالدولة موجودة هنا لمجابهة المحاولات التي تجري في الداخل والخارج في سبيل إثارة الفتنة ، وهنا أيضاً حكومة عينتها وتقوم بمهامها بكفاءة وإخلاص مِثالِيَّتين ، ويقف البرلمان إلى جانبها ، فيناقش الأمور ، ويُشرِّع ، ويراقب ، وليست السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مندمجتين ، مما يضمن للحكومة المبادرة وحرية التصرف اللازمتين، وأخيراً فهناك رئيس دولة يفرض عليه الدستور واجباً يُشرف بموجبه على كل شيء » . وختمت كلامي قائلاً : « إن الجمهورية قائمة ، والمسؤولون يحتلون أماكنهم ، وستُدعى الأمة لتحل قضاياها الأساسية . ايتها الفرنسيات وأيها الفرنسيون ، إنني أعتمد عليكم ،

ويمكنكم أن تعتمدوا عليّ » . وقد اتبعت اللهجة نفسها أثناء الرحلات التي قمت بها خلال عامنا هذا ، عام ١٩٦٠ ، اذ تحدثت إلى سكان مقاطعات اللانغدوك ، في شهر شباط (فبراير) ، والنورماندي ، في تموز (يوليو) ، وبريتانيا في شهر ايلول (سبتمبر) ، والآلب ، في مطلع تشرين الأول (او كتوبر) ، وأواخره . وقد أعربوا جميعهم عن تأييدهم الحار .

ومع ذلك ، فإن الذين استمعوا الى تحذيراتي أبدوا ردود الفعل بقدر طاقتهم . فقد أذاع قادة « جبهة التحرير الوطنية » بشأن الاستفتاء ما يلي : « إنه سيؤدي إلى منح الجزائر نظاماً ، كيلا يتسنى للشعب الجزائري أن يطالب بالاستقلال » . ولذلك ، فقد أوصوا المسلمين ، بألاّ يذهبوا إلى صناديق الاقتراع . وصرح الشيوعيون في فرنسا : « أن التصويت بكلمة نعم ، يُفسَّر برفض السلم » . وأبدى المتمردون معارضتهم في كل مكان ، وتجمعوا في الجزائر ، في «جبهة الجزائر الفرنسية» التي انضم إليها ، لأول وهلة ، مائتا ألف شخص ، وقد تجاوبت معها في فرنسا « الجبهة الوطنية للجزائر الفرنسية » . وغداة خطابي ، ذهب الظن في الجزائر ، إلى أن هناك انشقاقاً واسع النطاق في صفوف الموظفين ، ولم يستقل من بينهم سوى موظف واحد ، هو في الحقيقة ، أكثر أهمية ً ، وقد عُزِل فوراً من منصبه . وقد أعرب الكثير صراحةً عن عدم موافقتهم . وبتاريخ ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ، قامت جماهير هائجة بالتظاهر في الشوارع ، ونهبت عدة أبنية ، ورجمت القوى النظامية . وفي اليوم التالي ، بدأت سلسلة من انفجارات البلاستيك ، أقدم عليها هذه المرة المتطرفون . وفي باريس أعلن المارشال جوان أنه «رغم صداقة الخمسين عاماً التي تربطه بالجنرال ديغول ، فمن واجبه أن يحتج ، بوصفه جزائرياً ، وبوصفه أعلى الضباط رتبةً في الجيش ، على فكرة التخلي عن اخواننا الجزائريين» . وصرح الجنرال سالان إلى الصحافة في سان سيباستيان[١]

---

١ – مرفأ في اسبانيا .

التي وصلها تبصراً منه في عواقب الأمور، قائلاً: «إني لا أوافق على ما يسمى «بالجزائر الجزائرية»، ويجب على كل إنسان أن يتحمل منذ الآن مسؤولياته. لقد زال عهد محاولات التهرب منها». وقد أظهرت المحكمة العسكرية في الدعوى التي باشرتها لمحاكمة زعماء تمرد الحواجز، وهم لاغايارد، وسوزيني، ودومار كيه، وبيريز، وروندا، كثيراً من الرأفة التي تداني الاشتراك بالجرم، وأخلت فوراً سبيل المتهمين موقتاً، وهذا اتاح لهم فرصة التوجه إلى إسبانيا حيث يمكنهم العودة منها إلى الجزائر خفيةً، عندما يشاؤون.

ومن جهتي، فقد تابعت السير الى الأمام. وفي ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، صادق مجلس الوزراء على قراري بأن يتم في مطلع شهر كانون الثاني (يناير)، الاستفتاء الذي يخول الشعب الفرنسي منح الجزائريين حق تقرير المصير، أو عدم منحهم هذا الحق، مع تحديد نص السؤال الذي سيعرض على التصويت وموعد الاستفتاء. وخلال ذلك، استقبلت عدداً كبيراً من الوجهاء الجزائريين، ولا سيما من المسلمين المنتخبين حديثاً: كرؤساء المدن الكبيرة، وأعضاء مجلس الشيوخ، ورؤساء المجالس العامة. وقد أطلق الجميع على مسامعي أن الحل النهائي لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الاتفاق مع «جبهة التحرير الوطنية»، وإلا فلا يمكن تأليف حكومة جزائرية. وفي ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) عُيِّن لويس جوكس وزير دولة مكلفاً بالشؤون الجزائرية، بحيث تتمكن الحكومة، بعد الآن، وبشخصه، أن تنتقل باستمرار بين باريس والجزائر. وفي اليوم التالي، حل جان موران محل بول دولوفريه المندوب العام، الذي لم يتعرض ولاؤه في يوم من الأيام الى الوهن، وإنما اعترف بأن التعب نال منه كثيراً. وفي ٥ كانون الأول (ديسمبر)، وقبل أن أوقع المرسوم المتعلق بدعوة الناخبين، عرض ميشال دوبريه سياسة الحكومة الجزائرية على الجمعية الوطنية التي ظلت تناقشها خلال يومين. وأخيراً، نقلتني في ٩ كانون الأول (ديسمبر)، طائرة كرافيل مرة أخرى الى الجزائر، حيث كنت أرغب في زيارة عدة فئات من السكان، والتحدث

الى كبار ضباط الجيش، وكان الى جانبي كل من لويس جوكس وبيار ميسمر، وتولى الجنرال كريبان تقديم الضباط وعرض الأحداث العسكرية. وكان هذا الأخير قد حلّ قبل ستة أشهر محل الجنرال شال الذي أصبح قائداً عاماً لقوى الحلفاء في اوروبا الوسطى.

وكانت زيارتي مشوبة بالاضطراب. فقد أعلنت «جبهة الجزائر الفرنسية» الاضراب العام، وإغلاق المخازن في كل من مدينتي الجزائر ووهران، رغم أنني كنت مقرراً عدم زيارتها. وكان يوم الأحد في ١١ كانون الأول (ديسمبر)، يوماً دامياً في هاتين المدينتين، حيث اصطدمت المواكب الأوروبية والعربية، واضطرت قوى الأمن الى إطلاق النار. ومنذ وصولي في ٩ كانون الأول (ديسمبر) الى عين تموشنت، في منطقة وهران، لاحظت الموقف العدائي الذي اتخذه كثير من الفرنسيين الأصليين. وإذا كان الاستقبال أكثر تودداً في «تينه زارا» وفي تلمسان، فذلك لأن العرب لم يُمنعوا من الاشتراك فيه. بيد أنه في اليوم التالي، وجدت في محافظة الجزائر، ولا سيما في بليدة، وشرشال، وزيدين، والأصنام، جواً مُكدراً. فالفرنسيون الأصليون كانوا يلتزمون الصمت لدى مروري، في حين أن العرب لم يجرؤوا على مغادرة منازلهم. وعلى النقيض من ذلك، فان السكان منتشرون في منطقة القبيلي لضآلة الأوروبيين فيها. ففي تيزي أوزو مثلاً، تجمّع جمهور غفير من أهل القبائل أمام دار الحكومة، ليستمعوا الى خطابي ويهتفوا لي، خلافاً لموقفهم مني في العام الماضي. وجرى الشيء نفسه في سطيف. ثم وصلت الى بجاية في منطقة قسنطينة وجرت حول دار المحافظ، حيث سأقضي ليلتي، اشتباكات عنيفة بين الطائفتين. وفي ١٢ كانون الأول (ديسمبر) توجهت عن طريق سطيف وتليرغمه الى جبال الأوراس، مهد الثورة وقلعتها. وفي مدن آريس وكف مسرة وبسكرة، اجتزت الطرق مشياً على الأقدام، وإذا أنا محاط بمواكب شعبية بادية الحماسة. وفي ١٣ كانون الأول (ديسمبر)، توجهت الى عنابة عن طريق تبسه، ماراً بحواجز

الدفاع قرب الحدود التونسية ، دون أن يطلق أي عيار ناري . وقد زرت في وانزا مناجم الحديد التي كانت بادية النشاط . وقد رحَّب بي عدد كبير من العمال ، أيما ترحيب . وأخيراً وصلت الى عنابة ، قُبيل مغادرتي البلاد ، وتم فيه حولي آخر اجتماع للضباط . وقدمهم لي الجنرال غورو كلما كنت أمر أمامهم ، أسوة بما فعله قبله غامبيز في منطقة وهران وفيزينه في منطقة بالجزائر. وقد استمعوا جميعاً الى كلامي ، وكنت واضحاً ، بحيث فهموا أن الجزائر ستتمتع بحق تقرير مصيرها ، وكنت حازماً ، ليعلموا أنني بوصفي رئيسهم ، قد حددت هدفي ، ولن أتراجع عنه. وكانت نبرتي عالية ليدركوا مدى الكارثة الوطنية التي يسببها تخلي الجنود عن مهمتهم ، وأهمية القيمة المثالية لطاعتهم وانضباطهم . وعندما غادرت أرض الجزائر ، كان الجنرال غورو آخر من حيَّاني ، إذ قال لي بصوت بادي التأثر : « يا سيدي الجنرال ، إني أخضع لتوجيهاتك باسمي وباسم الضباط الذين تحت أمرتي » .

إن ما رأيته بأم عيني خلال خمسة أيام ، وما سمعته بأذنيّ ، وما تغلغل في أعماق فكري ، ترك لديّ انطباعاً واضحاً عن حقيقة وضع الجزائر عندما سيمزق التصويت على حق تقرير المصير آخر ستار قائم . إن الحرب أصبحت شبه منتهية ، وقد انتصرنا عسكرياً ، واقتصرت الحملات العسكرية على أمور تافهة ، واحتلت السياسة المكان البارز ، وظلت الطائفتان في هذا المجال كل منهما بعيدة عن الأخرى أكثر من أي وقت مضى ، إذ كانت الفئة المسلمة مقتنعة بأن لها ملء الحق بالاستقلال ، وأنها ستحصل عليه ، إن عاجلاً أو آجلاً ، وكان معظم الأوروبيين عازمين على أن يحجبوه عنها مهما كلف الأمر. لذلك فسيزداد خطر تحول اتجاه الاعتداءات والثورة . ويقتضي في هذه الأوضاع أن نتوقع أن يحظى متمردو « الجزائر الفرنسية » ، مهما قاموا بأعمال عنيفة ، بمؤازرة عدد كبير من « الفرنسيين الأصليين » وبتواطؤ فئة كبيرة من رجال الشرطة ، وموظفي الحكومة ، والقضاء المحلي . ويجب التفكير أيضاً بأنه ستطرأ حوادث ذات خطورة متفاوتة ، من جراء بعض

الوحـدات العسكرية التي يرى بعض كبار ضباطهـا أن الجزائر مستعمرة لا تستطيع فرنسا التخلي عنها. ولست أشك ـ بالمقابل ـ في ان الجيش بمجموعه، سيبقى في النتيجة، مطيعاً وخاضعاً للنظام، وأن جمـاهير الشعب الفرنسي ستتبع خطواتي. وفضلاً عن كل ذلك، فقد أضحى ثابتاً لديّ، ان استمرار هـذا الوضع لا يمكن أن يجلب لبلادنا سوى الخيبة والمآسي، وأنه حان الوقت للخلاص منه.

وقبل الاستفتاء، خاطبت الأمـة ثلاث مرات. فمن ذا الذي يستطيع التكهن بما ستكون نتيجته أكثر من الذي يَحْمِلُ عبئـه؟ لقد قلت في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر): «إن الشعب الفرنسي مدعوٌ للقول إذا كان يُقِر، كما اقترح عليه، أن يختـار السكان الجزائريون مصيرهم بأنفسهم. إن فرنسا ستتخذ قراراً بالموافقة بشكل قانوني، ووفقاً لما تمليه عليهـا مبادئها بتحرير الآخرين عندما يحين الوقت المناسب. وهي إذ تتخذ هذا القرار، يحدوهـا الأمـل، المتفق مع مصلحتها، بألاّ تتعامل في المستقبل، مع جزائر ثائرة ومجردة من القانون، وإنمـا مع جزائر هادئة ومسؤولة... لذلـك أطلب من الفرنسيات والفرنسيين الإجابـة بكلمة نعم بشكل صريح وشامـل». ولقد شدّدت على هـذه الناحية، في الخطاب الذي ألقيتـه في ٣١ كانون الأول (ديسمبر)، بمناسبة نهاية السنة، إذ قلت: «أعطوا المشروع المطروح عليكم أغلبية ساحقة، لأن ذلك يتفق أولاً مع المنطق السليم، ولأنه، إذا اتفق، لسوء الحظ، ان كان جواب البـلاد سلبياً، أو يشوبه التردد، أو متّسماً باستنكافات كثيرة، فما النتائج التي ستنشأ عن هذا الضعف وهذا الانقسام؟ يجب أن يكون الاستفتاء ـ على النقيض من ذلك ـ إيجابياً وباهراً، وبذلك تصبح الأمة، وحكومتها، وبرلمانهـا، وإداراتها وجيشهـا، على بينة من الطريق الواجب اتباعه، والهدف الواجب تحقيقه، ويطمئن الجزائريون على مستقبلهم، ويدرك الأجنبي أن فرنسا تعلم ماذا تريد». وأضفت، كيلا يكون من ناحيتي أي غموض أو التباس، أنه يتوقف على نتيجة التصويت القومي،

أن أتابع مهمتي أو لا أتابعها . وأخيراً ، فقد ركزت على هذه الناحية ندائي الذي ألقيته في ٦ كانون الثاني (يناير) إذ ختمته قائلاً : « أيتها الفرنسيات وأيها الفرنسيون ... من منكم لا يعلم أن القضية أصبحت في الحقيقة بين كل منكم وبيني ؟ » .

وفي الثامن من كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ ، أجابتني الأمة كما طلبت اليها ذلك، بشكل صريح وشامل. فقد كان يوجد أكثر من ٢١ مليون ناخب من أصل ٢٧ مليوناً ونصف المليون مسجلين ، وصوّت ١٥ مليوناً ونصف المليون بكلمة «نعم» وخمسة ملايين بكلمة « لا » مما سجّل أغلبية إيجابية تبلغ ٧٦ بالمئة. وقد كانت النتيجة مذهلة لدرجة ان كلمة « لا » التي جنّدها بحرارة زعماء «الجزائر الفرنسية » والحزب الشيوعي ، فسحت المجال لظهور الأحقاد والاستياءات بجميع أنواعها . وفي الجزائر توجه الى صناديق الاقتراع مليونان و ٨٠٠ ألف ناخب ، من أصل أربعة ملايين وسبعمائة وستين ألف ناخب مسجل . وتُعَدُّ هذه النسبة البالغة ٥٩ بالمئة ، نتيجة ممتازة في منطقة هدّد فيها زعماء الثورة، الناخبين ، بوجوب الاستنكاف ، فضلاً عن غياب ما لا يقل عن مليون رجل عن مناطقهم. وقد صوّت بالإيجاب مليون و ٩٢٠ ألف ناخب ، أي ٧٠ بالمئة من الأصوات ، وصوّت ٧٩٠ ألف بكلمة « لا » .

لقد تم الأمر ، فالشعب الفرنسي منح مستعمرته الحرية ، ومنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم . ومن المؤكد أنهم سيختارون الاستقلال . ولم يبقَ سوى تسيير القضية بحيث يتم هذا الخيار في الوقت الذي نختاره ، وتحويل بلادهم الى دولة ذات سيادة بقرار نصدره . إذاً لا بد من استفتاء نهائي . ولكن هل يمكننا ، نحن الفرنسيين ، أن نتساءل : أليس من الأفضل أن نتخلى بمحض إرادتنا عن الجزائر التي أصبحت « صندوقاً للأحزان » ، وأن نسحب منها إدارتنا ، وتعليمنا ، ونشاطنا الاقتصادي ، وأموالنا ، وقواتنا ، وأن نمركز حُكماً حول مدينتي الجزائر ووهران السكان الذين يرغبون في البقاء فرنسيين ،

وأن نعيد الجزائريين الذين يعيشون عندنا من حيث أتوا ، وأن نشاهد من بعيد ، وجود بلدٍ ، دون الاهتمام به ، بعد أن أصبح لاشيء بالنسبة الينا ، وبكلمة موجزة، أن نتصرف بالموضوع ، كما لو كان موضوع الاستعمار كموضوع الغرام ، قائماً على المبدأ القائل : « الفوز يتم في الفرار » . ومع ذلك ، فان هذا الانفصال التام يُعَدّ نكبة للجزائر ، لا لفرنسا ، وهذا ما أتصوره بصراحة . على أنني أصر على الاعتقاد أن ثمة أسلوباً أصلح يمكن اتباعه : وهو التوصل الى نوع من التعاون المتبادل يمنح امتيازاً لكل من فرنسا والجزائر .

غير أنه ليس في هذا الشأن أي قيمة حقيقية لما يبتدعه الخيال ، أو ينشأ عن التصويت ، إذا لم يشترك فيه بالدرجة الأولى الذين يناضلون في سبيل الاستقلال ، لأنهم أصبحوا اليوم يمثلون الأغلبية الساحقة من الجزائريين ، وان كان ثمة عدد كبير من هؤلاء لم ينضموا الى ركابهم صراحة . وجملة القول ، يجب حمل « جبهة التحرير الوطنية » على الاتفاق معنا ، حتى إذا توقف القتال ، أمكننا أن نقترح على المواطنين في كلا البلدين أن يقرروا بتصويتهم ، إنشاء الجزائر المستقلة ، وإحداث نظام تعاقدي لعلاقاتها مع فرنسا .

ولست أشك حتماً ، في أنه قبل الوصول الى مثل هذه المحادثات ، أو المباشرة بها ، سنصادف أكيداً لدى الخصم ، كثيراً من التردد والمواربات ، والمساومات . إننا نعلم الشيء الكثير عن المنظمة المسماة « الحكومة الموقتة لجمهورية الجزائر » ، بواسطة مختلف وسائل الاستخبارات ، مما يجعلنا على يقين من أنها ليست في وضع يُسهل الوصول بسرعة الى قرارات بناءة . وليس مؤدى ذلك أنه يوجد بين زعماء الثورة من يخامره الشك حول حاجة دولة الجزائر المقبلة الى إحداث علاقات ذات أفضلية مع فرنسا . ورغم أن بعض رجال الثورة كانوا يرفعون لواء المعارضة ، أمثال فرحات عباس ، وكريم بلقاسم ، وبو منجل ، وبن خدة ، وبو الحروف ، وأحمد فرنسيس ، الخ ... فقد كانوا في الوقت نفسه مشبعين بأفكارنا ، ومرتبطين بتراثنا ، ومدركين

للأوضاع الاقتصادية ، والتاريخية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والاجتماعية ، التي تربط بلدهم ببلدنا ، كيلا يرغبوا في ضمان مستقبل مشترك . ولكن الحذر الذي كانوا يبدونه ، إزاء الدوائر الفرنسية الرسمية، كما عهدوها حتى الآن ، والشك الذي يساورهم لدى مطالعة صحفنا حول صدق حكومتي ومتانة كيانها ، وما يتصفون به من قلة خبرة بالنواحي العملية ، وأخيراً المنافسات التي كانت قائمة بينهم والتي تزداد حدة كلما اقترب احتمال ممارسة الحكم الفعلي ، كل ذلك كان يحملهم على اتخاذ مواقف دعاية كلامية ، وإبداء الخشية من المجابهة والالتزامات الدقيقة التي تقتضيها مفاوضة جدية .

ومع ذلك ، فكيف يمكنهم أن يتهربوا منها مدة طويلة ؟ ومهما يقولون ، فان التصويت الذي سيجري في ٨ كانون الثاني (يناير) يثقل كاهلهم بشكل قاطع ويحرج موقفهم. وكانوا يعلمون أيضاً أن الرأي العام العالمي يستنتج منه أموراً كثيرة . وقد لاحظوا أيضاً أن حكومتَي تونس والمغرب ، اللتين تعد مؤازرتهما ضرورية للجيش الذي يكوّنونه خارج البلاد ، ولضمان اتصالاتهم مع المقاومة الداخلية ، أصبحتا ترغبان في الانتهاء من هذه الحالة . وهم على علم بأن ثوار الجبال أخذوا يتساءلون لماذا تمتد مآسيهم الرهيبة ، ما دامت عروض الجنرال ديغول تجعلها عديمة الجدوى . فمنذ شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٠ ، طلب زعماء الثورة في المنطقة التي يسمونها الولاية الرابعة ، أي منطقة الجزائر ، المباشرة بالمفاوضة على إيقاف القتال بالنسبة إلى ثوارهم . وقد استقدمت الى باريس في سرية تامة واستقبلت بنفسي بالحفاوة والتكريم مندوبيهم المؤلفين من رجلين عسكريين يدعيان سي صلاح وسي الاخضر ، ورجل سياسي يدعى سي محمد . وبعد أن شاهدوني واستمعوا لي ، أبدوا رغبتهم الملحة في الوصول الى تسوية ، وتأكّدَهم من أنهم سيجذبون معهم الى الطريق السوي معظم رفاقهم ، وأعربوا ، رغم تحذيراتي ، عن قناعتهم التامة بالحصول على الموافقة الضمنية لزعماء « الجبهة » . وأنه لصحيح أنه بعد عدة أشهر من الذهاب والاياب والاجتماع مع الثوار ، وحتماً بعد تدخل الجهاز

للأوضاع الاقتصادية ، والتاريخية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والثقافيـة ، والاجتماعية ، التي تربط بلدهم ببلدنا ، كيلا يرغبوا في ضمان مستقبل مشترك . ولكن الحذر الذي كانوا يبدونه ، إزاء الدوائر الفرنسية الرسمية، كما عهدوها حتى الآن ، والشك الذي يساورهم لدى مطالعة صحفنا حول صدق حكومتي ومتانة كيانها ، وما يتصفون به من قـلة خبرة بالنواحي العملية ، وأخيراً المنافسات التي كانت قائمة بينهم والتي تزداد حدة كلما اقترب احتمال ممارسة الحكم الفعلي ، كل ذلك كان يحملهم على اتخاذ مواقف دعاية كلامية ، وإبداء الخشية من المجابهة والالتزامات الدقيقة التي تقتضيها مفاوضة جدية .

ومع ذلك ، فكيف يمكنهم أن يتهربوا منها مدة طويلة ؟ ومهما يقولون ، فان التصويت الذي سيجري في ٨ كانون الثاني (يناير) يثقل كاهلهم بشكل قاطع ويحرج موقفهم. وكانوا يعلمون أيضاً أن الرأي العام العالمي يستنتج منه أموراً كثيرة . وقد لاحظوا أيضاً أن حكومتَي تونس والمغرب ، اللتين تعد مؤازرتها ضرورية للجيش الذي يكوّنونه خارج البـلاد ، ولضمان اتصالاتهم مع المقاومة الداخلية ، أصبحتا ترغبان في الانتهاء من هذه الحـالة . وهم على علم بأن ثوار الجبـال أخذوا يتساءلون لماذا تمتد مآسيهم الرهيبة ، مـا دامت عروض الجنرال ديغول تجعلها عديمـة الجدوى . فمنذ شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٠ ، طلب زعمـاء الثورة في المنطقة التي يسمونها الولاية الرابعة ، أي منطقة الجزائر ، المباشرة بالمفاوضة على إيقاف القتال بالنسبة إلى ثوارهم . وقد استقدمت الى باريس في سرية تامـة واستقبلت بنفسي بالحفـاوة والتكريم مندوبيهم المؤلفين من رجلين عسكريين يدعيـان سي صلاح وسي الاخضر ، ورجل سياسي يدعى سي محمد . وبعد أن شاهدوني واستمعوا لي ، أبـدوا رغبتهم الملحة في الوصول الى تسوية ، وتأكُّدَهم من أنهم سيجذبون معهم الى الطريق السوي معظم رفاقهم ، وأعربوا ، رغم تحذيراتي ، عن قناعتهم التامة بالحصول على الموافقة الضمنية لزعماء « الجبهة » . وأنه لصحيح أنه بعد عدة أشهر من الذهاب والاياب والاجتماع مع الثوار ، وحتماً بعد تدخل الجهـاز

الأعلى ، فان المسؤول السياسي قد حمل بعضهم على اغتيال رفيقيه العسكريين. ولكن هذه المحاولة كانت ذات تأثير بالـغ على زعزعة المعنويات التي سببتهـا أحاديثي ، لدى المحاربين .

وفي شهر شباط (فبراير) ١٩٦١ ، رأيت من المناسب إيفـاد ناطق شبه رسمي الى لوسيرن ، بناء على طلبات موفدي « الجبهة » الملحـة ، والصادرة عن سويسرا. وقد اخترت هذا الموفد بحيث لا يساور الخصم أي شك في أنه يعرب مباشرة عن وجهة نظري . وكان يترتب عليه ، بموجب تعليماتي ، أن يُفهم مخاطبيه أن هدفي لا يرمي قط الى إبقاء الجزائر مرتبطـة بفرنسا ، بل على النقيض من ذلك ، أرغب في تحريرها منها ، وهذا ما سيتم على أي حال. إذاً يجب على الجزائريين ، أن يقرروا ، إذا لمسوا ضرورة لذلك ، أن تستمر فرنسا بعد ذلك في مساعدتهم .

وفي ٢٠ شباط (فبراير) و ٥ آذار (مارس) ، تمكن جورج بومبيدو يرافقه برونو دو لوس أن يتحدث مع علي بو منجل والطيب بو الحروف. وبعد تبادلهما مختلف وجهات النظر ، اقترحنا ووافقت الجبهـــة ، على أن نباشر أخيراً في اقليمنا ، مفاوضات حقيقية ، تتناول في آن واحد وقف القتـال ، وشكليات الاستفتاء النهائي ، ومستقبل الجزائر . وهكذا ابتـدأت المحادثات في ايفيان ، واستؤنفت في لوغران ثم في الروس ، وأخيراً انتهت في ايفيان سلسلة المحادثات التي استمرت تسعة أشهر وأدت الى عقـد الاتفاقات التي يمنح الشعب الفرنسي بموجبها الجزائر الاستقلال صراحة ، وَيَحُلُّ التعاون الوثيق محل الاحتلال الذي نشأ عن غزو البـلاد قبل مائة واثنين وثلاثين عامـاً . ولكن قبل الوصول الى هـــذه النتيجة ، تعاقبت على مسرح المأساة أزمات مؤلمة ومحاولات كثيرة للتهدئة .

ولقد فهم الرئيس بورقيبة فوراً ان استفتاء ٨ كانون الثاني (يناير) يفتح مخرجـاً يُعد بالنسبة الى تونس ذا نتائج رئيسية . ولذلك طلب مقابلتي ،

الأعلى ، فان المسؤول السياسي قد حمل بعضهم على اغتيال رفيقيه العسكريين. ولكن هذه المحاولة كانت ذات تأثير بالـغ على زعزعة المعنويات التي سببتهـا أحاديثي ، لدى المحاربين.

وفي شهر شباط (فبراير) ١٩٦١ ، رأيت من المناسب إيفـاد ناطق شبه رسمي الى لوسيرن ، بناء على طلبات موفدي « الجبهة » الملحـة ، والصادرة عن سويسرا. وقد اخترت هذا الموفد بحيث لا يساور الخصم أي شك في أنه يعرب مباشرة عن وجهة نظري . وكان يترتب عليه ، بموجب تعليماتي ، أن يُفهم مخاطبيه أن هدفي لا يرمي قط الى إبقاء الجزائر مرتبطـة بفرنسا ، بل على النقيض من ذلك ، أرغب في تحريرها منها ، وهذا ما سيتم على أي حال. إذاً يجب على الجزائريين ، أن يقرروا ، إذا لمسوا ضرورة لذلك ، أن تستمر فرنسا بعد ذلك في مساعدتهم .

وفي ٢٠ شباط (فبراير) و ٥ آذار (مارس) ، تمكن جورج بومبيدو يرافقه برونو دو لوس أن يتحدث مع علي بو منجل والطيب بو الحروف. وبعد تبادلهما مختلف وجهات النظر ، اقترحنا ووافقت الجبهـة ، على أن نباشر أخيراً في اقليمنا ، مفاوضات حقيقية ، تتناول في آن واحد وقف القتـال ، وشكليات الاستفتاء النهائي ، ومستقبل الجزائر . وهكذا ابتـدأت المحادثات في ايفيان ، واستؤنفت في لوغران ثم في الروس ، وأخيراً انتهت في ايفيان سلسلة المحادثات التي استمرت تسعة أشهر وأدت الى عقـد الاتفاقات التي يمنح الشعب الفرنسي بموجبها الجزائر الاستقلال صراحة ، ويَحُلُّ التعاون الوثيق محل الاحتلال الذي نشأ عن غزو البـلاد قبل مائة واثنين وثلاثين عامـاً . ولكن قبل الوصول الى هـذه النتيجة ، تعاقبت على مسرح المأساة أزمات مؤلمة ومحاولات كثيرة للتهدئة .

ولقد فهم الرئيس بورقيبة فوراً ان استفتاء ٨ كانون الثاني (يناير) يفتح مخرجـاً يُعد بالنسبة الى تونس ذا نتائج رئيسية . ولذلك طلب مقابلتي ،

وأمضينا معاً في رامبوييه نهار ٢٧ شباط (فبراير) . وكان أمامي رجل مناضل وسياسي، ورئيس دولة يتجاوز طموحه ورغباته مساحة بلاده . فقد كان منذ زمن بعيد بطل استقلال تونس ، وهذا كان يحمله على التغلب على تناقضاته الكثيرة . فقد كان دائماً يعارض فرنسا التي تربطه بها، رغم ذلك، ثقافته وعواطفه ، فقضى في تونس على عهد الباي ، وانغمس في الثورة رغم إيمانه بمحاسن الأوضاع الثابتة والتقليدية. ثم اندمج في النزاع العربي الإسلامي الشاسع ، رغم كونه متحرراً ، ومشبعاً بأفكار الغرب وعاداته . وهو يدعم حالياً ثورة الجزائر ، رغم أنه كان يخشى في الغد ، صعوبة جوار جمهورية فائرة . وإذا كان أبدى حرصه على زيارتي ، فكان ذلك حتماً ليعرب لي عن تأييده لتصرفي بإجراء المفاوضات مع الجزائر ، وعن رغبته في أن يقوم بمهمة التوفيق أثناء المجابهة . غير أنه كان يعتزم أيضاً الحصول على بعض المكاسب ، في الوقت الذي كانت الجزائر على وشك الحصول على المزيد منها.

لقد أثار الحبيب بورقيبة ، بادىء ذي بدء ، قضية بنزرت ، وطلب الجلاء عنها. فذكّرته أننا حين سحبنا ، منذ عام ١٩٥٨ ، القوات الفرنسية من الإقليم التونسي ، وبملء إرادتنا ، كنت حريصاً على أن نحتفظ بهذه القاعدة البحرية حتى إشعار آخر ، وقد أشرنا إلى ذلك في الكتابين اللذين تبادلناهما وقتئذ . ومنذ ذلك الحين تخلى الفرنسيون عن احتلال الترسانة عسكرياً ، وسمحوا للتونسيين بإدارة شؤون المدينة وإقامة جيوشهم فيها . وفي الواقع إن وجود كتيبتنا الصغيرة ، وأعمال اصلاح بعض السفن الحربية ، كانت تجلب لبنزرت مورداً حسناً . ثم قلت للرئيس : « وعلى أي حال ، ان هذا الأمر لن يدوم طويلاً ، ذلك أنه في التوتر الدولي الراهن ، لا تشمل أحكام الحلف الأطلسي اقليم تونس التي ترغب في التزام جانب الحياد ، لذلك فليس في وسع فرنسا أن تترك ، تحت قبضة العدو ، هذه القاعدة التي يعد موقعها في قلب البحر الأبيض المتوسط ، ذا أهمية استراتيجية كبيرة . ولكننا ، كما تعلم ، في تزويد أنفسنا بالسلاح الذري ، وعندما نحصل على قنابل منه ،

فإن أوضـاع أمتنا ستتغير رأساً على عقب . وسنحصل بشكل خاص ، على ما يضمن لنا تفادي ما يمكن أن يحصل في بنزرت، بعد مغادرتنا إياها. لذلك يمكنك أن تتأكد من أننا سننسحب منها في غضون عام واحـد » . فأجابني الحبيب بورقيبة : « إنني آخذ علماً بذلك بطيبة خاطر، ولذلك لا أصر على إيجاد حل فوري لهذه القضية » . وقد كرر ذلك خلال الاجتماع الكامـل الذي عقدناه فيما بعد بحضور ميشال دوبريه ، و موريس كوف دو مورفيل ، و محمد مصمودي ، و صادق مقدم .

غير أن قضية بـنزرت لم تكن للرئيس التونسي سوى وسيلة للوصول إلى الموضوع الرئيسي . فقد كان همه منصرفاً ، بشكل خاص ، الى ضمان توسيع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية ، هذا إذا كانت الصحراء الكبرى ستسلَّم يوماً ما — كما هو متوقع — إلى الجزائر المستقلة . ولا ريب أن النفـط هو الذي أثار هذه الرغبة ، إذ لم يُكتشف في الأراضي التونسية ، في حين أن الفرنسيين اكتشفوا حقولاً غزيرة بالقرب منها ، وشرعوا في استثمارها . فهلاّ يمكن تعديل الحدود بحيث تتمكن تونس من تملك الأراضي البترولية ؟ وكان يرى بورقيبة أن مما يسوّغ ذلك هو أن تخطيط الحدود بين الصحراء وجنوب تونس ، قد تمَّ قديماً بشكل مبهم وقابل للجدل . ولكنني لم أتمكن من تلبية طلب الرئيس ، لأن تنمية تنقيبنا عن بترول الصحراء واستثمارنا له ، سيصبح غداً ، بالنسبة إلينا ، نحن معشر الفرنسيين ، عنصراً رئيسياً للتعـاون مع الجزائريين . فلماذا نقضي مسبقاً عليه ، بتسليمنا إلى الآخرين ، أرضاً تعود ، في وضعنا الحالي إلى الجزائر ؟ ومع ذلك ، فإذا أقدمنا على مثل هذا الأمر ، فإنه سيحرك مطامع المغرب في كولومب بيشار ، و تندوف ، بالاضافـة إلى ما قد تطالب به كل من موريتانيا ، ومالي ، ونيجر ، وتشاد ، وليبيـا ! لذلك فإنه من مصلحتنا أن نعمد، في الوقت المناسب إلى إيجاد تسوية منطقية لبترول الصحراء دفعةً واحدةً . ولا شك أننا نأخذ بعين الاعتبار المكاسب التي ترغب بعض البلاد المجاورة في الحصول عليها ، واستعدادهـا للاسهام في

استثمار هذه الثروة . وفي الواقع ، فقد توخينا إرضاء تونس ، إذ أنهينا مد خط أنابيب تنقل قسماً من بترول عجلة ، إلى الصخيرة ، وسننشىء مصفاةً في هذا المرفأ . ومن جهة ثانية ، فقد اقترحنا على الدول المتاخمة للصحراء ، أن تنظم معنا ، بانتظار استقلال الجزائر ، مجموعة للتنقيب عن البترول والغاز اللذين قد يكونان في جوف الصحراء ، وتمويلهما واستخراجهما وشرائهما . ولكن لا يوجد أي مُسوِّغ للموافقة على تجزئة الاقليم غير أن بورقيبة لم يتقبل هذا الرفض بسرور ، ومع ذلك فقد بدا لي أن مباحثاتنا كانت صريحة وودية بحيث أمكنني أن أقول له لدى افتراقنا : « إنني أنظر بثقة إلى مستقبل علاقاتنا » . فأيدني بذلك بحرارة .

وفي اليوم السابق ، توفي فجأة ملك المغرب ، محمد الخامس ، وكانت تربطني به صداقة دامت عشرين عاماً ، وكنت مديناً له ، باسم فرنسا ، لوفائه بتعهداته أثناء الحرب . وفي أحلك الأيام ، لم يخضع ، بعد هزيمتنا الأولى ، إلى أوامر الانفصال التي أبلغه إياها هتلر ، ولم يُعِرْ ، فيما بعد ، أذناً صاغية لنصائح روزفلت المنطوية على المخاتلة ، عندما حرضَتْه في اجتماع «أنفه» ، على نقض معاهدة الحماية . وبالاضافة إلى ذلك ، فقد كان يمثل المساعدة الكبيرة التي كان يمدنا بها المغرب بالرجال والموارد ، لدعم الجهد الذي كنا نبذله في سبيل النصر ، وهذا ما جعلني أعده رفيق التحرير . وكان الملك ، من جهته ، يبدي لي امتنانه لحرصي على صيانة سلامة المغرب وشرفه ، أسوة بما كنت فعلته بالنسبة إلى فرنسا . ولقد كان بادي التأثر لمظاهر التكريم الذي أحطته بها في شمال افريقيا ، وفي باريس ، وكان يشاطرني الرغبة في تحويل العلاقات الفرنسية المغربية إلى تعاون وثيق بين دولتين مستقلتين . وأخيراً ، فقد ظل معترفاً لي بالجميل إذ أعربت له عن محبتي وتفهمي لوضعه عندما نُفي إلى مدغشقر عام ١٩٥٣ ، دون أن أنسى ، لدى عودته ، بعد عامين ، من تاناناريف ، أن استقبله سراً وأقول له : « لقد كابدتَ كثيراً يا صاحب الجلالة ، وإني أُهنئك على ذلك ، إنهم أدوا لك خدمة كبيرة ، عندما فرضوا

عليك هذه المحنة ، إذ يجب على المرء أن يتألم كيما يصبح عظيماً » . ومنذ تسلمي زمام الحكم ، استمرت علاقاتنا في جو تسوده الثقة ، فضلاً عن أنه لم يكن يمنح الثوار الجزائريين اللاجئين إلى بلاده سوى التسهيلات التي تمليه عليه مقتضيات التضامن العربي البدائية ، وكان ، في الوقت نفسه ، يحث زعماء الثوار على ولوج سبيل السلم. وقد كنت ، على أي حال ، أميناً من أن المصاعب التي يسببها لنا المغرب ، ستبقى محدودة طوال مدة حكمه .

غير أن وفاة محمد الخامس المفاجئة كادت تثير قضية جديدة ، إذ كان يُخشى ، أن تُحدث أزمة خلافة الملك هزات عنيفة في البلاد، من جراء تحرك الأوساط السياسية . ولكن لم يحدث أي شيء . إذ أن الأمير حسن الشاب ، تسلّم فوراً زمام المبادرة ، وتربع بسلطته على عرش والده. ومهما بدا الملك الجديد كثير الحذر فيما يتعلق بالسيادة الوطنية ، فقد كان مصمماً على إبقاء الأواصر الخاصة مع فرنسا . وجملة القول ، كان بوسعنا أن نأمل بأن « الجبهة الجزائرية » ستتلقى بعد الآن ، من قِبَل المغرب وتونس ، توجيهات للعمل في الطريق السوي ، أي للمفاوضة .

وغداة الاستفتاء ، اتخذت تدابير علنية في سبيل افتتاح المباحثات ، بالاضافة الى الاتصالات السرية التي كانت تجري في هذا السبيل . وبتاريخ ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ ، صرحت « الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية » مرة أخرى، أنها على استعداد للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، غير أنها أضافت في ٢ شباط (فبراير) التالي ، بلسان فرحات عباس وبو منجل ، اللذين كانا يقومان بزيارة المللايو ، أن تقرير المصير يقتضي جلاء الجيش الفرنسي عن الجزائر مسبقاً. وفي فرنسا، شرع عدد من البرلمانيين الجزائريين المسلمين ، في عدادهم جميع أعضاء مجلس الشيوخ ، ينظمون عقدهم، لأول مرة، في « تجمع ديموقراطي جزائري » وطلبوا افتتاح المباحثات مع « الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية ». وبالمقابل ، فان عدة امارات كانت

تشير الى أن نشاط المتمردين يتمخض عن أزمـــة خطيرة . وبتاريخ ٢٥ كانون الثاني (يناير) أعلن الجنرال شال أنه طلب احالته على التقاعد لمعارضته سياسة الحكومة . وفي شهر آذار (مارس) أصدرت المحكمـــة العسكرية أحكاماً مفعمة بالرأفـة المخزية بحق مُحرِّضي المتمردين الذين ألحـق فرارهم الى اسبانيا السخرية بالقضاء . وتجمعت في « فنسين » العناصر السياسية التي تؤيد فكرة « الدمج » بتحريض من جاك سوستيل ، وكوّنت لجنة يؤكد شعارها ما يلي : « نحن نخدم القـــانون ، والسلطة تخرقه » . وفي مـدينتي الجزائر ووهران ، أسس المغاوير من جميـع الفئات ، سراً ، « منظمة الجيش السري» « O.A.S. » ، وتضاعفت اعتداءاتهـــا بواسطة البلاستيك في كل من فرنسا والجزائر ، واتخذت شكل تهديد أو عقوبة موجهة ضد وجهاء البرلمان ، أو كبـار موظفي الحكومة المسؤولين عن النظام العام . ولما شعرت أن الرياح العاتيـة ستهب دون انقطاع ، أخذت على عاتقي أن أشرح أفكاري وآرائي بصراحـة لم يسبق لها مثيل ، وذلك خـــلال مؤتمر صحفي عقـدته بتاريخ ١١ نيسان (ابريل) .

وقـد أوضحت فيه ما يلي : « إن أقـل شيء يمكن قوله هو أن الجزائر تكلفنا أكثر بكثير ممـا نربح منهـا » ، وكررت : « إن فرنسا تنظر بكل رباطة جأش الى الحل الذي يقضي بانفصال الجزائر عنهـا ، ولا تُبدي أي اعتراض على أن يقـرر السكان الجزائريون تكوين دولة تتولى رعاية شؤون بلدهم » ، ثم أوضحت مـا كنت مؤمناً به ، قائلاً : « إن هـذه الدولة ستمتع بسيادتها داخلياً وخارجيـــاً » . وعلى أي حـال ، ليست النتائج العسكرية التي حصلت عليها «جبهة التحرير الوطنية » هي التي أملت عليّ ما قلته . واستطردت قائلاً : « وفي الواقع ، إن الثورة التي كانت تقتل قبل الآن قرابة خمسين شخصاً يومياً ، تقتل الآن وسطياً سبعة أشخاص أو ثمانية ، منهم أربعـة مسلمين أو خمسة . ومع ذلـــك ، فان الأحداث قد أيدت ما أعلنته منذ عشرين عاماً ، دون أي ابتهاج ، حتماً ، وإنما كنت على ثقة من

أنني أخدم فرنسا بذلك خدمة مجدية » . وتعرضت ، إثر ذلك لما أقدمت عليه في سبيل تصفية الاستعمار ، ثم أعلنت : « إذا قمت بكل ذلك ، فليس بدافع حركة التحرير الواسعة التي أثارتها الحرب العالمية ونتائجها في جميع أنحاء العالم ، ... وإنما لأنه بدا لي أن إبقاء فرنسا مرتبطة بالتزامات وأعباء تتعارض مع مقتضيات عظمة فرنسا واشعاعها، لا يتفق مع مصلحتها الحالية، وطموحها الحديث ». وبذلك أرغمت زعماء الثورة على المفاوضة، ثم أضفت : « ولا شك أنه من العسير على جهاز ثوري صرف ، أن يعالج مع الحد الأدنى من الطلاقة اللازمة ، والمخطط المرغوب فيه ، قضايا هامة تتعلق بالسلم ، وتنظيم الدولة ، وتنمية البلاد اقتصادياً . ولكن لما كان هؤلاء الزعماء لا يسيطرون على الأراضي ، لاستيلاء جيشنا على زمام الأمر فيها ، ولما كانوا يتولون مسؤوليات كبيرة من جراء النفوذ الذي يمارسونه على المسلمين ، ولما كانوا مدعوين للقيام بدور رئيسي في بداية عهد الجزائر الحديثة ، فمن الأهمية بمكان معرفة مدى تمكنهم من التحول الى الموقف الإيجابي » .

لقد قلت كل شيء . وفي الأيام التالية ، كررت هذه الأقوال ، من فوق عشرين منبراً ، خلال الرحلة التي قمت بها في منطقتي آكيتين وبيريغورد ، وكان المواطنون يقابلونها بعاصفة من الهتافات الشعبية . وبذلك تحققت جميع الشروط اللازمة التي تحمل « الجبهة » على عدم تأجيل الاجابة على دعوتي لها. ولكن ، كان يجب عليّ ، قبل ذلك ، أن أتوقع تحوُّل المتطرفين الى الهجوم، واضعين نصب أعينهم هدفين هما : شخصي وحكومتي .

وفي الساعات الأولى من تاريخ ٢٢ نيسان (ابريل) ، علمت أن الجنرال شال ، توجّه سراً بطائرة عسكرية إلى مدينة الجزائر ، حيث استولى على السلطة ونفّذ ما كان هيأه العقداء آرغو ، وبروازا ، وغارد ، وغودار ، وأصبحت تحت إمرة عدة كتائب من المظليين ، مما سمح له بالقاء القبض على المندوب العام جان موران ، والقائد العام الجنرال غامبييز ، وقائد منطقة مدينة الجزائر ، الجنرال فيزينه ، وقائد الشرطة رنيه جانان ، والوزير

روبير بورون ، الذي كان يقوم بجولة تفتيشية ، والاستيلاء من ثمّ على أهم الأبنية الحكومية ، والحصول على مؤازرة قسم من أركان الحرب وبعض عناصر الإدارة المحلية والشرطة. وقد انضم إليه الجنرالان زيلـّر ، وجوهو ، والتحق بهما الجنرال سالان ، وقد كوّن مع هؤلاء الثلاثة مجلساً إدارياً تولى إعلان الأحكام العرفية ، ومنح نفسه جميع اختصاصات الحكومة. وقد بدا لأول وهلة ، أن هذه الفئة تستطيع أن تضم إلى كيانها قسماً كبيراً من الجيش والادارات العامة ، وذلك أن شال ، كان مؤخراً قائده اللامع ، وسبق أن مارس سالان ، جميع السلطات المحلية . أما زيلـّر ، فقد كان رئيس أركان الجيش ، وكان جوهو رئيس أركان القوى الجوية ، ومن مواليد وهران ، حيث يتمتع بشعبية كبيرة . كل ذلك يحملنا على القول إنه فضلاً عن ارتباطهم بشعار «الجزائر فرنسية» ، وروح المغامرة التي تسود بعض الوحدات ، فقد كان بإمكانهم أن يجدوا ، أنى كان ، وفي صفوف الضباط وكبار الموظفين ، أواصر شخصية ، وبوادر الطاعة التي تمكنهم من فرض سلطتهم. ومن جهة ثانية ، انتصب العصاة ضدي وضد حكومتي ، وسجنوا ممثلي السلطة العامة ، وأعلنوا «أن الأشخاص الذين اشتركوا مباشرة في مشروع التخلي عن الجزائر والصحراء ، سيحالون على محكمة عسكرية أُنشئت للنظر في الجرائم التي ارتكبوها ضد أمن الدولة» ، الأمر الذي أغلق أمامهم جميع المنافذ ، وقادهم إلى المواقف المتطرفة. لذلك لم أتجاهل أن هذه المحاولة الجامحة قد تحظى في الجزائر بالنجاح في بادىء الأمر. وكنت اتوقع أن يحملها التيار على إرسال حملة إلى باريس ، قد تتمكن من القضاء على السلطة بمؤازرة بعض المتمردين النشيطين دون أن تُحرك جماهير الشعب أي ساكن. ولذلك اتخذت قراري بالقضاء على الانشقاق دون مساومة أو تأخر ، والعمل بكل حزم وقوة على دعم شرعية رئاستي بغية حمل الشعب على الوقوف إلى جانب القانون ، وإرغام الجيش على الطاعة والانضباط .

ولكي أبلغ ذلك إلى مكان الحادث ، أوفدت إلى الجزائر منذ صباح ٢٢ نيسان (إبريل) ، مع كل الأخطار المحتملة ، كلاً من وزير الدولة لويس

جوكس ، و الجنرال أوليه ، الذي أصبح رئيس الأركان العامة للدفاع الوطني ، منذ أن بلغ الجنرال ايلي ، سن التقاعد . وكانت مهمتها تقضي بإبلاغ أوامرهما إلى فئات المسؤولين المترددين . وهذا ما أعلنه فوراً ميشال دوبريه ، بواسطة الإذاعة ، قائلاً : « إن الحكومة عازمة على فرض احترام إرادة الأمة ، وعلى جميع الرؤساء في الجزائر ألاّ يطيعوا سوى رئيسها وهو الجنرال ديغول » . وفي اليوم نفسه تمّ إيقاف جميع النقليات البحرية والجوية نحو الجزائر ، وجرت عدة توقيفات وقائية تناولت بشكل خاص المشبوهين في الأوساط العسكرية . وفي الوقت نفسه قرر مجلس الوزراء اعلان حالة الطوارىء ، وأحال إلى القضاء زعماء العصيان . وفي اليوم التالي قررت تطبيق المادة ١٦ من الدستور ، بعد أن استشرت ، وفقاً لأحكام القانون كلاً من رئيس مجلس الوزراء ، ورؤساء مجلس الشيوخ، والجمعية الوطنية، والمجلس الدستوري ، الذين وافقوا جميعهم على طلبي ، رغم القلق الذي كان يساورهم. وهكذا سأتمكن ، مهما حصل ، أن أتخذ مباشرة ودون تأخير ، جميع التدابير التي يقتضيها الخطر العام . وفي الوقت نفسه ، أصبح بإمكان كل فرد أن يدرك ، على غرار رئيس الدولة ، أنه لا يجوز التحايل على الواجب .

ومع ذلك ، فقد تبين منذ يوم الأحد الواقع في ٢٣ نيسان (أبريل) أن شال قد أحرز بعض التقدم ، إذْ انضم اليه خمسة عشر كتيبة معظمهم من المظليين ، وتمكن هذا « القائد العام » المزيّف من توقيف الجنرال دو بويي ، قائد جيش وهران ، الذي جاء ليرشده إلى الصواب ، واشترط لجيشه أن يظل متمتعاً بحريته ... وانضمّ من ثم إلى العصيان الجنرال غورو ، قائد جيش قسنطينة ، بعد أن تردد طويلاً في الأمر ، وانضمّ اليه أيضاً كل من الجنرال بيغو قائد طيران الجزائر ، والجنرال بوتي مساعد القائد العسكري في الصحراء ، والجنرال المتقاعد غاردي الذي كان مفتشاً للدرك . وقد استطاع لويس جوكس والجنرال أوليه العودة بصعوبة إلى باريس ، بعد أن مرّا بتلمسان وقسنطينة وعنابة . وظهر في مدينتي الجزائر ووهران ، جنود

جوكس ، و الجنرال أوليه ، الذي أصبح رئيس الأركان العامة للدفاع الوطني ، منذ أن بلغ الجنرال ايلي ، سن التقاعد . وكانت مهمتها تقضي بإبلاغ أوامرهما إلى فئات المسؤولين المترددين . وهذا ما أعلنه فوراً ميشال دوبريه ، بواسطة الإذاعة ، قائلاً : « إن الحكومة عازمة على فرض احترام إرادة الأمة ، وعلى جميع الرؤساء في الجزائر ألاّ يطيعوا سوى رئيسها وهو الجنرال ديغول » . وفي اليوم نفسه تمّ إيقاف جميع النقليات البحرية والجوية نحو الجزائر ، وجرت عدة توقيفات وقائية تناولت بشكل خاص المشبوهين في الأوساط العسكرية . وفي الوقت نفسه قرر مجلس الوزراء اعلان حالة الطوارىء ، وأحال إلى القضاء زعماء العصيان . وفي اليوم التالي قررت تطبيق المادة ١٦ من الدستور ، بعد أن استشرت ، وفقاً لأحكام القانون كلاً من رئيس مجلس الوزراء ، ورؤساء مجلس الشيوخ ، والجمعية الوطنية ، والمجلس الدستوري ، الذين وافقوا جميعهم على طلبي ، رغم القلق الذي كان يساورهم. وهكذا سأتمكن ، مهما حصل ، أن أتخذ مباشرة ودون تأخير ، جميع التدابير التي يقتضيها الخطر العام . وفي الوقت نفسه ، أصبح بإمكان كل فرد أن يدرك ، على غرار رئيس الدولة ، أنه لا يجوز التحايل على الواجب .

ومع ذلك ، فقد تبين منذ يوم الأحد الواقع في ٢٣ نيسان (أبريل) أن شال قد أحرز بعض التقدم ، إذ انضم اليه خمسة عشر كتيبة معظمهم من المظليين ، وتمكن هذا « القائد العام » المزيّف من توقيف الجنرال دو بويي ، قائد جيش وهران ، الذي جاء ليرشده إلى الصواب ، واشترط لجيشه أن يظل متمتعاً بحريته ... وانضمّ من ثم إلى العصيان الجنرال غورو ، قائد جيش قسنطينة ، بعد أن تردد طويلاً في الأمر ، وانضمّ اليه أيضاً كل من الجنرال بيغو قائد طيران الجزائر ، والجنرال بوتي مساعد القائد العسكري في الصحراء ، والجنرال المتقاعد غاردي الذي كان مفتشاً للدرك . وقد استطاع لويس جوكس والجنرال أوليه العودة بصعوبة إلى باريس ، بعد أن مرّا بتلمسان وقسنطينة وعنابة . وظهر في مدينتي الجزائر ووهران ، جنود

« منظمة الجيش السري» الذين تولوا مراقبة مخافر الشرطـــة ، والسجون ، وأفرجوا عن المتمردين السجناء ، وشرعوا بسجن بعض الرجال . ورغم كل ذلك ، فقد كنت في الساعة الثامنة مساء مرتدياً لباسي العسكري ، وواقفاً أمام المذياع وشاشة التلفزيون، لأتحمل مسؤولياتي أمام الجميع، وقلت ما يلي:

«لقد اقيمت في الجزائر سلطة ثورية عن طريق انقلاب عسكري ، ولهذه السلطة طابع خاص لأنها مزيج من الجنرالات المتقاعدين ، وتتميز بحقيقـــة واضحة إذ أنها تجمع بين ضباط حزبيين وطامحين ، ومتعصبين . ولدى هذه الفئة أساليب عمل سريعة ، ولكنها لا ترى في الامة والعالم ، بدافع غيظهـــا وحقدها ، سوى مجموعة من المتنكرين . إن مجازفتهـــا تؤدي مباشرة إلى النكبة القومية . ولقد قام بها ، مع الأسف ، رجال يقضي عليهم واجبهم ، وشرفهم ، ووجودهم ، خدمة الوطن وإطاعة الرؤساء . وإني أصدر أمري ، باسم فرنسا ، بوجوب استعمال جميع الوسائـــل ، وأقول مكرراً « استعمال جميع الوسائل » لقطع الطريق على هؤلاء الرجال ، بانتظار القضـــاء عليهم . وإني أحظر على كل فرنسي ، واحظر قبل كل شيء على كل جندي ، أن يُنفذ أي أمر من أوامرهم ... يجب ألا يكون مستقبـــل مغتصبي الحكم سوى ما أعدته لهم صرامة القوانين... وأمام النكبة التي تحوم فوق الوطن، والتهديد الذي يثقل كاهل الجمهورية ، قررت تنفيـــذ المادة ١٦ من الدستور . فابتداءً من اليوم ، سأتخذ مباشرة ، عند الاقتضاء ، جميع التدابير التي تبدو لي أن الظروف تقتضيها . وبذلك ، سأدعم اليوم وغداً ، السلطة الشرعية الفرنسية والجمهورية ، التي أولتني اياها الامة ، وسأحافظ عليها ، مهما حصـــل ، حتى نهاية مدة رئاستي ، أو إلى حين أفتقر إلى القوات اللازمة ، أو أفقد الحياة . أيتها الفرنسيات ، وأيها الفرنسيون ، ساعدوني ! » .

لقد سمعوني ، جميعهم ، وفي كل مكان . ففي فرنسا ما من أحد لم يُصغِ إليّ . وفي الجزائر كان مليون جهاز ترانزستور ينقل كلامي . ومنذ تلـــك

اللحظة ، شرع المنشقون يجابهون محلياً مقاومة سلبية أخذت تتوضح في كل لحظة . وصحيح أن الحكومة أخذت عشية ذاك اليوم ، بعد أن تلقت الانذارات من عدة جهات ، تتوقع تسرب المتمردين الى ضواحي باريس ، فطلبت الى كل من يتمكن من ذلك ، أن يقطع الطريق عليهم ، ووضعت قوى الأمن التي في العاصمة ، تحت تصرفها في الأماكن اللازمة . غير أنه تعددت طوال اليوم التالي ، إمارات إخفاق «شال» . وفي منطقة قسنطينة لم يتبع مساعدو غورو تحوله ، وظل قائماً بواجبه كل من الجنرال لانويّو في قسنطينة ، والجنرال آيّوره في عنابة ، والجنرال جيليو في سطيف والجنرال فوكه قائد الطيران . وفي منطقة القبيلية التجأ الجنرال سيمون الى داخل البلاد هرباً من المتمردين ، وفي منطقة مدينة الجزائر ، صمد الجنرال آرفوبّو في مدية ، وأخذ يجدد تنظيم العناصر الموالية ، وقد كان جوكس عيّنه ، أثناء مروره ، قائداً للجيش ، بدلاً عن الجنرال فيزينه السجين . وفي وهران نفسها ، سمّى المظليون الجنرال غاردي رئيساً لجيش الثوار يساعده العقيد آرغو ، في حين حظر عليهم الجنرالان بيرّوتا وفوكو دخول منطقة تلمسان . وتمكن العقيد بروتيه أن يعيد النظام والانضباط الى سيدي بلعباس مركز الفرقة الأجنبية . وتوجه قائد البحرية الأميرال كيرفيل الى المرسى الكبير ، ثم وضع حداً للأسئلة التي كان يطرحها على نفسه ، فأبحر بحكمة وتعقل من القاعدة البحرية التي لا يمكن أن تكون هدفاً لأي مواربة . ولم يصدر عن أي سفينة حربية كانت تتولى مراقبة شواطىء الجزائر ، ما يشير الى أنها انضمت الى الثورة . وفي مدينة الجزائر نفسها ، رفض رجال الأمن المجتمعون في الثكنة ، اتباع أوامر مغتصبي السلطة . وبالاضافة الى ذلك ، فان عدداً متزايداً من الضباط ، وصف الضباط ، والجنود ، أعربوا ، في جميع المناطق ، عن رفضهم الى حركة الانشقاق . ولما كان رجال الجيش قد بدوا ، بين ساعة وأخرى ، أشد تمسكاً بقرارهم ، فقد قررت فئة الثوار استباق ساعة تحريرهم ، دون أن يتوصلوا الى وضع حد للبلبلة . وقد ظهرت في صفوف الجيوش التي

حُمِلت على التدخل ، بادىء الأمر ، في هـــذه المغامرة ، إمارات التردد والتحول، وفي مساء الاثنين ٢٤ نيسان (ابريل) ، قرر الجنرالات الثائرون الأربعة، الظهور على شرفة دار الحكومة «الفوروم» حيث دُعي السكان للاستماع الى خطابهم. ورغم أنهم أكدوا أن التوفيق يحالفهم، ورغم أن شال أعلن : « أنهم هنا للقتال وتحمل الأذى ، والموت اذا اقتضى الأمر » ، ورغم أن الجمهور صفّق لهم ، فان القلق مـا زال مسيطراً على هذه الفئة من الفرنسيين الأصليين .

ومع أن أحداً من الطرفين لم يلجأ الى اثارة أي قتال ، فقد تميز نهـار ٢٥ نيسان (ابريل) بانهيـار هذه المحاولة الحمقـاء والبغيضة . ففي مدينة قسنطينة أعلن غورو أنه أخطأ ، وأنه يضع نفسه تحت سلطتي. وفي وهران جلا المظليون عن المدينة ، وعادوا الى مراكزهم السابقـــة ، واختفى كل من غالاي وآرغو ، وترأس الجنرال بيرّوتا قيادة الجيش . وقد أقلعت الطائرات من مطار البليدة ومطار مدينة الجزائر « الدار البيضاء » عـائدة الى فرنسا بناء على أوامر الحكومة ، وقد كان بوسعهـا ، من الناحية الفنية ، أن تنقل المغاوير الى باريس ، للقيام بانقلاب عسكري . وفي مدينة الجزائر ، اجتمع المشاة « ليوجهوا الى الجنرال ديغول بيـاناً بالولاء » ، وبالقرب من لاريدوت قـام جنود الطيران بعرض عسكري هتفوا فيه « ليحيى ديغول » . وخرج رجال الدرك من ثكنة تاغاران، وتمركزوا في المنعطفات الرئيسية، واستعادوا مركز قيادتهم الرئيسي ، ثم شرعوا بتصفية المناوبة التي كان يقوم بهـا رجال « منظمة الجيش السري » . وعندما أرخى الليل سدوله ، لم يبق في العاصمة الجزائرية أي جيش ثائر ، باستثناء فرقـة المظليين الأجنبية الاولى التي ظلت تحرس البناء الذي يضم ادارات الحاكم العام ، وثكنة رينيو حيث تعمل فلول أركان حرب الثوار . وقرب منتصف الليل، تم تحرير دار الاذاعة ، وأعلنت المذيعة : « أن النظـام والحكم الشرعي سيعودان الى الجزائر » . وبعد قليل ظهر الجنرالات الأربعة على الشرفـة الشهيرة لدار الحكومة بناء على مناشدة

بعض المدنيين الذين غمرهم القلق . وحين انقطع التيار الكهربائي عن المذياع ، لم يتمكنوا من إيصال أصواتهم الى الجمهور . ومع ذلك، فماذا كان بوسعهم أن يقولوا ؟ لقد اختفى زيلر بين الجمهور مرتدياً اللباس المدني، وسيسلم نفسه بعد بضعة أيام . أما سالان وجوهو ، فقد لاذا بالفرار نحو معسكر زيرالدا ضمن شاحنة وبين البقية الباقية من الجنود الذين أخذوا يغادرون المدينة ، وهم يرددون أنشودة ايديت بياف : « لست نادماً على شيء » . وقد شرع هذان الجنرالان يوجهان خفية أعمال « منظمة الجيش السري » . أما شال فقد أرسل بعد الظهر ضابطاً الى وزيره ليبلغه خضوعه ، غير أنه عدل عن رأيه بعد ذلك . وأخيراً سلم نفسه عند الفجر الى رجال الدرك ، ونُقل فوراً الى باريس حيث سُجن في سجن « الصحة La Santé » .

إن انهيار هذه الفئة أخذ يخلق في الأفكار شبح تدخل عسكري، يستولي على الدولة أو يرغمها ، على الأقل ، على الاحتفاظ بالحالة الراهنة في الجزائر . ورغم أنني كنت متأكداً ، في النتيجة ، من أن الجيش ، يأتمر بأمري ، وان البلاد تطيعني ، فقد كنت بادي الارتياح لانكشاف الغمة واضمحلال العقبة . غير أن الأسى كان يحز في أعماق نفسي لتبديد القِيَم من جراء هذه الحوادث، ولا سيما لفقدان رؤساء عظام أثاروا الحركة ، فضلاً عن بعض منفذيها . وقد توجه جوكس فوراً الى الجزائر لاعادة تنظيم الشرطة والادارة ، ورافقه ميسمر الذي تولى مهمة شاقة تقضي بتطهير مجموعة الوحدات المتمردة عن طريق الفصل ، والتصفية ، وفرض العقوبات .

إن القانون هو القانون ، مهما بدا قاسياً ، ويجب أن يأخذ العدل مجراه . ولكن أي محكمة ستتولى محاكمة الزعماء المتمردين ؟ فجميع المحاكم المدنية لا تملك هذا الاختصاص ، والمحكمة العسكرية العادية لا تستطيع أن تحقق الغاية المتوخاة، إذ أن موقفها من قضية المتاريس ، يوحي بالتخوف من اخفاقها مرة أخرى . ولهذه الأسباب أحدثت بموجب المادة ١٦ من الدستور محكمة

عسكرية عليا ، لمحاكمة المتهمين الرئيسيين ، يرأسها قاضٍ نابغة ، يمتاز بكفاءات خاصة ، وهو موريس باتان رئيس الغرفة الجنائية في محكمة التمييز « النقض والابرام » . وتتألف هذه المحكمة من تسعة قضاة : خمسة ضباط ، وأربعة مدنيين ، ويتولى مهمة الاتهام النائب العام لدى محكمة التمييز . وبتاريخ ٢٩ أيار (مايو) افتُتحت محاكمة شال وزيلّر وغورو ، وصدر الحكم بعد ثلاثة أيام ، وهو يقضي على الأول والثاني بالسجن مع الشغل مدة خمسة عشر عاماً ، وعلى الثالث بالسجن مع الشغل مدة عشرة أعوام . وقد أخذت المحكمة بعين الرأفة خدماتهم السابقة،لأنهم سلموا أنفسهم الى السلطات دون إراقة الدماء ، والدوافع التي حملتهم على ارتكاب ما أقدموا عليه والتي لم تكن دنيئة القصد .

وبعد أن لفظت المحكمة حكمها الذي يُعَدّ خاتمة هذه المؤامرة الكئيبة، انقضى عام كامل قبل أن تنتهي قضية الجزائر فعلياً ، بعد أن تمت تسويتها من حيث المبادىء . ولا شك في أن القتال ستخف وطأته بعد الآن، ويتحول الى اشتباكات ضئيلة ونادرة ، غير أن هذا الأمر لن يخفف من حدة الأيام القادمة ، فسيطول أمد المفاوضات من جراء الشك الذي يساور زعماء «جبهة التحرير الوطنية » والتنافس في الطموح القائم بينهم . كما قام الجيش التونسي بأمر من رئيس جمهوريته ، بعدوان مفاجىء ولا طائل فيه ضد جيوشنا في بنزرت وفي حدود الصحراء، واقتُرفت عدة جرائم من قبل « منظمة الجيش السري » بقصد اقامة سلطة ارهاب خفية في الجزائر وفرنسا ، وقام المسلمون بأعمال دفاعية ، ولا سيما في مدينتي الجزائر ووهران ، رداً على الذين يفتكون بهم ، وأخيراً فان الأحزاب الفرنسية أبدت عداءها بشكل سافر ومستمر ، منذ زوال شبح المؤامرة العسكرية ، وظهور ختام المأساة . فهذه الأمور كلها ستشغل ، في هذه الفترة ، حياتي الخاصة وحياة الرأي العام في البلاد . ولكن لديّ لمحاربة هذه الشدائد ، أسلحة ماضية ، هي الدرع الذي ألبستني إياه مؤازرة الشعب الواعية والحسام المتمثل في صحة الطريق

الذي أسلكه

وبتاريخ ٢٠ ايار (مايو) ١٩٦١ ، اجتمع الوفدان في ايفيان، وكان لويس جوكس يرأس وفد الحكومة الفرنسية ، وكريم عبد القاسم يرأس وفد الجبهة . ولكي أؤكد رغبتي في السلم ، اتخذت قبل يوم ، عدة تدابير ذات مغزى ، إذ فرضتُ هدنة شهر واحد على جيوشنا ، أي انها ستتوقف عن القيام بأي عمليات هجومية ، وتكتفي ، في حالة الاعتداء عليها ، برد المهاجمين . وأمرتُ باعادة فرقة كاملة وعدة أسراب من الطائرات إلى فرنسا، ثم أفرجت عن ستة آلاف مسلم من أصل عشرة آلاف كان محكوماً عليهم لأعمال تتعلق بالثورة ، وأخليت سبيل بن بيلا ورفاقه الموقوفين في جزيرة ايكس ، وجاؤوا ليقيموا في قصر توركان . وقد استغرقت المفاوضات مدة تسعة أشهر ، تمت فيها أربع مراحل رسمية ، وعدة اتصالات شبه رسمية ، حاولنا فيها أن نتحلّى بالوضوح ونتسلّح بالصبر والحزم . وكان هذا الموقف مستمداً من خُلق لويس جوكس الذي كان يدير دفة المباحثات . وكان يتوق بلهفة للوصول إلى اتفاق ، وإنما كان يتوخى أن يكون مقبولاً ، وبالتالي منطقياً . إن مهامه الشاقة كأمين عام للحكومة ، ثم كوزير ، أتاحت له فرصة الاطلاع منذ عشرين عاماً على مختلف الشؤون العامة ، فأصبح ملماً بمختلف القضايا السياسية ، والاقتصادية والمالية ، والاجتماعية ، والادارية ، والمدرسية ، والعسكرية التي تقتضيها اشادة دولة جزائرية ، منفصلة عن الدولة الفرنسية ، وضمان التعاون الوثيق بينهما . ولما كان رجلاً يتحلى بالصفات الانسانية ، فقد حرص على أن تراعي الاتفاقات المقبلة ، وضع الأشخاص ، وفي مقدمتهم وضع الاوروبيين الذي سيتأثر من جراء انتقال السلطات . ولما كان مخلصاً لموضوع التجديد القومي ، فقد حرص أيضاً على أن يتسم تحرير الجزائر بكرم فرنسا ونبلها .

ولكن ، لكي نوافق على منح الجزائر نظام « مُشاركة » ، دون تركها وشأنها ، كان لا بد من تحقيق بعض الشروط، كإقرار تبادل عميق بينها وبين

فرنسا في النواحي الانسانية، والاقتصادية ، والثقافية، وأن تستمر في جميع المجالات ، تيارات المبادلات المبنية على الأفضلية ، وأن تُستورد المنتوجات وتصدّر ، معفاةً من الرسوم من قِبَل الطرفين بشكل متبادل ، وأن يخضع النقد الى منطقة الفرنك، وأن يتمكن مواطنو البلدين من التنقل بحرية من بلد الى آخر ، وأن يستقروا حيث يريدون ، وأن يزاولوا مهنهم فيها، وأن يُدخلوا اليها كل ما يملكونه ، أو يتركوه فيها ، أو يسحبوه منها بحرية. ويجب أن يحصل المواطنون الفرنسيون على ضمانات شديدة تتعلق بأشخاصهم، وأموالهم، وحقوقهم المدنية، وطريقة حياتهم، ولغتهم ، ومدارسهم ، الخ... أو أن يكون لهم حق الخيار بأن يصبحوا جزائريين ، على أن يظلوا محتفظين بجنسيتهم ، ويشتركوا إلزامياً ، بالوظائف الرسمية ، والادارية ، والقضائية أو أن يقيموا في الجزائر ، بوصفهم مواطنين فرنسيين ، ويتمتعوا حينئذ بأحكام اتفاقية للاقامة تنطوي على امتيازات خاصة . ويجب أن تظل فرنسا متمتعة حالياً بالأموال الضخمة التي وظفتها لاكتشاف نفط الصحراء ، واستثماره، ونقله ، وأن تضمن بالنسبة الى المستقبل أفضلية خاصة فيما يتعلق بالتنقيب عن مصادر بترولية حديثة ، واستثمارها . ويجب أن تستمر، كما كان مقرراً، سلسلة التجارب الذرية والفضائية التي باشرنا بها في الصحراء ، والتي تنطوي على أهمية بالغة، الأمر الذي يقتضي استبقاء جهازنا العسكري والفني. ومقابل ذلك ، فاننا مستعدون لتقديم المساعدة الى أقصى حد ممكن في سبيل تنمية الجزائر ، وذلك بمنحها سنوياً مساعدة مالية هامة ، ومتابعة تنفيذ مخطط قسنطينة الذي سبق أن وضعناه ، وعرض ارشادات خبرائنا في مختلف النشاطات ، وقبول عمالها وطلابها على نطاق واسع ، وتقديم العدد اللازم من المعلمين والأساتذة في مختلف مستويات التربية الوطنية ، لكي يتاح للنخبة الجزائرية أن تكتسب الثقافة الفرنسية وأن يتم تعليم الشعب باللغة الفرنسية .

ولكننا نريد أن يتم هذا الإجراء التاريخي الذي يحمل فرنسا على منح الجزائر سيادتها ومسؤولياتها، ويفرض على الجزائر تحمل أعبائها ، ويبقى

الطرفان بموجبه متضامنين ، نريده أن يتم بعد دراسته ومناقشته بالطرق الديموقراطية . لذلك لن يوقع أي اتفاق قبل المباشرة بإيقاف القتال . ولن يكون ثمة استقلال جزائري ومشاركة في مصالح البلدين إلا بعد أن يصوت عليهما الفرنسيون والجزائريون . ولن تتمتع الجزائر بحكومة ذات سيادة ، إلا تلك التي يتم انتخابها بشكل نظامي ، على أن تحدده فترة انتقالية تسود فيها سلطة فرنسا العليا . وفضلاً عن ذلك ، فان الجيش الفرنسي سيبقى في الجزائر إلى أن تستطيع الدولة الحديثة اقامة البرهان على تمكنها من تنفيذ التزاماتها .

ولكي نحقق هذه الأهداف ، سنضطر ، خلال المحادثات ، الى اجتياز جبال من عدم الثقة ، وهُوَىً من الزهو والعجرفة ، كانت تتحصن خلفها جبهة التحرير الوطنية ، إذ كانت ترى ، في كل موضوع تجري مناقشته ، رغبةً من قِبَلنا بإبقاء نوع من السيطرة المباشرة على الجزائر ، أو ، على الأقل ، ذريعة للتدخل ، في حين أننا كنا نريد أن نتخلص من كليهما . ولذلك ، كانت تُجمّعُ مقدمات أي تسوية ، وتتذرع تباعاً «بشرعية» سلطتها ، ووحدة الامة الجزائرية ، ووحدة أراضيها ، كيما تطالب تارة بألا يقرر إيقاف اطلاق النار إلا بعد تسوية جميع القضايا الأخرى ، وطوراً أن تجلو أولاً قواتنا عن الاقليم ، وأحياناً أن يتسلم الجهاز الموجه للثورة الحكم الفعلي في البلاد ، أو ألا نطلب امتيازات استثنائية للمواطنين الفرنسيين ، أو أن نتخلى عن ممارسة حقوق خاصة في الصحراء . وفيما يخصنا ، فقد عمدنا ، لكي نتغلب على العقبات الناشئة عن هذا الجدل ، إلى استعمال حجج دافعة لا تقبل الرد ، مستمدة من الوقائع التي بأيدينا . ولكي يبدأ نص الاتفاق وتطبيقه بايقاف القتال ، لا بنقل سلطاتنا ، ولكي ينشأ تقرير المصير عن الاستفتاء ، أولاً في فرنسا ، ثم في الجزائر ، لا بمجرد قسَم نؤديه في «الصمّام» ، ولكي تنبثق السلطة الجزائرية عن الانتخاب ، لا عن مجرد مرسوم ثوري ، فقد منحنا محدثينا حق الخيار بين مساعدة فرنسا السخية والمستمرة ، وبين الفوضى التي تتخبط فيها الجزائر

إذا تخلينا عنها . ولكي نحصل على الضمانات « للفرنسيين الأصليين » ، ضماناً لحقوقهم ، ولإتاحة الفرصة أمام تعاون الطائفتين ، فقد آثرنا اقتراحاً يرمي إلى اعادة تجميع الأوروبيين المسلمين الذين يرغبون في الاحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية ، في منطقة ضيقة يؤلفون فيها أغلبية السكان، وتتولى فرنسا حمايتها كما لو كانت جزءاً من اقليمها . ولكي نحافظ على أوضاع آبار البترول الذي استخرجناه ، وقواعد تجارب قنابلنا وصواريخنا ، فبوسعنا أن نبقى في الصحراء، مهما حصل، ولو اقتضى الأمر أن نعلن استقلال هذا الفراغ الشاسع. ولكي يبقى جيشنا في الجزائر، ما دام وجوده فيها مفيداً للسيطرة على اقليمها وحدودها ، فليس علينا سوى أن نقرر ذلك .

وجملة القول ، كانت تقتضي المفاوضة ، فيما يتعلق بنا ، حمل « جبهة التحرير الوطنية » على إقرار الترتيبات التي تقتضيها ، حتماً ، الاجراءات الملائمة المتعلقة بنيل الجزائر استقلالها ، من جهة ، والتوصل إلى مشاركة فعلية بين الدولة الجديدة وفرنسا ، من جهة ثانية ؛ وإلا فستتوقف المحادثات بشكل كامل ، ونعمل على ضمان مصالحنا، ولدينا على التأكيد جميع الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك . غير أن هذين الهدفين أثارا هزات عنيفة في سير المحادثات التي ابتدأت في ايفيان وتوقفت في ١٣ حزيران (يونيو) . وقد استؤنف الاجتماع في قصر لوغران في أواخر شهر تموز (يوليو) دون التوصل الى التفاهم . وبينما كانت تجري المباحثات بين الطرفين ، كانت تعليماتي الشفهية والخطية ، توجّه وفدنا تدريجياً .

وفي الوقت نفسه لم أتوانَ عن شرح ما عقدنا العزم عليه علناً ، إذ بذلك تتنوّر الافكار ، وتتكوّن القناعة لديها ، أحياناً ، وتتوضح الحقائق التي تعمل اجهزة الاعلام على تعديلها باستمرار . وبتاريخ ٨ ايار (مايو) ١٩٦١، خاطبت البلاد بمناسبة ذكرى النصر ومرور بضعة أيام على ازمة مدينة الجزائر ، وقلت : «يترتب على السكان الجزائريين أن يقرروا مصيرهم بأيديهم،

ويقرروا هل تصبح الجزائر دولة ذات سيادة داخليـــاً وخارجياً ، وعليهم أيضاً أن يقرروا هل تدخل هــذه الدولة في مشاركة مع فرنسا ، الأمر الذي تقبله هذه الأخيرة، بمقابل ما يضمن مؤازرتها ، بالاضافة إلى تعاون منظم بين الطائفتين». ثم وجهت كلامي إلى الفرنسيين الأصليين، قائلاً : « يالها من مهمة خصبة ، تعرض في هــذه الظروف ، على الجزائريين الذين من أصل فرنسي. وإني اطلب اليهم ، من كل قلبي ، وباسم فرنسا ، في اليوم الذي نحيي فيـــه ذكرى نصرٍ ساهموا فيه كثيراً ، أن يتخلوا عن الأوهام البالية والتحركات الحمقاء التي لا تُخلّف سوى النكبات ، وأن يوجهوا شجاعتهم وطاقتهم نحو العمل العظيم الذي سنتولى القيام به » . ثم أخذت اتجول في اللورين ، وزرت جميع مناطقها بين ٢٨ حزيران (يونيو) و٢ تموز (يوليو) فلقيت حيثما كان أجمل ترحيب ، وتحدثت الى الجماهير عدة مرات بالمعنى نفسه. وفي ١٢ تموز (يوليو) خاطبت أيضاً فرنسا « التي تشرَّبت روح العصر » ، وقلت: « كان يقتضي أن يربح جيشنا المعركة في ارض الجزائر ، كما نحتفظ بكامل حريتنا في قراراتنا وتصرفاتنا . إن هذا الهدف قد تحقق ، لذلك يمكننا أن نتخذ عـدة تدابير تتعلق بتهدئة الأمور ، وإعادة عدة وحدات إلى فرنسا ، وتخفيض مــدة الخدمة العسكرية عدة أسابيع . وعلى هذا الاساس ، تقبل فرنسا ، دون أي تحفظ ، أن يحدث السكان الجزائريون دولة مستقلة تماماً . وهي مستعدة أن تنظم تقرير المصير بالاشتراك مع العناصر السياسية الجزائرية ، ولا سـيما عناصر الثورة . وستظل مستعدة لابقاء مساعدتها للجزائر ، عندما تتأكد من التعاون المنظم بين الطائفتين ، وضمان مصالحها الخاصة . وإذا لم تتم هذه المشاركة ، فستضطر في النتيجة ، إلى تجميع السكان الذين يرفضون الالتحاق بدولة آيلة إلى الفوضى ، في إحدى المناطق، بغية حمايتهم ، أو ضمان وسائل استقرارهم في فرنسا ، إذا رغبوا في ذلك ، وعدم الاهتمام ، بأي حال، بمصير بقية السكان ومنعهم من دخول أراضيها » .

وإذا كان يبدو أن المسرحية أشرفت على نهايتها ، فقـد بذلت قصارى

جهدي لتنوير أركانها. وإنه لصحيح أنه كلما بدا تصرفي واضحاً ومستقيماً، تمادت فئات المعارضة المهنية في وصفه لدى القراء والناخبين بأنه غـامض وملتوٍ. إن أدنى محذور لمخاصمتهم المستمرة لم يكن في النتيجة التي ظهرت في المجال الدولي، لأن الأجنبي اعتاد حتى الآن أن يشاهد حكومة فرنسا ضعيفة الكيان، من جراء روح الاهمال لدى الرأي العام، ويميل بسهولة الى الاعتقاد أن ديغول قد هُزِم هو أيضاً، ولا يستطيع بالتالي أن يتخذ موقفاً حازماً.

ولا شك في أن الرئيس الحبيب بورقيبة وقع تحت تأثير هذا الوهم، إذ أرسل فجأة بتاريخ ٦ تموز (يوليو)، مذكرة تنطوي على التهديد، يطلب فيها أن تسحب فرنسا فوراً قواتها من بنزرت، وأن تقبل تعديل الحدود بين الصحراء وجنوب تونس. وفي ١٨ تموز (يوليو) أمر قواته بالهجوم، فوصلت بعض الفرق من الداخل، يرافقها عدد كبير من متطوعي حزب «الدستور»، وانضم جميعهم إلى حامية المدينة، فأطلقوا النار على جنودنا، وقطعوا عليهم الطرق المؤدية إلى المرفأ، وحاصروا منشآت القاعدة، ولا سيما المطـار، ووضعوا الحواجز في منفذ المرفـأ الذي يصله بالبحر، ليحول دون دخول سفننا الحربية. وفي الوقت نفسه اجتازت فرقة تونسية كبيرة حدود الصحراء، في اقصى الجنوب، وحاصرت مركزنا في «غارة الحمل»، ثم احتلت الموقع المعروف باسم الحد ٢٣٢. ويبدو أن الحبيب بورقيبة قدّر أن باريس ستمتنع عن اصدار قرار يتعلق باتخاذ تدابير واسعة النطاق، في الوقت الذي ستبتدىء فيه محادثات لوغران، ويتوقع الرأي العام الفرنسي والدولي انهاء المنازعـات في شمال افريقيا. وكان يراوده الأمـل بافتتاح المباحثات على اساس الأمر الواقع الذي أقدم عليه، وتتحقق مطالبه. وبذلـك فان المناضل الأكبر، سيستعيد في نظر العالم العربي، وقبل فوات الاوان، صفة العـدو اللدود «للاستعمار الفرنسي»، ويحصل، من جهة ثانية، على الأراضي النفطية المنشودة.

ولكن، رغم تصميمي على إنقاذ بلدنا من مشاكلها في الخارج، ورغم ما أبديته دائماً من مجاملة ومسالمة، إزاء تونس، فانني لا أقبل قط عدم مراعاة

احترام فرنسا . ولذلك كان ردي العسكري قاسياً وسريعاً . ففي بنزرت ، شرعنا منذ ١٩ تموز (يوليو) بنشاط جوي ، وإنزال مظليين ، مما سمح لنا باستعادة المطار ، حيث هبطت إثر ذلك نجدات كثيرة ، كما وصلت فيما بعد نجـدات أخرى عن طريق البحر الى خليج الكاربير . وحينئذ ، تمكن الأميرال آمَّان ، آمر القاعدة ، من فك الحصار ، والاستيلاء على أحيـاء المدينة المجاورة للمرفأ ، وإخلاء منفذ المرفأ البحري ، وتنظيفه من العقبات التي كانت تعرقل المرور فيه ، وإعادة المواصلات البحرية والجوية ، وتشتيت شمل المهاجمين الذين أنهكتهم هذه التدابير . وبعد ذلـك ، وافقنا على طلب الحاكم التونسي بإيقاف القتال ، وأخذت جيوشنا تمد يَدَ المساعدة إلى السكان المحرومين من مواد التموين والذين أخذوا يلوذون بالفرار إلى مختلف الجهات . أما حدود الصحراء ، فقد تولت قواتنا المتحركة رد الهجوم بسرعة ومهارة . وهكذا ، فقد مُني هذا العدوان بالاخفاق ، بعد أن كلّـف التونسيين أكثر من سبعمائة قتيل وثمانمائة سجين تعس ، وعدة آلاف من الجرحى البائسين . وقد فقدنا سبعة وعشرين قتيلاً .

أما في فرنسا ، فقد كانت الأحزاب تهاجم ديغول ، واستنكرت جميعها ، بهجمات مختلفة ، حملتنا العسكرية ، وطالبت فتح باب المفاوضات فوراً مع تونس ، دون أن تأخذ بعين الاعتبار العدوان الذي تمّ ضد جيوشنا في بنزرت والصحراء . وإزاء هذه الانذارات بالتخلي عن كل شيء ، لم يرتفع ، لمساندتي ، كما هي العادة ، سوى أصوات نادرة ومترددة . ولكنني كنت أعلم مدى قيمة مثل هذه الخطب والمقالات ، بالنسبة إلى خطورة الموضوع الذي كنت اعالجه ، ولذلك امتنعت عن إيقاف هجومنا العسكري المعاكس ، قبـل أن نكسب المعركة في ميدان القتال .

ولم يكن ليؤثر على تصرفاتنا نشاط الأمم المتحدة ، أو محاولة تدخـل أمينها العام داغ همرشولد ، الذي أظهر في الوقت نفسه خلافـه معنا بشكل

صريح ، لتدخله مباشرة في شؤون حكومة الكونغو ، ولزم جانب الحبيب بورقيبة . وقد ذهب لزيارته في مدينة تونس ، وعقد معه اجتماعات ودية ، ثم توجه في ٢٦ تموز (يوليو) ، إلى بنزرت ، بعد أن توقف القتال ، كما لو كان يملك حق تسوية النزاع محلياً. غير أن هذا المسعى قد عاد عليه بالخزي ، إذ أن جيوشنا لم تهتم ، عملاً بالتعليمات التي تلقتها ، بتحركات هذا الوسيط غير المفوض ، كما أن الأميرال آمَّان ، رفض استقباله . ولم يبقَ للرئيس الحبيب بورقيبة سوى أن يَعُدَّ خطأه واخفاقه بمثابة خسارة لا تُعوَّض وسينساهما عندما يندمل الجرح الذي أصاب الصداقة بين تونس وفرنسا .

على أن هذا الحادث المؤسف لم يؤثر قط في المفاوضات الجارية مع « جبهة التحرير الوطنية » . ولكن هل سيبقي الأمر كذلك بعد التغييرات المفاجئة التي أدخلها الثوار ، في ٢٧ آب (اغسطس) ، على جهازهم الرئيسي إذ لم يبقَ فرحات عباس رئيساً ، وحلَّ محله بن يوسف بن خده ؟ ويمكننا أن نتساءل ، بادىء ذي بدء ، هل استبدال الزعيم الوطني القديم ، برئيس أصغر منه سناً ، وأشد تطرفاً في ثوريته ، سيحمل « الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية » على التصلب في مفاوضاتها ؟ غير أن الرئيس الجديد أصدر بعد مدة وجيزة بياناً بدَّد فيه هذه المخاوف ، وفسح المجال للاعتقاد بعكسها ، إذ قال : « إننا مقتنعون فيما يخصنا ، أن المفاوضة الصريحة والصادقة ستسمح لشعبنا بممارسة حقه في تقرير مصيره ، والتمتع بالاستقلال ، وتضع حداً للحرب ، وتفتح طريق التعاون المثمر بين الشعبين الجزائري والفرنسي . وهذا ما نتمناه ! » . ولكن بن خده نفسه أعلن في خطاب لاحق ، ما يحمل على إعادة النظر في الموضوع بأكمله ، إذ أكد ان الاستفتاء ليس ضرورياً البتة ، ويجب الاستغناء عنه. بيد أنهم أعلمونا فيما بعد أن هذه العبارة « مجرد أسلوب انشائي » . لذلك استمر المتفاوضون في السير نحو الهدف الذي حددناه لهم .

وفيما يتعلق بفرحات عباس، فان تنحيته قضت على مطامع واسعة المدى،

صريح ، لتدخله مباشرة في شؤون حكومة الكونغو ، ولزم جانب الحبيب بورقيبة . وقد ذهب لزيارته في مدينة تونس ، وعقد معه اجتماعات ودية ، ثم توجه في ٢٦ تموز (يوليو) ، إلى بنزرت ، بعد أن توقف القتال ، كما لو كان يملك حق تسوية النزاع محلياً. غير أن هذا المسعى قد عاد عليه بالخزي ، إذ أن جيوشنا لم تهتم ، عملاً بالتعليمات التي تلقتها ، بتحركات هذا الوسيط غير المفوض ، كما أن الأميرال آمّان ، رفض استقباله . ولم يبقَ للرئيس الحبيب بورقيبة سوى أن يَعُدَّ خطأه واخفاقه بمثابة خسارة لا تُعوَّض وسينساهما عندما يندمل الجرح الذي أصاب الصداقة بين تونس وفرنسا .

على أن هذا الحادث المؤسف لم يؤثر قط في المفاوضات الجارية مع « جبهة التحرير الوطنية » . ولكن هل سيبقي الأمر كذلك بعد التغييرات المفاجئة التي أدخلها الثوار ، في ٢٧ آب (اغسطس) ، على جهازهم الرئيسي إذ لم يبقَ فرحات عباس رئيساً ، وحلّ محله بن يوسف بن خده ؟ ويمكننا أن نتساءل ، باديء ذي بدء ، هل استبدال الزعيم الوطني القديم ، برئيس أصغر منه سناً ، وأشد تطرفاً في ثوريته ، سيحمل « الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية » على التصلب في مفاوضاتها ؟ غير أن الرئيس الجديد أصدر بعد مدة وجيزة بياناً بدّد فيه هذه المخاوف ، وفسح المجال للاعتقاد بعكسها ، إذ قال : « إننا مقتنعون فيما يخصنا ، أن المفاوضة الصريحة والصادقة ستسمح لشعبنا بممارسة حقه في تقرير مصيره ، والتمتع بالاستقلال ، وتضع حداً للحرب ، وتفتح طريق التعاون المثمر بين الشعبين الجزائري والفرنسي . وهذا ما نتمناه ! » . ولكن بن خده نفسه أعلن في خطاب لاحق ، ما يحمل على إعادة النظر في الموضوع بأكمله ، إذ أكد ان الاستفتاء ليس ضرورياً البتة ، ويجب الاستغناء عنه. بيد أنهم أعلمونا فيما بعد أن هذه العبارة « مجرد أسلوب انشائي » . لذلك استمر المتفاوضون في السير نحو الهدف الذي حددناه لهم .

وفيما يتعلق بفرحات عباس، فان تنحيته قضت على مطامع واسعة المدى ،

منها ما يتعلق بشخصي ، وقد أطلعني عليه بنفسه في مدينة الجزائر ، خلال الحرب العالمية الثانية . فقد شرح لي آنذاك ، باندفاع وذكاء، وخلال حديث جرى بيننا ، المشروع السياسي الذي كان يتوخاه بوصفه رئيساً « للاتحـــاد الشعبي الجزائري » ، ألا وهو إنشاء دولة جزائرية ديموقراطية ، بالاتفاق معنا ، وتتحد مع فرنسا . ولكن ذلك كان يستلزم القضاء على المقاومـة العنيفة التي كان المستوطنون والإدارة الحاكمة يعارضون بها مثل هـذا التطور . فقد كان يقول لي : « نظراً لما تتحلى به شخصيتك ، ولأن عملك الحـــالي سيمنحك سلطة واسعة ، فبإمكانك أن تسعى في هـــذا الإتجاه ، حيث لا يتجرأ أي فرنسي آخر أن يقدم عليه » . غير أنني استمعت إلى فرحات عباس بتحفظ واهتمام ، إذ كنا ، آنذاك ، في صميم الحرب ، وكانت بلادنا تعـــاني وضعاً رهيبـاً ، وكان يترتب علينا إيجـاد حلٍّ لقضايا أكثر أهميـة وتقتضي حلاً سريعـاً . ثم ابتسمت وقلت له : « إنك تعـتزم دون شك أن تكون رئيساً للجمهورية الجزائرية المقبلة ، كما تتصورها ، أليس كذلك ؟ » فأجابني بلهجـة مفعمة بالرزانة والوقار : « لست أتمنى أكثر من أن أجد نفسي يوماً مـا ، بالقرب منك ، ممثلاً للجزائر ، لنسير مع فرنسا ! » . وبعد عشر سنوات ، عندمـا اندلعت نار الثورة ، كان فرحات عباس عضواً في البرلمان الفرنسي ، فطلب مقابلتي ، قبل أن يشترك بها ، وإنمـا كان يستعد للسفر الى القاهرة لترؤس « جبهة التحرير الوطنية » . وقد رفضت طلبه ، إذ مـا الفائدة من هـذه المقابلة في الوقت الذي كنت فيــه معتزلاً جميع الشؤون الحكومية ، ومجرداً من أي سلطة ؟

وكنت ، قبل مـدة وجيزة ، أبلغت الجواب نفسه ، وللسبب نفسه الى هوشي مينه رئيس الفييتنام ، الذي جاء عام ١٩٤٦ ، ليتفاوض في فونتينبلو مع حكومة الجمهورية الرابعة ، وشعر أن هذا الاتفاق سيموت وهو في المهد ، فطلب بإلحاح مقابلتي في عزلتي . ولعلّ هذين الزعيمين اللذين يترأس كل منهما حركة تحمل شعبيهما على النضال ضد شعبنا ، يخالجها الأمل ، قبل الوصول الى

هذه المرحلة ، بأن يجدا في شخصي دولة فرنسا المجردة من أحابيل الحزبيين العقيمة . ولعلي ، لو كنت في ذاك العهد متسلماً زمام الحكم ، لاتخذت الأحداث شكلاً آخر. ولكن ما الفائدة من التظاهر بإلزام فرنسا ، في الوقت الذي لم أكن لأمثلها ؟

وبينما كانت جبهة التحرير الوطنية تشير الآن نحو السلم ، رغم تغيير رئيسها ، فان العناصر المتجمعة تحت شعار « منظمة الجيش السري » أثارت حرباً عنيفة، وفق أسلوبها. ولم يكن ذلك مجرد انفجار فوري للغضب وخيبة الآمال ، بل كان مشروعاً واسع النطاق يهدف ، عن طريق ارتكاب الجرائم ، الى فرض سياسة سُميت بسخرية سياسة « الجزائر الفرنسية » ، ولا تعمل في الواقع سوى حفر هوة بين الشعبين يتعذر اجتيازها. فقد كانت حركة العصيان هذه تعتقد أنها بإقدامها على الإكثار من قتل المسلمين ، ستحمل طائفتهم على مضاعفة المجازر والمذابح ، وأن مثل هذه الحالة التي تسود الجزائر ، ستحول دون استمرار المحادثات المقررة . وكانت تعتقد أيضاً أن الذعر الذي كان قديماً محصوراً بالهيئات ، أصبح اليوم يشمل المجتمع بكامله ، إذ كان أصحاب نظرية الارهاب يهدفون الى اشاعة الرعب لدى الرأي العام والسلطات العامة، عن طريق ارتكاب الجرائم بشكل مستمر ، لإرغام الطرفين على السير في الإتجاه المفروض عليهم. لذلك ظلت « منظمة الجيش السري » ، طوال أكثر من عام ، تمارس نشاطها الدموي ، تحت السلطة النظرية لكل من سالان ، المختبىء في مدينة الجزائر ، وجوهو المختبىء في وهران ، واللذين يتمتعان بنفوذ واسع في الجيش والشرطة والإدارة الحكومية . غير أنها كانت تخضع ، في الواقع ، لأمر رجال أشداء أمثال جاك سوزيني الذي تستهويهم النزعة الدكتاتورية . وهي تستخدم الفارين من الخدمة العسكرية ، والمتعصبين من بقايا الجيش ، ولا سيما جنود الفرق الأجنبية ، ومجموعة اللصوص الذين يترعرعون في جو الشغب الكامن ، وتستثمر أوهام معظم الفرنسيين الأصليين وذعرهم ، الذين ما زالوا ينتظرون قوة إلهية تضمن لهم ما يعتقدون أن فيه

خلاصهم ؛ وأخيراً فـان هذه المنظمة على اتصال بمكاتب الحركات السياسية ، وشبكات المؤامرات، وبقايا المتطوعين القدامى ، الذين يريدون جميعهم إسقاط الجمهورية ، وأحياناً إشباع أحقاد متراكمة ، ضد ديغول منذ عام ١٩٤٠ .

ومنذ محادثات ايفيان الأولى ، أصبحت أهم المدن الجزائرية ، وفي مقدمتها مدينتنا الجزائر ووهران مسرحاً لمآسٍ يومية . وكان سفاحو « منظمة الجيش السري » يؤثرون استعمال الرشاش والمسدس ضد المسلمين، فيقبضون على فئات معينة منهم، أو يصوبون النار، دون تمييز، على كل من يشاهدونهم أمام المخازن والمقاهي ، أو في أرصفة الطرقات . ويستعمل هؤلاء المجرمون، في الغالب ، السيارات ، للهرب بسرعة من مطاردة رجال الشرطة ، وإن كانت على أي حال ، نادرة ومتسمة بالاهمـال . وكانوا يستعملون ضد الفرنسيين الذين كانوا يريدون القضاء عليهم أو مجرد إرهابهم فحسب ، البازوكا ، أو القنابـل التي كانت انفجاراتهـا ليلاً « أكثر من ١٥٠٠ قنبلة خلال بضعة أشهر » ، تكفل استمرار جو الحرب ، كما كان يحييها من فوق الشرفات المزينة بعلم « منظمة الجيش السري » ضجيج القدور المعدنية المصحوب بالصراخ والصخب . وكان المسلمون يلجأون ليلاً إلى أحيائهم حيث تخفق أعلام «جبهة التحرير الوطنية»، ويطلقون النار على كل من تبدو عليه إمارات التهديـد ، ويجاوبون بصياحهم على صياح الأوروبيين . وفي خلال عام واحد قُتل ما يقارب اثني عشر ألف رجل وامرأة وطفل ، برصاص « منظمة الجيش السري » . وقد قتل رجالها أيضاً أو جرحوا عدة مئات من أعضاء قوى الأمن: كمفتشي الشرطة، ورجال الدرك والأمن ، ونظموا أسباب اغتيال ما يقارب من ثلاثين شخصاً من ضباط الشرطة أو الجيش ، أو من القضاة . وبتاريخ ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٢ ، وجه سالان الى فئات الاغتيال ، أمراً يحمل توقيعه « بإطلاق النار حكماً على وحدات الدرك السيار وقوى الأمن » . إن الاشتراك في اقتراف الجرائم بلغ بين السكان الأوروبيين ، ولدى مختلف مراتب موظفي الادارة والأمن ، حداً أصبح معه توقيف المجرمين أو إصدار الأحكام بحقهم أمراً نادراً جداً . وإذا

تمكن المندوب العام جان موران والقائد العام آيوره من الاستمرار في ممارسة مهـامهم ، وفي مثل هذه الظروف ، فذلك لأنهما كانا مقيمين خارج مدينة الجزائر ، إذ كان الأول في الصخرة السوداء «روشيه نوار» والثاني في رغاية .

وفي فرنسا ، رغم الجهود الكبيرة التي كان يبذلهـا وزير الداخلية روجيه فري ، ورجال الشرطة ، فقد ازداد التخريب والتدمير بواسطـة قنابل البلاستيك التي تجاوز عددها ألف قنبلة ، وقـد ذهب ضحيتها رئيس بلدية إيفيان ، كميل بلان ، كما أطلقت إحـداها على أندريه مالرو ، فأفقدت بصر فتاة صغيرة . وقد حاولوا الضربة الجريئة يوم ٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ ، إذ بينما كنت عائداً ليلاً مع زوجتي ، والمرافق العسكري العقيـد تيسير ، والحـارس فرنسيس مارّو ، ولدى خروجنا من بون سور سين ، على الطريق المؤدي من قصر الأليزيه من كولومبي فوجئنا بأن سيارتنا قد أحاطت بهـا ألسنة اللهيب . وكان ذلك نتيجة انفجار مزيج من المواد المعدة لتفجير كمية من البلاستيك يبلغ وزنها عشرة كيلوغرامات كانت مخبأة في كتلة من الرمال ، وتملك طاقة تدمير تتجاوز الهدف ، المعدة له . والغريب أن هـذه الكتلة لم تنفجر .

وهكذا استمرت الأمور في سيرها الطبيعي ، وكنت قبـل بضعة أيام ، اغتنمت فرصة عقـد مؤتمر صحفي ، لأوضح الشروط التي ستنشأ بموجبها الدولة الجزائرية ، إذ قلت: «إن مثل هذه الدولة لا يمكن أن تنشأ ، أصولاً، إلا عن طريق استفتاء السكان...ومؤدى ذلك أن الاستفتاء سيحدث الدولة، وأن الحكومة النهائية ستنبثق عن الانتخابات . إن حكومة جزائرية موقتة قد تسير بالبلاد نحو تقرير المصير، ونحو هـذه الانتخابات ، على أن تتصف بالحزم وتكون على وفاق معنا . ولكن إذا لم ندرك هذا الهـدف رغم ما تقترحه فرنسا ، فيجب حينئذ أن نستنتج ما يجب عمله » . وبينت أن ذلك سيؤدي إلى إنهـاء مساعدتنا وتجميع الفرنسيين . ثم تناولت أيضاً قضية

تمكن المندوب العام جان موران والقائد العام آيوره من الاستمرار في ممارسة مهامهم ، وفي مثل هذه الظروف ، فذلك لأنهما كانا مقيمين خارج مدينة الجزائر ، إذ كان الأول في الصخرة السوداء «روشيه نوار» والثاني في رغاية .

وفي فرنسا ، رغم الجهود الكبيرة التي كان يبذلها وزير الداخلية روجيه فري ، ورجال الشرطة ، فقد ازداد التخريب والتدمير بواسطة قنابل البلاستيك التي تجاوز عددها ألف قنبلة ، وقد ذهب ضحيتها رئيس بلدية إيفيان ، كميل بلان ، كما أطلقت إحداها على أندريه مالرو ، فأفقدت بصر فتاة صغيرة . وقد حاولوا الضربة الجريئة يوم ٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ ، إذ بينما كنت عائداً ليلاً مع زوجتي ، والمرافق العسكري العقيد تيسير ، والحارس فرنسيس مارّو ، ولدى خروجنا من بون سور سين ، على الطريق المؤدي من قصر الأليزيه من كولومبي فوجئنا بأن سيارتنا قد أحاطت بها ألسنة اللهيب . وكان ذلك نتيجة انفجار مزيج من المواد المعدة لتفجير كمية من البلاستيك يبلغ وزنها عشرة كيلوغرامات كانت مخبأة في كتلة من الرمال ، وتملك طاقة تدمير تتجاوز الهدف ، المعدة له . والغريب أن هذه الكتلة لم تنفجر .

وهكذا استمرت الأمور في سيرها الطبيعي ، وكنت قبل بضعة أيام ، اغتنمت فرصة عقد مؤتمر صحفي ، لأوضح الشروط التي ستنشأ بموجبها الدولة الجزائرية ، إذ قلت: «إن مثل هذه الدولة لا يمكن أن تنشأ ، أصولاً، إلا عن طريق استفتاء السكان...ومؤدى ذلك أن الاستفتاء سيحدث الدولة، وأن الحكومة النهائية ستنبثق عن الانتخابات . إن حكومة جزائرية موقتة قد تسير بالبلاد نحو تقرير المصير ، ونحو هذه الانتخابات ، على أن تتصف بالحزم وتكون على وفاق معنا . ولكن إذا لم ندرك هذا الهدف رغم ما تقترحه فرنسا ، فيجب حينئذ أن نستنتج ما يجب عمله » . وبينت أن ذلك سيؤدي إلى إنهاء مساعدتنا وتجميع الفرنسيين . ثم تناولت أيضاً قضية

الصحراء قائلاً : « إن خطتنا ترمي إلى تحقيق مصالحنا وأخذ الحقيقة بعين الاعتبار . أما مصالحنا فمؤداها ما يلي : حرية استثمار البترول والغاز اللذين اكتشفناهما ، والتصرف بأراض للطيران ، والتمتع بحق التنقل . أما الحقيقة فهي أن كل جزائري كان يُؤمن بأن الصحراء يجب ان تُعدّ قسماً من الجزائر. وهذا يحملنا على القول : إننا لم نتعرض إلى قضية سيادة الصحراء أثناء المباحثات الفرنسية الجزائرية . ولكننا بحاجة إلى مشاركة تضمن مصالحنا . وإذا تعذر تحقيقها وتنفيذ هذا الضمان ، وجب علينا أن نجعل من أحجار الصحراء ومن رمالها شيئاً خاصاً ... » . ثم زرت بين ٢٠ و ٢٤ ايلول (سبتمبر) ، محافظات آفيزون ، ولوزير ، والآرديش ، فشرحت فيها ما أقوم به ، فأيدتني جميعها بحرارة زائدة .

إن مصير فرنسا يتوقف دائماً على نشاط جنودها . وقد أكدت ذلك في الثاني من تشرين الأول (اكتوبر) في حكمة ألقيتها من الاذاعة ، قلت فيها : « فيما يتعلق بالجزائر ، لم نتوقف منذ ثلاث سنوات ، عن الدنو من الهدف الذي حددته باسم فرنسا. ولكن يجب كيما يتحقق هذا الحل الواضح والحازم ، أن يكون الجيش الفرنسي سيد ميدان الحرب ، وهذا ما حصل فعلاً . ولذلك كان يجب ، ويجب الآن ، أن يبقى هذا الجيش مخلصا لواجبه ، وقد أبدى هذا الاخلاص ، وله في ذلك شرف عظيم ! » . ثم قمت بين ٧ و١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) برحلة إلى كورسيكا والبروفانس ، وسنحت لي فيهما عدة مناسبات لشرح هذا الموضوع والتصفيق له ، بعد أن أصبح مألوفاً لدى الأكثرية الساحقة المتمتعة بالمنطق السليم. وفي ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، زرت مدينة ستراسبورغ التي كانت تحتفل بذكرى تحريرها . وقد دُعي عدد كبير من الضباط لحضور الحفلة العسكرية والاستماع إلى ما سيقوله ديغول . وقد تحدثت عن الجيش في الخطاب الذي وجهته إلى سكان ستراسبورغ ، وعن طريقهم إلى جميع الفرنسيين . وبعد أن أشدت بمأثرة فرقة لوكلير ، أشرت إلى أسباب تحرير فرنسا وجيوشها وكيف ان الجزائر تعلقت بها ردحاً طويلاً من الزمن ،

الأمر الذي سيسمح لنا ببناء دفاع وطني يتفق ومقتضيات عصرنا ، وشرحت كيف يتم ذلك. وهكذا أوضحت أن مصلحة سيطرتنا الرئيسية، تقضي بانهاء المشكلة الجزائرية ، وفسحت لجيشنا مجالاً واسعاً للتجديد . ولكن كيف لا أجعلهم يشعرون أن التخلي عن الخدمات التي قدمناها ، والنجاحات التي أحرزناها فيما وراء البحار، منذ عشرات السنين، تقتضي تضحية عسكرية ؟ ثم تعرضت إلى التمنيات المثيرة التي أحدثها حلم «الجزائر الفرنسية» ، وصرحت: «يستطيع كل إنسان ، وأنا في المقدمة ، أن يشرح لنفسه كيف ينشأ الأمل أو الوهم في أذهان الكثيرين وقلوبهم ، بأن الاستمرار في رغبة الشيء يؤدي ، في المجالين العنصري والنفساني ، إلى تحقيقه ، خلافاً لكيانه». وختمت كلامي صائحاً : « ورغم كل شيء ، فعندما تختار الدولة والأمة طريقها ، يصبح الواجب العسكري مرسوماً بشكل نهائي . فالخروج عنه لا يؤدي إلا إلى خسارة الجنود ، في حين أن التقيد به يتيح للبلاد اعطاء المثل اللائق وايجاد المخرج المناسب».

وبتاريخ ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ، أكدت في خطاب نهاية العام ، ماذا نريد ، وأبديت الملاحظة التالية : «يبدو اليوم ممكناً ، في الواقع ، أن تنتهي بهذا الشكل هذه المأساة المؤلمة » . وبعد ثلاثة أيام ، صدرت الأوامر باعادة فرقتين جديدتين إلى فرنسا مع كل الطيران المقاتل تقريباً . وأخيراً أعلنت في ٥ شباط (فبراير) ١٩٦٢ ، أن المحنة أوشكت على الانتهاء ، إذ قلت : « من ذا الذي يستطيع أن ينكر ، بنية حسنة ، وجوب القيام بعمل نبيل ، لا مفر منه ، واحلال علاقات التعاون محل علاقات السيطرة التي كانت تربطنا بمستعمراتنا ، حيث لم تتم حتى الآن، كالجزائر مثلاً ؟.. اننا نقترب من هدفنا، ويساورني الأمل بأننا سندرك قريباً المخرج الذي نعده الأجدى ، والذي عملنا على انضاج عناصره » .

وعلى أثر ذلك، افتتحت في منطقة «الروس» المرحلة النهائية للمفاوضات.

وقد رافق لويس جوكس هذه المرة وزيران آخران ، هما روبير بورون وجان دو بروي واستأنف الاتصال مباشرة ، بمندوبي الجبهة ، كريم بلقاسم وسعد دحلب والاخضر بن طبال ، ثم انتقلت المباحثات في اواخرها إلى إيفيـان ، وتم توقيع الاتفاقات في ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٢ . وقد ورد فيها كل ما كنا نتوخاه ، مع قرار ايقاف القتال فوراً . وبعد أن يمنح الشعب الفرنسي الاستقلال إلى الجزائر ، ويصوت عليه الشعب الجزائري، فحينئذ يقوم تعاون وثيق بين فرنسا والجزائر في الشؤون الاقتصادية والنقدية ، بالاضافـة إلى التعاون العميق في المجالين الثقافي والفني ، ومنح امتيازات خاصة لمواطني كل من البلدين في اقليم البلد الآخر ، وتقديم ضمانات كاملة وواضحة لأعضاء الجالية الفرنسيـة ، الذين قد يرغبون في البقاء في الجزائر ، وضمان حقوق ذات امتيازات لتنقيبنا عن بترول الصحراء واستثمارنا له ، ومتابعة تجاربنا الذرية والفضائية في الصحراء ، والتصرف بقاعدة المرسي الكبير وعدة مطارات من قبل قواتنا خلال خمسة عشر عاماً على الأقل ، واستبقاء جيشنـا في الجزائر مدة ثلاثة أعوام ، إذا رأينا ذلك ضرورياً . وفيما يتعلق بالفترة الانتقالية ، فقد تم الاتفاق على أن توفد الجمهورية الفرنسية ، من جهتها ، مفوضاً سامياً ، يصبح السلطة العليا ، ولا سيما فيما يتعلق بالنظام العام ، وتتولى ، من جهـة ثانية ، انشاء «لجنة تنفيذية جزائرية موقتة» تأخذ على عاتقها شؤون الادارة ، وتنظيم الاستفتاء ، وتعمل على انتخاب جمعية عامة وطنية دستورية ، تنبثق عنها الحكومة ، على أساس أن جواب الشعب على الاستفتاء سيكون ايجابياً. ولما كانت الجزائر لا تتمتع ، في الوقت الراهن ، بالسيادة ، واتفاقات ايفيان لا تعد ، بالتالي ، بمثابـة معاهدة ، فان الشعب سيصوت في فرنسا والجزائر استناداً إلى بيان صادر عن الحكومة الفرنسية يتضمن توصية الناخبين باقرار نص الاستفتاء .

وفي عشية اليوم نفسه ، صرحت للأمـة أن المأساة انتهت ، والمشكلة اقترنت بالحل الملائم ، هذا إذا أقرت ذلك . وقـد قلت : « إن الذي تقرر

أمره يتجاوب مع ثلاث حقائق واضحة كالنهار . فالحقيقة الأولى هي أن مصلحتنا الوطنية ، والحقائق الفرنسية ، والجزائرية ، والعالميـــة ، كل ذلك يقتضينا ، في الوقت الراهن ، أن تقرر الجزائر مصيرها بنفسها . والحقيقـة الثانيـــة هي أن حاجات الجزائريين الكبرى ، ورغبـاتهم الواسعة المتعلقة بتنميتهم ، تفرض على الجزائريين أن تشترك مع بلدنا . والحقيقة الثالثـة هي أنه ، بصرف النظر عن القتال ، وعن الاعتداءات ، والمحن ، ورغمـاً عن مختلف الفروق في طريقة الحياة ، وفي العرق ، وفي الدين ، فانـه يقوم بين فرنسا والجزائر نوع من التجاذب الخاص البـــدائي ، بالاضافـة الى الروابط العديدة التي تمت خلال مئة واثنين وثلاثين عاماً من حياتها المشتركة، وذكريات الحروب الكبرى التي خاضها معاً أبناء الطرفين ، جنباً الى جنب، في صفوف جيوشنا ، وفي سبيل حرية العالم . ومن يدري فلعل القتال الذي انتهى والذين سقطوا قتـلى من الجانبين ، كل ذلـــك قد يساعد الشعبين على الاقتناع بأنها وُجدا ، لا للتقاتل ، وإنما للسير معاً وأخوياً في طريق الحضارة . ثم أكدت ما يلي : « إذا تغلب في النتيجة الحل الذي يمليه المنطق السليم ، فمرد ذلك ، أولاً ، الى الجمهورية الفرنسية التي عرفت كيف تزود نفسها بالمؤسسات اللازمة لسلطة الدولة ، ومن ثم ، الى الجيش الذي تمكن من السيطرة على الأراضي في كل منطقة وفي جميع نقاط الحدود، بفضل خسائره المجيدة ، وجهوده الجديرة بالتقدير ، وأقام مع السكان أواصر إنسانية وودية ، وبقي حازماً ازاء القيام بواجبه رغم الاستياء الذي أبداه كثير من ضباطه ، ومحاولات التخريب التي قام بها بعض الرؤساء الذين شقوا عصا الطاعة . والفضل في ذلك ، أخيراً ، الى الشعب الفرنسي الذي أتاح للحل مجال النضج وإدراك النتيجة بمـا أولاه من ثقة دائمة للذي يحمل عبء الدولة » . وبعد يومين أبلغت البرلمـان برسالة وجهتها اليه ، ان الأمة مدعوة لإبداء رأيها بواسطة الاستفتاء .

وقد تمّ الاقتراع بتاريخ ٨ نيسان (إبريل) . وقبل هذا التاريخ بيومين ، وجهت خطاباً إلى البلاد ، طلبت فيه إلى كل مواطن ، لدى تصويته بكلمـة

نعم ، « أن يُسهم في هذا الحادث الواسع المدى ، والذي يُنهي مسعى فرنسا في تصفية الاستعمار » . ففي فرنسا والمحافظات والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار ، توجهَ ٢٠ مليوناً وثمانمائة ألف فرنسية وفرنسي إلى صناديق الاقتراع ، أي نسبة ٧٦ بالمئة من المسجلين . وقد أجاب منهم ١٧ مليون وتسعمائة ألف بكلمة نعم ، ومليون وثمانمائة ألف بكلمة لا وكان ثمة مليون ورقة بيضاء أو ملغاة. فالجواب كان إذاً إيجابياً بنسبة ٩١ بالمئة من الأصوات التي أُدلي بها .

ومع ذلك ، فإن شبه الاجماع الوطني الماثل ، والذي يحل القضية من اساسها دون أن يترك أي مجال للشك حول نهاية المشكلة ، لم يَثْنِ « منظمة الجيش السري » عن متابعة تصرفاتها . ومنذ أن بدا واضحاً أنه سيُباشَر بالمفاوضة النهائية ، تنبأ كثير من فرنسيي الجزائر بالنتيجة ، وأفزعتهم موجة الجرائم التي غمرت البلاد ، فأخذوا يستعدون للعودة إلى فرنسا ، مما حمل الارهابيين على الإدعاء بأن الهجرة ستؤدي إلى تسليم الأراضي إلى العدو ... لذلك عمدوا إلى حظر مغادرة أي شخص تحت طائلة إحراق الأموال المتروكة ، وقتل المُلاّك عند الاقتضاء . وفي الواقع ، حلّ التنفيذ محل التهديد . وعلى النقيض من ذلك ، فقد تحولت الأساليب المستعملة بعد توقيع الاتفاقات ، « إلى إحراق المراكز » . فقد أصبح من الواجب أن يغادر الاوروبيون الجزائر ، مهما كلف الثمن ، وألاّ يخلفوا بعدهم سوى الدمار . وساد الشعار القائل : « لنتركها كما وجدناها عام ١٨٣٠ » . وفي الوقت نفسه كانت الحرائق المنظمة ترسل لهيبها في كل مكان : في المدارس ، والبلديات ، والمعامل ، والمخازن ، والمكاتب. وهكذا اندلعت النيران في مدينة الجزائر : في دار الحكومة ، والجامعة ، ومستودعات البترول ومنشآت المرافىء .

ولا شك في أن الحكومة كانت تتوقع تصميم قسم كبير من الجالية الفرنسية على العودة الى الوطن. فمنذ شهر آب (اغسطس) ١٩٦١ ، عهد ميشال دوبريه ،

إلى روبير بولان ، وزير الدولة ، بتهيئة هذه العملية الواسعة . وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، تم التصويت على القانون الذي ينظم الوسائل الأولى لنقل الذين سيختارون الإقامة في فرنسا ، وإعادة تصنيفهم ، وتنفيذ ضمانهم الاجتماعي . ولكنه كان من الممكن ، بل كان من الواجب أن تتم العودة تدريجياً ودون تهافت . ومع ذلك ، فقد كان من عوامل الصواب ، ومن الأمور المرجوة ، أن يظل معظمهم في الجزائر ، لمصلحتهم الشخصية ، ومصلحة بلادنا ، إذ كانوا يؤلفون عناصر أهم النشاطات . ولكن « منظمة الجيش السري » حملتهم على الاستعجال ، فرحلت الأكثرية الساحقة من الفرنسيين، وفروا أحياناً في حالة من الخوف والذعر. ففي شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو) ١٩٦٢ ، كان يتجمع يومياً قرابة سبعة آلاف شخص في البواخر والطائرات التي تنقلهم إلى مرسيليا . وباستثناء العسكريين والفرنسيين ، فقد كان يقيم في الجزائر مليون أوروبي . ولن يبقى منهم سوى مئة ألف فقط ، ولذلك ، فإن كثيراً من الدور المهجورة في جنون الرحيل، قد احتلها أشخاص آخرون، كما أن كميات كبيرة من السلع والأثاث، والأمتعة قد نُهبت .

ولكل بداية نهاية . ففي ٢٥ آذار (مارس) اكتشف جوهو وأُوقف ، ثم حكمت عليه المحكمة العسكرية العليا بالاعدام ، وكانت عُقدت برئاسة الرئيس بورنه الذي ناب عن موريس باتان بسبب مرض هذا الأخير . وبتاريخ ٢٠ نيسان (ابريل) ، جاء دور سالان ، وألقي القبض عليه في مدينة الجزائر . ولكن المحكمة العليا حكمت عليه بالسجن المؤبد مع الشغل ، وأعفته من حكم الاعدام . ومع ذلك ، فان الجرائم التي ارتكبها ، كانت خطيرة . ومن جهة ثانية ، كيف يمكن تسويغ هذين الحكمين الصادرين عن المحكمة نفسها ، بفاصل ستة أسابيع ، إذ أبدت في الثاني تساهلاً ازاء الشخص الذي يعد المجرم الرئيسي ، كما اعترف بذلك نص القرار الصادر بحقه ؟ وقد قررت آنئذ أن أترك قرار جوهو يأخذ مجراه الطبيعي ، ثم بناء

على إلحـاح جورج بومبيدو الذي أصبح رئيساً لمجلس الوزراء ، وجان فوايه وزير العدل ، اللذين لجآ الى حيلة قانونية لإيقـاف التنفيذ ، قررت العفو عن هذا الشخص التعيس ، بعد أن تمكن رئيسه من إنقاذ حياته .

وفيما بعد ، أعرب هذان المحكومان تباعاً ، عن رغبتهما في الإيعـاز الى « منظمة الجيش السري » بإيقاف القتـال الذي أصبح عديم الفائدة . ومـع ذلـك ، ففي الظروف الخطيرة التي تجتازهـــا الدولة ، فان استعمال وزنين وقياسين بشكل صارخ وفي دعويين مُدوِّيتين ، لا يسمح لي بإبقاء قضاء وضع نفسه موضع الجدل والشك . ومهما يكن الأمر ، فقد تمت الآن محاكمة جميع كبار الرؤساء المتمردين ، ولذلك فقـــد ألغيت المحكمة العسكرية العليا ، وأحدثت من ثَمَّ بموجب قرار ، « محكمة عسكرية قضائية » تتميز بالبساطة ، لكي تنظر في القضايا الطارئة ، ريثما تعود الحياة العامة الى وضعها الطبيعي . غير أن هـــذه التدابير التي أثارت حركات شتى في أوساط الحقوقيين المهتمين بالسياسة ، لم تصدم قط الجمهور الفرنسي الذي كان مبتهجاً بانتهـــاء المأساة الجزائرية ، وهـذا مـا سمعته من الهتافات التي دوت في مقاطعتي ليموزان وفرانش كونته اللتين زرتهما في شهرَي ايار (مايو) وحزيران (يونيو) .

إن الاضطراب الدامي الذي انتشر في المدن الجزائرية الكبرى ، وجلاء السكان الفرنسيين بشكل جماعي ، لم يحولا دون إقامـة السلطات الانتقالية التي نصت عليها اتفاقيات ايفيان . وقد توجه كريستيان فوشيه المعين مفوضاً سامياً للجمهورية الفرنسية ، ومساعده برنار تريكو إلى «روشيه نوار» حيث سيتولى توجيه هذه المرحلة الأخيرة . وما كادت قدماه تطـآن أرض الجزائر حتى واجه مسؤولية استتباب النظـام الذي اختلّ أكثر من أي وقت مضى يوم ٢٦ آذار (مارس) ، من جراء الفتنـة التي قام بها في شارع ايسلي سكان مدينة الجزائر الذين أثار سخطهم توقيف جوهو والذين لم يتسن تفريقهم إلا بواسطة نيران جيوشها القتالة . ولـكي أحدث السلطـــة التنفيذية الموقتة ،

استدعيت الرئيس عبد الرحمن فارس ، الذي بـدا مفعماً بالتفاؤل والحيوية. وكانت تضم ثلاثة أعضاء فرنسيين من وجهاء الجزائر السياسيين وثمانية أعضاء مسلمين ، كان بعضهم فقط منتسباً إلى « جبهة التحرير الوطنية » . وقـد تمركز فارس وزملاؤه في «روشيه نوار» ، وأخذوا على عاتقهم تهيئة إجراءات الاستفتاءات والانتخابات . ولمـــا تولى كل من المسؤولين مهام أعماله ، توجه لويس جوكس إلى مدينة الجزائر للاعراب عن تأييد الحكومة. ورغم المعارك المستمرة التي كان يُسَيِّرُ رحاها مغاوير « سوزيني » ، والتي كان يجابهها المسلمون بمعارك مماثلة ، ورغم الشلل الذي اصاب النشاطات العامـــة ، من جراء تواري عـدد كبير من الأوروبيين ، وأخيراً رغم الانشقاقات الخطيرة التي بدت في تونس في صفوف زعماء « جبهة التحرير الوطنية » ، ولا سيما بين بن بيلا وبن خده ، فإن الجزائر ظلت تسير نحو الاستقلال ، محاطـــة بهالة من الألم.

وقـد حُدِّد يوم الاول من تموز (يوليو) لإجراء الاستفتاء الشعبي الذي يتضمن السؤال التالي :« هل تريد أن تصبح الجزائر مستقلة على أساس التعاون مع فرنسا ، وفـق الشروط المحـددة في البيان الصادر بتاريـخ ١٩ آذار (مارس) ١٩٦٢ ؟ » . غير أنـه اتفق أن تخلت « منظمة الجيش السري » فجأة عن كيانها ، ولجأ جان جاك سوزيني الى وساطة شخصيات فرنسية من فئـة الأحرار ، ولا سيما جاك شوفاليه رئيس بلدية الجزائر سابقـاً ، للاتصال باللجنة التنفيذية الموقتة، وتذرع بحجة تقديم يد المساعدة للتوفيق بين الطائفتين، ليعرض عليها إيقاف القتال ، مما أثار استغراب الجميع . وهذا ما أوصى بـه من سجنها ، كل من جوهو أولاً ، ثم تبعه في ذلك سالان ، وقـد قبل فارس هذا الاقتراح ، وعقد الطرفان اتفاقاً بشأنه . ولذلك ، فقـد جرى الاقتراع في جو يسوده الهدوء الكامل ، واشترك في التصويت أكثر من ٩٠ بالمئـة من المسجلين ، وأجاب أكثر من ٩٩ بالمئة من المصوتين بكلمة « نعم » ، مما يقيم الدليل على أن « الفرنسيين الأصليين » الذين مـا زالوا في الجزائر ، كانوا في

عداد هـذه النسبة الكبيرة . وبتاريـخ ٣ تموز (يوليو) ، كتبت الى رئيس اللجنة التنفيذية الموقتة « أن فرنسا تعترف رسميـاً باستقلال الجزائر » . وفي ٢٠ ايلول (سبتمبر) التالي، تم انتخاب الجمعية الوطنية الدستورية ، وعيَّنت احمد بن بيلا رئيساً لأول حكومة للجمهورية الجزائرية .

إن نهاية الاستعمار ُتعَدُّ صفحة من تاريخنا . وفي هذه المرحلة، كان يساور فرنسا في آن واحد شعور بالأسف لما حدث ، كما كان يخالجها الأمل لمـا كانت تتوقعه في المستقبل ، ولكن هل ُتكتب الحياة لمن تولى كتابة هـذا التاريخ وإنجازه ؟ على القدر أن يقرر ذلك ! وقد أقدم عليه في ٢٢ آب (اوغسطس) ١٩٦٢ ، إذ اتفق في ذاك اليوم ، أن كنت ماراً بسيارتي ، في منطقة كلامار الصغيرة ومتوجهاً مع زوجتي وصهري آلان دو بواسّيو ، والسائق فرنسيس مارّو ، الى الطـائرة التي كانت تنتظرني في فيلاكوبلي ، فوقعنـا في كمين كان مهياً بعنـاية فائقة ، وُصوبت نحونا طلقـات ناريـة من رشاشات صادرة عن أشخاص يمتطون سيارة . ومن أصل ١٥٠ رصاصة ُوجهت نحـونا ، لم ُتصب سيارتنا سوى أربـع عشرة طلقة ، وقد شاءت المصادفة الغريبة أن أحداً منا لم ُيصَب بأذى . فليستمر إذاً ديغول في متابعـة طريقه وإنجاز مهمته التي ُخلق لها !

٤ الاقتصاد

إن السياسة والاقتصاد مرتبطان معاً كارتباط العمل والحيـــاة . وإذا كانت المأثرة القومية التي اتولاها تقتضي التحام الأفكار ، فهي تفترض حتمـاً ان البلاد تملك الوسائل اللازمة لهذا الغرض . إن ما تجنيه بفضل مواردهـا وعمل ابنائها ، وما تقتطعه من هذا الدخل العـام في موازناتها ، إما لتمويل تسيير أجهزة الدولة التي تدير شؤونها ، وتضمن لها القضاء والتعليم والدفاع ، وإما لتوظيف الأموال في سبيل الإتفاق على وسائل نشاطها وتنميتها ، وإما لمساعدة أولادها في المحن التي يفرضها التطور على الحيـاة البشرية . إن قيمة البلاد بالمفهوم الطبيعي لهذه اللفظة ، ووزنها إذا قوبـل بالبلاد الأخرى ، كل ذلك يؤلف الاسس التي ترتكز عليها بحكم الضرورة ، السيطرة ، والنفوذ ، والعظمة ، فضلاً عن المستوى النسبي لرفاهية الشعب وأمنـه الذي اتـُّفق على تسميته في عالمنا هذا ، بالسعادة .

لقد كان ذلك صحيحاً في جميع الأزمنة ، ولا سيما في عصرنا هـذا ، لأن كل إنسان يجد نفسه باستمرار فريسة الرغبة الملحـة في إحراز السلع الحديثة

التي اكتشفها العصر الحاضر ، ولأنه يعلم أن مصيره في هذا الحال يتوقف مباشرةً على ما يجري بشكل إجمالي ، وعلى ما يتقرر في القمة ، ولأن سرعة الإعلام واتساعه يحملان كل انسان وكل شعب على التمكن في أي لحظة من موازنة ما لديه بالنسبة إلى نظرائه . وهذا هو في الواقع الهدف الرئيسي لما يشغل فكر الجماهير . وما من حكومة تستمر في الحكم إذا تغاضت عن هذه الحقائق . إن فعالية السياسة وطموحها منوطان بقوة الاقتصاد والآمال المعقودة عليه .

وإني أعلم ذلك عن يقين كأي شخص آخر ، لأنني تمكنت ، غداة التحرير ، وبفضل اصلاحات واسعة أن أنقذ البلاد من الاضطراب القتّال الذي كان يتهددها ، ولأنه يترتب عليّ اليوم ، أن أُقوِّمَ أوضاعها وأُنجّيها من الوضع المؤسف الذي قادتها إليه الاحزاب . ولأنني سأشرف خلال عشر سنوات ، فيما يتعلق بازدهارها ، وتقدمها ، ونقدها ، على تحقيق فوز لا يعادله كل ما أنجز في سبيلها ، منذ نصف قرن . ولأنني سأحول ، بعد ردحٍ من الزمن وفي اللحظة الأخيرة ، دون وقوع البلاد في الهوة ، في الوقت الذي تُوجَّه ضد حُكمي ، حملةٌ إجماعية ، حامية الوطيس ، تتولاها جميع أوساط الوجهاء ، ويؤازرها الخمول المرَضي الذي اعتراها فجأةً ، وتخلي معظم المسؤولين عن القيام بواجباتهم ، في جميع المجالات ، مما كاد يؤدي بها إلى الفوضى . ولهذه الأسباب ، فما دمت على رأس فرنسا ، وأتحمل أعباء الأمة ، في حالتي الهدوء وهبوب الإعصار ، فإن القضايا الاقتصادية والاجتماعية ستظل تحتل المركز الاول من نشاطي واهتمامي ، وسأخصص لها نصف عملي ومقابلاتي ، وزياراتي وخُطبي . وهذا ما يحملني على القول ، عرضاً ، إلى أي حد تبدو لي دائماً تفاهة اللوم الذي كان يُوجَّه بعناد وإصرار إلى ديغول بحجة عدم اهتمامه بتلك القضايا .

وإنه لصحيح ، انني سأبذل باستمرار قصارى جهدي ، في سبيل معالجة

الموضوع ، لكي أحوله الى جوهره الأساسي . وصحيح أنني لن أُعوّل على الدروس المتنوعة لعدة دكاترة يعالجون ، في اتجاهات مختلفة ، مجموعة النظريات ، بصورة مجردة عن الواقع . وصحيح أنني لن أسعى وراء الأفكار والصِيَغ التي تعتريها الشكوك والتناقضات ، أو أتتبع خطوات أصحاب النظريات الوهمية التي يعرضونها في الصحف او الأندية العلمية ، أو اسير خلف العاملين في سبيل اكتساب الشعبية . وصحيح أنه إذا كان المركز السامي الذي أشغله يقتضيني الحصول على آراء الخبراء ، لأختار منها ما أشاء ، على مسؤوليتي ، فليس في ودي ، أن أحل محل الوزراء والموظفين ، الذين يترتب عليهم القيام بالدراسة ، والاقتراح ، والتنفيذ ، بعد أن يأخذوا بعين الاعتبار المعطيات المعقدة التي يعيشون في جوها بحكم العادة والاختصاص . وصحيح أخيراً ، أنه مهما كانت النتائج ، فستتعرض للنقد والمناقشة ، لأن الموضوع بحد ذاته ، لا يمكن أن يحقق أمنيات الجميع الكثيرة ، كما أنه لا يبدو في نظر أحد كاملاً ومحيطاً بجميع النواحي ، ولكنني لا أحاول أن أنتحل ، في هذا المجال ، أو في المجالات الأخرى ، سبباً للانسحاب والتملص ، هذا إذا افترضنا أنني أحاول ذلك . فكل ما تقوم به الدولة ، إنما يتم بملء إرادتي ، وعلى مسؤوليتي ، وأحياناً بناءً على الحاحي وإصراري ، استناداً إلى الدور الرئيسي الذي القته البلاد على عاتقي ، عفوياً ، وتطبيقاً للسلطات التي يمنحها الدستور الجديد لرئيس الدولة .

ما الاتجاه الذي يجب ان نحوّل الجهد الاقتصادي نحوه ، لكي يتفق والسياسة التي سأربط بها فرنسا ؟ إن الفكرة التي كونتها في بادىء الأمر ، وطوال مراحل التنفيذ ، هي مجرد فكرة يوحيها المنطق السليم . إن بلادنا لا تستطيع الاستناد إلى الاكتفاء الذاتي في الداخل ، والاعتماد على الخارج ، إلا إذا كان نشاطها متفقاً مع الوقت الراهن . ففي العصر الصناعي ، يجب أن تكون صناعية ، وفي عصر المنافسة ، يجب أن تكون قادرة على ذلك ، وفي عصر العلم والتقنية ، يجب تشجيع الأبحاث . ولكي يتمكن من الانتاج

بكميات كثيرة ، وبشروط تيسر المبادلات ، ولكي يتجدد باستمرار اختراع ما تصنعه في معاملها ، وما تحصده في حقولها يجب عليها أن تتطور بعمق مع مقتضيات التقدم .

ولست أتجاهل حتماً ، قيمة بلادنا الأساسية في وضعها الحاضر . ورغم رغبتي في حملها على اجراء تعديلات واسعة في كيانها ، وفي عاداتها ، فإني أكنّ المزيد من الاحترام لما أنجزه آباؤنا في سبيلها ، حقباً طويلة من الزمن . ففي الوقت الذي أتولى فيه من جديد زمام حكم الفرنسيين . فالواقع ، أنه رغم ما ينقصهم من مواد أولية ، ومن مصادر الطاقة ، ورغم الحروب التي هدّت كيانهم ، وأبادت الكثير منهم ، فان كمية إنتاجهم الصناعي والزراعي ، وجودته ، تعدان جديرتين بالإعجاب. والواقع أنهم يعملون باستمرار وانتظام في الأعمال المعتادة المرتبطين بها ، وأنهم يتداركون بأنفسهم ، ما يحتاجون اليه ، وأنهم يبيعون كميات كبيرة من بعض السلع الى الخارج ، وأن علماءهم وخبراءهم موضع التقدير في كل مكان . والواقع ، أيضاً ، أن استثماراتهم متعددة ومتنوعة ، مما يتفق وتنوع عنصرهم واقليمهم ، والفردية التي تتميز بها سجيتهم القومية . والواقع ، أيضاً ، أن مرونة حياتهم الاجتماعية قد أنقذتهم من الهزات العنيفة ، وخففت أحياناً ، لديهم ، شدة المنازعات الاجتماعية ، دون أن تعفيهم من الأزمات . والواقع أخيراً ، أن اقتصادهم ينطوي بفضل جهودهم عبر مئات السنين ، على عنصري القدرة والصلابة .

ولكن ، على النقيض من ذلك ، فإن عدم تكييف العناصر الآنفة الذكر ، وتصحيحها ، حملاها على تأخير تقدم فرنسا نحو الأمام ، إذ منذ أن أصبح الناس خاضعين للآلات ، أضحى قانونهم الإنتاج والسرعة ، بصنع الكميات نفسها ، وحصدها ، ومبادلتها ، بل تجب زيادة هذه الكميات باستمرار . ولا يكفي اتقان ما نعمله ، بل يجب أن نتقن صنعه أكثر من الآخرين ، ولا يكفي « أن نضمن تسديد نفقاتنا » وإنما يجب أن نكسب أكثر ، كيما ندفع

ثمن آلات أكثر دقـة . ولا يكفي أن نُسَيِّر عـدة منشآت منفصلة ، وذات إنتاج محدود ، وإنما يجب توحيدهـا ، لكي نتغلب على الآخرين . فالتوسع ، وزيادة الإنتاج ، ومنافسة الغد ، وتجميع المنشآت ، تلك هي حتماً ، القواعد التي يجب أن يفرضها الاقتصاد الفرنسي على نفسه ، بعد أن كان بحكم التقاليد ، حذراً ، ومحافظاً ، ومحمياً ، ومبعثراً .

ومن البديهي ، أن مثل هذا التغيير لا يقتضي دائمـاً ، في مثل بلادنا ، وتحت ظل نظام كنظامنا ، صدور قرارات من قِبَـل السلطة العليا ، وإنما يتطلب كثيراً من الأعمال المحددة الفورية ، والمتزايدة ، من قِبَل المعنيين ومن قِبَل الحكومة والإدارات . وبوصفي رئيساً للدولة ، يترتب عليَّ أن أدعوهم الى ذلك ، وأعرض الأمر على الرأي العـام الوطني ، وأهتم شخصياً ببعض النقاط الرئيسية . والأمر الذي يعنيني في المركز الذي أشغـله هو وضع المخطط ، لأنه يتناول مجموعة الموضوعات ، ويحدد الأهداف ، ويضع تسلسلاً للأمور العاجلة والهامة ، ويلقن المسؤولين الرأي العـام نفسه ، معنى القضايا الشاملة ، والمنظمة ، والمستمرة ، ويعوض مساوىء الحرية دون أن يُفقدهـا محاسنهـا . فسأعمل إذاً على أن تتصف تهيئة المخطط وتنفيذه بأهميـة لم تكن تتمتع بها ، وذلـك بإضفاء صفة « الالزام الحاد » عليه ، وأن أعلن أنني أتبناه. والأمر يتعلق بالمنافسة الدولية ، لأنها الرافعة التي تنهض بعالم منشآتنا ، وترغمها على الإنتاج ، وتحملها على التكتل ، وتؤدي بها الى النضال في الخارج. ومن هنا نشأت فكرتي الخاصة بتطبيق السوق المشتركة التي ليست الآن سوى مجموعة أوراق ، والعمل على إلغاء الجمارك بين الدول الست ، وتحرير تجارتنـا الخارجية بشكل واسع. والأمر يقتضينا توظيف الأموال الخاصة والحكومية ، التي ستتيح لنا تجديد آلاتنا ، وتكييف وسائل مواصلاتنا مع سرعة العصر ، وتزويد أنفسنا بالمساكن ، والمدارس ، والمستشفيات ، والتجهيزات الرياضية الـتي يقتضيهـا التطور . ففي الموازنات التي سأوقـع مشاريعها وأصدرهـا ، ستتجاوز نفقات التنمية باستمرار ، نفقـات تسيير الإدارات العامـة . فنحن

ثمن آلات أكثر دقة . ولا يكفي أن نُسَيِّر عِدة منشآت منفصلة ، وذات إنتاج محدود ، وإنما يجب توحيدها ، لكي نتغلب على الآخرين . فالتوسع ، وزيادة الإنتاج ، ومنافسة الغد ، وتجميع المنشآت ، تلك هي حتماً ، القواعد التي يجب أن يفرضها الاقتصاد الفرنسي على نفسه ، بعد أن كان بحكم التقاليد ، حذراً ، ومحافظاً ، ومحمياً ، ومبعثراً .

ومن البديهي ، أن مثل هذا التغيير لا يقتضي دائماً ، في مثل بلادنا ، وتحت ظل نظام كنظامنا ، صدور قرارات من قِبَل السلطة العليا ، وإنما يتطلب كثيراً من الأعمال المحددة الفورية ، والمتزايدة ، من قِبَل المعنيين ومن قِبَل الحكومة والإدارات . وبوصفي رئيساً للدولة ، يترتب عليَّ أن أدعوهم الى ذلك ، وأعرض الأمر على الرأي العام الوطني ، وأهتم شخصياً ببعض النقاط الرئيسية . والأمر الذي يعنيني في المركز الذي أشغله هو وضع المخطط ، لأنه يتناول مجموعة الموضوعات ، ويحدد الأهداف ، ويضع تسلسلاً للأمور العاجلة والهامة ، ويلقن المسؤولين الرأي العام نفسه ، معنى القضايا الشاملة ، والمنظمة ، والمستمرة ، ويعوض مساوىء الحرية دون أن يُفقدها محاسنها . فسأعمل إذاً على أن تتصف تهيئة المخطط وتنفيذه بأهمية لم تكن تتمتع بها ، وذلك بإضفاء صفة « الالزام الحاد » عليه ، وأن أعلن أنني أتبناه . والأمر يتعلق بالمنافسة الدولية ، لأنها الرافعة التي تنهض بعالم منشآتنا ، وترغمها على الإنتاج ، وتحملها على التكتل ، وتؤدي بها الى النضال في الخارج . ومن هنا نشأت فكرتي الخاصة بتطبيق السوق المشتركة التي ليست الآن سوى مجموعة أوراق ، والعمل على إلغاء الجمارك بين الدول الست ، وتحرير تجارتنا الخارجية بشكل واسع . والأمر يقتضينا توظيف الأموال الخاصة والحكومية ، التي ستتيح لنا تجديد آلاتنا ، وتكييف وسائل مواصلاتنا مع سرعة العصر ، وتزويد أنفسنا بالمساكن ، والمدارس ، والمستشفيات ، والتجهيزات الرياضية التي يقتضيها التطور . ففي الموازنات التي سأوقع مشاريعها وأصدرها ، ستتجاوز نفقات التنمية باستمرار ، نفقات تسيير الإدارات العامة . فنحن

أمام « النشاطات الرئيسية » : كالأبحاث الاساسية ، والذرة ، والطيران ، والفضاء ، والإعلام ، الخ .. ، فمن مخابرها وصناعاتها ، ينتشر في جميع الاجهزة الحضُ على التقدم . ولذلك سأتتبع خطواتها عن كثب ، وأتدخل عدة مرات في سبيل تزويدها بما تحتاج إليه ، وسأزور مؤسساتها علناً حيث اجتمع واستمع إلى الكثير من المشرفين عليها . والأمر يتعلق أيضاً بالنقد الذي يُعَدُّ مقياس القوة الاقتصادية وشرط منح الاعتمادات ، بحيث أن متانته تضمن الادخار وتجذبه ، وتشجع روح المتاجرة ، وتسهم في إقامة السلم الاجتماعي ، وتدعم النفوذ الدولي ، في حين ان ضعفه يسبب التضخم والتبذير ، ويوقف التقدم ، ويثير الاضطراب ، ويمس الاستقلال . سأمنح فرنسا « فرنكاً » نموذجياً ، لا يطرأ على قيمته أي تغيير ما دمت على رأس الحكم ، ورغم الضربات القاصمة التي وجهت إلى بلادنا وبيع عام ١٩٦٨ من جراء تحالف الأوهام والتشهير ، والخيانات ؛ فسأمضي إلى النهاية ، بفضل الكميات الكبيرة من احتياطي الذهب والقطع النادر ، التي تكدست في صناديقنا من جراء الثقة . ولدى مغادرتي زمام الحكم ، سيبقى هذا الاحتياطي تحت تصرفنا ، رغم الخسائر التي مُني بها بسبب الهزة المالية ، مقدار أربعة مليارات ونصف مليار دولار ، منها مبلغ صافٍ يبلغ مليارين ونصف مليار دولار تقريباً ، يضاف إليها الاعتمادات الواسعة التي وُضعت تحت تصرفنا من قِبَل جميع الجهات .

ومع ذلك ، فقد كنت مقتنعاً ، منذ أمد طويل ، أن المجتمع الآلي الحديث بحاجة إلى دافع بشري ، يضمن توازنه . فالنظام الاجتماعي الذي يضع العامل — رغم الأجور الحسنة التي يتقاضاها — في مصاف الآلة ، يتناقض — في نظري — مع طبيعة جنسنا ، وحتى مع روح الانتاج السليم . ولسنا ننكر ما حققه النظام الرأسمالي للمجتمع بكامله ، وليس لبعض الفئات فحسب ، والواقع هو أنه يحمل في كنهه أسباب استياء الجماهير الدائم . وصحيح أن ثمة تدابير تخفف من وطأة هذا النظام المبني على مبدأ « دعه يعمل ، دعه

يَسير » ، ولكنها لا تشفي علته المعنوية . ومن جهة ثانية ، فإذا كانت الشيوعية تمنع ، مبدئياً ، استثمار الناس ، من قِبَل غيرهم ، فانها تنطوي على ظلم بغيض تفرضه على شخص الإنسان ، وتوقع الحيـاة في جو الدكتاتورية الكئيب ، دون أن تضمن ، إلى حد كبير ، نتائـج تعادل تلك التي نحصل عليها في جو الحرية ، فيما يتعلق بمستوى المعيشة ، وشروط العمل ، وتوزيع المنتوجات ، ومجموع التقدم الفني . وإني إذ أندد بكل من هذين النظامـين المتعارضين، أعتقد أن جُلّ ما يُطلب من حضارتنا، هو أن نبني نظاماً جديداً يُنظم الأواصر الإنسانية بحيث يتمكن كل إنسان أن ينـال نصيبه مباشرةً من نتائج المنشأة التي يمدها بجهده ، ويشعر بفخرة إسهامـه في مسؤولية سير العمل الجماعي الذي يتوقف عليه مصيره . أليس في ذلـك تحويل لحقوق المواطن وواجباته من المجال السياسي إلى المجـال الاقتصادي ، مع مراعاة المعطيات الخاصة بهذا الأخير ؟

وبهـذا الاعتبار ، أنشأت منذ عهـد قريب ، لجان المنشآت ، وأقمت من نفسي بطل « المشاركة » ، وأنا بعيـد عن جو الأعمـال التجارية ، ثم أمرت بإصدار قانون يقرر اشتراك العمال في الأرباح ، وهذا ما تم فعلاً . وبهـذا الاعتبار أيضاً، تلقنت الدرس وانتهزت فرصة الحقائق التي برزت في المعامل، وفي الجامعـة من جراء الفضائح التي تمت خـلال شهر أيار (مايو) ١٩٦٨ ، وسأحاول أن أفتح في فرنسا باب المشاركة في الأرباح على مصراعيه ، وهـذا سيثير ضـدي ، بشكل أكيد ، معارضة جميع القطاعات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والصحفية ، سواء أكانت ماركسية أم حرة ، أم رجعية . إن تحالفهم لحمـل أغلبية الشعب على نزع الثقة عن ديغول علنـاً ، سيحطم ، آنياً ، إمكان تحقيق الاصلاح ، ويقضي على سلطتي ، ولكن الأمر الشرعي سيتخذ يوماً ما صبغة قانونية ، والأمر المعقول سينتصر في النتيجة ، وذلك عبر المِحَن ، والآجال ، والضرائح .

وفي نيسان (ابريل) ١٩٦٩ ، كان قليل من الناس يتذكرون الوضع الذي

كان يتخبط فيه كل من اقتصاد فرنسا ، وماليتها ، ونقدهـا ، عندما تسلمت من جديد زمام الأمور . قبل أحد عشر عاماً .

فمنـذ وصولي الى قصر « ماتينيون » شرح لي انطوان بينـاي الوضع على حقيقته ، إذ كنا في جميع المجالات على حافة النكبة . إن موازنة عام ١٩٥٨ كانت تنطوي على عجز يبلغ على الأقل ١٢٠٠ مليار فرنك ، ويتجاوز ديننا الخارجي مبلغ ثلاثة مليارات دولار ، يجب تأدية نصفه بعد أقـل من عام . وفي ميزاننا التجاري ، فان الواردات تكاد تبلغ ٧٥ بالمئـة من المدفوعات ، رغم تخفيض قيمة النقد الذي أطلق عليه اسم « عمليـة الـ ٢٠ بالمئة » والذي أجرته حكومة فيليكس غايار عـام ١٩٥٧ . ومن حيث الاحتياطي ، لم يبقَ لدينا في الأول من حزيران (يونيو) ، سوى ما يعادل ٦٣٠ مليون دولار من الذهب والقطع النادر ، أي قيمة ما نستورده خلال خمسة أسابيع. وقد نضبت حاليـاً جميع موارد الاعتمادات الخارجية التي كان العهد السابق ينهـل باستمرار من معينها . ولم يبقَ أي مجال للاستقراض إلا من الإمكانات الأخيرة البالغة ٥٠٠ مليون دولار تقريباً ، والتي منحها بصعوبة كليـة ، في مطلع هذا العام ، كل من مؤسسة النقد الدولي والمصارف الدولية ، إثر مهمة الإستجداء التي قام بها جان مونه. أما النشاط الاقتصادي الذي ظلّ مضطرباً ردحاً طويلاً من الزمن ، وتسوده الفوضى ، فقد سجّـل تباطؤاً متزايداً من جراء القيود التي اقتضى فرضها على مشترياتنا الخارجية ، لتفادي الانهيـار . وأخيراً ، فقد تعذّر تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بموجبها فرنسا أن تقوم ، في المجالين الأوروبي والعالمي ، وقبل نهاية عـام ١٩٥٨ ، بتحرير مبـادلاتها ، كما تدخل بداية المنافسة ، أسوة بالدول الناميـة . ولسنا نرى أيضاً ، كيف يتم تنفيـذ الالتزامات المنبثقة عن معاهدة رومـا والتي تفرض اجراء تخفيض أولي على الرسوم الجمركية بين الدول الست ، الأعضـاء في السوق المشتركة ، ابتداء من غرة عام ١٩٥٩ . وقد كنا في الواقع أمـام احتمالين : إمـا ظهور المعجزة ، أو الإفلاس .

ولكن هلاّ تصبح هذه المعجزة ممكنة من جراء التحول النفساني الذي سببته عودتي الى السلطة ؟ إن انطوان بيناي يعتقد ذلك . وإذا كنت اخترت وزيراً للاقتصاد هذه الشخصية الفذة ، المشهور بمنطقه السليم ، والذي يتمتع بالاحترام لسمو خلقه ، وبالشعبية لتفانيه في سبيل المصلحة العامة ، فذلك لأن وجوده الى جانبي سيدعم الثقة التي تستطيع وحدها أن تجنبنا الكارثة الوشيكة الحدوث . إن التاريخ المالي للجمهورية الرابعة كان مفعماً بسلسلة طويلة من الحلول الموقتة والاخفاقات . لذلك فان ترؤسه الحكومة عام ١٩٥٢ ، ولا سيما نجاح القرض الذي عقده ، قد أتاحا للبلاد فترة راحة نسبية. ومنذ ذاك الحين، أخذ الرأي العام ينظر اليه كرمز للادارة الحكيمة. وكان ثمة مجال لدعم خبرته وما يتمتع به من سمعة طيبة بما لديّ من سلطة وطنية ، لكي تلقى التدابير الصارمة الواجب اتخاذها فوراً جواً ملائماً ، ولكي يُتاح لحكومتي الوقت الكافي لتهيئة مخطط كامل للنهضة بالبلاد ، فيتسنى لهذه المجموعة من التدابير التي ستكون حتماً قاسية ، أن تلقى لدى الأوساط المتخصصة في مَجالي الادارة والأعمال، المؤازرة المخلصة التي قد تكون مستعدة لتقديمها بطيبة خاطر الى هذا الوزير بالذات دون سواه .

فأول عمل كان يقتضي إنجازه بسرعة كلية هو ضمان المال لصناديق الخزينة لكي تتمكن من مجابهة نفقات الدولة عن غير طريق إصدار الأوراق المصرفية. وقد اتفقت مع انطوان بيناي على المباشرة فوراً بطرح قرض سيتخذ طابع مشروع وطني واسع النطاق لمجرد وجود ديغول على رأس الحكم ، وانه هو الذي قرر اللجوء اليه . وهذا ما قلته للبلاد يوم ١٣ حزيران (يونيو) في حديث نُقل بالاذاعة والتلفزيون . وهذا ما كررته بالطريقة نفسها ، إذ أضفتُ على كل اكتتاب طابع الثقة بشعبنا وبشخصي . وقد شرح الوزير ، من جهته ، بوضوح وإخلاص ، الخطر المحدق بنا ، وكيف نتمكن من تفاديه ، وذكر التفصيلات المتعلقة باجراءات القرض . وقد افتُتح الاكتتاب يوم ١٧ حزيران (يونيو) وأغلق يوم ١٢ تموز (يوليو) ، وسجّل نجاحاً لا سابقة له

سوى قرض « التحرير » الذي جرى قبل ١٣ عاماً واقترن بالفوز الباهر .
وأسفرت هذه العملية عن دخول صندوق الحكومة مبلغ ٣٢٤ مليار فرنك ، منها ٢٩٣ ملياراً من الأموال النقدية ، يضاف اليها كمية ١٥٠ طناً من الذهب عادت الى مصرف فرنسا . ويعادل هذا المبلغ ١٧٠ مليوناً أي يعادل ما ورد عام ١٩٤٥ ، وخمس مرات أكثر من حصيلة عام ١٩٥٢ ، وقد نشأ عن ذلك انفراج هام وفوري في تسديد النفقات العامة ، والمبادلات الخارجية ، وفضلاً عن ذلك فان هذا التجاوب مع الجهد الذي طلبته قد أصلح اعتبار فرنسا المالي ، وقد لوحظ حتماً ، بين يوم وآخر ، بوادر عودة رؤوس الأموال التي كانت هُرِّبت الى الخارج ، وبالتالي ظهور نزعة ملموسة نحو عودة التوازن الى ميزان مدفوعاتنا . وأخيراً ، فقد عاد التفاؤل فجأة بشأن الأوضاع المتوقعة في المستقبل ، وخفت وطأة المطالب الكثيرة والعاجلة التي كان يثيرها القلق في جميع الأوساط الاجتماعية .

ومهما توافرت الأسباب التي تُسوِّغها مبدئياً هذه المطالب ، ورغم الوعود التي انتزعت بسبب ضعف نظام الأمس، فان تلبيتها الآن تكاد تفقدنا الموقف. وفي الأيام الأخيرة من تموز (يوليو) ، اتخذت حكومتي سلسلة من القرارات تتعلق بالسلامة المشتركة ، أقل ما يقال عنها أنها تتعارض مع جميع المصالح الخاصة .

وهكذا ، فإن زيادة الرواتب والأجور التي كان مقرراً تنفيذها في هذه الفترة في الإدارات والخدمات العامة ، قد أُجلت إلى السنوات القادمة ، وُطبق التدبير نفسه بالنسبة إلى زيادة أسعار المنتوجات الزراعية ، رغم أن القانون الصادر عام ١٩٥٧ قد قيّد أسعارها بأسعار جميع السِّلع ، بحيث أن « كنتال » القمح سيباع بمبلغ ينقص ١١٣ فرنكاً عما كان يتأمله المزارعون . وُطبقت تنزيلات هامة على اسعار بيع السلع التجارية ، وفُرضت رسوم إضافية تبلغ ٥٠ مليار فرنك على الشركات والأموال الكمالية ، ورُفع سعر

مبيع البنزين ، وكذلك خُفِضت وأُوقفت جميع الاعتمادات الممنوحة إلى كثير من مشروعات الأبنية ، وأعمال التجهيزات . وبهذه الوسيلة ، انخفضت النفقات الملحوظة في موازنة العام الجاري ، بما يقارب ستمائة مليار ، وانخفض الاستهلاك الداخلي لمصلحة الصادرات ، كما أن زيادة الأسعار التي بلغت نسبة ١ بالمئة شهرياً في كل من الأشهر الستة الأولى لعام ١٩٥٨ ، قد انخفضت إلى الثلث ، في الأشهر الستة الباقية ؛ وجملة القول ، ان التضخم قد تضاءل ، وبدت بشائر الاستقرار ، دون أن يتعرض الانتاج لأي هبوط .

ومن جهة ثانية ، لما كانت الفضيلة تتمتع أحياناً بالحظ رغم كل شيء ، وحتى في فرنسا نفسها ، فقد اتفق أن اعترى النشاط الاقتصادي بعض الجمود في البلاد الأخرى ، ولا سيما في الولايات المتحدة ، الأمر الذي أوقف زيادة أسعار المواد الأولية ، وخفّض قيمة استيراداتنا ، وأسهم ، عن طريق العدوى ، في تبديد محاولات ارتفاع الاسعار . وقد نشأ نتيجة لذلك بعض القلق حول الاستخدام الكامل . فإن عدد العاطلين عن العمل الذي تُقدّم لهم المساعدات، يتراوح بين ١٩ ألف و٣٦ ألف، كما أن مدة العمل الأسبوعي قد خفضت بمعدل نصف ساعة . وفي جو هذا الانفراج الاجتماعي الذي اتفق مع الهدنة السياسية ، توفقت الحكومة في أن تفرض المنشآت على نفسها مساهمةً دائمة تعادل ١ بالمئة من الأجور ، وقبلت النقابات أن تشرف على استعمال هذه المبالغ بالاضافة إلى هيئة أرباب العمل ، مع إحداث « صندوق مشترك للأجور المضمونة » ، الذي يضمن للعمال ، مهما حدث ، مكافأة أساسية ، مع تنظيم إعادة دفع الأجور للذين يفقدون عملهم .

ولكي أُضفي على شروعي في إعادة التنظيم ، معناه الكامل ، فقد وجهت خطاباً إلى الأمة بتاريخ الأول من آب ، قلت فيه : « إن ما نقوم به هو ضمان استقرار وضعنا المالي ، والنقدي ، والاقتصادي ، وإيقاف انزلاقنا نحو هوة التضخم النقدي ، كما نضمن القاعدة التي تمكننا من أن نشيد فوقها قوتنا

ورخاءنا. وإنني أطلب الى جميع الهيئات الفرنسية أن تسهم في التضحيات ».
ثم عددت صراحة التدابير التي يترتب اتخاذها ، دون اخفـاء صرامتها .
ولكنني أضفت: « لن يذهب ذلك عبثاً ». فقد اختُتِمت موازنة عام ١٩٥٨
بأوضاع سليمة ، وتحولت ميزانية المدفوعـات إلى وضعها السليم ، واستقر
معدل الأسعار ، وتحسَّن سعر الفرنك ، ثم ختمت كلامي قائلاً : « لقـد
انطلقت فرنسا في السباق نحو الازدهار ، فإذا تمكنت من الثبات في سيرهـا
بحزم ونظام ، فإني اضمن لها النجاح » .

لقد أولينا اهتمامنـا الأمور التي هي أكثر عجلةً ، ولكن يترتب علينا
المزيد من ذلك ، أي أن نعمل ما يجب عمله كيما يستمر الانطلاق مدة طويلة
دون أن نفقد التوازن . ومع ذلك فبهذا الهدف وضعنا في الاستفتـاء الذي
جرى في ٢٨ ايـلول « سبتمبر » ، نصاً واسعاً جداً يقضي « بأن تتخـذ
الحكومـة في جميع الموضوعات قرارات تتمتع بقوة القانون وتتناول التدابير
التي تراها ضرورية لحياة الأمة » ، وذلك ريـثما تحتل المؤسسات الحديثة
مراكزها ، أي إلى حين َتسلـُّمي مهام رئاسة الجمهورية في قصر الاليزيـه ،
بتاريخ ٨ كانون الثاني (يناير) .

ولكن ، مهما كان تقديري للادارة المالية ، فقد كنت أشعر أن القرارات
التي سنتخذها هي واسعة وعميقة جـداً ، بحيث أنها تتجـاوز أفق العمل
العادي. وقد اعترض انطوان بيناي، في بادىء الأمر، على وجهة نظري هذه،
ثم ما لبث أن انضم إلى رأيي. وقدكونت في ٣٠ ايلول (سبتمبر)، لجنة قوامها
تسع شخصيات ذات كفاءة عالية، انتخبتهم من «معهد فرنسا»[1] 'L'Institut'
وإدارة تفتيش المالية ، ومجلس الدولة، والجامعة ، ونقابة المحاسبين القانونيين،
ومن رجال المصارف والصناعة ، ليتولوا « وضع تقرير عن مجموعة المعضلة
المالية الفرنسية... وتقديم كل الاقتراحات المفيدة لاستخدام السلطات الخاصة

---

١ – يضم معهد فرنسا ، أعضاء خمسة مجامع علمية « اكاديميات » . (المترجم)

التي منحها الاستفتاء الى الحكومة » .

وقد ترأس هذه اللجنة جاك رويف ، الذي كان ملماً بالموضوع بشكل عميق ، بحكم إدراكه الواسع وطبيعة ثقافته ، إذ لم يكن ليخفى على العالِم الكبير ، وهذا الخبير المحنك ، أي موضوع يتعلق بالمالية ، والاقتصاد والنقد . فقد كان يريد استقلال بعضها عن بعض ، رغم عمق اطلاعه على علاقاتها المتبادلة ، وإلمامه بالتغييرات التي تطرأ عليها . غير أنه كان يرغب في أن تكون دائماً موضع الحماية ، لعلمه بما يهددها دائماً من تأثيرات مفرطة . والمشروع الذي قدمه لي ولأنطوان بيناي ، بتاريخ ٨ كانون الأول (ديسمبر) ، من قبل لجنة ، يُكوّن مجموعة قائمة بذاتها ، تنص على إزالة عدة حواجز ، مقابل كثير من التضحيات ، كيما يتسنى لفرنسا أن تستأنف توازنها ، بعد أن تتخلى عن التدابير الملتوية ، وتجعل من الإدخار والاعتمادات ، في الظروف العادية ، مصدراً لتوظيف الأموال ، وضماناً لتقدمها ، وأن تدخل بملء إرادتها باب المنافسة مع الدول الكبرى الحديثة .

وينطوي المخطط ، في الواقع ، على ثلاثة عناصر رئيسية ، مترابطة ، من شأنها أن تقلب النشاط الاقتصادي والسياسة المالية الفرنسية رأساً على عقب . فالعنصر الأول هو ايقاف التضخم النقدي فعلياً ، لأنه عبارة عن علاج يؤدي إلى هلاك المجتمع عبر مراحل يتناوب فيها الاضطراب والشعور بالارتياح . ويمكن أن ننجو منه أولاً عن طريق ضغط النفقات وزيادة واردات الدولة ، كيلا يؤدي العجز الذي تقع فيه الموازنات ، وفي مقدمتها موازنة عام ١٩٥٩ ، الى احداث وسائل اصطناعية للدفع ، وثانياً عن طريق تخفيض الاستهلاك الداخلي موقتاً ، كيلا يُستنفَد بذلك قسم كبير من الدخل الوطني ، فيزداد الادخار الذي يُعدّ مصدر توظيف الأموال ، ويتجه الانتاج نحو التصدير . وقد اقتُرحت في هذا السبيل مجموعة من التدابير الصارمة ، ومنها : تحديد زيادة الرواتب والأجور بنسبة ثابتة قدرها ٤ بالمئة ، وتخفيض المساعدات التي تدفعها الدولة إلى المنشآت المؤممة ، والى التأمينات الاجتماعية

لسد عجزها ، وتلك التي تمنحها لبعض منتجات الاستهلاك ، والتوقف عام ١٩٥٩ ، عن دفع رواتب تقاعد المحاربين القدماء والأصحاء . ويقتضي ، في الوقت نفسه ، إحداث اضافة جديدة على الضرائب المفروضة على الشركات، وعلى الدخول الكبيرة، وزيادة رسوم النبيذ ، والمشروبات الروحية، والتبغ، وزيادة تعرفات الغاز ، والكهرباء ، والمواصلات ، بنسبة ١٥ بالمئة ، واضافة ١٠ بالمئة على سعر الفحم ، و١٦ بالمئة على الرسوم البريدية ، ولكي لا تضغط زيادة الاعباء هذه ، بقدر المستطاع، على الموارد المتواضعة، فقد اقترح زيادة ٤ بالمئة على الحد الادنى للأجر المضمون ، وزيادة التعويض العائلي بنسبة ١٠ بالمئة ، خلال مدة ستة أشهر ، ودفع مبلغ ٥٢٠٠ فرنك يضاف فوراً إلى راتب المتقاعدين المسنين .

والمجموعة الثانية من القرارات التي نص عليها المشروع تتعلق بالنقد ، والغاية منها تدارك التخفيضات التي تعرض لها إحدى عشرة مرة منذ عام ١٩١٤ ، إذ كانت قيمة الفرنك وقتئذ تعادل « الفرنك الذهبي » الذي أحدثه نابليون ، بحيث نتمكن ، في النتيجة ، من إعادة استقراره وتحديد قيمته ، وتتمكن أسعار منتوجاتنا أن تدخل معركة المنافسة العالمية التي سنخوض غمارها . ولذلك وردت التوصية بتخفيض قيمة الفرنك بنسبة ١٧٫٥٠ بالمئة، على ألاّ يطرأ بعد ذلك أي تغيير على نقدنا ، وتصبح قيمته ثابتة ، وأن يُعلَن ذلك في الخارج كما يُعلَن في الداخل ، الأمر الذي يؤدي الى القضاء على جميع الشكوك ، والى حظر جميع طرق ارتباط الأسعار ببعض المواد ، باستثناء ما يتعلق « بالحد الأدنى المضمون لأجور مختلف المهن » . وبذلك يصبح الفرنك قابلاً للتحويل ، أي يمكن تبادله بحرية مع جميع النقود الأجنبية . ويجب بالاضافة الى ذلك ، استعمال عبارة « فرنك جديد » — وهو يعادل مائة فرنك قديم — في الحسابات ، وينقش فوق القطع النقدية ، ويطبع على الأوراق المصرفية ، وذلك لنضفي على الفرنك الفرنسي القديم مظهر الاحترام ، بعد أن قاسينا من تقلبات أسعاره كثيراً من المحن .

والمجموعة الثالثة من التدابير تتجه نحو تحرير المبادلات، وهي تنطوي على ثورة اقتصادية . إذ ينصحنا المخطط ، فعلاً ، بإخراج فرنسا من نظام الحماية القديم ، الذي تطبقه منذ قرن . ولا شك في أنه كان بوسعها ، في ظل هذا الحاجز ، أن تجمع قبل الحروب الكبرى ، ثروة ضخمة ، وتستعيد بعد دمارها ، حياتها الاقتصادية الخاصة ، دون أن تستعمرها دولة أخرى . غير أن هذا النظام يوقعها ، حالياً ، في العزلة ، ويحملها على النوم والرقاد ، في الوقت الذي تسيطر على النشاط العالمي تيارات واسعة من المبادلات . إن الحواجز الجمركية، والحدود التي فرضتها أوامر الحظر، والسدود التي وضعتها سياسة تحديد الكميات المستوردة ، كل ذلك كان نوعاً من الضمان، وإنما خفّض مستوى صناعتنا ، وزراعتنا ، وتجارتنا . فالمنافسة ، على النقيض من ذلك ، ستجعلها في آن واحد ، عرضة للأخطار، وأكثر شعوراً بهذا الحافز. وبوسعنا ان نعتقد ، أن الاقتصاد الفرنسي يستطيع ، بفضل النضال ، أن يكيّف تجهيزاته ، ومناهجه ، وروح العمل لديه ، مع مقتضيات الانتاج ، ويجعل من التوسع في الخارج ، مقياساً لنجاحه . لقد اقترح فجأة جاك رويف ، وزملاؤه ، أن يتم ابتداء من غرة كانون الثاني (يناير) القادم ، تبادل ٩٠ بالمئة من المنتوجات مع بلاد أوروبا ، و٥٠ بالمئة منها مع بلاد منطقة الدولار.

لقد تبنيت مشروع الخبراء . وكنت على أي حال مطلعاً ، على تطور نشاطهم ، إذ كان يطلعني عليه تدريجياً كل من زميليّ جورج بومبيدو وروجيه غويتز ، اللذين كانا على اتصال وثيق باللجنة . فمن الناحية الفنية ، أي المعدلات المئوية ، والتواريخ ، وتحديد الأشياء ، الخ ... كنت أعول على ما عرضه عليّ المختصون . وكان المشروع يتصف ، في هذا المجال ، بالانسجام ، والحماسة ، والجرأة، والطموح ، الأمر الذي انتزع قراري . ولكي يتحول الى التنفيذ ، دون أن نضطر الى المساومة مع ردود الفعل الوطنية والدولية التي سيثيرها حتماً ، فكان يترتب عليّ أن أتولى منذ الآن مسؤوليته. ومما يساعدني على ذلك ، الى حد بعيد ، الثقة التي أولتني إياها ، جماهير الشعب ، باستثناء

النخبة منه، بمظاهر مثيرة، كما أعرب لي عنها في الخريف، بواسطة الاستفتاء الذي تمّ خلال شهر أيلول (سبتمبر) ، والاقتراع التشريعي الذي تمّ خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ، بانتخابي رئيساً للجمهورية في شهر كانون الأول (ديسمبر) .

ومع ذلك ، ورغم أنه يجب وضع المبادىء والنصوص خارج البرلمان ، فقد برزت بعض العقبات السياسية، أثار أولاها وزير الاقتصاد والمالية نفسه، الذي جاءني بادي التأثر ، ليعرب لي عن اعتراضه على مشروع « رويف » من ناحيتين أساسيتين هما : تخفيض قيمة النقد ، وفرض ضرائب جديدة . فقد قال لي انطوان بيناي : « إنك تقدّر أنني بعد أن عارضت ، باستمرار ، هاتين الفكرتين ، يتعذر علي أن أقبل بهما اليوم » . وإني أعترف أن هذا الوزير جدير بالتقدير الكبير ، حين أبدى لي موافقته ، عندما دعوته بإلحاح الى ذلك ، نظراً للمهمة التي أتولاها ، والمسؤولية التي أتحملها ، والحق الذي أتمتع به ، والواجب الذي يقضي عليّ بالبت في الأمور . والواقع أنني أبديت موافقتي على المشروع بكامله ، مع الموضوعين المشار اليهما ، دون النظر في أنصاف الحلول . وقد انصاع انطوان بيناي لهذه الحجة السامية . غير أنه وجّه لي عندما انتهي كل شيء ، كتاباً أعرب لي فيه عن تحفظاته ومخاوفه . وبعد مدة وجيزة ، أبلغني أيضاً أعضاء الحكومة الاشتراكيون ، رفضهم المشروع، إذ قال لي غي مولله : « يتعذر علي أن أقر تخفيض النقد والأحكام المتعلقة بفرض تضحيات باهظة على صغار الناس ، والتي لا يعوضها أي مقدار كان من التوجيه الاقتصادي » . وقد أجبتهم منوهاً بزيادة الأعباء التي يتحملها الأغنياء ، وتخفيف الضرائب عن الفقراء، بالاضافة الى الطابع الالزامي لإنقاذ البلاد من الوضع الرديء الذي أوصلتها اليه الحكومات السابقة . غير أن غي مولله ظل مُصراً على معارضته . ولما كنت على يقين بأن الاشتراكيين سيستمرون في موقفهم هذا كلما اقتربت نهاية المأساة الجزائرية ، وإثر خيبة الأمل التي اعترت حزبهم من جراء نتائج الانتخابات ، فقد قبلت استقالة

أمينهم العام. وبعد ذلك قدّم لي أيضاً اوجين توما وماكس لوجون استقالتهما، ومع ذلك، فقد رجوت هؤلاء الثلاثة أن يظلوا على رأس عملهم حتى تاريخ ٨ كانون الثاني (يناير)، حيث ستشاد الجمهورية الخامسة التي ساعدوني على إحداثها، فلبوا هذا الطلب بطيبة خاطر.

وقد اتخذت القرارات بتاريخ ٢٦ كانون الأول (ديسمبر)، خلال مجلس وزاري استمر عشر ساعات اشترك فيه أعضاء الوزراء بالاضافة الى جاك رويف وبعض كبار موظفي المالية. ولما كنت أوجه سير المناقشات من أولها الى آخرها، فقد تعمقت في بحث جميع التدابير المقربة كيما يصبح إقرارها أمراً لا مفر منه. وفي اليوم التالي صادق مجلس الوزراء عليها جميعاً بثلاثة قرارات، يتضمن الأول موازنة عام ١٩٥٩، والثاني ينطوي على إحداث الفرنك الجديد، والثالث يحدد سعره مع تبليغ الدول الأجنبية تحرير المبادلات. وبتاريخ ٢٨ كانون الأول (ديسمبر)، أبلغت البلاد عن طريق موجات الأثير، الأمر الذي أقدمت عليه، وشرحت الأسباب التي حملتني على اتخاذه.

ولما كنت قد لاحظت، بادىء ذي بدء، أن المهمة الوطنية التي تحملت أعباءها منذ ثمانية عشر عاماً قد تأيدت بانتخابي يوم الأحد الماضي، أضفت قائلاً: « لما كنت توليت زمام الأمر في فرنسا وأصبحت رئيساً للدولة الجمهورية، فانني سأمارس السلطة العليا في المدى الواسع الذي تقتضيه بعد الآن، وبمقتضى العقلية الجديدة التي منحتني إياها ». ولما كانت الرغبة في السلامة هي التي ألهمت النداء الذي وجّهته الى الشعب الفرنسي، أضفت: « إنه يكلفني لأنه لا يتوخى التوجه الى الأمور اليسيرة، وإنما يقصد الجهد والتجديد، ولذلك قررت بموجب مهمتي وبالتعاون مع حكومتي أن أعيد تنظيم أعمالنا بشكل واقعي وعميق. وبمناسبة صدور الموازنة، فقد تبنينا، وسنطبق غداً مجموعة من التدابير المالية، والاقتصادية، والاجتماعية التي

ستركز الأمة على قاعدة من الحقيقة والقساوة...، بحيث تمر بلادنا بتجربة،.. ولكن الإصلاح المنشود سيعوض علينا كل شيء ». وتولى بعدي وزير الاقتصاد والمالية ، سرد أحكام التدابير المتخذة ، وشرحها بالتفصيل . وختمت خطابي قائلاً : « إننا بدون هذا الجهد وهذه التضحيات، سنبقى بلداً مهملاً ، مترجحاً باستمرار بين المأساة والعدم . وأما إذا نجحنا ، فسنقطع ، على النقيض من ذلك ، وصلة كبيرة في الطريق التي تؤدي بنا الى الذروة » .

وقد ترك خطابي ، داخل البلاد وخارجها ، انطباعاً بعيد الأثر . وقد بدا للفئة المطلعة من الرأي العام أن الحكم الجديد تولى هذه المرة اتخاذ إجراءات أساسية ثابتة وحازمة ، بعد أن قامت الحكومات القديمة بعدة محاولات جزئية ، وثانوية ، ومترددة . ولم تنكر الأحزاب والصحف أن المخطط هام ومنسجم ، رغم موقفها العدائي الذي تبدد فترة من الزمن . وفي الخارج لم يُخفِ الجميع استغرابهم لاقدامي بشكل كامل على مثل هذا المشروع ، وأبدوا تحبيذهم له ، مما ساعد على تحويل حركة رؤوس الأموال رأساً على عقب . أما في الداخل ، فقد كان الأمر على خلاف ذلك ، إذ بعد انقضاء تأثير الصدمة الأولى ، فان اصلاح شؤوننا الاقتصادية والمالية سيتم في بحر من النقد الذي أثارته الأحزاب السياسية ، والنقابات ومعظم الصحافة .

ومن الواضح، أن الاحتجاجات نشأت عن الشدة التي يتصف بها الاصلاح. وقد اتفق جميع هؤلاء المعارضين على أن هذه التضحيات المفروضة لا تتصف بالعدالة ، دون أن يحاول أحد الدفاع عن فكرة وجوب تفوق السلامة العامة على المصالح الخاصة . وانطلاقاً من هذا الاستنكار العام ، فقد أخذت طبعاً كل هيئة مهنية تعترض على تلك القرارات ، التي تسيء ، على حد زعمها ، الى زُبُنِها بشكل خاص . واحتجت هيئة أرباب العمل على الأعباء التي تثقل كاهل الصناعة ، وطالبت ، في سبيل تخفيضها ، ضغط النفقات العامة . أما المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، فقد هاجمت حرية المبادلات ، وزعمت أن عدداً كبيراً منها سيتعرض الى منافسة لا قِبَل له بتحملها . ولكن الاستناد الى

مظاهر الثروة الخارجيـــة في حساب الدخول ، هو الذي أثار ممثلي رؤساء المؤسسات والمهن الحرة ، كما أن الناطقـين بلسان التجارة استنكروا المخطط الذي يخفض الطاقـــة الشرائية لدى المستهلكين . وثارت نقابات العمال ضد تخفيض مستوى معيشة العمال الناشيء عن عاملين: أولاً ارتفاع الأسعار نتيجة لتخفيض قيمة الفرنك ، وثانيـــاً النكسة التي ترافق التقشف . وقد رفضت المنظمات الزراعية وضع حدٍ لارتباط قيمة المنتوجات بقيمـة مواد أخرى ، مما يُعَدّ خرقاً لمبدأ معدل دخول الفلاحين. وقد استنكرت جمعيات المحاربين القدماء بشدة التوقيف الجزئي لرواتب تقاعد محاربي الحرب العالمية الأولى .

وفي الحقيقة ، لم أكن اتوقع من جميع الهيئات السياسية او الاجتماعية غير مثل هذا الموقف . وليس بوسع الأحزاب ، في وضعها الحالي ، أن تقر – بطبيعة الحال – تصرفات عهد نشأ ضد كيانها ، ولا سيما إذا كانت أعمالـــه تثير استياءات تُعَدّ كسباً لها . أما المنظمات المهنية ، فهي لم تُنشأ ولا تعمل إلا للتقدم بمطالب معينة ودعمها ، ولذلك لا يمكن توقع تعاونها مع السلطـة في الأمور البناءة ، ولا سيما إذا كانت تفرض بعض الوجـائب على موكليها . وبديهي أن مثل هذه العداوة الطبيعية التي تكنها الاقطاعيات ضـد الدولة ، ولا سيما إذا ظهرت بمظهر القوة ، تكون عادة عنيفة ومنظمة لدى تلك التي يسيطر عليها الشيوعيون ، والتي تبذل جهدهـا ، في كل الأحوال ، لاضعاف المجتمع القومي ، بانتظـار القضاء عليه . وازاء ارتفاع هذا العدد الضخم من التروس ، أراني شبيهاً بالميكانيكي الذي يسوق القطار ، في الأفلام الأميركية ، دون أن يعير أذناً مصغية لأجراس إنذار الخطر التي يحركها بعض المسافرين الذي يساورهم القلق ، أو السيئي النية. وخلال هذه الفترة الحاسمة لم تتراجع حكومتي عما قررته ، رغم الإنذارات التي تلقتها . ومع ذلك ، فإن المظاهرات الشعبية الحارة ، التي تميزت بها زياراتي لست عشرة محافظة في جنوبي غرب فرنسا ، وفي وسطها ، وفي بيري ، وتورين ، والماسيف سنترال ، أثبتت لي أن الأمة تؤيد ، في النتيجـــة ، مشروعي . والجمعية الوطنية نفسها أبدت

موافقتها بأغلبية عظمى عندمـــا عرض عليها ميشال دوبريه ، رئيس مجلس الوزراء ، منذ ١٥ كانون الثاني (يناير) ، سياسة الحكومة ، وطرح التصويت على الثقة . وبوسعي أن أقول مرة أخرى : لا قيمة للانتقادات ، إذا نجح الإنسان في أعماله .

وقد تأكد النجاح فعلاً ، إذ بعـد ستة أشهر من بداية تطبيق المخطط ، أخذت بداية النكسة تزول ، وحل محلها ازدهار واضح ، فخفّ عدد العاطلين عن العمل وازدادت ساعات العمل . وبتاريخ ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٩ ، بلغت نسبة ارتفاع الأسعار ٣ بالمئة فقط ، في حين كان من المتوقع أن تبلغ ٧ أو ٨ بالمئة . وكذلك ازدادت صادراتنا بنسبة لم نعهدها منذ زمن بعيـــد . وخلال النصف الأول من هذا العـام ، فإن احتياطي القطع الذي كان ازداد حتى نهاية عام ١٩٥٨ ، سجل زيادة جديدة تبلغ ٩٠٠ مليون دولار ، بحيث أننا بعد أن وفينا ديوننا الخارجية البالغة ٦٠٠ مليون ، بقي لدينـا أكثر من مليار ونصف المليار من الدولارات. ويعكس نشاط بورصة باريس هذه النتائج الجيدة ، إذ أن نسبة عـــدد الصفقات التي تناولت الاسناد الفرنسية ، قد تضاعفت خلال هذه الفترة . ومنذ ٣٠ كانون الثاني (يناير) ، أمكنني أن أعلن للشعب أن الجو أصبح ملائماً جداً ، وقلت له : « لقد عاد الحظ السعيد الذي اعتاد أن يصادفه بين حين وآخر ... لقد تجـددت فرنسا واستأنفت طريقها في مجرى التاريخ.. ولكن لكي تجد قاعدة متينة تبني عليها عظمتها ، يجب علينا أن ننظم المالية ، والنقد ، والاقتصاد ، بشكل واسع وعميق... وهذا ما نقوم به حالياً أمام استغراب العالم بأجمعه ... » . ثم وجهت ندائي إلى الشعب دون الوجهاء والمتمولين ، الذين لن يستمعوا إليّ حتماً ، قائـلاً : « إنني أعلم ماذا يكلف ذلـك جميع الفئات ، ولا سيا الطبقة المتواضعة . إنني أعلم أن المشاة هم الذين يربحون دائماً الحروب ، وأعلم أن عظمة فرنسا لم تتم أبداً إلا عن طريق جماهير أبنائهـــا » . وأخيراً أهديت تحيتي إلى بوادر النصر قائلاً : « رغم المكاره التي عاناها الكثيرون ، رغم ما قبل به العمال ،

والمزارعون ، والتجار ، والبورجوازيون ، والمستخدمون ، والموظفون ، وكثير من المحاربين القدماء ، فإنه لواضحٌ وضح النهار ، أن الشعب الفرنسي يرغب في تجنب الفوضى ، والتضخم ، والتسوُّل . لقـــد ظهرت منذ الآن إمارات الإصلاح . وسواء أكان الأمر يتعلق بالانتـــاج ، أم الأجور ، أم الاسعار ، أم النقد ، أم الانسجام الاجتماعي ، فيجب ضمان استقرار شروط حياة الفرنسيين قبل نهاية العام . وانطلاقاً من ذلك ، فان الشؤون التقنية ، والعمل ، والادخار ، تحقق نشاطهم في سبيل الازدهار العام » .

إن آخر عام ١٩٥٩، والأعوام الثلاثة التالية، سجلت بالنسبة إلى بلادنا نوعاً من النصر في مجالات التوسع في الاستقرار ، في حين أن عدة اعتبارات كانت تعتقد بعدم التلاؤم بين هاتين اللفظتين . وهذا التوسع جسيم جداً ، ما دامت معدلات الازدياد في الانتاج الوطني غير الصافي ، بلغت ٣ بالمئة أثناء النصف الثاني من عام ١٩٥٩ ، و٧،٩ بالمئة ، عام ١٩٦٠ ، و٤،٦ بالمئة عام ١٩٦١ ، و ٦،٨ بالمئة عام ١٩٦٢ ، مما يتفق والتقدم السنوي للانتـــاج الصناعي الذي بلغ معدل ٥،٤ بالمئة ، وللانتاج الزراعي الذي تجاوز ٥ بالمئة . ويعد هـــذا الاستقرار نتيجة ساطعة ، لأن موازنات الدولة أصبحت كلها متوازنة ، ولأن الميزان التجاري يُسجل ، شهراً بعد آخر ، فائضاً مستمراً ، ولأن احتياطي الذهب والنقد الأجنبي، يتجاوز عام ١٩٦٢ ، مبلغ ٤ مليارات دولار ، ولأن الديون الخاصة القصيرة المدى والمتوسطة الأجل ستوفـّى كاملةً عند الاستحقاق المحدد ، ولأن الزيادة السنوية لأسعار المفرق والجملة لم تبلغ ٣،٥ بالمئة . فهل هناك نجاح أوضح من هذا ؟ ومع ذلك فهو يؤدي إلى زيادة فعليـــة تبلغ ٤ بالمئة سنوياً من مستوى حياة الفرنسيين ، في حين أن البطالة هبطت إلى أقل من نصف بالمئة من عـــدد السكان العاملين . وفي الوقت نفسه ، رغم أن الاستهلاك ، أو بعبارة أخرى الرفاهية ، تتبع تصاعد الأجور ، فان الودائع في صناديق التوفير ازدادت بنسبة ٣ مليارات فرنك جديد عام ١٩٥٨، وبنسبة ٤ مليارات ونصف المليار في عامي ١٩٥٩ ، و١٩٦٠ ، وبنسبة ٥ مليـــارات

والمزارعون ، والتجار ، والبورجوازيون ، والمستخدمون ، والموظفون ، وكثير من المحاربين القدماء ، فإنه لواضحٌ وضح النهار ، أن الشعب الفرنسي يرغب في تجنب الفوضى ، والتضخم ، والتسوُّل . لقد ظهرت منذ الآن إمارات الإصلاح . وسواء أكان الأمر يتعلق بالانتاج ، أم الأجور ، أم الاسعار ، أم النقد ، أم الانسجام الاجتماعي ، فيجب ضمان استقرار شروط حياة الفرنسيين قبل نهاية العام . وانطلاقاً من ذلك ، فان الشؤون التقنية ، والعمل ، والادخار ، تحقق نشاطهم في سبيل الازدهار العام » .

إن آخر عام ١٩٥٩ ، والأعوام الثلاثة التالية ، سجلت بالنسبة إلى بلادنا نوعاً من النصر في مجالات التوسع في الاستقرار ، في حين أن عدة اعتبارات كانت تعتقد بعدم التلاؤم بين هاتين اللفظتين . وهذا التوسع جسيم جداً ، ما دامت معدلات الازدياد في الانتاج الوطني غير الصافي ، بلغت ٣ بالمئة أثناء النصف الثاني من عام ١٩٥٩ ، و٩و٧ بالمئة ، عام ١٩٦٠ ، و٦و٤ بالمئة عام ١٩٦١ ، و ٦،٨ بالمئة عام ١٩٦٢ ، مما يتفق والتقدم السنوي للانتاج الصناعي الذي بلغ معدل ٤و٥ بالمئة ، وللانتاج الزراعي الذي تجاوز ٥ بالمئة . ويعد هذا الاستقرار نتيجة ساطعة ، لأن موازنات الدولة أصبحت كلها متوازنة ، ولأن الميزان التجاري يُسجل ، شهراً بعد آخر ، فائضاً مستمراً ، ولأن احتياطي الذهب والنقد الأجنبي ، يتجاوز عام ١٩٦٢ ، مبلغ ٤ مليارات دولار ، ولأن الديون الخاصة القصيرة المدى والمتوسطة الأجل ستوفّى كاملةً عند الاستحقاق المحدد ، ولأن الزيادة السنوية لأسعار المفرق والجملة لم تبلغ ٥و٣ بالمئة . فهل هناك نجاح أوضح من هذا ؟ ومع ذلك فهو يؤدي إلى زيادة فعلية تبلغ ٤ بالمئة سنوياً من مستوى حياة الفرنسيين ، في حين أن البطالة هبطت إلى أقل من نصف بالمئة من عدد السكان العاملين . وفي الوقت نفسه ، رغم أن الاستهلاك ، أو بعبارة أخرى الرفاهية ، تتبع تصاعد الأجور ، فان الودائع في صناديق التوفير ازدادت بنسبة ٣ مليارات فرنك جديد عام ١٩٥٨ ، وبنسبة ٤ مليارات ونصف المليار في عامي ١٩٥٩ ، و١٩٦٠ ، وبنسبة ٥ مليارات

عام ١٩٦١ ، وبنسبة ٦ مليارات عام ١٩٦٢ ، كما أن توظيف الأموال الخاصة ازداد سنوياً بنسبة تزيد على ١٠ بالمئة ، والاعتمادات التي خصصتها الدولة للتنمية ، تعادل دائماً ، على الأقل نصف نفقاتها .

وهكذا أسست القاعدة المتينة التي يجب أن تتبعها البلاد في تحولها . ولكن كيف السبيل إلى ذلك ؟ وهل تمكن الإطاحة بكل شيء بقسوة ؟ قد يكون ذلك ممكناً نظرياً في حالة تنطوي على مأساة ما، كأن تقبل الأمة، لمحاولة تجنب الهلاك ، أن تخضع إلى عملية جراحية رهيبة يقوم بها نظام دكتاتوري ، يباشر أولاً القضاء على كل شيء ، ثم يبادر إلى البناء بواسطة مجموعة من النظم ، والتدابير الشديدة والحاقدة . ولكن ليس ثمة نكبة تهدد فرنسا ، وإذا كانت الجمهورية الخامسة تتمتع بالسيطرة ، فانها لا تنطوي على مظهر من مظاهر الدكتاتورية. فالسلطة فيها تقوم على أسس ديموقراطية حرة، يمارس فيها كل فرد وكل فئة حقوقها ، وتتم فيها جميع الاجراءات في وضح النهار ، وتؤيد بتصويت الشعب ، دون أن تلجأ إلى سجن المتمولين المتمردين أو مصادرة أموالهم ، أو فرض النفي والاشغال الشاقة على العمال المستخدمين العصاة . وليست مهمة الدولة ، في نظرنا ، وضع الغل عنوةً في عنق الأمة، وإنما تحقيق تطورها . ومع ذلك ، فرغم أن الحرية تظل قوة أساسية في النشاط الاقتصادي ، فان هذا النشاط بحد ذاته عمل جماعي ، يتحكم مباشرةً بمصير الوطن ، ويُلزم في كل لحظة العلاقات الاجتماعية . وهذا يقتضي إذاً قوة دافعة ، وفرض الانسجام ، ووضع قواعد لا يمكن أن تصدر إلا عن الدولة . وصفوة القول ، ان كل ذلك يقتضي التوجيه الحكومي. وقد قررت ذلك ، فيما يخصني ، وهذا هو أحد الأسباب التي حملتني على أن أزود الجمهورية بمؤسسات تتفق فيها وسائل السلطة ومستوى مسؤولياتها .

والموضوع يقتضي في الواقع ، وضع المخطط ، أي تحديد الأهداف المراد بلوغها ، ومدى سرعة تحقيقها ، والشروط التي يجب أن تراعيها اقتصاديات

البلاد ، والجهد المالي الذي يجب أن تقدمه الدولة ، ومجالات التنمية التي يجب ان تتدخل فيها، والتدابير التي يجب أن تتخذها، تبعاً لذلك، بواسطة مراسيمها وقوانينها ، وموازناتها . وضمن هذا الاطـار الموضوع ، تستطيع الدولة أن تزيد أو تخفض الرسوم والضرائب التي تتقاضاها ، وتسهل أو تحدد الاعتمادات التي تسيطر عليها ، وتعدل التعرفات التي تفرض دفعها ادارة الجمارك، وتنظم أسس الاقتصاد القومي : كالطرق البرية ، والحديدية ، والمائية ، والمرافىء ، والمطارات ، والمواصلات ، والمساكن ، والمدن الحديثة ، الخ... ، وتكيف مصادر الطاقة لديها كالكهرباء ، والغاز ، والفحم ، والنفط ، والـــذرة ، وتحث على إجرء الأبحـــاث في القطاع العام ، وتشجعها في القطاع الخاص ، وتحمل على حسن توزيع النشاطات في جميع مناطق الاقليم ، وتسهل بواسطة الضمان الاجتماعي ، والتعليم ، والتدريب المهني ، تغيير نوعية الأعمـــال التي تفرض على الكثيرين من الفرنسيين، وجوب تجديد فرنسا تبعاً لمقتضات العصر الحديث . ولكي تتمكن بلادنا من إعادة تكوين أجهزتها وتجـــدّد وجهها ، فان حكومتي ستعمد إلى تدخلات عديدة وحازمة ، بعد أن قوي ساعدهـا الآن بتحقيق التوازن .

ومما يدفع إلى ذلك ويشجع على القيام به هو كوْن ميشال دوبريه رئيساً لمجلس الوزراء. فمنذ شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ ، وُضع الدستور الجديد موضع التنفيـذ ، وهو يمنح رئيس الجمهورية حق تعيين رئيس مجلس الوزراء ، والاشراف على أعماله كرئيس للحكومة والادارة العامة . ومن حقه، بناء على التوجيهات التي يصدرها ، أو بناء على اقتراحـه ، تسيير شؤون الوزارات ، ووضع صيغة التدابير الواجب اتخاذهـا ، وتنظيم كيفية عرضها ، سواء عليّ أو على مجلس الوزراء أو على البرلمان، والسهر على تنفيذها عندما تتخذ شكل مراسيم أو قوانين . إن ميشال دوبريه، هو أول من تولىّ هذه المهمة الرئيسية وغير المحدودة ، في الجمهورية الخامسة ، وهي تحمل طابعه القوي والعميق . ولما كاك مؤمناً بأن فرنسا بحاجـــة إلى العظمة ، وأن الدولة هي التي تمنحها

أو تسلبها إياها ، فقد وقف نفسه للحياة العامة لخدمة الدولة وفرنسا . وإذا كان الأمر ينحصر بذلك ، فليس ثمة افكار غريبة على ذكائـــه ، وليس من أحـــداث لم تختبر شعوره ، أو تجرحها أحياناً ، كما ليس ثمة أعمال تتجاوز قوة إرادته . وهو مثابر دائماً على العمل بهمة ، والاصلاح ، وتقويم الأمور ، ويكافح دون أن يراعي صحتـــه ، ويقاسي دون أن يبدي أي يأس . وبالاضافة إلى ذلك ، فهو خبير بالأشخاص ، والدوافـــع ، والاجراءات ، وخبير بالقوانين والمناقشات ، ومن الرجال اللامعين في المجالس النيابية . وقد كان مؤمناً منـــذ عام ١٩٤٠ ، بأن الوطن بحاجة إلى ديغول ، ولذلـــك فقد انضم اليّ دون تحفظ ، ولم يتوانَ أي مرة عن مؤازرتي بحزم ، بفضل إيمانه وافكاره القيمة مهما كانت تكلفه أحياناً وجهة نظري .

وهـــذا ما تمّ بالنسبة إلى ما يقتضيه تصنيع البلاد . فيالهـــا من فكرة بسيطة ، ويا له من مشروع صعب التنفيذ . ولا شك في أن تحقيق المشروعات أمر تمقته جميع الاجراءات الادارية . وتولى ميشال دوبريه ، بالاتفاق معي ، أن يضع كل ثقل الحكومة في هذا المجال . ولا يقتضينا الأمر أن نبـــاشر من جديد ، كما فعلت ذلك قديمـــاً الولايات المتحدة التي كانت تزيد عدد سكانها كلما اكتشفت مصادر جديدة من المواد الأولية ، أو كما فعلت بريطانيـــا العظمى ، التي كانت ملأى بالفحم الحجري ، الذي كان يعد الشرط الأساسي للصناعة ، أو كما فعلته المانيا الغنية بفحم «الرور» و «سيليزيا» والمنسجمـــة جغرافيا إذ تجتازها انهار متوازية وقابلة للملاحة ، أو كما تفعله اليوم روسيا المزودة مع سيبيريا ، بجميع الموارد التي يمكن أن يتصورها الإنسان ، واليابان الخاضعة لضغط سكانها الفائضين ، وإيطاليا التي تستخدم في مصانعها الكبيرة الواقعـــة في الشمال سكان الجنوب ، العاطلين عن العمل . إن حياتنـــا الاقتصادية رهن ، منذ زمن بعيد ، بإمكاناتنا التي لا تتغير قـــط . ولكن إذا كنا نصنع حتى الآن كميات كبيرة من جميع الأصناف ، فيقتضي تحسين جودة الصنع وتخفيض كلفته ، وهذا يتطلب تجهيزات حديثة ، وتنظيماً

يخفض النفقات العامة ، ومجابهة المنافسة . ويترتب على حكومتي في هـذا المجال مؤازرة التوسع ، وتوظيف الأموال والتصدير . وهـذه المهمة طويلة المدى ، واسعة الهدف ، فلما كان يتعذر كشف مواد ثروة جديدة ، كما كان الأمر في بعض البلاد ، في غير هذا العصر ، فليس لدينا لدعم نهضتنـا سوى ما نقتطعه تدريجياً من أرباح الأمة .

إن المخطط الثالث الذي سبق وضعـه قبل عودتي الى السلطة ، لتغطيـة الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٨ و ١٩٦١ ، لا يتفق حتماً مع ما يسمح به الآن الاصلاح المالي والنقدي ، وما يقتضيه تحرير المبادلات ولذلـك وضعنا موضع التنفيذ « مخططاً موقتـاً » يرمي بجرأة الى تحقيق زيادة سنوية وسطية تبلغ نسبه ٥٫٥٠ بالمئة من أصل الإنتاج ، والى إدراك مجموع من توظيف الأمـوال يبلغ قسماً واسعاً من الوارد العام . وعلى هذه الأسس اتُخذت جميع التدابير التشريعية والتنظيمية لكي يخفف ، عن طريق الضرائب، مقدار ثمن الأدوات التي تستعملها المنشآت ، والعمل ، في الوقت نفسه ، على تخفيض معـدلات فائدة الأموال التي تستقرضها في سبيل تجديد المعدات ، وحملها على الانصهار مع غيرها ، لتعمل على إنشاء مصانعها وفروعها في المقاطعـات بحيث يؤدي وجودها الى ضمان مؤازرة الكفاءات والفئات المحليـة . أما المخطط الرابع الذي يغطي الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٥ ، فإنه يرمي الى زيادة سرعة هذا التقدم العام ، ويحدد ، بشكل خاص ، بـ ٢٤ بالمئـة النسبة التي يجب أن يبلغهـا ، من حيث النتيجة ، ازدياد نمونا . وفي ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ، توجهت مـع أعضاء حكومتي للقيـام بزيارة رسميـة للمجلس الاجتماعي ، والاستماع الى آرائه ، لأعلن من ثم ، بنفسي ، الأهداف التي يجب أن تدركها الأمة .

وفي غضون ذلك، صدر بتاريخ ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ ، المرسوم الذي يفسح مجال اشتراك العمال بأرباح المنشآت . وسواء أكانت العقود الموقعة

في هـــذا السبيل بين الادارة والموظفين تشتمل على مجرد اقتطاع الأرباح من النتائج ، أم تنشىء نظام الاسهام في رأس المال والتمويل الذاتي ، أم تؤسس شركة يكون فيها كل مهندس ، وكل موظف ، وكل عامل ، عضواً ومساهماً ، فان الاعفاءات من الضرائب التي تمنحها الدولة تعد كبيرة جداً. وإنه لصحيح أن القـانون إذ يحـدد على هذه الصورة شروط الشركة ، يقر أن تكون هذه الأخيرة اختيـارية غير الزامية . غــير أنه رغم المكاسب التي يقدمهـا هذا الأسلوب من حيث الإنتاج ، والعلاقـات الاجتماعية ، والنتائج الإيجابيـة التي حصل عليها جميع الذين قاموا بتجربته ، فلن يقدم على تطبيقه سوى عـدد محدود من المنشآت . ويقوم أرباب العمــل ونقابات العمال بتدابير معاكسة لوقوف كل من هاتين الفئتين موقفاً يتعارض مع الآخر ، بحيث تحـاول الأولى البقـاء في معاقلها ، وتجد الثانية مُسوِّغاً لتصرفهـــا الذي ينحصر بالمطالبة بالحقوق المقررة، ورفض اللجوء الى أي عمل إنشائي آخر. ومهما يكن الأمر، فقد ُفتحت الثغرة في الجدار الذي يفصل بين الطبقات ، وبتوسيعها يستطيع الاصلاح الأساسي المتعلق بالاشتراك في الأرباح ، أن يقدم يوماً ما الى المجتمع الحديث ، قاعدة حياته الجديدة .

إن حكومتي التي يشرفها أن تجتاز الخطوات الأولى في سبيل إنجـاح هذا النزاع الاجتماعي ، الذي قد يقرر مصير أمور كثيرة ، تحاول جهدها أيضاً لكي تسرع في النمو الاقتصادي ، وتبـــذل طاقتها في سبيل تجديد الأجهزة الوطنية ، بشكل لم يسبق له مثيل . وهي تقف هـــذا الجهد لدعم الآمال الجديدة ، في عدادها دعم مصادر الطاقة ، إذ أن إنتاج غـاز « لاك » بلغ سنوياً ٤ مليارات متر مكعب، وتم تنظيم توزيعه في جميع المناطق.وازدادت كميات محروقات الجزائر ، التي تصل الينا بواسطة خط الأنابيب الممتدة الى بجاية ، والصخيرة ، — ٢٥ مليون طن عام ١٩٦٢ — ، والتي توفر علينا شراء مثل هـــذه الكمية من الدول الأخرى بالدولارات والجنيهات الاسترلينية ، ومراكز الذرّة المنشأة في «ماركول» و«شينون» والتي شرعت في انتاج الكهرباء،

ومركز « كاداراش » ، المشيد لدراسة « الآلات الكبرى لتوليد الكهرباء »، ومركز الدراسات الفضائية التي يتم انشاؤه في «بريتينيي» ، ويتهيأ فوراً لاطلاق الصواريخ الفرنسية . وهـذا ما تم أيضـاً في المواصلات . ففي غضون أربع سنوات ، تمت كهربة ألفي كيلومتر من الخطوط الحديثة، وازداد طول طرق السيارات الواسعة من ١٢٥ الى ٣٠٠ كيلومتر ، وتم خرق نفق جبـل الـ « مون بلان » ، كما أن القـانون الصادر في ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٥٩ ، المنطوي على برنامج خاص ، افتتح أو عجّل في إنجاز أعمـال واسعة تتعلق بطرق الملاحة المائية : كتوسيع قنـاة « دنكرك – ليل – فالنسيين » ، وإنشاء قناة الشمال ، والإسراع في اصلاح أنهر الرون ، والسين ، والموزيل ، الخ ... وهذا ما تمّ أيضـاً في المرافىء ، كتوسيع الأحواض ، والمنافذ ، وأمـاكن ترميم السفن في مرافىء دنكرك ، والهافر ، وروان ، وبريست ، وبوردو ، ومرسيليا . وهـذا ما تم أيضـاً بالنسبة الى المطارات ، كإنشاء مُدرّجات ومحطات جديدة في مطار أورلي ، وفي المحافظات ، وتنظيم السير تنظيماً حديثاً . وهـذا ما تم أيضاً بالنسبة الى المساكن ، إذ أن أكثر من ٣٠٠ ألف مسكن يُشاد سنوياً ، ومعظمها بمساعدة أموال الخزينـة . وهذا مـا تمّ أيضاً فيما يتعلق بالأبحاث العلميـة التي ازدادت اعتماداتها بنسبة ثلاثة أضعاف ، والتي زُوِّدت ، عـام ١٩٥٨ ، بأجهزتها الموجهـة ، وهي المديرية العامة، و«لجنة العقلاء» . وبين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٢ ، خصصت موازاناتنا لتوظيف الأموال مبلغ ٧٥ مليون فرنك ، مما لم يسبق لها مثيل قط .

ولم يسبق أيضاً لأي فرنسي أن شاهد عند اجتيازه أراضي فرنسا ، مثل هذه التغييرات الواسعة السريعـة . ولا يخلو ذلك من سبب ! وقد مُنحت الصناعة اجازات بناء على مساحة يبلغ مجموعها أربعة عشر مليون متر مربع، معظمها في المقاطعات ، وفي الوقت نفسه ، انخفض عـدد المنشآت الى ٥٠٠٠ تقريباً ، عن طريق الدمج والتجمع . وكان يعمل في القطـاع الصناعي ، عام ١٩٥٨ ، ثمانية مخـازن كبيرة ، و١٥٠٠ مخزن عـادي ، فازداد عدد الفئة

الأولى عام ١٩٦٢، الى ٢٠٧، وبلغ عدد الفئة الثانية ٤٠٠٠. وأخذت الذرّة تستخدم الأجهزة الحديثة والعجيبة في مراكزها ومنشآتها الست عشرة. فهي الآن بمجموعات نموذجية تتولى اختراع، وضبط، وصنع طائراتنا العادية، وطائراتنا العمودية، وصواريخنا من الطراز الدولي. ويعمل الآن، وفي كل مكان، ضعف عدد المخابر، ويعَدّ بعضها من أعلى مستوى. وقد تمّ اختيار بعض المناطق لكي تتجمع في محيطها عناصر بعض الصناعات الدقيقة، وتتبنى اختصاصاً حديثاً: فاستقرت صناعة الطائرات في منطقة «آكيتين»، وصناعة الالكترون في «بريتانيا»، والصناعات المشتقة من الغاز في سفح جبال البرانس «البيرينه»، وينظم في جوار مرسيليا إنزال البترول وتخزينه وتكريره. وأقيمت في مدننا القديمة، وضواحيها العتيقة، الورشات التي تعمل على تجديدها. ففي باريس مثلاً، شُرع في اضفاء اللون الأبيض على مبانيها، مع احتفاظها بشكلها، وازداد عدد السيارات حول أبنيتها التي تم إصلاحها، وشُقت نحوها ثلاثة طرق سيارات واسعة، وأحاطها شارع دائري، وأنشىء في أسوارها ومحيطها عدد كبير من الأبنية الحديثة.

غير أن لكل شيء آفة، إذ أن نمونا الصناعي خفّض حتماً أهمية زراعتنا نسبياً. فكيف لا تعتريني الدهشة ويستولي عليّ القلق، وأنا رئيس للجمهورية، عندما الاحظ انقراض هذا المجتمع الريفي المنهمك، منذ الأزل، بمشاغله الدائمة، والمنغمس في تقاليده، هذه المناطق التي تضم قُرىً لا يغيّر معالمها الزمن، وكنائس قديمة، وأُسراً متينة، وعودة دائمة إلى الحراثة، والبذار والحصاد، هذه المناطق التي تتحلى بالأساطير، والأغاني، والرقصات القديمة، واللهجات والألبسة الخاصة، والأسواق المحلية، والتي تُمثل وجه فرنسا المعروف منذ مئات السنين، والتي أضفت عليها طبيعتها، ونشاطها، وعبقريتها، صفة ريفية صرفة؟ كيف يمكنني أن أتجاهل أنه إذا ظلت المدينة والعاصمة بشكل خاص، في حياتنا الشعبية، مركز الجهاز الحكومي، ورونقه، ومنهل الفنون والعلوم، والملتقى الرئيسي للتجارة، وأبرز مكان

للمعامل الصغيرة ، فان الريف يظل ينبوع الحياة ، ومنشأ السكان ، وقاعدة المؤسسات ، وملجأ الوطن ؟ كيف يمكن أن ننسى ، أنه منذ فجر التاريخ وحتى القرن الأخير ، كان سبعة فرنسيين من أصل عشرة ، يعيشون في الحقول ، وأن معظم الذين غادروها لم يكونوا سوى مهاجرين أبقوا فيها جذورهم ، وأنه في العصر الذي وُلدتُ فيه ، ورغم تدفق الأشخاص الذين جذبتهم المصانع والقطارات الحديدية ، الى المدن ، منذ جيلين ، ظلّ نصف سكان بلادنا من الريفيين ، وان أرضنا كانت تنتج معظم أغذية المواطنين ، وأنه حتى ذلك التاريخ كانت جيوشنا مؤلفة على الخصوص من شباب الريفيين ، وأنه حتى في الحرب العالمية الأولى ، كان نصف المقاتلين وثلثا ضحايانا من المزارعين ؟ كيف لا يمكننا أن ندرك أن الفلاحين الفرنسيين يشعرون بدافع الغريزة ، أنهم يكوّنون فرنسا نفسها ، وأن انتقالهم بشكل ضخم ، إذ يخفف حجمهم الاجتماعي ومهمتهم الاقتصادية ، يُثير حتماً قلقهم و كآبتهم ؟

يضاف الى كل ذلك الجزع الذي يزداد حدةً حول سبل الحياة . والواقع أنه انتهى ذلك الزمن الذي كانت فيه الزراعة منحصرة بضمان المعيشة ، وكان الفلاح لا يُحدث أي تغيير على ما كان يستنبته من قطعة الأرض الصغيرة التي كان يملكها ، إذ كان يزرع ما كان يكفيه لتغذيته وأسرته ، وكان الفائض من زراعته كافياً ، لأن الرسوم الجمركية والبلدية كانت تحول دون استيراد المواد الغذائية من الخارج ... لقد اخترقت الآلة هذا المجال ، وقضت على التوازن القديم ، وفرضت زيادة المردود ، فتراكمت الكميات الفائضة ، وازدادت السلع في كل مكان ، ونشأت ، في الوقت نفسه ، رغبات جديدة أثارت لدى الفلاحين الرغبة في زيادة أرباحهم ، وسببت ضغطاً هائلاً من المنتوجات الأجنبية ، وفرضت علينا بالمقابل ، عرض الجودة في النوع . فالسوق إذاً ، هي التي تفرض بعد الآن قوانينها على الزراعة ، وهي : التخصص والانتقاء والبيع . ولكن ما زالت كل مؤسسة زراعية تحتاج إلى مساحة من الأراضي ، وإلى آلات ، ورؤوس أموال ، لضمان هذه الشروط المطلوبة ، فكيف

يمكننا أن نستبقي فوق اقليمنـا أكثر من مليوني منشأة استثمارية ، تُعَدّ ثلاثة ارباعها صغيرة جداً ومجردة من الوسائل ، كيما تعطي ارباحاً ، رغم أنه يعمل فيها خُمسُ الشعب الفرنسي ؟ كيف يسعنا أن نترك الحرفة الزراعيـة تهيم على وجهها ، في عصرنا الحاضر ، دون تكوين فني ، وتنظيم الصفقات ، وتقديم المساعدة الماليــة المعقولة ، التي لا غنى عنها للمنافسة ؟ كيف يمكن إيجاد حلٍ لهذه المعضلة الجسيمة والوطنية ، دون إحداث مأساة ، مـا لم تتولّ ذلك بكامله جميع الهيئات المعنية ؟

لقد تمّ التطور المقصود بواسطة « قانون التوجيه الزراعي » الصادر عام ١٩٦٠ ، و« القانون المتمم » الصادر عام ١٩٦٢ ، فضلاً عن المراسيم الاخرى التي استكملت الموضوع. وقد أُحدثت منظمات ذات نشاطات وأسماء مختلفة ، لتتولى هذه المهمة ، منها : « شركات التنظيم العقاري والريفي SAFER » ، و«شركات تمويل الاقتصاد الزراعي وتنميته SOFIDECA» و«صندوق توجيه الأسواق الزراعية وتنظيمها FORMA » ، و « صندوق النشاط الاجتماعي لتنمية الكيانات الزراعية FASASA » . ومن جهة ثانية فقد تمّ في كل مكان الاسراع بتخصيص الاعتمادات لتوزيع المياه ، وإشادة المساكن ، والاصلاح ، والتجميع . ويقتضي الأمر ، في الواقع ، مساعدة الاستثمارات الصالحـة اقتصادياً على التوسع ، وتغيير كيانها ، وتنسيق إنتاجها ، وحملها على الانضمام إلى غيرهـا من الاستثمارات التي لم تتمكن من التوسع لصغر مساحتها . ويجب حمل المزارع على إنتاج المواد الغذائية اللازمة ، وتقديمها للبيع بمظهر لائق ، والسعر المناسب ، وفي الزمان والمكان المناسبين. ويقتضي الأمر أيضاً احداث شبكة من «الاسواق ذات المصلحة الاقليمية» ، تشترك فيها يوماً ما « اسواق رونجيس » حيث تتخـذ المنتوجات سعراً تجـارياً بالجملة وبصورة معقولة ، ويقتضي أيضـاً تنظيم التعليم الزراعي ، واستشارة الخبراء ، ويتطلب أخيراً تنظيم راتب التقاعد وتشجيع انسحاب المستثمرين المسنين ، وتطبيق نظـام خاص للضمان الاجتماعي على المزارعين . وقد ارتفع مقـدار الاعتمادات

الحكومية المخصصة للزراعة من ٩٤٠ مليون فرنك جديد عام ١٩٥٨ ، إلى ثلاثة مليارات عام ١٩٦٢ . وهـذا المبلغ يضمن تنفيذ تغييرات واسعة وصارمة. ففي خلال السنوات الأربع الخالية مثلاً، هبط عدد الاستثمارات من مليونين ومائتي ألف الى مليون وتسعمائة ألف وحـدة ، في حين أن قيمة الانتاج ارتفع من ٣٢ الى ٤٢ مليار فرنك. فإذا استمر هذا النسق في الزيادة، فانه سيسمح بحل المعضلة خلال جيل واحد . ولأول مرة ، أخذت الجمهورية على عاتقها ، بفضل جهد يلائم المشكلة ، توجيه الزراعة الفرنسية نحو مصيرها الذي يقتضيه العصر الحاضر ، بانتظار أن تجني في المستقبل النتائج المرجوة .

ومع ذلك ، فان المشروع يتجاوز النطاق الوطني لأن باستطاعة فرنسا أن تستوعب مائة مليون من السكان ، وان تنتج في اراضيها الخصبة والجميلة ، مواد غذائية ، أكثر مما تستهلك . ورغم الزيادات الحديثة في عدد سكانها ، فان عدم التوازن هذا آخذ بالازدياد ، كلما ازداد مردود الزراعة وتربية الحيوانات من جراء تحسين التجهيزات ، ومناهج العمل ، والعناية بالتربية . ففي بلادنا التي تُعرض فيها المنتوجات الزراعية بكميات زائدة ، يجب علينا أن نصدر المواد الغذائية، مهما كلف الأمر،وبأسعار تتفق وحاجات المنتجين ، ما لم تقدم لهم الدولة المساعدات المالية التي تثقل كاهل الخزينة . ويجب أن أقول إنه إذا تبنيتُ فوراً السوق المشتركة ، بعد أن تولينا رعاية شؤوننا بأيدينا ، فمرد ذلك إلى أننا بلاد زراعية بالاضافة إلى الجهد الذي نفرضه على تقدم صناعتنا . ولا شك أنني لا أتجاهل أنه ، لكي أضم الزراعة إلى كيان الاتحاد الفرنسي ، يجب أن نبـذل المزيد من الجهد لدى شركائنا الذين قد تتعارض مصالحهم مع مصالحنا . ولكنني أصر على أن يكون شرطاً الزامياً لاشتراك فرنسا. ذلك أنه في هذه المجموعة المعفوّة مبدئياً من الرسوم الجمركية والمحلية ، والتي لا تجد فيها ثمار الأرض ، منفذاً حراً في أي مكان ، ولا تؤثر فئات المستهلكين المنتوجات الزراعية الداخلية على المنتوجات الزراعية الخارجية ، فان زراعتنا ستصبح عبئاً علينا ، وتضعنا بالنسبة إلى

الآخرين في حالة تدنٍّ مزمن . ولكي نفرض على السوق المشتركة ، كلما
استكملت كيانها ، وهذا ما نعدُّه أمراً ضرورياً ، يجب أن نبذل جهوداً
جبارة ، قد تصل أحياناً إلى حد التهديد بالغاء الاتفاق . ومع ذلك ، فإننا
سننجح .

لقد سجل صيف عام ١٩٦٢ مرحلة استمرت فيها بلادنا بالتقدم . وخلال
هذه السنوات الأربع ، بذلت الجمهورية الخامسة في المجالين الاقتصادي
والاجتماعي ، جهداً ظلَّ مستمراً ومدعوماً أكثر مما فعلته جميع العهود
السابقة . ولا شك في أنه كان يدفعها إلى ذلك ضرورة انقاذ البلاد من الوضع
الخطير جداً الذي كانت تتخبط فيه في بادىء الأمر ، وذلك تحت طائلة
انهيارها هي نفسها . وفضلاً عن ذلك ، فان التغييرات التي يقتضيها التطور
العام ، كانت تتطلب تدخل السلطة والقانون بشكل أشد حزماً من أي
وقت مضى . غير أن عقلية المؤسسات الحديثة ، وسير عملها ، ونصوص
انظمتها ، كانت تتجاوب وهذه الشروط المطلوبة . ومما ساعد على القيام بهذه
المشروعات ، والاستمرار فيها ، توافر الانسجام في كيان الحكومة بشكل
لم يسبق له مثيل ، ووجود أغلبية ساحقة في البرلمان لا تمكن زعزعتها ،
واستعداد الشعب لابداء موافقته بشكل جماعي . ولا شك في أن مجموع ما تم
انجازه فرض على الجميع مقاساة بعض المحن . ولكن النتيجة كانت واضحة ،
إذ ازداد ازدهار الشعب بوفرة ، وظهر تحسنٌ ملحوظ في وضع كل فرد ،
واستعادت فرنسا ثقتها بنفسها ، وعاد لها الاعتبار الخارجي .

وبينما كانت البلاد تعمل ، كان يترتب عليَّ بالدرجة الأولى ، أن أضفي
على جميع ما يتم انجازه طابع الطموح القومي ، وأن أطالب بأن تعلو المصلحة
العامة على الإجراءات الادارية ، وإدعاءات بعض الفئات ، وأن أثبت أن
بذل الجهد في سبيل الازدهار لا يتوخى تسهيل حياة بعض الفئات من
الفرنسيين ، بل ضمان بحبوحة فرنسا وإشادة سيطرتها وعظمتها . وهذا ما

كان يجول في ذهني كلما كنت أعالج قضايا الدولة مباشرة مع ميشال دوبريه، خلال محادثاتنا التي كانت تتكرر عدة مرات في الأسبوع ، وفي أحاديثي مع انطوان بيناي ، الذي كان وزيراً للاقتصاد والمالية ، ثم مع خلفه ويلفريد بومغارتنر ، الذي حل محل الأول بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء لعدم توافر الانسجام بينهما لأسباب شخصية لا تمت إلى السياسة بصلة،وفي أحاديثي مع جان مارسيل جانيني ، وزير الصناعة ، ومع هنري روشرو ، ثم ادغار بيزاني ، اللذين تعاقبا في وزارة الزراعة ، ومع بول باكون ، وزير العمل ، وروبير بورون ، وزير الأشغال العامة والنقليات . وهذا كان طابع المقابلات التي منحتها مثلاً إلى بيار ماسّيه ، الذي يشرف على تنفيذ المخطط الرابع ، والى جان برونه ، حاكم مصرف فرنسا الذي كان يطلعني على وضع الاقتصاد، والاعتماد ، والنقد ، والى فرنسوا بلوخ لينه ، المدير العام لصندوق الودائع ، الذي كان يطلعني على موارد الصندوق والقروض الممنوحة الى الهيئات المحلية، وإلى كل من إيريك دوكاربونيل، وجورج غورس ، وجان مارك بوغنر ، الذين مثلوا الحكومة تباعاً في السوق المشتركة، والذين كانوا يطلعونني على ما كان يتم في أثناء اجتماع الوزراء في بروكسل ، الخ ... وهذا ما كان يلهمني القرارات التي كنت أتخذها في نهاية الاجتماعات الوزارية، والتي كان يسود معظمها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وهذا ما كنت أعرب عنه عندما كنت اتكلم عن فرنسا ، إما في البيانات التي كنت ادلي بها في الاذاعة أو أمام شاشة التلفزيون، أو في المؤتمرات الصحفية ، أو في مئات النداءات التي وجهتها إلى السكان خلال رحلاتي في سبع وستين محافظة ضمن فرنسا ، أو في الخطب التي كنت ألقيها أمام الموظفين في الزيارات التي قمت بها إلى أكثر من ثمانين معملاً ، ومنجماً، ومركزاً كهربائياً، وورشات كبيرة، واستثمارات زراعية، وتعاونيات، وأسواقاً ، ومنشآت للخطوط الحديدية ، وأعمال طرق برية وطرق ملاحة مائية، ومرفأً ، ومجموعات مدن ، ومدارس فنية ، ومعرضاً ، الخ ...

وإنه لصحيح أن كل ما قيل أو تم انجازه في سبيل المصلحة الوطنية ، لم

يحمل المعارضة على التخلي عن أي مصلحة خاصـــة . فقد كانت المنظمات الاجتماعية والمهنية ، تنحي باللائمة على حكومتي ، بعبارات مألوفة، ودوافع مغرضـة ، بحجة استمرارهـا بتجاوز السلطة اسوةً بالماضي ، واهمـــال الاصلاحات، رغم أنها ، في الواقع تمقت التعديلات التي قد تحد من امتيازات المتمولين ، أو تخفيض أهمية مطالب النقابات. ولذلك كنا نرى بعض المشرفين على المنشآت يوجهون أجهزة الاعلام المسيطرين عليها بواسطة المـــال ، نحو الشك وبث روح عـــدم الثقة ، مع عرقلة تنقية الوضع الاقتصادي بتأخير التجمعات المفيدة ، بل أحيانـاً عن طريق بيع مؤسساتهم إلى الأجانب . وكثيراً ما رأينا الاتحادات والجمعيات الزراعية تكثر من الاحتجاجـات ، ويدفعها الغيظ إلى حـد إثارة بعض الفدائيين لحملهم على سد الطرق وكسر زجاج النوافذ . وشاهدنا أيضاً نقابات العمال تتهم « حكومة ديغول » بالعمل على تضييق الخناق عليهم ، واتباع « سياسة الاحتكارات » التي يذهب كثير من العمال ضحايا لها . وعلى ذلك فان انضمام الشعب إلى أهـــداف الجنرال ديغول وسلطته ، هي من العمق والاتساع بحيث أن الاضطرابات التي تحدثها بعض الأوساط المتخصصة لا تعرقل قط ، في النتيجة ، عمل الأمة . وممـــا يؤيد ذلك أن تجديد منشآتنا أخذ مجراه الطبيعي ، رغم ما يعتريـه أحياناً من تردد ، وأن المظاهرات التي قام بها الفلاحون في بعض المناطق حتى ربيع عام ١٩٦٠ ، قد هدأت كلياً بعد هذا التاريخ ، وأخيراً لم يحصل منذ عـام ١٩٥٨ ، في القطاعين العام والخاص ، اللذين يضمان ١٣ مليون عامل ، سوى مليون يوم من الاضراب في العام الواحد ، أي أقل بثماني مرات مما كان يحصل في السابق .

وفي الخامس من شباط (فبراير) ١٩٦٢ ، دعوت الأمة إلى ملاحظة مدى تقدمها. وقلت لها : «ما من أحد في العالم، باستثناء الحزبيين فاقدي البصيرة، يستطيع أن يتجاهل نمو فرنسا العظيم ، وهذا ما يلاحظه كل منا عندمـــا يقوم برحلة إلى البلاد ، ولو اكتفى بمشاهـدة الصور . إن فرنسا لم تشهد قط

عهداً تمَّ فيه من الانجازات بقدر ما تمّ في هـــذا العهد في مجالات الانتاج ، والبناء ، والتعليم ، ولم يبلغ قط المستوى الوسطي لحياة الفرنسيين ، النسبة التي بلغته في يومنا هذا . ولم يسبق قط أن كان عدد العاطلـين عن العمل ، أدنى مما هو لدينا الآن. ولم يكن نقدنا واعتبارنا المالي في وقت من الاوقات، أقوى مما هما عليه الآن ، بحيث أننا أصبحنا الآن نقرض أغنى الدول ، بدلاً من أن نستقرض منها.وها إن مخطط السنوات الأربع الكبير قد وضع موضع التنفيذ ، وسيتولى زيادة مقدرتنا وازدهارنا بنسبة الربع . ولا شك أن هذه المجموعة من الانجازات تنطوي على كثير من الثغرات والشوائب ، لأننـــا لم نُتمم مساعينا . إننا نعرف العالم الذي يحيط بنـــا ، ونعلم كيف تستطيع الأحــداث أن تؤثر في أعمالنا . ولكن لماذا ندع اليأس يستولي علينا ، في الوقت الذي تظهر فيه بوادر نجاحنا ، ونعمل كصياد السمك الذي أشار إليه شكسبير، إذ وجد لؤلؤة فانتابه الرعب من جمالها،وألقاها ثانية في البحر؟».

إنني لن ألقي اللؤلؤة ، ومع ذلـــك فاني إذ أعارك الحقائق المـــادية والانسانية ، في مجال يتسم بالعنف والشدة ، يتعـذر على المرء فيه أن يحصل نهائياً على أي شيء أو لا يكتفي تماماً بما قد يحصل عليه، ألاحظ كل يوم، في هذا المعترك ، أن الاقتصاد شبيه بالحياة ، لأنه نضال طويل الأمد وليس فيه نصر يحرزه الانسان نهائياً . وحتى في يوم كيوم معركة «اوسترليتز» المظفرة فلن تشرق الشمس لتضيء ساحة النضال .

٥ اوروبا

إن الحروب ُتنشىء الدول وتقضي عليها ، وتظل تحوم فوقها خلال هاتين المرحلتين . وفيما يخصنـا ، نحن معشر الفرنسيين ، ان الذي أثـّر في حياتنا القريبة منذ عام ١٨١٥، وحتى عام ١٨٧٠، وفي أنظمتنا السياسية ، ومركزنا في العالم ، هو نتيجة التحالف العدائي الذي وحّد دول أوروبا ضد الثورة ، وانتصارات نابليون المذهلة ، ثم انهياره ، وأخيراً المعـاهدات المشؤومة التي انتهت بها كل هـذه المعارك . وبعد فترة الأربعة والأربعين عامـاً التي استمر خلالها السلم المسلح، كان يسود تصرفاتنا داخلياً وخارجياً عدة عوامل ، منها هزيمتنا ، والرغبة الخفية في الثأر لها ، مع الخوف أيضاً من أن ُتلحق بنـا ألمانيا الموحدة نكسة أخرى . وإذا كان بوسع الجهد الجبار الذي بذله شعبنا خلال الحرب العالمية الأولى ، أن يفتح لنـا مجال التجديد ، فقد أغلقنا على أنفسنا هذه السانحة ، بامتناعنا عن استكمال نصرنا العسكري ، وتنازلنا عن قبض التعويضات التي كانت تستطيع أن تضمن لنا وسائل تصنيع بـلادنا ، وبالتالي تعويض خساراتنا الجسيمة ، البشرية والمادية . وأخيراً ، فان الانزواء

ضمن سياسة واستراتيجية سلبيتين ، سلّم أوروبا لطموح هتلر . والآن ، على ضوء النزاع الأخير الذي كادت تهلك فيه ، ما معطيات الأمة الفرنسية التي تتمكن بموجبها أن تنظم سيرها وعملها ؟

إن أولى هذه المعطيات هي أن فرنسا ما زالت، رغم كل شيء، منتصرة، تنبض بالحياة ، وتتمتع بالسيادة . إن ذلك لأعجوبة حقاً . فكم ذهب الظن بالناس الى أنها بعد أن أصيبت بنكبة لا سابقة لها ، وشاهدت استعباد حكامها من قِبَل سلطة العدو ، وقاست أضرار حربين عالميتين ، وتعرضت للسلب والنهب اللذين قامت بهما القوى النازية ، وعانت الاذلال الفعلي الذي عرّضتها اليه السلطة القائمة على الاهمال والهوان ، أنها ، بعد كل ذلك ، لن يقوم لها قائم ، ولن تُشفى جروح جسمها وروحها ؟ وكم هم الذين اعتقدوا ، عن يقين ، أنها بعد الهزيمة الساحقة التي مُنيت بها ، لا يتم تحريرها ، في حال حدوثه، إلا عن طريق الدول الأجنبية التي قد تقرر ما سيحل بها في الداخل والخارج ؟ وكم هم الذين قدّروا أمام انهيار مقاومتها شبه الكامل ، أنه من المستحيل عقد أي أمل على استسلام العدو أمامها وأمام حلفائها. ومع ذلك، فقد خرجت أخيراً من المأساة ، دون أن تمس حدودها أو وحدة كيانها ، وظلت تملك حق تقرير مصيرها ، واقفة في صفوف المنتصرين . إذاً ، فلا شيء يمنعها الآن من أن تقرر أمرها كما تشاء ، وأن تتصرف كما يحلو لها.

وفضلاً عن ذلك ، فقد حدث أول مرة في تاريخها ، أنها لا تعاني أي تهديد من قِبَل أي دولة مجاورة . فدولة المانيا الرهيبة والمتسلطة تجزأت وانهارت ، وأعربت ايطاليا عن أسفها لتوجيه طموحها نحونا . وثمة عاملان أزالا جو عدم الثقة الذي كان يسود بحر المانش وهما التحالف مع انكلترا الذي صانته فرنسا الحرة ، وتصفية الاستعمار التي أقصت بواعث الشكاوى القديمة . وفيما وراء جبال البرانس «البيرينه» ، أخذ التعاطف والمصلحة يقربان بين فرنسا المجردة من أي قلق، وبين اسبانيا التي ساد فيها السلم والهدوء. وأي

عدوان يمكن أن ينطلق من أراضي بلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ الصديقة ، أو من أراضي سويسرا الحيادية ؟ فها نحن قد تخلصنا من حالة التوتر التي فرضها علينا جيران خطرون ، وأرهقت مشروعاتنا الى حد بعيد .

وإذا كان صحيحاً أن فرنسا فقدت ما كانت تتميز به من تعرض دائم للخطر ، فان العالم بأسره تنتابه فكرة تعرضه الدائم للحرب الشاملة . فثمة امبراطوريتان ، الولايات المتحدة الأميركية ، والاتحاد السوفياتي ، أصبحتا دولتين عملاقتين ، بالنسبة الى الدول العظمى القديمة ، وأخذتا تستعرضان قواهما ، وسيطرتهما ، وعقيدتهما . فكلاهما يتمتع بأسلحة نووية تستطيع في أي لحظة أن تزيل العالم ، مما يجعل كلا منهما في معسكره ، حامياً لا يُقهر . ويكاد هذا التوازن الخطر أن يختل ويتحول الى حرب ضروس ، ما لم يتجه نحو انفراج عام . وفيما يتعلق بفرنسا ، فان مصلحتها الحيوية تقوم حتماً على استتباب السلم ، لعوامل شتى منها أن الحروب التي خاضت غمارها منذ قرنين ، قد نالت من كيانها وسيطرتها ، فضلاً عن أن موقعها الجغرافي القائم بين رأس العالم القديم وباتجاه العالم الجديد ، وصغر مساحتها ، وضآلة عدد سكانها ، كل ذلك يجعلها عرضة للهلاك المميت . وفي الواقع ، إن كل شيء يدعوها لأن تكون بطلة هذا السلم ، إذ أنها في وضعها النادر ، لا تطالب بأي شيء يملكه الآخرون ، كما أنه ليس لدى هؤلاء ما يحملها على المطالبة بما تملكه ، وأنها لا تكنّ أي حقد لأي من الدولتين القطبين ، بل إنها ، على النقيض من ذلك ، تكن لشعبيهما صداقة قديمة العهد ، توطدت عبر الأحداث ، كما أنهما تشعران نحوها بعطف استثنائي . وصفوة القول ، إذا كان ثمة صوت يمكن أن يصبح مسموعاً ، أو مسعى ، قد يعد ناجحاً ، لاقامة نظام دولي يحل محل الحرب الباردة ، فهو في الواقع صوت فرنسا ومسعاها ، على أن يكونا نابعين منها ، وأن تُطلق يداها في هذا المجال .

وفي الوقت نفسه ، أتيح لفرنسا أن تتمتع بنفوذ واسع في مجال المصلحة

والثقة لدى كثير من الشعوب التي مـا زال مصيرها رهن الظروف ، والتي ترفض الانحياز الى أحد المعسكرين القائمين ، ومنهـا الصين التي تتمتع بعدد وافر من السكان والموارد ، مما يفسح لها جميع إمكانات المستقبل ، واليابان التي تحاول أن تستعيد قدرتها على القيام بدور عالمي خاص بها ، مبتدئة بالاقتصاد، والهند التي تعاني قضايا التغذية، بسبب ضخامة عدد سكانها، وإن كانت مدعوة يوماً ما للتحول نحو العالم الخارجي ، يضاف اليها عدد كبير من الدول القديمة أو الحديثة في افريقيا ، وآسيا ، وأميركا اللاتينية ، التي قبلت المساعدة التي قدمها أحد القطبين ، أو كلاهما ، لمجابهة احتياجات نموها الفورية ، وإنمـا تأنف من الانحياز الى أحد الطرفين، وتوجه نظرها بالأفضلية نحو فرنسا . ولا شك أنها ما دامت لم تنته من تصفية الاستعمار ، فستظل هذه الدول توجـه اليها انتقادات مريرة ، ستتوقف حتماً حين تنتهي فرنسا من تحرير ممتلكاتهـا القديمة . ويترتب عليها أن تستغل الطاقة التي تتمتع بها في قسم كبير من العالم ، من حيث الميل نحوها ، وتقديرها ، ومدى نفوذها ، على أن تحقق ما ينتظره جميع الناس ، من خدمة القضية العالمية ، وكرامة البشر وتقدمهم.

وهكذا نرى أن القَدَر نفسه الذي حقق خلال أزمة الحرب الرهيبـة ، نجاة بلادنا ، قد أتاح لها فيما بعد ، رغم جميع مـا فقدته خلال قرنين ، من القوى والثروة النسبية ، أن تلعب دوراً دولياً من الدرجـة الأولى ، يتفق وعبقريتها ، ويتجاوب مع مصلحتها ، ويتناسب ووسائلها. فكيف لا أوافق على أن تتولى هذه المهمة ، ولا سيما أنني أرى ، أن جهد التحويل الداخـلي ، والاستقرار السياسي ، والتقـدم الاجتماعي ، التي بدونها تتعرض فرنسا إلى الفوضى والانحطاط ، كلها تقتضي أن تشعر مرة أخرى ، عبر تاريخها ، أنها مكلفة بمسؤولية عالمية ؟ تلك هي فلسفتي ، فماذا تكون سياستي تجـاه القضايا العملية التي تجابهها فرنسا في الخارج ؟

باستثناء قضية الجزائر ومستعمراتنا ، التي ينحصر بنا وحدنا حق حلها ،

فان القضايا المذكورة هي من الاتساع والمدى بحيث يقتضى حلها عملاً طويل الأمد ، ما لم تتولّ الحرب ، من جديد ، حلّ العُقَد المستعصية التي أحدثتها هي بنفسها . ويسوقنا ذلك إلى القول إنه يترتب على فرنسا ، في هـذا السبيل أن يظل مسعاها ثابتـاً ومستمراً ، الأمر الذي تسمح به مؤسساتنا الحديثة ، خلافاً لما كانت عليه قديماً رغباتنا غير المستقرة .

ولكن ما هـذه القضايا ؟ إنها تتعلق بأمور كثيرة ، منها قضية المانيا المنقسمة إلى ثلاثة أجزاء بقيام جمهورية برلمـانية في الغرب ، ودكتاتورية شيوعية في الشرق،ونظام خاص بمدينة برلين التي أضحت فريسة الاضطرابات المنبثقة عن كيانها ، وأصبحت موضع المنافسة الرئيسي بين المعسكرين، ومنها قضية أوروبا التي تعرضت لتمزقات رهيبة في حـين أن العقل والعاطفة يقضيان بوحدة كيانها ، ولكنها كانت منقسمة من جراء خضوع البلاد الواقعة في وسطها وفي البلقان ، بدافع القوة ، الى السيطرة السوفياتية ، ونظـام الكتلتين ، والستار الحديدي ؛ ومنها النظام المفروض على الحلف الأطلسي ، ومؤداه خضوع أوروبا الغربية للولايات المتحدة سياسياً وعسكريـاً ؛ ومنها المساعدة التي يتطلبها نمو العالم الثالث والتي أصبحت موضع المنافسة بين كل من واشنطن وموسكو ، ومنها الأزمات الناشبة في الشرق، وافريقيا، وآسيا واميركا اللاتينية ، والتي حولتها تدخلات الدولتين العملاقتين المتعارضة ، الى أزمات مزمنة وعسيرة المعالجـة ؛ ومنها المؤسسات الدولية التي تتدخل الدولتان المتنافستان في جميع قضاياها ، وتستقطبان حولها القرارات وتحولان دون تطبيق مبدأ عدم الانحياز .

وإني أبذل جهدي لكي تشترك فرنسا في كل هذه المجالات . ولا شك أنه في هذا العالم البائس والجدير بالرعاية، والذي يعاني فيه كل من زعمائه مصاعب مرهقة، يجب السير بخطى وئيدة ، والتصرف بحسب الظروف ، واحـترام الأشخاص . وفيما يخصني، فقد سبق أن قمت مراراً ببعض الضربات ، ولكنني

لم أوجهها قط إلى شهامة أي شعب أو كرامة أحد من زعمائـه . ولكنه من الأهمية بمكان أن نكون فـيما نقوله أو نقدم عليه ، مستقلين عن الآخرين . فهذه هي الخطة التي سأتبعها منذ عودتي ، وإنها تنطوي على تحول كامل في موقف بلادنا ، أحدث فجأة تغييراً عميقاً في نشاط السياسة العالمية .

وإنه لصحيح أن المسؤولين في الكتلة الشرقية يكتفون بادىء ذي بدء ، بملاحظة الموقف الجديد الذي ستتخذه باريس. غير أن حلفاءنا الغربيين، الذين ظلت فرنسا الرسمية معهم حتى الآن ، خاضعة بطيبة خاطر لسيطرة التضامن الاطلسي الكاملة ، لا يسمحون بمعارضتهم فيه ، غير أنهم سيُسلمون بذلك . وجدير بالقول إن التجربة التي اكتسبها بعضهم من علاقاتهم بديغول ، أثنـاء الحرب وفي أعقاب النصر ، تحملهم على أن يتوقعوا اليوم السهولة التي أبدتها الجمهورية في الأمس . ومع ذلك فقد كان ثمة فئات تعتقد أحياناً في مكاتبها ، وبرلماناتها ، وصحفها ، أن هذه العقبة ستكون قصيرة الأجـل ، وأن ديغول يجب أن يزول حتماً بعد مدة وجيزة ، بحيث تعود الأمور إلى ما كانت عليه في السابق . وبالمقابل ، فانهـا لم تكن تخلو من أناس . ولا سيا في الأوساط الشعبية ، ينظرون بارتياح إلى نهوض فرنسا من كبوتهـا ، ويداخلهم بعض السرور او الحسد ، إذ يشاهدونها تتحرر من السيطرة المرهقـة التي يرزح تحت عبئها كل العالم القديم . ويضاف إلى ذلك المشاعر التي تريد الجماهـير الشعبية أن تعربها لشخصي ، إذ انها كلمـا اتفق أن اكون على اتصال بها ، قامت بمظاهرات عنيفة تستغربها الحكومـات . وجملة القول ، رغم الاستياء الذي كان يبدو في الخارج ، ورغم الأحاديث التي تجمع بين القسوة واللين ، ورغم المقالات المناوئة، والصور الهزيلة ذات الطابع التهجمي ، التي ينشرونها بكثرة ، فقد أخذوا يألفون فرنسا الحديثة التي أخـذت تظهر بمظهر الدولة العظمى ، ويبدون ، منذ الآن ، اهتماماً بتصرفاتها ، وحركاتها ، وأقوالها ، بعد أن أغفلوها ردحاً من الزمن .

وسأجد استسلاماً أخف وطأة في كل ما يقال وينشر ، في المجالات التي

كنا نعتقد ، حتى الآن ، أننا سنلاقي فيها ، رمز التفكير السياسي الفرنسي ، إذ أنه أصبح معلوماً لدى الجميع أن بلادنا لا تقدم على أي شيء لا يفرض عليها من الخارج . ولا شك أن مرد هذا الوضع إلى الفترة التي كانت تحيق بفرنسا ، ترغمها باستمرار على ضمان مؤازرة خارجية ، فضلاً عن أن عدم متانة النظام السياسي كان يحظر على الحكومة أن تتحمل وحدها أخطار القرارات الهامة. وقد سبق أن اضطرت الجمهورية الثالثة ، قبل الحرب العالمية الأولى ، وبدافع تحالفها مع روسيا ، إلى رعاية معاهدة فرانكفورت ، مع ترك المجال لسان بطرسبورغ ، لكي تترأس النشاط المبذول . وإنه لصحيح أنه ، خلال الحرب الطويلة المدى التي دارت رحاها فوق أرضنا بمساعدة الانكليز ، والبلجيكيين ، وأخيراً الامركيين ، كان الفرنسيون يتولون الدور الأول ، بالاضافة إلى القيادة العامة ، لأنهم كانوا يبذلون الجهد الرئيسي . ولكن القتال توقف فجأة في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ ، في الوقت الذي كنا فيه على وشك جني ثمرات نصرنا باحتفال باهر . فكم كان مدى أهمية لفظة « توقف ! » التي صدرت عن الانكلوسكسونيين ؟ أو لم تعمل معاهدة فرساي ، التي أعادت لنا دون شك الألزاس واللورين ، دون أن تمس وحدة العدو ، واقليمه ، وموارده ، على تحقيق أماني الرئيس الأميركي والوعود التي بذلها ؟ أو لم تتخل حكومة باريس ، فيما بعد ، عن الرهائن التي أستولينا عليها ، أرضاءً لواشنطن ولندن ، وتنازلت عن التعويضات التي كانت المانيا مدينةً بها إلينا مقابل مخططات براقة عرضتها علينا الولايات المتحدة ؟ وعندما بدت أمارات تهديد هتلر الذي جازف بإرسال قواته إلى رينانيا ، ألم نرَ استنكاف وزرائنا عن اللجوء إلى أي اجراء ، لأن انكلترا لم تتخذ المبادرة ، بينما كان يكفي أن نقوم بعمل وقائي أو قمعي ، لحمل الفوهرر على التراجع والاخفاق بسبب عدم توافر الأسلحة اللازمة لديه ؟ وعندما أقدمت المانيا على ضم النمسا إليها عنوةً، ثم ألحقت بها تمزيق تشيكوسلوفاكيا وضمها إليها ، ألم تكن موافقة الفرنسيين حينئذ ناشئة عن موافقة الانكليز ؟

ألم يكن في خضوع حكومة فيشي لقانون الدولة المغتصبة ، «والتعاون» الذي يهدف إلى اشراك بلادنا بنظام قيل عنه إنه أوروبي ، في حين أنه المساني ، يتصل بالاعتياد على التبعية للآخرين ؟ وفي الوقت نفسه ، وبينما كنا نحارب العدو ، كنت أحرص على صيانة حق فرنسا في السيادة إزاء حلفائنا ، ألم يكن ذلك الامتعاض الذي كان يرتفع من حولي صادراً عن فكرة وجوب الخضوع باستمرار ؟

بعد المزيد من هذه الدروس ، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها ، كنا نميل إلى الاعتقاد بأن الأوساط التي تدعي توجيه الرأي العام ، قد تبدو غير مستعدة للخضوع . ولكن شيئاً من هذا لم يحصل . بل على النقيض من ذلك، إذ جعلت الفئة الموجهة في كل حزب سياسي موضوع طمس بلادنا مذهباً ثابتاً وعلنياً . أما من الناحية الشيوعية ، فالقاعدة المطلقة تقضي بأن موسكو محقة دائماً ، في حين أن جميع المنظمات القديمة كانت تشيد بمبدأ « سيطرة السلطة التي تعلو على الدول » ، أي خضوع فرنسا إلى غير قانونها. ومن هذه الفكرة نشأ الانضمام الى اوروبا «المتحدة» التي أصبحت بمثابة نظام ، يؤلف فيه الفنيون الهيئة التنفيذية، ويتولى فيه البرلمانيون السلطة التشريعية، ليقرروا مصير الشعب الفرنسي ، رغم أن معظمهم من الأجانب . ومنها أيضاً أنبثق القلق بالمنظمة الأطلسية ، التي تُخضع سلامتنا ، وبالتالي سياستنا ، إلى تقدير الدول الأخرى . ومنها أيضاً برز الاهتمام باخضاع تصرفات سلطاتنا العامة ، الى موافقة المؤسسات الدولية حيث تمارس الدولة الحامية سلطتها العليا ، في جميع القضايا السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، والفنية ، تحت ستار المناقشات الجماعية ، بحيث يتعذر مطلقا على ممثلينا أن يقولوا : «إننا نريد» ، بل يكتفون «بعرض وجهة نظر فرنسا» . وهذا أخيراً ، مصدر سخط الفئة الحزبية من الأعمال التي سأتولاها باسم أمة مستقلة .

ولكن لم أكن ، بالمقابل محروم الدعم ، إذ كنت اتمتع عاطفياً بتأييد

شعبنا الذي لم ينحرف في تيار الثقة الزائدة بنفسه ، وإنما كان حريصاً على الاحتفاظ بشخصيته ، ولا سيما أنه كاد يفقدها ، في الوقت الذي يلاحظ أن الآخرين يحرصون بحرارة على الاحتفاظ بشخصيتهم ، سواء من حيث السيادة ، أو اللغة ، أو الثقافة ، أو الانتاج ، بما في ذلك الرياضة . وكلما بادرت إلى شرح ذلك للجمهور ، كنت أشعر أن النفوس كانت تهتز طرباً . ومن الناحية السياسية ، فإن المنظمة التي تألفت لتتبع خطواتي خارج جميع الأحزاب القديمة ، ومن فوقها ، والتي انتخبت في البرلمان مجموعة متماسكة ووافرة العدد ، فانها سترافقني دون تردد . ومن الناحية العملية ، سأجد إلى جانبي حكومة متينة يؤمن رئيسها بحق فرنسا وواجبها بالعمل على المستوى العالمي ، ويبذل وزير خارجيتها في هذا المجال كفاءة ، قلما عادله فيها الآخرون ، عبر تاريخ عسير .

إن موريس كوف دو مورفيل ، ذو موهبة خاصة . ففي القضايا المتداخلة والحجج المتشابكة يستطيع أن يميز حالاً بين ما هو جوهري وما هو ثانوي ، إلى حد أنه واضح ودقيق في القضايا التي تجعلها الحسابات غامضة ومبهمة . وهو ذو تجربة واسعة ، إذ سبق له ، خلال عمله الدبلوماسي الطويل ، أن عالج كثيراً من قضايا الساعة ، وتعرَّف على كثير من الناس في مراكزهم. وهو يتمتع برباطة الجأش ، لوثوقه من البقاء مدة طويلة في المركز الذي عينته فيه ، ويملك أسلوباً خاصاً ، إذ يبدي مهارة خاصة في الاتصال ، والاستماع ، والملاحظة ، وتسجيل أهم ما يسمعه أو يقرؤه ، ثم يبدي في الوقت المناسب ، بسلطة وابداع ، الموقف الذي لن يحيد عنه أبداً. وهو يتمتع أخيراً بالايمان ، لقناعته بأن فرنسا لا تستطيع الصمود ما لم تكن في الصف الأول ، وأنه يمكنها أن تعود إليه بفضل ديغول ، وأنه لا يمكن تحقيق أي شيء في هذه الحياة إلا بفضل العمل .

وهذا ما سنقوم به في مجال أوروبا الواسع . وفيما يخصني كنت أشعر

دائماً ، وأشعر اليوم أكثر من أي وقت مضى ، القاسم المشترك بين الأمم التي تسكنها : فجميعها من عنصر أبيض واحد ، وتعتنق الدين المسيحي وتتبع طراز معيشة واحدة ، وترتبط فيما بينها منذ زمن بعيد بعدة أواصر في التفكير ، والفن ، والعلم ، والسياسة ، والتجارة . ولذلك فمن طبيعتها أن تؤلف كياناً واحداً ، يتميز في وسط العالم بطابعه الخاص وتنظيمه. واستناداً إلى مصير أوروبا هذا ، فقد حكمها الاباطرة الرومان ، وحاول لمّ شعثها كل من شارلمان ، وشارلكان ، ونابليون ، وحاول هتلر فرض سيطرته الساحقة عليها . ولكن ، كيف لا نلاحظ مع ذلك ، أنه لم يستطع أحد من هؤلاء الذين حاولوا توحيد أوروبا ، أن يحصل من البلاد التي خضعت له، على التخلي عن كيانها ؟ بل على النقيض من ذلك ، فان المركزية الكيفية أثارت دائماً ردّ فعل يتبلور في ازدياد حدة روح القوميات . لذلك أعتقد أنه لا يمكن تحقيق وحدة أوروبا ، اليوم ، أو في أي عهد مضى ، عن طريق دمج الشعوب، وإنما يجوز ويجب أن تنشأ عن تقاربها المنظم . وكل شيء يحملها على ذلك ، ولا سيما في عصرنا الذي كثرت فيه المبادلات الضخمة ، والمؤسسات المشتركة ، وزالت الحدود أمام انتشار العلم والتكنولوجيا ، وكثرة المواصلات السريعة ، والرحلات المتزايدة. إن سياستي تقوم إذاً على إنشاء تحالف الدول الأوروبية ، لكي يزداد تضامنها ، عن طريق تنمية مختلف أنواع الأواصر فيما بينها ولا شيء يحول دون التفكير ، انطلاقاً من هذه الخطوة ، بأن التطور قد يؤدي إلى اتحادها ، ولا سيما إذا تعرضت يوماً ما ، لنوع واحد من التهديد .

وفي الواقع ، إن وجهة النظر هذه حملتنا على تنفيذ الاتحاد الاقتصادي بين الدول الست ، وعلى تهيئة سبل التفاهم المنظم في المجال السياسي، والسعي لكي تقوم بعض الدول الأخرى ، وفي مقدمتها بريطانيا العظمى ، على جر الغرب نحو نظام أطلسي ، قد يتعارض مع أي امكان لانشاء كيان أوروبي صرف ، بل ، على العكس، تقرر هذه القوى ، الالتحام مع القارة والاقدام

على تغيير اتجاهها ، وعاداتها ، وزبنها . وأخيراً ، عليها أن تعطي المثـل الصالح على انفراج الأزمة ، ثم التفاهم والتعاون مع بلاد الكتلة الشرقية ، تحدوها فكرة مآلها ، أنه فوق اعتبارات مواقف العهود والدعايات ، يتفق السلم والتقدم ، مع حاجات الناس ورغباتهم ، في نصفي أوروبا التي تحطمت وحدتها عرضاً .

واننا نجد المانيا في صلب المعضلة وفي وسط القارة . فمصيرها يقضي بـألا ينشأ أي أمر بدونها ، مـع أن لا شيء مزق العالم القديم مثل مساوئها ولا شك أنها أصبحت لا تهدد مباشرة أي شخص ، بعـد أن جزئت اليوم إلى ثلاثة أقسام تقيم في كل منها قوى الدول المنتصرة . ولكن كيف يمكن أن نمحو من ذاكرة الشعوب طموحها الذي حرك فجأة بالأمس ، جهازاً عسكرياً تمكن من أن يقضي دفعة واحدة على جيش فرنسا وحلفائها ؟ كيف يمكن أن نمحو شجاعتها التي تمكنت ، بفضل اشتراك ايطاليا ، أن تبعث بجيوشها إلى افريقيا وحوض نهر النيل ؟ كيف يمكن أن نمحو قوتها التي تمكنت عـبر بولونيا وروسيا ، وبمساعدة ايطاليا والمجر ، وبلغاريا ورومانيا ،أن تصل إلى أبواب موسكو وسلسلة جبال القفقاس ؟ كيف يمكن أن نمحو طغيانهـا الذي ساد بفضل الظلم والاضطهاد والجرائم التي ارتكبتها حيثما خفقت أعلامها من جراء انتصاراتها العسكرية ؟ يجب ، بعد الآن ، اتخاذ جميع التدابير للحؤول دون استعادة العناصر الألمانية الخبيثة قوتها العسكرية. ولكن كيف يمكننا ، من جهة أخرى ، أن نتصور اقامة سلم حقيقي ودائم على أسس قد لا يخضع لها هذا الشعب الكبير ، وإنشاء وحدة القارة دون أن يشترك بها ، وازالـة اسباب الدمار والموت التي سادت على طرفي نهر «الرين» منذ مئات السنين ، إذا استمر الحقد القديم ؟

لقد اتخذت قراري فيما يتعلق بالموضوع الرئيسي الخاص بمصير المانيـا . وإنني أرى بادىء ذي بدء ، ان العودة إلى الحدود الفعلية التي فرضتها عليها

الحرب ، تُعدّ أمراً خطيراً وغير عادل . ومؤدى ذلك أن خط « أودر - نيس » الذي يفصل بينها وبين بولونيا ، هو حدها النهائي ، وأنه يجب أن تزول مطامعها القديمة في تشيكوسلوفاكيا ، وأنّ ضم النمسا اليها ، بأي شكل كان ، أمر غير معقول قطعاً . وبالاضافة الى ذلك ، لا يجوز أن تمنح حق حيازة الأسلحة الذرية ، أو صنعها ، علماً بأنها أعلنت تنازلها عن ذلك . وعلى هذا الأساس ، أرى من الضروري أن تشترك في تعاون الدول المنظم ، والذي أسعى لتحقيقه في جميع أنحاء القارة . وبذلك يمكن ضمان سلامة الجميع ، بين المحيط الاطلسي وجبال الأورال ، واحداث تغيير في الوضع الراهن للأمور ، والعقليات ، والعلاقات ، بحيث يتيسر دون شك ، توحيد أجزاء الشعب الألماني الثلاثة . وبانتظار ذلك ، يجب أن تلعب الجمهورية الاتحادية دوراً رئيسياً ضمن الاتحاد الاقتصادي ، وعند الاقتضاء ، ضمن الحلف السياسي للدول الست . وأخيراً فانني أعتزم العمل بحيث تتمكن فرنسا من إنشاء مجموعة من روابط الأفضلية مع المانيا ، مما يحمل الشعبين تدريجياً ، على التفاهم والتقدير المتبادلين ، كما تدفعهما إلى ذلك غريزتهما ، ما داما لن يلجآ إلى قواهما الحية بقصد التقاتل .

ومن المصادفات الغريبة أنه اتفق ، عندما تسلمتُ زمام الحكم في باريس ، أن كان على رأس الحكومة في بون ، منذ أمد طويل ، كونراد آديناور ، الذي سيظل أيضاً مدة طويلة ، وهو من أقدر الألمان واكثرهم رغبة في حمل بلاده على السير في طريق فرنسا ، وإلى جانبها . إن هذا « الريناني » مشبع بشعور مؤداه أن «الغاليين» والجرمان يتمم بعضهم بعضاً ، الأمر الذي أضفى على وجود الإمبراطورية الرومانية قديماً ، في منطقة الرين ، طابع الرخاء والازدهار ، وأغنى الفرنجيين ، وأتاح المجد لشارلمان ، وقدّم سبباً لاعتذار مملكة اوسترازيا ، وسوّغ العلاقات التي قامت بين ملك فرنسا والأمراء الناخبين ، وألهب المانيا في نار الثورة ، وألهم غوته ، وهاين ، ومدام دو ستال ، وفكتور هوغو ، ورغم الصراع العنيف الذي ثار بين الشعبين ، فقد ظلّ

يتحسس الطريق في الظلام . إن هذا الوطني يقدر أهمية عقبات الحذر والحقد التي أثارها طموح هتلر الجنوني ، بين بلاده وبين جميع البلاد المحيطة بـه ، والتي طاوعته فيه باندفاع جماهير الشعب الألماني ونخبتهم، وهو يعلم أن فرنسا هي الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تذللها إذا مدت يدها بصدق إلى العدو القديم . إن هذا السياسي الذي تمكّن حتى الآن بفضل مهارتـه الثابتة ، من ضمان التوازن والتقدم للجمهورية الاتحادية ، وبذل مساعيه لكي لا يؤثر تهديد الشرق أو حماية الغرب من زعزعة بناء الدولة الهزيـل ، الذي تم بناؤه فوق الانقاض ، ويميز أهمية الضمان الأكيد الذي تقدمه جمهورية فرنسا الحديثـة ، في الداخل والخارج .

ولما أدرك أن عودتي ليست مجرد حادث عرضي ، فقـد طلب المستشار الألماني مقابلتي ، واستقبلته في «كولومبي لي دوزيكليز» يومي ١٤ و١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٨ . ويبدو في الواقع أنه ينبغي اضفـاء طابع استثنائي على هذه المقابلة، لأن التفاهم التاريخي الذي تم بين هذا الفرنسي الطاعن في السن ، وبين هذا الألماني الهرم ، باسم شعبيهما ، كان له في الجو العائـلي مغزى أعمق من جو القصور المزخرفة . لذلك قمت مع زوجتي بإبداء الحفاوة المتواضعـة للمستشار في « البواسّوري » .

وها أنا ذا ، وجهاً لوجـه ، مع كونراد آديناور ، وقـد بادرني فوراً بطرح موضوع الثقة إذ قال لي : إنني أُعدُّك الشخص الذي يستطيـع توجيه مجرى الحوادث : فشخصيتك والخدمـات التي سبق أن قدمتها لبلادك ، وأخيراً الظروف التي استعدتَ فيها السلطة ، كل ذلك يُضفي عليك امكانات واسعة . إن وضع شعبينا في الوقت الحاضر ، يسمح لهما لأول مرة ، بإقامة علاقاتهما على أسس جديـدة تماماً ، تتسم بالتعاون الودي . ولا شك أن الأشياء ليست حالياً في وضع سيء . ولكن الذي تمّ حتى الآن ، في الطريق السوي ، كان نتيجـة ظروف عاجلة جداً ، وإنما عابرة بالنسبة إلى التاريـخ،

وهما : الهزيمة الالمانية ، والملل الفرنسي . ويهمنا حالياً أن نعلم إذا كان ثمة شيء دائم سيتم الآن . وتبعاً لما قد ترغب فيه شخصياً ، أو تود أن تقدم عليه ، فان فرنسا والمانيا تستطيعان إما الاتفاق فعلاً إلى أمد طويل ، في سبيل مصلحتهما ، ومصلحة أوروبا ، أو تبقى كل منهما بعيدة عن الأخرى ، وتظلان تتعارضان في سبيل شقائهما المشترك . فإذا كنت تعتزم تحقيق التقارب بين بلدينا ، فاسمح لي أن أصارحك بأنني مستعد للتعاون معك ، وأنه لديّ في هذا الشأن بعض الامكانات . لقد مضى أحد عشر عاماً على توليّ منصب مستشار المانيا، ورغم تقدمي في السن أعتقد أنني سأستطيع أن أقوم بأعبائه ردحاً من الزمن . فالثقة التي اتمتع بها من جهة ، وماضيَّ المفعم بالنفور الشديد من هتلر واحتقاره مع مؤيديه ، وما لقيته منهم ، أنا وأعواني ، من معاملة قاسية ، يجعلانني قادراً على تسيير سياسة المانيا في الجهة المرغوبة . ولكن ما الاتجاه الذي تعتزم ، فيما يخصك ، أن تفرضه على فرنسا ؟

فأجبت المستشار: إن اجتماعنا نحن الاثنين، في داري، دليل على اعتقادي أن الوقت قد حان لكي تقوم بلادي بتجربة سياسية جديدة إزاء بلاده . وترى فرنسا بعد المحن الرهيبة التي تعرضت لها أعوام ١٨٧٠ ، و ١٩١٤ ، و١٩٣٩ ، من جراء الطموح الجرماني ، أن المانيا المهزومة والمنكوبة قد آلت إلى وضع مرير ، الأمر الذي يغير رأساً على عقب جميع أوضاع علاقاتهما بالنسبة إلى الماضي . ولا شك أنه ليس بوسع الشعب الفرنسي أن ينسى ما قاساه قديماً من جراء جاره فيما وراء نهر الرين ، واهمال التدابير الوقائية التي يقتضي اتخاذها في المستقبل . ومع ذلك ، فقد سبق لي ، قبل انتهاء الحرب، أن تصورت أن مثل هذه التدابير يجب أن تكون مادية وأن يتم اتخاذها في المكان المعني . ولكن بالنسبة إلى ضخامة الأحداث التي تمت منذ ذلك الحين، والنتيجة التي آلت إليها المانيا من جرائها ، وتحوّل الأوضاع والأفكار في الجمهورية الاتحادية بفضل النشاط الذي قامت به حكومة كونراد اديناور ، وأخيراً المصلحة الرئيسية التي يمثلها اتحاد أوروبا الذي يقتضي قبل كل شيء

تعاون باريس وبون ، أرى أنه يجب أن نحاول قلب مجرى التاريخ وأن نصلح ذات البين بين شعبينا ، وأن نُشرك جهودهما وطاقاتهما .

وإثر ذلك ، أخذت أستعرض مع آديناور ، كيف يمكننا التوصل الى ذلك عملياً ، فاتفقنا بسهولة على المبدأ القاضي بوجوب عدم دمج السياسة الخاصة بكل من البلدين ، كما حاول أن يفعل ذلك واضعو أُسس « الاتحاد الاوروبي للفحم والفولاذ» ، و « الاتحاد الاوروبي للطاقة الذرية » ، و «الاتحاد الاوروبي للدفاع » ، وإنما الاعتراف ، على النقيض من ذلك ، بأن الأوضاع مختلفة جداً ، وإسناد أي مشروع الى هذه الحقيقة . ويرى المستشار ، ان المانيا التي انحط شأنها ، وأضحت تعاني وضعاً مريراً ، تود أن تطلب الى فرنسا مساعدتها على استعادة اعتبارها في الخارج ، وتجديد الثقة التي تعيد اليها مركزها الدولي ، والاسهام في ضمان أمنها ازاء المعسكر السوفياتي ، ولا سيما فيما يتعلق بالخطر الذي يخيم على برلين ، وأخيراً الموافقة على إعادة توحيد كيانها . وقد أبديت للمستشار ، من ناحيتي ، انه ازاء هذا العدد الوافر من المطالب ، فليس لدى فرنسا ما تطلبه من المانيا من حيث وحدتها ، وأمنها، ومركزها، في حين أنها مستعدة لتشجيع إعادة مكانة الدولة المعتدية عليها منذ قديم الزمن . وستقوم بذلك باسم التفاهم المراد إنشاؤه بين الشعبين، وباسم توازن اوروبا ، ووحدتها ، وسلمها . ولكي تجد مسوِّغاً للمساندة التي ستقدمها لها ، فإنها ترى وجوب إقدام المانيا على تنفيذ بعض الشروط، وهي قبولها بالأمر الواقع فيما يتعلق بالحدود ، واتخاذ موقف ايجابي في علاقاتها مع الكتلة الشرقية ، والتخلي تماماً عن التسلح الذري ، وإبداء الكثير من الصبر في موضوع إعادة توحيد كيانها .

ويجب أن أقول ان وجهة نظر المستشار العملية ، حول هذا الموضوع ، تتفق وموقفي . فمهما كان مدى إخلاصه لبلاده ، لم يكن يتوخى أن يجعل من إعادة النظر في الحدود، الموضوع الحالي والرئيسي لسياسته ، يقيناً منه ،

أنه اذا طرح هذا الموضوع على بساط البحث، فلن ينال من الروس والبولونيين سوى المزيد من الذعر والإضطراب، ومن الغربيين سوى السخط والاستنكار. ومهما كانت العداوة الراسخة التي يكنها نحو النظام الشيوعي، والخوف الذي تثيره سيطرة موسكو، فإنه لا يستبعد قط إمكان ايجاد اتفاق موقت. وقد أشار الى ذلك قائلاً : «لقد قمت عام ١٩٥٥ بزيارة رسمية للكرملين، وكنت حينئذ أول من قصدها من رؤساء الدول والحكومات الغربيين، منذ انتهاء الحرب». وقد نفى بشكل قاطع أن يكون في نية المانيا الحصول على قنابل ذرية، وأشار الى الأخطار التي يتعرض لها السلم لو كان الأمر خلاف ذلك. ورغم أنه يتمنى من كل جوارحه أن يأتي يوم تتوحد فيه الدولة الالمانية، وأن يوضع حد لاضطهاد الدكتاتورية التي يفرضها الشيوعيون، لمصلحة السوفيات، ولما يُسمى «بالمنطقة»، فقد لاحظت لدى هذا الريناني الكاثوليكي، ورئيس حزب الديموقراطيين التقليديين، بوادر فكرة مؤداها أن الجمهورية الفديرالية قد تتعرض لبعض الاضطراب اذا دُمجت بها، فجأة، المناطق البروسية المفصولة عنها، والمؤلفة من مزيج معقد من البروتستانتيين والاشتراكيين. ومهما يكن الأمر، فإذا كانت المانيا لن تتخلى أبداً عن هذا الهدف، فيجب الامتناع عن تحديد مهلة لذلك.

لقد بحثنا طويلاً قضية اوروبا. وكنت أرى كما كان يرى آديناور أنه ليس هناك مجال لبحث إزالة شعوبنا، ودولها وقوانينها، وصهرها في كيان مجرد من الجنسية، رغم إقراره انه غنِم، من جراء فكرة الدمج، مكاسب راسخة لمصلحة المانيا، مما يجعله مديناً بالجميل للذين ساعدوه في هذا السبيل، أمثال جان مونه وروبير شومان. ولكن بوصفه مستشاراً لألمانيا المهزومة، والمجزأة، والمهددة، فإنه يميل بصورة طبيعية نحو إنشاء منظمة قارية، غربية، تحقق لبلاده نفوذاً واسعاً، مع المساواة في الحقوق، وتضمن لها ازاء الكتلة الشرقية، سنداً كبيراً، وتشجع الولايات المتحدة بوجودها، على البقاء في اوروبا، لكي تستمر بذلك، في ضمان المانيا الاتحادية. ويبدو أن آديناور

حريص جداً على هذا الضمان ، لأنه ، كما قال : « ما دام يحقق للشعب الالماني أمنه ، ويمنحه صديقاً مفيداً ، فإنه يُحوِّل ذهنه عن فكرة العزلة ، وتمجيد قوته العسكرية التي جرفته في الماضي ، لسوء حظه ، نحو هتلر » .

وقد بينت لآديناور أن فرنسا ليست بحاجة، من حيث مصلحتها الوطنية، وخلافاً لما هي عليه المانيا ، الى منظمة اوروبية غربية، لأن الحرب لم تفقدها سمعتها أو وحدة أراضيها . ومع ذلك ، فهي ترمي الى التقارب العملي، واذا أمكن الأمر فإلى تقارب جميع الدول الاوروبية في المجال السياسي ، لأن هدفها تحقيق التهدئة والتقدم العام . وبانتظار ذلك، فستحاول تنفيذ معاهدة روما ، بشرط عدم التعرض الى شخصيتها ، وتعتزم من ثمّ ، أن تقترح على الدول الست أن تتشاور فيما بينها ، على شكل منظم ، حول جميع القضايا السياسية التي تهم العالم . وفيما يتعلق بالاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، فإن المصاعب ستنشأ ، تباعاً من معضلة الزراعة التي يهم فرنسا ايجاد حل لها ، ومن ترشيح انكلترا التي ترى وجوب إقصائها ما دامت بريطانيا العظمى في وضعها الاقتصادي والسياسي . . وفي هذين المجالين يجب أن تعتمد الحكومة الفرنسية على موافقة الحكومة الالمانية ، إذ بدون ذلك لا يمكن أن تتحقق الوحدة الحقيقية بين الدول الست. فأجابني المستشار: «إنني شخصياً أتفهم تماماً الحجج التي أدليت بها ، ولكن الالمان ، على العموم، يعارضون فكرة السوق الزراعية المشتركة ، ويرغبون في إرضاء انكلترا . ومع ذلك ، فإني ارى أنه لا شيء تفوق أهميته إنجاح اتحاد الدول الست ، ولذلك أعدك بالعمل لكي لا تحول هاتان القضيتان اللتان أشرت اليهما دو تحقيق هذه النتيجة . وفيما يتعلق بالفكرة الرامية الى حمل شركائنا على الدخول في مباحثات سياسية منتظمة ، فإني موافق على ذلك مسبقاً » .

وفيما يتعلق بالميثاق الأطلسي، فقد أكدت لمخاطبي ، أننا معشر الفرنسيين، نرى من الطبيعي أن تنضم إليه الجمهورية الاتحادية ، دون أي قيد . ومع

ذلك كيف يمكنها أن تفعل خلاف ذلــك ؟ ففي عصر القنابل الذرية الذي نعيش فيه ، وما دام السوفيات يهددونها ، فانها تحتاج ، طبعــاً ، إلى حماية الولايات المتحدة . ولكن فرنسا ليست في ظروف مماثلة فيما يتعلق بهـــذا الموضوع وغيره من الموضوعات ، إذ أنها رغم استمرارها في الانتماء مبدئياً إلى الحلف الأطلسي ، الذي تنص عليه معاهدة واشنطن ، في حال عدوان يشنه العدو ، فانها تعتزم الانسحاب منه ، يوماً ما ، ولا سيما أنها ستعمد إلى تزويد جيشها بالأسلحة النووية التي لا يُطبَّق عليها موضوع الدمج . وفضلاً عن كل ذلك ، فان بلادي بحاجة إلى الاستقلال السياسي ، ليتسنى لها أن تعيش في المستقبل ، ولا سيما أنه يتفقُ ووضعها وأهدافها . وقد أخذ المستشار الألماني يستمع إلى الشرح الذي قدمته ، إذ قلت : « لقـد اعتاد الشعب الفرنسي ، منذ قرون، أن يكون أكبر شعب في أوروبا، وقد كان شعوره هذا بعظمته، وبالتالي بمسؤوليته ، يحفزه على الاحتفاظ بوحدته ، في حين أنه يميل دائماً ، بطبعه ، منذ عهد « الغاليين » ، إلى الانقسام والخيال . وها إن الأحداث ، وأعني بها نجاتــه عندما وضعت الحرب أوزارها ، وانشاء مؤسسات قوية ، والتغييرات التي تعرض لها العالم ، يتيح له مجال استعادة مهمة دولية ، قــد يتعرض بدونها إلى عدم الاهتمام بنفسه ، ويؤول إلى الانشقاق . ومع ذلك ، أعتقد أن كل شعب في العالم ، مع شعب المانيــا ، سيخسر كثيراً من زوال فرنسا ، دون أن يربــح أي شيء . فكل ما يحمل بلادي على التخلي عن مهمتها يُعَدّ أسوأ خطر بالنسبة إليها ، ومجازفة خطيرة بالنسبة إلى الشعوب الأخرى » . فأجابني اديناور : « إني أؤمن بذلك أيضاً ، ويسرني من أعماق قلبي أن أشاهد فرنسا تنهض عالمياً. ولكن اسمح لي أن أبــدي أن الشعب الالماني يحتاج أيضاً إلى كرامتــه ، رغم أن ميوله لا تماثــل ميول الشعب الفرنسي. وبعد أن شاهدتك واستمعت إليك ، فلي ملء الثقة بأنك ستساعده على استعادتها » . وختاماً لأحاديثنا ، قررنا أن يقيم بلدانا ، فيما بينهما ، وفي جميع المجالات ، علاقات مباشرة ومبنية على الأفضلية ، دون أن يكتفيــا

ذلك كيف يمكنها أن تفعل خلاف ذلـك ؟ ففي عصر القنابل الذرية الذي نعيش فيه ، وما دام السوفيات يهددونها ، فانها تحتاج ، طبعـاً ، إلى حماية الولايات المتحدة . ولكن فرنسا ليست في ظروف مماثلة فيما يتعلق بهـذا الموضوع وغيره من الموضوعات ، إذ أنها رغم استمرارها في الانتماء مبدئياً إلى الحلف الأطلسي ، الذي تنص عليه معاهدة واشنطن ، في حال عدوان يشنه العدو ، فانها تعتزم الانسحاب منه ، يوماً ما ، ولا سيما أنها ستعمد إلى تزويد جيشها بالأسلحة النووية التي لا يُطبَّق عليها موضوع الدمج . وفضلاً عن كل ذلك ، فان بلادي بحاجة إلى الاستقلال السياسي ، ليتسنى لها أن تعيش في المستقبل ، ولا سيما أنه يتفقُ ووضعها وأهدافها . وقد أخذ المستشار الألماني يستمع إلى الشرح الذي قدمته ، إذ قلت : « لقـد اعتاد الشعب الفرنسي ، منذ قرون، أن يكون أكبر شعب في أوروبا، وقد كان شعوره هذا بعظمته، وبالتالي بمسؤوليته ، يحفزه على الاحتفاظ بوحدته ، في حين أنه يميل دائمـاً ، بطبعه ، منذ عهد « الغاليين » ، إلى الانقسام والخيال . وها إن الأحداث ، وأعني بها نجاتـه عندما وضعت الحرب أوزارها ، وانشاء مؤسسات قوية ، والتغييرات التي تعرض لها العالم ، يتيح له مجال استعادة مهمة دولية ، قـد يتعرض بدونها إلى عدم الاهتمام بنفسه ، ويؤول إلى الانشقاق . ومع ذلك ، أعتقد أن كل شعب في العالم ، مع شعب المانيـا ، سيخسر كثيراً من زوال فرنسا ، دون أن يربـح أي شيء . فكل ما يحمل بلادي على التخلي عن مهمتها يُعَدّ أسوأ خطر بالنسبة إليها ، ومجازفة خطيرة بالنسبة إلى الشعوب الأخرى » . فأجابني اديناور : « إني أؤمن بذلك أيضاً ، ويسرني من أعماق قلبي أن أشاهد فرنسا تنهض عالمياً . ولكن اسمح لي أن أبـدي أن الشعب الالماني يحتاج أيضاً إلى كرامتـه ، رغم أن ميوله لا تماثـل ميول الشعب الفرنسي. وبعد أن شاهدتك واستمعت إليك ، فلي ملء الثقة بأنك ستساعده على استعادتها » . وختاماً لأحاديثنا ، قررنا أن يقيم بلدانا ، فيما بينهما ، وفي جميع المجالات ، علاقات مباشرة ومبنية على الأفضلية ، دون أن يكتفيـا

بوجودهما مع بقية الدول في منظمات تنـدثر فيها شخصيتها . وسنبقى نحن الاثنين ، بعد الآن ، على اتصال شخصي وثيق .

وفي ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) التالي ذهبت مع ميشال دوبريه ، وموريس كوف دو مورفيل ، إلى باد كروزناخ ، لأرد الزيارة لآديناور . وقد كان إلى جانبه مساعده لودفيغ ايرهارد ، ذلك الرجـل الحيوي الذي استثمر روح النشاط التجاري لدى أرباب العمل ، وتعاون النقابات البنّاءة ، واعتمادات مشروع مارشال ، فأعاد إنشاء وسائل الانتاج ، وأخذ يشرف حالياً على نجاح بلاده الكبير في المجال الاقتصادي . وكان إلى جانبه أيضاً هنريك فون برنتانو ، وزير الخارجية ، وهو مقتنع أيضاً كرئيسه ، بأن التفاهم مع فرنسا يجب أن يكون ، بعد الآن ، مبدأ مطلقاً لسياسة المانيا . وقد أوضحت الحكومتان ، خلال هذا الاجتماع ، شروط تعاونهما وفقاً لما تم الاتفاق عليه في « كولومبي لي دوزيكليز » . وقد اتفقنا بشكل خاص ، على وضع حد للمفاوضات التي يقوم بها ريتشار مودلينغ ، والتي ترمي إلى اغراق اتحـاد الدول الست ، منذ انطلاقه ، في منطقة واسعة للتبـادل الحر ، تتجمع فيه انكلترا وجميع دول الغرب . وفي الوقت نفسه سنحت الفرصة أمامنا ، نحن الفرنسيين ، لنؤكـد للألمان ، الذين كان انتابهم القلق ، بأننا سنعارض تغيير نظام برلين التي صرح نيكيتا خروتشوف ، أنه مستعد لفرضه .

وقد تبادلت الرسائل مع كونراد آديناور ، حتى منتصف عـام ١٩٦٢ ، أكثر من اربعين مرة ، إما في باريس ، ومارلي ، ورامبوييّه ، في الغالب ، وإما في بون وبادن بادن . وقد استغرقت اجتماعاتنا أكثر من مائـة ساعة ، إما وحدنا ، أو مع وزرائنا ، أو برفقـة أُسرنا . ثم قررت اضفاء الصبغة الرسمية على العلاقات الجديدة التي سادت الأمتين اللتين ظلتا عدوتين ردحـاً من الزمن ، ولذلك دعوت المستشار إلى القيام بزيارة فرنسا رسمياً . وكان سبق أن قام هنريـك لوبكه ، رئيس الجمهورية الاتحادية ، في شهر حزيران

(يونيو) ١٩٦١ ، بزيارة رسمية لباريس . وفي شهر تموز (يوليو) ١٩٦٢ ، ظهر رئيس الحكومة الألمانية أمام الجمهور ، وفي ساحات عاصمتنا وشوارعها . فالحفاوة التي لاقاها ، ولا سيما من قبل الجمهور، تنهض دليلاً على مدى ما يتمتع به شخصه من حب وتقدير ، وعلى الترحيب بسياسة المصالحة والتعاون التي تولى اتباعها . وبعد الاستقبال الذي تم في باريس ، أقيمت حفلة عسكرية رائعة في معسكر مورمولون ، حيث استقبل الجنرال ديغول المستشار كونراد آديناور ، أمام الأعلام . ووقف كلاهما ، جنباً إلى جنب في سيارة القيادة ، واستعرضا معاً فرقة مصفحة فرنسية ، وفرقة مصفحة المانية ، أخذتا تتنافس بجمال مظهرهما . وشاهدا بعد ذلك ، يحيط بهما وزراؤهما ، وعدد غفير من الوجهاء ، مرور وحدات عسكرية كبيرة، تحلق فوقها تشكيلات جوية عائدة للبلدين . وانتهت الرحلة في مدينة «رانس» ، التي تُعدّ رمز تقاليدنا القديمة ، وفي الوقت نفسه ، مسرح عدة معارك مع الأعداء التقليديين ، منذ الغزوات الجرمانية القديمة ، حتى حروب المارن. وفي الكاتدرائية التي لم تندمل جروحها بعد ، اشترك الفرنسي الأول والألماني الأول ، في الدعاء معاً لكي تحل معالم الصداقة على جانبي نهر الرين ، وإلى الأبد ، محل الرزايا التي تخلفها الحرب .

وقد ظلت علاقاتنا مستمرة فيما بعد ، حتى وفاة صديقي اللامع بالنسق نفسه وروح المودة نفسها . وموجز القول، ان كل ما قلناه ، أو كتبناه ، أو أعربنا عنه كان يرمي الى تنمية الاتفاق الصادق الذي عقدناه عام ١٩٥٨ ، وتوفيقه مع الأحداث الطارئة. ولا شك في أن بعض الخلافات كانت تنشأ مع تطور الظروف ، ولكننا تغلبنا عليها جميعاً. وقد أقيمت العلاقات بين فرنسا والمانيا ، عن طريق شخصينا ، على أسس وفي جو لم يشهدهما التاريخ أبداً .

إن التعاون بين عدوّي الأمس ، كان شرطاً ضرورياً ، وإنما غير كاف ، حتماً ، لكي يتسنى تنظيم أوروبا . وإنه لصحيح أنه إذا استندنا الى الخطب والمقالات التي كانت تُلقى وتُكتب حول هذا الموضوع في كل مكان ، فان

(يونيو) ١٩٦١ ، بزيارة رسمية لباريس . وفي شهر تموز (يوليو) ١٩٦٢ ، ظهر رئيس الحكومة الألمانية أمام الجمهور ، وفي ساحات عاصمتنا وشوارعها. فالحفاوة التي لاقاها ، ولا سيما من قبل الجمهور، تنهض دليلاً على مدى ما يتمتع به شخصه من حب وتقدير ، وعلى الترحيب بسياسة المصالحة والتعاون التي تولى اتباعها . وبعد الاستقبال الذي تم في باريس ، أقيمت حفلة عسكرية رائعة في معسكر مورمولون ، حيث استقبل الجنرال ديغول المستشار كونراد آديناور ، أمام الأعلام . ووقف كلاهما ، جنباً إلى جنب في سيارة القيادة ، واستعرضا معاً فرقة مصفحة فرنسية ، وفرقة مصفحة المانية ، أخذتا تتنافس بجمال مظهرهما . وشاهدا بعد ذلك ، يحيط بهما وزراؤهما ، وعدد غفير من الوجهاء ، مرور وحدات عسكرية كبيرة، تحلق فوقها تشكيلات جوية عائدة للبلدين . وانتهت الرحلة في مدينة «رانس» ، التي تُعدُّ رمز تقاليدنا القديمة ، وفي الوقت نفسه ، مسرح عدة معارك مع الأعداء التقليديين ، منذ الغزوات الجرمانية القديمة ، حتى حروب المارن.وفي الكاتدرائية التي لم تندمل جروحها بعد ، اشترك الفرنسي الأول والألماني الأول ، في الدعاء معاً لكي تحل معالم الصداقة على جانبي نهر الرين ، وإلى الأبد ، محل الرزايا التي تخلفها الحرب .

وقد ظلت علاقاتنا مستمرة فيما بعد ، حتى وفاة صديقي اللامع بالنسق نفسه وروح المودة نفسها . وموجز القول، ان كل ما قلناه ، أو كتبناه ، أو أعوبنا عنه كان يرمي الى تنمية الاتفاق الصادق الذي عقدناه عام ١٩٥٨ ، وتوفيقه مع الأحداث الطارئة. ولا شك في أن بعض الخلافات كانت تنشأ مع تطور الظروف ، ولكننا تغلبنا عليها جميعاً. وقد أقيمت العلاقات بين فرنسا والمانيا ، عن طريق شخصينا ، على أسس وفي جو لم يشهدهما التاريخ أبداً .

إن التعاون بين عدوّي الأمس ، كان شرطاً ضرورياً ، وإنما غير كاف ، حتماً ، لكي يتسنى تنظيم أوروبا . وإنه لصحيح أنه إذا استندنا الى الخطب والمقالات التي كانت تُلقى وتُكتب حول هذا الموضوع في كل مكان ، فان

وحدة قارتنا أصبحت أمراً يسيراً، وباعثاً على السرور. ولكن عندما تتبلور الحقائق، من حاجات، ومصالح، وادعاءات، فان الأشياء تتخذ اتجاهاً آخر. وبينما كانت المفاوضات الباطلة التي كانت تدور مع البريطانيين، تثبت للاتحاد الناشىء أن النوايا لا تكفي للتوفيق بين الأمور المتعارضة، فقد لاحظت الدول الست، أن تسوية أوضاع كل منها، في المجال الاقتصادي وحده، يصطدم بمصاعب لا يمكن حلها بواسطة أحكام المعاهدات المقصودة في هذا السبيل فحسب. ولذلك يجب أن نلاحظ أن أعضاء الهيئة التنفيذية، القائمين على رأس المؤسسات المشتركة بمقتضى أوهام الدمج التي كانت سائدة قبل عودتي، أصبحوا عاجزين عن حل المشاكل وفرض الحلول، لأنه من شأن الحكومات وحدها أن تقوم بذلك، ولأنهم لا يتوصلون الى أي نتيجة إلا بواسطة مفاوضات أصولية تجري بين الوزراء والسفراء.

وهذا ما تم بالنسبة الى « الاتحاد الأوروبي للفحم والفولاذ »، إذ بعد أن نفدت الهبات التي منحتها إياها الدول، والتي لم تكن واحدة منها لمصلحتنا: كتخلي الفرنسيين عن عائدات الفحم المُقَطَّر في منطقة الرور، وتسليمات الفحم والحديد الى الايطاليين، والمساعدات المالية المقدمة الى مناجم «البنلوكس»، فان « السلطة العليا » التي تتمتع بسلطات نظرية واسعة جداً، وموارد هائلة، قد عجزت عن حل القضايا التي تقتضيها الضرورات الوطنية. وسواء أتعلق الموضوع بتحديد سفر الفولاذ، أم بتنظيم مشتريات المحروقات من الخارج، أم بتحويل مناجم الفحم في بوريناج، الخ... فان الهيئة المقيمة في لوكسمبورغ أصبحت عاجزة عن فرض القانون. وقد نشأ عن ذلك تقاعس المنظمة عن القيام بواجبها بشكل مزمن، علماً بأن محركها جان مونه قد تخلى عن الرئاسة.

وفيما يتصل بالاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية، يبدو أن التعارض مستديم بين وضع فرنسا المزودة منذ خمس عشرة سنة بلجنة نشيطة للطاقة الذرية،

وعدة منشآت عاكفة على تنفيذ برامج محددة وواسعة للأبحاث والتنمية ، وبين وضع البلاد الأخرى التي لم تعمل أي شيء حتى الآن ، وتريد استخدام اعتمادات الموازنة المشتركة لتزويدها بما ينقصها ، على أن تحصل على طلباتها من الموردين الأميركيين .

وأخيراً ، فيما يتعلق بالاتحاد الاقتصادي ، فان تبني أنظمة زراعية تتصل بتخفيض الرسوم على المواد الصناعية أحدث عقبات لم تتمكن لجنة بروكسل أن تتخطاها من ذاتها . ويجب القول إن روح معاهدة روما ، ونصها ، لا يحققان في هذا المجال ما هو ضروري لبلادنا . فالأحكام المتعلقة بالصناعة واردة فيها بشكل دقيق وواضح ، في حين أن الأحكام المتعلقة بالزراعة تبدو مبهمة . ومرد ذلك ، ظاهرياً ، الى أنه سيطر على الذين تولوا المفاوضة باسمنا ، عام ١٩٥٧ ، حلم انشاء أوروبا ذات « كيان يعلو على الدول الأعضاء » ، وتوخوا عقد أي اتفاق يقترب من هذا المشروع ، مهما كلف الثمن . ولذلك لم يروا منذ البداية، ضرورة لتحقيق مصلحة فرنسا التي تبدو مع ذلك على جانب من الأهمية، فيقتضي إذاً ، إما الحصول عليها في أثناء نفاذ الاتفاق، وإما تصفية السوق المشتركة . ومع ذلك ، فان الحكومة الفرنسية ، مع اصرارها ، في النتيجة على تحقيق أهدافها ، تستطيع أن تقبل تنفيذ أحكام المعاهدة ، بفضل إعادة توازن ميزان المدفوعات واستقرار قيمة الفرنك . وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، أعلنتُ أنها ستطبق، ابتداء من رأس السنة ، التدابير الأولية المنصوص عليها ، ولا سيما تخفيض ١٠ بالمائة من الرسوم الجمركية وزيادة ٢٠ بالمائة على نسبة المبادلات .

فالمباشرة بتنفيذ السوق المشتركة ستفسح المجال لبذل المزيد من النشاطات في المجالين الفني والدبلوماسي . والواقع أن هذا الاجراء ، بالاضافة الى مرماه الاقتصادي البعيد المدى ، محاط بأهداف سياسية ذات طابع خاص ، إذ أنها ترمي الى منع فرنسا من أن تقرر مصيرها . ولذلك ، فبينما ينشأ الاتحاد

وعدة منشآت عـاكفة على تنفيذ برامج محددة وواسعة للأبحـاث والتنمية ، وبين وضع البلاد الأخرى التي لم تعمل أي شيء حتى الآن ، وتريد استخدام اعتمادات الموازنة المشتركة لتزويدها بما ينقصها ، على أن تحصل على طلباتها من الموردين الأميركيين .

وأخيراً ، فيما يتعلق بالاتحاد الاقتصادي ، فان تبني أنظمة زراعية تتصل بتخفيض الرسوم على المواد الصناعية أحدث عقبات لم تتمكن لجنة بروكسل أن تتخطاهـا من ذاتها . ويجب القول إن روح معاهدة رومـا ، ونصها ، لا يحققان في هذا المجال ما هو ضروري لبلادنا . فالأحكام المتعلقة بالصناعـة واردة فيهـا بشكل دقيق وواضح ، في حين أن الأحكام المتعلقة بالزراعة تبدو مبهمة . ومرد ذلك ، ظاهرياً ، الى أنه سيطر على الذين تولوا المفاوضة باسمنا ، عـام ١٩٥٧ ، حلم انشاء أوروبا ذات « كيان يعلو على الـدول الأعضاء » ، وتوخوا عقد أي اتفاق يقترب من هـذا المشروع ، مهما كلف الثمن . ولذلك لم يروا منذ البداية، ضرورة لتحقيق مصلحة فرنسا التي تبدو مع ذلك على جانب من الأهمية، فيقتضي إذاً ، إما الحصول عليها في أثناء نفاذ الاتفاق، وإما تصفية السوق المشتركة . ومع ذلك ، فان الحكومة الفرنسية ، مع اصرارها ، في النتيجة على تحقيق أهدافهـا ، تستطيع أن تقبل تنفيذ أحكام المعاهـدة ، بفضل إعادة توازن ميزان المدفوعات واستقرار قيمـة الفرنك . وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، أعلنتُ أنها ستطبق، ابتداء من رأس السنة ، التدابير الأولية المنصوص عليها ، ولا سيما تخفيض ١٠ بالمائة من الرسوم الجمركية وزيادة ٢٠ بالمائة على نسبة المبادلات .

فالمباشرة بتنفيذ السوق المشتركة ستفسح المجـال لبذل المزيد من النشاطات في المجالين الفني والدبلوماسي . والواقع أن هذا الاجراء ، بالاضافة الى مرماه الاقتصادي البعيد المـدى ، محاط بأهداف سياسية ذات طابع خـاص ، إذ أنها ترمي الى منع فرنسا من أن تقرر مصيرها . ولذلك ، فبينما ينشأ الاتحاد

في الواقـع ، فسأضطر الى التدخل ، عـــدة مرات ، لرد التهديدات التي تثقل كاهل قضيتنا .

والمعضلة الأولى ناشئة عن الالتباس الأصلي الـــكامن في المؤسسة نفسها ، فهل هي تهدف إلى تنسيق المصالح العملية للدول الست،وتضامنها الاقتصادي إزاء الخارج ، والتشاور فيما بينها ، إذا أمكن ، في النشاط الدولي ، مما يُعد مهمة واسعة جداً ؟ أم أنها ترمي إلى تحقيق الدمج الكامـــل لاقتصادياتها وسياساتها الخاصة لكي تنصهر في كيان وحيد له حكومته، وبرلمانه ، وقوانينه ، يُسيّرُ ، في جميع المجالات ، شؤون رعاياها ذوي الأصل الفرنسي ، والألماني ، والايطالي ، والهولندي ، والبلجيكي ، واللوكسمبورغي ، وقـــد أصبحوا مواطنين في وطن ُصنْعي ابتدعه دمـــاغ المتخصصين ؟ وبديهي، أنني اتبنى المفهوم الأول ، بسبب عـــدم ميلي للأمور الخيالية . ولكن المفهوم الثاني ينطوي على جمع آمال مذهب « الكيان الذي يعلو على الدول » وأوهامه .

ويرى هؤلاء الأبطال رافعي لواء الدمج ، أن «الهيئة التنفيذية» الأوروبية قائمةٌ تماماً في شخص لجنة الاتحاد الاقتصادي المؤلفة ، في الواقع، من شخصيات عينتهم الدول الست ، دون أن يكونوا خاضعـين إلى أي منها ، بشكل من الأشكال . وإذا استمعنـا الى أغنيـة الذين يريدون أن تكوّن أوروبا اتحاداً فدرالياً ، فان السلطة، والمبادرة ، والرقابة ، والموازنة التي ُتعد من خصائص الحكومات ، يجب أن تخضع جميعها بعد الآن ، إلى مجموعة الخبراء ، في المجال الاقتصادي ، ومن ناحية العلاقات مع البلاد الأجنبية ، مما يعـــد توسيعاً للاختصاصات ، مبالغاً فيه. أما الوزراء «الوطنيون» الذين لا يمكن الاستغناء عنهم لتنفيذ القرارات ، فيُكتفى باستدعائهم دوريـاً إلى بروكسل ، حيث يتلقى كل منهم ، في مجال اختصاصه ، تعليمات اللجنة. ومن جهة ثانية ، فان الذين اختلقوا الأساطير يريدون بأنفسهم أن يجعلوا من الجمعية التي تضم في « ستراسبورغ » نواباً وأعضاء مجلس شيوخ فنتبين من مجالس الدول الأعضاء ،

برلمانا أوروبياً ، لا يملك ، دون ريب ، أي سلطة فعلية ، وإنما يضفي على « الهيئة التنفيذية » في بروكسل ، مظهر المسؤولية الديموقراطية .

إن والتر هولشتاين ، هو رئيس هذه اللجنة ، وقد تبنى بحرارة نظرية « الدولية العليا » ، وأخذ يستعمل كل نشاطه بمهارة لكي يتوصل إلى إظهار الاتحاد بهذا المظهر في شكله وطابعه . وقد جعل من بروكسل ، حيث يقيم ، عاصمة تلك الدولة . فهو هنا مزود بمظاهر السيادة ، يوجه زملاءه الذين وزع عليهم اختصاصاتهم ، ويشرف على عدة آلاف من الموظفين يتم تعيينهم وتحديد عملهم ، وترفيعهم ، ودفع رواتبهم بموجب قرارات تصدر عنه ويتسلم كتب اعتماد السفراء الأجانب ، ويطالب ، لدى زياراته الرسمية بأن يُستقبل بالحفاوة والتكريم البالغين ، ويحرص ، في الوقت نفسه على تحقيق تقدم توحيد الدول الست ، لاعتقاده أن طبيعة الأمور ستحقق ما يتصوره . ولكنني شاهدت والتر هولشتاين ، عدة مرات ، ولاحظت تصرفاته ، وأعتقد أن كونه أوروبياً مخلصاً ، وفق أسلوبه الخاص ، ناشىء عن أنه الماني طموح ، في سبيل مصلحة وطنه ، ولأنه يجد في أوروبا ، كما يريدها ، الإطار الذي قد تستعيد فيه بلاده ، مجاناً ، الاحترام والمساواة في الحقوق ، اللذين أفقدتها إياها حماسة هتلر وهزيمته ، ثم اكتساب الأهمية الراجحة التي تضفيها عليها طاقتها الاقتصادية ، والحصول أخيراً على أن تتولى النزاع المتعلق بحدودها ، ووحدتها ، هيئة قوية ، وفق المذهب الذي أُطلق عليه اسمه ، بوصفه وزيراً لخارجية الجمهورية الاتحادية . إن هذه الأسباب لا تؤثر فيما أكنه لوالتر هولشتاين ، من محبة واحترام ، ولكنها تنطوي على مشروعات تعارض الأهداف التي احاول تحقيقها في سبيل فرنسا .

وقد نشأ خلاف كامن من جراء التباين الرئيسي بين الطريقة التي تتصور فيها لجنة بروكسل مهمتها ، وبين واقع حكومتي التي تنتظر منها دراسات واستشارات ، وتُخضع التدابير الهامة الى قرار مجموعة الدول . ولكن ،

لما كانت المعاهدة تنص على أنه لا يتم أي شيء خلال فترة المباشرة بالعمل ، دون اجماع الآراء ، فإنه يكفي أن يُصرّ على تنفيذ هذا البند لكي لا نفرط بالسيادة الفرنسية . وإني ساهر على ذلك بعناية . ولذلك ظلت المؤسسة ، خلال هذه الفترة ، تمشي قدماً في المجال الذي كان ويجب أن يظل اقتصادياً، دون أن تُعرِّضها السياسة ، رغم بعض الصدمات الطارئة ، الى اجتياز أزمة قد تقضي عليها . ومع ذلك ، ففي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ ، قررت المنظمة بناء على اقتراح باريس ، أن يجتمع كل ثلاثة أشهر ، وزراء خارجية الدول الست ، لكي يستعرضوا مجموعة الأحداث وانعكاساتها المختلفة، وتقديم تقرير بشأنها الى حكوماتهم التي تقرر ، عند اللزوم ، الاجراءات المناسبة . ويمكننا الاعتقاد ان وزيرنا لن يكون سهل المأخذ .

ولكن ليس على الاتحاد ، الحديث النشأة ، أن يتجاوز محنة الحقيقة من الناحية السياسية فحسب . فهناك من الناحية الاقتصادية عقبتان خطيرتان ، تنطويان على انواع مختلفة من المصالح والحسابات المتناقضة ، تكادان أن تعترضا طريقه ، وهما موضوعا التعرفة الجمركية الخارجية والزراعة ، - المترابطان بشكل وثيق . ويبدو في الواقع ان شركاءنا أقروا ، لدى توقيع المعاهدة، فرض رسوم مشتركة على الصادرات كلما أخذت تزول بينهم الرسوم الجمركية . ولكن إذا كانت جميع الدول تعترف ، مبدئياً ، بأن هذا النص ضروري في سبيل تضامنها، فان بعضها ما زالت تعتقد أنه يعارض مصالحها، لأنه يحظر التسهيلات التجارية المتصلة بوجودها . فهذه الفئة ترغب إذاً أن تصل التعرفة الخارجية المشتركة الى أدنى حد ممكن ، وأن تنطوي ، في كل الأحوال ، على المرونة اللازمة ، بحيث لا تتعرض عاداتهم الى أي عرقلة . ومن الملاحظ أن الفئة نفسها ، لا ترى ، للأسباب المذكورة آنفاً ، وجهاً للاسراع بمشاهدة الدول الست تأخذ على عاتقها استهلاك المنتوجات الزراعية القارية ، وشراءها ، علماً بأن نصفها فرنسي . وإذا تتبعنا وضع المانيا ، مثلاً ، التي يتألف ثلثا غذائها من مواد تشتريها بأسعار معتدلة من خارج

الاتحاد ، وتبيع بالمقابل الى مورديها كمية كبيرة من مصنوعاتها ، لانحصرت السوق المشتركة بالمنتوجات الصناعية التي يُعدّ تقـدم الجمهورية الاتحادية ، في هذا المجال ، تقدماً ساحقاً . وهذا ما لا تقبل به فرنسا ويحملهـا بالتالي على الكفاح في بروكسل .

وقد كانت المعركة طويلة وقاسية ، وكان يتمنى شركاؤنا ألا نكون عدّلنا الجمهورية ، وهم يعقدون الآمال ، في الواقع ، على أن نضحي هذه المرة أيضاً بمصلحتنـا في سبيل « الدمج الأوروبي » ، كما سبق أن تم ذلـك تباعاً في « الاتحاد الأوروبي للفحم والفولاذ » ، حيث تحولت جميع المكاسب الى الآخرين ، على حساب مصلحتنا ، وفي « الاتحـاد الأوروبي للطاقـة الذرية » حيث كانت بلادنا تُقدم دون مقـابل معظم رأس المـال ، وتخضع في الوقت نفسه، الى رقابة الدول الأجنبية على وسائلها الذرية، وفي «معاهدة روما» التي لم تعالج موضوع الزراعة ، رغم أنها كانت تحتل لدينـا أهمية رئيسية ، غير أن فرنسا تريد الآن ما تحتاج اليه ، علماً بأن طلباتهـا تتفق ومنطق أسلوب الاتحاد . ولذلك فقد حصلنا في النتيجة على ما هو ضروري .

ففي شهر أيار (مايو) ١٩٦٠ ، وبناء على الحاحنـا الشديد ، اتفقت الدول الست على تطبيق التعرفة الخارجية ، وتبنت التوقيت الزمني للقرارات الواجب اتخاذها في السياسة الزراعية . وهكـذا نلاحظ أنه في شهر كانون الأول (ديسمبر) ، من العـام نفسه ، فرضت الدول المذكورة الإسراع بتنفيذ تخفيض الرسوم الجمركية القائمة بينها ، واتفقت ، في الوقت نفسه، على أن يؤدي أي استيراد ، للمواد الغذائية ، من دولة أخرى ، إلى اقتطاع كمية وافرة من أموال الدولة المشترية . وعلى هذا الأساس ، اتخذت هذه الدول ، في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢ ، قرارات نهائية .

ذلك أنه انقضت في التاريخ المذكور ، المرحلة الاولى من التطبيق، وبقي أن نعرف ، وفقاً لأحكام المعاهدة ، إذا كنـا سننتقل ، أم لا ، إلى المرحلة

الثانية التي تقتضي تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠ بالمئة . وقد قررنا نحن الفرنسيين ، انتهاز هذه الفرصة السانحة لتمزيق الحواجز ، وحمل شركائنا على اتخاذ تعهدات صريحة بالنسبة إلى الأمور التي تهمنا . وبما أنهم لم ينصاعوا إلى الأمر ، وخالجتهم أفكار تتسم بالقلق ، رأيت أن الوقت قد حان لنقوم الآن بالمهمة الكبرى ، أو نصرف النظر عنها نهائياً. ولذلك فقد أعلن وزراؤنا في بروكسل «كوف دو مورفيل ، وبومغارتنر ، وبيزاني » ، بكل وضوح ، أننا مستعدون لنقض الاتفاقية ، إذا لم يتم الايجاب . وقد كتبت ذلك إلى المستشار آديناور الذي كانت حكومته في مقدمة من يعارضنا في هذا الموضوع ، وأكدت له ذلك ببرقية رسمية مساء اليوم الذي ستحتدم فيه المناقشة الكبرى . وقد عمَّت جميع العواصم موجة كبيرة من الاضطراب . أما في فرنسا ، فقد اشتركت الأحزاب ومعظم الصحف في القلق الذي ساور الدول الأجنبية ، وأبدت استياءها من موقف الجنرال ديغول الذي أخذ تشدده يعرض « الأمل الأوروبي » للخطر . غير أن فرنسا والمنطق السليم ربحا المعركة . ففي مساء ١٣ كانون الثاني (يناير) ، قرر مجلس وزراء الدول الست ، بشكل حازم ، وبعد مناقشات حادة ، ادخال الزراعة في السوق المشتركة ، ومنحها فوراً ، مجالاً واسعاً في التنفيذ ، وأقر الأحكام اللازمة لوضع صيغة الأنظمة الزراعية مع أنظمة الشؤون الأخرى وعلى غرارها . وعلى هذا الأساس ، أصبح من الممكن الانتقال الى المرحلة الثانية من تطبيق المعاهدة .

ولكن إلى أي مدى يمكن أن تصل هذه المرحلة ، ازاء الاضطرابات التي يحاول الانكليز جهدهم لاثارتها ، واتجاه شركائنا الخمسة نحو الخضوع لتأثيرها؟ وكيف يمكن استغراب معارضة بريطانيا العظمى لهذا المشروع ، علماً أنه بمقتضى وضعها الجغرافي ، وبالتالي السياسة التي تنهجها ، لم يسبق لها قط أن قبلت باتحاد القارة الأوروبية ، أو أن تنضم اليها ؟ وبوسعنا أيضاً أن نقول ، بشكل ما ، إن كل تاريخ اوروبا تأثر منذ ثمانية قرون ، بهذه الحقيقة . أما

في الوقت الراهن ، فليس بوسع جيراننا ، عبر بحر المانش ، الذين خُلقوا للتبادل الحر بحكم الطبيعة البحرية لحياتهم الاقتصادية ، أن يوافقوا بصدق واخلاص على الانحصار ضمن جدران تعرفة خارجية قارية ، وأن يشتروا ، بالتالي ، مواردهم الغذائية من اسواقنا ، بدلاً من استيرادها بثمن ابخس من أي بلد آخر ، ولا سيما بلاد رابطة الشعوب البريطانية . ولكن لا قيمة لاتحاد أوروبي دون تعرفة مشتركة ، ودون أفضلية زراعية . ولذلك انسحبت حكومة لندن من الدراسات والمناقشات التي سبقت عقد « معاهدة روما » ، بعد أن كانت ممثلة في هذه الاجتماعات ، ثم عمدت الى إخفاق مساعي الدول الست ، إذ اقترحت عليها أن تنشىء معها ومع بعض الدول الأخرى منطقة أوروبية واسعة لحرية التبادل . وكانت الأمور قد وصلت إلى هذه المرحلة يوم عودتي الى الحكم .

وبتاريخ ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٨، قدم الى باريس هارولد ماكميلان ، رئيس مجلس الوزراء ، وخلال أحاديثنا الودية التي تناولت عدة موضوعات ، صرح لي فجأة ، وهو بادي الانفعال : « إن السوق المشتركة حصارٌ قاري ، لا تقبل به انكلترا ، وإني أرجوك أن تتخلى عنه ، وإلا فسندخل رحى حرب ستكون في بدايتها اقتصادية ، حتماً ، ولكنها قد تمتد، فيما بعد ، وعلى مراحل ، إلى مجالات أخرى » . ولما كنت أعتقد أن لا قيمة لما هو مبالغ فيه ، فقد حاولت تهدئة رئيس مجلس الوزراء الانكليزي ، وسألته ، في الوقت نفسه ، لماذا استنكرت المملكة المتحدة إقامة أفضلية بين الدول الست ، رغم وجودها داخل رابطة الشعوب البريطانية ؟ وفي الوقت نفسه ، كان الوزير ريتشارد مودلينغ، منهمكاً، في تسيير دفة المفاوضات ضمن منظمة « التعاون الاقتصادي الأوروبي » ، التي كانت انكلترا عضواً فيها ، بحيث أشغل الدول الست ، وأخر انطلاق اتحادهم إذ اقترح حله وصهره في منطقة للتبادل الحر. وقد وجّه لي هارولد ماكميلان عدة رسائل عاجلة حاول فيها الحصول على موافقتي . ولكن حكومتي قضت على بهجة المسعى ، وأعلنت

أنها لا تقبل بأي مشروع لا ينطوي على التعرفة الخارجية المشتركة والنظام الزراعي. حينئذ، تبين أن لندن أخذت تتخلى عن المعارضة، وشرعت في تغيير خطتها، إذ أنشأت لحسابها «الجمعية الأوروبية للتبادل الحر»، مع الاسكندنافيين، والبرتغاليين، والسويسريين، والنمساويين، وإثر ذلك، وضع شركاؤنا في بروكسل حداً لتردداتهم، وأخذوا على عاتقهم وضع اتفاق السوق المشتركة موضع التنفيذ.

غير أنه تبين أن الإجراء كان مجرد تأجيل، إذ استأنف الانكليز هجومهم في منتصف عام ١٩٦١. ولما كانوا قد عجزوا عن منع نشوء الاتحاد من الخارج، عمدوا الآن الى محاولة تجميده من الداخل، وامتنعوا عن طلب انهائه، وأبدوا، على النقيض من ذلك، رغبتهم في الانضمام اليه، ثم اقترحوا دراسة الشروط التي يمكن أن يتم فيها ذلك، «على أن تؤخذ بعين الاعتبار علاقاتهم الخاصة مع رابطة الشعوب البريطانية، ومع شركائهم في منطقة التبادل الحر، ومع مصالحهم الرئيسية المتعلقة بالزراعة». إن بحث هذه القضايا يؤدي في الواقع، إلى التخلي عن السوق المشتركة بمفهومها الأول. ولذلك لم يتمكن شركاؤنا من إبداء الموافقة، ولكنه لم يكن بوسعهم أن يجاوبوا انكلترا بالنفي، وهذا ما حملهم على التظاهر بالاعتقاد انه يمكن حل هذه المعضلة، ودخلوا في بروكسل مع الوزير البريطاني ادوار هيث في سلسلة من المشروعات، والمشروعات المعاكسة، التي أثارت الشك حول مستقبل الاتحاد. حينئذ شعرت باقتراب اليوم الذي يترتب عليّ فيه، إما أن أقضي على العقبات ووضع حد للتردد، وإما أن انقذ فرنسا من مشروع انحرف عن هدفه بعد انطلاقه بقليل. ومهما يكن الأمر، فقد تبين، كما كان يجب توقعه، أنه للسير في سبيل وحدة أوروبا، تُعد الدول العناصر الوحيدة التي يمكن اعتمادها، وأنه إذا تعرضت المصلحة الوطنية للخطر، فما من شيء وما من أحد يستطيع أن يرغم تلك الدول على ذلك، وأنه ليس ثمة طريق يؤدي إلى جهة ما، سوى طريق تعاونها.

وما هو صحيح في المجال الاقتصادي يعد صحيحاً أيضاً في المجال السياسي.

وهذا أمر طبيعي جداً. فالى أي مدى يجب أن ينغمس المرء في الوهم أو الانحياز لكي يذهب به الظن إلى أن الأمم الأوروبية التي صهرتها عبر القرون جهود وآلام لا تعد ولا تحصى، وتتمتع كل منها بجغرافيتها، وتاريخها، ولغاتها، وتقاليدها، ومؤسساتها، تستطيع أن تتخلى عن شخصيتها لتؤلف كياناً موحداً؟ وما النظرات الخاطفة التي تتوخاها الموازنة التي أثارها بعض السخفاء، بين ما يجب أن تفعله أوروبا، وبين ما فعلته الولايات المتحدة التي أُحدثت من لاشيء، في أرض حديثة، ومن قِبَل موجات المستوطنين المهاجرين؟ وفيما يتعلق بالدول الست، بشكل خاص، كيف يمكننا أن نتصور أن أهدافها الخارجية تصبح فجأة مشتركة، في حين أن منشأها، ووضعها، وطموحها مختلف جداً. وماذا يكون موقف جيران فرنسا عندما ستقدم على تصفية الاستعمار فوراً؟ وإذا كان طبيعياً لديها، أن تنفذ في جميع الأزمنة «أوامر الله»، وأن تنشر حرية الرأي، وتكون بطلة الانسانية، فلماذا يقاسمها شركاؤها هذه المهمات؟ أما المانيا فهي تعاني آلام جرحها العميق لتجزئتها وحرمانها، من جراء هزيمتها، أمل السيطرة، واشتباه الكثيرين بأن تبحث عن وسيلة للأخذ بالثأر. فما الدافع الذي يحمل الآخرين على تبني كل هذه الأمور؟ ولماذا تندمج إيطاليا بالدول القارية بعد أن كانت تابعة للإمبراطورية الجرمانية، ثم للإمبراطورية الفرنسية، ثم أُقصيت من البلقان حيث أرادت أن تتوسع، فإذا بها تبقى مجرد شبه جزيرة، محاطة بالبحر الأبيض المتوسط، ودائرة حكماً، في فلك الدول البحرية الكبرى؟ وبأي معجزة تقبل هولندا أن تنصهر بالبلاد غير البحرية، وهي مدينة بحياتها إلى السفن، منذ الأزل، وباستقلالها إلى النجدات التي تأتيها من وراء البحار؟ وكيف تستطيع بلجيكا أن تقوم بأي شيء آخر سوى المحافظة على وحدة مجابهة السكان الفلامان والفالون، منذ أن اتفقت الدول العدوة على جعلها دولة قائمة بذاتها؟ وما القلق الذي يجب أن ينتاب سكان اللوكسمبورغ سوى

المحافظة على دولتهم في غمار التسويات المتتابعة بين الدولتين الكبيرتين ، المتنافستين ، والواقعتين على طرفي شاطىء نهر الموزيل ؟

وبالمقابل ، لما كانت هذه البلاد تتمتع بشخصيتها الوطنية ، وكان من المقرر أن تحتفظ بها ، أفليس بوسعها أن تنظم تشاورها في جميع المجالات ، فتجمع وزراءها بشكل منتظم ، وتجمع رؤساء دولها أو حكوماتها دورياً ، وتؤلف بأجهزة دائمة للمناقشة في القضايا السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، وشؤون الدفاع ، وتعرضها على مناقشة الجمعية المؤلفة من مندوبي برلماناتهم ، وتعتاد أن تستعرض معاً جميع القضايا ذات المصلحة المشتركة ، وتتخذ بشأنها ، بقدر المستطاع ، موقفاً متماثلاً وموحداً ؟ أوليس بوسع هذا التعاون العام ، بالاضافة إلى ما تقوم به الدول في المجال الاقتصادي في بروكسل ولوكسمبورغ ، أن يؤدي إلى عمل أوروبي صرف ، فيما يتعلق بالتقدم ، والامن ، والنفوذ ، والعلاقات مع الخارج ، والمساعدة الواجب تقديمها إلى الشعوب المحتاجة إليها ، وأخيراً إلى قضايا السلم بشكل خاص ؟ ألا يستطيع هذا التجمع المكون من ست دول أن يحمل دول القارة الأخرى على الإنضمام إليه بالشروط نفسها ؟ ألا يمكن أن تتحقق بذلك أوروبا الموحدة التي تُعَدُّ حلمَ العقلاء ، خلافاً لما تمليه الحرب التي يقوم عليها تاريخ البشر ؟

وقبل أن أتباحث بذلك مع مستشار المانيا ، عرضت الفكرة على آمِنتور فانفاني رئيس مجلس وزراء ايطاليا ، الذي جاء ليزورني في ٧ آب (اغسطس) ١٩٥٨ . وسأستقبله مرتين أُخريين في كانون الأول (ديسمبر) وكانون الثاني (يناير) . وكانت كل من هذه المقابلات تجعلني أقدر اتساع تفكيره ، والحرص في آرائه ، واللباقة في تصرفاته . وقد شاهدت عبر شخصه ، رغبة ايطاليا في الاطلاع على جميع الترتيبات التي تجري ، وتبدي استعدادها للانضمام اليها ، على أن تُعامَل بالاعتبار الواجب نحو أمة ذات ماض مجيد ، ومستقبل باهر جداً ، وجاهزة للاشتراك في التصريحات المبدئية التي تنطوي على أهداف

سامية ، مع حرصها على ألا تتقيد إلا بالتزامات مقرونة بالتحفظ . وهذا هو وضعها بالنسبة الى وحدة أوروبا ، وقد كان رئيس حكومة روما محبذاً لها حتماً، وكان مؤيداً للاتجاه المتعلق « بالكيان الذي يعلو على الدول الأعضاء» ، والذي ورثه من دو غاسبيري رئيس وزراء ايطاليا السابق . ولكنه تجاهل بسهولة تناقضاً واضحاً ، إذ لم يشأ أن يجري أي شيء دون انكلترا ، رغم أنه يعلم بشكل حازم أنها ترفض الدمج . ورغم اعتقاده بأنه مقتنع بوجوب فرض التضامن على شعوب العالم القديم ، فهو لا يرى أن ذلك يحملها على تغيير علاقاتها مع الولايات المتحدة ، ولو كانت تتصل بالتبعية . وكان يرى أنه يجب بشكل خاص عدم اجراء أي تعديل على منظمة الحلف الأطلسي ، ومع ذلك ، فهو لا يرفض المشروع المنطوي على التعاون السياسي المنظم بين الدول الست ، على أن تقرر وسائله كلما تقدمت المباحثات بشأنه .

واتفق بعد ذلك بقليل أن دعاني رئيس الجمهورية الايطالية جيوفاني غرونشي لحضور الاحتفالات الرسمية التي يقيمها جيراننا بمناسبة مرور مائة عام على الانتصارات الفرنسية البيمونتية عام ١٨٥٩ ، فقبلت الدعوة بحرارة ، إذ ستتيح لي الاتصال مباشرة بالحكومة الايطالية وشعبها . وقد رافقني في رحلتي هذه كل من كوف دو مورفيل ، وغيّوما ، واستقبلتني مدينة ميلانو في ٢٣ حزيران (يونيو) بعاصفة من التصفيق . وفي اليوم التالي قوبلت بالحماسة نفسها في أثناء العرض العسكري التي اشتركت فيه قوات فرنسية الى جانب القوات الايطالية . ثم توجهنا الى ماجانتا ، وسولفيرينو ، حيث ألقيت خطاباً في ساحة المعركة ، أمام جمهور غفير من الشعب الذي قام بمظاهرات لم تترك مجالاً للشك في حقيقة الشعور العام نحو بلادنا ونحو الجنرال ديغول . وفي أثناء القداس الديني الذي أقامه نيافة المطران مونتيني ، ألقى هذا الأخير وعظاً مفعماً بالعاطفة الرقيقة التي يكنها هذا الحَبر الذي سيصبح فيما بعد البابا بولس السادس . وبعد ذلك أقامت بلدية روما استقبالاً في الكابيتول ، ينطوي على الشعور الحار نفسه . ولا شيء أكثر من ذلك ينهض

المحافظة على دولتهم في غمار التسويات المتتابعة بين الدولتين الكبيرتين ،

وبالمقابل ، لما كانت هذه البلاد تتمتع بشخصيتها الوطنية، وكان من المقرر أن تحتفظ بها ، أفليس بوسعها أن تنظم تشاورها في جميع المجالات ، فتجمع وزراءها بشكل منتظم ، وتجمع رؤساء دولها أو حكوماتها دورياً ، وتؤلف بأجهزة دائمة للمناقشة في القضايا السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية، وشؤون الدفاع ، وتعرضها على مناقشة الجمعية المؤلفة من مندوبي برلماناتهم ، وتعتاد أن تستعرض معاً جميع القضايا ذات المصلحة المشتركة ، وتتخذ بشأنها ، بقدر المستطاع ، موقفاً متماثلاً وموحداً ؟ أوليس بوسع هذا التعاون العام ، بالاضافة إلى ما م به الدول في المجال الاقتصادي في بروكسل ولوكسمبورغ ، أن يؤدي إلى عمل أوروبي صرف ، فيما يتعلق بالتقدم ، والامن ، والنفوذ ، والعلاقات مع الخارج ، والمساعدة الواجب تقديمها إلى الشعوب المحتاجة إليها، وأخيراً إلى قضايا السلم بشكل خاص ؟ ألا يستطيع هذا التجمع المكون من ست دول أن يحمل دول القارة الأخرى على الإنضمام إليه بالشروط نفسها ؟ ألا يمكن أن تتحقق بذلك أوروبا الموحدة التي تُعَدُّ حلمَ العقلاء ، خلافاً لما تمليه الحرب التي يقوم عليها تاريخ البشر ؟

وقبل أن أتباحث بذلك مع مستشار المانيا ، عرضت الفكرة على آمِنتور فانفاني رئيس مجلس وزراء ايطاليا ، الذي جاء ليزورني في ٧ آب (اغسطس) ١٩٥٨ . وسأستقبله مرتين أُخريين في كانون الأول (ديسمبر) وكانون الثاني (يناير) . وكانت كل من هذه المقابلات تجعلني أقدر اتساع تفكيره ،

سامية ، مع حرصها على ألا تتقيد إلا بالتزامات مقرونة بالتحفظ . وهذا هو وضعها بالنسبة الى وحدة أوروبا ، وقد كان رئيس حكومة روما محبذاً لها حتماً، وكان مؤيداً للاتجاه المتعلق « بالكيان الذي يعلو على الدول الأعضاء»، والذي ورثه من دو غاسبيري رئيس وزراء ايطاليا السابق . ولكنه تجاهل بسهولة تناقضاً واضحاً ، إذ لم يشأ أن يجري أي شيء دون انكلترا ، رغم أنه يعلم بشكل حازم أنها ترفض الدمج . ورغم اعتقاده بأنه مقتنع بوجوب فرض التضامن على شعوب العالم القديم ، فهو لا يرى أن ذلك يحملها على تغيير علاقاتها مع الولايات المتحدة ، ولو كانت تتصل بالتبعية . وكان يرى أنه يجب بشكل خاص عدم اجراء أي تعديل على منظمة الحلف الأطلسي ، ومع ذلك ، فهو لا يرفض المشروع المنطوي على التعاون السياسي المنظم بين الدول الست ، على أن تقرر وسائله كلما تقدمت المباحثات بشأنه .

واتفق بعد ذلك بقليل أن دعاني رئيس الجمهورية الايطالية جيوفاني غرونشي لحضور الاحتفالات الرسمية التي يقيمها جيراننا بمناسبة مرور مائة عام على الانتصارات الفرنسية البيمونتية عام ١٨٥٩ ، فقبلت الدعوة بحرارة ، إذ ستتيح لي الاتصال مباشرة بالحكومة الايطالية وشعبها . وقد رافقني في رحلتي هذه كل من كوف دو مورفيل ، وغيّوما ، واستقبلتني مدينة ميلانو في ٢٣ حزيران (يونيو) بعاصفة من التصفيق . وفي اليوم التالي قوبلت بالحماسة نفسها في أثناء العرض العسكري التي اشتركت فيه قوات فرنسية الى جانب القوات الايطالية . ثم توجهنا الى ماجانتا ، وسولفيرينو ، حيث ألقيت خطاباً في ساحة المعركة ، أمام جمهور غفير من الشعب الذي قام بمظاهرات لم تترك مجالاً للشك في حقيقة الشعور العام نحو بلادنا ونحو الجنرال ديغول . وفي أثناء القداس الديني الذي أقامه نيافة المطران مونتيني ، ألقى هذا الأخير وعظاً مفعماً بالعاطفة الرقيقة التي يكنها هذا الحَبر الذي سيصبح فيما بعد البابا بولس السادس . وبعد ذلك أقامت بلدية روما استقبالاً في الكابيتول ، ينطوي على الشعور الحار نفسه . ولا شيء أكثر من ذلك ينهض

دليلاً على مدى الخطأ الذي ارتكبه موسوليني في العدوان الذي شنه ضدنا قبل تسعة عشر عاماً . ولا شيء أكثر تشجيعاً لمستقبل علاقات هاتين الأمتين اللتين تجمعهما رابطة العمومة . وقد أيدني في ذلك كل من الرئيس غرونشي ، ورئيس مجلس الوزراء انطونيو سينيي ، ووزير الخارجية جيوزيب بيلا ، بالاضافة الى الوزيرين اللذين كانا برفقتي .

على أن هذا لم يمنع ظهور اتجاهات متعارضة جداً ، من كلا الجانبين في أثناء المحادثات التي أجريناها أولاً في القطار الذي أقلنا الى روما ، ثم الى الكيرينال ،حيث حللت مع زوجتي ضيفاً على رئيس الدولة والسيدة غرونكي ، وحيث اجتمع الرئيسان مع أعضاء حكومتيهما . فقد كنا نحن الفرنسيين نرغب في إنشاء اوروبا أوروبية ، في حين أن الايطاليين كانوا يصرون ، قبل كل شيء ، على عدم تغيير العلاقات القائمة مع الانكلوسكسونيين.وفي الحقيقة، كانت حكومة روما تحبذ الدمج ،لأنها تستطيع في ظل هذا الجهاز السحري ، أن تعمل كما يحلو لها ، إذ ليس فيه ما يمس سيطرة واشنطن المنطوية على الحماية ، وأخيراً لأنها تجد فيه وضعاً موقتاً ريثما تنضم اليه انكلترا.وسألاحظ ، فيما بعد ، أن دول البنلوكس تنظر الى هذه القضية من الزاوية نفسها . وكما أن الاقطاعيات الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية ،بالاضافة الى الأحزاب السياسية ، تطالب بأصوات عالية باجراء تعديل جذري في فرنسا ، ثم تعارض جميعها في اجراء أي اصلاح يغير النظام القائم ، فان وحدة القارة التي تؤيد ضرورتها الفئات الحاكمة لدى شركائنا الأوروبيين ، والمسيطرون على أنديتنا السياسية ، ستصطدم بجدار من التحفظات والتأويلات ، والمزايدات ، عندما أحاول أن أشق طريق كيانها ، ولكنني مؤمن بأنه إذا لم تنشأ روما في يوم واحد ، فمن طبيعة الأمور أن يقتضي تشييد أوروبا جهوداً مستمرة .

ومع ذلك ، فقد تلقيت في الفاتيكان أكبر درس يتعلق بالثبات ، وقد استقبلني فيه البابا يوحنا الثالث والعشرون الذي رغب في الحفاوة

البالغة التي أحاطني بها الاعراب عن الاهتمام الكلي بفرنسا. وقد استقبل بالرضى والقبول ما أطلعته عليه من الإصلاح القومي الذي أنجزته في بلادنا التي يعرفها تماماً إذْ كان سفيراً بابوياً في باريس، ويعلم عن كَثَب، الفوضى السياسية التي كانت سائدة في الماضي. ثم أبدى الحبر الأعظم قلقاً سيطر عليه هدوؤه، عندما حدثني عن الاضطراب الروحي التي أحدثته في المسيحية انقلابات العصر الجسيمة. فالطائفة الكاثوليكية في شعوب اوروبا وآسيا الخاضعة للنظام الشيوعي، عرضة للاضطهاد ومفصولة عن روما. ولكن حتى في البلاد الاخرى، وفي ظل الأنظمة الاخرى، فقد كان نوع من النزاع الشامل يهاجم إما الدين، أو على الأقل نشاطه، وقواعده، ومراتبه، وطقوسه. ومع ذلك، فمهما كان مدى القلق الذي يحدثه لديه هذا الوضع، فان الوضع لم يكن ليرى فيه سوى أزمة تضاف في عصرنا الحاضر إلى الأزمات التي اجتازت الكنيسة منذ عهد السيد المسيح. وهو يعتقد أنها إذا استخدمت قيمها الخاصة المستمدة من الترغيب والتدقيق، فقد يحالفها التوفيق، هذه المرة أيضاً، باعادة توازنها. وسيخصص مهامه البابوية في سبيل ضمان هذا الهدف. وبعد ذلك سُمح لزوجتي بالدخول، فباركنا البابا يوحنا الثالث والعشرون. ولن تتسنى لنا مشاهدته بعد هذه المناسبة.

لم تحصل اوروبا على وعود الحياة الخالدة، ومع ذلك، فاذا لمت شعثها لتنصرف إلى معالجة قضاياها الخاصة، فقد يُتاح لها استعادة نشاط جديد. ولكن لم يُعرض، لضمان مثل هذه المجابهة، أي مشروع على الدول الست منذ أن اثير حديث الوحدة. وقد أخذت على عاتقي القيام بهذه المهمة منذ أن تبيَّن أن بلادنا شرعت تتخلص من ورطة المأساة الجزائرية، واستعادت حريتها في التصرف. وكان بودي أن أجمع في باريس رؤساء الدول والحكومات، لكي تقدم فرنسا اقتراحاتها في اطار يتفق وحجم الموضوع. وكان المستشار آديناور أول من أطلعته على رغبتي هذه ودعوته إلى زيارتي في رامبوييّه، حيث اجتمعنا في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٠، وأبلغته مشروعي بقصد مؤتمر قمة،

دليلاً على مدى الخطأ الذي ارتكبه موسوليني في العدوان الذي شنه ضدنا قبل تسعة عشر عاماً . ولا شيء أكثر تشجيعاً لمستقبل علاقات هاتين الأمتين اللتين تجمعهما رابطة العمومة . وقد أيدني في ذلك كل من الرئيس غرونشي ، ورئيس مجلس الوزراء انطونيو سينيي ، ووزير الخارجية جيوزيب بيلا ، بالاضافة الى الوزيرين اللذين كانا برفقتي .

على أن هذا لم يمنع ظهور اتجاهات متعارضة جداً ، من كلا الجانبين في أثناء المحادثات التي أجريناها أولاً في القطار الذي أقلّنا الى روما ، ثم الى الكيرينال،حيث حللت مع زوجتي ضيفاً على رئيس الدولة والسيدة غرونكي، وحيث اجتمع الرئيسان مع أعضاء حكومتيهما . فقد كنا نحن الفرنسيين نرغب في إنشاء اوروبا أوروبية ، في حين أن الايطاليين كانوا يصرون ، قبل كل شيء ، على عدم تغيير العلاقات القائمة مع الانكلوسكسونيين.وفي الحقيقة، كانت حكومة روما تحبذ الدمج،لأنها تستطيع في ظل هذا الجهاز السحري، أن تعمل كما يحلو لها ، إذ ليس فيه ما يمس سيطرة واشنطن المنطوية على الحماية، وأخيراً لأنها تجد فيه وضعاً موقتاً ريثما تنضم اليه انكلترا.وسألاحظ، فيما بعد، أن دول البنلوكس تنظر الى هذه القضية من الزاوية نفسها . وكما أن الاقطاعيات الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية،بالاضافة الى الأحزاب السياسية، تطالب بأصوات عالية باجراء تعديل جذري في فرنسا ، ثم تعارض جميعها في اجراء أي اصلاح يغير النظام القائم، فان وحدة القارة التي تؤيد ضرورتها الفئات الحاكمة لدى شركائنا الأوروبيين ، والمسيطرون على أنديتنا السياسية، ستصطدم بجدار من التحفظات والتأويلات ، والمزايدات ، عندما أحاول أن أشق طريق كيانها ، ولكنني مؤمن بأنه إذا لم تنشأ روما في يوم واحد ، فمن طبيعة الأمور أن يقتضي تشييد أوروبا جهوداً مستمرة .

ومع ذلك ، فقد تلقيت في الفاتيكان أكبر درس يتعلق بالثبات ، وقد استقبلني فيه البابا يوحنا الثالث والعشرون الذي رغب في الحفاوة

البالغة التي أحاطني بها الاعراب عن الاهتمام الكلي بفرنسا. وقد استقبل بالرضى والقبول ما أطلعته عليه من الإصلاح القومي الذي أنجزته في بلادنا التي يعرفها تماماً إذْ كان سفيراً بابوياً في باريس، ويعلم عن كَثَب، الفوضى السياسية التي كانت سائدة في الماضي. ثم أبدى الحبر الأعظم قلقاً سيطر عليه هدوؤه، عندما حدثني عن الاضطراب الروحي التي أحدثته في المسيحية انقلابات العصر الجسيمة. فالطائفة الكاثوليكية في شعوب اوروبا وآسيا الخاضعة للنظام الشيوعي، عرضة للاضطهاد ومفصولة عن روما. ولكن حتى في البلاد الاخرى، وفي ظل الأنظمة الاخرى، فقد كان نوع من النزاع الشامل يهاجم إما الدين، أو على الأقل نشاطه، وقواعده، ومراتبه، وطقوسه. ومع ذلك، فمها كان مدى القلق الذي يحدثه لديه هذا الوضع، فان الوضع لم يكن ليرى فيه سوى أزمة تضاف في عصرنا الحاضر إلى الأزمات التي اجتازت الكنيسة منذ عهد السيد المسيح. وهو يعتقد أنها إذا استخدمت قيمها الخاصة المستمدة من الترغيب والتدقيق، فقد يحالفها التوفيق، هذه المرة أيضاً، باعادة توازنها. وسيخصص مهامه البابوية في سبيل ضمان هذا الهدف. وبعد ذلك سُمح لزوجتي بالدخول، فباركنا البابا يوحنا الثالث والعشرون. ولن تتسنى لنا مشاهدته بعد هذه المناسبة.

لم تحصل اوروبا على وعود الحياة الخالدة، ومع ذلك، فاذا لمت شعثها لتنصرف إلى معالجة قضاياها الخاصة، فقد يُتاح لها استعادة نشاط جديد. ولكن لم يُعرض، لضمان مثل هذه المجابهة، أي مشروع على الدول الست، منذ أن اثير حديث الوحدة. وقد أخذت على عاتقي القيام بهذه المهمة منذ أن تبيّن أن بلادنا شرعت تتخلص من ورطة المأساة الجزائرية، واستعادت حريتها في التصرف. وكان بودي أن أجمع في باريس رؤساء الدول والحكومات، لكي تقدم فرنسا اقتراحاتها في اطار يتفق وحجم الموضوع. وكان المستشار آديناور أول من أطلعته على رغبتي هذه ودعوته إلى زيارتي في رامبوييه، حيث اجتمعنا في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٠، وأبلغته مشروعي بقصد مؤتمر قمة،

وأطلعته كيف أرى إمكان تشاور الدول الست ، وذلك في اجتماعات دورية يقصدها الرؤساء ، على أن تتولى الأجهزة الدائمة ، بعد ذلك ، السهر على تنفيذ القرارات وتهيئة الاجتماعات المقبلة. وقد اتفقنا نحن الاثنين على جوهر الموضوع. وفي شهر آب (اوغسطس) التالي ، عرضت الموضوع على جان ادوار دوكه رئيس وزراء هولندا، وجوزف لانس وزير الخارجية، اللذين جاءا إلى باريس، وقد كانا – كما كنت أتوقع ذلك – متجهين نحو أميركا وانكلترا ، أكثر من اتجاهما نحو القارة ، وراغبَين في انضمام هذه الأخيرة إلى الدول الست ، بأي شرط كان . وكان موقف البلجيكيين مماثلاً له عندما استقبلت في قصر الاليزيه كلاً من غاستون ايسكنس رئيس مجلس الوزراء ، وبول هنري سباك الذي عاد فتسلّم الشؤون الخارجية . واستقبلت فيما بعد اللوكسمبورجوايَيْن الحريصين بيار فيرنر ، واوجين شوس . وفي غضون ذلك تباحثت بحرية مع آمِنتور فانفاني الذي كان رئيساً لمجلس الوزراء الايطالي ، والوزير انطونيو سينيي اللذين حلاّ في قصر رامبوييّه ، ووضعت الامور في نصابها مع وزراء آديناور في بون .

وبالاضافة إلى ذلك ، فقد رأيت من المناسب اطلاع الرأي العام ، عملاً بالخطة التي انتهجتها . ففي ٥ ايلول (سبتمبر) ، عقدت مؤتمراً صحفياً أوضحت فيه ما قمت به ، وبعد أن قلت: «إن اشادة اوروبا ، أي العمل على وحدتها ، هو هدف رئيسي بالنسبة الينا» ، صرحت أنه يجب في سبيل ذلك : «أن نسلك طريق الحقائق ، لا طريق الأوهام . فما حقائق اوروبا ، وما الدعائم التي يمكننا أن نشيدها فوقها ؟ إنها في الحقيقة الدول ... الدول التي تملك كل منها ، بلا ريب ، روحها وتاريخها ، ولغتها ، ومآسيها ، وأمجادها ، وطموحها. فهذه الدول هي الكيانات التي تملك حق الأمر والنهي ، وتملك حق طلب طاعتها» . ثم رغم اعترافي «بالقيمة الفنية لبعض المنظمات التي قد تعلو أحياناً فوق الدول» أبديت أنها لن تتمكن أن يكون لها نفوذ سياسي ، ويؤيد ذلك ما يجري الآن في «الاتحاد الاوروبي للفحم والفولاذ» و«الاتحاد الاوروبي للطاقة

الذرية» و«اتحاد بروكسل». ثم ركزت كلامي على ما يلي: «إنه من الطبيعي أن تتمتع دول اوروبا بمنظمات متخصصة لتهيئة قراراتها ، وعند الاقتضاء ، السهر على تنفيذها ، علماً بأنها تملك حق اصدار القرارات». وحينئذ شرحت مشروعي قائلاً : « إن فرنسا ترى أن ضمان التعاون المنظم بين دول اوروبا الغربية ، أمر عمليٌّ مرغوب فيه ، وممكن التحقيق ، وذلك في المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، وشؤون الدفاع ... وهذا يقتضي اتفاقاً منظماً واصولياً ، وحكومات مسؤولة ، ونشاط منظمات متخصصة في كل من المجالات المشتركة وخاضعة للحكومات ، ويقتضي أيضاً مناقشة دورية تقوم بها هيئة مكونة من مندوبي البرلمانات الوطنية . وأخيراً ، فان كل ذلك يتطلب استفتاءً اوروبياً رسمياً ، لكي نضفي على هذه الانطلاقة طابع التأييد الشعبي الذي لا غنى له عنه » . وختمت كلامي قائلاً : « وإذا سلكنا هذا الطريق ... فان الروابط تتوطّد، والعادات تتكوَّن ، ويقوم الزمن بمهمته، بحيث يصبح من الممكن أن نخطو خطوات اخرى إلى الأمام نحو الوحدة الاوروبية » .

وبتاريخ ١٠ و١١ شباط (فبراير) ١٩٦١ ، ترأست في « قاعة الساعة » بوزارة الخارجية ، اجتماعاً يضم رؤساء مجالس الوزراء ، ووزارة خارجية كل من المانيا ، وإيطاليا ، وهولندا ، وبلجيكا ، ولوكسمبورغ ، وفرنسا ، يرافقهم عدد من كبار الموظفين والسفراء . وقد احتدمت المناقشة ، لأن الأهداف الخفية كانت ملتهبة ، إذ كانت تتعلق ، في الحقيقة ، بأميركا وانكلترا . وتقدمتُ حينئذ باقتراح رسمي يرمي الى العمل فوراً على تنظيم التعاون السياسي بين الدول الست، فأبدى آديناور موافقته التامة ، وتبعه في ذلك فرنر (لوكسمبورغ)، وانضم إليها فانفاني (إيطاليا)، مع بعض التحفظات. ولم يُبدِ ايسكنس وسباك (بلجيكا) ، أي اعتراض في بادىء الأمر ، ولكن لانس (هولندا) ، أظهر بعنف جميع أنواع التردد، مما حمل سباك على أن يحذو حذوه . ومن الواضح ألا تقر هولندا وبلجيكا بسهولة نظاماً لا يشترك فيه

الانكلوسكسون ، لأنهما دولتان صغيرتان تخشيان دائمـــاً الدول الكبرى في القارة ، وقائمتان ، في الوقت نفسه على ساحل بحر الشمال حيث تتمتعان بحماية البحرية البريطانية التي تؤازرها الآن البحرية الأميركية . ولكنه من الواضح أيضاً أنه إذا ظلت الدول الغربية في العالم القديم خاضعة للعــالم الجديد ، فلن يتسنى قط لأوروبا أن تصبح أوروبية ، كما أنه لن يتاح لها أبداً جمع شطريها المنفصلين . ومع ذلك ، فان الأنطباع الذي ساد نتيجة الاجتماع ، هو أن أوروبا خطت خطواتها الأولى ، وأن جميع الذين اشتركوا فيه أظهروا اهتماماً كبيراً ، وأبدوا إرتياحاً كبيراً لهذه المناقشة المشتركة ، وأنه يجب أخيراً ، محاولة السير قدماً إلى الأمام . ولذلك تم الاتفاق على عقد الاجتماع التالي بعد ثلاثة أشهر ، في مدينة بون ، وتقرر في سبيل اجتماع القمة المقبل ، تأليف لجنة سياسية قوامها ممثلو الدول الست ، لتضع في باريس اقتراحــات تتعلق بتنظيم تعاونها في جميع المجالات .

ومع ذلك ، يبدو أن النجاح في هذا المضمار ليس قريباً ، بسبب ضخامة العقبات القائمة . وفي الواقع ، فقد ابتدأ ، في الردهات ، نشاط واسع للحؤول دون تحقيق الهدف . وقــد ضم أنصار انتساب انكلترا ، دون أي شرط ، إلى الاتحاد الاقتصادي ، والسياسي ، جهودهم إلى جهود ابطال « الكيان الذي يعلو على الدول الأعضاء » ولم يحل تعارض نظريات كلا الطرفين ، دون اتفاقهما في سبيل مناهضة الحل الفرنسي . وعندمـــا توجهت الى بون في ٢٠ أيار (مايو) ، لاحظت الاضطراب الذي أثاره الموقف الإيجابي الذي أيّدني فيه المستشار آديناور . وفي آخر الشهر نفسه ، استقبلت في باريس كـلاً من ملك البلجيكيين وملكتهم الشابين ، وقد صفّق لهما الشعب من كل جوارحه ، فانتهزتها مناسبة للاعراب لهما ولبلادهما عن عواطف فرنسا الحارة . غير أن سباك ، الذي كان يرافقهم ، كرّر على مسامعي عبارات غير مشجعـة تتعلق بالتعاون السياسي للدول الست . وفي الوقت نفسه كانت تردنا من إيطاليـــا أصداء مفعمة بروح الشك ، ومن هولندا انتقادات مستمرة .

ورغم كل ذلك ، فقد تم في « بون » يومي ١٨ و ١٩ تموز (يوليو) ، مع قليل من التأخير ، الاجتماع الجديد لرؤساء الدول والحكومات . وقد أبدى كل منهم وجهة النظر التي سبق أن عرضها في باريس . ولكن عندما أعلن صراحة كل من المستشار آديناور والجنرال ديغول ، انهما متفقان ، خفف المعترضون من حدتها . وخلال الرحلة التي قمنا بها جميعاً فوق نهر الرين ، بدعوة من الألمان ، للنزهة وتناول الغداء ، لم نلاحظ قط أي سُحُب تغطي سماء الانسجام الأوروبي . وقد انطوى القرار الذي اتخذه المؤتمر ، على اتباع الخطة التي أوصت بها الحكومة الفرنسية . وتألفت ، في هذا السبيل ، لجنة سياسية ، برئاسة كريستيان فوشه وأنيط بها تهيئة نص معاهدة كاملة ، تتم المصادقة عليها في اجتماع القمة الذي سيعقد فيما بعد في روما .

إذاً ، فالحرص والمجاملة منعا هذه الهيئة العليا من عرض خلافاتها التي ظهرت علناً في أعمال لجنة فوشه ، ولم يُقدم اليها سوى مشروع واحد ، هو المشروع الفرنسي ، وظلت المانيا مثابرة في تأييدها له . غير أن المعارضة الشديدة التي أبدتها هولندا وبلجيكا ، وتردد ايطاليا المتعمد ، قضيا عليه . ومع ذلك ، فقد ذهب الظن ، في اللحظة الأخيرة ، الى أن حكومة روما ستنضم الى حكومتي باريس وبون ، وهذا كان يؤدي الى الموافقة على القرار .

وفي ٤ نيسان (ابريل) ، توجهت الى تورينو لأجتمع بأمنتور فانفاني ، وقد حملني حديثنا على الاعتقاد أننا كنا متفقين على نص « مشروع فوشه » بعد ادخال بعض التعديلات عليه . ولا شك أن ذلك كان صحيحاً ، في ذاك اليوم ، بالنسبة الى مخاطبي ، لأن رجل الدولة الايطالي كان مولعاً بالأمور الكبيرة ، ومدركاً للضرورات العليا الطارئة ، التي تجعل من بلاده ، مع كل من فرنسا والمانيا ، دعامة الوحدة الأوروبية . ولكن مثل هذا القرار البسيط والحازم قد يتعارض مع المعضلات السياسية الخاصة بجيراننا فيما وراء جبال الألب . ولذلك عندما اجتمع وزراء خارجية الدول الست في باريس ،

بتاريخ ١٧ نيسان (ابريل) ، لعرض موقف حكوماتهم النهائي ، أعرب انطونيو سينيي عن رفضه للمشروع الفرنسي ، فانتهز سباك هذه المناسبة ليتولى اعلان جميع الأجوبة السلبية . وعندما شعر بتأييد لانس الشديد ، صرّح بأن بلجيكا لن توقع المعاهدة « ولو كانت تناسبها بشكلها الحالي » ، ما دامت انكلترا غير منضمة الى الاتحاد . وقد كتب لي بعد بضعة أيام أن بلاده مستعدة لعقد اتفاق بين الدول الست ، على أن تتحول اللجنة السياسية المنصوص عليها في مشروعنا كجهاز لمجلس الدول ، الى سلطة مستقلة عن الحكومات . وهكذا تبنى سباك في آن واحد ، ودون أدنى انزعاج ، النظريتين المتعارضتين ، نظرية أنصار السيطرة الانكلوسكسونية ، ونظرية أبطال « الكيان الذي يعلو الدول الاعضاء » .

وبعد ذلك ، ستبقى الأمور معلقة ، قبل أن نعلم أكان العرض الذي تقدمت به فرنسا بإنشاء التعاون في العالم القديم الممزق ، يبقى عبر التاريخ « اسطولاً غارقاً في الكذب الأبدي » أم يُصبح في المستقبل ، أملاً مشرقاً ، مرتفعاً فوق الأمواج ؟

٦ العالم

إذا كان جيراننا قد رفضوا تلبية نداء فرنسا في سبيل الوحدة ومنح اوروبا استقلالاً اوروبياً ، فمرد ذلك إلى سببين ، الأول ثانوي ، وهو تخوفهم التقليدي من تفوقنا ، والثاني رئيسي ، وهو رغبتهم في الحصول على الحماية الأميركية قبل أي شيء آخر، ولا سيا في حالة الحرب الباردة التي يعانيها العالم حالياً . غير أن تقديرنا في هذا المجال يختلف عن تقديرهم ، إذ أنهم ما زالوا ينظرون إلى الامور كما كانت عليها قبل خمسة عشر عاماً ، على حين نراها نحن بشكل آخر .

ولا شك أنه بعد مؤتمر يالطا الذي سمح لروسيا ، في عهد ستالين ، أن تضم اليها حكماً ، لدى انهيار الرايخ ، دول اوروبا الوسطى والبلقان ، كان ثمة مجال للتخوف من رغبة الكتلة السوفياتية في التوسع إلى أبعد من ذلك . فاذا افترضنا وقوع مثل هذا العدوان ، فلن تستطيع دول اوروبا القارية وحدها ، أن تبدي أمامها مقاومة عنيفة . أما منظمة الدفاع الاوروبية ، التي أنشأها الفرنسيون والبريطانيون عام ١٩٤٦ ، بقيادة المارشال مونتغمري

وحده ، فانها لم تكن ، طبعاً ، كافية . ولذلك لم يكن ثمة مسوغ للسلامة أكثر من المساعدة الأميركية التي أتاحت لأوروبا الغربية بموجب « مشروع مارشال » ، أن تستعيد وسائل الانتاج ، وتتجنب هزات مأسوية في المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، في الوقت الذي كانت فيه حمايتها مضمونة بفضل الأسلحة الذرية . ونشأت عن ذلك نتيجة لا مندوحة عنها ، ألا وهي انشاء الحلف الأطلسي ، الذي ينطوي على نظام للأمن يمنح واشنطن حق الدفاع ، وبالتالي مجال التدخل في شؤون حلفائها السياسية ، والتصرف بأراضيهم .

وتأتي ألمانيا في عداد هؤلاء الحلفاء ، إذ كانت ترى في هذه الحماية سبب سلامتها اليوم ، بسبب انفصالها عن بروسيا ومنطقة الساكس ، ومتاخمتها مباشرة للدول الدكتاتورية ، التي كانت تحتقرها لما قامت به في الأمس من أعمال مؤذية ، وتتهمها بأنها تتهيأ لتكرارها في الغد القريب ، فضلاً عن الآلام التي كانت تعانيها من جراء محاصرة مدينة برلين . أما الدول الأخرى التي لم تكن مهددة مباشرة ، فانها كانت تعتقد اعتقاداً صائباً ، أن وصول السوفيات الى جبال الألب أو شاطىء نهر الرين ، يهدد كيانها فوراً . ولذلك كانت تؤمن أن الضمان الأميركي ضرورة حيوية ، وتقدر كثيراً ، فضلاً عن ذلك ، الوفر الذي تحققه موازناتها ، من جراء الامدادات العسكرية ، والسفن ، والطائرات ، والمعدات التي تهبها لها الولايات المتحدة . ولا شك أنه كان ينتاب هذه الشعوب القديمة والأبية ، حنين مفعم بالألم للاستقلال الذي كانت تنعم به في الماضي ، غير أنها سرعان ما كانت تعود الى الخضوع لما تتمتع به سيطرة الحلف الأطلسي من فائدة ومرونة ، مهما كان الدور الذي تريد الولايات المتحدة أن تقوم به فيه . لذلك لم يتفق قط أن اتخذت أي حكومة منضمة الى الحلف الأطسلي ، موقفاً مغايراً لموقف البيت الأبيض . وإذا كان تطبيق نظام الدمج على أوروبا يقع موقعاً حسناً لدى شركائنا ، فمرد ذلك بالدرجة الأولى الى أن هذا النظام المجرد من أي جنسية ،لا يستطيع

أن يملك سياسة أو وسائل دفاعية خاصة به ، وهذا يحمله حتماً على تبني ما تمليه عليه أميركا . وإذا كانوا يهدفون الى ضمان انضمام الاتحاد الى رابطة الشعوب البريطانية ، لتعذر إيجاد صيغة « لكيان دولة تعلو على الدول الأعضاء » ، فذلك ناشىء عن أن هذا الطريق نفسه يؤدي الى الخضوع لحماية واشنطن . وبالمقابل ، فإذا لم يتسنَّ لمشروعي المتعلق بأوروبا الأوروبية أن يقترن بأي نتيجة ، فسبب ذلك أنه يؤدي الى تحرير العالم القديم الذي لا يملك جرأة المجازفة به .

وفي عام ١٩٥٨ ، قدّرت أن الوضع العام قد تغيّر بالنسبة الى ما كان عليه قبل إنشاء الحلف الأطلسي . ويبدو الآن بعيد الاحتمال ، أن يعمد الاتحاد السوفياتي الى غزو غرب اوروبا ما دامت الدولة المعنية قد وجدت لها قواعد نظامية ، وتسير قدماً في التقدم المادي . وسواء أنشأت الشيوعية في الداخل ، أم تسربت من الخارج ، فنصيبها في الاستقرار منوط بالنكبة القومية . والكرملين يعلم ذلك حق العلم . وما مصلحته في فرض النير الدكتاتوري على ثلاثمائة مليون أجنبي معارض له ، على حين يعاني الكثير للابقاء عليه في الدول الدائرة في فلكه وسكانها ثلث سكان الدول الغربية ؟ ويضاف الى ذلك كله ، عملاً بالتناوب الخالد الذي يسود تاريخ الروس ، فإن اهتمامهم يجب أن يتوجه اليوم نحو آسيا ، أكثر من اوروبا ، بسبب طموح الصين ، وبشرط ألا تهددهم الدول الغربية . ومهما يكن الأمر ، فقد تصاب موسكو بمسٍّ من الجنون اذا أثارت نزاعاً عالمياً قد يؤدي ، بتبادل القنابل ، الى تدمير العالم بأجمعه . ولكن اذا لم يلجأ الطرفان الى إعلان الحرب ، فسيعمدان ، عاجلاً أو آجلاً ، الى عقد الصلح . فليس بوسع أي نظام سياسي ، مهما كان مسيطراً ، أن يستبقي في حالة توتر حربي ، شعوباً تؤمن بأنها لن تحارب . لذلك فكل شيء يحملنا على الاعتقاد أن الدولة ستشعر تدريجياً بوجوب الانفراج الدولي وحاجتها اليه .

فمن جهة الغرب ، أصبحت ظروف الأمن العسكرية ، خلال اثني عشر

عاماً، مختلفة جداً عما كانت عليه. ذلك أنه منذ أن حصل الاتحاد السوفياتي على ما يلزمه لإبادة أميركا، وملكت هذه الأخيرة جميع وسائل القضاء عليه، فهل يمكن أن نتصور أن يُقْدِم الطرفان المتنافسان على أن يضرب أحدهما الآخر، إلا في اللحظة الأخيرة؟ ومن ذا الذي يمنعهما من تبادل قذف القنابل، ولا سيما على اوروبا الوسطى، واوروبا الغربية؟ ليس باستطاعة الحلف الأطلسي أن يضمن بقاء سكان اوروبا الغربية، وما دام نفاذ الحماية مشكوكاً فيه، فما الفائدة من تسليم المصير إلى هذه الهيئة الحامية؟

وأخيراً، فقد ظهر تحول في الدور الدولي الذي تقوم به فرنسا، لأنني أعتقد أن هذا الدور يُقْصي واجب الطاعة للحلف الأطلسي التي كانت تبذله الجمهورية السابقة في أثناء غيابي. وانني أرى أن بلادي تستطيع أن تتصرف من ذاتها في اوروبا والعالم، ويجب أن تقوم بذلك لأنه المحرك الذي لا غنى لها عنه لتنشيط جهودها. وهذا الاستقلال يقتضي حتماً، في سبيل صيانة أمنها، أن تقتني وسائل التحول الحديثة. ولذلك يجب أن تحصل عليها.

وتهدف خطتي إذاً الى تحرير فرنسا من الدمج الذي تحقق في الحلف الأطلسي بقيادة اميركا، دون الاستغناء عن الحلف نفسه الذي أرى وجوب الاحتفاظ به كوسيلة قصوى، وترمي أيضاً الى عقد أواصر مع روسيا أولاً، ومع كل من دول الكتلة الشرقية، من شأنها تحقيق الانفراج، ثم التفاهم والتعاون، واتباع الخطة نفسها، في الوقت نفسه، مع الصين. وترمي أخيراً الى تزويد أنفسنا بقوة نووية بحيث لا يستطيع أحد أن يهاجمنا دون أن يتعرض للاصابة بجروح بليغة. ولكنني سأتبع هذا الطريق بخطىً وئيدة، محاولاً أن أربط كل مرحلة بالتطورات العامة مع الاستمرار في رعاية صداقات فرنسا التقليدية.

وقد بدأت المساعي منذ تاريخ ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧، إذ وجهت مذكرة شخصية إلى كل من الرئيس آيزنهاور، وماكميلان، رئيس مجلس

الوزراء البريطاني، أثرت فيهما موضوع انتسابنا إلى الحلف الأطلسي، وصرحت أنه أصبح غير متلائم مع مقتضيات دفاعنا، ولم أُبدِ صراحة أي شك حول حماية اوروبا القارية من قِبَل القنابل الاميركية والبريطانية، وإنما تضمنت مذكرتي أن أي منظمة حقيقية للدفاع الجماعي يجب أن تشمل بقاع الأرض كافة دون أن تنحصر بقطاع شمال المحيط الأطلسي، وأن الطابع العالمي لمسؤولية فرنسا وأمنها يقتضي اشتراك باريس مباشرة بقرارات الحلف السياسية والستراتجية، التي كانت تُتخذ في الحقيقة من قبل اميركا وحدها، والانفراد بالتشاور بشأنها مع انكلترا. ويبدو انضمام فرنسا الى اجتماع القمة هذا، واجب التنفيذ، ولا سيما أنه سيزول قريباً جداً انحصار اقتناء الأسلحة الذرية الغربية من قبل الانكلوسكسونيين، إذ أننا سنحصل عليها؛ ثم اقترحت أن تكون ادارة الحلف منوطة بثلاث دول لا باثنتين، وإلا فإن فرنسا لا تشترك، بعد الآن، في أي نشاط للحلف الأطلسي، وتحتفظ لنفسها، بموجب المادة ١٢ من المعاهدة المتضمنة إحداث المنظمة، إما بطلب تعديلها، أو الانسحاب منها. وقد تمّ ما توقعته إذ أجابني الطرفان عن مذكرتي بأجوبة مبهمة، غير دقيقة، ولذلك لم يبق أمامنا ما يحول دون قيامنا بالعمل.

غير أن كل شيء كان يقتضينا أن نتصرف دون إحداث أي ضجة، إذ لم نبتدىء بعد بصناعة القنابل، فضلاً عن أن الجزائر كانت تحتجز جيشنا وطيراننا واسطولنا. ولم نكن نعلم وقتئذ الاتجاه الذي سيسلكه الكرملين في علاقاته مع الغرب. أما في الوقت الراهن، فما زال القلق ماثلاً من جراء التهديد الذي أخذ يلوّح به نيكيتا خروتشيف، بعقد صلح منفرد مع المانيا الشرقية، وتسليم مصير برلين إلى شيوعيّي بانكوف - وهذا يضعها تحت تصرف الاتحاد السوفياتي - مما يرغم أميركا، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، التي تحتل قواها القسم الغربي من المدينة، إما على الدفاع عنها وقبول الدخول في النزاع، وإما التخلي عنها، أي التعرض لافلاس سياسي، وإذلال عسكري يكونان بمثابة كارثة. لذلك، فسنسلك، في آن واحد طريق

التحرر من الحلف الأطلسي ، وإبقاء تعاوننا المباشر مع الولايات المتحدة وانكلترا .

وفي شهر آذار (مارس) ١٩٥٩ ، سحبنا من الحلف الاطلسي، اسطولنا في البحر الأبيض المتوسط . وبعد ذلك بقليل حظرنا على القوى الاميركية إدخال قنابل ذرية إلى فرنسا ، سواء أكانت مستقرة في الأرض ، أم محمولة بالطائرات ، ومنع تشييد قواعد للقذف . وسنُخضع فيما بعد إلى سلطتنا القومية وسائل دفاعنا الجوي ، ورقابة الطائرات التي تحلق فوق إقليمنا . أما وحداتنا في شمال افريقيا ، فقد توقفنا عن وضعها تحت تصرف قيادة الحلفاء ، كلما أعدنا قسماً منها إلى فرنسا . وفي ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ ، توجهت الى المدرسة الحربية حيث فتشت المراكز التي تُدرّس فيها مبادىء الدفاع الوطني وموارده بالاضافة إلى قواعد الجيوش الثلاثة ووسائلها . ثم جمعت الأساتذة والمستمعين وألقيت خطاباً حدّدت فيه للسلطات العامة والقيادة العسكرية توجيه الدولة الجديد بشأن أمن البلاد .

وقد قلت حينئذ : « يجب أن يكون الدفاع عن فرنسا فرنسياً . فإذا اتفق ان اشتركت أمة كفرنسا في حرب ما ، فيجب أن تكون هذه الحرب حربها ، ويجب أن يكون الجهد المبذول جهدها . وبديهي أن يتم تنسيق الدفاع الفرنسي ، عند الاقتضاء ، مع وسائل دفاع البلاد الأخرى ، ولكن لا مندوحة عن أن يكون هذا الدفاع خاصاً بنا ، وأن تدافع فرنسا بنفسها عن كيانها، وبوسائلها الخاصة » . ثم أبنت أنه بالنسبة إلينا ، لن يكون أي مسوّغ لوجود الدولة واستمرارها ، من باب أولى ، ما لم تتولّ مباشرةً مسؤولية الدفاع الوطني، ولن تتمتع القيادة العسكرية بأي سلطة أو كرامة، أو نفوذ ، إزاء الأمة والجيوش ، إلا إذا كانت مسؤولة بنفسها في ساحة الوغى ، عن مصير البلاد . وأوضحت فكرتي قائلاً : « أقصد من ذلك ، أن النظام الذي أطلق عليه اسم « الدمج » والذي ما زال العالم الحر يمارسه حتى

الآن ، يظل قائماً بالنسبة إلى فرنسا . وغني عن البيان ، أنــه يجب توحيد استراتجيتنا مع استراتجية الآخرين ، لأنه من المحتمل جداً أن نكون في حالة نشوب أي نزاع ، واقفين جنباً إلى جنب مع الحلفاء . ولكن يترتب على كل فئة ، أن تتولى زمام أمرها » . وبعد أن دعوت الذين كانوا يستمعون إليّ ، أن يجعلوا هذا المفهوم ، بعــد الآن أساس فلسفتهم وتصرفاتهم ، صرحت قائلاً : « يترتب على ذلك وجوب تزويد أنفسنا ، في أثناء السنين القادمة ، بما يسمى بـ « القوة الضاربة » وأن نستطيع العمل لحسابنا في أي وقت وأي زمن . والسلاح الذري هو حتماً أساس هذه القوة » .

وقد أوعزت بنشر هذا البيان ، والتدابــير الأولى للتحرر ، فأحدثت دوياً هائلاً ، ولا سيما أن مناسبات أخرى أثبتت تباعاً أن للجمهورية الخامسة سياستها الخاصة. وقد تأيد ذلك بعدة مناسبات منها عندما أنزل الاميركيون جيوشهم في لبنان ، وأنزل البريطانيون جيوشهم في الأردن ، بحجة حمايــة هاتين الدولتين من عدوان قــد تقوم به الجمهورية العربية المتحدة ، فالتزمنا جانب الحياد ، واكتفينا بإرسال طراد وقف أمام بيروت ، إثباتاً لوجودنا ، دون أن يكون له أي صلة بهذه الحملة . ومنها اقدامنــا علناً ، عندما تم الاعتراف باستقلال الكونغو – ليوبولدفيل ،وتأليف حكومة باتريس لومومبا ، على استنكار العمل الذي قامت به واشنطن باسم الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي من شأنه حمل هذه المنظمة على التدخل بقواها وميزانيتها ، في الشؤون الداخلية للدولة الجديدة ، خلافاً لأحــكام ميثاقها . ومنها أيضاً أن الولايات المتحدة دعتنا ، عندما قطعت علاقاتها مع كوبا ، الى منع سفننا من التوجــه إلى موانىء هذه الأخيرة ، فأبقينا سفارتنا في الهافانا ، ورفضنا الاشتراك في الحصار الاقتصادي . ومنها أيضاً تنديدنا باستيلاء الاميركيين على السلطــة في فيتنام. ومنها أيضاً ، رفضنا وضع بعض قواتنا عند الحاجــة تحت تصرف « منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا » .

ومنها أخيراً ، وبوجه خاص ، اقدامنا على التمسك بنظريتنا ، خــلال

المناقشة التي كانت جارية بشأن نزع السلاح . وتنحصر هذه النظرية بحظر أي أداة للتدمير الذري ، واقتنائها ، واستعمالها . بيد أنه كان من الواضح أن مثل هذا التدبير المبدئي قد يتعرض إلى الاخفاق ، نظراً لما تكنه الدولتان الذريتان المتنافستان ، والمصاعب العسيرة التي تلازم رقابة كل شيء ! لذلك، فقد اقترحنا على الأقل ، حظر تشييد القواعد والمعدات الخاصة بقذف القنابل كالصواريخ والغواصات ، والطائرات ، علماً أنه من الممكن اكتشاف ظهورها والتحقق من تواريها. فإذا لم يتوفر لدى المعسكرين وسائل قذف القنابل الذرية، فسيتجنبان حتماً إرهاق ميزانيتها في سبيل صنعها . فهذا هو الموقف الذي تبنيته نهائياً ، وقد شرحه ممثلنا جول موخ ، في اللجان التي كانت تجتمع باستمرار في نيويورك ، ثم في جنيف ، لمناقشة هذا الموضوع . غير أن هذه الخطة كانت تتعارض مع فكرة الأميركيين الذين كانوا يهدفون في النتيجة ، إلى عقد تسوية مباشرة مع السوفيات ، تحمل طابع الاتفاق العالمي ، وترمي إلى حصر اقتناء القنابل الذرية بالدولتين العملاقتين ، وتضع حداً للنفقات الجنونية ، وتحظر على أي دولة لم تحصل عليها حتى الآن ، أن تصنعها ، أو تقتنيها. ولما كان دعم تجزئة السيطرة العالمية إلى قسمين لا يتفق مع أهدافنا ، ويحول دون تقدم مباحثات نزع السلاح ، وقد افترقنا في هذا الموضوع عن الأميركيين ، على حين تبعتهم في ذلك بقية دول أوروبا الغربية ، طوعاً أو كرهاً .

إن الموقف الجديد الذي اتبعته فرنسا واتخذت فيه مسؤولياتها ، أحدث ردود فعل في جميع الاتجاهات . فاللوم والتحذير أثارا عندنا الأحزاب والصحف ، واستاء شركاؤنا في الاتحاد ، من اتخاذنا موقفاً يتعارض وموقفهم. وقد أثار هذا التمزق في الخضوع العام ، لدى كل من واشنطن ولندن ، مزيجاً من الدهشة ، والغيظ ، والتفهم ، تبلورت جميعها في سيل من المقالات والتصريحات . فمن هذه الناحية ، نجد ان الصحف والاذاعات نفسها ، التي لم تكن تأتي على ذكر فرنسا قبل عام ١٩٥٨ ، إلا للاعراب أحياناً ، عن

بعض الشفقة ، أصبحت الآن تهتم بها دون انقطاع . وكان كل ما تقوله أو تفعله ، ولا سيا بشخص رئيس دولتها ، والوضع الذي تتخذه ، والأهداف التي تنسب اليها ، كل ذلك أثار تقديرات عديدة ، منها ما هو لاذع وساخر ، ومنها ما ينطوي على الثقة والثناء،ولكنها بعيدة كل البعد عن عدم الاكتراث والاهتمام . لقد أصبحت بلادنا فجأة في نظر الرأي العام الأجنبي، تلعب دوراً رئيسياً في تمثيلية ، بعد أن ظلت في نظره ردحاً من الزمن تؤدي دوراً تافهاً. أما الحكومات كافة، سواء أكانت تابعة لمعسكر الحلفاء، أم للكتلة الشرقية، أم للعالم الثالث ، فقد أدركت أنها دخلت فترة سياسية استعادت فيها فرنسا سلسلة الماضي ، وأصبحت تأمر نفسها بنفسها ، وأنه من الأفضل الاتفاق معها أو الافادة منها ، بحسب الظروف .

وجدير بالقول إنه خلافاً للأخطاء المألوفة حتى الآن، فإن الدول الأجنبية أخذت ترى في باريس سلطة متينة ومنسجمة ، وواثقة من نفسها . أما ممثلوها الدبلوماسيون ، ومنهم على سبيل المثال، نيافة القاصد الرسولي ماريلا عميد السلك السياسي ، وخلفه نيافة القاصد الرسولي بيرتولي ، وسفير الولايات المتحدة آمري هاوتون ، وخلفه جيمس غافان ، وسفير انكلترا غلادوين جيب ، وخلفه بيرسون ديكسون ، وسفير الاتحاد السوفياتي سيرج فينوغرادوف ، وسفير ألمانيا هربيرت بلانكانهورن ، وسفير ايطاليا ليوناردو فيتيتي وخلفه مانليو بروزيو ، وسفير اليابان تيتسورو فوروكاكي ، الخ ... فقد اعتادوا أن يقرأوا في صحفنا ، أو يحصلوا من أفواه الشخصيات القنصلية القديمة ، على كثير من النقد الموجه ضد الحكومة ، غير أنهم حرموا الآن الأزمات السياسية التي كانوا يروون تفاصيلها في تقاريرهم الى وزارة الخارجية . وكنت عندما استقبل تباعاً هؤلاء الدبلوماسيين الأذكياء ، أؤكد لهم أن فرنسا سائرة في خطها باستمرار ، وكانوا يسمعون الحديث نفسه لدى زياراتهم لقصر ماتينيون (رئاسة مجلس الوزراء) او الكي دورسي (وزارة الخارجية) ، أو أي وزارة أخرى ، دون أن يكتشفوا أي تعارض في

الأقوال. أما سفراؤنا أمثال ايريك دوكاربونيل الأمين العام لوزارة الخارجية، وهرفه آلفـان في واشنطن، وجان شوفيل، وخلفه جوفروا دو كورسيل في لندن، وغاستون بالوسكي في روما، ورولان دو مارجوري في الفاتيكان ثم في مدريـد، وفرنسوا سيدو دوكلوزون في بون، وموريس دوجـان في موسكو، وايتيان ديـنّري في طوكيو، وآرمـان بيرار في الأمم المتحدة، الخ... الذين يؤلفون مجموعـة ذات مواهب رفيعـة، فقد أصبحوا الآن يتـكلمون بصوت عال وواضح، يغمرهم الارتياح لأنهم يمثلون بلداً أخذ يوطد مركزه، دون أن يطلب قط أي شيء من أحد أو يتناقض في تصرفاته.

إن الرعاية الفائقة التي أحاطتنا بهـا معظم الدول، حملتني على زيادة اتصالاتي بالبلاد الأجنبية، ونشأ عن ذلك تبادل الزيارات على مدى واسع، كانت كلها مناسبات لشرح وجهات النظر، إذا تعذر الاقناع، وعقد الاتفاقات واتاحة الفرصة لسماع جميع أصوات الإعلام، وظهور مشاعر الجماهير. وكنت أعلق على ذلك أهمية كبيرة، إيماناً مني بالصدى البليغ الذي تتركه مثل هذه اللقاءات. ولا شك أن الظروف لم تخلع عليها طابعـاً مأسوياً كما كانت تفعل في الماضي، كما أن سهولة المواصلات الحالية جعلت منها أمراً مبتذلاً. ومهما يكن الأمر، ففي خلال هذه السنوات، استعادت فرنسا في العـالم وجهها ونطاقها الواسع، إذ أن اقامـة كثير من رؤساء الدول والحكام الأجانب في باريس، ورحلاتي الى بلادهم مع رحلات الوزراء الفرنسيين، كل ذلك يمثـل وجه نهضتنا على الصعيد العالمي.

وما كدت أتسلم زمـام الحكم حتى فوجئت بزيارة فوستر دالاس وزير الخارجية الأميركية. وقد شرح لي رسول مبدأي «الاحتواء» و«الردع» الغربيين، عن عقيدة وإيمان، الأهداف التي تُسيِّر سياسة بـلاده الكبيرة بتوجيه منـه. والنقطة الجوهرية في نظر دالاس تنطوي على اقامة العقبات، وعنـد الاقتضاء، تحطيم السيطرة السوفياتية، المنبثقة عن طموح الشيوعيـة

العالمي ، التي ينطوي الآن تحت لوائها مليار نسمة ، في كل من أوروبا وآسيا، وتتميز بامكان تجنيد العدد الذي تريد من رعاياها في سبيل التسلح ، أو القيام بمشروعات تُكسبها الهيبة والنفوذ ، كغزو الفضاء. ويرى فوستر دالاس أنه يترتب على الولايات المتحدة ترؤس المقاومة ، وانه شخصياً يوجه كل نشاطه نحو تنظيم القواعد في كل مناطق العالم التي يبرز فيها خطر سرعة ظهور العدو عقائدياً ، وعسكرياً، وسياسياً. وهذه هي مهمة الحلف الأطلسي في أوروبا، ومهمة « منظمة المعاهدة المركزية » في الشرق ، ومهمة « منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا » في آسيا ، ومهمة الاحلاف التي تحمي في المحيط الهادىء كلاً من كوريا ، وفورموزا ، وهونغ كونغ ، واليابان. وطبيعي ، ان الحلف الأطلسي موضع اهتمامه الرئيسي لسببين، أحدهما قطع الطريق على أي عدوان محتمل، والثاني انه يعده أضمن وسيلة لاحاطة ألمانيا ومنعها من سوء التصرف. ثم كلمني وزير الخارجية بتأثر بالغ عن الصداقة التي تكنها أميركا نحو فرنسا ، الأمر الذي يبعث لديه الرغبة الحارة ، لأسباب عاطفية وعملية ، في الاشتراك معاً بنشاط، في نظام الأمن الذي وُضعت أسسه في القارة القديمة. وقد قال لي في هذا الشأن : « اننا نعلم أنكم على وشك التزود بأسلحة ذرية. ولكن أليس من الأفضل أن نقدمها لكم ، بدلاً من أن تقوموا بتجربتها وصنعها بأنفسكم بنفقات طائلة ؟ ».

وقد أجبت فوستر دالاس ، إنني أعتقد ، أنا أيضاً ، أنه من الضروري اتخاذ تدابير وقائية فنية من الناحيتين السياسية والعسكرية ، لمجابهة أي عدوان محتمل قد يقوم به السوفيات . وإذا تمّ ذلك فان بلادي ستكون دون أدنى ريب ، إلى جانب الولايات المتحدة . ولكن الواقع أن هذا الأمر لن يتمّ . وإني أرى أن ثمة عاملين يسودان موقف موسكو ، على حد سواء : الواقع الروسي ، والواقع الشيوعي . فالمصلحة الروسية تقتضي الصلح . لذلك يبدو لي أنه يجب التوجه نحو عقد اتصالات مع الكرملين ، دون اهمال وسائل الدفاع . وسألته: «أليس هذا ما تقوم به فعلاً حكومتك ، لمصلحتها ،

في المجال النووي ؟» فأيدني وزير الخارجية في ذلـك ، فقلت : « إن فرنسا تعتزم العمل في سبيل الانفراج الدولي ، دون أن تهمـل ، في الوقت نفسه ، التهيؤ لأسوأ الاحتمالات . ولكنها تعتزم في الحالتين الاحتفاظ بكيانهـا والتصرف من نفسها ، دون التخلي قطعيـاً عن تحالفها معكم . فلا وجود لفرنسا – ولا سيما بنظر الفرنسيين – دون أن تتولى مسؤولية عالمية. ولذلك فهي لا تقر الحلف الأطلسي الذي يُشركها في القرارات المتخـذة ، وينحصر بأوروبا وتسعى ، في الوقت نفسه ، للتزود بالأسلحة الذرية . وبهـذه الوسيلة تصبح سياستنا ودفاعنا مستقلين ، وهذا ما نحرص عليه كل الحرص . وإذا كنتم توافقون على بيعنا قنابل ، فسنشتريها منكم بطيبة خاطر ، على أن تصبح ملكنا بكاملها دون أي قيد أو شرط » . وافترقنا على هذا التفاهم الفرنسي الأميركي الصريح ، دون أن يبدي فوستر دالاس ، أي الحـاح . وسيتاح لي الاجتماع به مرة ثانية في شهر شباط (فبراير) ١٩٥٩ ، وكان دائماً واضحـاً وحازماً ، وإنما كان يعلم بأن الموت سيقضي عليه بعد ثلاثة أشهر .

وقد ألمَّ الحزن بالرئيس ايزنهاور لفقدانـــه وزير الخارجية الذي كان مساعده الخاص منذ أكثر من سبع سنوات ، غير أنه لم يعدل كثيراً طريقة إدراكه لمهمة الولايات المتحدة ، غير أنها ستكون أقل صرامة . وفي هـــذا المجال، وجدت الجنرال ايزنهاور كما سبق أن عرفته وقدَّرته عندما كان قائداً لقوى الحلفاء في أثناء الحرب . ولا شك أنه كان يقاسم الاعتقاد البدائي الذي كان يساور الشعب الأميركي حول المهمة الرئيسية التي تقع على عاتق الولايات المتحدة ، كما لو كانت صادرة عن قرار الهي ، وحول السيطرة التي تؤول اليه بحكم القانون . على أن إيمان الرئيس لم يكن قائمـاً على مجرد التباهي ، كما أن اسلوبه لم يكن عنيفاً . فهو رجل ذو ضمير حي ، حريص على عدم إبـداء حكمه إلا بعد التبصر في الأمور ، وعدم إصدار أي قرار إلا بعـد استشارة الخبراء . وكان أيضاً شديد الحذر ، فـلا يبدي اهتماماً بالمغامرات الخطرة ، ويشد المكابح كلما ازدادت السرعة . وهو مسالم يحـاول جهده لتجنب

الصدمات والخروج من المأزق. ومع ذلك، فان مثل هـذا الاحتراس لدى زعيم بـلاد تسوقها قوتها نحو السيطرة، او لدى رئيس دولة يتمتع بأوسع الصلاحيات، وبشعبية كبيرة جداً، لا يخلو من حزم يبديه عند الاقتضاء. وقد ظلّ دوايت آيزنهاور، حتى انتهاء مدة حكمه في كانون الثاني (يناير) ١٩٦١، على اتصال وثيق بي عن طريق المراسلة. وقد التقينا في ثـلاث مناسبات كبيرة، واجتمعنا في كل منها خـلال ساعات طويلة، تبادلنا فيها باستمرار أهدافنا، كما كنا نتعامل دائماً باخلاص ودي.

وفي شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩، قدم الى فرنسا بزيارة رسمية، بناء على دعوتي. وقد بذل الباريسيون والسلطات المختصة قصارى جهدهم ليكون الاستقبال رائعاً وشعبياً. وأبدى الجمهور الغفير حماسة فائقـة لدى ظهور الرئيس في المناسبات الرسمية، كاستقباله في مطـار أورلي، ولدى مرور موكبه متوجهاً الى قصر الضيافة في «الكي دورسي»، وفي طريقه لتحيـة الجنـدي المجهول، وزيارة دار البـلدية. ومن الواضح أن أخوة السلاح الفرنسية – الأميركية، التي يُعدُّ ضيفنا رمزها الممجَّد، مـا زالت ذكراها ماثلة في ذهن جميع شعبنا. وقـد كان آيزنهاور بادي التأثر من عظمة هذا الاستقبال. ولذا سألني مساء اليوم نفسه: «كم يبلغ عـدد الأشخاص الذين كانوا في الطرق التي مررت بها منذ هـذا الصباح؟»، فأجبته بما يتفق مـع الحقيقة، قائلاً: «مليون شخص على الأقل»، فأجابني فرحـاً: «لم أكن أتأمل نصفهم!».

وابتدأت محادثاتنـا في قصر الاليزيه، وانتهت في قصر رامبويّه الذي أؤثره لعقد مثل هذه اللقاءات، لأن ضخامة قصور فرساي، وكومبيينيا، وفونتينبلو، تتعارض مع مثل هذه الاجتماعات الصغيرة. وكان الضيوف يقيمون في البرج الذي شُيِّد في القرون الوسطى، ويجتازون الأجنحـة التي سكنها كثير من ملوكنا من آل فـالوا، وبوربون، بالاضافة الى أباطرتنـا

ورؤساء جمهوريتنا ، ويتحادثون في صالة المرمر القديمة مع رئيس الدولة والوزراء الفرنسيين ، ويتأملون عظمة أحواض المياه ، ويتنزهون في الحديقة والغابة التي تقام فيها منذ عشرة قرون احتفالات الصيد الرسمية ، مما أتاح لهم التمتع بما لدى البلد الذي يستقبلهم من عظمة ممزوجة بالبساطة ، ومن معالم ثابتة ضمن أوضاعها المتقلبة .

وقد تحدثنا إما منفردين ، وإما بحضور وزرائنا وسفرائنا ، إذ كان الى جانبه كريستيان هرتر ، وجيمس غافان ، وكان إلى جانبي ميشال دوبريه ، وكوف دو مورفيل ، وهرفه آلفان . ومن الواضح أن اهتمام رئيس الولايات المتحدة كان منصباً على علاقات بلده مع روسيا السوفياتية . وكان يرى أن كل ما يجري في أي بقعة من العالم يتصل بهذا الموضوع ، علماً أن اميركا تعد ، في معسكر الحرية ، الحقيقة الكبيرة ، إن لم تكن الحقيقة الفريدة ، سواء أكان الأمر يتعلق بالأمن ، أو الاقتصاد ، أو النقد ، أو العلم ، او التكنولوجيا ، الخ ... أما الدول الأخرى ، فبوسعها أن تعرض وجهة نظرها ، وإنما يقتضي عليها أن تماشيها . لذلك كان الجنرال ايزنهاور يبدي ابتهاجه بالحلف الأطلسي الذي وضع فيه الحلفاء جميع قواهم تحت تصرف الاستراتيجية التي ترسمها واشنطن .

ومع ذلك ، فقد كان يقول ويكرر أنه ليس للولايات المتحدة أهداف حربية ، وأنها تتوقع على النقيض من ذلك ، التوصل ، عاجلاً أو آجلاً ، إلى عقد أي اتفاق مع السوفيات ، لكي تضع حداً ، بالدرجة الأولى ، للنفقات العسكرية الباهظة . وقد أوفد ، منذ عهد قريب ، نائب الرئيس ريتشارد نيكسون ، لزيارة موسكو ، وها ان نيكيتا خروتشيف ، سيصل قريباً إلى اميركا . فأوضح لي الرئيس قائلاً : « إنني أود الدخول معه في مفاوضات بناءة وسأحمله على مشاهدة ماهية الحياة لدينا ، ومن ثم التفكير فيما حققه كل من نظامينا » . وبعد أن تعرّض إلى اضراب عمال المعادن الذي

طال أمده في الولايات المتحدة ، اضاف بشيء من البراءة المقصودة : « سأتيح له أيضاً فرصة أخذ فكرة عن الأضراب الأميركي ! » .

وقد صارحت ايزنهاور أنني أعتقد بعدم وجوب معالجة العلاقات بين الشرق والغرب من زاوية المنافسة بين العقائد وأنظمة الحكم فحسب . ولا شك أن الشيوعية تثقل كثيراً كاهل الأزمة الدولية الراهنة ، غير أنه تخضع لدكتاتوريتها كل من روسيا، وبولونيا، والمجر ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبلغاريا، ورومانيا ، ويوغوسلافيا ، والبانيا ، والمانيا الشرقية (بروسيا والساكس) ، والصين ، ومونغوليا ، وكوريا ، وفييتنام الشمالية (الطونكين). ثم قلت له : « هل تعتقد – بعد كل ما قاسته روسيا خلال الحربين العالميتين – أنه كان باستطاعة الامبراطور بطرس الكبير أن يسوي قضية الحدود والمناطق خلافاً لما فعله ستالين ؟ » . وعندما تكلمت عن الانفراج الدولي ، أوضحت أنه يجب لتحقيقه أن يكون مبنياً على حقائق قومية . ولم أتجاهل أن بوسع أي تسوية فنية بين واشنطن وموسكو حول التسلح ، أن تسهل الأمور ، ولكنني اعتقد انها لن تؤدي إلى حل حقيقي . ولا يقوم الحل أيضاً عن طريق عقد اتفاق مذهل ، ينطوي على تسويات متقابلة ، يتفق عليها المعسكران المتجمع كل منهما تحت رعاية الدولة التي تحميه ، إذ أن ذلك يؤدي إلى استمرار الكتلتين اللتين يقصي وجودهما أي سلم حقيقي . وعلى النقيض من ذلك ، فان أي تقارب يتم بين أمة أوروبية وأمة أوروبية أخرى ، انطلاقاً من الأمور الواقعية ، ولا يتناول في بادىء الأمر ، سوى الأهداف الاقتصادية ، والثقافية ، والفنية ، والسياحية ، يفسح المجال لتحطيم الستار الحديدي ، قطعة فقطعة، ويجرد جنون التسلح من أي مسوّغ، ويحمل الدولة الدكتاتورية، خطوة فخطوة ، على التخلي عن صلابتها ، وأن بوسع فرنسا ، بل يجب عليها اعطاء المثل الصالح ، لأنها لم تأخذ أي شيء من الشعب الروسي ، أو من أي شعبٍ من الشعوب التي ضمها إليه ، وليس لها أي مطلب منهم ، ويعرفها جميعهم منذ قديم الزمن ، ويجذبها نحوها ، عبر القرون ، جاذب استثنائي .

وهذا ما تعتزم الإقـدام عليه . وكاشفت آيزنهاور أنني أرغب ، أنا أيضاً ، أن أدعو خروتشيف وأعلم أنه يحبذ ذلك ، وإني متأكد أنه سيباحثني خاصة بموضوع المانيا ، وضرورة بقائها مجزأة إلى قسمين ، وأنني لن اعارضه حالياً حول هذه النقطة ، كما أعتقد أنه ليس أمامها مستقبل مُرضٍ ، أو أي حظ في إعادة توحيدها الا بفضل تفاهم أوروبا بكاملها ، وأنني سأبادر ، دون تأخير ، الى عقد اتفـاق مع رئيس مجلس الوزراء السوفياتي حول تعاون فرنسي - روسي في مختلف المجالات العملية .

وأفاد آيزنهاور ، أنه بناء على اقتراح لندن ، أخـذت موسكو تجس النبض حول عقد اجتماع «مؤتمر قمة» تشترك فيه روسيا ، واميركا ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وانه مستعد ، فيما يخصه ، لقبوله . فقلت إنني لا أعارض في ذلك ، مبدئيـاً ، غير أن النتيجة السلبية التي أسفر عنها الاجتماع الحديث الذي عقده في جنيف وزراء الخارجية الاربعة ، قد يحملنا على التروي وعدم الاستعجال ، ويجب على أي حال ، أن أجتمع أولاً بخروتشيف .

وقد حدثني رئيس الولايات المتحدة بالحـاح عن الحلف الأطلسي وموقف فرنسا من هذه المهمة ، وعن قرارنا بالتزود بالأسلحة الذرية الذي يشغل فكره بشكل خاص . وقد ردد الاقتراح الذي سبق أن قدمه فوستر دالاس ، إذ عرض علينا أن يبيعنا كميـة منها ، على أن يتولى الأميركيون مراقبتها ، أي يسيطرون عليها ، بحيث لا يتسنى لنا استعمال القذائف إلا بنـاءً على أمر القائد العام للحلف الأطلسي . ولما قلت له إننا لا نريد ، في الواقع ، اقتناء القنابل إلا إذا ملكنا حرية التصرف بها ، صرّح لي أنه يرى في ذلك مظهر عدم ثقة بالولايات المتحدة ، مما حملني على أن اقول له : «إذا هاجمتنا روسيا ، فنحن حلفاؤكم ، وانتم حلفاؤنا. ولكن في هذا النزاع الذي نفترض حدوثه ، وفي أي نزاع آخر ، نريد أن نملك مصيرنا الذي يتوقف خاصة على أن نصبح أو لا نصبح عرضةً للقذائف النووية . لذلـك يجب أن نحصل على كل ما من

شأنه أن يحمل كل من تسوِّل له نفسه الاعتداء علينا أن يعدل عن قراره ، الأمر الذي يقتضي أن نكون قادرين على ضربه في عقر داره ، وأن يعلم أنه بوسعنا أن نقدم على ذلك دون انتظار موافقة خارجية . إنكم معشر الاميركيين تملكون حتماً وسائل القضاء على العدو في اراضيه ، في أي نزاع ينشب بين الغرب والشرق . ولكنه يملك أيضاً الوسائل التي تمكنه من تمزيقكم إرباً إرباً في أراضيكم . فكيف بوسعنا ، نحن الفرنسيين ، ان نتأكد أنه إذا ألقيت عليكم القذائف مباشرة في اراضي الولايات المتحدة ، وأخذ الموت يسقط على رؤوسكم ، قد يحملكم الظن ، وانتم تلفظون انفاسكم الأخيرة ، على أن الشعب الروسي يلقي حتفه معكم وفي الوقت نفسه ؟ والافتراض المعاكس صحيح أيضاً . وهذا يجعل وضع استراتيجية انتقامية أمراً محتملاً بالنسبة إلى كل من روسيا واميركا ، ولكنه غير وارد فيما يتعلق بحلفاء كل من الطرفين . وما الذي يمنعها ، في الواقع ، من سحق ساحة الحرب الأوروبية خاصة ؟ أليس هذا ، مع ذلك ، ما يستعد له الحلف الأطلسي ؟ ففي مثل هذا الاحتمال ، سيُقضى على فرنسا بالأفضلية على غيرها ، لعدة اسباب جغرافية ، وسياسية ، واستراتيجية ، كما اثبتت ذلك ، سابقاً ، الحربان العالميتان. لذلك فهي حريصة على أن تمنح نفسها حظاً في البقاء، مهما كان الخطر الذي يهددها، وحيثما كان مصدره » .

فسألني آيزنهاور : « لماذا يساورك الشك حول ربط مصير الولايات المتحدة بمصير أوروبا ؟ » فأجبته : « إذا مُنيت أوروبا بالنكبة ، واحتلها خصومكم يوماً ما ، بكاملها ، فلا شك أن الولايات المتحدة تصبح حينئذ في موقف حرج . لذلك فإن المبدأ العقائدي الذي ينطوي عادة على مصالح حيوية ، يسمى اليوم في نظركم « قضية الحرية » و « التضامن الأطلسي » . ولكن ماذا يكون مصير بلادي في النتيجة ؟ لقد كانت الولايات المتحدة حليفة فرنسا خلال الحربين العالميتين ، ولم تنسَ هذه الأخيرة مدى أهمية مساعدتها ، وقد تبين لك ذلك لدى اجتيازك شارع الشانزيليزه . ولكنها لا

تنسى أيضاً أنـه خلال الحرب العالمية الأولى لم تأتهـا المساعدة إلا بعد ثلاث سنوات طويلة ، ملأى بالمحن التي كادت أن تقضي عليها، وأنها سُحقت خلال الحرب العالمية الثانية ، قبـل تدخلكم . أرجو ألا تعتقد أنني بهـذه الملاحظة أوجه أي لوم لـكم، لأنني أعلم كما تعلم أنت بالذات، ما هي الدولة بجغرافيتها ، ومصالحها ، ونظامها ، ورأيها العام ، وأهوائهـــا ، ومخاوفها ، وأخطائها . فباستطاعتها أن تساعد دولة أخرى ، ولا تستطيع قط أن تحل محلها. ولهذا السبب لا أقبل دمج فرنسا بالحلف الأطلسي ، رغم اخلاصي لتحالفنا . أمـا ضمان الانسجام – إذا أمكننا استخدام هذه الكلمة السماوية في هذا الموضوع الجهنمي – في الاستعمال المحتمل لقنابلنا وقنابلـكم ، بقدر الإمكان ، فيمكننا أن نحققه حينئذ ضمن اطار التعاون المباشر للدول الذرية الثلاث الذي اقترحته عليكم . وبانتظار قبولـكم له ، فإننــا نحتفظ ، كما تحتفظون ، بحرية المبـادرة الـكاملة » .

وقد اعترض الرئيس على كلامي قائلاً : « نظراً لـكلفة هـــذا النوع من الأسلحة، فإن فرنسا لن تستطيع، الى حد بعيد ، إدراك المستوى السوفياتي، لذلك فما قيمة وضع استراتيجية انتقامية ؟ » . فقلت له : « إنكَ تعلم جيداً أنه بمستوى – الميغاتون – يكفي قذف بعض القنابل لتدمير أي بلد . ولـكي تصبح استراتيجيتنا نافذة ، يكفي أن يكون لدينا مـــا نقتل به العدو مرة واحدة ، وإن كان يملك وسائل قتلنا عشر مرات » . وعندئذ افترقنـا نحن الاثنين، بعد أن أوضحت لآيزنهاور حقيقة الأمور ، وماهية التحالف الفرنسي الأميركي ، وما يجب أن يكون عليه . وبعد ذلـــك قامت فرنسا بمساع في سبيل التسلح وفقــاً لمصلحتها ، والخروج من محاولة الدمج ، الأمر الذي أثار المزيد من اللوم والشتائم من قِبَل الأوساط الأميركية ، دون أن يؤدي ذلك الى أي انفصام ، أو أي شقاق بين الحكومتين .

وبتاريخ ١٣ شباط (فبراير) ١٩٦٠ ، تمت بنجاح في «رجـّان» تجربة أول

قنبلة ذرية . وقد سبق ذلك ، في المجـال الدولي ، تحذيرات مختلفة نشرها الأنكلوسكسونيون ، تتناول أخطار تلوث الجـو من جراء الانفجار ، إذ أنذرتنا الأمم المتحدة بوجوب التخلي عن المشروع ، واحتجت عدة حكومات افريقية لإجراء هـذه التجارب في الصحراء ، وعمـدت نيجيريا الى قطـع العلاقات . ولقد شاهدنا بشيء من السخرية ، هذه المجموعـة من الإنذارات تصدر عن عـدة دول كانت رأت الأميركيين ، والبريطانيين ، والسوفيات ، يجرون قرابة مائتي انفجار . ولكن هذه الانفعالات هدأت بعد إقدامنا على الأمر الواقع ، واتخاذنا كل الاحتياطات الممكنة التي حالت دون وفـاة أي شخص . وكانت النتيجة أن أقامت فرنسا الدليل – وكان ذلك ضرورياً مع الأسف – على أنها استطاعت أن تنجز بوسائلها الخاصة ، ودون أي مساعدة خارجية ، سلسلة من الاكتشافات العلميـة والتقنية والصناعية ، التي تتوج جهودها وتُثبت أنها استعادت استقلالها .

إن إدراك بلادنا هذه المرتبة السامية في مجـال القوة ، أدخل تغييراً في حسابات واشنطن وإنمـا أثار لدى دوائر لندن بعض الارتياح ومزيـداً من الاهتمام . وقد ظهرت في انكلترا معالم القلق والأسى في خضم هذا العالم الآخذ بالتطور ، ذلك لأن النصر الذي أحرزه العالم الحر بفضل شجاعة شعبها ، قد زحزحها عن مركز الصدارة الذي كانت تحتله . فالإمبراطورية الكبيرة التي كانت تؤلف سيطرتها ، قـد اندثرت قطعـة بعد قطعة ، والبحر الذي كانت تسوده أصبح اليوم واقعاً تحت سيادة الآخرين ، وفقد اقتصادها ، وماليتها ، ونقدها تفوقها. ومنذ الأيام الحالكة التي منحها فيها روزفلت بعض التسهيلات بموجب مبدأ « القرض والإيجار » ، لكي لا تتدهور أوضاعها رغم تضحياتها ، فقد وقعت تحت السيطرة الأميركية . وبينما كانت تحتـاج الى عنصرَي السلم والزمن ، لكي تأتلف ، داخل كيانها ، مع أوضاع فـترة مضطربة ، كانت تشهد عنصر الجنس البشري ممزقاً تحت سماء مثقلة بالسحب . وصفوة القول ، كان يبدو لها أن وضعهـا يتعارض مع العدالة ، بل موجباً للقلق . ولكنهـا

ظلت بادية الطموح ، عالية الهمة ، ولذلك أخذت تسعى بأي طريقة ، وبأي وسيلة لكي تستطيع أن تفسح لنفسها مجالاً جديداً . وكان امامها طريقان ، الأول : الإقرار الكامل بالسيطرة الاميركية التي أخذت تميط اللثام لها ، منذ الآن ، عن الأسرار النووية ، مقابل انقيادها لها ، وتقدم لها المساعدة للاحتفاظ بروابطها الاقتصادية مع ممتلكاتها القديمة ، مما يسمح لها بالاحتفاظ ببعض القواعد في المحيطات: كسنغافورة ، وهونغ كونغ ، وعدن ، والبحرين ، وترينيداد ، وقبرص ، وطبرق ، ومالطا ، وجبل طارق[1] ، والطريق الثاني يوجهها نحو أوروبا وقد عملت دائماً ، وما زالت تعمل على تجزئتها ، علماً بأن هذه القارة تستطيع بعد أن توحدت اليوم ، أن تضمن لها دوراً هاماً يتفق مع مكانتها وتجاربها ، هذا إذا اشتركت فيها مع قبول بعض الموانع .

إن هذا الحظر المعلق ووجوب الخيار بين هذين الطريقين ظلا مسيطرين على عقلية رئيس مجلس الوزراء البريطاني ، ولم يخفِ عني قلقه وارتباكه خلال المحادثات الكثيرة التي جرت بيننا في تلك الفترة . وقد كنا في الواقع اصدقاء منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث كان وزيراً في وزارة تشرشل ، وكان دائماً بقربي ، وبقرب « لجنة الجزائر » . فهذه الذكريات ، بالاضافة إلى تقديري لمزاياه ، والسرور والاهتمام اللذين كنت أشعر بهما لدى مرافقتي له ، كل ذلك جعلني استمع إليه بثقة واطمئنان ، واتحدث إليه بصدق وإخلاص. وبالاضافة إلى ذلك ، فإنني معجب بانكلترا ، التي تبدو دائماً فتية في نظامها القديم ، بفضل ما تملكه من عبقرية التوفيق بين الأوضاع الحديثة والتقاليد المتبعة ، وصمودها عندما يبلغ الخطر أوجه ، وهذا ما أثبتته حديثاً في سبيل سلامتها وسلامة أوروبا . ومنذ عودتي إلى السلطة ، حرصت على أن أعرب عن مشاعري نحو تشرشل الذي بلغ منه الكبر عتياً ، وإنما ظل وفياً للتاريخ الذي جمعنا ، فاستقبلته لأمنحه وسام صليب التحرير . وقد وجدني هارولد

---

١ – إن معظم هذه البلاد قد استقلت او في طريقها الى الاستقلال.
(المترجم)

ماكميلان ، مستعداً للتفاهم معه ما دام بوسع بلدينا أن يسلكا طريقاً واحداً .

وهذا ما حصل بالنسبة إلى إزالة التوتر مع السوفيات . وقد بدا لي أن استعداد الحكومة البريطانية ، في هذا الشأن ، كان حسناً ، على ألا تسير في المصالحة ، الى حد قبول التخلي عن الآخرين . ومنذ عام ١٩٥٥ ، تمكن خروتشيف من المجيء الى لندن في جولة استطلاعية. وفي شهر شباط (فبراير) ١٩٥٩ ، زاره ماكميلان معرباً عن حسن استعداده ، ولا سيما ان حدة طبع مضيفه جعل اتصاله به أمراً مرهقاً . وفي عداد الذين كانوا يتوقعون معي نشوب حرب عالمية ثالثة ، لم يكن أحد يشعر بهولها أكثر من رئيس مجلس الوزراء البريطاني لاقتناعه أن بلاده التي هي عبارة عن جزيرة ، عرضة للهلاك بسكانها وأموالها . ولذلك لم يكن يحبذ شكاوى ألمانيا ، وكان يبدي تحفظاً بالنسبة الى التدابير الواجب اتخاذها للقضاء ، عند الإيجاب ، على أي حصار جديد لمدينة برلين ، كما كان يظهر عدم اكتراث ازاء « إقصاء » السوفيات الذي تنادي به عرضاً السياسة الأميركية .

ولكن هارولد ماكميلان كان يحدثني في الغالب عن أوروبا . لقد اتخذ ، في بادىء الأمر ، موقفاً شديد العداوة نحو بوادر الوحدة المتمثلة في السوق المشتركة ، ثم حاولت حكومته جهدها لحمل منظمة بروكسل على التوسع ، أي الانصهار في نظام عام للتبادل الحر . ونظراً لاخفاق الانكليز في هذا المجال ، فقد تظاهروا بالاكتفاء بإقامة هيئة سباعية مقابل الهيئة السداسية . وقد رشحوا أنفسهم ، فيما بعد ، الى عضوية هذه الأخيرة ، ومع ذلك ، ومهما كانت هذه التغيرات الظاهرية ، فان ماكميلان لم يُخفِ عني ، في أي وقت ، أن ما يهم بريطانيا العظمى ، هو اختيار مصيرها ، وأنه شخصياً مؤيد للوحدة مع القارة . ولا شك أنه يعلم مدى العقبات التي يجب اجتيازها لتحقيق هذا الهدف ، غير أنه أكد تمكنه من التغلب على تلك التي تظهر من الجانب البريطاني ، وناشدني أن أخفف الحواجز القائمة من جهة الاتحاد .

وكان رئيس مجلس الوزراء يردد دائماً على مسامعي : « ان القضية الاقتصادية تنطوي، حتماً على بعض المصاعب، ولكن الذي يسود في الموضوع، وينتزع قراري ، هو نتيجته السياسية . صدقني ان انكلترا ليست الآن كما كانت في عهد الملكة فكتوريا ، أو كيبلينغ ، أو الامبراطورية البريطانية ، أو « العزلة الزاهية » . فكثير من الناس لدينا ، ولا سيما من فئة الشباب ، يشعرون أنه يجب أن نبني تاريخاً جديداً مختلفاً عن القديم . لقد أثبتت لنا الحربان العالميتان مدى تضامننا في كل ما يجري ، لا على ضفاف الرين أو فوق جبال الألب فحسب ، كما كنا نعتقد سابقاً ، بل أيضاً فيما يجري على على ضفاف الدانوب ، والفيستول ، والفولغا نفسها . غير أن المأساة الكبيرة التي أبرزت الكتلة السوفياتية الضخمة ، وأضعفت بقية الدول في عالمنا القديم ، تضعنا كلنا ، نحن دول اوروبا الغربية ، في وضع ينطوي على الخطر الدائم . ولذلك تجب إعادة التوازن . وصحيح أن وجود اميركا يضمن لنا، في الوقت الراهن ، الشيء الأساسي ، ولكن هناك مجالاً في أن يستمر الوضع إلى ما لانهاية . ومن جهة ثانية فانه يترتب على الأوروبيين ، من جراء ذلك ، تبعية قاسية تريدون أنتم أيها الفرنسيون أن تتحرروا منها ، ونتحملها نحن الانكليز بصعوبة . فلنوحد أوروبا يا صديقي العزيز . نحن هنا ثلاثة رجال نستطيع معاً أن نفعل ذلك : «أنت وأنا وايزنهاور . فإذا فوّتنا نحن الثلاثة، الآن ، هذه الفرصة ، ونحن على قيد الحياة ، والحكم في أيدينا ، فسنُضيع هذه السانحة التاريخية، والله يعلم إذا كانت ستتجدد ، ومتى، وعلى يد من!».

وقد كان في هذا الكلام ما يثير الشعور . وما من أحد أكثر اقتناعاً مني بأن لإنكلترا مصلحة كبيرة جداً بأن تصبح جزءاً من هيئة منظمة ومستقلة ، تنضوي تحت لوائها دول اوروبا الغربية ، وان التطور الذي ستحققه ، في هذا المجال ، سيكون مرضياً جداً . ولكن هل بوسعها الآن أن تفرض على نفسها القيود الضرورية لانضمام يتعارض مع طبيعتها المكتسبة منذ الأزل ، ومع مقتضيات وجودها في الوقت الراهن ؟ ومن المعلوم أن تشييد أي بناء

يقتضي قواعد متينة ، ولا تكفيه النوايا الحسنة التي يكنها الرسامون . فقلت لرئيس مجلس الوزراء : « إن نشاطكم ، انتم معشر البريطانيين ، يستند بصورة رئيسية ، من الناحية الاقتصادية ، إلى مبادلات واسعة مع الولايات المتحدة ، والى نظام مبيعات ومشتريات ذات افضلية مع رابطة الشعوب البريطانية ، فهل تقبلون فعلاً أن تنزووا مع الدول القارية في تعرفة خارجية تعارض بشكل خطير، تجارتكم الأميركية ، وتُقصي عنكم ممتلكاتكم القديمة ومستعمراتكم بالأمس ؟ أنتم الذين تأكلون قمح كندا بأسعار رخيصة ، واغنام زيلندا الجديدة ، وبطاطا ايرلندا وثيرانها ، وزبدة أوستراليا ، وفواكهها ، وخضرها وسكر جمايكا ، الخ ... فهل توافقون على أن تتغذوا بالمنتوجات الزراعية القارية ، ولا سيما الفرنسية التي تُعد أفحش ثمناً حتماً ؟ أنتم الذين يؤلف نقدكم منطقة الاسترليني الواسعة ، كيف يمكنكم أن تتخلصوا من القيود والديون ، والالتزامات التي يقتضيها هذا الطابع الدولي ، لتحويله إلى مركز متواضع وجعله مجرد ليرة انكليزية متواضعة ؟ » .

واعترف ماكميلان أنه يترتب على السوق المشتركة أن تقدم بعض التنازلات ، وأنه يقتضي ، بالاضافة الى ذلك ، فترة انتقال طويلة . فقلت له : « ماذا يبقى من الاتحاد بعد منح الامتيازات ومُضي فترة الانتقال هذه؟ وما الفائدة من الانضمام اليه إذا كان سيؤدي ذلك الى القضاء عليه ؟ أليس من الأوفق أن تنتظروا ريثما تصبحون ، من جهتكم ، قادرين على الانتساب اليه ؟ أوليس الأمر مماثلاً فيما يتعلق بأي اتحاد سياسي ؟ ولا موجب لوجود مثل هذا الاتحاد ، ولا دافع لإيجاده إلا إذا عمد الى تنظيم أوروبا لتتسم بطابع أوروبي ، متحالفة حالياً، في الواقع ، مع الولايات المتحدة ، ولكنها مستقلة في سياستها وفي دفاعها . ونظراً للروابط ذات الامتياز الخاص التي تربطكم بأميركا ، فهل تأتون اليها ، أو إذا أتيتم اليها ، فهل تتوخون دمجها واغراقها في نظام أطلسي؟ وقد أبدى رئيس مجلس الوزراء حرصه، باخلاص، على رغبته في الاستقلال الأوروبي ، ولكن ليس ثمة ما يشير الى أنه مصمم

على اجراء المناسب ازاء الولايات المتحدة » .

وقد أمضيت مع ماكميلان عدة ساعات إما منفردين ، وإما بحضور وزرائه دوغلاس هيوم ، وسلوين لويد الممتازين ، وادوارد هيث الفطين جداً، ووزرائي ميشال دوبريه ، وكوف دو مورفيل، وهما دقيقان وواثقان من نفسيهما . وقد عالجنا هذا الموضوع الواسع في باريس ، ولندن ، ورامبويّه، وفي داره في منطقة بيرشغروف ، وفي قصر دوشان ، دون أن أتوصل الى الاعتقاد ، رغم رغبتي في ذلك ، بأن بلاده ستصبح انكلترا الحديثة التي سترتبط مصيرها بالقارة الأوروبية . وبعد فترة من الزمن ، عُقد اتفاق خاص في ناسّو مع جون كينيدي يتعلق بتقديم صواريخ أميركية ، مما يؤكد تبعية الوسائل النووية البريطانية ، ويُسوّغ موقف الاحتراس الذي اتبعته .

وقبل أن نصل الى نهاية عام ١٩٥٩ ، ساد العالم توقع ازالة التوتر الدولي بين الشرق والغرب التي أثارها نيكيتا خروتشيف . إن الزيارة الطويلة ، والنشيطة ، والمتنوعة التي قام بها للولايات المتحدة ، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ، قضت حتماً على كثير من العقبات . ولما كان الحزب الشيوعي غير موجود في بلاد الأميركيين ، فان مرور رئيس مجلس الوزراء السوفياتي في مدنهم وقراهم لم يُثر أي اضطراب سياسي . وعلى النقيض من ذلك ، فان القلق الناشيء عن التوتر الدولي ، جعل الجميع يبدون ارتياحهم لوقوفه إلى جانب رئيس الولايات المتحدة . وبالاضافة إلى ذلك ، فان ما تتحلى به شخصيته من بشاشة وبداهة في الحديث ، كان يقصي عنه ما يستوجب القلق. وقد كان حديثه باعثاً على الاطمئنان ومفعماً بالتنويه بالتعايش السلمي . وأخيراً ، فقد كان يبدو أن ما أعلنه عن رغبته في متابعة المنافسة في مجال الانتاج ، والآليات ، والتكنولوجيا ، وغزو الفضاء ، كان صادراً عن روح رياضية محبذة . ولم يعالج في أحاديثه مع ايزنهاور ، إلى جانب قضايا السلم المشتركة ، سوى بعض الموضوعات التي كانت تهم البلدين معاً وتتناول كيفية

على اجراء المناسب ازاء الولايات المتحدة » .

وقد أمضيت مع ماكميلان عدة ساعات إما منفردين ، وإما بحضور وزرائه دوغلاس هيوم ، وسلوين لويد الممتازين ، وادوارد هيث الفطين جداً، ووزرائي ميشال دوبريه ، وكوف دو مورفيل، وهما دقيقان وواثقان من نفسيهما . وقد عالجنا هذا الموضوع الواسع في باريس ، ولندن ، ورامبويه، وفي داره في منطقة بيرشغروف ، وفي قصر دوشان ، دون أن أتوصل الى الاعتقاد ، رغم رغبتي في ذلك ، بأن بلاده ستصبح انكلترا الحديثة التي سترتبط مصيرها بالقارة الأوروبية . وبعد فترة من الزمن ، عُقد اتفاق خاص في ناسّو مع جون كينيدي يتعلق بتقديم صواريخ أميركية ، مما يؤكد تبعية الوسائل النووية البريطانية ، ويُسوِّغ موقف الاحتراس الذي اتبعته .

وقبل أن نصل الى نهاية عام ١٩٥٩ ، ساد العالم توقع ازالة التوتر الدولي بين الشرق والغرب التي أثارها نيكيتا خروتشيف . إن الزيارة الطويلة ، والنشيطة ، والمتنوعة التي قام بها للولايات المتحدة ، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ، قضت حتماً على كثير من العقبات . ولما كان الحزب الشيوعي غير موجود في بلاد الأميركين ، فان مرور رئيس مجلس الوزراء السوفياتي في مدنهم وقراهم لم يُثر أي اضطراب سياسي . وعلى النقيض من ذلك ، فان القلق الناشيء عن التوتر الدولي ، جعل الجميع يبدون ارتياحهم لوقوفه إلى جانب رئيس الولايات المتحدة . وبالاضافة إلى ذلك ، فان ما تتحلى به شخصيته من بشاشة وبداهة في الحديث ، كان يقصي عنه ما يستوجب القلق. وقد كان حديثه باعثاً على الاطمئنان ومفعماً بالتنويه بالتعايش السلمي . وأخيراً ، فقد كان يبدو أن ما أعلنه عن رغبته في متابعة المنافسة في مجال الانتاج ، والآليات ، والتكنولوجيا ، وغزو الفضاء ، كان صادراً عن روح رياضية محبذة . ولم يعالج في أحاديثه مع ايزنهاور ، إلى جانب قضايا السلم المشتركة ، سوى بعض الموضوعات التي كانت تهم البلدين معاً وتتناول كيفية

حصرهما لانتاج المواد النووية . وعلى اثر الجولة ساورت الجميع فكرة عقد مؤتمر قمة للدول الكبرى الأربع .

ورغم اعتقادي أن الأمور لم تبلغ درجة النضج الكافي ، فلم يكن بوسعي أن ارفض هذه الرغبة العالمية . وقد شرحت وجهة نظري في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ، أمام صحافة العالم كله ، قائلاً : « يبدو أنه بعد عدة سنوات من التوتر الدولي،بدت من الجانب السوفياتي بعض ملامح الانفراج ». ثم شرحت ذلك بالأسباب التالية : تأكد الروس من أن أي نزاع سيؤدي الى ابادة شاملة ، وتراخي العنف داخل النظام الشيوعي بدافع شديد من الشعب الذي ينشد الحرية مع حياة أفضل ، والاتجاهات القومية في البلاد السائرة في فلك موسكو ، وأخيراً تصاعد قوة الصين . ثم قلت: «إن روسيا السوفياتية تلاحظ أمام هذه الدولة الأخيرة ، انها ستبقى تلك الأمة البيضاء الأوروبية التي غزت قسماً من آسيا ، والتي تملك اراضي ، ومناجم ، ومصانع ، وثروات ، إزاء العدد الهائل من أبناء العرق الأصفر الصلب ، والذي يعيش في حالة بؤس وطموح ، بعد أن بنى من جراء المحن التي قاساها ، قوة لا يمكن قياسها ، ترنو بنظرها إلى المساحات الشاسعة التي يجب أن تنتشر فيها يوماً ما » . وأخيراً أسندت « بشكل خاص » بداية الاتجاه الجديد في الكرملين الى « شخصية الرئيس الحالي لروسيا السوفياتية الذي تمكن أن يميز، في المستوى الأعلى للمسؤوليات ، أن الخدمة التي تقدم للإنسان ولأوضاعه ، ولسلمه ، هي الواقعية والسياسة في اسمى معانيها » . وأبديت حينئذ «أنه من مجموعة هذه الوقائع ، نبعت فكرة عقد مؤتمر رؤساء الدول التي تتولى مسؤوليات عالمية ، وأنه ما من أحد يبدي أي اعتراض مبدئياً على هذا المؤتمر ، وأن فرنسا تحبذه ، ولكنها ترى وجوب عدم الاستعجال بعقده رغبة منها في أن يؤدي الى نتائج إيجابية » . وأوضحت فكرتي قائلاً: « إذا كان الأمر ينحصر بمجرد تنظيم اجتماع بين اربعة رؤساء او خمسة لتأكيد الضمانات عن حسن الاستعداد والعواطف المتبادلة ، فان فائدة المؤتمر تبدو

ضئيلة. ولكن إذا ارتأوا – على النقيض من ذلك – أن مثل هذا الاجتماع يجب أن يفسح المجال لايجاد تسوية عملية للقضايا التي ترهق العالم : كسباق التسلح ، والبؤس الذي تعيش فيه البلاد المتخلفة، والتدخل في شؤون الدول الأخرى، ومصير المانيا ، والوضع الخطر في الشرق، وافريقيا ، وآسيا ، فيقتضي حينئذ انجاز بعض الأمور قبل الاجتماع » . وقد عددتها كما يلي : « تحسين العلاقات الدولية التي يجب اتباعها في الأشهر القادمة ، ووجوب الاتفاق المسبق بين رؤساء الدول الغربية التي ستشترك في المؤتمر المقبل الذي سيعقد بين الشرق والغرب ، وإجراء اتصال شخصي بيني وبين السيد خروتشيف ، وبينه وبين السيد دوبريه ، وبين حكومتنا ، كيما تتصارح روسيا وفرنسا مباشرة حول قضايا العالم » . ثم أعلنت « أن السيد خروتشيف سيأتي إلى فرنسا خلال شهر آذار (مارس) » . ثم أنهيت كلمتي قائلاً : « يبدو لي أنه يتهيأ الآن نوع من لقاء العالم الحديث بعضه مع بعض بفضل رغبات زعمائه وبعض الظروف الخاصة . إننا نتهيأ لهذا اللقاء يحدونا الايمان والأمل ، مع تمسكنا بالحرص والتواضع » .

وفي ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ، جمعت حولي في باريس كلاً من ايزنهاور وماكميلان ، وآديناور ، ثم انتقلنا الى قصر رامبويّه ، وكان هذا الاجتماع الغربي يعقد بشكل مزدوج ، إذ كان تارة ثلاثياً بحضور الفرنسي ، والاميركي ، والانكليزي ، وطوراً رباعياً عندما يشترك الألماني بالمباحثات . وفضلاً عن ذلك ، فقد كان ميشال دوبريه ، الى جانبي في جميع الاجتماعات، ولم يكن ما تمّ فيها مما يبدد مخاوفي ، إذ تبيَّن بالفعل أن الانكلوسكسونيين كانوا شديدي التردد ، لا من حيث توجيه الدعوة الى خروتشيف ، لأن الرأي العام كان مطلعاً عليها ومهتماً بها اهتماماً كلياً ، وليس من عادة هذه الديموقراطيات أن تخيب آماله . ولكن ما هو البرنامج الذي سنقترحه مع الكرملين ؟ ولم يعارضني أحد عندما أشرت إلى موضوعين رئيسيين هما : المانيا ونزع السلاح ، والى موضوع ثالث ، وهو المساعدة الواجب تقديمها الى

الدول المتخلفة والتي تسمح بمباشرة نوع من التعـــاون مع الروس . ولكن المباحثات أثبتت أن موقف واشنطن ولندن، حول كلٍ من هذه الموضوعات، لم يكن محدداً بشكل متين .

وفيما يتعلق ببرلين ، كان ايزنهاور ، وماكميلان ، يميلان نحو إيجاد تسوية، دون بيان ماهيتها . وكانا يعتقدان أن خروتشيف ، مصمم فعـــلاً ، رغم ملامحه التي تـنم على حسن طويته ، على فصل المدينة عن الغرب ، ولو كلف الأمر اللجوء إلى القوة ، ولذلك كانا يقران ، انه يقتضي ، في هـــذه الحالة القصوى، اتخاذ بعض التدابير. ولكنهم غير مستعدين لبيان ماهيتها، ولا يخفون أنهم، لا يرغبون، عند الاقتضاء ، في فرضها. وفي الواقع كان كلاهما يميل نحو إجراء أي شيء لتجنب ما هو أسوأ . وقد صرح ماكميلان بشكل خاص ، وبانفعال ، أنه غير مستعد ، شخصياً ، لتحمل مسؤولية زج بلاده في دمار رهيب لمجرد تحديد مصير مدينة المانية تعاني مصاعب جمة . وفيما يتعلق بي ، فإنني أرى – على النقيض من ذلك – أنه إذا استسلمنا إلى التهديد، فسيختل التوازن النفساني، لذلك فان الانزلاق الطبيعي للأمور سيحمل الروس على زيادة مطالبهم باستمرار ، ويحمل الغربيين على متابعة تنازلاتهم الى الحد الذي يصبح معه التراجع أمراً لا يقره هؤلاء ، والتوفيق أمراً متعـــذراً في نظر الفئة الأولى ، ويحصل الانفجار . فقلت لصديقي : « إنكم لا تريـدون أن تموتوا في سبيل برلين ، ولكن تأكدوا أن الروس أيضاً لا يريدون ذلك . فإذا وجدونا مصممين على الاحتفاظ بالحالة الراهنة ، فلماذا يلجأون إلى أخـــذ المبادرة في الصدام والفوضى ؟ ومع ذلك ، فإذا كان استهتارنا لا يؤدي بنا ، في القريب العاجل ، إلى زيادة خطورة الأزمـــة ، بشكل عام ، فستكون النتيجة حتماً ، تخلي المانيـا عنا ، وتوجهها نحو الشرق حيث ستسعى للبحث عن مستقبل يئست من أن يضمنه الغرب » . ولم يكن آدينـاور ، حاضراً بالطبع هذه المواربات ، وإنما كان واقفاً على ما يـــدور في خلد الرئيسين الاميركي والبريطاني ، ولذا جاء يحدثني ويناشدني معارضة فكرة التخـلي .

ولما دُعي إلى الاجتماع لشرح وجهة نظره ، صرح : « إذا خسرنا برلين ، فان موقفي السياسي يتعرض فوراً للخطر ، ويستولي الاشتراكيون على الحكم في بون ، ويعقدون اتفاقاً مباشراً مع موسكو ، الأمر الذي يقضي على كيان أوروبا ! » إن القلق الشديد والصادق الذي انتاب المستشار ، والملاحظات التي أبديتها ، كل ذلك أحيا قليلاً الحزم المتلاشي ، دون أن يؤدي الى إقرار أي خطة ، إذا أصر خروتشيف في اجتماع القمة على تسوية القضية .

ولم يتقرر أيضاً الموقف المشترك الذي يجب اتخاذه إزاء قضية نزع السلاح. فبينما كان آيزنهاور يريد ، بتأييد من ماكميلان ، أن يقرر المؤتمر القادم الاتفاق الروسي – الأميركي الذي يجري إعداده ، حول وقف التجارب الذرية ، وحظر صنعها أو اقتنائها من قبل الدول التي لا تمتلكها حالياً ، وبكلمة موجزة ، تأكيد امتياز الدولتين العملاقتين نهائياً ، أبديت تحفظاً كاملاً حول حرية تصرف فرنسا في هذا الصدد . وبالمقابل فان اقتراحي المتعلق بتدمير وسائل قذف القنابل ، ومراقبة ذلك ، كان بعيداً جداً عن أهداف الولايات المتحدة ، ولذلك لم يُقدم رئيسها على تبنيه .

وأخيراً ، فان المشروع الفرنسي القاضي بإنشاء منظمة رباعية مشتركة ، قوامها : واشنطن ، ولندن ، وباريس ، وموسكو ، في سبيل تقدم الدول النامية ، ويسهم كل منها بنسبة مئوية من دخلها الوطني ، أثار بعض المخاوف لدى الأميركيين ، الذين كانوا يخشون تدخل الكرملين ، بحجة هذا المشروع ، في المساعدات التي يقدمونها . وقد رفضوا أيضاً الموافقة على مشروعنا المتعلق بتركيز العمل المشترك لتحقيق أهداف مشتركة : كاستثمار وادي النيل ، وتغذية الهند ، ومكافحة السرطان العادي ، وسرطان الدم . وافترقنا أخيراً في جو ودي للغاية ، دون أن نتفق على جدول الأعمال الذي يمكن اقتراحه على المؤتمر . وإنما تقرر ، بناء على طلب آيزنهاور أن يعقد الاجتماع في باريس إذا وافق على ذلك خروتشيف .

ولما دُعي إلى الاجتماع لشرح وجهة نظره ، صرح : « إذا خسرنا برلين ، فان موقفي السياسي يتعرض فوراً للخطر ، ويستولي الاشتراكيون على الحكم في بون ، ويعقدون اتفاقاً مباشراً مع موسكو ، الأمر الذي يقضي على كيان أوروبا ! » إن القلق الشديد والصادق الذي انتاب المستشار ، والملاحظات التي أبديتها ، كل ذلك أحيا قليلاً الحزم المتلاشي ، دون أن يؤدي الى إقرار أي خطة ، إذا أصر خروتشيف في اجتماع القمة على تسوية القضية .

ولم يتقرر أيضاً الموقف المشترك الذي يجب اتخاذه إزاء قضية نزع السلاح. فبينما كان آيزنهاور يريد ، بتأييد من ماكميلان ، أن يقرر المؤتمر القادم الاتفاق الروسي – الأميركي الذي يجري إعداده ، حول وقف التجارب الذرية ، وحظر صنعها أو اقتنائها من قبل الدول التي لا تمتلكها حالياً ، وبكلمة موجزة ، تأكيد امتياز الدولتين العملاقتين نهائياً ، أبديت تحفظاً كاملاً حول حرية تصرف فرنسا في هذا الصدد . وبالمقابل فان اقتراحي المتعلق بتدمير وسائل قذف القنابل ، ومراقبة ذلك ، كان بعيداً جداً عن أهداف الولايات المتحدة ، ولذلك لم يُقدم رئيسها على تبنيه .

وأخيراً ، فان المشروع الفرنسي القاضي بإنشاء منظمة رباعية مشتركة ، قوامها : واشنطن ، ولندن ، وباريس ، وموسكو ، في سبيل تقدم الدول النامية ، ويسهم كل منها بنسبة مئوية من دخلها الوطني ، أثار بعض المخاوف لدى الأميركيين ، الذين كانوا يخشون تدخل الكرملين ، بحجة هذا المشروع ، في المساعدات التي يقدمونها . وقد رفضوا أيضاً الموافقة على مشروعنا المتعلق بتركيز العمل المشترك لتحقيق أهداف مشتركة : كاستثمار وادي النيل ، وتغذية الهند ، ومكافحة السرطان العادي ، وسرطان الدم . وافترقنا أخيراً في جو ودي للغاية ، دون أن نتفق على جدول الأعمال الذي يمكن اقتراحه على المؤتمر . وإنما تقرر ، بناء على طلب آيزنهاور أن يعقد الاجتماع في باريس إذا وافق على ذلك خروتشيف .

وبتاريخ ٢٣ آذار (مارس) ١٩٦٠ ، استقبلت في أورلي رئيس الحكومة السوفياتية ، وكان أول مسؤول في بلاده يزور فرنسا ، وقد نقلت الاذاعات العبارات التالية التي وجهتها اليه : « ها أنت الآن عندنا يا سيدي الرئيس ». وقد أشرت الى أننا نستقبل في شخصه زعيم بلد كبير ، ظل شعبه على مدى الأزمان ، صديق الشعب الفرنسي ، وكان حليفنا في الحربين العالميتين ، وتمكن بفضل مزاياه وتضحياته ، تحقيق النصر النهائي ، وأصبح اليوم عنصراً رئيسياً لا مندوحة عنه لتحقيق السلم العالمي . وفي طريقنا الى الكه دورسي كان جمهور غفير من الناس يشاهد مرور ضيفنا برغبة حارة . وكان هذا الهدوء النسبي يتعارض مع المظاهرات الصاخبة التي قامت بها بعض فئات من الشيوعيين المنتشرين في أماكن معينة . ولوحظ ، فيما بعد ، أنه كلما امتدت إقامة الضيف ، كان جو باريس يزداد حماسة واندفاعاً . وكان خروتشيف يبذل جهوداً كبيرة في سبيل تحقيق هذه الغاية ، وقد أحب أن يعرب عن حسن طويته ، ولذا قدم مع أسرته المكونة من السيدة خروتشيف وابنه ، وابنتيه ، وصهره . وكان يبدو ، حينما كان ، شديد الحيوية ، نشيطاً ، ورشيقاً رغم بدانته ، يوزع الابتسامات ، ويسرف في الحركات الودية . وقد أمضى ثلاثة أيام في العاصمة حيث كان يُنفذ تباعاً البرنامج المعتاد للمحادثات ، وحفلات الاستقبال والمآدب الرسمية ، والحفلات العامة في قوس النصر ، ودار البلدية ، وهضبة فاليريان ، وزيارات قصر فرساي ، ودار لينين ، ومصانع فلان Flins ، والمركز الذري في ساكلاي، وغرفة التجارة ، الخ... وبعد ذلك توجه برفقة لويس جوكس ، وموريس جاكينو ، وجان مارسيل جانيني ، الى بوردو ، ولاك، وآرل ، ونيم ، ومرسيليا، وديجون ، وفردان، ورانس ، وروان ، إذ كنت حريصاً على أن يزور المقاطعات وأن يشاهد السكان فيها . وقد بدا هنا ، كما بدا في باريس، واسع الهمة ، جذاباً ، شديد الاهتمام بالقضايا التكنولوجية ، والمنتوجات، وكان يبادر دائماً أمام ما يُعرض عليه ، الى الاشادة بالنجاحات السوفياتية . وأخيراً ، كان قصر رامبويه في

انتظاره حيث أمضينا يومين في جد ونشاط مع بعض وزرائي ، وكنت أتحدث معه بحرية تامة ، في حين كانت زوجتي ترافق السيدات الروسيات في مواقع « جزيرة فرنسا Ile-de-France » .

وفي قصرَي الاليزيه ورامبويه التقينا طويلاً معاً ، وتحدثنا كثيراً في أمور هامة . ووضعت فوراً النقاط فوق الحروف ، إذ قلت : « إنني لا أرى في شخصك سوى الرئيس الحالي لحكومة روسيا ، وأرجو ألا ترى في شخصي سوى رئيس الجمهورية الفرنسية . ولذلك فلن نتناقش إلا في مصالح بلدينا القومية ، ووسائل توفيقها » . فأجابني : « إنك على حق ، وإنني لم أحضر لأي شيء آخر ، وأعلم مع من أتعامل » . وقد تمت اجتماعاتنا بحضور وزرائنا : كوسيغين وغروميكو ، من جانبه ، وميشال دوبريه وكوف دو مورفيل ، من جانبي ، مع سفيرينا فينوغرادوف ودوجان . وتناولت أحاديثنا الموضوعات المقررة، ولم تُحدث انحرافاتنا عنها أحياناً ، أي صدمة. وكان خروتشيف في أحاديثه المتدفقة ، هادئاً وصريحاً ، ولا سيما عندما كنا نجتمع وحدنا دون تراجمة . ومهما كانت الفوارق كبيرة في المنشأ ، والثقافة ، والعقيدة ، فقد توطدت بيننا أواصر حقيقية قائمة على أساس علاقة الإنسان بأخيه الإنسان .

لقد أبدى محدثي ، بالنسبة الى ألمانيا ، كثيراً من الشك والحذر ، ومرد ذلك حتماً الى حداثة الغزو الألماني خلال الحربين العالميتين ، وما رافقه من نكبات كادت تهوي فيها روسيا ، والأخطار المميتة التي تعرض فيها النظام السوفياتي ، والمحن الرهيبة التي قاساها السكان . ولكن كان هنا أيضاً موقف سياسي مقدر حق قدره . ذلك ان مبدأ «الانتقام» من الألمان كان ضرورياً، في الواقع، لتسويغ الاحتفاظ بالوضع الذي فرضته موسكو على وسط أوروبا وشرقيها ، بفضل موافقة الانكلوسكسونيين التي أبدوها في يالطا . وعندما صارحت خروتشيف أنه لم يبقَ أي نسبة بين القوة التي كان يتمتع بها الرايخ

في عهد هتلر ، وبين قوة الجمهورية الاتحادية ، وان قوة روسيا حالياً من النواحي العسكرية ، والاقتصادية ، والسياسية ، تختلف تماماً عما كانت عليه في السابق ، أبدى موافقته حتماً ، وإنما أكد أن التهديد ما زال قائماً ، لأن حكومة بون تنشر روح العداء للنظام السوفياتي بين الدول الغربية ، مما يعرض الحريق للاندلاع في أي لحظة . ولذلك فانه يرى أن تجزئة ألمانيا الى دولتين ، أمر لا مندوحة عنه . ثم بادرني خروتشيف بقوله : « ومهما يكن الأمر ، فان هذه التجزئة هي في مصلحة فرنسا التي دفعت غالياً ثمن الوحدة الألمانية . فلماذا لا تعترفون إذاً بجمهورية بانكوف ؟ » .

فأبديت أنه يجدر ببلادي التي عانت الويلات من اعتداءات المانيا أن تقرر الاحتياطات التي يجب أن تتخذها ازاءها . وقد ذكّرتُ خروتشيف ، – وقد سبق أن قُدِّم لي عام ١٩٤٤ – بالحل الذي كنت اقترحته حينئذ على ستالين ، ومؤداه عدم تحطيم الشعب الالماني ، وإنما إعادته إلى الكيان السياسي الذي يتفق مع طبيعته، والذي عاش فيه إلى أن أُحدثت إمبراطورية بروسيا بفضل هزيمة فرنسا . وبذلك ، فان كل منطقة تستعيد استقلالها القديم كدولة، وبوسع جميع هذه الدول أن تحدث فيما بينها اتحاداً ذا استقلال داخلي، باستثناء الرايخ المركزية . أما فيما يتعلق بالرقابة الدولية ، فبدلاً من توزيعها على مناطق منفصلة ، فكان من الأوفق أن تفرضها الدول المنتصرة بصورة مشتركة ، ولا سيما على حوض الرور . وقد كان بوسع هذا الأسلوب أن يسمح باقتطاع التعويضات التي كانت المانيا مدينة بها ، من مصدرها ، ومنعها من صنع أسلحة خطيرة . إن مثل هذا البرنامج كان يصلح أساساً للتسوية ، لو تبنته روسيا وفرنسا . ولكن ستالين رفضه ، وآثر أن يخدم نفسه مباشرة وبشكل واسع ، بانتزاعه بروسيا والساكس من الكيان الألماني، ليقيم فيهما بالقوة نظاماً خاضعاً لسلطته ، تاركاً بقية المانيا تحت تصرف الغرب . فكيف يمكن ، بعد ذلك ، أن نتجنب سعي الجمهورية الاتحادية ، وهي جريح تخشى ضمها في يوم من الأيام ، في سبيل تأليف دولة موحدة ،

فتجعل من إعادة التوحيد هدف سياستها وتنشر في الغرب روح البغضاء نحو السوفيات ؟ أما فرنسا التي تملك أوثق الأسباب لمنع جارتها الرئيسية من استعادة نزعتها الحربية ، مع الاستمرار في التعاون معها ، فهي تأخذ علماً بالأمر الواقع ، وتبذل جهودها كيما ترتبط معها بون ، بقدر الأمكان ، بعد أن تمت إحاطتها بمجموعة أوروبية مناسبة .

فأجابني خروتشيف : « إنني أدرك موقفك ، ولكن ثق أن الجمهورية الشرقية ستظل قائمة ، ولن تبتلعها جمهورية الغرب . هلاّ يُعَدُّ اتصالكم مع الأولى ، كاتصالكم مع الثانية ، مراعاة منكم لموقف الأمور ؟ ولا سيما أنكم ، في الحقيقة ، لا ترون موجباً لسرعة توحيد المانيا » . وبعد أن اعاد شرح ما ورد في المذكرات التي كانت وجهتها موسكو ، حول هذا الموضوع ، إلى واشنطن ، ولندن ، وباريس ، صرّح لي أنه حان وقت تسوية القضية الألمانية بعد الصلح رسمياً مع الجمهوريتين ، وأنه في حال عدم قبول اقتراحه ، فان موسكو ستنفرد بتوقيع المعاهدة مع بانكوف . وحينئذ تصبح سيادة الجمهورية الشرقية كاملة بنظر الحكومة السوفياتية ، التي تنقَل إليها سلطة مراقبة حدودها ، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد تغيير كامل في نظام المواصلات بين الجمهورية الاتحادية وبرلين ، ويُخضع تحركات الجيوش الفرنسية ، والأميركية ، والبريطانية ، المتمركزة في العاصمة القديمة ، إلى وجوب الحصول على الاجازات اللازمة من قبل الحكومة التي يرئسها والتر اولبريخت . وإذا حملت هذه الظروف الجديدة ، الدول الغربية على استعمال القوة ضد الجمهورية الشرقية ، فإن تحالفها مع الاتحاد السوفياتي يصبح ، آلياً ، موضع التنفيذ . ولعلّ أحسن حلٍ للموضوع ، ولتجنب تعقيدات خطيرة ، تحويل برلين الغربية إلى مدينة حرة ، بحيث تغادرها قوى الدول الغربية الثلاث ، وتعمد بعد ذلك إلى الاتفاق مع بانكوف على شروط كيانها . إن موسكو مستعدة فيما يخصها ، للاعتراف ببرلين الغربية كمدينة حرة . ولكن يترتب على الغربيين أن يقرروا فوراً ، وإلا فان الاتحاد السوفياتي لن يستطيع الانتظار طويلاً ، وسيعمد

إلى التصرف منفرداً .

وتظاهرت بعدم الاكتراث ، وأفهمت خروتشيف أن التهديد الذي يلوح به لا يقلقني كثيراً ، وقلت له : « ما من أحد يستطيع أن يحول دون توقيعكم ما تسمونه بمعاهدة مع بانكوف، والتي لن تكون سوى ورقة مسطرة بين شيوعيين توجهونها لأنفسكم. ولكن عندما تقدمون على مثل هذا الاجراء، فان القضية الألمانية تبقى قائمة بكاملها . ومع ذلك ، فان العالم أجمع سيعلم أن المصاعب التي قد تثيرها مبادرتكم بشأن الجيوش الفرنسية والأميركية والبريطانية ، التي تحتل برلين ، ناشئة عنكم . غير أن الدول الثلاث لن تسمح بأن تصبح جيوشها موضع سخرية ، وإذا أدى ذلك الى نشوب الحرب، فسيكون بسبب خطيئتكم . ولكنك تتكلم حينما كان عن التعايش السلمي ، وتذم ستالين في بلادك لتصرفاته السابقة . لقد كنت قبل ثلاثة أشهر ضيف آيزنهاور ، وأنت اليوم ضيفي ، فإذا كنت لا تريد الحرب ، فلا تسلك طريقها . إن الموضوع لا يتعلق باثارة مخاطر الحرب ، وإنما بتهيئة السلم . ومن هذه الناحية ، فإنني أشاطرك الرأي بوجوب عدم تمكين ألمانيا من إلحاق الأذى بالآخرين ، وانه لا مجال لإعادة النظر في حدودها الحالية ، وأنه يجب ألا تقتني أي سلاح ذري . ولكن اعترف معي ، أنه لا يمكننا أن نخطو خطوة نحو السلم إذا تعرض هذا الشعب لوضع قومي لا يمكن قبوله . يجب ألا نبحث عن الحل في اثارة كتلتين متعارضتين ، وإنما، على النقيض من ذلك، يجب أن نعمل تباعاً على إزالة التوتر ، وتحقيق التفاهم والتعاون ، ضمن اطار قارتنا . وبذلك سنحدث بين الأوروبيين من المحيط الأطلسي حتى جبال الأورال ، صِلات ، وروابط ، وجواً يجردهم من تشددهم بالنسبة الى القضايا الألمانية ، في عدادها قضية برلين ، ويحمل الجمهورية الاتحادية والجمهورية الشرقية على التقارب والانسجام ، وتصبح المجموعة الألمانية محاطة بدول أوروبية تنشد السلم وتعمل في سبيل التقدم ، فتبحث لها في هذا الجو عن مصير جديد .

وقد أبدى خروتشيف ، اهتمامه بهذه الملاحظات واستعاد هدوءه ، وأكد أنه مستعد لازالة التوتر ، وأن مشروعه المتعلق بالمعاهدة ، يرمي إلى المساهمة في ذلك . ومهما يكن الأمر ، فانه لن يستعجل الأمور ، وسينتظر قبل عقدها ، فترة سنتين . وهو مصمم على تحقيق التعاون الأوروبي مبتدئاً بمبادلات مختلفة بين روسيا وفرنسا . بيد أنه حذرني من أن أقع فريسة الوهم حول قضية المانيا ، إذ سألني : « ما الذي يدريك أن الجمهورية الشرقية لن تبتلع جمهورية الغرب؟ أو أن يأتي يوم تتفق فيه حكومة بون مباشرة مع الاتحاد السوفياتي ؟ » فأجبته إذا اتفق ان انتقل الشعب الالماني من معسكر إلى آخر، فان التوازن الاوروبي سينهار ، وسيؤدي ذلك إلى نشوب الحرب . ثم سألت خروتشيف : « ألم يكن الرؤساء التاريخيون للبلشفية الروسية ، سوى زملاء لكارل ماركس ، البروسي الريناني ؟ وما حدود السيطرة والاضطهاد التي ستنجر إليها روسيا الدكتاتورية ، في اليوم الذي تندمج فيه مع ألمانيا ، بعد أن تعتنق بكاملها الشيوعية وتسيطر عليها نزعاتها الطبيعية في الغزو والسيطرة ؟ » .

فأخذ خروتشيف، يثبت لي، أن تصرف حكومته ، في أي مجال، يهدف حتماً الى تحقيق السلم ، وقدم برهاناً على ذلك ، العلاقات الحسنة التي اعادها مع الهند ، وتركيا ، وايران ، بعد فترة التوتر التي سادت في عهد ستالين . وإذا كانت حكومته تقدم مساعدة هامة إلى بعض الدول غير الشيوعية ، كمصر ، في الشرق ، وغانا وغينيا والصومال في افريقيا ، والأفغان ، والباكستان ، واندونيسيا ، في آسيا ، فليس ذلك بدافع السيطرة والعقيدة، بل لأنه ليس ثمة سبب لترك هذه البلاد تحت تصرف الولايات المتحدة ، كما يجري حالياً بحسب رأيه ، في أميركا اللاتينية ، وفي هذا الوقت بالذات في الكونغو – ليوبولدفيل. عندئذ أبديت أن حكومة باريس تخصص للعالم الثالث، حصة من دخلها القومي ، تُعد أقوى نسبة مما يقدمه أي بلد في العالم، وأنها لا تقبل أن يعارض الآخرون تصرفاتها ، وتستنكر ، بشكل خاص ،

العلاقات القائمة بين موسكو ولجنة فرحات عباس . وهذا حمل الرئيس السوفياتي على تأكيد احترامه لتصرفات فرنسا ونفوذها في العالم، وأن علاقته مع المنظمة الجزائرية ، « علاقات اقتضتها الظروف الآنية » ، وانه يعتقد أن فرنسا ستحل المعضلة بعد أن سمع تصريحي في ايلول (سبتمبر) الماضي عن حق تقرير المصير .

وقد أجاب عن اسئلتي المتعلقة بالصين وماو تسي تونغ ، بتفاؤل مصطنع حتماً ، إذ قال: « كل شيء على ما يرام بين موسكو وبكين . ولا شك في أن كثيراً من الناس يعتقدون أن عدد سكان الصين الضخم ، وحرمانها الأمكنة والموارد الكافية ، سيحملها ، عاجلاً أو آجلاً ، على البحث عنها لدى جيرانها ، وأنه سينشب بينها وبين روسيا السوفياتية التي تمتد حدود أراضيها المتاخمة للصين في سيبيريا وآسيا الوسطى على طول ستة آلاف كيلومتر . ولكن الذين يتنبأون بذلك لا يأخذون بعين الاعتبار الامكانات التي يقدمها التقدم الحديث . وفي الحقيقة ، إن الصين تحتوي على مناطق صحراوية شاسعة ، ومناطق أخرى غير مستثمرة كما يجب ، وأنه يقتضي ريها ، وتحسينها ، وزيادة سكانها لجعلها خصبة . ومع ذلك ، فان تصنيع البلاد قد بوشر به حديثاً ، وأن نموه كفيل بأن يضمن معيشة مئات الملايين من السكان . وعلى هذا الأساس ، نتولى نحن الروس ، مساعدة الصين بكل وسائلنا ، وهنا أيضاً نعمل في سبيل السلم .

فقلت : « ربما تريدون ذلك ، والأميركيون يصرحون أنهم يريدونه أيضاً . ومع ذلك فان بلدكم وبلدهم تزودا بطاقة تدمير ضخمة ، وما زالا يعملان على زيادتها . فكيف يمكن اشاعة روح السلم في العالم إذا لم يتوقف هذا التهديد المزدوج للموت المفاجىء ؟ » . فاحتدّ خروتشيف وشرح لي النظرية التي ما فتئت حكومته تعرضها دون ملل في مؤتمر جنيف ، والتي سبق أن سردها لي بنفسه في سيل من الحجج والبراهين ضمنها رسالاته

ومذكراته العديدة التي وجهها اليّ منذ عودتي الى زمام الحكم. وصفوة القول، إنه يقترح تدمير جميع الأسلحة النووية ، ولكنه يعارض فكرة الرقابة التي تبطل حتماً مفعول الحظر . ورأيي في الموضوع أنه إذ يستنكر بصوت عالٍ وسائل الارهاب ، فانه يحرص على عدم التخلي عنها. وفي الحقيقة، إن الوضع نفسه يملي على الأميركيين موقفهم ، ثم أوضحت أن الجانب الفرنسي لا يخدعه هذا الأمر. ومع ذلك ، فإذا كان ثمة صدق وإخلاص فيما يدعيه الطرفان المتنافسان عن رغبتهما في التخلي عن هذه المعدات الرهيبة التي تؤلف قوتهم ، فإن فرنسا اتخذت موقفاً كررته على مسامع الرئيس السوفياتي ، ومؤداه اننا نرى من الضروري حظر صنع القنابل النووية ، واقتنائها ، دون أي تحفظ ، مع إحداث رقابة دولية صارمة في هذا السبيل ، ونرى أنه إذا تعذر هذا الحل الاجمالي ، فيجب على الأقل تدميرالناقلات ، مهما كان نوعها ، التي تتولى حمل هذه القنابل وقذفها ، وهذا أمر يمكن التحقق منه محلياً .

ورغم أنه كان مطلعاً منذ زمن بعيد على اقتراحي ، إذ عالجناه نحن الاثنين ، عدة مرات في رسائلنا ، فقد بدا أن خروتشيف كشف فيه الحل الملائم ، إذ أعلن ، فور عودته الى موسكو : « إن آراء الجنرال ديغول حول نزع السلاح تتفق وآراء الاتحاد السوفياتي » . ولكن الأمور لن تتجاوز هذه المرحلة ، لأن الروس والأميركيين مصممون على الاحتفاظ بعامل التفوق الساحق الذي تضمنه لهم معداتهم وقنابلهم ، والاتفاق على منع الآخرين من صنعها أو الحصول عليها .

وقد أطلعت خروتشيف ، كما سبق أن أطلعت آيزنهاور ، على أن فرنسا التي تريد أن تبقى مستقلة ، لن تدخل في ترتيباتهم ، وستحصل على سلاح ذري كامل يتناسب مع إمكاناتها . وقد اتفق أن قمنا في الصحراء ، في الأول من نيسان ، بتجربتنا الذرية الثانية ، وبلغني نبأ نجاحها صباحاً في قصر رامبويه ، فأخبرت به نيكيتا خروتشيف ، وأعربت عن حرصي على ألا

من وكالات الأنبــاء . فأجابني بظُرف ، ولهجة إنسانية : « شكراً على اهتمامك ، إنني أقدر مدى ابتهاجك ، لقد سبق أن خالجنا السرور نفسه » ، ثم قال بعد لحظة : « ولكنك تعلم ان ذلك يكلف كثيراً » .

ومنذ بداية اقامتهم في فرنسا ، عالج الحكام الروس طويلاً ، مع زملائهم الفرنسيين ، موضوع التعاون العملي بين البلدين . وقد جرت مناقشة الموضوع في اجتماع الهيئة الكاملة حيث عرض دوبريه وكوف دو مورفيل ، وكوسيغين وغروميكو ، نتائج مفاوضاتهم . وقد عُقد فوراً اتفاق ثقــافي فرنسي على جانب من الأهمية . أما من الناحية الاقتصادية ، فكان يقتضي تهيئة كل شيء. وكانت روسيا في الواقع ، بحاجة ماسة الى كميــات كبيرة من التجهيزات الصناعية ، ولذلك اقترحت أن تشتريها منا بكميات كبيرة ، على أن نقدم لها طلبات بقيمة معادلة . وقد تبين أنها تستطيع أن تزودنا خاصة بالمعادن ، والفحم ، والبترول الخ ... وهي مواد نستوردها حالياً من جهات أخرى . وفضلاً عن ذلك ، فقد تعرض محدثونا الروس لامكانات السوفيــات في بيع المنتوجات الدقيقة ، ولا سيما الآلات والأدوات التي نجدها حالياً في بــلاد أخرى . ومهما يكن الأمر ، فانه يوجد في المجالات التجارية ، احتــمالات كبيرة للزيادة، ولكن ذلك يقتضي التغلب على كثير من العادات والادعاءات، مع تنظيم المعلومات ، والدراسات ، والاتصالات . وهذا ما تقرر تنفيذه ، مع ملاحظة أن الأمور ستتقدم بنسق متزايد انطلاقاً من هذه النقطة .

وكان آليكسي كوسيغين يدافع في سبيل ذلك بكثير من الحماسة. وبوصفه مهندساً ، ووزيراً للتخطيط ، فقد كان يفرض نفسه بذكائــه ، ومعرفته العميقة لموارد بــلاده واحتياجاتها ، وكان يزداد اندفاعاً عندما يتكلم عن سيبيريا التي لا تقل اهميتها – في نظره بالنسبة إلى الروس، عن الأهمية التي كان يحتلها «أقصى الغرب Far-West» بالنسبة إلى الأمير كيين. وقد أيده خروتشيف في الآراء التي عرضها ، ولكن عندمــا انتهى الحديث الرسمي ، أخذ يوجه

إليه بعض الكلمات الساخرة ، إذ صرح قائلا : « إنه يعمل كثيراً ! » . وفي خلال نزهة في الحديقة ، امتطينا زورقاً كان راسياً على جانب بحيرة مـاء ، فصاح خروتشيف : « كوسيغين ! عليك بالجذف كالعادة ! » ، وتسلم هـذا الأخير المقذافين وسألت الرئيس السوفياتي مازحـاً : « متى تشتغل أنت في الواقع ؟ إنهم يذيعون دائمـاً انك تستقبل عدداً كبيراً من الناس ، وتعقد معهم أحاديث طويلة . فما الوقت الذي يبقى لك لقراءة الملفات ؟ » . فأجاب خروتشيف : «ولكنني لا أشتغل ! فالمرسوم الصادر عن لجنتنا المركزية ينص على أن الموظف بعد بلوغـه الخامسة والستين ـ وإني أبلغ الآن من العمر سبعين عاماً ـ لا يمارس أعماله إلا ست ساعات يومياً ، وخلال أربعة أيام في الأسبوع . وهذا يكفيني لرحلاتي ومقابلاتي » . فسألته : « إذاً كيف تحـل القضايا ؟ » ، فأجاب: « إنها ليست بحاجة لي، فإن التخطيط يحلها مسبقاً ! »، وأضـاف خروتشيف مشيراً ألى كوسيغين ، الذي كان يُسَيّرُ الزورق : « التخطيط من خصائصه ! » . هل كان هذا القول لمجرد الضحك ؟ أم يبدو من خلاله نوع من المنافسة الخفية بين الرجلين وبين اختصاصاتهما ؟

وفي ختام أحاديثنا ، وعدني ، الرئيس السوفياتي بالاشتراك بحماسة في مؤتمر الأربعة ، وترك لي تحديد التاريخ ، والمكان ، والبرنامج . وقد قبلت مبدئياً دعوته لزيارة موسكو ، فوعدني أن ألقى فيها ترحيباً عظيماً . وبعد ذلك تبادلنا الهدايا وفقـاً للأعراف التقليدية . وكانت هديته تتضمن أيضاً نموذجاً صغيراً من الصاروخ الروسي . وفي مساء آخر يوم ، ألقى في الإذاعـة خطاباً ينطوي على مبادىء شيوعية صارمة ، محاولاً بذلك أن يعوض المواقف الناعمة التي اتخذها خلال رحلته . وقد غادرنا في ٣ نيسان (ابريـل) في جو مفعم بالمودة والسرور ، وتركني مغموراً بقوة شخصيته ونشاطه ، الى درجة جعلني أعتقد، رغم كل شيء ، أن للسلم العالمي نصيباً وافراً من التحقق، وأن مستقبلا باهراً ينتظر أوروبا ، وأننا انجزنا موقتاً عملا عظيماً في العلاقـات الأزلية التي تربط روسيا بفرنسا .

وقد جاء دوري لزيارة الآخرين. ففي ٥ نيسان (ابريل) ١٩٦٠ استقبلتني بريطانيا العظمى بحفـــاوة بالغة . وكان كل شيء منظماً بحيث تخرج زيارة الجيرال ديغول عن الأمور العادية . ولا شك أن المملكة المتحدة حريصة على أن تُظهر برونق خاص أنها لم تنسَ أن «فرنسا الحرة» ظلت أمينة للحلف ، وأنها تقدر المأثرة التاريخية التي أثبتتها فرنسا ، إذ كانت ممزقـة إرباً إرباً ، وإسهامها في الحرب والنصر ، وأنها تنظر بعـين التقدير إلى الإصلاح القومي الذي أنجزته منذ عامين. وفي الوقت نفسه ، لم أقم ، أنا والضيوف الفرنسيين، بأي حركة ، ولم نلفظ أي كلمة إلا وكانتا تنطويان على الاحترام الذي نكنه للشعب البريطاني ، والاعجاب النابع عن طريقة تصرفـه في مأساة أصبحت نتيجتها رهنـاً بموقفه ، والثقة التي تغمرنا حول مستقبل شجاعته وصداقته . فهذا التوافق في العواطف أضفى على الاستقبال معنى سامياً جداً لا سابقة له.

وقد صدرت المبادرة الأولى من قبـل الملكة اليزابيت إذ كانت بانتظاري مع الأمير فيليب في محطـــة فكتوريا ، حيث جاءت لاستقبالي مع زوجتي وجميع من رافقوني ، ثم اجتزنا شوارع لندن في عجلتها المكشوفة ، وأخذت تلهب علنـاً ، باشاراتها وابتساماتهـــا ، حماسة الجماهير المحتشدة على امتداد الطريق . ولكي تخلع طابعـاً خاصاً على حفلة الاستقبال ومأدبة العشاء اللتين أقامتها في قصر بوكنغهام، فقد أصدرت أمرها باطلاق مجموعة براقة من الأسهم النارية حول القصر ، لأول مرة ، ووقفت في الشرفة الى جانبي ، مدة طويلة أمام جمهور غفير كان يصفق لنا في الساحة . وفي سهرة الأوبرا التي أقامتها في كوفانت غاردن ، أصدرت أمرها بتزيين القاعة بأزهار القرنفل الربيعيـة . وفي مأدبة العشاء التي أقمتها في سفارة فرنسا، كان جميع أفراد الأسرة المالكة يرافقون الملكة . وبناء على دعوتها، منحتني شرف استعراض حرسها الخاص، خلافاً لكل عرف سابق ، وكان الى جانبي دوق ايدنبورغ ، يرافقـه رؤساء أركان الجيش الـبري ، والبحرية ، والطيران البريطانيون ، فحيتني فرقـة الحرس ، واستعرضتُ صفوفها ، وشاهدت مرورها أمامي ، فكان لباسها ،

وسيرها ونظامها ينم على الولاء والانضباط والتمسك بالتقاليد .

وفي الأحاديث الرسمية أو الخاصة التي جرت بيني وبين الملكة في بوكنغهام، حيث دعتني للاقامة مع زوجتي ، تمكنت أن الاحظ أنهـا مطلعة على كل شيء ، وأن الآراء التي كانت تبديها حول الأشخاص والحوادث كانت دقيقة ورزينـة ، وأنه ما من شخص كان مطلعاً أكثر منهـا على المشاغل التي ترهق عصرنا المضطرب . وعندمـا سألتني كيف أتصور مهمتهـا إزاء مثل هـذه التقلبات ، أجبتها : « كوني ، يا سيدتي ، على ما أنت عليه في المركز الذي خصَّكِ به الله تعالى ، أقصد أن تكوني ذلك الشخص الذي، بمقتضى شرعية حكمه ، ينتظم كل شيء في مملكته ، وان يرى فيـك شعبك رمزاً للوطن ، وتساعدينه باشرافك ونفوذك ، على تحقيق وحدته القومية » .

وعندما استُقبلت في البرلمان ، شاهدت بأم عيني البرهـان الساطع على الاتزان والاستقرار اللذين هما من خصائص بريطانيا العظمى السياسية. وكانت قاعـة وستمنستر الكبيرة غاصة باللوردات ، والنواب ، والوزراء ، ونخبـة العظماء ، وكبـار الموظفين ، وممثـلي الاقتصاد ، والنقابات ، والجامعات ، والصحافة ، الخ...وصفوة القول ، جميع الذين يتولون ، في مختلف المجالات، تسيير شؤون البلاد . وبعد كلمات الترحيب التي ألقاهـا وزير العدل ورئيس مجلس العموم ، ألقيت خطاباً في هـــذا الاجتماع الذي يضم أبرز الشخصيات البريطانيـة ، توخيت فيه توجيه تحيـــة الاعجاب الى انكلترا « التي تمكنت وحدهـا وبشجاعتها أن تحقق حرية العالم » . ثم أشرت الى آخر مرحلة من مروري بأراضي بريطانيـا العظمى ، قائلاً : « عندما انطلقت من شواطئكم جيوش الغرب، ووضعت أقدامها فوق أرض فرنسا ، في سبيل تحرير أوروبا، فان هذه الحادثة سجلت الظفر الحربي الرائع الذي حققته مملكتكم ورابطـة الشعوب البريطانية ، ومجدت الجهود والتضحيات التي بذلها شعبكم في المعارك البرية ، والبحرية ، والجوية ، وفي المصانع ، والمناجم ، والحقول ، والمكاتب،

وكافأت جميع أنواع القلق والدموع التي تغلبت عليها سراً ، ومنحت ونستون تشرشل المجد الخالد الذي أشرف على أكبر محنــة قاستها انكلترا ، وكان ملهمهـا ، وملهم أمور كثيرة أخرى » . ثم أضفت : « إنكم مدينون بهـذا الدور الاستثنائي الذي قمتم به في خضم العاصفة ، الى مزاياكم القوميـة العميقة والى أهمية مؤسساتكم » . ثم أتبعت ذلك بالثناء على النظام السياسي البريطاني قائـلاً : « إنكم واثقـون من أنفسكم ، وتمارسون الحرية ، دون أن تشعروا بذلك. إن تقاليدكم، وصدقكم ، ولياقتكم، هي من القوة بحيث أن حكومتكم تتمتع دائماً بالانسجام والاستقرار ، وان برلمانكم يتمتع طوال مدته ، بأغلبية مضمونة ، وان سلطاتكم التنفيذية والتشريعية ، متوازنة وتتعاون معاً مبدئياً بشكل تلقـائي . والبرهان على ذلك ، أن أربعـة رجـال دولة فقط هم أصدقـائي ونستون تشرشل ، واللورد آتلي ، وانطوني ايدن ، وهارولد ماكميلان ، — وكانوا جميعهم حاضرين وواقفين جنباً الى جنب — قد سيَّروا شؤون بلادكم خـلال عشرين عاماً حافـلة بالمشاكل » . ثم صرحت : « إن انكلترا هـذه توحي الثقـة لفرنسا ، وان الانكليز والفرنسيين واثقـون من أنفسهم ؛ ولكن في ظـل البلبلة التي تجرف أحيانـاً العظماء ، والتي قاسوا أهوالهـا بأنفسهم ، نرى أنهم وُجدوا ليعملوا معاً في سبيل تشييد السلم » . وشرحت الشروط الأساسية لهذا السلم ، وهي : تحقيق نزع السلاح النووي ، والحؤول دون توسع الانفصالات ، واستفحال الجروح ، « بما فيهـا تلك التي أصيب بها الشعب الألماني » ، واقامة التفـاهم والتعاون بين قِسمَي أوروبا ، وإقدام الشعوب المكتفية على مساعدة الشعوب التي ينقصها كل شيء . وأخيراً أشرت الى الاجتماع المقبل لمؤتمر القمة « الذي يعود الفضل في عقده الى رئيس مجلس الوزراء هارولد ماكميلان » ، والذي يتوجه اليـه الرؤساء الأربعـة « بعقلية المسافرين الذين يقومون برحلة طويلة وشاقة » ، وأكدت أن فرنسا تقف ، بهذه المناسبة ، إلى جانب انكلترا . وختمت حديثي متسائلاً : «أي شعب يعلم أكثر من فرنسا وبريطانيا العظمى أن لاشيء ينقذ العالم مثل الحكمة

والحزم اللذين تتصفان بهما ؟ » .

وقد تكلمت باللغة الفرنسية ، ودون اللجوء إلى مفكرة ، كما هي عادتي، وقد فهمني أكثر المستمعين مباشرةً ، وتتبع الباقي خطابي في ترجمة تم توزيعها عليهم مسبقاً. وقد يتفق أن يكون للأمور الجزئية أهمية في القضايا الخطيرة. ومهما يكن الأمر ، ورغم انني لم أتعرض بكلمة إلى « الاتحاد الأوروبي » ، فقد لقي خطابي تأييداً كبيراً بدا كأنه دليل على رغبة البريطانيين في الاتفاق مع فرنسا بالشكل الذي استمعوا إليها وشاهدوها هذا اليوم .

وليس بوسعنا أن نفسر بغير ذلك تأييد سكان لنـــدن وهتافاتهم ، حيثما كنت أتوجه ، كما كان مقرراً ، يرافقني موريس كوف دو مورفيل ، وسفيرنا الممتاز جان شوفيل . وقد زرت الأماكن التالية : ضريح الجندي المجهول الذي شيده الانكليز ، وفقاً لعقلية الشماليين ، ضمن «دير» وليس في ساحة عامة ، كما تقضي الطريقة اللاتينية ، ومستشفى « شيلسيا الملكي » حيث زرت العجزة والجنود القدماء ، وقاعة « غيلد » ، التي تُعَدّ الإطـــار التقليدي للحفلات التي يقيمها اللورد رئيس بلدية لندن ادموند ستوكديل، والاتصالات مع موجهي الاقتصاد البريطاني ، وعرض مواكب المدينة الشعبية ، كما زرت الجمعية الفرنسية ــ البريطانية التي قدّمت لي رئيسها اللورد هارفي ، بطريقة مثيرة ، والمعهد الفرنسي ، والمدرسة القانونية الفرنسية اللذين وجدتهـــما في نهضة كاملة ، وحديقـــة كارلتون ، التي كانت مقراً لفرنسا الحرة ، والتي قصدتها كمكان مقدس ، محاطاً بعدد غفير من الناس غمرهم التأثر ، وكلارنس هاوس ، حيث زرنا الملكة الوالدة . لقد كان هارولد ماكميلان ، يعرب لي ، خلال أحاديثنا ، عن شعور واحد ، شأنه في ذلـــك شأن جميع الوزراء ، والبرلمانيين ، والشخصيات الكثيرة التي كنت ألتقي بهم تباعـــاً . وكان تشرشل ــ ذلك النور الذي أخذ يخبو ــ يحضر جميع الاستقبالات والحفلات. وعندما ذهبت لزيارته في مسكنه، صاح «لتحيى فرنسا» ، وكانت تلك آخر

كلمة سمعتها منه .

وبعد بضعة أيام ، أبتدأت رحلتي الى اميركا بزيارة كندا ، ووصلنا إلى اوتاوا ، في ١٩ نيسان (إبريل) ، وقد سبق لي أن زرت رسمياً هذا البلد مرتين . لقد أنشأتها فرنسا قبل أربعة قرون ، وبعد مائتي عام من الجهود الرائعة، ابتعدت عنها بسبب المحن الأوروبية ، ولكن، في يومنا هذا ، ظلت الجالية الفرنسية ، بفضل معجزة حقيقية ناشئة عن الاخلاص ، وكثرة الانجاب ، تفيض حيويةً ، وتعد خمسة ملايين نسمة متجمعين في كيبك، وعلى شواطىء نهر سان لوران ، فضلاً عن مليوني نسمة موزعين في باقي الأقاليم . ففي أثناء زيارتيَّ السابقتين عام ١٩٤٤ وعام ١٩٤٥، كان وضع الحرب طاغياً على كل شيء ، ولذلك لم تتيسر لي ملاحظة الحقائق العميقة التي كانت تجعل من الاتحاد الكندي ، دولة يكتنفها الضيق والغموض والكيان الصُنعي . أما هذه المرة ، فسأتولى تدقيق أوضاعها بوضوح رغم أن ذلك لن يتم إلا تحت أشعة أنوار خافتة .

لقد استقبلني صديقي الجنرال فانّيه ، بوصفه حاكماً عاماً ، وكان يتمتع بشخصية محترمة فرضت احترامها إلى اقصى حد . وكان يمارس مهامه بنبل كبير وإخلاص كامل ، وأخذ يبذل منتهى اللطف لكي يبدو لنا كل شيء طبيعياً ، وفي موضعه. ولكن رغم الجهود التي بذلها فقد انكشفت التناقضات التي كانت تلازم الاتحاد . ولم يكن هو نفسه غريباً عنها ، اذ كان يشغل مهام رئيس الدولة ، ويتم تعيينه من قبل ملكة انكلترا ، في حين أن البلاد تطالب بتحررها من أي تبعية. لقد كان هو وزوجته من أصل فرنسي عريق، ويتمتعان بعقلية وذوق فرنسيين رغم أن سلالته لم تستقر إلا بعد كفاح متواصل ضد جميع أنواع الاضطهاد او الاغراء التي لجأ اليها الغزاة للقضاء عليها وإزالتها . إنه يشرف على مصير بلد يكاد يكون بلا حدود ، ويتميز بقلة سكانه ، وكثرة موارده ، وضآلة رؤوس الأموال . ويبدو أن سلامته مضمونة بفضل مساحته الشاسعة، وإن كان واقعاً ازاء محيط «بوريال Boréal»

«بيرينك»[1] الذي يفصله عن شاطىء سيبيريا الروسي ، في حين أن الولايات المتحدة تحده من الجنوب على طول خمسة آلاف كيلومتر، وهي حافلة بالسكان، والمال ، والقوة . ولم تتمكن كندا في جو الحفاوة البالغة ، وعبر الجهد الكبير الذي تبذله في سبيل اقتصادها ، أن تكتم ما يمس كيانها ووضعها .

وهذا هو الواقع في العاصمة الاتحادية . ففي الحفلات المقامة تكريماً لي ، وفي الاستقبالات التي تمت في دار الحكومة ، وفي البرلمان ، وفي سفارة فرنسا حيث تولى سفيرنا فرنسيس لاكوست، تقديم الشخصيات لي، وفي مجلس الوزراء الذي دعاني رئيسه جون ديفنباكر Diefenbaker ، لحضور اجتماعه، بالاشتراك مع كوف دو مورفيل ، يبدو واضحاً وجليا ، أن كندا منقسمة إلى طائفتين عنصريتين مختلفتين اختلافاً جذرياً . ولا شك أن الكنديين يعيشون فيما بينهم في جو من التسامح ، بدافع مقتضيات الحياة ، في بقعة جغرافية واحدة ، وذكريات الحربين العالميتين حيث قاتلوا معاً بشجاعة ، والرعاية التي يعامل بها الكنديون الانكليز الشخصيات السياسية والمثقفة في فرنسا ، التي تراعي ، بالتالي ، نظام الاتحاد ، وأخيراً المصالح التي تحمل قسماً من الطبقة العليا الفرنسية على تأييد هذا النظام . ولكنه من الواضح ان هذا الوضع عبارة عن اتفاق على تنازلات من الجانبين ، ولا ينطوي على وحدة قومية .

وقد حدثني جون ديفنباكر عن شواغله ومشروعاته . ففي ازدواج الشعبين اللذين يعيشان معاً في ظل حكومته ، تظاهر بحصر الموضوع بقضية اللغة ، وأن ازدواجها يجب أن يحل الأشكال تدريجياً . وقد حاول جهده ليُعطي ، في هذا المجال ، المثل الصالح ، إذ كان يتكلم أحياناً اللغة الفرنسية بصعوبة . وكان يريد في سبيل وضع حد لتسرب الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي ، والتكنولوجي ، والمالي ، أن تبادر أوروبا ، ولا سيما فرنسا ، الى تنمية كندا بأسرع وقت ممكن ، وأبدى استعداده لعقد اتفاقات لهذه

---

١ – أصبحت هذه المنطقة تحمل اسم «آلاسكا» وتابعة للولايات المتحدة الاميركية. (المترجم)

الغاية مع باريس ، ويترك لمقاطعة « كيبك » حرية عقد مثل هذا الاتفاق فيما يتعلق بها . وأخيراً ، فإن أمن بـلاده يشغل بال رئيس مجلس الوزراء لأنها واقعة شمال الولايات المتحدة ، وستخضع حتماً لسيطرة واشنطن العسكرية . ولذلك ، فإنه يوجه أهم نشاطه الخارجي نحو نزع التسلح النووي ، إذ أن ثمة احتمالاً بأن الفضاء الكندي سيكون أقرب طريق للصواريخ الستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والعالم الجديد، عبر القطب الشمالي ، وأن القضاء على التهديد قد يؤدي الى التملص من سيطرة « الأميركيين » .

وقـــد أوضحت لرئيس مجلس الوزراء أن فرنسا تولي كندا الآن اهتماماً كبيراً ، خلافاً لما كانت تبديه سابقاً من عدم الاكتراث . إن تجديد كيانها يوجه أنظار فرنسا وعواطفها نحو فرعها الذي نما وترعرع في هذه البلاد . إن مصير كيبك والسكان الفرنسيين المقيمين في مقاطعـات أخرى أضحى موضع اهتمامها الكلي . وبالاضافة الى ذلك ، لما كانت فرنسا صديقة الولايات المتحدة وحليفتها ، فهي لا تخضع لسيطرتها التي تكاد تسبب لها وللعالم أجمع مساوىء خطيرة جداً . ولذلك ، فهي إذ تتحرر منها في أوروبا ، يهمها أن تجد في أميركا عناصر تتوازن معهـــا . ولذلك فهي تعارض أي مشروع يرمي الى امتصاص كندا ، وتفكر بطيبة خاطر أن تزيد فيهـــا توظيف الأموال في المشروعات الصناعية والثقافية والتكنولوجية . وتوصلنا الى نتيجة مؤداهـا المباشرة بتهيئة الاتفاقات اللازمة في هذا السبيل ، ووجهت الدعوة الى رئيس مجلس الوزراء لمناقشتها في باريس . وأخـيراً ، فيما يتعلق بالأسلحة النووية ، أطلعت ديفنبـاكر على وجهـــة نظر فرنسا ، إذ قلت له : « إذا باشروا ، كما اقترحنا ، بحظر قواعـــد القصف ، والصواريخ ، وقاذفات القنـــابل ، والغواصات ، وحاملات القنابـــل ، فإن أمن كندا واستقلالها سيكونان مضمونين . ورغم الاتفـاق الأطلسي الذي يربطكم بمشروعات أخرى ، أتمنى أن تتبنوا وجهة نظرنا » . وختمت كلمتي معرباً لرئيس مجلس الوزراء الذي كانت أهدافـــه موضع التقدير ، عن أن فرنسا مستعدة للتقرب كثيراً من

بلاده . غير أنه لكي تقوم بهذه المهمة من كل قلبها ، ولكي يتسنى للمجموعة الكندية أن تنظم أمرها وتقوي كيانها ، يجب أن تقبل أولاً ، وتعرف من ثم ، كيفية حل المعضلة الناشئة عن وجود شعبين، أحدهما هو الشعب الفرنسي الذي يجب ، كأي شعب آخر ، أن يتمكن من تقرير مصيره .

تلك هي الحقيقة التي كانت تبدو في «كيبك» عبر الأوهام والاحتياطات. وقد استقبلتني هنا أيضاً الحكومة الاتحادية ونظمت البرنامج الذي يتضمن تعرّف الوجهاء ، وحفلات عسكرية ، وزيارات للأماكن التاريخية الهامة ، وكان خالياً من أي مظاهرة شعبية . ومع ذلك ، فقد لاحظت نوعاً من الاضطراب في صفوف الجماهير المحتشدة ، وهتافات صادرة محصورة بعبارتي «لتحيى فرنسا ! » و«ليحيى ديغول!» ، وظهور عدد وافر من الأعلام المزدانة بأزهار الزنبق الخاصة بمدينة كيبك الى جانب أعلام الاتحاد النادرة جداً ، مما بعث لديّ الاعتقاد بأن تياراً جديداً قد حدث منذ زيارتيّ الأخيرتين ، ولم يُثر ذلك غيظ حاكم كيبك أونيسيم غانيون ، ورئيس مجلس الوزراء انطوان باريّت وكلاهما عالم خبير بتاريخ شامبلان [1] وبمعركتي « مونكالم » و « ليفيس » الكبيرتين . وخلال مأدبة الغداء الرسمية رُفعت الكؤوس « على شرف فرنسا » ، فقلت : « ان كلا منكم يقصد أكيداً البلد الذي جئتُ منه » . فسرت في جسم الجميع قشعريرة ذات مغزى لا يخفى على أحد .

وتركت مونريال انطباعاً مماثلاً لما تركته « كيبك » ، وإنما زادت في حدته ضخامة عدد السكان،والقلق السائد من جراء سيطرة الانكلوسكسونيين المتزايدة الذين يملكون ويرأسون المصانع، والمصارف ، والمخازن ، والمكاتب، ومن خضوع الفرنسيين اقتصادياً واجتماعياً ولغوياً ، بسبب اجراءات الادارة

---

١ - Champlain : رحالة فرنسي أسس مدينة كيبك عام ١٦٠٨ وجاهد في سبيل نهضة كندا . (المترجم)

الاتحادية التي تضفي حكماً على المهاجرين الجـــدد صبغة انكليزية . وعندما تجولت في أنحاء المدينة الكبيرة مع رئيس البلدية فورنيه أشار الى عدة أبنية ومنشآت تعتـــلي سطح الأرض بفضل رؤوس الأموال الأميركية ، وأبدى أسفه لعدم توظيف الوطن الأم سوى أموال ضئيلة جـــداً في « ثاني مدينة فرنسية في العـــالم » . ولم أستطع قط ، قبل هــذا اليوم ، أن أتحقق بوضوح مدى ضرورة توسع فرنسا في الخـــارج لدعم مركزها العالمي ، وما تكلفه في هذا السبيل ، اجراءاتها التجارية الطويلة .

وانتهت رحلتي الى كندا في مدينة تورنتو عاصمة اونتاريو . وقد شاهدت فيها ما يقابل وضع مونريال الفرنسية : فالصناعة فيها نشيطة جداً، والعمران في كامل نهضتـــه ، والجامعـــة مزدهرة . ولكنه كان يسود جوها روح القلق من أن تصبح ، عبر البحيرة الكبيرة ، تابعة للولايات المتحدة . وكان يرى كل من الحاكم كيلر ماكي ، من مشوهي معركة « فيمي » المظفرين ، ورئيس مجلس الوزراء ليسلي فروست ، في هذا التبادل مع الدولة الجارة العملاقة، تسهيلات مادية تساعد على تقدم المنطقة . غير أنهما يشعران أيضاً ، من جراء ذلـــك ، بكثير من الأسى . وعندما غادرت البلاد ، تساءلت : « أليس بوسع كندا أن تزيل الظـــلم التاريخي الذي يكتنفها ، بإنشاء دولة ذات منبت فرنسي ، الى جانب دولة أخرى ذات منبت بريطاني ، تتعاونان معاً في جميـــع المجالات، بحرية وفي ظل نظام الأفضلية ، وتوحدان استقلالها بقصد صيانته ، فيتسنى لهـــا بذلك أن تنتظم وفقـــاً لحقائقها الخاصة ، وتظل محتفظة بطابعهـــا الكندي ؟ ».

وصلت إلى واشنطن في ٢٢ نيسان (أبريل) ، حيث وجدت نفسي غارقاً في صخب النشاط الأميركي. فمن المطار حتى «بلير هاوز»، كنت استقل السيارة إلى جانب الرئيس آيزنهاور ، وكانت تنطلق حولنا الهتافـــات والصفارات ، وتعزف فرق الموسيقى في جو كثيف من الرايات والأعلام . وقد جرت هذه

الحفاوة نفسها للضيوف الفرنسيين في جميع مراحل تنقلاتهم ، وكانت تعرب بأبرز شكل عن شعور شعبي فائق. وكانت في هذا الاستقبال ظاهرة عاطفية واضحة واسعة تفرض نفسها كعنصر سياسي رئيسي . وقد سبق أن أذهلني هذا الاستقبال خلال زياراتي السابقة للولايات المتحدة ، غير أنها جرت خلال الحرب ، لذلك كنت أعزو تلك الحفاوة إلى الظروف التي تجلت فيها البطولة إذ ذاك . أما هذه المرة ، فيجب أن اعترف أن استقبال الأميركيين كان أساسياً وأخذ مني مأخـذه ، بحيث أضحى يتعارض مع ما أقرؤه وأسمعه عني وعن فرنسا في الصحف والإذاعـات الأميركية . وفي جميع الأحوال ، فان الجو الودي الذي كان يسود عاصمة الولايات المتحدة منذ دخولنا المدينة، والحفلات العامة التي جرت في مقبرة « آرلنغتون»، وأمام تمثال «لافاييت» ، كل ذلك هيمن على تصرفاتنا الرسمية .

بدأت المباحثات ، بادىء ذي بدء ، في البيت الأبيض ، استمرت يومين، وقد اشترك فيها ، في بعض الفترات ، وزير الخارجيـة هرتر ، والسفير هوفتون، بالاضافة إلى كوف دو مورفيل ، وآلفان. وفي ٢٣ نيسان (إبريل)، عقدت مؤتمراً صحفياً واسعاً في «نادي الصحافة الوطني» وكانت معظم الأسئلة التي طُرحت عليّ تتعلق بشروع اجتماع « الرؤساء الاربعة » . ويوم الأحـد في ٢٤ نيسان (أبريل) ، أخـذت السيدة آيزنهاور الضيفات الفرنسيات في رحلة على نهر بوتومـاك ، وتوجهتُ مع الرئيس إلى مزرعته في جيتيزبورغ حيث تجاذبنا أطراف الحديث في جو ودي . وبوصفنا جنوداً قدمـاء ، فقد زرنا ساحة المعركة التي انتصر فيها الشماليون نهائياً قبل مائة عام . وقد عدنا إلى واشنطن عن طريق « معسكر دافيد » ، وهو مجموعة من الأكواخ واقعة ضمن الغابـة ، وكان الرئيس مولعاً به ، ويتحدث عنه إلى ضيوفه ، وقد أطلعني كيف حاول فيه أن يغير عقيدة خروتشيف . وفي جميع أحاديثنا ، كان رئيس الولايات المتحدة يعود باستمرار إلى موضوع مؤتمر القمة القـادم ، وكان يقول لي . إنني أولي هذا الموضوع اهتماماً خاصاً . إن مـدة رئاستي

ستنتهي في آخر هذا العام ، ولن أجدد ترشيحي ، ويالها من نهاية سعيدة إذا توصلت إلى تحقيق الاتفاق بين الشرق والغرب ، دون مس المبادىء » . فأجبت دوايت آيزنهاور ، أنه عندما تنتهي مهامه ، فإنه سيحمل معه تقدير الرأي العام ، مهما كانت نتيجة المؤتمر . وفيما يخصني ، فإنني لا أتوقع قط نتائج إيجابية من اجتماع الأربعة . إن التعايش السلمي ما زال حديث العهد ومحدوداً جداً ، كما أن القضية لم تنضج حتى الآن . ولكن مهما آل إليه اجتماع باريس ، فسأعمل في سبيل إزالة التوتر ، وإقامة التعاون الثنائي مع روسيا ، وسأبذل قصارى جهدي لكي أنقل هذين المسعيين إلى المجال الأوروبي، وأضم إليهما ، فضلاً عن التكتلات والسيطرات ، كل البلاد الواقعة على شواطىء الرين والدانوب والفيستول .

وأقر الرئيس ان ليس للولايات المتحدة أن تعمل كل شيء ، وانه يترتب على أوروبا ان تحل قضاياها الخاصة بنفسها ، إذا تمكنت من ذلك ، وأن فرنسا تملك في هذا الصدد حق المبادرة ، وأن نهضتها تُعَدُّ حادثاً رئيسياً في القارة القديمة ، ودول الغرب ، والعالم أجمع . غير أنه لفت نظري إلى أن أميركا مدعوة ، من حيث مركزها الطبيعي ، إلى البقاء في قارتها ، وانه في حالة العالم الراهنة ، تُعَدُّ عودتها إلى العزلة كارثة كبيرة ، بعد أن ملَّ منها وخيَّب آمالها هؤلاء الذين هم بأمس الحاجة إلى مساعدتها. فاعترفت لآيزنهاور أنني رغم قناعتي بأن العالم لا يستطيع التخلي عن أميركا ، آمل ألاَّ تجعل من نفسها قاضياً أو شرطياً في المجال العالمي. أما النظرية المعاكسة، أي العزلة أو الانطواء على نفسها ، فلا أعتقد أنهما يتفقان مع الواقع. لقد أدركت الولايات المتحدة مرحلة من القوة والقدرة ، شجعت الكثير من النزعات على طلب تدخلها . ومع ذلك كيف تستطيع عند نشوب مأساة عالمية ، أن تبقى منعزلة ، على حين يهددها الموت في أي لحظة، وفي أي بقعة من بقاع العالم ؟

وقد استكملت أحاديثي مع الرئيس بأحاديث أخرى مع ريتشارد

نيكسون . وفي المركز الذي يشغله كنائب للرئيس ، اكتشفت فيه شخصية صريحة وحازمة يمكن الاعتماد عليها في معالجة القضايا الكبيرة إذا تولى زمامها يوماً في المنصب الأول .

وفي ٢٥ نيسان (أبريل) ، زرت الكابيتول ، حيث استقبلني جميع أعضاء الكونغرس، من شيوخ ونواب، يغمرهم شعور المودة وحب الاستطلاع. وقد ألقى رئيسه سام رايبورن ، خطابَ ترحيب رائعاً . وكان خطابي مترجماً وموزعاً مسبقاً ، كما فعلت في ويستمنستر ، وقد ضمنته سياسة فرنسا، وأقمت الدليل على أنها تملك مثل هذه السياسة ، ثم توليت شرح أهدافها كما يلي : يترتب علينا أن نضمن الانفراج الدولي أمام خطر الحرب التي قد تقضي على الجنس البشري ... والتوصل بذلك إلى إحداث بيئة سلم تخفف تدريجياً التعارض بين شروط تسوية القضايا المطروحة على بساط البحث ، وفي مقدمتها قضية المانيا ... وتنظيم مساعدة البلاد التي تحتاج إليها ، عن طريق التعاون بين الغرب والشرق ... وتحقيق نزع السلاح ، والبدء بتدمير جميع وسائل نقل القذائف الذرية ، وإلاّ فان بلادي تجد نفسها مرغمة على التزود بالسلاح النووي ... وأشرت بحرص وحذر إلى اللقاء الذي سيتم قريباً بين الرؤساء الأربعة وقلت : « إنه لا يكفي أن يجتمع السادة آيزنهاور ، وماكميلان وخروتشيف ، وأنا ، لكي نجد معاً وسيلة فورية لحل قضايا على جانب من الأهمية . ولكن قد يمكننا أن نقرر الطريق الذي يجب علينا سلوكه ، مهما كانت مراحله طويلة وشاقة » . وأنهيت كلمتي مؤكداً : « أن فرنسا حددت، في جميع الأحوال ، أهدافها وآمالها » .

إن تصفيق أعضاء الكونغرس ، والأحاديث التي جرت بيني وبين كثير من المستمعين خلال حفلة الاستقبال التي تلت الجلسة الرسمية ، أثبتت لي أن خطابي ترك لديهم انطباعاً مفعماً بالاستحسان الممزوج بالدهشة ، إذ كانوا حتى الآن ، لا يعلمون عن أعمالي وتصرفاتي ، سوى ما كانت تنشره أصوات

الإعلام ، أو تفسره ، أو تعلق عليه . وكان في مجموعه ينطوي على النيل من « ماكيافيلية »[1] الجنرال ديغول التي كانوا يدعونها. وعندما سألني ريتشارد نيكسون : « كيف تفسر ذلك ؟ » أجبته : « قد يكون مرد ذلك الى أن ما أقوله وأسعى لإنجازه ، منذ حزيران (يونيو) ١٩٤٠ ، هو دائماً واضح ومستقيم ، جهد المستطاع . ولما كان كثير من محترفي السياسة والصحافة لا يتصورون النشاط الرسمي بدون خداع ومغالطات، فإنهم لا يرون في صراحتي وإخلاصي ، سوى التحايل » .

ومن الثابت أن سكان نيويورك الذين تدفقوا في الشوارع لم يكونوا يهتفون « للحيلة » المزعومة في شخصي ، سواء عندما كنت أجتاز برودواي مغموراً بسيول من الأوراق التي كانت تتساقط من السطوح والنوافذ ، أو عندما خاطبت الجمهور في ساحة دار الحكومة ، أو عندما كنت أتنقل في الشوارع متوجهاً الى الحفلات المقررة . ومن واجبي أن أعترف بأن الحاكم نيلسون روكفلر ، ورئيس البلدية روبيرت فاغنر ، بذلا منتهى الجهد كيلا يحول أي شيء دون ظهور الحماسة العظيمة التي أبدتها هذه المدينة الضخمة . وبعد ذلك توجهت الى الطرف الآخر من الولايات المتحدة ، يرافقني دوغلاس ديلون ، ووصلت الى سان فرنسيسكو التي كانت تفيض ، هي أيضاً، بالحماسة الملتهبة. وقد كانت كاليفورنيا ، في الوقت نفسه ، مغمورة بنشوة نموها . وهذا ما صرّح به حاكمها ادموند براون، ورئيس بلديتها جورج كريستوفر ، ورؤساء عدة جمعيات استقبلوني تباعاً . وهذا ما لاحظته عندما اجتزت المنطقة الصناعية ، وقمت بجولة حول حوض المرفأ ، وتساءلت : « ماذا سيكون مصير هذه القطعة من أميركا الواقعة في المحيط الهادىء عندما يُفتح باب المبادلات أمام السوق الصينية الواسعة ! » .

---

١ ـ الماكيافيلية : نسبة الى ماكيافيلي الذي نشر مبدأ استناد السياسة الى الخداع والمخاتلة . (المترجم)

وانتهت رحلتي الى الولايات المتحدة في مدينة «اورليانز الجديدة»، وكانت المظاهرات الحماسية التي قامت بها الجماهير أخذت بمجامع قلبي، ولا سيما أنه ظهرت في كل مكان ذكريات «لويزيانا الفرنسية». ولدى وصولي الى مطار «موازانت»، بعد أن اجتزت المدينة التي ظل قلبها كما كان في «العهد الملكي»، دعاني الحاكم ايرل لونغ الى استعراض كتيبة الجيش في الساحة نفسها التي كان جنودنا يتمرنون فيها في الماضي، ثم حضرت صلاة الشكر في الكاتدرائية القديمة المكتظة بالسكان الذين كانوا يذرفون دموع الفرح والانفعال، وسمعت عدة هتافات باللغة الفرنسية كانت تصيح بها الجماهير المؤلفة من السكان البيض والزنوج حول تمثال بيانفيل. ثم ركبت سفينة أبحرت بنا فوق مياه نهر المسيسيبي الذي كان يُعدُّ شريان «فرنسا الجديدة» العظيم، وسمعت خُطب رئيس بلدية ليسيبس، ومعاون المطران ورئيس «جمعية الفرنسيين المحليين»، وكل منهما كان يدعى «بيزو Bezou»، كما سمعت كلمة الناطق باسم «الآكاديين» المدعو آريسكو. كل ذلك جعلني أشعر بعظمة الماضي، وأقتنع أن هذه التركة قد تفيد إشعاعنا في المستقبل. فإذا كان ما زرعناه ظل غرساً حياً، فلنحافظ عليه عبر المحيط. ورجعت عن طريق غوايانا، والمارتينيك، والغوادلوب، وقد أثبت لي انفجار العواطف في هذه المناطق الثلاث، بمناسبة وجودي، مدى تمسك السكان بالاحتفاظ بالجنسية الفرنسية، رغم وجودهم بالقرب من العالم الجديد.

وقد لاحظت لدى عودتي، أن أنظار العالم مركزة على باريس حيث سيُعقد اجتماع مؤتمر القمة. وقد سبق أن أبلغت ماكميلان في لندن، وآيزنهاور في واشنطن، وكتبت الى خروتشيف من كايين أنني حددت تاريخ ١٦ ايار (مايو) موعداً لعقد الجلسة الأولى. غير أنه في اليوم الذي كانت فيه رسالتي في طريقها الجوي الى موسكو، رُفع الستار عن مهزلة رديئة تكاد تحبط المشروع بكامله. ففي الأول من ايار (مايو) أسقط الروس طائرة تصوير أميركية وأسروا طيارها، وكانت تحلق في سماء منطقة قواعد قذف

القنابل الروسية فوق بحر « آرال » . وكان ذلك ، بلا شك ، خرقاً فاضحاً ، وفي وقت غير مناسب ، لفضاء الاتحاد السوفياتي الجوي . ومع ذلك ، فإن وزارة الخارجية ادّعت ـ ولعلها كانت تريد أن تصدق ذلك ـ أن الأمر لا يخرج عن كونه خطأً في الملاحة الجوية، ثم أعلن البيت الأبيض ، بشيء من التواضع ، أنه اتخذ التدابير اللازمة كيلا تتكرر مثل هذه الرحلات الجوية . وقد لوحظ فيما بعد ، أن الكرملين ، كان مقرراً أن يضفي على الحادث مقاييس مأسوية ، وأنه سيحبط بالتالي اعمال المؤتمر . وفي الخامس من أيار (مايو) ، أجابني رئيس مجلس الوزراء السوفياتي عن رسالة الدعوة التي وجهتها إليه ، مبدياً أقسى اللوم نحو الأميركيين وكان يتهمهم في أحاديثه العامة ، وفي مذكرة أرسلها إلى واشنطن ، بالعدوان والتجسس المجرم وسوء النية . ومع ذلك ، فقد أبلغ أنه سيحضر الموعد المقرر في باريس .

وقد استقبلته ، فعلاً ، يوم ١٥ أيار (مايو) في قصر الاليزيه ، وكان يرافقه بالاضافة إلى غروميكو وفينوغرادوف ، المارشال مالينوفسكي المختص بالصواريخ . وبعد أن أعرب خروتشيف عن احترامه لي وثقته بي ، سلمني بياناً ينص أنه لن يتمكن من الاشتراك في المؤتمر، ما لم يقدم آيزنهاور اعتذاره علناً للاتحاد السوفياتي ، ويستنكر العدوان الذي ارتكبته الولايات المتحدة ، وينشر نوع العقوبات التي اتخذها ضد مرتكبي هذا العمل الاجرامي ، وأن يتعهد بألا تقوم في المستقبل أي طائرة تجسس بالتحليق فوق الاقليم الروسي. وكان واضحاً أن السوفيات كانوا يتوخون إما إذلال الولايات المتحدة علناً ، أو التملص من مؤتمر أصبحوا الآن لا يرغبون فيه ، بعد أن طالبوا به بالحاح.

وقد أبديت لخروتشيف أن قضية طائرة التصوير ليست سوى حادث عارض في الحرب الباردة والتنافس في الأسلحة القائمين بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وان حالة التوتر هذه هي الدافع لأعمال التجسس التي قام بها الأميركيون ، وأن الروس يقومون بأعمال مماثلة ، وأن القضية

الأساسية هي أن نعرف هل يقبل الطرفان بوضع حد لمثل هـذا التصرف ، وتنظيم الانفراج الدولي ، وهذا هو الهدف المنشود من عقد مؤتمر القمة ، وما من شيء يدل بوضوح على مدى فائدته أكثر من هذه الأحداث . وإذا لم يعقد هذا الاجتماع بسبب السوفيات ، فان فرنسا ستأسف لذلك ، لحرمان الدولتين المتنافستين من فوائده ، ولكنها ستنصاع للأمر الواقع ، ولا سيما أن الطرفين طلبا توجيه الدعوة إليه منذ مدة طويلة . وعلى أثر ذلك ، ظلّ رئيس مجلس الوزراء السوفياتي متظاهراً بالانفعال الشديد ، وأكـّد أن بلاده قـد جُرح شرفها ، وأنه لا يسمح بالاهانات، وأن لديه جميع الوسائل القادرة على سحق خصومه ، ويستطيع في كل لحظة أن يدمر قواعدهم حيثما كانوا . ثم أضاف : « إني أعلم أن لا دخل لفرنسا في هذه التحديات الأميركية ، ولكنها حليفة الولايات المتحدة التي تملك جيوشاً في أراضيها ، وستصيبها بعض نتائج الحرب دون أن نقصدها هي بالذات » . فأجبت خروتشيف بقساوة ، إنه من العبث التنبوء بما سيجري عنـد نشوب نزاع ، وإنني شاهدت ، مرتين في حياتي ، انهزام دولة عمدت إلى إثارتـه ، اقتناعاً منها بأن النصر سيكون حليفها . وأنهيت حديثي قائـلاً : « لم أدعُ إلى عقد المؤتمر في باريس للتحـدث عن الحرب ، بل للعمل على نشر لواء السلم ، وتحقيقاً لهـذه الغاية ، فان الاجتماع الأول سيعقد هنا غداً صباحاً » .

وقد جمعت آيزنهاور ، وماكميلان ، بعد الظهر في قصر الاليزيه ، بعد أن تبلغا التصريح السوفياتي . وقد استمعنا باديء ذي بـدء إلى آديناور ، الذي كان أيضاً في باريس ، وكان يساوره القلق من جراء أي تنازلات قـد يُحمل الغربيون على منحها على حساب مدينة برلين ، كما كان يخشى في الواقع ، أن يتفوق خروتشيف على الرئيس الأميركي الذي ارتكبت حكومته خطيئةً ، ويحصل منه ، بمقابل ذلك ، على بعض التعديلات في وضع العاصمة الألمانيـة القديمة . وجـدير بالقول إنه كان يبدو أن الانكلوسكسونيين ، ولا سيما البريطانيين ، لم يكونوا مصممين على رفض هذه المساومة . وقد بدا ماكميلان

مؤيداً التسوية التي سبق أن اقترحها خروتشيف ، بتحويل برلين إلى «مدينة حرة» . وفي مثل هــذه الحالة ، تُسحب القوات الانكليزية والفرنسية والأميركية ، وتتم تغطية هذه العملية « بضمانة » يطلبها الحلفـاء من الأمم المتحدة . وكان آديناور بطبيعة الحال ، معارضاً لمثل هذا « الحل » ، وفيما يخصني كنت أيضاً مناوئاً له ، للأسباب التي ذكرتها الى محدثيّ ، لأن التخلي عن برلين في الأزمة الراهنة ، يؤدي إلى اعــلان التراجع وإثارة سيلٍ من الازمات . وتمكن محاولة حل القضايا الألمانية بعــد تحقيق الانفراج الدولي وإقامة التعاون بين الأطراف المعنية . وبدا الاتفاق معقوداً على وجهة النظر هذه ، مما سمح لآديناور ، بالعودة إلى بون .

ومع ذلك، فقد تبين أن الرئيس الأميركي ورئيس مجلس الوزراء البريطاني لم يبتّا نهائياً في الموقف الذي يجب اتخاذه في الغد أمام خروتشيف. فآيزنهاور الذي كان ممتعضاً من سوء سير الأمور ، أعرب عن رغبته في أن يدلي خـلال اجتماع « الأربعة » ، بتصريح مهدىء جواباً عن التصريح القاسي الذي قرأه لي رئيس الحكومــة السوفياتية . وكان من رأي ماكميلان بعد زيارته لهذا الأخير ، أن هذه الصلابة ناشئة عن تحول الأجهزة الحـاكمة في موسكو التي انتقدت خروتشيف للضعف الظاهري الذي تتسم به سياسته الخاصة بالتعايش السلمي ، مما حمله على انتهاز مناسبة طيران التجسس الأميركي ، ليغير اتجـاهه موقتاً . ومن رأيه أيضاً وجوب كسب الوقت ، وهــذا يقتضي ، فيما يتعلق بالجواب عن الإنــذار السوفياتي ، اللجوء الى مماطلة الأمور خـلال سلسلة من الاجتماعات الرباعية ، والمحادثات الثنائية. وفيما يتعلق بي ، فقد أعلنت الموقف الذي سأتخذه في الاجتماع الكامل ، إذ قلت : « إنني أرفض أن يصبح المؤتمر مجالاً لتبادل الشتائم بين الروس والأميركيين . إنني أصر على وضع الأمور في المجـال اللائق والمفيد ، إذا اقتضى الأمر. فـإذا كانوا يريدون دراسة القضايا الكبيرة التي هي هدف الاجتماع ، أي نزع السلاح ، وقضية ألمانيا ، ومساعدة البلاد المتخلفة ، فإنني أفتح باب المناقشة ، وإلا فــلا موجب لعقد المؤتمر ،

وسأقترح تأجيله الى « أجل غير مسمى » . »

وبتاريخ ١٦ أيار (مايو) جلس أعضاء الوفود الأربعة حول المائدة . فقد أجلست الانكليز عن يميني ، والسوفيات عن يساري ، وجلس أمامي الأميركيون . وكان الى جانبي دوبريه ، وكوف دو مورفيل ، وكان الى جانب آيزنهاور ، هرتو ، وتوماس كيتس ، وكان الى جانب ماكميلان سيلوين لويد وهويار ميلر ، وكان الى جانب خروتشيف ، مالينوفسكي وغروميكو . وباشر خروتشيف الحديث منذ افتتاح الجلسة ، وأدلى بتصريح مماثل للذي قرأه بالأمس ، أصرّ فيه على أن تبادر الولايات المتحدة الى الاعتراف علناً بعدوانها واستنكاره ، وأن تقدم الاعتذار اللازم ، وتعاقب المسؤولين ، وإلا فلن يشترك بأي مناقشة أخرى ، وأضاف أن زيارة رئيس الولايات المتحدة للاتحاد السوفياتي التي كان مقرراً القيام بها في ١٥ حزيران (يونيو) ، تُعد بحكم الملغاة . وكان المارشال مالينوفسكي يرافق حديث خروتشيف بحركات تنطوي على التهديد والوعيد . ولما جاء دور آيزنهاور قرأ وثيقة طويلة تؤكد أن تحليق الطائرة الأميركية فوق الاقليم السوفياتي ، لا يؤلف عملاً عدوانياً ، وإنما كان بمجرد تدبير دفاعي ، وأنه ، في كل الأحوال ، لن يتكرر هذا الحادث . وبدت على ماكميلان إمارات الانفعال والقلق ، إذ كان حريصاً على انقاذ المؤتمر مهما كلف الأمر ، ولذلك اقترح فسح المجال الكافي للتفكير ، وأن يتاح لكل جانب الوقت الكافي لتدقيق البيانين اللذين أدلى بهما الطرفان ، ويترك الباب مفتوحاً أمام اللقاءات الثنائية ، ولا سيما بين الرئيس الأميركي ورئيس الحكومة السوفياتية ، مع وجوب تجنب نشر ما ذكره الجانبان ، على أن يتم اللقاء بعد مهلة يومين أو ثلاثة .

وبعد أن فسحت مجال الكلام لغيري ، تناولت بدوري زمام الحديث ووجهته نحو خروتشيف ، مبدياً أن قضية الطيران حصلت في اليوم الأول من أيار (مايو) ، وأنه تقرر عقد المؤتمر في ١٦ من الشهر نفسه ، وكان

يجب خلال هذه الأيام الخمسة عشر ، إما تسوية الحادث ثنائياً ، ما دام الأمر ينطوي على مثل هذه الضرورة ، أو إبلاغ من يلزم بعدم الرغبة في حضور الاجتماع المتفق عليه، وإنه لمؤسف جداً إحضار رئيس دولة ورئيس حكومة إلى باريس ، والحضور من ثم شخصياً للإعراب عن مطالب قد تحول دون اجراء المباحثات . ثم قلت : « ومهما يكن الأمر ، فان سبب وجودنا هنا نحن الأربعة ، هو الحرص المشترك على تحقيق الانفراج الدولي والقيام معاً بدراسة القضايا التي تعترض سبيله . فلماذا لا نباشر عملنا ؟ إن التجسس هو، حتماً، عمل مؤسف، ولكن كيف يمكن تجنبه ما دام ثمة دولتان متنافستان، وزاخرتان بأسلحة تترك انطباعاً متبادلاً بإمكان حصول الاشتباك في أي لحظة ؟ إن طائرة أميركية حلقت في سماء روسيا ، مع أنه في هذا اليوم نفسه ، مرَّ قمر صناعي سوفياتي ثماني عشرة مرة فوق فرنسا ، خلال أربع وعشرين ساعة . فكيف يمكننا أن نتحقق من أن هذا القمر الصناعي لم يصورها ؟ كيف يمكننا أن نتأكد من أن الأجهزة المختلفة التي تجتاز السماء ، لن تُلقي فجأة ، قذائف رهيبة على أي أمة ؟ فالضمان الوحيد هو الانفراج السلمي المقرون ببعض التدابير المناسبة المتعلقة بنزع السلاح. هذا في الحقيقة هو الهدف الذي يتوخاه مؤتمرنا ، ولذلك أدعوكم إلى فتح باب المناقشة . ولما كان ألقي قبل قليل ببيانان حول حادثة الطائرة ، فلنترك للطرفين المعنيين مجال التفكير فيها ، والاجتماع معاً على حدة ، ولنعقد اجتماعاً غداً لكي نباشر فعلاً مناقشة القضايا المسجلة في جدول أعمالنا . وإلى أن يتم هذا الاجتماع يجب حتماً عدم نشر النصين اللذين تمت قراءتها هذا الصباح ».

حينئذ صرَّح خروتشيف أنه مهما كانت رغبته في مباشرة أعمال المؤتمر ، فإنه لن يساهم فيه ما لم يتلقَ من الرئيس آيزنهاور الاعتذارات والضمانات اللازمة . ومن جهة ثانية ، فإنه سيتولى فوراً نشر نص بيانه ، لأن الأمر يتعلق بشرف الاتحاد السوفياتي وسيادته ، وان الرأي العام في بلاده لا يقبل اجراء أي حديث مع الغربيين » وثلاثتهم أعضاء متضامنون في الحلف

الأطلسي » قبل الحصول على الترضية اللازمة . ثم صاح : « أي شيطان حمل الأميركيين على ارتكاب هذا العمل الممقوت ؟ » حينئذ أبديت : « أنه يوجد في العالم عدد وافر من الشياطين يفسدون الأعمال » ، ورفعت الجلسة قائلاً : « إنني سأتصل مع الوفود ، وإذا كان بالإمكان عقد جلسة لمباشرة مواد جدول الأعمال ، فسيكون ذلك غداً » .

ولم يكن ما تبع ذلك سوى مجرد معاملات . وفي الصباح الباكر من يوم ١٧ أيار (مايو) ، عقد فجأة رئيس مجلس الوزراء السوفياتي مؤتمراً صحفياً أمام مركز سفارته ، على رصيف شارع « غرونيل » ، أعلن فيه مطالبه ، على أن يعرضها بالتفصيل ، في اليوم التالي ، على خمسمائة صحافي . واجتمع إثر ذلك الغربيون الثلاثة في قصر الاليزيه وبدا آيزنهاور بالغ الانفعال من جراء شتائم خروتشيف التي أصبحت الآن علنية ، ومجرداً من أي أمل يتعلق بمصير المؤتمر . وقد وجهت دعوة مبدئية الى الوفود الأربعة دعوتهم فيها الى الاجتماع بعد الظهر « للتأكد من مدى إمكان مباشرة أعمال المؤتمر » . وقد أبلغني خروتشيف رفضه ، ثم كتب لي أنه لن يستطيع الحضور ما لم يتول رئيس الولايات المتحدة إزالة العقبات القائمة . وردد ماكميلان أسفه قائلاً : « إنه يشاهد انهيار العمل السلمي الذي سعى اليه منذ عامين ... ووقوع بلاده في أكبر محنة عرفتها منذ الحرب » . وعندئذ صدر بلاغ فرنسي - انكليزي - أميركي ، يوضح أن المؤتمر قد توقف قبل أن يتمكن من مباشرة أعماله . وفي ١٨ أيار (مايو) ، زارني رئيس مجلس الوزراء السوفياتي مودعاً ، وقد أنحى باللائمة على رئيس الولايات المتحدة ، واتهمه بأنه « شخص ضعيف ، عاجز عن تولي الأمر والنهي ، وقد أصبح ألعوبة في أيدي ادارات حكومته » ، ثم أبدى قلقه من النتائج التي ستنجم عن هذا الوضع . وأخيراً وجّه إليّ جميع من اشترك في المؤتمر سيلاً من الثناء والشكر ، فكتب آيزنهاور : « إنني أحمل من باريس حرارة صداقتنا وقوتها مقرونة بالتقدير أكثر من أي وقت مضى ... وأبدي نحو شخصك الاحترام والاعجاب اللذين لا أكنهما إلا

لأشخاص قلائل » . وصرّح ماكميلان : « أشكر الجنرال على الطريقة الفائقة التي ترأس بها المحادثات ... لقد خابت فيها آمال الغربيين الثلاثة ... ولكنها دعمت في الوقت نفسه صداقتهم » . وأبرق خروتشيف قائلاً : « أشكرك بصدق وإخلاص على الحفاوة البالغة والكريمة التي احطتني بها ... واسمح لي أن أعرب لك عن أملي بأن تؤدي اتصالاتنا الشخصية في شهري آذار (مارس) ونيسان (ابريل) ، ومحادثاتنا في الأيام الأخيرة الى توثيق التفاهم بين الاتحاد السوفياتي وفرنسا ، والنمو المثمر لعلاقاتها ودعم السلم العالمي » . وكتب آديناور : « إن البشر يغمرني لترؤس الجنرال ديغول محادثات باريس ، إذ بفضل حزمه ، وقوة شخصيته ، تمكن الغرب من أن يتفادى تراجعاً خطيراً ، كانت ألمانيا أول من ستدفع ثمنه » . وإني إذ أقدر العواطف الكريمة التي تفضل بالاعراب عنها هؤلاء الرؤساء الأربعة ، لا أستطيع أن أتجاهل أنها كانت تنطوي جميعها على ما يثلج الصدر للخروج من الأزمة الخطيرة دون كارثة ، مع الشعور بالارتياح ، إذ تمكننا ، رغم كل ما جرى ، من الاستمرار في العيش ، ولو في الحالة الراهنة ، الأمر الذي يُعد كسباً كبيراً .

أما الجانب السوفياتي ، فبعد أن بذل قصارى جهده لالقاء الرعب في قلوب الآخرين ، أخذ في الأشهر اللاحقة ، يتبع موقفاً متسماً بالاعتدال . ومنذ نهاية عام ١٩٦٠ ، استنكف الكرملين عن طلب الحصول من « البيت الأبيض » على الترضيات التي طالب بها في اجتماع باريس ، والتزم السكوت فيما يتعلق بشروع عقد معاهدة منفردة مع ألمانيا الشرقية ، كما اكتفى خروتشيف بتوجيه عبارات مؤسفة الى الرئيس الأميركي الحالي ، مناشداً الرئيس المقبل الذي سيحل محله ، أياً كان .

وكان جون كينيدي ، خلَف آيزنهاور ، في الرئاسة . وقد انتُخب عن حكمة ودراية ، ليتولى تسيير الأمور ، وتمّ انتخابه رئيساً لبلاد عملاقة ذات قضايا داخلية خطيرة ، وكان يميل إلى العمل بسرعة وحزم ، ولكنه

اصطدم بجهاز السلطـات والادارات الاتحادية المرهق ، وباشر العمل في عالم تتمتع فيه أميركا بالقوة والمجـــد ، وتفيض جميع جروحها بالقيح ، وتقف تجاهها كتلة معادية موحدة. وقد وجد الرئيس الجديد لدى مباشرته مهامه ، إلى جانب الثقة التي يتمتع بها شبابه ، بعض الشكوك التي تراود المبتدىء ، بيد أنه كان مقرراً ، رغم العقبات الكثيرة ، أن يتولى خدمة الحرية والعدالة والتقدم . وإنه لصحيح عندما اقتنع بأن واجبه وواجب الولايات المتحدة يقضيان بتصحيح الأخطاء ، اضطر ، بادىء ذي بـــدء ، الى اللجوء إلى تدخلات لم تجد ما يسوغها. وكانت تجربة رجل الدولة جديرة بأن تحد من اندفاع الرجل المثالي. لقد كان جون كينيدي ، يملك الوسائل اللازمة ، ولولا الجريمة التي قضت عليه لكان لديه الوقت الكافي ليطبع هذا العصر بطابعه .

وما كاد يباشر مهامه ، ويساوره التردد والتعاظم ، حتى أخذ يراسلني . فقد كتب لي في شهر شباط (فبراير) ، طالباً دعم حكومته التي تريد أن تتولى الأمم المتحـــدة إدارة شؤون الكونغو – ليوبولدفيل ، عسكرياً ، وسياسياً ، وإدارياً ، وهذا ما رفضته. ثم كتب لي في شهر آذار (مارس)، يقترح عليَّ اتباع خطواته في مشروعه الرامي الى وضع « اللاوس » حكماً تحت حماية « منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا » ، وهـــذا ما تعذّر عليَّ قبوله أيضـــاً . وكتب لي في شهر نيسان (أبريل) ، ليعرب عن سروره بالقدوم قريباً إلى فرنسا ، بناء على دعوتي . وكتب لي في شهر أيار (مايو) ، ليطلعني على رغبته في مقابلة خروتشيف ، في فيينا ، بعد الانتهاء من زيارتي. وكان خلال هذه الفترة قد سمح وآزر الحملة المشؤومة التي قام بها على كوبا بعض المنفيين الذين انطلقوا من فلوريدا . وبتاريخ ٣١ أيار (مايو) ١٩٦١، وصل الرئيس الأميركي إلى باريس ، وكان يفيض بالحيوية ، تحيط به هالة من حب الاستطلاع ، ويؤلف مع زوجته اللامعة والمثقفة ، أسرة تطفح بالسحر والجاذبية . وكان استقبال الجمهور لهما ودياً إلى أقصى حد ، كما كانت الحفلات والاستقبالات الرسمية التي اقيمت تكريماً لهما في العاصمة وفي قصر فرساي ،

طافحة بالعظمة والفخامة. ولكن المهم هو حتماً سلسلة محادثات الرئيس معي، وكان يرافقه دين راسك، وغافان، كما كان يرافقني دوبريه، وكوف دو مورفيل وآلفـان.

وقد تبين منها أن موقف الولايات المتحدة إزاء فرنسا قد تغيّر تماماً. وإذا وضعنا الصداقة التقليدية على حدة، نلاحظ أنه انقضى ذلك الزمن الذي كانت واشنطن تعـد فيه باريس كإحدى الدول التي تتولى حمايتها، والتي لا تتعامل معها، كما تفعل مع الدول الأخرى، إلا ضمن المنظمات الجماعية «كالحلف الأطلسي، ومنظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا، والأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وصندوق النقد الدولي الخ...». أما الآن، فقد خضع الاميركيون لاستقلالنا، وأخـذوا يتعاملون معنا مباشرة وبشكل خاص. وكذلـك كانوا يتصورون أن تصرفاتهم فقدت سيطرتها، وأن تصرفاتنا تستطيع أن تستقل عنهم. وفي الواقع كان كيندي يقترح عليّ، في كل مناسبة، أن نشترك في مشروعاتهم. وكان جوابي أن باريس مستعدة للتفـاهم الوثيق مع واشنطن، ولكن ما تفعله فرنسا يصدر عن ارادتها الكاملة.

وعندما أثار الرئيس قضية الكونغو، حيث تولى داغ همرشولد، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، بناء على ايعاز من اميركا، تأليف حكومة تحل محل حكومة باتريس لومومبا، رفضت كلياً الاشتراك بهذه العملية. ولكنني أوضحت للرئيس كيندي، مـدى اختلاف سياستنا حول موضوع الهند الصينية بشكل خاص. ولم يُخفِ عليّ في الواقع ان الولايات المتحـدة تتهيأ للتدخل، فقد أنشأت قواعد جوية في سيام (تايلاند)، بفضل نفوذها الذي تنفرد به لدى حكومة المارشال ساريت. أما اللاوس، التي سيؤيد حيـادها مجدداً في مؤتمر جنيف، فقد أدخلوا اليها «مستشاريهم العسكريين» بالاتفاق مع الزعماء المحليين، رغم تردد الأمير سوفانـّا فوما، وحزب «الحياديين». أما

في جنوب فيتنام، فقد حملوا «نغو دين ديم» ، على تسلّم السلطة الدكتاتورية، وترحيل المستشارين الفرنسيين ، ثم شرعوا في إقامة العناصر الأولى لجيش الغزو . وكشف لي جون كيندي ، النقاب عن أن القضية آخذة في النمو بقصد إشادة قاعدة لمقاومة السوفيات في شبه جزيرة الهند الصينية ، ولكنني بدلاً عن الموافقة التي كان يتوقعها مني ، صرحت للرئيس أنه يسلك طريقاً وعرة .

وقلت له : « إن تدخلكم في هذه المنطقة يعد تطوراً لا نهاية له . فما دامت الأمم قد استيقظت من سباتها ، فلا مجال لأي سلطة أجنبية ، أن تفرض نفسها فيها ، مهما كانت وسائلها . وهذا ما تلاحظونه ، لأنه إذا وجدتم ، محلياً ، حكاماً يقبلون إطاعتكم ، بدافع مصلحتهم ، فان الشعوب لا تقبل بكم ، ولا تناديكم أصلاً. إن العقيدة التي تثيرونها لا تغير هذا الوضع، كما أن الجماهير تخلط بينها وبين رغبتكم في السيطرة . ولهذا السبب ، كلما توغلتم في تلك البلاد ضد الشيوعية ، ظهر الشيوعيون فيها بمثابة أبطال الاستقلال الوطني ، وتلقوا مزيداً من المساعدات ، وفي مقدمتها المساعدات الناجمة عن اليأس . لقد قمنا ، نحن الفرنسيين ، بهذه التجربة ، وقد أردتم أنتم الأميركيون ، أن تأخذوا بالأمس محلنا في الهند الصينية. وتريدون الآن أن تتمموا ما قمنا به ، باثارة حرب جديدة سبق أن وضعنا حداً لها . وإني أتنبأ بأنكم ستقعون خطوة بعد خطوة ، في ورطة عسكرية وسياسية لا نهاية لها ، رغم الخسائر والنفقات التي ستبذلونها بسخاء . إن ما يجب أن تعملوه أنتم ونحن وغيرنا في قارة آسيا التعيسة ، هو عدم الحلول محل الدول في أراضيها ، بل إسعافها بما يخرجها من البؤس والذل اللذين يُعدان، هنالك وفي أي قطر آخر ، سبب الانظمة الدكتاتورية . وانني أقول لك ذلك باسم جميع الدول الغربية .

وكان كيندي يصغي إليّ، ولكن الحوادث أثبتت أنني لم أقنعه. وبالمقابل،

فقد تبنى ، فيما يتعلق بأميركا اللاتينية ، نظرية تبدو قريبة من تلك التي عرضتها عليه . فقد أطلعني على مدى الأهمية التي تعلقها حكومته على مشروع تحالف يعقد تحت شعار التقدم ، وتتولى الولايات المتحدة بموجبه تقديم مساعدات ضخمة لتنمية بقية دول العالم الجديد . ومع ذلك ، فإنه يدرك مساوىء شبه الاحتكار هذا ، والاساءات وردود الفعل التي يمكن أن تنشأ عنها ، ولذلك فإنه يصر على أن تبذل أوروبا ، ولا سيما فرنسا ، مزيداً من النفوذ والنشاط في وسط القارة الأميركية وجنوبها ، وقد طلب مني أيضاً أن أسعى لكي ترسل السوق المشتركة مراقبين إلى المؤتمر الأميركي القادم الذي سيعقد في «بونتا ديل إيست» ، وقد هنأت الرئيس على هذا التوجيه الذي لا يتفق مع مبدأ مونرو ، الانحصاري ، وأبلغته أنني أعتزم ، في الواقع ، تنمية العلاقات القائمة حتى الآن بين فرنسا والدول اللاتينية ، الواقعة عبر المحيط الاطلسي . وذكّرته من جهة ثانية ، بموقف باريس من النقاش العالمي الذي يجري حالياً حول التجارة الدولية . إن حكومتي تؤيد تثبيت أسعار المواد الأولية ، ومنتوجات البلاد الاستوائية التي تصدرها كثير من المناطق النامية، ولا سيما أميركا اللاتينية، والتي تسمح لها بشراء التجهيزات التي تحتاج إليها ، وأن يتم ذلك حكماً في مستوى كافٍ بدلاً من أن تتعرض لمضاربات كيفية . ولكن يبدو أن جون كينيدي ، لا يميل الى الخطة النافذة بشأن هذا الموضوع الذي يمس مصالح الولايات المتحدة مباشرة .

والذي يشغل باله بالدرجة الأولى هو موقف بلاده المسيطر على الدفاع عن الغرب . وكان يبذل قصارى جهده للبحث عن وسيلة للاحتفاظ به دون أن يتظاهر بمعارضة الاستقلال الفرنسي . وفيما يتعلق باستعمال الاسلحة الذرية المحتمل ، فقد أكد أن أميركا ستلجأ إلى ذلك حتماً ولا تترك أوروبا الغربية تقع في أيدي السوفيات . ولكنه لم يتمكن من أن يجيبني عن أسئلتي الدقيقة المتعلقة بالموعد الفعلي لإلقاء القنابل الذرية ، ومن أي منطقة يتم غزو البلاد ، وما الأهداف المسددة نحوها ، وهل هي قريبة أو بعيدة ، وهل هي

استراتيجية أو تكتيكية ، وهل هي واقعة ضمن روسيا أو لا . فقلت له : « إن ذلك لا يدهشني ، لأن الجنرال نورستاد القائد العام للقوى الحليفة ، الذي أقدره إلى أقصى حد ، والذي يوليني ثقة كبيرة ، لم يتمكن قط أن يحدد لي هذه النقاط التي تعد أساسية بالنسبة إلى بلادي . ومن جهة ثانية فقد اقترح الرئيس، رغبة منه في أن يحول دون إقدام فرنسا على صنع القنابل الذرية ، تزويد الحلف الأطلسي، بغواصات تحمل صواريخ «بولاريس» ، وهي قنابل ذرية جديدة ، ذات مرمى بعيد ، قد تحول الأذهان ـ بحسب رأيه ـ عن أي هجوم على أوروبا . ولم يسعني بعد أن استمعت إليه إلا أن أؤكد له رغبة فرنسا في أن تصبح دولة نووية ، وأن هذه هي الوسيلة الوحيدة التي تحول دون تمكن أي كان من محاولة القضاء عليها ، دون أن يتعرض إلى الهلاك . أما تسلم الحلف الاطلسي عدداً من غواصات «بولاريس» ، فهو مجرد انتقال القيادة الأميركية إلى قيادة أخرى ، بحيث يبقى قذف الصواريخ منوطاً بقرار يصدر عن الولايات المتحدة وحده .

لقد بدا جون كينيدي ، ظاهر القلق مما سيجري بينه وبين نيكيتا خروتشيف ، فقد قال لي: «إنني إذ أذهب إلى فيينا لا أقصد سوى مجاملته، والاحتكاك به ، وتبادل الآراء معه». ورأيت في هذا الحرص منتهى الحكمة، وهذا ما قلته للرئيس وأضفت : « ما دام القتال لن ينشب ، ولما كانت الحرب الباردة تكلف كثيراً ، فالمستقبل للسلم ، ولكن لا يمكن تنظيمه إلا بواسطة انفراج دولي عام ومستمر، وهذا يتطلب إقامة التوازن ، لأن القضاء عليه ، ولا سيما في معالجة قضية المانيا ، قد يعرض العالم إلى أسوأ الأخطار . لذلك يجب أن تبدو صلباً عندما يهددك خروتشيف غداً بوجوب تغيير نظام برلين ، أي تسليمه المدينة ! فهذه أكبر خدمة يمكن أن تؤديها للعالم أجمع ، ولروسيا نفسها .

لقد غادر كينيدي ، باريس ، وقد وجدت فيه رجلاً يستطيع أن يبني

آمالاً كبيرة على كفاءته ، وسنه وطموحه . وقد بدا لي انه يستعد للصعود عالياً ، كما يفعل الطير الكبير عندما يصفق بجناحيه شاقاً طريقه نحو القمة . وعندما عاد الى واشنطن ، صرح في ٦ حزيران (يونيو) ، في خطاب وجهه إلى الشعب الأميركي: «لقد وجدت في الجنرال ديغول مستشاراً حكيماً، ومرشداً مطلعاً على التاريخ الذي أسهم في صنعه . وليس بوسعي أن أمحض غيره ثقتي الكبيرة » . وبعد أن عرف واحدنا الآخر ، تابع كل منا طريقه حاملاً عبئه متجهاً نحو مصيره !

لقد تناول الحديث بين خروتشيف وكينيدي ، قضية برلين ، كما كان متوقعاً. وبرز مجدداً المشروع السوفياتي القاضي بانشاء المدينة الحرة المزعومة، كما تخرج الأفعى البحرية من المياه . لم يتورط الرئيس الأميركي بإبداء موافقته حالاً ، ولكنه تأثر بما أبداه محدثه من رباطة جأش . وقد لاحظ ذلك هذا الأخير ، مما دفعه ، بعد بضعة أيام ، إلى القاء خطبتين رسميتين تتضمنان أن روسيا ستوقع ، فعلاً ، معاهدة صلح منفردة مع المانيا الشرقية ، وتعترف لها بكامل السيادة فيما يتعلق بحدودها واقليمها ، فاستنتج جون كينيدي ، من ذلك ، أن ثمة أزمة خطيرة على وشك النشوب ، وظل معتقداً بصحة ذلك ، وشرع يكتب لي ، شهراً بعد شهر ، بوجوب التفاوض مع السوفيات حول المانيا لتفادي ما هو اسوأ . ومع ذلك ، فقد قرر دعم وسائل الدفاع في أوروبا ، وقد أيدته بالنسبة إلى هذه الفكرة الأخيرة ، وقمت علناً ، فيما يخصنا ، باستكمال قواتنا الرابضة على ضفاف نهر الرين ، بالرجال والعتاد.أما فيما يتعلق بالموضوع الثاني فقد أوضحت موقفي ، المختلف عما كان عليه في واشنطن ، ولندن ، في رسالة وجهتها بتاريخ ٦ تموز (يوليو) ، إلى رئيس الولايات المتحدة ، وفي خطاب وجهته إلى الأمة في ١٢ تموز (يوليو) .

لقد كتبت إلى كينيدي ما يلي : « إذا أقدم السوفيات على إثارة الأزمة ، فلا شيء يحول دون نتائجها السيئة سوى الموقف المفعم بالحزم والتضامن ،

الذي تتخذه وتؤكده في الوقت المناسب كل من أميركا، وانكلترا، وفرنسا... إننا لا نستطيع التفاوض مع روسيا حول مجموع القضية الالمانية ، إلا بعد فترة طويلة من الانفراج الدولي ، وهـــذا منوط بموسكو . وقد خاطبت الفرنسيات والفرنسيين عبر الأثير ، عن وضع بلادنا الداخلي والخـــارجي ، وقلت : « ها إن ملامـح الأزمـة تعود إلى الظهور في الأفق ، وبديهي أن السوفيات هم الذين حركوها... لقد جددوا ادعاءهم بالانفراد بتسوية مصير برلين، وأثاروا قضية مواصلات العاصمة الألمانية القديمة ، ووضع الجيوش الأميركية، والبريطانية ، والفرنسية ، التي فيها ، هذا إذا لم تتخلّ واشنطن ، ولندن ، وباريس ، عن نظام المدينة الحالي ، وفقاً لمـــا ترغب فيه موسكو . وليس هناك أي مجال لقبول ذلـــك . إذا كان السوفيات يريدون الانفراج الدولي والتعايش كما يعلنون ذلك ، فليبدأوا بفسح المجال لهما بالتوقف عن التهديد . هذا ما رددته عدة مرات ، وقلته بشكل خاص ، في العــام الماضي للرئيس خروتشيف. إن في الجو الناجم عن تعاون الدول وتقارب الشعوب، ما يُفقد بعض القضايا حدتها ، كقضية المانيـــا ، ويمكن أن تدرس موضوعياً من قبل الدول المعنية . ولكن الإعراب عن الرغبة في التصرف ببرلـــين ، عن طريق إثارة الضجيج في الردهـــات ، كما لو كانت الدول الثلاث الكبيرة مجردة من حقوقها فيها، وكما لو كان سكان برلين ليسوا سادة انفسهم، سيُحمّل السوفيات مسبقاً مسؤولية النتائج الخطيرة التي قد تنجم عنه » .

فمن الناحية الألمانية ، أعلمني آديناور أن الثقة والابتهاج أخـــذ منه كل مأخذ بسبب الدعم الحازم الذي لقيته المانيا فيما ساورها من قلق . ومن ناحية الانكلوسكسونيين ، أعلن كينيدي وماكميلان ، أنه ليس بوسعهما أن يتجاهلا رأي فرنسا ، وظلاّ يثيران في رسائلهما الفائـــدة المرجوة من المفاوضة مع خروتشيف ، ولكنهما لم يقدما عليها . أما السوفيات ، فقد عمدوا فجأة إلى تغيير موقفهم من قضية برلين ، إذ أقدموا في شهر آب (اغسطس) ١٩٦١ ، على تشييد جدار يفصل بين المدينة التي يحتلها كل من الروس والدول الغربيـــة

الثلاث . وقد أدى ذلك فوراً إلى ايقاف تيـار السكان الذين كانوا يهربون باستمرار من المانيا الشرقية ، وجمد نشاطها الاقتصادي . ولكن هـذا البناء يدل أيضاً على أن حكومة موسكو أصبحت لا تعول على موافقة الأميركيين والبريطانيين ، والفرنسيين المشوبة بالخوف ، لوضع يدها على المدينة .

ان نشاط فرنسا الذي يعرب عن كيانها ، والذي لا يمكن اخفاؤه ، اثار اهتمام شعوب « العـالم الثالث » . وصحيح أن بعضها ما زال يحمل قليلاً من الحقد ضدنا بسبب المأساة الجزائرية ، وهـذا كان بحكم الطبيعة ، موقف المسلمين ، كالبلاد العربية والمناطق الافريقية الاسلامية غير الاعضاء في الاتحاد الفرنسي ، ومناطق آسيا الاسلامية . وكان هـذا ايضاً موقف بعض الدول « غير المنحازة » أو التي ترغب في أن تتمكن من التمتع بهذه الصفة . ومع ذلك ، فان ابتعاد جميع هذه البلاد عن فرنسا كان يتعارض وتقاليدها ، كما كانت ترغب في أن ترى على رأس الحضارة الحديثة دولاً غـير الدولتين الكبيرتين المتنافستين، بحيث أصبحت تنظر بعين الرضى إلى عودة الفرنسيين ، ولا سيما أن سياستنا الرامية إلى تصفية الاستعمار أخذت تدريجيـاً تقضي على أحقادها. ولذلك توجهت نحونا عواطف شعبية جديده أو متجددة، وأخذت عدة حكومات تعرب عن رغبتها في عقد أواصر جديدة معنا أو تجديـد الأواصر القديمة . وقد أدى تغيير الوضع المعنوي ، والدبلوماسي ، والمادي ، في فرنسا ، الى ازدياد زيارات المسؤولين إلى باريس ، ممـا جعل من عاصمتنا مركز سياسة عالمية يتمتع بنشاط لم تشهده منذ أجيال .

وبالاضافـة الى اثني عشر رئيساً من افريقيا السوداء ، ورئيس مدغشقر الذين استقبلوا رسمياً ، وبالاضافـة إلى ملك المغرب حسن الثاني ، والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ، اللذين جـاءا لتسوية قضايـا تتعلق باستقلال بلديهما الحديث ، فقد زارنا خلال هـذه الفترة عدد من رؤساء الدول والحكومات ممن لا ينتمون إلى الحلف الأطلسي ، وحلف فرصوفيا . وكان في عـدادهم

إمبراطور الحبشة ، ورئيس البيرو ، ورئيس الارجنتين ، والأمير رينيـه ، حاكم موناكو ، وملك تايلاند ، وامبراطور ايران ، وقـد حرصوا جميعهم بزياراتهم ذات الطابع الرسمي ، على أن يعربوا لنا علناً عن مدى صداقتهم. وهكذا نجد أنه فضلاً عن علاقاتنـا مع حلفائنا ، والاتصالات التي نقوم بها مع أوروبا الشرقية ، والأواصر التي تربطنـا بالمناطق الواقعة عـبر البحار ، والتي كانت تابعة لنا قديماً، فقد أخذت تنشأ بيننا وبين كثير من الدول شبكة من العلاقات والاتفاقات التي تضفي على فرنسا نفوذاً متزايداً ، ويفتح أمامها نشاطات واسعة في المجالين الاقتصادي والثقافي .

وقد جاء البانديت نهرو لزيارتي مرتين، وهو يمثل الهند المستقلة والموحدة، بعد فترة من الحياة قضاها بين الثورة والسجن . وحوّل عقيدة الصبر وعـدم العنف اللذين نادى بهما غاندي إلى سياسة نشيطة تقدمية . فهذا الرجل العظيم كان يعد قضية الانسان ، قضية الشعب الهندي نفسه ، وكانت مخططاتـه لا تنفذ بكاملها من جراء ضخامة العمل المراد انجازه ، رغم أن ايمانه وجهده لا يعرفان الكلال أو الملل . وقد شرح لي القضايا الكبيرة التي تعالجها بلاده في مجالي التغذية وتوحيد الكيان، وكيف تستطيع فرنسا أن تساهم في تخفيف عبئها ، مع ضمان مصالحها مستقبلاً . والواقع أن باستطاعة فرنسا ، فعـلاً ، أن تقدم مساعدة كبيرة في المجال الفني ، والغذائي ، والصحي ، والثقـافي ، الى بلاد الهند التي تفيض بالبؤس والأحلام ، والمفعمة بالكفاءات والفضائل ، والتي تخضع أراضيها إلى تقاليد الطبقات ، وتتعرض إلى آفات الطبيعة، وإنما تستطيع أن تنتج محصولين وتنشىء صناعات واسعة . وقد تجد فرنسا بمقابل هذه المساعدات رعاية وزبُناً سبق أن فقدتهم منذ حملات « لابوردونـّيه » ، و«دوبليكس»، و«لالي تولاندال». وفضلاً عن ذلك، لما كنا أبطال التوازن ، كان لدينا افضل الأسباب لكي تؤكد الهند قوتها ازاء الصين . ولذلك كان جوابنا لنداء البانديت نهرو إيجابياً . وهذا ما فعلناه أيضاً ، من جهة ثانية ، بالنسبة إلى الطلب المتواضع الذي تقدم به ملك النيبال « مامندرا » ، خلال

مروره بمدينة باريس، علماً بأن بلاده معلقة على سفح جبال الهيمالايا بين دولتي الصين والهند الكبيرتين .

ثم استقبلت تباعاً رئيسي الحكومة اليابانية نوبوزوكه كيشي، وخلفه هاياتو ايكيدا، ثم ايساكو ساتو، الذي كان قادراً على تسلم الحكم وتسلـَّمه فعلاً. واليابان أمة كبيرة ، قاست كثيراً من محنتها ، إنما ظلت محتفظة بحيويتها ، تستثمر خضوعها ، وتتحمل على مضض النير الأميركي ، وقد حصرت جهدها القومي بالمجال الاقتصادي ، غير أنها كانت تتطلع بلهفة إلى إدراك مرتبة الدول العظمى الرئيسية ، وتبذل في سبيل ذلك كثيراً مما تتحلى به من صفات النظام والجهد الدائب . وقد اقترح هؤلاء الرؤساء الأذكياء أن تزيد فرنسا مبادلاتها في حقل المنتوجات والأفكار ، والعواطف ، مع الشعب الياباني الذي ظلّ حتى الآن مغلقاً ازاءها . وقد استجبت لطلبهم ، وستزداد العلاقات الفرنسية اليابانية ازدياداً ملموساً .

وجاء بزيارة رسمية إلى باريس ملك تايلاند الشاب بوميبول ادوليادیج ، بغية تجديد أواصر الثقة والرعاية مع فرنسا التي كانت بلاده تتمتع بهما منذ عهد لويس الرابع عشر. وقد أعلمني أنه قلق جداً من جراء الضغوط الخارجية التي تسببها لبلاده الحالة الراهنة في الهند الصينية ، وأنه يأمل مع ذلك تجدد الصداقة التي كانت سائدة قديماً بين البلدين . فأبلغته أن هذه أيضاً أمنيتنا ، على أن تظل تايلاند، سيدة أمرها . أما الأمير سوفانّا فوما ، الذي أصبح في عدة فترات رئيساً لمجلس وزراء اللاووس ، فقد كان يحدثني ، بين حين وآخر ، عما تتعرض له وحدة بلاده وسلامتها من جراء التهديدات التي تثيرها مقدمات الحرب في فييتنام ، علماً بأن مدارسنا ، وصلاحياتنا الادارية ، وبعثتنا العسكرية ، ومنشآتنا الاقتصادية ، كانت جميعها تؤدي دوراً رئيسياً في تنمية البلاد . غير انه تمركزت في شمال البلاد دكتاتورية « باتيت لاو » وعصاباته ، وهي حركة يرأسها الأمير سوفانوفونك ، الذي تستخدمه هانوي لمجابهة

التسلل الأميركي . أما في بقية البلاد، وفي أوساط الموظفين ، والعسكريين، والملاّك ، فقد تنظم ، على النقيض من ذلك ، وتحت رعاية الأمير بون أوم ، اتجاه مؤيد لتدخل الولايات المتحدة . وأخيراً ، فان الأمير سوفانا فوما ، كان ينهج بنفسه سياسة الحياد ، وهذا ما حدا بنا إلى دعم رئيس مجلس الوزراء داخل البلاد وخارجها . وقد أوصيناه أن يظل ، مهما حدث ، متمسكاً بموقفه الذي ينسجم واستقلال اللاوس ، وما تم الاتفاق عليه في جنيف على المستوى الدولي . وقد آزرناه في ربط موقف حكومته بالموقف الذي يحافظ عليه بمهارة فائقة وحزم كبير نورودوم سيهانوك ، رئيس الدولة المجاورة كمبوديا . وبذلك ، فان المأساة الفيتنامية ستجري على حدود هذين البلدين ، وتتجاوز أحياناً اقليميهما ، دون أن يتخلى كلاهما عن سيادته ، ما دمت على رأس الحكم .

أما في الشرق الأوسط ، فقد انحطت علاقاتنا الى أدنى مستوى ، لأن أزمتي الجزائر وقناة السويس قد أغلقتا أمامنا أبواب جميع البلاد العربية ، وكنت طبعاً حريصاً على استعادة مركزنا فيها ، ولا سيما أن فرنسا أثبتت منذ القديم وجودها ونشاطها في هذه المنطقة . أضف إلى ذلك الأهمية السياسية والاستراتيجية الكبيرة التي أخذت تتميز بها أحواض النيل، ودجلة، والفرات ، والبحر الأحمر ، والخليج ، والتي أضفى عليها البترول قيمة اقتصادية من الدرجة الأولى . فكل شيء كان يقتضي عودة ظهورنا في القاهرة ، ودمشق ، وعمان ، وبغداد ، والخرطوم ، في مجالي الصداقة والتعاون ، كما بقينا في بيروت . وبانتظار هذه الخطوة ، جاءني ثلاثة رؤساء دول متاخمة للبلاد العربية ، يستفسرون عما ستفعله فرنسا بعد أن استقرت الأمور .

لقد كانت مباحثاتي مع النجاشي هيلا سلاسي ، كثيرة ، إذ كانت معرفة بعضنا ببعض قديمة جداً ، كما كان ، خلال الحرب ، روح شعبه ، وانتصر في

النتيجة بعد أن أُلحقت به الهزيمة في بادىء الأمر . وجـل مراده ، في الوقت الراهن ، أن يجعل من وطنه بلداً حديثاً ، علماً بأنـــه يلعب شخصياً دوراً رئيسياً في الجهود التي تبذلها افريقيا المتحررة في سبيل تنظيم شؤونها . وكان يصر على ازدياد المساعدة المتنوعة التي تقدمها له فرنسا ، لأسبـاب كثيرة ، منها انه يحكم دولة مسيحية محاطة ببلاد إسلامية ، ولأن مرفـــأ «جيبوتي» الفرنسي ، هو منفذ الحبشة الرئيسي ، ولأن المساعدات التي يقدمها الأميركيون والسوفيات تنشىء التزامات باهظة .

كنت ألتقي بشاه إيران كل عام . وسبق أن التقيت به خـــلال الحرب العالمية الثانية ، في طهران ، عندما كان إمبراطوراً شاباً ، وكان قـد ورث إمبراطورية عرضة للضغوط الأجنبية المتنافسة ، ولمؤامرات الأحزاب الداخلية . وبعد أن وطد وحده بلاد الفرس القديمة قدم العالم ، وصان استقلالها ، أخذ رضا بهلوي ، يوجه حالياً تحولها المادي والثقافي ، والاجتماعي . وكم من مرة سمعته يعالج قضايا التنمية ، فأعجبت بالمامه العميق بجميع حقائق بـلاده . والواقع أن إيران الشاسعة تنطوي على موارد بترولية ومعدنية ضخمـــة ، وتتمتع بإمكانات كبيرة في المجالين الصناعي والزراعي. إن هذه الإمبراطورية التي تجاور الروس ، وتتعرض ، في جميع الاوقات ، لتدخلات الانكلوسكسونيين ، أصبحت حريصة على أن تضمن لنفسها دعائم غير دعائمهم . ولذلـك اقترح الشاه مكاناً مرموقاً لكل ما هو فرنسي ، في مجالات الأعـــمـال التجارية ، والابحاث ، والمدارس ، والجامعات . وقد قدّرت فرنسا هذه الحكمة البالغة ، وأخذت تتعاون مع ايران تعاوناً آخذاً بالنمو والاطراد .

وها هوذا دافيد بن غوريون ، وإنني أكن لهذا المصارع وهـــذا البطل الجريء كثيراً من الاجلال الممزوج بالمودة . إن شخصه يرمز الى إسرائيل التي أخذ يحكمها بعد أن أشرف على تأسيسها وكفاحهـــا ، ورغم أن فرنسا لم تشترك ، شكلاً ، في انشاء هـذه الدولة التي انبثقت عن قرار مشترك صادر عن البريطانيين والأميركيين ، والسوفيات ، فقد أيدتها بحرارة . إن جسامة

هذا المشروع القاضي باعادة توطين الشعب اليهودي الذي يملك حق تقرير مصيره ، فوق أرض تتميز بتاريخ اسطوري وكان يملكها قبل تسعة عشر قرناً ، قد استحوذ على مشاعري . فمن الناحية الانسانية ، أشعر بالارتياح إذ تمكن من ايجاد وطن قومي ، وأرى في ذلك تعويضاً لكثير من الآلام التي قاسوها عبر التاريخ ، والتي زادت حدتها في أثناء المجازر التي ارتكبتها المانيا في عهد هتلر. ولكن إذا كان يبدو لي أن ثمة ما يسوغ تماماً وجود إسرائيل[1] اری أنه يترتب عليها أن تكون حكيمة جداً في تعاملها مع العرب ، إذ أنهم جيرانها وسيبقون دائماً جيرانها . وقد انشأت كيانها ووطدت سياستها على حسابهم وفوق أراضيهم ، وبذلك جرحت شعورهم ومست دينهم وأساءت إلى كبريائهم بشكل مؤلم . ولذلك عندما كلمني بن غوريون ، عن مشروعه المتعلق بتوطين أربعة أو خمسة ملايين من اليهود في اسرائيل ، التي لا تستطيع استيعابهم ، في وضعها الحاضر ، ولما كانت أحاديثه كشفت لي عن رغبته في توسيع الحدود عندما تصبح الفرصة سانحة ، حذرته من الاقدام على ذلك. ثم قلت له : « إن فرنسا ستساعدكم غداً على الاحتفاظ بكيانكم ، كما ساعدتكم بالأمس ، مهما كلف الأمر ، ولكنها غير مستعدة لتزويدكم بوسائل ترمي إلى غزو أراضٍ جديدة . لقد نجحتم في عملية حربية ، فلا تبالغوا الآن! أسكتوا الكبرياء التي قال عنها ايشيل Eschyle ، «إنها وليدة الفرح وتفترس والدها» . وبدلاً عن الإصغاء إلى دوافع الطموح الذي قد يعرّض الشرق إلى هزات عنيفة ، ويفقدكم تدريجياً عطف الرأي العام العالمي ، أرى أن تهيئوا أنفسكم لمتابعة الاستثمار المذهل لمنطقة كانت حتى الآن غير مستغلة ، وأن تعقدوا مع جيرانكم صلاتٍ قد تعود عليكم بالنفع ردحاً طويلاً من الزمن » . وبينما كنت أقدم هذه

---

١ - رغم ما سيذكره المؤلف في الاسطر القادمة حول حقوق العرب في أراضيهم ، كان يجدر به أن يشير الى المآسي التي يقاسيها مليونا لاجىء فلسطيني أخرجوا من ديارهم وجردوا من اراضيهم ، فضلاً عن أن تأسيس دولة فوق اراضٍ مغتصبة لا يعد عملاً بطولياً بل عملاً إجرامياً يتعارض مع ابسط قواعد العدل والانصاف . (المترجم)

النصائح الى بن غوريون ، وضعتُ حداً لتعاملات أُسيءَ استعمالها في التعاون العسكري بين تل أبيب وباريس، منذ حملة السويس، وقد كانت تتيح باستمرار قبول الإسرائيليين في جميع درجـات أركان الحرب والادارات الفرنسية. وبذلك توقفت على الخصوص المؤازرة التي كنا نقدمها للشروع في إنشاء معمل تحويل «الاورانيوم» الى «بلوتونيوم» الذي سيتحول يوماً ما الى قنابل ذرية.

وقد زارني من ثم مانويل برادو رئيس جمهورية البيرو ، الذي أراد أن تكون زيارته الرسمية برهاناً على تعلق بلاده فكرياً وعاطفياً بفرنسا ، مما حملها على أن تكون في مقدمـة جميع دول أميركا الشمالية والجنوبية التي اعترفت بفرنسا الحرة في أثناء الحرب العالمية الثانية . فهذا الرجل العاقل ، الذي تقض مضجعه المؤامرات الداخلية وطلبات الدول الاجنبية ، حملني على الشعور بأهمية الدعم المنتظم الذي قد تقدمه الأمم اللاتينية في العـالم القديم ، ولا سيما فرنسا ، الى الدول التي انسلخت عن الامبراطوريتين الاسبانيـة والبرتغالية . وقد أيد هذا الحديث فكرتي القائلة إن أوروبا الموحدة تستطيع أن تقوم بمهمة كبيرة تعادل مـا قد يقوم به العالم أجمـع ، على أن تكون أوروبية ، وتضم الاسبانيين والبرتغاليين . وقد جعلني أفكر بهـذا الموضوع مجدداً رئيس الأرجنتين آرتورو فرونديزي الذي استقبلناه رسمياً في باريس ، وشرح لي ما أنجزته بلاده حتى الآن ، ومدى إمكاناتها ومـا تحتاج اليه لكي تبني نشاطها ومن ثم سياستها على قواعد قوية . وكان ذلك يفسر بوضوح لهيب « عهد بيرون » ونيران بركانه . ولما كانت حكومة بونس آيرس ترفض وصاية الولايات المتحدة، اتجه فرونديزي نحو طلب مساعدة فرنسا أولاً، ثم مساعدة ايطاليا . وإننا بتقديمنا الى الأرجنتين المساعدة التي طلبتها منا ، نشعر ، أننا أضفنا شيئاً جديداً الى آمال العالم اللاتيني .

وبعد ذلك جَدَّ حادث هام ، ذلك أن اسبانيا أوفدت مرتين رسمياً الى فرنسا وزير خارجيتها فرناندو كاستيلا الذي اجتمع بموريس كوف دو مورفيل

في جزيرة « الفيزان » الواقعة في نهر بيداسّوا . وقد حان الوقت ، فعلاً لاعادة العلاقات القائمة بين الشعبين الى الأهمية والروعة اللتين كانا يحتلانهما في الماضي ، ذلك ان حكومة الجنرال فرانكو تريد أن تخرج من العزلة التي فيها ، إما بإرادتها ، أو بإرادة الآخرين، أو بسبب الحرب الأهلية وأحداث الحرب العالمية الثانية . ومهما يكن الأمر ، فان السلم الذي أشاده في الداخل، وصانه في الخارج ، يسمح لاسبانيا الحديثة أن تستثمر مواردها وإمكاناتها ، وتقضي طبيعة الأمور أن تنسق كل ذلك مع فرنسا التي تعد جارتها، وأليفتها ومتممة لها. ومن جانبي ، فقد أخذت أقدر الهدف الذي يرمي هذا التقارب الذي يدعونا اليه هذا الشعب الكبير لاعتبارات كثيرة تمسنا بالدرجة الأولى . ولذلك فان العلاقات السياسية قد أعيدت الى مجراها الودي ، كما دبّ النشاط في العلاقات الاقتصادية والثقافية .

ولم يأت مستشار النمسا الاتحادية ألفونس كورباخ ليعرض علينا تسويات خاصة ، وإنما كان يريد التحقق من أن تحالف فرنسا مع المانيا الاتحادية ، لا يحول دون التمسك بحزم باستقلال بلاده . وقد تلقى في هذا الشأن الاطمئنان القاطع ، ذلك انني عندما توليت استبدال العداء القائم بين الفرنسيين والألمان بتضامنهم، اشترطت ألا يلجأ جيراننا عبر نهر الرين الى ضم النمسا، والامتناع عن تعديل حدودهم أو الاستيلاء على بوهيميا . إن معاهدة عام ١٩٥٥ ، التي اعترف وضمن بموجبها الروس ، والفرنسيون ، والبريطانيون ، والأميركيون، سيادة النمسا وحيادها ، تظل إحدى قواعد التوازن الأوروبي الذي يُعد باستمرار كياناً ضرورياً ومتفقاً عليه .

ثم استقبلنا رئيس مجلس وزراء اليونان ، لأسباب مماثلة ، يضاف اليها الاعراب عن صداقة قديمة العهد . وقد تمكن قسطنطين كرامانليس من حكم الشعب اليوناني الذي تُعدّ حياته السياسية مماثلة لتعرجات شواطئه، ونتوءات اقليمه . وما زال اقتصاد هذا البلد ، ومستوى معيشته ، ووضعه الاجتماعي،

آخذاً بالتحسن. وقد أعرب كرامانليس عن أمنيته بأن تتولى فرنسا الاسهام بنصيب أوفر في هـذا التقدم ، وطلب أن تساعدها لكي تعقـد اليونان مع السوق المشتركة معاهدة شركة تؤدي الى زيادة المبادلات . ومن جهـة ثانية ، فقد أبـدى رئيس مجلس الوزراء رغبته في أن تظل باريس دعامتـه التقليدية لأن بلاده عرضة باستمرار لمطامع جيرانها ، ودائمة القلق من جراء مشروعات روسيا المحتمـلة في البلقان ، ومما يجري في قبرص ، كما تغيظهـا الرعاية الفائقة التي يبديها نحوها الانكلوسكسونيون ، وقد حققنا هذه المطالب .

وبعد ذلك ، استقبلت بابتهـاج جان لوساج الذي أصبح رئيساً لمجلس وزراء كيبك ، وقد قـدم لمعالجة قضايا فرنسية صرفـة ، تتعلق في الواقع ، بتنظيم مساهمة فرنسا لفرع شعبها المقيم في كندا ، المتفـاني في سبيل سيادته ، والذي نظراً للضغط الذي يتعرض له في جميـع النواحي، وفي أرض أميركية، من قبـل عناصر تنتمي لأصل مختلف عن أصله ، يريـد أن يبقى أميناً للغته وروحـه ، وأن يتمتع ، في سبيل ذلـك ، بوسائله الخاصة المتعلقة بالمعيشة والتعليم . ولم يسبق لمهمـة جان لوساج ، أي سابقة على الاطلاق ، فهي تؤيد ذعر الطائفة الفرنسية في كندا ، وتعرب عن الأمل الذي أحيا كيانها التجدد في وطنها القديم . ويجب الاعتراف بأن كيبك تبذل جهـداً كبيراً في سبيل خلاصها : فقد أكثرت عدد مدارسها ، وانشأت تعليمـها الفني ، وأنمت جامعاتها في كيبك ، ومونريال ، وشيربروك ، وشيدت منشأة ضخمة للطاقة تحمل اسم «هيدرو – كيبك» وتسعى للتزود بمعامل غير أجنبية . وقد نظمت حكومته وحكومة باريس مباشرة ، ودون أي واسطة ، بداية المساعدة التي ستقدمها فرنسا منذ الآن الى الفرنسيين المقيمين في كندا .

وهكذا نلاحظ أنه أخذت تتجه نحونا الأنظار وتحمل الينا الشكاوى من جميع أنحاء العالم . وفي القارة الأوروبية ، شرعنا ، في الوقت نفسه ، باتخاذ المبادرات والاجراءات التي تؤدي الى الاتحـاد : كالتضامن الفرنسي – الألماني

ومشروع التجمع الأوروبي للدول الست، وبداية التعاون مع روسيا السوفياتية.
وبالاضافة الى ذلك ، كلما أثير موضوع السلم يأتي الينا زعماء الشرق والغرب للمباحثة والتفاهم. لذلك فان استقلالنا لا يتجاوب والآمال التي يعقدها شعبنا وتقديره لنفسه ، فحسب ، وإنما يتفق أيضاً مع ما يتوقعه منه العالم أجمع.
وينشأ عن ذلك مجال اوسع لفرنسا للتباهي بمركزها ، ويلقي عليها في الوقت نفسه ، التزامات مرهقة. ولكن ألم تخلق لهذا المصير ؟ وبالنسبة إليّ ، فإن الأمر لا يخلو من روعة المسؤولية الكبيرة وعبئها المرهق. ولكن ألست موجوداً من أجل ذلك ؟

٧ رئيس الدولة

ها قــد أُنشئت المؤسسات الحديثة . فكيف أستطيع أن أضفي عليها الشكل المناسب من قمة الدولة ؟ إن هذه المهمة تقع على عاتقي إلى حد بعيد، لأن الأسباب التي أوصلتني إلى هذا المركز والظروف التي أعيش فيها ، ليست متصلة بالنصوص ، فضلاً عن أنه ليس لها أي سابقة في التاريخ . ففي ظـل النظام الملكي ، كان ثمة مبدأ تقليدي يقره الجميع ، حتى الذين كانوا يثورون ضده ، ومآله أن الوراثة تجعل من الملك المصدر الوحيد للسلطات، ولو منح الآخرين بعض الحقوق ، أو فوضهم بممارسة بعض الاختصاصات . إن الاستفتاءين اللذين سلما مقاليد الحكم إلى كل من إمبراطوريتنا ، مدى الحياة ، منحها السلطة الكاملة مهما كانت المؤسسات القائمة إلى جانب كل منهما . وعلى النقيض من ذلك ، فان الرئيس في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة ، المنتخب من قبل البرلمان وحده لمدة سبع سنوات ، لم يكن يتمتع بأي سلطة سوى إصدار القرارات المتعلقة بتخفيف عقوبة الموت ، رغم أنه كان يتولى جزئياً مظاهر السيادة ، ويستطيع في بعض الحـالات ممارسة نفوذه ، وإن كان كل

شيء يُقرر أو يُنشر باسمه . وفيما يخصني ، فقد تسلمت زمام الحكم دون حق وراثي ، أو استفتاء ، أو انتخاب ، وإنما جئت تلبية لنداء فرنسا الحتمي والصامت ، لأقوم بالدفاع عنها وعن وحدتها ، ومصيرها . وإذا كنت أتولى الآن المنصب الأول في الدولة ، فذلك لأنني أصبحت ، منذ ذلك الحين ، أُعَدُّ ملاذاً لها . غير أن ثمة واقعاً يفرض نفسه على الجميع وعلى شخصي بالذات ، إلى جانب حرفية الأحكام الدستورية . ومهما كان التفسير الذي يُعطى لأي مادة من المواد ، فإن الفرنسيين يتوجهون بأنظارهم نحو ديغول ، ويتوقعون منه حل قضاياهم ، ويمنحونه ثقتهم ، أو يوجهون إليه لومهم . وللتأكد من أن الآمال معقودة عليه ، وأنه مسؤول شخصياً عن أي اخفاق، يكفي أن نستمع إلى الخطب ، والأحاديث ، والأناشيد ، والصياح ، والاشاعات ، وقراءة ما يطبع في الصحف ، او يعلن على الجدران . إنني أشعر من جانبي ، أن حق ضمان المصلحة القومية وواجبها منوطان بكياني كله .

وإنه لصحيح أن الدستور الذي أقرته البلاد ، بناءً على طلبي ، يحدد اختصاصات مختلف السلطات،ولكن ذلك لا يتعارض والفكرة التي اتصورها أنا والشعب عن التزاماتي . إن ما ورد فيه من ان الرئيس « يضمن الاستقلال القومي ، وسلامة الأراضي ، واحترام المعاهدات ، ويكفل عن طريق الاحتكام إليه ، انتظام عمل السلطات العامة واستمرار الدولة » ، يعبر عن حقيقة مهمتي الأساسية بنظري ونظر المواطنين . ولا شك أن ثمة حكومة « تحدد سياسة الأمة » ، ولكن جميع الناس يعلمون ويتوقعون أن أتولى اختيارها ، وألا تعمل إلا بمقتضى الثقة التي أمنحها إياها . ولا شك أن ثمة برلماناً ، يحق لأحد مجلسيه أن يراقب أعمال الوزراء ولكنني وجمهور الشعب لا نرى في ذلك ما يحدد مسؤوليتي ، ولا سيما أنه يحق لي ، بحكم القانون ، أن أحلّ ، عند الاقتضاء ، المجلس المعارض ، وأن أخاطب البلاد بواسطة الاستفتاء ، دون اللجوء الى البرلمان ، وأن أتخذ في حالة الخطر العام ، جميع

التدابير التي تبدو لي أنها ضرورية . ومع ذلك ، ونظراً لأن مهمتي المذكورة تنشأ عن مبادرتي وعما يدور بشأني في ذهن الرأي العــام ، يتحتم أن يقوم ويستمر بيني وبين الشعب اتفاق أساسي،يتحقق بوضوح عن طريق الاستفتاءات التي تجري بين حين وآخر للاجابـــة عن اسئلتي . وصفوة القول ، ليس في فكري ، أو في شعور الجمهور ، أو في النصوص الدستورية، ما يغير الأوضاع التي أنشأتها الحوادث فيما يتعلق بطبيعة مهمتي ومداها . لذلك يترتّب علي أن أنظم كيفية قيامى بأعبائي ، دون أن اتجاهل أحكام النصوص المدونة .

وباستثناء الأوضاع المأسوية التي تتطلب فجأة من الدولة موقفاً ينطوي على الحل ، والذي آخذه على عاتقي ، فان مهمتي تنحصر ، قبـل كل شيء ، في رسم التوجيهات ، وتحديد الأهداف وتقديم التعليمات إلى الحكومـة التي تعد جهاز التنبؤ والتهيئة ، والتنفيذ . ويتم ذلك عادة برئاستي ، مرة واحدة في الاسبوع،أو أكثر من ذلك وإنما بشكل نادر جداً . وجميع الوزراء يحضرون هذا الاجتماع ، وفي عدادهم وزراء الدولة ، إذ ليس للحكومة سوى سياسة واحدة ، والتضامن بالنسبة الى من يتحملها غير قابل للتجزؤ . ويجلس مقابلي ميشال دوبريه، ويجلس عن يميني دائماً أندريه مالرو[1] . إن وجود هذا الصديق العبقري إلى جانبي ، وتحمسه للقضايا الكبيرة ، يجعلني أشعر أنني بـذلك في مأمن من القضايا العادية . إن الفكرة التي كوّنها عني هـــذا المساعد النادر تساهم في دعمي . وإني أعلم أنه إذا احتدم النقاش حول موضوع خطير ، فان رأيه السريع يساعدني على تبديد المصاعب . وتجري الجلسة وفق جــدول الأعمال الذي أصدره وابلغه مسبقاً ، واعياً عادةً في ذلك ما كان يطلبه مني رئيس مجلس الوزراء ، وما كان يعرضه معاً الأمين العــام لرئاسة الجمهورية جوفروا دو كورسيل ، والأمين العام للحكومة روجيه بولان . إن هـذين الموظفين الكبيرين ، المطلعين على جميع القضايا، يحضران الاجتماعات ويلزمان فيها السكوت ، ويسجلان القرارات المتخذة . وبناء على طلبـات الوزراء

١ – اقرأ له في منشورات عويدات : الوضع البشري (رواية) ، الغزاة (رواية) .

الخطية ، تعرض على مجلس الوزراء تباعاً ، القضايا المتعلقة بالشؤون العامة ، سواء كانت تقتضي عرضاً عاماً ، أو مناقشات جماعية ، أو قرار نص كمشروع قانون ، أو مرسوم ، أو بلاغ ، أو حلاً فوريـــاً . ولكل وزير حق طلب الكلام ، ويلبّى طلبه باستمرار ، وفي القضايا الهامة جــداً ، أدعو جميع أعضاء مجلس الوزراء الى بيان رأيهم ، وفي جميع الحالات ، يبدي رئيس مجلس الوزراء آراءه واقتراحاته . وفي نتيجة البحث ، أبين وجهة نظري وأعرب عن القرار النهائي ، ثم اصادق على قائمـــة القرارات ، ويأتيني وزير الإعلام ليتلقى التعليمات المتعلقة بمـا يترتب عليه نشره على الجمهور عن نتيجة الاجتماع المنتهي . وجدير بالاضافة أنــه لا يمر اسبوع دون أن استقبل مرة واحدة على الأقل رئيس مجلس الوزراء ، لأستعرض معه بهــدوء تام ، سير الأمور . وفضلاً عن ذلك فانني استقبله قبل افتتاح مجلس الوزراء لأحــدد معه ما يجب أن نتوصل إليه . ومن جهة ثانية ، فان أعضاء الحكومة يأتون لزيارتي تباعاً ، فيعرض عليّ كل منهم ما يعمله أو ما يعتزم عمله ، ويطلع على آرائي حول هذه الموضوعات . وأخيراً ، تعقد ، في الحــالات غير العاجلة ، مجالس محدودة ، تضم الوزراء المعنيين ، وكبار موظفيهم ، ويتدارسون معي القضايا المعروضة على البحث . وكل ما تقرر في ظل عهدي ، قــد تم ، عن خطأ أو صواب ، وإنما لا اعتقد أنه اتُّخذ بلا تروٍّ .

وإذا كنت في مجال القضايا العامة ، لم أهمل أي موضوع ، أو أحتفظ به ، فلم أتقاعس ، حتماً ، عن تركيز اهتمامي حول القضايا ذات الأهميــة الكبيرة والعامة . وهذه القضايا تتناول ، في المجال السياسي ، وبالدرجة الأولى ، ما يتعلق بالوحدة القومية ، كقضية الجزائر ، وعلاقــات الشركة التي حلت محل سيادتنا في الاتحاد الفرنسي ، ونظام التعليم الخاص الذي وضع حــداً لحرب المدارس واستمر ستين عاماً ، والتدابير الواجب اتخاذها في سبيل زراعتنا ، إما من قِبلنا أو من قِبَل السوق المشتركة ، والمباشرة بالمساهمة في سير المنشآت عن طريق الاشتراك بالمصلحة . أمــا في المجال الاقتصادي والمالي ، فكنت

أتدخل قبل كل شيء، بشؤون التخطيط والموازنة، والوضع النقدي، لأن كل شيء مرتبط بهذه الموضوعات، ولأنها تقتضي احتكاماً لا يقبل الجدل، وهو أمر منوط بي حكماً. إن نشاطنا الخارجي يقتضي توجيهي، لأنه يُلزم بلادنا إلى أمد طويل وبشكل حيوي. وعلى أي حال فإن الدستور ينص صراحة على أن رئيس الجمهورية يضمن الاستقلال، ويتولى المفاوضة، ويبرم المعاهدات، ويجعل سفراءنا ممثليه الشخصيين، كما ينص على أن سفراء الدول الأجنبية يُعتمدون لديه. وأخيراً، فمن البديهي أن أضفي على دفاعنا، طابعي الشخصي، إذ أن تحويله يتم وفق توجيهاتي، ولأن معنويات جميع أفراد الجيش وانضباطهم يدخل ضمن اختصاصي. ومرد ذلك الى أسباب عديدة تتعلق أولاً بشخصي، ولأن الرئيس مسؤول عن «سلامة الاقليم»، ولأنه «قائد الجيوش»، ويترأس «مجالس الدفاع الوطني ولجانه».

فقد كنت إذاً مع حكومتي على صلة مستمرة وعميقة، ومع ذلك، فإن مهمتي لا تطغى على مهمتها. ولا شك انني بعد أن أستمع اليها، يترتب عليَّ أن أحدد الاتجاه العام الذي يجب أن تتبعه. ولكن تسيير شؤون الادارة منوط بالوزراء، ولم أتجاوز سلطتهم أي مرة لأوجه الى الموظفين أي أمر مباشر. ولا شك أن المجالس التي أترأسها تسفر عن اتخاذ قرارات. ولكن جميع الذين يشتركون فيها يدلون بآرائهم بحرية وبشكل كامل، هذا! فضلاً عن أن واحدهم لا يصبح وزيراً إلا لأنه أراد ذلك، ولأنه يستطيع أن ينهي مهمته بملء ارادته. ولا شك أنه إذا اتفق أن أتصل هاتفياً بميشال دوبريه، أو بأحد زملائه، فليس لهم أن يخاطبوني هاتفياً، إذ أن أحد مساعديَّ يتلقى المخابرات. غير أنه عندما يرسل لي أي عضو في الحكومة تقريراً، فإنه واثق من أنني سأطالعه، وإذا طلب مني موعداً لمقابلتي، فانه متأكد بأني سأستقبله. وجملة القول، إنني أضع حاجزاً رقيقاً بيني وبينهم ولكنني لا أعيش في «برج عاجي».

ونظراً لأهمية اختصاصات رئيس مجلس الوزراء وضخامتها، فلا يمكن

إلا أن يكون « من المقربين لي » . وهذا ما يتم في الواقع ، إذ انتخبه لغاية معينة ، واحتفظ به في مركزه مدة طويلة ، كي يتعاون معي عن كثب وباستمرار. ولكن لما كانت نشاطات كل منا ليست منفصلة بعضها عن بعض، وإنما متميزة ، وكان يجب بالنسبة الى كل موضوع ، أن تُعرض علي المعطيات السياسية والادارية التي تتبناها الحكومة ، دون مواربة ، وكان من المستحسن أن تُستكمل أفكار رئيس الدولة ونشاطاته ، وتُدعم ، وتُستبدل أحياناً بمبادرة ، أو كفاءة ، او ارادة ، تصدر عن الآخرين ، لذلك يجب أن يُثبت رئيس مجلس الوزراء شخصيته . وقد قام ميشال دوبريه بذلك بجزم ، سواء في اشتراكه بتبادل الأفكار ، أو بتهيئة ما ينظمه ، أو بالتنفيذ الذي يشرف عليه . وكما ان تجربة البحارة القديمة تقتضي أن يكون لربان السفينة مساعد يتمتع ، الى جانبه ، بصلاحيات خاصة ، كذلك يجب في السلطة التنفيذية لجمهوريتنا الجديدة ان يكون الى جانب رئيس الجمهورية الذي يهتم بالأمور الهامة والدائمة ، رئيس لمجلس الوزراء يعالج القضايا الطارئة . ومع ذلك أرى من المعقول أن يتولى هذا الأخير مهامه المرهقة والمملة ، خلال فترة معينة من نشاطه في ممارسة السلطات العامة ، ثم يوضع في قوى الاحتياط . وعندما عيّنت ميشال دوبريه أطلعته على رأيي في هذا الموضوع . وعندما أعطت المؤسسات الجديدة نتائجها ، وقد كان في مقدمة بُناتها ، وعندما تم الاصلاح الاقتصادي ، والمالي ، والنقدي في البلاد ، وعندما تحقق نظام المشاركة بين فرنسا وممتلكاتها القديمة ، وعندما انتهت تسوية قضية الجزائر ، وعندما أنجزت الجمعية الوطنية ، المنتخبة عام ١٩٥٨ ، المهمة التشريعية الواسعة النطاق ، المرتقبة منها ، وعندما زالت الأخطار المحيقة بالبلاد ، وأخذت تتفتح فترة سياسية مختلفة جداً ، عندئذ رأيت ان الوقت قد حان لإعفاء رئيس مجلس الوزراء اللامع من أعبائه ، وادّخاره للمستقبل. وعلى هذا الأساس تسلم محله جورج بومبيدو في نيسان (ابريل) ١٩٦٢ .

وخلال الاربعين شهراً هذه ، كنت محاطاً بكفاءة دوبريه وإخلاصه كما

أن الانسجام كان سائـــداً في الحكومة التي تم تعيينها بناء على اقتراحه . ولا شك ، أنه حصلت مع مرور الزمن ، تغييرات في تأليف هذه المجموعـة المكونة من سبعة وعشرين شخصاً. فقد خرج منها كل من فيليكس هوفويه ـ بوانيي ، عندما انتخبه الساحل العاجي رئيساً له ، وانطوان بيناي ، لعـدم رغبته في أن يبقى وزير دولة عندما تخلى عن وزارة المالية، وماكس فليشه، الذي تبعه ، وجان برتوان ، وفيليكس شاتونه ، تباعـاً ، لأسباب صحية ، واندريه بولـّوش ، الذي وضع مشروع القانون المتعلق بالتعليم الخاص ، وآثر ألا يشرف على تطبيقه بنفسه ، وجـاك سوستيل ، وبرنار كورنو جانتي ، بسبب الجزائر ، وروجيه هوديه، الذي قرر بعد نقله الى وزارة الزراعـة ، أن يعود الى مركزه عضواً في مجلس الشيوخ، وروبير لو كور ، ليصبح رئيس محكمة العدل،وهنري روشرو ليصبح عضو لجنة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي. وُعـين في الوزارة كل من ويلفريد بومغارتنر ، الذي انسحب من منصبه قبل الأوان لأسباب شخصية ، وجان فوايه ، ولوسيان باي ، وادغار بـيزاني ، وروبير مولان، وفرنسوا ميسّوف، وجان دو برويّ، وكريستيان دولامالين. غير أنه إذا حصلت بين هؤلاء بعض التغييرات ، فقد ظـل باقي الوزراء في مناصبهم من أول يوم حتى آخر ساعة ، وهم: اندريه مالرو، وادمون ميشله، وموريس كوف دو مورفيـل ، وروجيه فريه ، ولويس جوكس ، وبيار غيوما ، وجـان مارسيل جانيني ، وروبير بورون ، وبول باكون ، وبرنار شونو ، وبيـار سودرو ، وموريس بوكانوسكي ، وريمون تريبوله ، والآنسة نفيسه سيدكارا ، وجوزف فونتانه ، وفاليري جيسكار ديستان. ولا شك أن هؤلاء الوزراء كانوا مختلفين جـداً بعضهم عن بعض ، فإذا كان معظمهم ينتسبون إلى مختلف فئات البرلمان ، فان عدداً كبيراً منهم قـدم مباشرة من الإدارات العامة ، وإذا كانوا كلهم مأخوذين بسحر السلطـة ، ومنهمكين بأعبائهم ، ومندفعين في سبيل المصلحة القومية ، فقد كانوا غير متساوين في الكفاءة وحسن التصرف . وإذا كان كبيرهم يبلغ السبعين من عمره ، فإن

أصغرهم كان لا يتجاوز اثنين وثلاثين عاماً . ولكن عندما كنت أشاهدهم يجابهون القضايا العويصة والمعقدة التي كانت تعرض على الدولة ، والتي لم يظهر مثيلها في أي عهد ، تقابلها وسائل محدودة لمعالجتها ، فقد كنت أراهم ، في مجموعهم ، يماثلون أحسن وزراء فرنسا. وكنت طوال قيامهم بأعباء مهامهم، أمحضهم بإخلاص تقديري وصداقتي. وقد أعرب لي الجميع عن تعلقهم بشخصي، وقد لمست لدى الجميع الاقتناع بأن السعي في سبيل التجديد الذي قاموا به كان يتناسب وعظمة التاريخ .

إن هذه الوحدة والمتانة ، اللتين تتعارضان والاخطاء السابقة ، تغضبان، في نظر الرأي العام الوطني والدولي ، فئات الضغط . ولكن السلطة العامة تفيد من ذلك كثيراً ، ولا سيما أن البرلمان يتأثر في الوقت نفسه بنشاطه وموقفه ، من التغيرات التي تفصل بين السلطات ، وتضمن لها الاستقرار ، بعد أن تنقذها من التباس مزمن . ولا شك أن كثيراً من المنتخبين يشعرون بصعوبة ضغط القواعد الحديثة ، ويرون أن الحكومة لم تبقَ تحت تصرفهم الكامل ، ولا شك أن ذلك يتعارض ورغبة الذين كانوا يأملون سابقاً ، دون ملل ، أن يصبحوا وزراء أو يستعيدون هذا المنصب . ولا شك أنه زال بذلك عنصر كان يحرك الحياة البرلمانية ونشاطها ، وبدونها تفقد المناقشات جاذبيتها المأسوية . ومع ذلك ، فان تعقد المجتمع الحديث الذي يُصدر المجلسان تشريعاتها في سبيله ، يُضفي صعوبة متزايدة على مهمتها . إن موضوعات مناقشاتها متنوعة ومختلفة الى حد أن مجالات الاشتراك فيها كثيرة. ولكن ، لما كان عدد الدورات والجلسات محدوداً ، فإن « الوقت المحدد للكلام » تضاءل الى مدى بعيد . وإذا أضفنا الى ذلك أولوية الاعتبارات الفنية وتوحيد الآراء ، فلم تُضَف الى المناقشات ، تلك العموميات المثيرة ، والحركات الخطابية ، والحجج والبراهين التي كانت الأصوات القديمة تحرك بها مشاعر الحاضرين وتسحرهم . إن نوعاً من الآلية الكئيبة يسيطر حالياً على المجلسين . وفيما يخصني فقد كنت دائماً أجلّ الكفاءات الخطابية التي كانت

تزين المنبر الفرنسي ، لذلك أرى أن انحجاب البلاغة يبعث الكآبة ، ولكنني أعزي نفسي عندما أرى زوال الفوضى التي أضفت طابعها على الجمهوريتين الثالثة والرابعة تحت شعار « الألقاب والسموم والملذات » البرلمانية ، ثم قضت عليها .

وعندما تسلمت زمام الحكم ، أبلغت البرلمان وجوب ذلك ، برسالة قلت فيها : « إن طابع عصرنا والخطر الذي يهدد الدولة لعدم تمكنها من كشفه ، حملا الشعب الفرنسي على إصلاح المؤسسة البرلمانية إصلاحاً جذرياً . وقد تمّ ذلك في النصوص القانونية ، وبقي تطبيق التغييرات الكبيرة التي جرت على سير أعمال المجلسين وفي العلاقات بين السلطات . إن إقدام المجلس الوطني على تنفيذ ذلك يضمن للدولة الجمهورية ، فيما يتعلق بها ، الفعالية ، والاستقرار ، والاستمرار الذي يقتضيه إصلاح فرنسا . هنا يتجلى اختبار البرلمان الحاسم». وعقب ذلك، أخذت أوجه جهدي لعدم الحؤول دون إجراء تعديل تدريجي ومفصل لإصلاح النظام التمثيلي جذرياً ، بحيث أن البرلمان إذ يناقش القوانين ويقترعها ويمارس رقابته على الوزارة ، يفقد صفته كمصدر للسياسة ومرجع للحكومة . ولذلك ، فان البيانات التي وجهتها مراراً إلى المجلسين ، تتضمن إبلاغها المبادرات الخطيرة التي توليت تنفيذها بنفسي دون الرجوع اليها . ولذلك أيضاً استنكفت عن استشارة الفئات البرلمانية لدى تأليف وزارة دوبريه ، والوزارة التي خلفتها ، لأن استمزاجها يؤدي الى اشتراكها كالماضي، في إجراءات لم تبق من اختصاصها . ولهذا السبب أيضاً ، عينت في الوزارة عدة شخصيات ليست أعضاء في البرلمان . ولهذا السبب كلفت الحكومة أن تعهد الى المجلس الدستوري بتعديل الأنظمة الخاصة بالمجلسين اللذين حاولا القيام بهذه المهمة ، مما يعد تجاوزاً لمهمتها ، وبذلك تم تعديل تلك الأنظمة . ولهذا السبب لم أسمح لرئيس مجلس الوزراء ، خلال ثلاث سنوات ونصف ، أن يطرح موضوع الثقة ، إلا أربع مرات ، إذ أن حق مراقبة الحكومة كاف بحد ذاته . ولهذا السبب لم اوافق في آذار (مارس) ١٩٦٠ ، على

عقد دورة طارئة للبرلمان لمناقشة القضايا الزراعية، وقد طلب عقدها لأغراض تتعلق بالدعاية الانتخابية ، أكثر من نصف النواب وأعضاء مجلس الشيوخ ، إذ لا يمكن عقدها إلا إذا وافقت عليها . ولهذا السبب أخيراً ، عندما تبين لي أن جورج بومبيدو ، جدير بأن يصبح رئيساً لمجلس الوزراء عينته في هذا المركز دون أن يكون عضواً في البرلمان أو ملماً بشؤونه .

ولكن ، رغم اقدامي على منع هـــذه المؤسسة من العودة عن طريق المناورات ، الى الاساءات التي أطاحت بها وكادت تقضي على الدولة ، فقد كنت أكن لها الاعتبار الذي كانت توحيه إليّ ،وأؤمن أن البلاد بحاجة إليها، على ألا تخرج من الحدود المطلوبة . ورغم أنـــه كان يتعذّر عليّ الاتصال مباشرة بالمجلسين ، فقد كنت دائم الإطلاع على كل ما يجري فيهما ، إذ كان جاك شابان ــ دالماس ، رئيس الجمعية الوطنيـة ، يزورني مراراً ليطلعني على ما يجري فيها. وإني أقدر فيه كثيراً التفهم العميق للأمور ، وملاطفة الناس، الأمر الذي يجعل منه نموذجـــاً لحسن تيسير شؤون المجلس ، إما من فوق الكرسي الذي يشغله ، أو عن طريق حسن معاملة الأشخاص ، والكتـل ، واللجان . وقد جاء شاباً إلى المقاومة وتوصل بقفزة واحدة إلى الصف الأول من نشاطها ، وظل يعمل في السياسة ، دون أن تبرز السنون نشاطـــه أو سلوكه . وإذا كان يبدو أنـــه يحب المعاشرة والإطلاع على مختلف الآراء ، والمرونة في الأساليب ، فقد قرر شابان ــ دالماس ، منذ عام ١٩٤٩ ، أن يتتبع خطواتي، ويتابع قضية السلام والتجديد القومي. وقد لاحظت، طوال قيامي بهذا الكفاح ، أن حنكته تتفق وكفاءته دون أن تنال من استقامته .

وكان رئيس مجلس الشيوخ غاستون مونورفيل ، يعرض عليّ أيضاً آراءه في القضايا السياسية ، ولم يتخذ ازائي أي موقف يُقصيه عني يوماً ما . وكان هذا الرجل الذي ينتمي إلى جزيرة الآنتيل ، ماهراً ، يشغل ، بالتـــالي ، مركزه بكفـــاءة . وهو غيور على كل ما يتعلق باختصاصات المجلس الذي

برأسه وكرامته . وهو متعصب للفكرة التي كوّنها سابقـــاً حول النظام الجمهوري . وقد حملته هذه الفكرة ، بالإضافة إلى وطنيته ، الى الالتحـاق بالمقاومة في ظل عهد فيشي والاحتلال . أما الآن ، فقد تجمدت هذه الفكرة في ذهنه إلى حد قد تحمله على تجاهل أي تطور ضروري والحكم عليه دون انصاف .

وبالاضافة الى محادثاتي مع هذين الرئيسين ، فقد كانت لديّ وسائل أخرى للاتصال بالبرلمان ، إذ كنت استقبل بانتظـام في قصر « الاليزيه » كثيراً من أعضاء مكاتب المجلسين ، وكتلها ، ولجانها ، وكنت استقبل فردياً كثيراً من النواب أو أعضاء مجلس الشيوخ ، واستمتع بالتحدث إلى هؤلاء الاشخـاص الذين كانوا يعربون لي عن مخاوف ناخبيهم وتمنياتهم . ومن جهة ثانية ، فقـد كان شقيقي بيار ، عضواً في مجلس الشيوخ عن مقاطعة « السين » ، ورئيساً لمجلس باريس البلدي ، وكان نسيبي جاك فاندرو ، رئيس بلدية كاليه ، ونائبها . وكنت في زيارتي لكل مقاطعة محاطاً بعدد من البرلمانيين لدراسة الأوضـاع المحليـة ، وكان ممثلو الشعب يحيطون برئيس الدولة في كل حفلة أو استقبال رسمي . وأخيراً ، كنت أطلع بعناية على أهم مناقشات البرلمـان ، وغالباً بارتياح ، لأن نتائجها كانت ، في مجموعها ، إيجابية . وصحيح أن الأحزاب التزمت جانب الهدوء خلال الأزمة الجزائرية ، وأن الأنظمة الواردة في الدستور تجعل من الصعب إثارة أزمـــة وزارية ، وأن البرلمانيين يعلمون أن المجلسين سيُحلاّن إذا حجبا الثقة عن الحكومـة ، وأن في الجمعية الوطنية كتلة تضم أكثر من مائتي عضو انتخبوا لمساندة ديغول ، وبالتـالي حكومته ، وهي جريئة ومتماسكة ، باستثناء بعض المنشقين الذين لا يتجاوزن عدد أصابع اليد. وأخيراً فان رئيس مجلس الوزراء الذي يحدد جـدول أعمال المجلسين ، ينظم تعاونهما مع السلطة التنفيذية ، ويشترك في المناقشات ، ويلقى من البرلمانيين الاعتبار الذي يتفق وكفاءتـه . ومهما يكن الأمر ، فإن الانتاج التشريعي الذي تحقق في أثنـاء هذه الفترة من الزمن يُعـدّ من أضخم الانتاجات .

وبالاضافة إلى الموازنات التي تتم مناقشتها والاقتراع عليها في الوقت المناسب ، وتضمن توازن الشؤون المالية وتسهم في فرض النظام في المجالات الاقتصادية ، والادارية ، والاجتماعية ، فقد تم انجاز مجموعة من الاصلاحات عن طريق القانون ، ومنها ، على سبيل المثال ، تنفيذ مشروعات تجهيز الأمة فيما يتعلق بالصناعات الأساسية ، والجامعات ، والمدارس الثانوية، والمدارس الابتدائية ، والصحة العامة ، والمشافي ، والأبحاث العلمية ، وبناء المساكن ، والنشاط الرياضي . وقد حُدِدّ نطاق تطور زراعتنا ، والوسائل اللازمة لتحويلها ، كالتوجيه ، وتوظيف الأموال، والأسواق ، والتأمينات الاجتماعية ، والتعليم، وتوزيع المياه. وتيسر رفع مستوى العمال الاجتماعي، عن طريق التعليم المهني ، والتدريب على الأعمال الجديدة ، وإنشاء معاهد حديثة للعمل ، وفسح المجال للحصول على درجة مهندس أو متخصص في التكنولوجيا العالية . ولقد نُظمت مساهمة الدولة في التعليم الخاص ، ومدى مراقبتها ، والالتزامات المفروضة عليها ، وفقاً لتقرير اللجنة التي يرئسها بيار اوليفيه لابي، والتي تضم شخصيات ذات كفاءات واتجاهات مختلفة . وتمت حماية الآثار التاريخية ، وقد جرى تنفيذ الأعمال التي تضفي على الأبنية الضخمة منها ، روعتها الأصلية . وتوحدت مدينة باريس وضواحيها في مقاطعة توحد تخطيطها ، وتم تنفيذ التنمية العقلانية للمحافظات والاقاليم الواقعة فيما وراء البحار . ووُضع حدٌ لإساءة استعمال امتياز تقطير الفواكه ، وتم إقرار مخطط تنظيم الدفاع الوطني الذي أصبح يستند إلى ثلاثة عناصر : أولاً ، القوة الذرية المعدة للعمل في الأرض والجو والبحر ؛ ثانياً ، مجموعة وحدات الجيش الكبيرة ، البرية ، والبحرية ، المعدة للاصطدام والمناورات ، والتدخل ؛ وثالثاً ، نظام بري وبحري وجوي للدفاع عن الاقاليم .

إن المحن الوطنية نفسها التي زعزعت السلطتين التنفيذية والتشريعية ، قد هزّت أيضاً كيان السلطة القضائية . وعندما درست وضع أعلى هيئة فيها ، وجدتها تعاني أزمة انهيار مريعة ، وكان مرد ذلك ، بالدرجة الأولى ، إلى

طريقة التعيين . ورغم تخفيض مستوى القبول في القضاء ، ورغم فسح المجال لقبول النساء ، ورغم أن المحامين أساتذة معاهد الحقوق كانوا يُقبلون فيه حكماً ، فقد أصبح من المستحيل ملء جميع الوظائف ، وبدا التساؤل هل يوجد فيمن يشغلها عدد تنقصهم الكفاءة والمقدرة ؟ وفي الواقع ، ان هذا السلك الشريف والنزيه لا ينطوي على فوائد مادية في عصر أصبحت الأعمال التجارية فيه مفعمة بالاغراءات . وفضلاً عن ذلك ، فان الهزات المعنوية التي تعرضت لها الهيئة القضائية الحساسة جداً ، قد خفّضت من روعته وانسجامه . وكان ذلك نتيجة قسَم الطاعة الذي فرضته حكومة فيشي والضغط الذي مارسته بالاشتراك مع العدو لإصدار الاحكام ضد رجال المقاومة والمعارضة ، والعقوبات المتخذة ضد القضاة الذين لا يمتثلون للأوامر ، مما اقتضى إجراء التطهير القضائي بعد تحرير البلاد . ومنذ عهد قريب ، فان هذا السلك الذي يحتاج إلى الاستقلال ، تعرض لتدخل السياسة في ادارته ، إذ أنه بمقتضى أحكام دستور عام ١٩٤٦ ، كان يتم تعيين عدد كبير من مجلس القضاء الأعلى من قِبَل الجمعية الوطنية ، أي من قبل الأحزاب . وأخيراً ، فقد ازداد الاضطراب الذي يسود القضاء من جراء سوء تنظيمه ، إذ أن المحاكم موزعة توزيعاً سيئاً ، وهي كثيرة العدد بالنسبة إلى السكان الذين أخذوا يتجمعون في المدن ، ومن نقص وسائله التقنية والمادية ، في حين أن مهمته أخذت تزداد تعقيداً .

لذلك ، كان لا بد من إجراء إصلاح قضائي جذري ، وقد حققته في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، بناء على اقتراح ميشال دوبريه ، الذي كان وقتئذ وزيراً للعدل ، بموجب قانونين تشريعيين مرتبطين بالدستور الجديد ، يتعلق أحدهما بنظام القضاء ، والثاني بالمجلس الاعلى . وقد أحدث في (بوردو) مركز الدراسات القضائية لانتقاء القضاء ، وتوحيد منشئهم ، وتثقيفهم ، على أن يزود القضاء بالعناصر التي يحتاج إليها كما هي مهمة مدرسة الإدارة الوطنية ، بالنسبة إلى الوظائف العامة . ولكي يتمتع القضاة بوضع مادي ومعنوي يليق

بوضعهم، فقد ُخفـّض التسلسل إلى درجتين، الأمر الذي ينظم التقدم ويساعد على الإسراع فيه، كما طرأت زيادة ملموسة على الرواتب. ومن جهة ثانية، فقد تحرر مجلس القضاء الأعلى من السياسة من جراء التغييرات التي أدخلت على تأليفه واختصاصاته. ولكي يتم تنسيق التنظيم القضائي مع كيان البلاد الحالي، فقد ألغيت محاكم المديريات ومحاكم الصلح، وأُحدثت محاكم البداية الكبرى حيث كانت تتمركز القضايا، ودُعمت محاكم الاستئناف وقد تم تبسيط الإجراءات القضائية في جميع المستويات.

وقد ترأست في قصر الاليزيه، مجلس القضاء الأعلى الذي كان يتولى أمانته العامة لديّ بيار شابران، وكانت ُتعرض علي في هذا الاجتماع اقتراحات وزير العدل أو محكمة التميز المتعلقة بالتسميات والتعيينات والتقديرات التي كان يترتب علي إقرارها، كما كانت ُتعرض علي قضايا المحكوم عليهم الذين يتقدمون بطلب العفو، وُتقدّم إليّ آراء الوزير والاعضاء التسعة حول أي موضوع عام أو خاص. وكنت لا أصدر قراراتي إلا بعد انتهاء الجلسة كيلا تتأثر بوجهة نظري الخاصة.

ولكي أتتبع تطبيق الإصلاح الكبير، خارج المجلس المذكور، كنت أصغي إلى ما كان يعرضه علي الوزير ادمون ميشله، وهو ذو رأي ثاقب، وخلق نبيل، ورفيق امين. وكان كفاحه أيام المقاومة، وهول النفي، وجروح النضال السياسي، قد صبغت أحلامه بالكآبة، دون أن تمس تسامحه. وكنت استمع إلى نيقولا باتستيني الرئيس الأول لمحكمة التميز، وإلى صديقي موريس باتان، رئيس المحكمة الجنائية، واجمع آراء رؤساء محكمة الاستئناف، والنواب العامين الذين كنت استقبلهم بين حين وآخر في باريس، أو احتك بهم في أثناء رحلاتي الى المقاطعات. وهكذا كان ُيتاح لي مشاهدة القضاة الفرنسيين، وقد نفضوا عنهم غبار الشك والمرارة اللذين كانا مسيطرين عليهم، وإنما ظلوا معرضين لصدمات عصرنا الحالي. وقد

شاهدت معظمهم متواضعين في حياتهم ، شرفاء ونبلاء في سلوكهم ، منعزلين في مجتمع متعطش ماديـاً ومضطرب معنوياً . وقد رأيتهم وجدانيين في التحقيقات التي يقومون بها ، والدعاوى التي يصدرون فيها أحكامهم ، وإنما يعاكسهم ويخيفهم صخب المختصين في الرأي العـام الذين يتوقون إلى الفضائح ويؤيدون عدم العقاب . وصفوة القول ، رأيتهم مرتبطين بمهمتهم الشاقـة ، بوجدان وأحياناً بكرامة ، إنما تساور ذهنهم فكرة نهاية القرن حيث تسود أهواء الاستهتار وانعدام الكفاءة . ومع ذلك ، فان جهد الاصلاح المبذول في هذا المجال وفي المجالات الأخرى ، قد أخذ يعطي ثماره اليانعة . ومنـذ ذلك الحين أخذت تتحسن تدريجيـاً أوضاع القضاة وسير العمل في المحاكم ، ويزداد عدد وكفاءة الشباب المرشحين لسلك القضاء ، كما تعززت السلطـة القضائية التي يتوقف عليها ، ولأسباب كثيرة ، وضع الانسان وأسس الدولة.

وجملة القول إنني أمارس مهامي في تسيير شؤون السلطة التنفيذية، وإبقاء السلطة التشريعية ، في الحدود المقررة لها ، وضمان استقلال السلطة القضائية وكرامتها . ولكنني ابدي ، بالاضافة إلى ذلك ، اهتمامـاً كبيراً بالهيئات الرئيسية التي تقدم المشورة إلى الدولة ، بدلاً من أن أحصر علاقـاتي معها بالشكليات والمجاملة . ان المجلس الدستوري الذي تم إحداثه ، يظـل على اتصال منتظم معي ، في شخص رئيسه ليون نويل . وكانت آراؤه الجديـدة التي يقدمها لي حول سير مؤسساتنا ، تضم كل ما كان يملكه من تجربة واسعة في المجالات الحقوقيـة ، والادارية ، والدبلوماسية ، والسياسية ، فضلاً عما يتصف به من ذهن نيّر ووطنية مندفعـة . أما في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فكان ممثلو نشاطات البلاد الرئيسية يتولون دراسة المشروعات المتعلقة بالتقدم والتنمية ، ولا سيما التخطيط . وكنت أفيد من اختصاصاتهم، وفي مقدمتهم الرئيس اميل روش ، المطلع على كل شيء ، وروبير بوتيرو ، وغبريال فانتيجول ، عن مؤسسة « الاتحاد العام للعمل والقوة العماليـة » ، وموريس بولادو ، وجورج لوفار عن مؤسسة « الاتحـاد الفرنسي للعمال

المسيحيين » وجورج لوبران ، عن مؤسسة « الاتحاد العـام للعمل » وأندريه مالتير ، وروجيه ميّو ، عن مؤسسة « الاتحاد العام للكوادر » ، وليون جنجمبر » عن مؤسسة (P.M.E) . وجوزف كورو ، والبير جينـان ، عن مؤسسة (F.N.S.E.A.) ، ومارسيل دونو ، وميشال دوباتيس ، اللذين يمثلان المزارعين الشباب ، وجورج فيليه ، الذي يمثـل أرباب العمل ، وجورج ديبريير ، الذي يمثل غرف الزراعة ، الخ ... وكنت استمع باهتمام ولهفة إلى هؤلاء الرجال الاكفاء ، ولا سيما أنهم كانوا يتكلمون ، في أثناء المحـادثات ، بلهجة متزنة تتعارض مع عنف تصريحاتهم العلنية ، وكانوا مع ذلك ، يبدون تشددهم في سبيل قبول وجهات نظرهم المخالفة . ولمـا كانوا يعلمون أن الدولة هي الحكَم في الموضوع ، وتتولى في الغالب، توزيـع المنح ، فقد كانوا يرفعون إليها مظالمهم او مطالبهم .

يضم مجلس الدولة ، كما هو الأمر دائمـاً ، نخبة من الشخصيات الوطنية التي تكونت بـدراسة القانون والعلوم الاقتصادية والتي تضع الشباب منهم في جو مدرسة الإدارة الوطنية. وقد ظل معظم أعضائه في مطالعاتهم الحقوقية، وأحكامهم القضائية، مخلصين ، مهما كانت سنهم لمبادىء التجرد التي هي رمز وجوده وسبب عظمته . ويقوم عدد وافر منهم بمهام رائعـة سواء بالقرب مني ، أم في مراكز ادارية ، او الى جـانب الوزراء . غير أن بعضهم ينقاد بطيبة خاطر ، في التيارات السياسية ، وهذا ما حدث بشكل خاص مـع الذين تخلوا عن المجلس على أمل أن يصبحوا أعضاء في البرلمان، ووزراء ثم عادوا إليه بعد أن أخفقوا في الانتخابات . وقد نشأ عن ذلك أن الآراء الاستشارية التي تصدر عن «الباليه روايال»، حول المراسيم ومشروعات القوانين التي تهيئها الحكومة أخذت تنطوي أحياناً على نزعات معينة . وقد ترأس تباعاً هـذا المجلس كل من رنيه كاسّان ، الذي ظل طوال أيام الحرب والسلم ، بطـل الديموقراطيـة ورسول حقوق الإنسان ، والكسندر بارودي ، الذي يتميز بالخدمات الجُلى الذي قدمها للجمهورية عندما كان الخطر في ذروته. وقد كانوا

يعرضون عليّ الأمور بوضوح للافادة من شرحهم ، وباخلاص لكي أُميّز ما يجب اقراره أو التخلي عنه . وكان الرئيس الأول لمحكمة التمييز ونائبها العام يطلعاني على وضع الجهاز القضائي ، واحتياجاته ، وتمنياته ، وعن سير العمل في هذه الهيئة ، المؤلفة من قضاة لامعين ، ولكنها غارقة في قضايا متراكمة وينقصها الوسائل والمساعدون. وقد استأنف ديوان المحاسبات أهميته ومهامه ، بعد أن عاد التوازن الى الموازنة والنظام الى النفقات . وعندما كان يزورني الرئيس الأول روجيه ليونار والنائب العام فنسان بوّريل ، ليطلعاني على نتائج مراقبات الجمعية الوطنية ، كانا يعلمان انني سأستخدمها شخصياً ، ولا سيما أن التأخر في المراقبة ، لمدة سنوات عديدة ، قد انتهى الآن ، وان الديوان يتولى حالياً مراقبة موازنات السنوات الحديثة .

لقد أطلعني المندوب العام بيار بيغانيول ، ثم خلفه اندريه مارشال على أعمال الأبحاث العلمية التي كانت آخذة بالازدياد ، وعن رغبات البحاثة المتزايدة . وكنت اتتبع عن كثب نشاط مفوضية الطاقة الذرية بواسطة المفوض السامي فرنسيس بيران والمدير العام بيار كوتور ، ومدير التطبيقات العسكرية المهندس الرئيسي جاك روبير الذي كان المحرك الأول ورئيس الأبحاث ، والأعمال ، والتجارب ، التي ينبثق عنها سلاحنا الذري . وكان كل من الجنرال ايلي ، واوليه ، وآيّوريه ، الذين تتابعوا في رئاسة الأركان العامة للجيوش الثلاثة ، يطلعوني على ما يجري فيها ، وعلى تمنياتها ، كما كان يطلعني على ذلك رئيس أركان كل من هذه الجيوش ومفتشها ، وكانت تقاريرهم تتمم المعلومات التي كان يزودني بها الوزير . وأخيراً ، فقد كنت على اتصال وثيق بالجنرال كاترو ، الرئيس الأعلى لوسام جوقة الشرف . ولكي يتوج خدماته الرائعة ، فقد وضع نظاماً جديداً ينقذ الوسام من مرض التضخم الذي كان يشكو منه ، وهيأ القانون الذي سينشىء بموجبه وسام الاستحقاق الوطني . أما فيما يتعلق بوسام التحرير ، فان الحياة المثالية ، التي حدثني عنها رئيس نظامه الجنرال آنغولد ، وخلفه كلود هيتّيه دو بوالامبير ، قد أثلجت صدري

وبث فيّ النشاط.

وقد استقبلت «كونت باريس» عدة مرات، بشكل سري، ومفعم بالفائدة. وكانت زياراته على مستوى مختلف جداً، وإنما كنت أعلق عليها أهمية كبيرة. وكان وريث ملوكنا يبدي آراءه بسمو، وبشكل سديد، ويُظهر اهتمامه بالوحدة القومية، والتقدم الاجتماعي، وهيبة بلادنا. وكان يكلمني عن ذلك بالطريقة اللائقة التي وردت في «النشرة» التي تتضمن آراءه. وجدير بالقول إنني كنت أزداد فائدة وألقى تشجيعاً في كل محادثة كانت تجري بيني وبين رئيس الأسرة المالكة.

وكنت استقبل، بناء على طلبي، الأشخاص المسؤولين في الدرجة الأولى عن السلطة التنفيذية ليطلعوني على نشاطهم والمصاعب التي تعترض طريقهم، وفي عدادهم أهم مدراء الوزارات، إذ أن مهامهم آخذة بالازدياد مع توسع المجال الاداري. وكنت استقبل أيضاً مدراء المصالح العامة، والمنشآت المؤممة الذين تخلصوا من مرارة المنافسة، وإنما خضعوا، بالمقابل، لعقبات وصاية وزارة المالية، وفي الوقت نفسه، لمطالب النقابات المرهقة. وكنت استقبل أيضاً المحافظين الذين كانت تُلقى عليهم تبعة كل ما يجري في محافظتهم، ولا سيما ما يتعلق منها بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي تحتل الآن مكان الصدارة. غير ان سلطتهم كانت نافذة حيثما كان، كما انهم كانوا يعدون فعلاً رؤساء النشاط المحلي. وكذلك كنت أستقبل سفراءنا الذين أصبحت القضايا العملية، والتقنية، والتجارية، تعد أساسية بالنسبة الى مهمتهم، وأخذوا في مختلف هذه المجالات، يقدرون مدى أهمية اعادة اعتبار فرنسا السياسي. وكنت أستقبل أيضاً عمداء الأكاديميات الذين كانوا ينظرون بارتياح الى نشوء الجامعات، والمدارس الثانوية، والمدارس الابتدائية، وظهور الأساتذة الجدد، ولكنهم يتنبأون بالهزات التي سيسببها، عاجلاً أو آجلاً، ازدياد عدد طلاب المدارس، ويساورهم القلق من جراء الأزمة التي تهدد بالانفجار،

يوماً ما ، في هذه المعاهد حيث نرى قسماً من الهيئـــة التعليمية يتهجم على السلطة ، أياً كانت ، ويسيء الى سمعتها التقليدية ، باضرابات متتالية تنـال من كرامة طلابها . وكنت أستقبل اخيراً قـواد المواقع العسكرية والبحرية والجوية ؛ إن حوادث الجزائر لم تحمل أحداً منهم على الانحراف ، ولكنهـا مست شعورهم معنوياً ، ورغم كل شيء ، فقد كان يخالج الجميع الحرص على استعادة فرنسا سلطتها وقوتها .

وجملة القول ، إن الهيئات الفرنسية المنظمة ، تؤلف دائمـا كياناً كفؤاً وجديراً بالتقدير . وبفضل معنى الحقائق والتنظيم الذي ألهم سابقاً مهندسي الأبنية الأثرية ، فقد ظلت ثابتة منذ نابوليون ، رغم جميع محننا وعـدم استقرار عهودنا وحكوماتنا . ولا شك أنه يجب الآن اضفاء نوع من المرونة على طرق انتقاء العناصر ، وتوسيع المجالات والتقسيمات الادارية ، وتكييف مختلف هذه الهيئات مع التطور الذي يضع الشؤون الاقتصادية ، والاجتماعية ، والمدرسية ، في مقدمة مهام السلطة العامة ، ويحوّل فرنسا من حياتها الريفية والقروية الى حيـاة صناعية تحمل طابع المدينة . وفي الوقت نفسه يبقى ثابتاً كل من المفهوم الأصلي لهذه الهيئات ، والتجارب التي اكتسبتها ، والفكرة التي ما زالت الأمة تحملها عنها ، رغم انها مثابرة على انتقادها والاستهزاء بها دون أن تقضي عليها . ومن ناحية أخرى ، فان الهيئات المذكورة تنظر بعين التقدير الى هذا النوع من الثورة التي قدمت رئيساً للجمهورية . فقـد كان الشعور بالبهجـة والنشاط يخيم على الاجتماعات التي تضم ممثليهـا حول الجنرال ديغول ، كما يتم في قصر الاليزيه بمناسبة تقديم التهاني في رأس السنة ، أو في المحافظات بمناسبة زياراتي ، وكان كل فرد يشعر بالارتيـاح لتأكده من أن الدولة تملك الآن أساساً مبنياً على دعائم متينة .

ولكنني أريد أن أكون مرتبطاً بحاستّي السمع والنظر ، بالشعب نفسه ، وليس بمنظماتـه فحسب . يجب أن يراني الفرنسيون ويسمعوني ، كما يجب أن

أراهم وأسمعهم ، وقد أُتيحت لي هذه الفرصة ، بفضل التلفزيون والرحلات الرسمية .

لقد أفدت كثيراً من الإذاعة أثناء الحرب. فجميع ما استطعت أن أقوله أو أنشره بهذه الواسطة ، ساهم كثيراً في لَمّ شعث الوحدة الوطنية ضد العدو . ولما تركت زمام الحكم ، حُجبت عني الاذاعة ، ولم يعد صوتي يدوي إلا في الاجتماعات المحلية . وها ان الإذاعة والشاشة قد وضعتا تحت تصرفي في الوقت الذي يباشر التجديد فيه نموه المفاجىء ، وهما وسيلتان لا مثيل لهما لكي أكون حاضراً في أي مكان ، شرط أن أكون ناجحاً لدى ظهوري . ومثل هذه المجازفة ليست الأولى بالنسبة اليّ ولا الوحيدة ، ولكنها كبيرة .

وإذا كنت أرغم نفسي منذ العهود البطولية ، عندما كنت اخاطب الجمهور ، على أن أفعل ذلك دون اللجوء إلى مذكرات ، فقد اعتدت ، على النقيض من ذلك ، أن أقرأ في استوديو الاذاعة ، نصاً مكتوباً . أما في الوقت الحاضر ، فان المشاهدين في التلفزيون ، يرون ديغول على الشاشة ويستمعون إليه عبر الأثير . ولكي أكون أميناً مع شخصيتي ، يجب أن أخاطبهم موجهاً نظري إلى نظرهم ، دون استعمال النظارات أو قراءة ورقة. ولما كنت ألفظ خطبي الموجهة الى الأمة بنبرة رصينة ، وكانت هذه الخطب عرضة لجميع انواع التحليل والتفسير ، فقد عمدت إلى كتابتها بعناية على أن أبذل جهداً كبيراً كيلا أقول أمام أجهزة التصوير إلا ما سبق أن هيأته مسبقاً . وكان يترتب على من كان مثلي في العقد السابع من عمره ، واقفاً وحده خلف مائدة ، ومعرضاً للأنوار الساطعة ، أن يبدو نشيطاً وعفوياً يستوقف الأنظار دون أن يتورط في حركات زائدة ، او يبدي إشارات غير لائقة .

وهكذا التقى الملايين من الفرنسيين بالجنرال ديغول مرات عديدة خلال هذه السنوات الأربع . وكنت دائماً أكلمهم عن فرنسا ، أكثر مما أكلمهم عن

أنفسهم ، وأتفادى تحريض جهة على أخرى ، أو ممالأة إحدى فئاتهم المختلفة ، أو مداعبة إحدى مصالحهم الخاصة ، أو أستعمل سبل الدعاية الشعبية القديمة ، بل كنت ، على النقيض من ذلك ، أبذل جهدي لتوحيد القلوب والأفكار حول الأمور المشتركة ، وأجعلهم يشعرون جميعاً أنهم ينتمون الى مجموعة واحدة ، وأثير فيهم النشاط القومي . وكنت أهدف ، في كل مناسبة ، إلى تحديد موقفنا جميعاً أمام قضية الساعة ، وأبين كيف يمكننا ويترتب علينا حلها ، ثم أتولى الإعراب عن إرادتنا والإشادة بثقتنا في التمكن من النجاح في ذلك . وقد كان مثل هذا الخطاب يدوم مدة عشرين دقيقة تقريباً ، وكان هذا المشهد يبدو عند المساء على المسرح العالمي مجرداً من أي همس أو تصفيق قد يعطياني فكرة عن وجهة نظر هذا الحشد الهائل من المستمعين والنظارة . غير أنه كانت ترتفع ، فيما بعد ، في أوساط الإعلام ، والى جانب أصوات التأييد ، أصوات صاخبة مفعمة بالشك والنقد ، والسخرية ، واستنكار « ارتياحي الشخصي » . ويبدو ، بالمقابل ، أن الشعور السائد في الأوساط القومية هو « أن الأمر جدي » ، وأن « ديغول لا يتبدل » ، و « أخيراً ، فان فرنسا تتمتع ببعض الأهمية » . إذاً ، فقد أدركنا الهدف ، ما دام الشعب قد رفع رأسه ووجه نظره نحو القمم .

ومع ذلك ، فان خطبي هي بحكم الضرورة موجزة ، بحيث لا يتسنى لي فيها شرح القضايا الكبيرة بكثير من الدقة . ولتحقيق هذه الغاية ، فإني ألجأ الى المؤتمرات الصحفية التي تنقل بالاذاعة والتلفزيون ، والتي تتولى معظم الصحف ادراج نصها الكامل . وقد اعتدت أن أدعو الى قصر الاليزيه ، مرتين في العام ، مندوبي جميع الصحف الفرنسية ، وممثلي جميع الوكالات الدولية ، ومراسلي جميع الاجهزة الاجنبية ، وكان ينضم إليهم بعض الموظفين الأخصائيين في الوزارات والسفارات . وكان يحيط بي أعضاء الحكومة ، ويجلس في « قاعة الحفلات » قرابة الف شخص لحضور هذا النوع من الحفلة السحرية التي تضفي عليها ذكريات الماضي واستطلاعات الحاضر ، أهمية

عالمية . وكنت أجدني أمام هذا النوع من النظارة الأقل تأثراً من غيرهم ، والمؤلفين من أناس أضعفت مهنتهم مدى اهتمامهم بالقيم الانسانية ، ولا تحظى آراؤهم بأي تأثير ما لم تكن لاذعة ، ويتمنون وصف أنباء الإخفاق أكثر من أنباء النجاح لأغراض كثيرة تتعلق بانتقاء عنوان يؤثر على المشاعر ، وتحديد عدد النسخ التي ستطبع من الصحيفة . وكنت أميز رغم تحفظهم ، وسخرهم ، والشك الذي يساورهم ، جشع هؤلاء المخبرين ، والحرص الذي يكنه هؤلاء الخبراء ، كما كنت أقابل الاهتمام الذي كانوا يبدونه باهتمامي بهم ، بحيث كان يسود هذا المؤتمر جوٌّ من الانتباه البالغ ، ويضفي عليه ، في كل مرة ، طابع الحادث الهام .

ومع ذلك، فقد كنت حريصاً على أن تتضمن مؤتمراتي عدداً من القرارات أدلي بها بعد أن استعرض جميع القضايا . وكانت الظروف هي التي تملي عليَّ الموضوعات ، كما كنت أهيء مسبقاً باتقان ، أهم ما أعتزم قوله بالنسبة إلى كل منها . ومن جهة ثانية ، فان المكلف لديَّ بشؤون الصحافة ، يتأكد قبل الاجتماع من أن بعض الأسئلة ستطرح عليَّ بشأنها ، وكنت أجاوب عليها تباعاً ، بحيث أن جميع الأجوبة كانت تؤكد سياسة معينة . ولا شك أن هذه المناسبة لم تكن تخلو من أسئلة تنطوي على المكر وترمي إلى إحراجي ، وكنت أوقف هذه المحاولات ببعض الفكاهات التي تثير الضحك . وخلال ساعة ونصف، كان نشاط فرنسا وأهدافها، فيما يتعلق بالمؤسسات والاقتصاد، والشؤون المالية والاجتماعية ، وتصفية الاستعمار ، وقضية الجزائر ، والشؤون الخارجية ، والدفاع ، الخ ... تُوَضّح بشكل صريح وكامل لم يسبق لها مثيل قط . وفور انتهائي من المؤتمر يتسابق الحاضرون نحو أجهزة الإرسال ، والهاتف ، وقاعات التحرير . وفي اليوم التالي ، تظهر البيانات التي يدلي بها المتحدثون باسم جميع النزعات حول تصريحاتي ، والتأويلات التي توضحها الإذاعات الفرنسية والأجنبية ، والمقالات التي تكون في الغالب عدائية ، او على الأقل لاذعة وذات لهجة عالية ، وتتناول مجمل ما قلته . وعندما يتبين

لوسائل الإعلام، بالضوضاء الذي تحدثه، أن تصريحاتي «قد أحرزت النجاح»، تحاول مواساة نفسها قائلة : « إنه لم يقل شيئاً جديداً » .

لقـد كنت قريباً من الأمة ، بالصوت والصورة ، وإنما بشكل مجرد . ومن جهة ثانية ، فان الحفلات العامـــة ، والحفلات العسكرية ، وحفلات الافتتاح التي كنت أضفي عليها طابعاً رسميـاً ، والتي كانت تتم في جو من المراسم الاجبارية ، لم تُتح لي الاتصـــال بالأفراد مباشرة . ولذلك قررت التوجه الى المحافظات لإيجاد صلة بيني وبينهم . وقد تمكنت منذ بدء فـترة السنوات السبع ، حتى منتصفهـا ، من زيارة سبع وستين محافظة ، فضلاً عن رحلاتي الى الأقاليم الواقعة فيما وراء البحـار . وهكذا قمت بتسع عشرة رحلة الى المقاطعات تستغرق كل منها أربعة ، أو خمسة ، أو ستة أيام . ففي عـام ١٩٥٩ ، زرت في شهر شباط (فبراير) : الغارون العليا ، والجير ، وآرييج ، والبيرينه الشرقية ، والبيرينه العليا ، والبيرينه السفلى ؛ وفي شهر نيسان (ابريـل) : ايون ، ونييفر ، وآلـّيه ، وسون ولوار ، والكوت دور ؛ وفي شهر ايار (مايو) : الشير ، وإندر ، ولواره ، ولوار وشير ، واندر ولوار ؛ وفي حزيران (يونيو) : كنتال ، ولوار العليا ، وبوي دو دوم ، ولوار ؛ وفي ايلول (سبتمبر) : با دو كاله ، والشمال؛ وفي تشرين الثاني (نوفمبر) : منطقة بيلفور، والرين الأعلى، والرين الأدنى . وفي عام ١٩٦٠، زرت في شباط (فبراير) : تارن ، وأود ، وغـــار ، وهيرو ؛ وفي تموز (يوليو) : المانش ، واورن ، وكالفادوس ، واور ، والسين البحري ؛ وفي ايـلول (سبتمبر) : فينيستير ، وشواطىء الشمال ، وموربيهان ، ولوار اطلنتيك ، وايل وفيلين ؛ وفي أوائـل تشرين الاول (اكتوبر) : ايزير ، والسافوى، والسافوى العليا؛ وفي أواخر هذا الشهر : الألب العليا ، والألب السفلى ، والألب البحرية . وفي عام ١٩٦١ ، زرت في نيسان (ابريل) : اللاند ، وتارن وغارون ، ولو وغارون ، ودوردونيـــا ، والجيروند ؛ وفي آخر حزيران (يونيو) وأوائل تموز (يوليو): الموز ، والفوج ، ومورت

وموزيل ؛ وفي ايلول (سبتمبر) : آفيرون ، ولوزير ، وآرديش ؛ وفي تشرين الثـاني (نوفمبر) : كورسيكا ، وفار ، ومصب الرون . وفي النصف الأول من عام ١٩٦٢ ، زرت في أيار (مايو) : لوت ، وكورّيز ، وكروز ، وفيين العليا ؛ وفي حزيران (يونيو) سون العليا ، وجورا ، ودو .

وكنت اجتاز كل محافظة بكاملهـا من الصباح حتى المساء ، ولم يكن البرنامج يتغير قط بين واحـدة وأخرى ، إذ كان يجري استقبال كبير في مركز المحافظة يتضمن عرضاً عسكرياً في الساحة العامة ، وعقد اجتماعات في دار المحافظة تضم تباعاً البرلمانيين ، ثم أعضاء المجلس العـام ، ثم الهيئات المنظمـة ، ثم جميع رؤساء بلديات المنطقـة ، ومقابلة الوفود ، ومطران الأبرشية ، وراعي الكنيسة ، والحاخام ، وكبار الموظفين ، وكبار الضباط ، ثم الاستقبال في دار البلدية ، وتقديم أعضاء المجلس البلدي ، وتقديم الشخصيات ، ثم إلقـاء الخطاب في الساحة الكبيرة الـتي يتجمع فيهـا جمهور غفير يلتهب حماسة . وكنت في أيام الأحد أحضر الصلاة في الكاتدرائية ، وأخيراً أحضر حفلة العشاء الكبيرة التي يحضرها الصفوة والوجهـاء في دار المحافظـة حيث كنت أقضي ليلتي . وكانت تقام حفلات مماثلة في الأقضية والمدن الأخرى ، حيث كنت أزور دائمـاً دار الحكومة ، وألقي خطابـاً رسمياً في دار البلدية ، وألقي كلمة على السكان المتجمعين . وكنت اجتاز ضواحي وقرى متعددة ، وكان يتوقف الموكب فيها لكي يتاح لرئيس البلدية أن يحيي الجنـرال ديغول أمام جميع الناس ، وأن يجيبه هذا الأخير بكلمـة مناسبة . وكنت طوال الطريق أقوم بزيارة المعامل ، والورشات والمناجم ، والاستثمارات الزراعية ، والجامعات ، والمخابر ، والمدارس ، والمؤسسات العسكرية ، الـخ ... وفي جميع الأمـاكن ، التي كنت أتوقف فيها ، كبيرةً كانت أم صغيرة ، كان التجمهر الشعبي ممتلئاً حماسة ، والبيئة مفعمة بالبهجة والتزيين بالاعلام مثيراً ، وفي جميع الطرق التي كنت أجتازها ، كان الناس يأتون بأعداد غفيرة ليهتفوا لي . وحينما كنت أتناول الكلام علناً كان الحاضرون يصفقون بحرارة . وكلما

كنت أنشد النشيد الوطني «لامارسلياز»، كان الجميع يرددونه معي بصوت واحد. وعندما كنت اختلط بالجمهور، أو أمشي في الطرق سيراً على الاقدام، تزداد جميع الوجوه ضياء وتعرب جميع الثغور عن فرحتها، وتمتد جميع الأيدي نحوي. وخلال سبعين يوماً شاهدت اثني عشر مليون فرنسي، واجتزت اربعين ألف كيلومتر، وتكلمت ستمائة مرة في المجالس او الاجتماعات، وخطبت اربعمائة مرة من على المنابر، وصافحت قرابة مائة ألف يد. وفي الوقت نفسه، زارت زوجتي، دون أي ضجة، قرابة ثلاثمائة مشفى، ودار ولادة، ومأوى، ودار أيتام، ومركزاً للأطفال المرضى أو للمحرومين. وخلال جميع رحلاتي، وقع حادثان فقط غير لائقين: الأول عدم توافر العدد الكافي من المستمعين الى خطابي أمام دار الحكومة في غرونوبل، والثاني: إذ اتفق أثناء مروري في مرفأ مرسيليا، أن كان عماله في حالة اضراب، رافعين في أواخر الأرصفة البحرية، شعارات تتضمن مطالبهم. أما في باقي الزيارات، فقد جرت حولي من أدنى البلاد إلى اقصاها، تظاهرات رائعة أعرب فيها الشعب عن شعوره الوطني واهتزت لها قلوب الحاضرين، وادهشت كثيراً من المراقبين، وشاهدها الكثيرون فيما بعد بفضل التلفزيون. وهكذا أقامت بلادنا، في جميع مناطقها، البرهان الساطع على وحدتها المستعادة، وقد اثار ذلك عواطفها، وبعث فيها النشاط، كما امتلأت فرحاً وحبوراً.

ومن جهة ثانية، فقد حصلت خلال هذه الرحلات، على كثير من الانطباعات والمعلومات العملية الدقيقة، إذ شاهدت محلياً كيف يتم، في اقليم فرنسا الثابت وسكانها الدائمين، التحويل الذي اجرته صناعةٌ أصبحت أساسية، وزراعة دخلتها الآلة وولادات متزايدة، ومدارس فائضة، ونقليات تزداد عدداً وسرعةً يوماً بعد يوم بفضل المحرك. ورغم أن بلادنا تجد في ذاتها، بالنسبة إلى غيرها من البلاد كألمانيا، وانكلترا، وبلجيكا، وهولندا، مقاومة شديدة لإجراء التغييرات الضرورية بسبب وضعها الجغرافي، وقلة مواردها

من المواد الأولية ، وضآلة عدد سكانها ، وما تتميز به من طابع محافظ ورغبة في المناقشة والجدل ، فان التغييرات المذكورة جرت في جميع البقاع وإنما بدرجات متفاوتة من حيث نسقها واتساعها . وحيثما توجهت كنت أثير في خطي ما نحن مدينون به نحو ذكريات التحرر ، فيبادر المحافظون ، والنخبة ، والمندوبون، والموظفون ، إلى التحدث اليّ عن البناء ، والعمران ، وانشاء مناطق صناعية في المدن الآخذة بالتوسع ، وعن فتح الاعتمادات ، وإيجاد الاسواق ، وضم الأراضي ، وتوزيع المياه ، وشق الطرقات ، في الأرياف المستحدثة ، وعن المعاهد ، والمدارس الابتدائية ، والمدارس الثانوية، والمدارس الفنية التي أضحت غير كافية من حيث العدد والسعة ، وعن الطرق الواجب توسيعها ، والاقنية الواجب حفرها ، والمطارات التي يترتب انشاؤها ، لكي تزداد الحياة نشاطاً وينمو الازدهار بسرعة . إن ما سمعته وشاهدته محلياً ، يحملني على ملاحظة الضرورات القومية ، في اتساعها وشدتها ، وفي مقدمتها : تجهيز المناطق وتنظيمها، وإحداث مناطق جديدة، ودمج الأقضية ، بغية توسيع التقسيمات الإدارية التي أصبحت صغيرة بالنسبة إلى عصرنا الحالي ، ومساهمة الاجهزة الاقتصادية والاجتماعية ، في دراسة المخططات وتطبيقها في جميع المجالات ، والتي تتولاها حالياً مجالس منبثقة عن الانتخابات السياسية . ولدى عودتي إلى باريس، فان حصيلة ما استنتجته من رحلاتي ، والملاحظات التي دوّنها الوزراء الذين رافقوني في رحلاتي ، قد ساعدتنا على حسن توجيه نشاط الحكومة .

وبالاضافة الى تنقلاتي الرسمية في فرنسا والبلاد الأجنبية، والى الاجتماعات التي كنت أعقدها في رامبويه ، واقاماتي في كولومبي لي دو زيكليز ، والتي كانت تستغرق ربع وقتي ، فقد كنت أمضي باقي حياتي ، طبعاً ، في قصر الاليزيه . إن حتمية التاريخ وضعتني في هذا القصر الذي أقدر أناقته القديمة نسبياً ، ومركزه الملائم بالنسبة الى مختلف الوزارات ، والذي لا يخلو ، في نظري ، من بعض المساوىء . لقد كان هذا القصر يقع ، قديماً ، في أطراف

باريس ، وهو حالياً محاط بالعاصمة حيث تفرض مقتضيات الأمن ، والمراسم والمرور ، وحب استطلاع الجمهور ، أن أبقى منزوياً فيه ، ما لم أتوجه إلى إحدى الحفلات ، والأبنية الأثرية ، أو المعارض ، محاطاً بمواكب الشرطة ، ومارّاً في شوارع أخليت من السيارات . ووقفت على أطرافها حشود من المشاهدين المتحمسين . ويتضمن قصر الاليزيه ، صالونات جميلة جداً ، تزينها مفروشات قديمة ، تكاد تكفي للحفلات التي لا مندوحة عنها ، ولكنها أصبحت لا تتسع لمختلف إدارات رئاسة أصبحت نشيطة جداً . وفضلاً عن ذلك ، فمنذ أن أصبح هذا القصر من أملاك الدولة ، بعد أن وهبته مدام دو بومبادور ، الى الملك ، لم تجرِ فيه أحداث تركت ذكريات خالدة ، باستثناء آخر تنازل للإمبراطور نابليون الأول ، وإعلان ابن شقيقه الانقلاب في ٢ كانون الأول (ديسمبر) . ولهذه الأسباب كلها ، تساءلت : هلاّ يُستحسن أن أحدد في مكان آخر محل اقامتي ومكاتبي . غير أنه منذ عام ١٨٧١ ، أخذت تزول القصور التي كانت مهيأة لمثل هذا الاستعمال ، ومنها قصر التويلري ، الذي احرقته «الكومون» ، وقصر سان كلو ، الذي أحرقه البروسيون ، وقصر فرساي ، الذي يفيض عن الحاجة ، وقصر التريانون ، الذي أخذ يتلاشى ، وقصور فونتينبلو ، ورامبويّه ، وكومبيينيا ، التي تُعد بعيدة جداً ، وقصر فانسين — الذي فكرت فيه — وإنما كان قيد الترميم . لذلك ، فقد ارتضيت ما هو متوافر حالياً ، ومتفق مع تقاليد إدارية وباريسية قديمة العهد ، كما أخذت الجمهورية الجديدة تستغل نشاط قصر الاليزيه ، وشهرته إلى أقصى حد ممكن .

إن العمل يسير فيه بانتظام ، بعيداً عن أي بلبلة . وقد أقمت مكتبي في الغرفة الرئيسية من الطابق الأول ، وكنت أصل اليه كل يوم في الساعة التاسعة والنصف بعد أن أكون قد استعرضت معظم الصحف واطلعت على أهم الأنباء . وكنت أقضي فترة الصباح في قراءة البرقيات الدبلوماسية وبعض المذكرات المتعلقة بالشؤون الداخلية ، وأبدي بشأن هذه أو تلك بعض

الملاحظات التي كانت تنقل الى من يهمه الأمر. وكنت أترأس كل يوم أربعاء، مجلس الوزراء، ومرة أو مرتين في الأسبوع مجالس محدودة، يتعلق أهمها بالجزائر، والاقتصاد، والشؤون الخارجية، كما أترأس دورياً المجلس الأعلى للدفاع الوطني، ومجلس القضاء الأعلى. وكنت أستقبل بين حين وآخر، رئيس مجلس الوزراء، أو أحد أعضاء الحكومة، أو أحد السفراء، أو أحد أعضاء المجمع العلمي «الأكاديمية»، أو أحد الوزراء الأجانب المارين في باريس. وكانت الأعمال تستأنف بعد تناول طعام الغداء، سواء أكان لدينا مدعوون أم لا. وكنت أستقبل بعض كبار الموظفين والوفود، أو الشخصيات، ثم أخصص ساعة أو ساعتين لدراسة الملفات المتعلقة بالمجالس القادمة، وأخيراً استمع الى التقارير التي يقدمها لي تباعاً كبار المساعدين وهم: أمين عام الرئاسة جوفروا دو كورسيل، ومدير المكتب الخاص رنيه برويه، ورئيس الأركان الخاص الجنرال دو بوفور، ثم الجنرال اوليه، ثم الجنرال دودوليه، وأمين عام شؤون الاتحاد الفرنسي وشؤون افريقيا ومدغشقر جاك فوكار. وقد ينضم اليهم أحياناً أحد المستشارين الفنيين أو المكلفين بمهمة، وهم: اوليفيه غيشار، ثم بيار لوفران للشؤون السياسية، وجان مارك بوغنر، ثم بيار مايّار للشؤون الأجنبية، واندريه دو لاتر، ثم جان مكسيم ليفيسك، وجان مينو للمالية والاقتصاد، وبرنار تريكو، ثم جاك بواترو للشؤون الدستورية والتشريعية، وجان جاك دو بروسون لقضية الجزائر والشؤون القضائية، وبيار لولونغ، وغي كامو لشؤون التربية الوطنية والأبحاث العلمية، وجان شوفو للأنباء، وكزافيه دو بولانكور للمراسلات الخاصة. هؤلاء كانوا «مساعديّ» وهم نخبة قليلة العدد وإنما من مستوى عالٍ. وبعد أن أستمع الى ما يعرضونه عليّ، أبلّغهم قراراتي، وأوقع المراسيم والبريد. وأخيراً أغادر مكتبي في الساعة الثامنة مساء، وقلما أعود اليه حتى اليوم التالي. وإني أعلم، في الواقع، من حيث المبدأ وبعد التجربة، أنه يجب عدم الإسراع في تسيير الأمور.

إن مقر الرئيس هو طبعاً إطار زيارات ودعوات وحفلات مستمرة. ولما كان لكل شيء قيمته واعتباره عندما يتعلق الأمر بهيبة الدولة وسلطتها، فقد كنت أولي هذه الأمور اهتماماً خاصاً، وأحرص على أن تتم بأبهة واعتدال ولطف وكرامة. وهذا أيضاً ما كانت تريده ربة البيت: زوجتي. وكان مدير المراسم لودوفيك شانسيل، ثم خلفه بيار سيرو، يبذل كل منهما جهده في هذا السبيل. ولذلك كانت حفلاتنا متتابعة، كما كنا نسعى أن تكون رفيعة الشأن. وخلال فترة رئاستي، جلس على مائدتي في قصر الاليزيه خمسة عشر ألف فرنسي وأجنبي، فضلاً عن أربعة آلاف مدعو تناولوا معي الطعام في مختلف محافظات فرنسا. وقد استقبلت في هذا القصر عدداً مماثلاً من الضيوف. ومهما كانت مناسبة هذه الاجتماعات ومدى اتساعها، التي كانت تتراوح بين حفلات العشاء الفاخرة والسهرات الفخمة التي كانت تقام تكريماً لرئيس دولة زائر، وبين حفلات الغداء الخاصة التي كانت تقام تكريماً لنخبة من الضيوف، بالاضافة الى مختلف حفلات الطعام والاستقبال التي كانت تقام تكريماً للحكومة، والبرلمان، والمجالس الكبيرة، والسلك الدبلوماسي، والهيئات المنظمة، والقضاة، والجيوش، والهيئة التعليمية، والشخصيات الاقتصادية، والاجتماعية، ورجال الأدب، والفنون، والعلوم، والرياضة، الخ... فإن واجبات التمثيل هذه تضيف عبئاً كبيراً على واجبات مهامي الذهنية والجسمية، وتتيح لي، في الوقت نفسه، أن أتصل عن كثب، بكثير من الشخصيات اللامعة.

أما ما يبقى من الوقت القصير جداً الذي أتحرر فيه من أعبائي، فقد كنت أقضيه مع زوجتي في جو عائلي. وعند المساء، كان التلفزيون أو السينما يتيحان لنا مشاهدة شخصياتنا المعاصرة، عوضاً عن العكس. وفي يوم الأحد يأتي أولادنا وأحفادنا لزيارتنا، إذا كانوا موجودين في باريس، وإذا كانت التزاماتي الرسمية تسمح لي بذلك. لقد حارب ابني وصهري بضراوة ونجاح باهر في صفوف القوى الفرنسية الحرة، ثم تابع كلاهما سلكهما

العسكري ، الأول في الطيران البحري ، والثاني في سلاح المدرعات . وبينما كنت أتمم فترة السنوات الأربع الأولى من مهمتي التي تجددت ، أخذ ديغول، قائد البارجة الصغيرة ، ثم قائد البارجة الكبيرة ، يتتبع دروس مدرسة الحرب البحرية، ثم التحق بالسفينة الحربية دوبيريه، ثم انتمى الى اركان حرب البحرية ، ثم عين قائداً للسفينة الحربية السريعة لوبيكار ، التي كانت تراقب الشواطىء الجزائرية ، وتفتش السفن المشبوهة ، الى أن التحق أخيراً بأركان حرب الجيوش . أما صهري العقيد آلان دو بواسيو ، فقد كان يرأس في شاتودان دو روميل « منطقة القسنطينة » ، الجيش الرابع للفرسان ، ثم تولى في الجزائر الغرفة العسكرية للمندوب العام دولوفريه ، ثم أصبح رئيس أركان تفتيش الجيش الذي ينتمي اليه ، ومن هنا التحق بمركز الدراسات العسكرية العليا ، ومعهد الدفاع الوطني. وكان ابني وزوجته ، وابنتي وزوجها ينظرون الى فرنسا كما أنظر اليها . وهذا كان أيضاً شأن أشقائي وشقيقاتي ومجموعة أولادهم وبناتهم . وكنا نتوجه الى دارنا في « البواسوري » ، كلما كان ذلك ممكناً ، حيث كنت أعتزل للتأمل والتفكير . وهنا كنت أكتب خطبي التي كانت تُعدُّ عبئاً مرهقاً ومستمراً ، وأقرأ بعض الكتب التي كانت ترسل لي . وهنا كنت أستعيد صفاء ذهني بتأمل أفق الأرض ، والسماء الواسعة .

وكيف لا يتأثر ذهني من التعب الذي أتجشمه ، والعقبات التي تعترض طريقي ، والاحتمالات التي ترهق مستقبل المشروعات التي أقوم بها ؟ وكان يترتب عليّ أن ألاحظ ، على الأخص ، أن نهضة فرنسا الواضحة توغر صدر أفراد المعارضة الذين كانوا يعدون أنفسهم ، فيما مضى ، زعماء الرأي العام السياسي ، وان ما أتمكن من القيام به لا يلقى استحساناً من قِبَل أي جهة من الأحزاب والصحف. وحينما لاحت بوادر تسوية المأساة الجزائرية، تضاعفت مظاهر الحقد . إن فرنسوا مورياك الذي يعد مراقباً لا مثيل له لأحداث عصرنا الحالي ، نظراً لتعلقه بفرنسا ، وتفهمه التاريخ ، وتقديره الوطني والفني للعظمة ، ومهارته في استيعاب دوافع الأهواء الإنسانية ، وتصويرها ، إن

هذا العبقري دوّن في مفكرته ، بتاريخ ١٢ آذار (مارس) ١٩٦٢ ، ما يلي: «إن الذي لا يُعد حلماً هو ما يتمتع به هذا الرجل الهرم من قوة خارقة، إذ ان كل ما يراه في السياسة ، يميناً ويساراً ، ويتمناه ، ويتوقعه ، يهيىء السقوط ، بعد تحقيق السلم... كما اننا نشعر أن عزلته نفسها تنشّط قواه إزاء هذه الفئة الحاقدة التي تحيط به والتي تبدو منهكة ومزمجرة » .

والحقيقة ، إن هذه العصبة المعادية من اللجان والمحررين ، قد تغيظني أحياناً ، دون أن تجرحني . إني أعلم أن الورق تُكتب عليه أي كلمة، وأن المذياع يذيع أي لفظة، كما أعلم إلى أي مدى تغري الكلمات المثيرة الكتّاب والمنشئين . وإني أعلم أيضاً أن المؤسسات الحديثة ، ووجودي على رأس الدولة ، وطريقة تسييري شؤونها ، تقضي على أهمية أصحاب النفوذ القدامى، وتحرمهم من وسائل تدخلهم الذي كان سائداً في العهد القديم ، والذي ساءهم زواله الآن . وإني أعلم ، على الخصوص ، كم يعز عليهم اقصاؤهم عني ، لا احتقاراً ، وإنما رعاية للمبدأ. وعندما يزداد حقدهم ويتجاوز الحدود المعقولة، أهدىء نفسي مردداً قول « او كتاف » في إحدى تمثيليات « كورناي » :

« ما هذا ! أتريد أن يترفقوا بك ولم تترفق بأحد ! » .

وإذا كنت لا أبدي اكتراثاً كبيراً بتهجماتهم على شخصي خطياً وشفهياً ، فقد كان تأثري أبلغ ، عندما ألاحظ أنهم يحاربون في شخصي فكرة الإصلاح القومي التي تثير هذا الرفض والغضب في أوساط النخبة من الأمة . وكان كل شيء يحدث كما لو كانت الفئات الموجهة القديمة ، مهما كان نشاطها، اوطابعها ، أو عقائدها، قد انحازت نحو الانحطاط إما لتشتت فكرها أمام النقائص التي يجب التغلب عليها للحؤول دون حدوثه ، أو لتغلب الشعور عليها باستحالة تجنب الوقوع فيه ، فيعملون على الإشادة به فكرياً ، إما من باب التحدي أو بدافع العقيدة المذهبية ، أو ، أخيراً لأن ضعفهم وعاداتهم قد تجد نصيباً من الاستمرار ومظهراً يسوّغها به . وهنا تظهر بقلق قضية معرفة مصير البلاد ،

إذا زالت بزوالي ، في إدارة شؤون الدولة ، هذه الظاهرة من السلطة الفعلية التي تضفي عليها الأحداث صبغة شرعية ، والتي تمتزج مع إيمان الشعب الفرنسي وآماله .

ومع ذلك ، فقبل المبادرة بمعالجة موضوع الوراثة ، أرى من واجبي القول إن النتائج التي تم تحقيقها بعد أربع سنوات من عودتي تبدو لي مشجعة للغاية. فبدلاً من أن تبقى بلادنا غارقة في الفوضى السياسية الساخرة التي كانت تتخبط فيها ، فقد أردتُ حملها على انتقاء دولة تتمتع برئيس ، وحكومة ، وتوازن ، وسلطة . وهذا ما تم فعلاً . وبدلاً من تركها تريق دمها ، وتخسر أموالها ، وتمزق وحدتها ، بتعلقها بالسيطرة الاستعمارية التي أصبحت ملغاة ، وفقدت ما يسوّغها ، فقد أردت أن استبدل الإمبراطورية القديمة بشراكة ودية وعملية تقوم بين الشعوب التي كانت تابعة لها . وقد حققت ذلك. وبينما كان الاستهتار الاقتصادي ، والعجز المالي ، وسقوط الفرنك المزمن والمستمر ، والجمود الاجتماعي يحول دون التقدم الضروري لازدهار فرنسا وقوتها ، فقد اردت وضع مخطط ينظم بشكل حقيقي ، نموها الحديث ، وأن تكون ميزانياتها منظمة ، ونقدها ذا قيمة متينة لا تقبل الجدل ، وأن يفتح الباب أمام تغيير الصلات بين أبنائها عن طريق مساهمة الجميع في تسيير المنشآت . وقد أدركت هذا الهدف. ولكي لا تبقى أوروبا مسرحاً للأحقاد والأخطار ، وينشر في جانبي نهر الرين ، وجبال الألب ، انقسامها الاقتصادي والسياسي ، ولكي لا تُحرّضُ شعوب الغرب ضد شعوب الشرق بحجة العقائد والمذاهب ، فقد أردت أن تصبح كل من فرنسا والمانيا جارتين صالحتين ، وان تتكون السوق المشتركة للدول الست ، وأن يرسم الإطار الذي تستطيع ضمنه أن توسع نشاطها الخارجي ، وأن تنتعش المودة والثقة الطبيعيتين بين السلافيين والفرنسيين . كل ذلك سائر في طريق قويم ! وبينما كانت فرنسا تتخلى عن نفسها ، وتضل طريقها تحت تأثير سحب بارعة من الاعتبارات التي تعلو الدول ، وتخضع دفاعها ، وسياستها ، ومصيرها لسيطرة الحلف الأطلسي ،

تاركة للآخرين مجالات النفوذ ، والتعاون ، والصداقة التي كانت ألِفتها مع العالم الثالث ، فقد أردت أن تثبت شخصيتها بين جيرانها ، مع احترام شخصيتهم ، وأن ترفض حمايتهم دون التخلي عن تحالفهم ، وأن تتزود بقوة تكفل تحويل الأنظار عن أي عدوان ، وتتضمن بالدرجة الأولى ، أسلحة ذرية ، وأن تعود إلى الظهور أفكار العالم ونشاطاته وآماله ، وأن تستعيد استقلالها واشعاعها . وهذا ما يجري فعلاً !

إن مهمتي في المنحدر الذي تجتازه فرنسا تقضي بتوجيهها دائماً نحو القمة ، في حين أن جميع الأصوات تناديها من الأسفل لكي تعود إلى النزول . وبما أنها شاءت ، مرة أخرى ، أن تنصاع لكلامي ، فقد خرجتْ من الفوضى واجتازتْ مرحلة التجدد . ولكن يترتب عليّ بعد الآن ، أن أفعل ما فعلته بالأمس ، وألاّ أدلُّها على أي هدف سوى القمة ، أو أي طريق سوى بذل الجهد اللازم .

كُلّف الاستاذ بهيج شعبان بترجمة الملحق

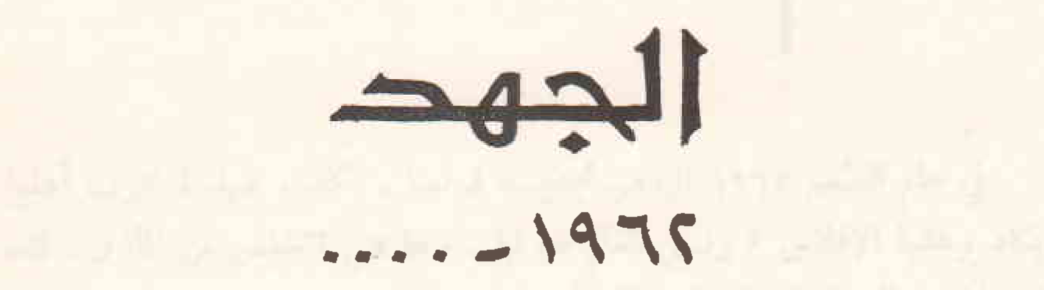
كُلّف الاستاذ بهيج شعبان بترجمة الملحق

الجهد

١٩٦٢ ـ ....

ارتأينا ، إتماماً للفائدة ، أن نلحق بكتاب « التجديد » كتاب « الجهد » الذي لم يتم منه المؤلف سوى فصلين بعد أن وافته المنون، فخسرت الانسانية بفقدانه أحد عمالقة العصر .

الناشر



ارتأينا ، إتماماً للفائدة ، أن نلحق بكتاب « التجديد » كتاب « الجهد » الذي لم يتم منه المؤلف سوى فصلين بعد أن وافته المنون، فخسرت الانسانية بفقدانه أحد عمالقة العصر .

الناشر

١

في عام النعم ١٩٦٢ ازدهر تجديد فرنسا. كانت مهددة بحرب أهلية يكاد يرهقها الإفلاس، ونسي العالم صوتها. وها هي تتخلص من المأزق. فقد استطاعت الدولة النجاح في ذلك لأن التغيير الكامل اقتضى وجود سلطة عليا بررتها الحوادث واستندت الى ثقة الشعب. ولكن الحاضر لا يضمن المستقبل. والصرح الذي تتوقف متانته على وجود رجل واحد لهو بالضرورة سريع العطب. ولما كان لا يوجد خطر منظور فإن الكثيرين عندنا عادوا الى السهولة. والبعض منهم، بوجه خاص، تحملوا باستياء متزايد أن تكون السلطة واحدة. وغداً، بسبب عدم تسليح السد بالباطون، يمكن للمد والجزر أن يجرفا ما يبدو اليوم مكتسباً. وبالتأكيد ستعيث العواصف فساداً فيما يلي من الزمن، سواء أهبّت من الخارج، أم ارتفعت في قلب بلاد هي مسرح دوري منذ عهد الغاليين لتلك « الهزات الفجائية غير المتوقعة » التي أدهشت قيصر في الماضي. ولكي تستعيد فرنسا الوحدة والقوة والمكانة التي يُقضى عليها بدونها، وذلك بطريقة دائمة وليست وقتية، يجب أن يبقى

النظام الذي يتولى قيادتها ثابتاً ومتماسكاً. أما بالنسبة الي، أنا الذي لم أنقطع عن التفكير والعمل بسبب هذه الضرورة الوطنية ، فإن الدولة المنظمة جيداً في الوقت الحاضر يجب أن تظل كذلك فيما بعد . وهـذا يقتضي ألا تعود وتصبح فريسة الانقسامات المتعددة ، المتباعدة ، المهلكة التي سيطرت عليها وأذلتها وشلّتها وقتاً طويلاً .

كانت الملكية القديمة قد توصلت الى الاستمرار بفضل جهود عدة قرون على حساب عمال الاقطاع ، ولكن لم يكن يلزمها شيء سوى الوراثة ، والتقديس والحكم الاستبدادي المطلق . وقد استطاعت الامبراطوريتان منع التشتت لبعض الوقت ولكن بواسطة الدكتاتورية . أما الجمهورية ، فمع أنها تضمنت في الأصل بعض الضمانات النظرية، فقد استسلمت الى الأحزاب لتصبح بورةً دائمة للسلطة . إلا أن فقرها أمام الخطر العام ، والواقع الذي وجدتُ نفسي مكرساً فيه كملاذ ، أتاحا لي ، مع معونة الشعب المباشرة ، أي على قاعدة ديموقراطية في غاية الجودة، أن أشغل مؤسسات أقيمت لتشمل المستقبل. لأن مصلحة فرنسا العليا والدائمة ، كانت قبل كل شيء في أداتها وضامنها بشخص رئيس الدولة . فكيف أرتاب بأن هذا التغيير العميق القاضي بمنح الجمهورية رأساً لم يكن لها أبداً من الناحية العضوية سوف تهاجمه جميع الاقطاعات بعنف ؟ كيف أؤمّن لها طابعاً وبروزاً قويين بشكل كاف ليصبح بالإمكان صيانتها في نطاق القانون والتطبيق ، بينما اختفت الظروف المأساتية والأشخاص النخبة الذين فرضوها في بادىء الأمر ؟

منذ وقت طويل وأنا أعتقد أن السبيل الوحيد هو انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب . فإذا عُين رئيس الجمهورية من قبل مجموع الفرنسيين – وليس هناك شخص آخر في هذه الحالة – فبإمكانه أن يكون « رجل البلاد » ، وبذلك يضطلع أمام الجميع وأمام شعبه بمسؤولية رئيسية تطابق تمام المطابقة المسؤولية التي تمنحه إياها النصوص . ومما لا شك فيه، فضلاً عن

ذلك، أن يريد تحمل الأعباء ، وأن يكون قادراً على ذلك . ومن المؤكد أن هذا لا يستطيع القانون ضمانته ، لأن علة الرئيس عندما تكون ، في ذاتها ، غير قابلة للشفاء ، فلا يمكن في أي وقت ولا على أي صعيد أن تعوض بقيمة المؤسسة . بل على العكس ، فالنجاح ليس ممكناً إلا إذا وجدت الموهبة أداتها ، ولا شيء أسوأ من نظام تنمحق فيه المزية بالعجز .

صحيح أنني حين تكلمت في بايو عام ١٩٤٦ عن النظام اللازم لفرنسا ، ثم وأنا أدير عام ١٩٥٨ الأعمال والمناقشات حيث كان يُعَد الدستور، لم أكن قد حددت بعد أن على رئيس الدولة أن يُنتخَب بالاقتراع العام . وكنت متمسكاً في بادىء الأمر، بالنسبة الى تسميته، بمدرسة كبيرة هي على المستوى الوطني من نفس نوع أولئك الذين ينتخبون أعضاء مجلس الشيوخ على مستوى المقاطعة . ذلك لأنني فعلاً كنت أرى أن من الأفضل عدم عمل كل شيء دفعة واحدة. ومنذ أن طلبت من البلاد أن تنتزع الدولة من تصرف الأحزاب وأن تقرر أن يكون الرئيس ، وليس البرلمان ، هو مصدر السلطة والسياسة ، رأيت من الأفضل التمهل قبل إتمام هذا التغيير الضخم . وأضيف ، لكي لا أعاكس حركة التضامن الوطني شبه الاجماعية ، أنني رأيت من الأفضل أن أحسب حساب الميول المتحمسة التي أثارتها فكرة « الاستفتاء الشعبي » ، منذ لويس – نابليون ، في قطاعات عدة من الرأي العام . وعندما أظهر تطبيق الدستور الجديد أن المرتبة العليا قد احتفظت فيه بالسلطة دون أن يكون هناك دكتاتورية ، أصبح الوقت متسعاً لعرض الاصلاح النهائي على الشعب . وفضلاً عن ذلك ، كان في نيتي أن أضطلع أنا نفسي ، عند البدء ، بوظائف رئيس الدولة ، وبسبب تاريخ الأمس وظروف الوقت الحاضر ، فان الطريقة التي سأقرّها لن تكون سوى شكليات بدون نتيجة بالنسبة إلى دوري . ولكن بالنظر الى النتيجة فقد كنت مصمماً على إنجاز البناء بهذا الشأن قبل نهاية عامي السابع في الحكم .

إلا أن غريزة البقاء شغّلت الأحزاب . وأصبح مقصدي الذي أحسّوا به

سبباً لهم لإبعادي قبل أن أستطيع إنجازه ، أو لإضعافي بشكلٍ كافٍ لأقلع عنه. وبعد أن سويت قضية الجزائر ، وتأكد ولاء الجيش وقضي على تخريبات الارهابيين ، قويت معارضاتهم المتنوعة وتوحدت . وبدا أن فترة الترقب النسبي التي راعوها حتى الآن ستنتهي ، وأن العقبات التي أقاموها في كل مناسبة سوف تكبر من الآن فصاعداً ، وأن معركتهم ستتخذ أهدافاً لها أعمال الجنرال ديغول ومقاصده . ويمكن التوقع أن تتهادن جميع انقسامات الاقطاعات السياسية ، وتنعقد مؤامرة لفتح أزمة خفية . مزعجات مستمرة، ورقابة الجمعية العمومية المطبّقة على الوزارة في اللحظة المناسبة ، وعلى كل وزارة أخرى تليها ، عند الاقتضاء ، وانتخابات تشريعية ، سواء أكانت في موعدها العادي أو على أثر حل ، تأتي الى قصر البوربون بأكثريتها المتنافرة ، ولكنها معارضة ، واحتدام الحملات في نواحي مختلفة ولكن كلها مزدرية ، وذلك بواسطة الصحف والميكروفونات بشبه إجماع ، تهدف كلها إلى أن تضعني في ورطات خطيرة ، وأن تتوصل إلى حملي على أن ألغي اما وظائفي واما سلطتي . وأن تقضي في أذهان الناس على الفكرة القائلة إن باستطاعة رئيس الدولة أن يكون واحداً ، وفي كل حال على أن تعيد وضع رؤساء المستقبل في الحالة التي كانت في السابق ، هي حالة « ضيف الاليزه » .

لينجحوا ، وسيجري كل شيء مرة أخرى كما لو أن إنهاض الدولة يجب ألا يكون إلا موقتاً ، وذلك للانتهاء من الخطر . وسيحدث مرة أخرى ، أمام مأساة وطنية سببها الأولي عجز نظام الأحزاب ، إن هذه الأحزاب ستتظاهر بالتنحي وتضع الأمر بين يدي رجل عبقري مكلف فجأة بالخلاص – هكذا : جوفر عام ١٩١٤؛ وكليمنصو عام ١٩١٧ ، وبيتان عام ١٩٤٠؛ ثم ديغول، والخطأ معترف به ؛ وديغول أيضاً عام ١٩٥٨ – وما أن اجتيزت هذه الهاوية حتى عادت تلك الأحزاب الى الظهور متذرعة بادعاءات ومطالب متناسبة مع ما كانت عليه حطتها وخزيها . ومرة أخرى ، فان الأحزاب ، باستغلالها ملكة النسيان المفرطة لدى الأنصار الانتخابيين ، والنزوع الفرنسي

القديم إلى التبدد في ميول مهذارة والتسلي بالألعاب السياسية كما يحدث في مصارعات السيرك أو مسابقات صاري الحلوى [1]، وأخيراً نفور المصالح المنظمة حيال سلطة قوية، تجدد هيمنتها وتعيد الانحطاط الى سالف عهده. وقد نتج عن ذلك أنني عزمت على إحباط محاولتها. ولكن هذا يفرض موافقة الفرنسيين على رأيي ضد هذه الأحزاب كلها.

بامكانهم عمل ذلك، وبهذا تحل المشكلة السياسية والمسألة الدستورية معاً اذا صوتوا على طلبي بأن يُنتخب رئيس الدولة بالتصويت العام من الآن فصاعداً. وهكذا يكونون قد ناقضوا الأحزاب بكليتها في الحالة الحاضرة، ووطدوا المؤسسات الجديدة في المستقبل. ومن مجموعهم وليس من البرلمان، يمكن انتظار اتخاذ تدبير كهذا، لأن ثلثي النواب وتسعة أعشار الشيوخ لن يقبلوا ذلك بأي ثمن، وفضلاً عن هذا، فهو مبدأ قاعدة للجمهورية الخامسة، ولعقيدتي الخاصة أن يفصل الشعب الفرنسي بنفسه بما هو أساسي لمصيره. فأنا أريد إذن أن أعرض عليه مباشرة هذا التأكيد الحاسم. ولكني أريد ان افعل ذلك دون تأخير، لأن جميع الكتل البرلمانية شرعت بالعداوة، وباستثناء «اتحاد الجمهوريين الجدد» (U.N.R.).

منذ بداية عام ١٩٦٢ وقبل أن أُعرّف الناس بمشروعي، بدأوا بمهاجمتي. وآنفاً، فان تطبيق المادة ١٦ من الدستور التي اخذتُ بها أثناء تمرد الجنرالات الأربعة في الجزائر، قد أثار في الأوساط السياسية كثيراً من الذعر الخادع والهياج المصطنع إلى أن حملني تصدع «منظمة الجيش السرية» الى أن أقرر العودة الى الطريق الطبيعي. وفي شهر آذار، عشية مفاوضات إيفيان، تولت النزاع لجنة الدفاع الوطني في قصر البوربون وأظهرت استياءها عالياً بسبب عودة فرقتين الى الوطن، وبسبب طيران المعركة الذي استُدعي

---

١ – صاري الحلوى: صاري يعلق في أعلاه حلوى ولا يمكن الحصول عليها إلا بتسلق الصاري.

من افريقيا بنـــاء على أمر مني . وبعد الاستفتاء حول الاستقلال الجزائري مباشرة توضح الهجوم وامتد . وفي ١٧ نيسان (ابريل) فان وزارة بومبيدو التي ليس عليها أي مأخذ لأنها شُكّلت حديثاً ، إلا بسبب أنني عينتها ، لم تحصل إلا على ثقة ٢٥٩ نائبـــاً بينما حجب الثقة عنها ٢٤٧ أو امتنعوا عن التصويت . وفي ١٥ أيار (مايو) انسحب من الحكومـة خمسة وزراء من « الحركة الجمهورية الشعبية » متذرعين بمؤتمر صحفي ناديت فيه من جديد باتحاد أوروبا بواسطة اتفاق منظم بين الدول ورفضت التوحيد والدمج . وصحيح أن اثنين منهم ، همـــا بيار فليملان وموريس شومان لم يمض عليهما في الوزارة سوى شهر ، وكان عليهما مع ذلك في ذلك اليوم أن يختـــارا بين الوزارة ومقعديهما في البرلمـــان ، يستطيعان التظاهر أنهما فوجئا بمقاصدي . ولكن الثلاثـة الآخرين : روبير بورون ، بول باكون وجوزف فونتانيه ، ذهبوا أيضاً ، مع أنهم كانوا جزءاً من حكومتي دون انقطاع ، راضين تمـام الرضا عن محتوى وشكل التوجيهات التي كنت أعطيها دائماً لسياسة فرنسا . وفي الواقع ، إذا كان الخمسة قد انفصلوا فجأة عني ، فذلك لأن حزبهم ، بدوره، دخل في التحالف المناوىء . وفي ٢٢ أيار (مايو) فعل المستقلون كذلك ، طالبين من الوزراء الأربعة التابعين لجماعتهم أن يقدموا استقالتهم، وقد قرروا فصلهم بعد جوابهم السلبي .

ولتقصير أمد معركة الانهـــاك أخذت المبادرة وقمت بالهجوم . ففي ٩ حزيران (يونيو) أعلنت للأمة متكلماً بالراديو ، أننا « بواسطة الاقتراع العام نظل في اللحظة المناسبة متأكدين من أن الجمهورية في المستقبل يمكن أن تظل قوية، ومنظمة، ومستمرة ، بصرف النظر عن الرجال الذين يمضون » . وليس هناك من متنبىء لا يعرف ما يعني هذا. وكذلك في ١٣ من الشهر نفسه، وبسبب المظاهرة المنظمة ضدي ، وقع ٢٩٦ نائباً من الجمعية الوطنية ، يسمون انفسهم « اوروبيين » ، بيانـاً ينحون فيه باللائمة على خطة الاتفاق السياسي التي اقترحتها على الدول الأعضاء في السوق المشتركة ، والتي رفضتها هولندا

وبلجيكا وإيطاليا، مطالبين، على العكس، « بالحل » العالمي . ويمثل الموقعون أكثرية قوية في المجلس . أما النواب الشيوعيون العشرة الذين لم يصوتوا على النص فلم يكن حكمهم علي أقل من ذلك . وما ان تكسرت هذه الموجة حتى ارتفعت أخرى . وغداة استفتاء الجزائريين الأخير اعترفتُ باستقلال بلادهم باسم فرنسا وفقاً للتعهدات التي اتخذتها علناً . ومنذ ذلك الوقت لم تعد نيابة برلمانيي الجزائر ذات موضوع ، وأنهيتها بقانون بموجب السلطات التي منحني إياها قانون الاستفتاء . وهبت على الأثر في قصر البوربون واللوكسمبورغ زوبعة من الاعتراضات ليس لها أي مبرر قانوني ، ولكنها تعبر عند العدد الأكبر عن روح عدائية . وليس هناك أي شك في أن معركة لا هوادة فيها ستنشب عندما سأوضح ما أنوي عمله .

إن محاولة الاغتيال في بتي — كلامار في ٢٢ آب (اغسطس) أتاحت لي الفرصة وأنذرتني بأن ليس هناك وقت أضيعه . وبالفعل ، فبعد ذلك الذي أخفق في اغتيالي السنة الماضية بالقرب من بون — سير — سين، وتوقعاً لمحاولات جديدة يدل كل شيء على أنها تحاك ، عرضت مسألة ما سيحدث للدولة اذا اختفى ديغول فجأة، بطريقة ضاغطة على الرأي العام المتأثر القلق . وبالنسبة إليّ فالدليل قائم على أن الأجل يمكن أن يحين في كل لحظة . وقد أنبىء مجلس الوزراء في ٢٩ آب (اغسطس) انني « ادرس اقتراح تعديل الدستور لناحية تأمين استمرار الدولة». ونُشر الخبر. ولكي لا اخلط بين الأمور فانني لم امزق الشراع تماماً إلا بعد رحلتي الكبرى الى المانيا . ولكن ما أن انتهت هذه الرحلة حتى ظهر بلاغ في ٢١ ايلول (سبتمبر) ، عند اختتام جلسة مجلس الوزراء ، جاء فيه « ان الجنرال ديغول قد أكد عزمه على أن يعرض على البلاد بطريق الاستفتاء أن يُنتخب رئيس الجمهورية من الآن فصاعداً بواسطة التصويت العام » .

وفي ٢٠ ايلول (سبتمبر)، وفي كلمة موجزة اذيعت بالراديو والتلفزيون،

عرضت على الامة لماذا اطلب منها القيام بهذا الاصلاح الجوهري ، وكيف تستطيع القيام به . وتأكدت ان «المؤسسات العامة العاملة منذ أربع سنوات قد ابدلت الفوضى المزمنة والازمات الدائمة في عمل الدولة بالاستمرار والاستقرار والفعالية وتوازن السلطات» ؛ وان « ليس هناك من يشك في ان بلادنا ستجد نفسها ملقاة في الهاوية بسرعة إذا قضى سوء الحظ بأن نسلمها من جديد الى الالعاب العقيمة الساخرة التي كانت في السابق » ؛ وأن « مفتاح قبة نظامنا هو إقامة رئيس للجمهورية يجري تعيينه بواسطة عقل وعاطفة الفرنسيين لكي يكون رئيساً للدولة ومرشداً لفرنسا » . وبعد أن ذكرت ماهية صلاحياته ومسؤولياته حسب نصوص الدستور صرحت أنه « بحاجة إلى ثقة الأمة الصريحة ليستطيع أن يحمل عبئاً كهذا بشكل فعال ». أما فيما يتعلق بي فقد قلت : « كنت افكر يوم اصبحت على رأس الدولة عام ١٩٥٨ ان الحوادث قد فعلت اللازم ، وانني لهذا السبب قبلت بأن أُنتخب بطريقة أخرى . ولكن المسألة تصبح مختلفة جداً بالنسبة الى أولئك الذين يأتون بعدي ، كل بدوره ، لاحتلال المركز الذي أشغله الآن ، دون أن يكون طابعهم الوطني واحداً. وحتى يكون هؤلاء على قدر المهمة ومكلفين تماماً بحمل العبء السامي مهما كان وزنه ، ولكي تستمر جمهوريتنا في أن تظل محظوظة ومتينة ، ونشيطة وشعبية برغم شياطين انشقاقاتنا ، يلزمهم أن يتلقوا المهمة مباشرة من مجموع المواطنين » . وعند ذلك جاء شرح الاقتراح الذي صغته لبلادنا : « حين تنتهي مدة سنواتي السبع ، أو إذا قطعها الموت أو المرض قبل نهاية المدة ، فإن رئيس الجمهورية سينتخب عندئذ بواسطة التصويت العام » . ولكن بأية طريقة ملائمة تعبر البلاد عن عزمها ؟.. واجيب : « بالطريقة الأكثر ديموقراطية ، طريقة الاستفتاء ، الأمر الذي استدركه الدستور بطريقة بسيطة جداً وواضحة جداً ، إذ نص على أن باستطاعة رئيس الجمهورية أن يعرض كل مشروع قانون على البلاد بطريقة الاستفتاء ، وأحدد بالذات : كل مشروع قانون ، موجهاً نحو تنظيم السلطات

العامة » . وأنهيت قائلاً للفرنسيات والفرنسيين : « كما هو الأمر دائماً ، فإني لا أستطيع ولا أريد القيام بشيء دون مؤازرتكم . وكما هو الأمر ، فإنني سأطلب هذا منكم ، وكما هو الأمر دائماً ، أنتم الذين تقررون » .

ولكن كما هو الأمر دائماً ، فإن مبدأ صدور قرار عن الشعب مباشرة هو مقيت بالنسبة الى جميع الفئات السياسية القديمة . إلا أن نجاحي المحتمل يؤجل الأمل الذي يداعب هذه الفئات ، بأن تراني أرحل قريباً ، الى ما بعد . وعلى الخصوص فإن تبني اقتراحي يقلل كثيراً من حظوظهم بالعودة الى أخطاء الماضي . ولما كان رئيس الدولة ، في المستقبل ، سيحتفظ بتفويض لا مثيل له لأنه تلقاه من مجموع المواطنين ، فقد كانت الأحزاب تنوي ، عندما أغيب بطريقة أو بأخرى ، أن تعمل على العودة الى ما كان عليه الأمر في السابق . فضغوطها وتأثيرها على مجمع الوجهاء والأعيان الذين ينتخبون الرئيس ، والتعهدات التي ستأخذها على المرشحين ، ثم طريقة معينة في تأويل النصوص عندما يوضع المنتصر في مكانه ، وتحويلات قانونية ماهرة عن معناها ، وبعض المراجعات التي تجري بالطريق البرلماني ، كل هذا سيعيدهم دون هزة الى السيطرة على الجمهورية . ولكن يلزمهم لأجل ذلك أن يتغلبوا عليَّ أولاً . ولهذا السبب لن تغيب أية فئة عن معسكر المعارضين في الصراع الذي سينشب ، سواء أكانت من اليسار ، أو الوسط ، أو اليمين . ولن ينقص تكتل حركاتهم وخطبهم شيء من الضراوة .

هكذا تكون معاركنا السياسية في أغلب الأحيان ، وليست المسألة المعروضة هي التي ستكون ، بنفسها ، موضوع المشادّة . وبالنسبة الى جمهور الفرنسيين ، لما كانت فكرة انتخاب رئيس الجمهورية بواسطتهم تبدو طبيعية جداً ، ولما كان يبدو لهم تكليف رئيس الدولة بالقيادة أمراً عادياً ، ولما كانوا يعتقدون أن ديغول على حق في إعداد خلافته ، فإن جماعة « الرافضين » ستتجنب مهاجمة مبدأ إصلاحٍ هو شعبي في الأساس . ولكن زوبعة

اتهاماتهم ستصب على الشروط القانونية التي عرضت فيها هذه الفكرة ، والتي تبدو غامضة بالنسبة الى أكبر عدد . إذن فسنشاهد حملة مسعورة مستوحاة في الظاهر من الدفاع عن الحقوق، ولكنها في الواقع تُشن ضد شخصي وحده وترمي الى إشاعة الظن بأن الجنرال ديغول قد خرق الدستور ليشيد دكتاتوريته ، وذلك بالاتهامات الآتية من جميع الآفاق السياسية ، يدعمها جميع فئات القانونيين المتطوعين ، وترددها جميع الصحف . والذريعة التي يُلوّح بها هي هذه : تنص المادة ٨٩ على إمكان التعديل بالطريق البرلماني ؛ وليس هناك مادة أخرى مخصصة للتعديل ؛ إذن فإجراء ذلك بواسطة الاستفتاء مخالف للقانون .

ومهما كنت متمرساً بالخصومات الخدّاعة التي أقيمت ضدي منذ وقت طويل ، فقد بدا لي أن هذه الخصومة قد تجاوزت جميع الحدود ، لأنني بإخضاع الاصلاح لتصويت الشعب ، لم أفعل سوى تطبيق نص دستوري ظاهر الوضوح والبساطة. وبالفعل ، فهل هناك ما هو أكثر وضوحاً وصراحة من المادة ١١ التي تنص على أن « رئيس الجمهورية يستطيع ، بناء على اقتراح من الحكومة ، أن يعرض على البلاد كل مشروع قانون يتعلق بتنظيم السلطات العامة ؟ » .. هل هنالك شيء مهما كان ، من حيث الطبيعة والتحديد ، يمكن أن ينص بشكل أكثر وضوحاً على تنظيم السلطات العامة كالدستور، وخصوصاً ما يقرره بشأن انتخاب رئيس الدولة ؟ ألم يقبل الفقه واللغة القانونية هذا منذ الأبد ، الى درجة أن دستور ١٨٧٥ الذي أسس الجمهورية كان عنوانه : « قانون حول تنظيم السلطات العامة ؟.. » في تلك المادة الحادية عشرة التي تشمل النظام الدستوري بطريقة أكيدة ، لماذا كان من الضروري الاشارة الى ما يجري بسهولة مع العلم ان بالامكان فتح الطريق أمام التعديل ؟ وإذا كان المشترع ، بتفنيد غير عادي لنصه الخاص ، قد فهم العكس ، فكيف أهمل التفصيل ؟ وبماذا تصبح خاصة اللجوء الى الاستفتاء لتعديل القانون الدستوري متناقضة مع الاجراءات المنصوص عنها في المادة ٨٩ ، بينما هذه تطبق حين

ترى السلطات العامة أن من الأفضل استعمال طريق البرلمـــان ؟ أليس من الصواب أن يكون لتلك السلطات ، في مادة بهذه الخطورة ، هـذه أو تلك من الإمكانات ، وفقاً للحالات والظروف ، ثم أليس هنا معنى المادة الثالثـة التي تنص على أن « السيادة الوطنية تخص الشعب الذي يمارسها بواسطة ممثليه وبطريق الاستفتاء ؟.. وأخيراً ، وفوق كل هذا ، ما دام دستور ١٩٥٨ قد انبثق عن اقتراع البلاد المباشر ، فباسم ماذا ترفض السلطة حقـــه في تغيير ما فعله ؟

يجب أن أقول ان إصرار الأحزاب على تأويـل الدستور بنوع أن نرفض حقاً للشعب هو له يبـدو لي أكثر تعسفاً من كوني أنا نفسي الموحي الرئيسي للمؤسسات الجديدة ، وان المطالبة بتكذيبي حول ما تعني ، هي بالحقيقـة تجاوز للحد . وخصوصاً ، إذا كان الاستفتاء موجوداً في قانوننا فلأنني تبنيته عام ١٩٤٥ بواسطة الاقتراع العام . وإذا جرى استعماله لاحياء دستور ١٩٥٨ فلأنني فرضت هـذا التنظيم الايصائي Testamentaire على الجمهورية الرابعة المحتضرة. وإذا وُجدت المادة ١١ فلأنني وقد فُوِّضتُ بشكل شرعي وعمداً بتحضير الدستور وعرضه على البلاد، أردت أن يتضمن هذه المادة، في مكانها، وفي مرماها . إلا أنني ، أثناء فحص هذا القسم من المشروع الذي باشرت به في ٢٦ وفي ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٨ ، في مجلس يجمع ميشال دوبريه ، ووزير العدل ، والمكلف بالكتابة ، ووزراء الدولة : غي مولـلّه ، وبيـار فليملان ، ولويس جاكينو ، وفيليكس هوفويه — بوانيي ، ألححت على هذه النقطة بأن من اللازم أن تُترك للبلاد في جميع الحالات ، وفي الدستور قبـل كل شيء ، كل السلطة التي يسمح لها الاستفتاء بممارستها . وقد لاحظ الجميع ، واعترفت بذلك ، أن نص المادة ١١ أعطاني الصلاحيـات الكاملة . لتتفق الآن جميع المدارس القديمة القائدة ، بجرأة ، على جهـــل مبادىء الدستور وروحه وأصله ، وعلى أن لا تقرأ ما كُتب فيـه ، أو إذا قرأته ، فعلى أن لا تقبل سوى الكلمات التي تقول بقولها ، وهذا ما سوف ينتهي ، إذا دعت

الحاجة ، لا الى إحاطتي علماً بحسن النيــة التي لا أنتظرها منهم بل بالحنين المتعطش الذي يوحيه اليهم ماضٍ أحمق .

إلا أن كلمتي الموجزة التي أوضحت الأمور في ٢٠ أيـلول (سبتمبر) ، وضعت حداً لمعاركٍ قادمة وفتحت معركة مواجهة . وصحيح أن انتخابات ذات اقتراع محصور جددت ثلث المقاعد في مجلس الشيوخ ، قـد جرت في الوقت نفسه تقريباً دون اندفاع ظاهر . ولكن بالرغم من الهدوء الذي غمر هذه الشكليات فان جميع الأحزاب تراصّت صفوفـاً وخطوطاً في سبيل الاستفتاء الوطني المعلن عنه . وفي ٢٣ منه أذاع الاشتراكيون : « انتهـاك جديد وصارخ للدستور يوشك أن يُرتكب ... ان انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة التصويت العـام ليس سوى وسيلة ديماغوجية لإجراء الاستفتاء على التعديات المتتابعة على حقوق الحكومة والبرلمان». وفي ٢٣ منه دعا الشيوعيون الى اتحاد جميع الجمهوريين لضرب الخصم المشترك معاً : السلطة الشخصية التي لم تنقطع عن التطور نحو دكتـاتورية فعلية » . وفي ٢٥ منـه أعلن الحزب الاشتراكي الموحد « معارضته الاجماعيـة لمشروع انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة الاستفتاء » . وفي ٣٠ منه رحب الراديكاليون المجتمعون في مؤتمر فيشي ترحيباً حاراً بخطاب غاستون مونرفيل الملتهب الذي هتف : « إني اجيب – « كلا ! » على محاولة الاستفتاء التي توشك أن تتطور ... ان السماح بانتهاك حرمة الدستور يعني السماح بكل شيء » . ودعا رئيس مجلس الشيوخ الجمعية العمومية الى التصويت على اقتراح بتوجيه اللوم ، مضيفاً : « سيكون هذا جواباً مباشراً ، شرعياً ، دستورياً على ما اسميه جريمة » . وبدون انتظار يومي ٨ و ٩ تشرين الأول (اكتوبر) وهو التاريـخ الذي حددته نظرياً «الحركة الجمهورية الشعبية» والمستقلون لوضع قرارهم ، فقد عرف جميع الناس أنهم وحدوا معارضتهم . وليس هناك من لم يشترك « بكلاً » ، حتى الحزب الجمهوري الوسط ، وحركة بوجاد ، ومستوطني الجزائر الذين أُعيدوا الى الوطن .

أثناء ذلك ، كان مشروع القانون الذي سيُعرض على الأمـة ، والذي أعده رئيس الوزراء وفقاً لتوجيهاتي ، خاضعاً ، كما هو طبيعي ، لفحص مجلس الشورى . ولكن بدلاً من أن يعمد هذا المجلس الى اقتراح ما يحلو له من تعديلات في النص ، أخذ بشكل تعسفي ، يدين الطريقة التي عزم رئيس الدولة على تطبيقها ، بصفته ضامناً للدستور ، وكتب تنبيهاً يعاكس المادة ١١ واستعمال الاستفتاء . والحق أن هذه الهيئة المؤلفـة من موظفين يشغلون مراكزهم بموجب مراسيم من الحكومة وليس بأية طريقة انتخابية ، هي مؤهلة لاعطاء السلطة التنفيذية الآراء القانونية التي تُطلب منها ولكن ليس للتدخل بقضية سياسية ولا بالحقل الدستوري . وبما أني على علم بميول المجلس الذي يتغيب عن اجتماعاته الأعضاء المفصولون لديّ أو لدى الحكومة ، بينما يقوم بعقد الجلسات فيه ، ويُسمعون أصواتهم بشكل صاخب ، أنصار معروفون، مشهورون ، برلمانيون أو وزراء بالأمس ومرشحون غداً ، فإني لم أدهش أبداً لموقف جمعيته . ولا أدهش أيضاً حين أعلم أن سر المداولة والتصويت يفشى في نفس اللحظة التي ترفع فيها الجلسة بالرغم من كل واجبات وتقاليد المجلس. وبالفعل ، فان وكالات الصحف تنشر نتائجه دون أقل مهلة ، والأحزاب تستحوذ عليها لتدعم حملتها . ولهذا السبب أجبت نائب الرئيس ، ألكسندر بارودي ، الذي حملها إلي ، وقد قرأتها قبلاً في الصحف ، بأنني لن أحسب أي حساب « لتنبيه » من هـذا النوع لا يربطني بشيء حسب القانون . وفي الغد تبنى مجلس الوزراء نص المشروع . وسألت كلاً منهم بالتتابع اذا كان يسنده ، ففعل الجميع ذلك دون قيد ، باستثناء بيار سودرو الذي سيترك الحكومة نتيجة لذلك .

وليباقةً مني حتى منتهى الحدود ، وجهت رسالة الى البرلمان في ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) عرضت فيها عليه القرار الذي اتخذته والأسباب التي تبرره . ولما كنت متأكداً أن « المؤسسات التي مُهر بها الشعب الفرنسي منذ أربع سنوات ، غداة أزمة خطيرة وعشية أخطار

أخرى ، قد استطاعت بفضل استقرار السلطات واستمرار الأهداف ... أن تحل مشاكل صعبة وتتغلب على محن قاسية » ، فقد صرحت : « يجب العمل الآن بنوع أن تظل هذه المؤسسات باقية . وهذا يعني أنه يجب أن يكون على رأس الدولة في المستقبل، وخلال الرجال الذين يمرون ، ضامن فعال لمصير فرنسا ومصير الجمهورية . ودور كهذا يفرض على من يقوم به أن ينال ثقة الأمة المباشرة الواضحة » . وأشرت فيها الى النتيجة : مشروع قانون يقضي بانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام ويخضع للاستفتاء . وقلت : « أرى أن ليس هناك سبيل أفضل لنحمل الى النص الذي تبناه الشعب الفرنسي عام ١٩٥٨ التعديل المفروض الذي يهم كل فرد من المواطنين » . وفي النهاية استنتجت ، مشيراً الى محاولات الاغتيال القريبة العهد : « الأمة التي توضع فجأة أمام احتمالات مقلقة تجد بذلك فرصة لمنح مؤسساتنا ضمانة جديدة احتفالية » .

استمع المجلسان الى رسالتي بصمت مطلق ، وأعلنت جميع الأحزاب الحرب عليّ ، من اليسار والوسط واليمين . وقدم مندوبو الاشتراكيين ، والراديكاليون وحلفاؤهم ، والحركة الجمهورية الشعبية ، والمستقلون ، مشتركين ، اقتراحاً الى الجمعية الوطنية بتوجيه اللوم الى الحكومة . ومع أن الشيوعيين لم يوقعوا فإنهم سيصوتون عليه بالتأكيد . وستبدأ المناقشة ، وفقاً للقانون ، بعد يومين . وما من أحد يستطيع الشك في ان ازمةً ستندلع ، وأن البلاد ستختلف وأن ديغول ، ودوره التاريخي ، وسياسته ، وجمهوريته ، اما أن تلاقي النهاية واما تقدماً جديداً .

في ٤ تشرين الأول (اكتوبر) ، وبدون انتظار المناقشة والتصويت على اللوم ، ظهرت المراسيم المتعلقة بالاستفتاء في « الجريدة الرسمية » : نص اقتراحي ودعوة الناخبين . وفي ذلك اليوم نفسه ، وقبل وصول النواب إلى الاجتماع ، خاطبت الفرنسيات والفرنسيين مباشرةً بواسطة الراديو والتلفزيون .

وكان مقصدي جلياً. فبالتصدي للدستور ذكرت بأن الشعب هو الذي اعطاه وصنّفه «غداة أزمة اوشكت أن تلقي بفرنسا في الهاوية وتذهب بالجمهورية». ثم قارنت النتائج الباهرة التي وصلنا إليها لدى سقوط نظام الأحزاب: « حياتنا العامة التي قدمت البارحة مشهد ألعاب، وتركيبات وأزمات، تحمل اليوم علامة الصلابة والفعالية. وبدلاً من عملة مريضة، ومالية في عجز، واقتصاد مهدد، ونحن موضوع قلق دائم وإذلال كما في السابق، فاننا في الوقت الحاضر في أوج الازدهار والرخاء، وفي أوج التقدم الاجتماعي على قاعدة فرنك متين، ومبادلات خارجية إيجابية، وموازنات منسّقة. وبينما كنا على وشك تمزيق وحدتنا الوطنية وبعثرة عناصر قوتنا الحربية لعدم انجاز تصفية الاستعمار، وإنهاء النزاع الجزائري، والقضاء على التخريب الذي كان مستعداً لاجراء انقلابات، فها هو التعاون قد استتب بين فرنسا ومستعمراتها القديمة، وانضمت الجزائر بدورها إلى ذلك، وبإمكاننا الشروع بتحديث جيشنا، ثم ان الدسائس الخطيرة التي كانت تهدد الجمهورية لم يبق لها من عمل مشين سوى السرقة، والابتزاز والقتل. وأخيراً، إذا كان بلدنا معتبراً منذ وقت قليل انه « رجل أوروبا المريض » فإن وزنه وإشعاعه اليوم معروفان في كل أنحاء المعمور.

لنشر بعد ذلك إلى أن هذا الدستور السمح قد جعل حقيقةً من رئيس الجمهورية « رئيساً للدولة ومرشداً لفرنسا »، وأن هذه الصفة الجوهرية « هي التي يريد انصار النظام البائد انتزاعها منه » لكي نقع عندئذ فيما كنا فيه البارحة. وقد صرحت: « ليكون باستطاعة الرئيس القيام بمهمة كهذه، حيال نفسه وحيال الآخرين، فانه بحاجة إلى ثقة الأمة المباشرة » ... — « هذه الثقة التي نلتها انا نفسي ضمناً عام ١٩٥٨ لسبب تاريخي وغير عادي »، يجب من الآن فصاعداً أن يتلقاها الرئيس بواسطة الاقتراع العام.

أما ما هو مأسوي فهي الشروط والوقت الذي دعي فيه الشعب إلى تبني

مشروعي ، ولا اعدم أن أضعه في المقدمة. وقد قلت: « منذ البداية ، كنت اعلم أن عليّ قبل نهاية سنواتي السبع أن أعرض على البلاد ما أشرت إليه ، ولكن اسباباً ملحّة حتمت عليّ أن أتخذ هذه المبادرة منذ الآن ما دام ذلك من حقي وواجبي » . وأن أذكر « محاولات الاغتيالات المقترفة والمهيأة ضد حياتي والتي تضطرني إلى تأمين جمهورية متينة من بعدي ،قدر استطاعتي » وأن اصف « القلق العام الذي احدثته أخطار الفوضى التي يمكن ان تصل فرنسا فجأة إليها » والذي يجب أن يقود الأمة إلى أن تقرر باقتراع حاشد « أن في نيتها وقاية مؤسساتها ، وانها لا تريد ، بعد ديغول ، أن ترى الدولة قد اصبحت عرضة لتطبيقات سياسية تهددها بكارثة شنيعة هذه المرة ، ميئوس منها ». وأن ارسم ما نحن على وشك إنجازه في الداخل لأجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا ، وفي الخارج لأجل سلام العالم وتفاهم الشرق والغرب ؟ « هذا المشروع الواسع كله يتطلب أن يكون لدى فرنسا في المستقبل وسيلة لتختار هي نفسها أولئك الذين يجب عليهم ، وهم على رأسها دورياً ، أن يكونوا مسؤولين عن مصيرها » .

وأخيراً ، طرحت مسألة الثقة على الفرنسيات والفرنسيين حول مشروعي « الواضح ، البسيط ، المستقيم » الذي سيُستفتى الشعب بشأنه : « إن اجوبتكم بتاريخ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) هي التي ستقول لي اذا كان عليّ وان كان باستطاعتي متابعة مهمتي في خدمة فرنسا.

لقد تكلمت في الساعة الثالثة عشرة . وبعد ساعتين فتحت الجلسة في قصر البوربون . وتبين لي ان موقف الأحزاب عدائيّ تماماً حيالي بقدر تصلب موقفي حيالهم . واعتلى المنبر وقام بالهجوم ، بول رينو وبرتران موت عن المستقلين ، غي موله وفرنسيس لينهارد عن الاشتراكيين ، بول كوست — فلوريه عن الجمهوريين الشعبيين ، موريس فور عن الراديكاليين ، جان — بول دافيد عن كتلة الوسط ، وفالديك روشيه عن الشيوعيين . ومهما استطاع

جورج بومبيدو والخطباء المناصرون لي من أمثال لوسيان نيويرث Neuwirth وميشال حبيب — ديلونكل أن يقولوا ، فإنّ كلاً منهم قد اتخذ قراره . والخلاصة ، فقد رأينا اصطدام جمهوريتين ، جمهورية الأمس التي يرتسم الأمل ببعثها وراء أحقاد الحزبيين ، وجمهورية اليوم التي أجسّدها وأبذل جهدي لتستطيع البقاء في الغد . ولكني تصرفت بشكل ان لا يُتخذ القرار في هذا النطاق، وأن لا يغير اللوم، الذي اقترع عليه ٢٨٠ صوتاً من أصل ٤٨٠ نائباً، شيئاً من عزمي على إحراز النصر في موضع آخر .

هذه هي عادات وأوهام الأوساط السياسية وأجهزة الاعلام التي يمكن الظن لدى سماعها أو قراءتها أن التصويت في الجمعية يسجل اخفاقي . ولدى القاء النظر على الصحافة الباريسية وجدتها مجمعة على هذه النقطة. فتؤكد صحيفة « الفجر » بقلم جول رومان أن « الجمهورية قد أُنقذت ». وتصرح «الفيغارو» مع اندريه فرنسوا — بونسيه أن « الديموقراطية الحقيقية هي برلمانية ! » وتهددني « باري — جور » بالأخطار التي اتعرض لها إذا حللت الجمعية ، وانه ثبت بالبرهان حسب رأي « كومبا» انني لن استطيع الاستغناء عن الاحزاب ويلزمني استخراج النتيجة من ذلك ، وتعلن « الموند » « أزمة نظام » إذا لم اخضع . وهذا ما دفع بي الى الملاحظة ان ما فعلته الجمعية الوطنية ضدي ليس له في الواقع من نتيجة إلا عليها . وفي يوم ٥ تشرين الأول (اكتوبر) ، حضرت عمداً، ودون أن اهتم بالوضع،مناورة عسكرية في منطقة مورميلون. ولم استقبل جورج بومبيدو إلا في السادس منه ، وقد جاء يودعني استقالته وفقاً للدستور ، فدعوته فوراً للبقاء في مركزه مع جميع زملائه . وبطبيعة الحال أخذت استعد علانية لأعلن الحل ، وهكذا اضطرتني النصوص إلى استشارة رئيسيْ المجلسين بهذا الموضوع أثناء حديثين ، احدهما مع جاك شابان — دلماس دام نصف ساعة بصورة حبية ، والآخر مع غاستون مونرفيل دام دقيقتين دون مصافحة . وفي ١٠ تشرين الأول نشر قراري وكذلك المرسوم الذي يعين الدورة الأولى في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) والدورة الثانية في

٢٥ منه للانتخابات التشريعية . وكما في عام ١٩٥٨ ، مع أن الظروف مختلفة جداً ، دعوت البلاد لإبداء رأيها حول المؤسسات ، ثم لتختار لنفسها مجلساً نيابياً جديداً بالحماسة نفسها .

لقد سجلت الحملة التي سبقت الاقتراع على الاستفتاء ، من ناحية الأحزاب ، نفس الاجماع الذي أظهرته هذه الأحزاب في البرلمان . وصحيح ان بعضاً من أعضائها صرخوا عالياً ، وهم ينادون « كلا » باندفـاع ، – أتكتيك أم اقتناع ؟ – إنهم لا يريدون العودة الى الاخطاء القديمة وقدموا اقتراحات هي في الظاهر بناءة . وهكذا ، فإن بول رينو ، بالرغم من جميع التبـدلات التاريخية والسياسية والشخصية في مهنته الطويلة ، لم ينقطع أبداً عن أن يضع الحياة ، والمنبر وتفوق قصر البوربون فوق كل شيء ، ولكنـه يبدو راضياً بلزوم ايقاف العيوب ، ويعمم فكرة «حكومة المشترع» . ويرى أن تُشكل وزارة من الأكثرية كل مرة تُنتخب فيها الجمعية الوطنية ، وتظـل في الحكم ما بقي النواب هم أنفسهم . وإذا حدث لهم أن أسقطوا الحكومة فإن الجمعية الوطنية تُحل فوراً وتجري انتخابات جديـدة . ويعتبر الرئيس القديم لمجلس الوزراء ان هذا يكفي لتجنب الأزمات الوزارية المتكررة التي أفقـدت الجمهوريتين الثالثة والرابعة اعتبارهمـا . وبهذا كان بول رينو يضع في ذهنـه دون شك أن لا حقّ بالحل ولا بإمكان تدخل الرئيس ، وبذلك يصبح البرلمان هو السيد الوحيد . أما بالنسبة اليّ ، وفي نظام كهـذا ، فإني أعتقد ان كل وسيلة للعناية بمصلحة البلاد العليا والدائمة وفرضها سوف تزول بزوال رئيس الدولة . أما الظن بأن الحكمة سوف تتغلب على الجمعية منذ أن يحكم عليهـا بالعودة الى النـاخبين في حالة رفضهـا أن تمنح ثقتها ، فهذا يعني تجاهـل الحيل الماكرة التي تستعملها الكتل لجعل الوزراء يذهبون دون إسقاط الوزارة وإحداث الحل . وماذا يحدث لترابط حكومة مشكّلة من مندوبي هـذه الكتل ، وانطلاقاً من تدابيرها ، اذا اقتضاها الأمر أن تسحب اعترافهـا أو أن تسحب منها المندوبين الذين أعارتها إياهم ؟ إن مهارة رؤساء الكتل تُعِدّ

الأزمات من الآن فصاعداً بواسطة تصدع الوزارات وليس بواسطـة تسريح النواب . وسيكون هنا ، بالتأكيد ، مرعى خصب لدسائس اللجان . ولكن ماذا يحدث لفعالية السلطة وجدارتها ؟

هناك منـاورون آخرون ، نظريون أيضاً ، كبول كوست ـ فلوريـه وغاستون ديفير مثلاً ، يؤكدون هم أيضاً أنهم يريدون معالجـة الأخطاء التي نشرها سلطان البرلمان العاجز منذ عهد قريب أمـام جميع العيون ؛ ولكنهم مهتمون قبل كل شيء بجعل الجمعية الوطنية مقدسة لا تمس ، ويحتمون بالنظام المسمى « رئاسي » على طريقة الاميركيين . وهم يرون أن رئيس الدولة ، الذي يصبح في الوقت نفسه رئيساً للحكومـة ، يمكن أن ينتخبه الشعب مباشرة . وكما ان الجمعية لا حقّ لها بإسقاطه ، فلا حقّ له بحلّها . وبهـذا تكمل السلطتان التنفيذية والتشريعية كل مـدة وكالتهما دون أن تستطيع أي منهما معاكسة الأخرى . أما من ناحيتي ، فأنا مقتنع أن نظاماً كهذا ، ونعلم أنه لا يمر دون محاذير في الولايات المتحدة ، يتعارض مع طبيعـة الفرنسيين وطبعم الذي يحملهم ، إلا في الروايات ، على عدم احتمال حكومة حقيقية إلا بجهد كبير ، واذا لم يستطيعوا أن يلعبوا دور صمامات الأمان ، فإنهم يحتمون على ممثليهم إخضاعها ، وبقول آخر ، القضاء عليها .

منذ أن اصبحت اميركا دولة مستقلة ، اجتازت ، منـذ قرن ، الحرب الأهلية الوحيـدة التي عرفتها ، ولكن دون أن تعاني أية ثورة ولا أية غزوة اجنبية ، وبالنتيجة دون أن تشعر بالانقسامات المزمنة التي تخلفها مآس كهذه في الاعماق الوطنية والتي تضع السلطة حيال فئات متعددة ، في وضع دائم من الأحكام المسبقة والريبة . وهي لا تعرف سوى حزبين لا يختلفـان على شيء أساسي : الوطن ، القانون الاخلاقي ، المؤسسات ، الدفاع ، الحرية ، الملكية . انها اتحاد دول «فيديراسيون» تضطلع كل منها لحسابها الخاص ، مع حكومتها ، ونوابها ، وحكامها وموظفيها ـ والجميع منتخبون ـ بقسم كبير من المجالات

المحرقة في السياسة ، والادارة ، والعدل ، والنظام العـــام ، والاقتصاد ، والصحة ، والمدرسة ، الخ .. بينما السلطة المركزية والكونغرس يهتمان عادةً بالمواضيع الكبرى : العلاقات العالمية ، الحقوق والواجبات المدنية ، الجيش ، النقد ، الضرائب ، التعرفات الشاملة . ولهذه الأسباب استطاع النظـام أن يعمل حتى الآن في شمالي العالم الجديد . ولكن الى أين يقود فرنسا ، الملأى بمخلفات الماضي والاضطرابات التي تكبدها الكثير من المـــآسي الداخلية والخارجية ؛ فرنسا،حيث كل شيء أصبح موضع خلاف على الصعيد السياسي، والاجتماعي ، والاخلاقي ، والديني ، والقومي ؛ فرنسا التي من عادة شعبهـا أن ينقسم إلى ميول متنافرة؛ فرنسا التي اوصلتها شروط وحدتها والتهديدات الدائمة من الخارج إلى أن تجعل إدارتها مركزية متطرفة ، وبهـــذا اصبحت موضوع جميع الشكاوى ؟ كيف نشك في أن حقيقة وقوف السلطتين عندنا وجهاً لوجه في متاريس حصينة تؤدي بهما إلى التصلب ، أي رفض التصويت على قوانين وموازنة كل حكومة غير مطيعة بالنسبة إلى البرلمان، وخروج عن الشرعية بالنسبة الى الحكومة ، إلا إذا وُجدت نهاية طبيعية لنزاعاتهما بالحل المطبّق على البرلمان أو بالرقابة المفروضة على الحكومـــة ؟ وسوف تكون النتيجة الحتمية : إما خضوع الرئيس لمطالب النواب وإما التمرد . فلمـــاذا الحديث عن التوازن إذن ؟ يجب الاضافة أن العقـل السليم يقضي بألا نمزج في شخص واحـد ، في بلادنا وهي كما هي ، دور رئيس الدولة السامي الذي فرضه القدر ، أي البعيد المستمر ، والعبء الثاني لرئيس الوزراء الذي يـدير عمل الآونة ويتولى قيـادة المنفّذين وسط هزات من جميع الأنواع وفي جميع الأيام .

فضلاً عن ذلك، فإن المدافعين عن حكومة التشريع والمدافعين عن النظام الرئاسي ، الذين يرفضون إجراءات تصويت الشعب لتعديـل الدستور بكثير من النقمة ، لا يجهلون بالتأكيد أن مجلس الشيوخ والنواب لن يختار أي واحد من الاقتراحين. وإذا كانا قد لوّحا بهما عشية اقتراع المجلس الوطني فليس ذلك

إلا خداعاً . وبالنسبة إليهما ، كما بالنسبة الى جميع الحزبيين الآخرين ليس المهم سوى أن يخفق مشروعي . وهذا ما أثبته مؤتمر صحفي عقده في ١٠ تشرين الأول (اكتوبر) رؤساء مـا يدعى « اتحـاد الرفض Cartel du Non » بصورة مشتركة . وبرئاسة بول رينو الداوية ، والذي صرح قبل بضعة أيام ان « الرئيس ديغول قد انتهك حرمة الدستور وأهان البرلمان » ، والى جانبه غي مولـّه الذي كتب من ناحيته : « إذا أجـاب الشعب بنعم فإن ديغول سيؤدي به الى حرب أهلـية » ، تتوضح الانفعالات المتوحـدة للمستقلين ، والاشتراكيين ، والجمهوريين الشعبيين ، والراديكاليين ، والتفاهم الديموقراطي ، والحزب الليبرالي الاوروبي. وفي الوقت نفسه أعلن « الحزب الاشتراكي الموحد » : « كلا » « ضد الملكية الديغولية » . وفي العشية ، فإن غاستون مونرفيل الذي أُعيد انتخابه رئيساً لمجلس الشيوخ بإجماع الأصوات – بعد أن تغيب جماعة اتحاد الجمهورية الحديثة – أكد خلال تصفيق الجمعية الحاد ان « الدستور قد انتُهك » ، وأن « الشعب مخدوع » ، وأن ما يقترحه ديغول « ليس الجمهورية بل هو نوع من البونابرتية المستنيرة » وان « في ذلك إبطال الديموقراطية » وان « الصراع ربما سيكون طويلاً وقاسياً ، ولكن الجمهورية ستُنقذ » . وفنسان اوريول من ناحيته ، وقد جعل نفسه المدافع عن الأخطاء التي كان اول من قدّرها وشكا منها ، كتب : « إن الاستفتاء هو عمل سلطة مطلقة .. . وبحجة تكريم السيادة الشعبية ، يحاولون تجريد الشعب نهائياً من سيادته لمصلحة رجل... اني اقترع بكلا ! » . وفي الوقت نفسه دعا الشيوعيون « الفرنسيات والفرنسيين الى ان يجيبوا بكلا وذلك لمنع ديغول من اجتياز مرحلة جديدة على طريق الدكتاتورية ، وتصفية آخر آثار الديموقراطية ... وتوطيد سياسته في الرجعية والحرب » . وأخيراً المجلس الوطني للمقاومة C. N. R. الذي أنشأه جورج بيدو وجاك سوستيل والمرتبط بما بقي من منظمة الجيش السري اعطى تعليمات للتصويت بكلا .

لقد رافق هجومَ جميع الأحزاب كثيرٌ من المنظمات المهنية . ان جميع

اولئك الذين تكلموا عبروا عن نفس الرفض . ومع أنـه ليس من شأنهم أن يتدخلوا في المناقشات السياسية فقد أسرعوا يشتركون فيهـا . انها ، مثلاً ، حالة المركز العام للعمل الذي اصدر تعليماته الى موكليه : « سيعمل الشغيلة على رفض التوقيع على بياض الذي يطلبـه ديغول من الفرنسيين ، بكلا" لا غموض فيها » ؛ وحالة اتحـاد نقابات القوى العاملة في منطقة باريس الذي يدعو « الشغيلة» كلجنته العامة ، الى الجواب بكلا" على الاستفتاء» ؛ وحالة الاتحاد الفرنسي للأعمال المسيحية .C.F.T.C التي تؤيد لجنتها الوطنية « الحكم المناقض الذي أصدره المجلس الكونفيدرالي على الاستفتاء» مؤكدة أنها لن تحاول التأثير على التصويت ؛ وحالة عصبة التعليم التي نشرت : « لكي يظل الشعب سيداً لمصيره ويصون مستقبل الديموقراطية فسيجيب بكلا" » ؛ وحالة النقابة الوطنية للتعليم التقني التي اعلنت موقفها «بالاجماع على كلا» ؛ والنقابة الوطنية للتعليم الثانوي التي « دعت المعلمين الى الاجابة بكلا عن تلـك المحاولة لتهديم الحريات الأساسية » ؛ والاتحاد الفرنسي الجامعي الذي « دعا جميع الجامعيين الى التصويت بكلا» ؛ واللجنـة الادارية لـ .F. N. S. E. A التي « ادانت الاجراءات المفروضة على البلاد ، والمشروع كما عُرض ، والأهداف الحقيقيـة لرئيس الجمهورية والضغوط المعنوية التي تمارسها السلطة » ؛ وجمعية الاستثمارات الزراعية التي طلبت لجنتهـا « من الزراعيين ان يعلنوا موقفهم ضد سياسة الحكومة الزراعية باقتراعهم « كلا" » على الاستفتاء » الخ ..

لقد ذكـّر مجلس الشورى بكثير من الجلية أنه يضيف اعتراضه الى جميع هذه الاعتراضات. وفي ٢١ تشرين الأول (اكتوبر) جدد الهجوم الذي قام به قبل بضعة أيام ، بصدد المادة ١١ ، ضد رئيس الجمهورية . وبالفعل فان مجلس قضايا الدولة رد قراراً « تلغي » نصوصه محكمة العدل العسكرية. وكانت هذه قـد أنشئت في أول حزيران (يونيو) بموجب قانون لاستعمال السلطات ذات الصفة التشريعية أو التنظيمية التي منحني إياها استفتاء نيسان (ابريل) حول الاستقـلال الجزائري والتي تيسّر للحكومـة أن تحاكم بسرعـة مجرمي

منظمة الجيش السرية (O. A. S.) . ومنذ خمسة أشهر وهذه السلطة القضائية تقوم بمهمتها ، وقد أبدت رأيها في عدد من الدعاوى دون أن يناقش مجلس الشورى قيمتها . ولكن ها هو يفعل ذلك فجأة ويضعني أنا نفسي موضع الاتهام ، قبل الاستفتاء الوطني بسبعة أيام . والفرصة هي حالة من يُدعى « كانال » ، أمين صندوق «منظمة الجيش السرية» الذي أُدين بدوره. فقد أكد المجلس أن هذه القضية من اختصاصه ، وستصبح ذات « صفة ادارية » حسب رأيه . وقد وضع يده عليها اذن ، وصرح بأن الاجراءات المنصوص عنها بالنسبة الى وظيفة المحكمة « ليست مطابقة لمبادىء القانون العامة » ، لأنها لا تتضمن اللجوء الى التمييز، وبالنتيجة فان قراري يتضمن «تجاوزاً للسلطة». ويزعم المجلس إذن أن محكمة العدل قد حُلّت وأن احكامها قد أُبطلت .

إن الخضوع لهذا الأمر ، وخصوصاً في موضوع كهذا ، سيكون بالتأكيد موافقة على تعدٍّ لا يحتمل . فبصفتي رئيساً للدولة ، وبصفتي ممثلاً للشرعية ومتسلماً زمامها في أحرج تاريخ ، وبالاستناد الى وظيفتي كوكيل للشعب عن طريق الاستفتاء للقيام برسالة تشريعية ، ليس لشخص يجمع هذه الصفات أن يكون خاضعاً لمحكمة ما من شيء يعطيها مثل هذه الصلاحية ، هذه المحكمة التي تثور ، بالعكس ، على القانون ، ومن الواضح أن الجو السياسي يخرجها عن صلاحياتها ، وإني أعتبر أن قرار مجلس الشورى بحكم الملغى وكأنه لم يكن . وبماذا تُنتهك « مبادىء القانون العامة » لعدم أخذ محكمة التمييز ببعض الأحكام ما دام الشعب السيد اراد ان تكون هذه الأحكام استثنائية وسريعة الى درجة انه منحني الحق بانشاء محكمة خاصة ، بواسطة القانون ، لرد هذه الأحكام ؟.. وفي كم من ظروف الحرب او في حالة خطر عام تنظمت العدالة الفرنسية ، عسكرية كانت أو مدنية ، كما في جميع البلدان ، بنوع أن تعمل بسرعة دون تدخل المحكمة العليا ؟ وهل عارض مجلس الشورى مرة منذ ١٦٢ سنة ، أي مدة وجوده ؟ وهل فعل ذلك بالنسبة الى المحكمة العسكرية العليا التي سبقت المجلس العدلي ، والتي لم تكن

أحكامها خاضعة للنقض ؟ وأخيراً أليس مشيناً أن نرى هــذه المحكمة التي أُنشئت لمعاونة الدولة، تبرز بشكل يشبه موضوع قضية مجرم، في هذه النقطة المشهورة ؟ وبعد ثلاثـة ايام أدان مجلس الوزراء بقسوة « طابع تدخلٍ من الواضح أنه خرج من مجال المنازعات الادارية، الذي هو مجال مجلس الشورى، هذا التدخل الذي من طبيعته ، سواء بموضوعه أم بالشروط والفترة التي عاش فيها ، ان يعرّض عمل السلطات العامة للخطر بشأن التخريب المجرم الذي لم يخفّ بعد » . وفي الوقت نفسه اتُّخذ قرار بأن يُحمل ، بواسطة القانون ، الى هذه المحكمة المغايرة للشرع اصلاحـاً يفرض نفسه . ولكن الموقف الذي اتخذه مجمع علماء الباليه ــ رويال ، والذي رافق نشره ضجة كبرى من جميع ابواق الإعلام ، قد استغله (الكارتل) الى النهاية .

لقد وجد هذا «الكارتل» في الصحف مؤازرة ظاهرة ، واحياناً صامتة ، ولكنها بمجموعها مسيَّرة ، ليشهّر « باستبداد » الجــنرال ديغول والاضرار التي ستصيب الدستور من جراء اللجوء إلى الاستفتاء . وقد سعت كل الصحف الباريسية وصحف الملحقات تقريباً لتجعل الرأي العام والناخبين يرفضون مشروعي. وقد فعلت ذلك إما بتشيعها للرفض بصورة مكشوفة وإما بنشرها بوضوح آراء المتكلمين باسم الجماعات السياسية والنقابات المعارضة ، واما بعدم اهتمامها إلا باستشارة رجال القانون الملتزمين سياسياً والمجمدين في معرفة النظام البرلماني كما كان يوم درسوا الحقوق ، واما بمضاعفة الآراء الفظــة والحكايات والكاريكاتور حيال شخصي .

لقد أصبحتُ مع الوقت فاقد الحس بشكل كاف حيال موقف الصحافـة هذا. إلا أني اعترف أن نقد السلطة ، مع الأخذ بعين الاعتبار قرّاء الصحف المعارضين، الحذرين المطالبين، يبدو أولياً أكثر ملاءمة وأكثر كسباً للناشرين والمحررين من مساندة مشروع وطني شاق وطموح . واعترف أن أولئك الذين يحترفون معالجة « أحداث الساعة » لديهم أسباب ذات فائدة شخصية تجعلهم

يأسفون على نظام الأمس الذي كان يوفر لهم ، أكثر من النظـــام الحاضر ، الاتصالات والتمهيدات والنفوذ. واعترف أخيراً ، بالنسبة إلي، مع أنني أقرأ الصحف واستمع الى الراديو ، ومع انني أُعنَى دائمـــاً بالمواهب التي تتكشف عنها ، ومع أنني استعمل القلم والميكروفون أكثر من أي كان، ان هناك سمة لطبيعتي وقاعـدة لوظيفتي هي الا " أستسلم ، وهو موقف لا يمكن أن يرضي محترفي الإعلام. ولكنني، وأنا متدرع ضد سهامهم من قبيل الاحتياط، فلست أقل اغتماماً من قسوتهم . انها نفس الحالة مثلاً عندما يضيف معظم الصحفيين، في الراديو والتلفزيون، مظاهراتهم كلها الى جميع المظاهرات المعارضة لي، وذلك بإثارة اضراب قبل الاقتراع ببضعة أيام. وقد جارُوا هم أيضاً، متذرعين بالظلم وأن أوقات البث المخصصة للاحزاب في حملة الاستفتاء لم تكن كافيـــة . إلا أنهم ، هم انفسهم ، لم يكونوا يعترضون حين كانت الحكومات السابقـة تمنع على الجنرال ديغول استعمال الموجات الفرنسية طوال اثني عشر عاماً .

بالحقيقة ، لقد حان الوقت لإثبات أن الاقطاعـات السياسية ، والمهنية ، والصحفية ، ولو كانت مجتمعة ، لا تعبر عن إرادة الشعب ولا تدافـــع عن مصلحته الجماعية . وكم من رجال ، من جميع الانواع ، وذوي أهمية ، عاشوا طويلاً في فوضى الماضي المقيتة، يودون العودة إلى نظام يعرفون انه كان مشؤوماً؛ ولما كانوا يشاهدون اليوم نهضة البلاد الظاهرة فانهم يثابرون على العمل لايقاف التقدم وعودة الانحطاط ؛ ومع انهم منذ ربع قرن قد رأوا الجنرال ديغول وسمعوه وعرفوه جيداً ، ومهما كانت نوعية أفكارهم، فقد ساهموا إلى جانبه، في فترة أو في أخرى ، في مجهوده الوطني ، وساهم الاشخـاص الرئيسيون بينهم حتى في عمـل حكومته ، ولم يظهروا له ، منـذ أن فارقهم الخوف ، سوى الحذر والنفور ، وهذه وقائع تشعرني بالحزن بالتأكيد ، ولكنها تشدد من عزمي . وسوف يكون نجـاح تحالفهم ، بالنسبة الى الروح كما بالنسبة الى القلب ، شؤماً على الدولة ومعيباً لفرنسا .

لهذا السبب تورطت الى النهاية . والكلمة التي وجهتها إلى البلاد بتاريخ ١٨ تشرين الأول (اكتوبر) اخرجت المجازفة إلى النور من جديد. هل سنعود إلى نظام الماضي أم سنؤمّن مستقبل مؤسساتنا ؟ ولكنني ذكرت بصراحة أية نتيجة شخصية سأستخرج من الاقتراع ، كما فعلت أثناء القضية الجزائرية ، وقلت للفرنسيات والفرنسيين : « إذا كان جوابكم هو «لا» كما تريد جميع الاحزاب القديمة وذلك لتعيد نظامها،نظام الشقاء ، وكما يريد جميع المشاغبين لينطلقوا في التخريب ، أو إذا كانت الأكثرية التي تجيب «بنعم» ضعيفة ، غير كافية ومشكوك فيها ، فمن الواضح أن مهمتي تكون قد انتهت فوراً وبدون رجعة . إذ ماذا بإمكاني أن أفعل بدون ثقة الامة المتحمسة ؟ أما إذا اجبتموني بنعم مرة أخرى ، وبالاغلبية كما آمل واعتقد ، وكما انا متأكد ، فعندئذ أصبح مؤيَّداً بالعبء الذي احمله ! وتصبح البلاد راسخة ، والجمهورية ثابتة والافق طليقاً ! ويصبح العالم أكيداً حتماً من مستقبل فرنسا العظيم !». وفي ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ، كررّت على الشعب انه يتوقف عليه أن « تنتهي مهمتي التاريخية أم تستمر » .

مما لا شك فيه ان البلاد حين تخرج بالجهد من هزات اجتازتها وتتخوف من المؤامرات الاجرامية الحديثة العهد فان الوضع يبدو لكثير من الناس مقلقاً بشكل كاف بحيث يؤثر احتمال رحيلي على تصويتهم . ولكن هل من حقي ان أخفي عن مواطنيّ ما يجري بشأني وهو بالتأكيد عنصر هام في الحكم الذي سيصدرونه ؟ ومع ذلك فهناك كثير من المعارضين يشتكون من « الابتزاز الاستفتائي » ويصلون إلى درجة انهم يأبون علي حق الانسحاب إذا رُفض مشروعي . ومن المؤكد ان هذه الطريقة في النظر إلى الأشياء تتوضح على المستوى السياسي بحيث تكون القضية في كل مزاحمة هي نيل مركز أو الاحتفاظ به ، والمصير الذي تعانيه الأفكار التي دُعمت . وتتوضح في رؤية نظام الأمس حيث ليس لرئيس الدولة إلا أن يرضى بما فُرض عليه للتوقيع بالرغم من اعتقاداته . وتتوضح بالرجوع الى عادات الماضي التي كان النجم

المسرحي بموجبها لا يترك المسرح إلا إذا خنقه « صامتو السراي » . ولكن على الصعيد الوطني – صعيده – كيف يتمكن ديغول من الاستمرار في خدمة فرنسا إذا كان الفرنسيون الذين استشارهم حول هـذا الموضوع ، الذي يرتهن المصير به ، بطريقة ملحة وعلنية ، قد قرروا أن يخطّئوه ؟ وإذا اختـار البقاء في هـذه الحالة الغريبـة ، فأي شرف وسلطة يحتفظ بهما ، هو الذي أسس الجمهورية الجديدة وجعل موافقـة الشعب المباشرة وقيادته أصلاً لهـا وقاعدة ونابضاً ؟

عشية الاستفتاء تضاعفت التعليقات المهتمة بمـا ستكونه هذه الأكثرية « ضعيفة ، ضئيلة ، مشكوك فيها » التي لن أرضى بهـا . ويوجد فعلاً بين أصحاب الرأي فئة لم تكن ، بدافع الحيطـة ، تتمنى سقوطي بعـد ، ولكنهـا تحرص على أن يكون نجاحي المتوقع محدوداً قدر المستطاع لأصبح في وضعية متزعزعة بحيث تستعيد تدخلاتهم الانتقادية وزنها كما في السابق . فبيار بريسون مدير « الفيغارو » المطلع جيـداً ، كان متأكداً ، كما كتب الى مراسل بارز ، بأنه « لو ذهب ديغول في هذه الفترة فهي المصيبة » ، وان « من كان في الميدان أثناء حادثة كلامار وظل في الميدان فهو فظيـع » ، وان « التدابير قـد اتخـذت لعفو كلي وفوري ، ولمسامحة القتلة واعـادة بيدو ومتعصبيه » ، وان « كلمة «جريمة» التي قالها مونرفيل هي كلمة – مفتاح » ، وان « التصويت بكلا" في هـذه الفترة وفي هـذه الأوضاع هو التصويت على الأسوأ » . ولكنه لم يصرح لقراء صحيفته انـه هو نفسه لم يتحيز وسيضع ورقة بيضاء في صندوق الاقتراع .

وفي ٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) قرر الشعب الفرنسي بأكثرية كبيرة جداً ، أن يجري انتخاب رئيس الجمهورية من الآن فصاعداً بطريقـة الاقتراع العام . لقد اقترع ٠٠٠ ٦٩٥ ٢١ من أصل ٠٠٠ ١٨٥ ٢٨ مسجل . وهناك ٠٠٠ ١٢٥ ٢١ صوتاً معبّراً ، منهـا ٠٠٠ ١٥١ ١٣ قـالوا نعم – أي أكثر من ٦٢ ٪ –

و ٠٠٠ ٩٧٤ ٧ قالوا لا . ولما كانت الأحزاب كلها قد شنت عليّ الحرب دون تحفظ ودون استثناء للمرة الأولى منذ زمن التجمع، وخلافاً للاستفتاءات الثلاثة السابقة ، فقد وضعت في ذهني ان نسبة مئوية ايجابية في حدود الستين ، نابذاً الرفض في حدود الثلاثين ، تكون مرضيةً لي . وهكذا كان . وعليّ إذن أن أتابع . إلا أن الخصوم بدوا أولاً أنهم لا يريدون تصديق عيونهم ولا آذانهم. وقد اتصل رئيس مجلس الشيوخ علانية بالمجلس الدستوري يدعوه الى إعلان بطلان اقتراع الأمة الفرنسية . وفنسان اوريول العضو الأيمن في المجلس بصفته رئيساً قديماً للجمهورية ، والذي لم يظهر أبداً حتى ذلك الوقت ، جاء يعقد جلسة فجائية ليدعم غاستون مونرفيل . ومن الطبيعي أن يُرَد طلبهما . وكم من « ديموقراطيين » مسلوبي الارادة ومحترفين كهؤلاء لا يترددون في احتقار إرادة الشعب وهذا يدل على مدى السيطرة التي يمكن أن تؤدي اليها روحية الحزب .

إلا أن التحالف تخطى فشله ، ووجَّه أمله فوراً الى الانتخابات القريبة . وبالفعل ، فليس في هذا شيء من الاستفتاء حيث تجري القضية دفعة واحدة بين ديغول والأمة . بل بالعكس، ستتناقص التجربة الى ٤٨٢ دائرة، يُحسب في كل منها وفي شروط متنوعة جداً ، عمل المرشحين الشخصي ، وعادات الزبن الانتخابيين المستقرة، وموقف الزعماء السياسيين المحليين: شيوخ، نواب، مستشارون عموميون ، مخاتير وكلهم مرتبطون بالأحزاب في أغلب الأحيان ، وتأثير الصحف البلدية المرتبطة بشكل شبه دائم بعادات ورجال الأمس . والحق ، ان أكثرية الجمعية الوطنية كانت في النهاية مؤلفة من المعارضين . ولكي تنمو هذه الأكثرية أو تظل كما هي، فها هو ديغول، من خلال حكومته، فريسة أسوأ الصعوبات البرلمانية . يضاف الى ذلك انه لن يستطيع ، حسب نصوص الدستور ، أن يحل المجلس الجديد قبل سنة . ولكي تعيش وزارة أو تستعمل موازنة سيضطر إما الى التخلي وإما الى الانحناء أمام الجماعات واتخاذ تدابير استثنائية تبدو لا مبرر لها بسبب عدم وجود الخطر العام .

وفي سبيل الوصول الى هنا فإن التشكيلات القديمة العازمة على الثأر ستتجنب النزاع فيما بينها كالسابق ، وتلتف جميعها ، في كل مكان ، ضد « التجمع في سبيل الجمهورية الجديدة » . وهـــذا التجمع الذي كان سبب وجوده دعم مشروعي قد وُلد في ظل اندريه مالرو المتحمس، ويضم عدا اتحاد الجمهوريين الجدد واتحاد الشغيلة .U. D. T المتزجين بعض عنـــاصر منفصلة عن عدة أقسام أخرى . وما دام المقصود من المنافسة التي بدأت ، كأمس أثنـــاء الاستفتاء ، هو إنقاذ المؤسسات وخصوصاً سلطة رئيس الدولة ، فإنني مسيّر هذه المرة الى الدخول في المعركة على صعيد الانتخابات ، وسأفعـل دون أن أُهاجم أحداً بشكل خاص ودون أن أذكر اسم أي واحدٍ من اولئك الذين أغدقوا عليّ شخصياً شتائمهم . ولكني سأضع في ذلك مـــا يكفي من النشاط لأقضي على النظام الذي يتحدر منه المهاجمون، والذي سيعودون اليه بالتأكيد إذا توصلوا الى القضاء عليّ .

في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) رأتني الأمة وسمعتني أقول لها إن « القرار الذي اتخذته منذ عشرة أيام أضفى على مستقبل فرنسا أوسع مدى» . وقلت بالاضافة الى ذلك : «ان الاستفتاء قد أظهر الى النور أمراً أساسياً في عصرنا: هو أن الأحزاب الغابرة لا تمثل الأمة . وقد بدا ذلك بوضوح وبشكل مخيف حين تخاذل نظامهـا أمام الكارثة عام ١٩٤٠ . وتأكد ذلك من جديد عام ١٩٥٨ حين مد هذا النظام يـــده إلي وهو على حافة الفوضى ، والإفلاس ، والحرب الأهلية . وجرى التحقق من ذلك عام ١٩٦٢ .

إني أستعيد ما حدث في نهـاية الأمر آنذاك : « الأمة الآن في أوج ازدهارها ، والصناديق ملأى ، والفرنك أقوى من أي وقت ، وقـــد تمت تصفية الاستعمار، وانتهت المأساة الجزائرية وعاد الجيش بكامله الى الانضباط ، وعاد الاعتبار الفرنسي إلى أرفع مكان في العـالم ... ورؤيت جميع أحزاب الأمس تنقلب ضد ديغول ... ورؤيت جميعها تعارض الاستفتاء ... ورؤيت

تتحالف دون أن ينقص منهـــا واحد ، أولاً في البرلمان لتوجيه الانتقاد الى الوزارة ، ثم أمام البلاد لحملها على الجواب بكلا" . وها أن الشعب الفرنسي لا يعترف بمجموعهـا ... ولهذا فسيكون من السخرية المطلقة أن نخلط اليوم أحزاب الأمس بفرنسا والجمهورية ».

ثم أبنتُ ما يجب حدوثه في الوقت الحاضر : « اذا صوتت الأمة « نعم » بمعزل عن هذه الأحزاب ورغماً عنهـــا فتكون قد أنقذت اكثرية كبيرة من الاصلاح السياسي ... ومن الضروري أن تتوطد هذه الأكثرية وتكبر ، وأن تستقر أولاً في البرلمان ... لأنـــه اذا كان البرلمان مضطراً الى معاودة الظهور غداً تحت سيطرة الأقسام المعروفة ، فانه لن يعدم أن تتعرقل اعماله ، وأن يغرق السلطات العامة في فوضى معروفة، منتظراً ، عاجلاً أم آجلاً ، إغراق الدولة في أزمة وطنية جديدة . وبالعكس ، فياله من دور يستطيع أن يلعبه البرلان متخلصاً من شروط وأوهام الحزبيين ، إذا أراد أن يستمر عمل النهضة الذي تم منذ أكثر من اربع سنوات بمؤازرته الناجعة ... ».

وأخيراً أرسلت ندائي « إلى الفرنسيات والفرنسيين : في ٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) قضيتم بادانة نظـــام الأحزاب المفجـع ... ولكنكم ستنتخبون النواب في ١٨ و ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) وبامكانـكم أن تعمـلوا بنوع الا تكون هذه الاستشارة الثانية بعكس الأولى ! وتستطيعون بالرغم من جميع العادات المحلية والاعتبارات التقسيمية أن تؤكدوا اختياركم بتسمية الرجال ، وبتصويتكم بنعم تقررون مصيرنا !.. اني أطلب ذلك منكم ، واضعـاً نفسي مرة أخرى في ميدان مصلحة الدولة ، ومصير الجمهورية ومستقبل فرنسا — وهو الوحيدالذي يهمني » .

تكشفت الدورة الأولى في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ عما تسميه الاستعلامات « تلاطم الأمواج الديغولية » . فقـد اقترع ٣٢ ٪ من الناخبين فجأة لمرشحي « الاتحاد في سبيل الجمهورية الجديـدة » و ٥ ٪ للمرتبطين بهم

صراحة . وفي الانتخابات السابقة عام ١٩٥٨ والتي زودت التكتل المتجمع ليتبعني بما يعتبر نجاحاً باهراً ، فان النسبة المئوية الحاصلة لم تتجاوز ٢٢ ٪ . وهكذا كما يحدث عادة عند اقتراع الأكثرية ، فقد زادت النتائج كثيراً في الدورة الثانية ويضاف الى ذلك أن الأحزاب ، المجمعة على المعارضة ، هي غير مجمعة على التفاهم. وفي ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) فان ٤٣ ٪ من الأصوات هي التي أمّنت « للتجمع » فوزاً ساحقاً في البالوتاج . فمن ٤٨٢ مقعداً في الجمعية الوطنية فان « الاتحاد في سبيل الجمهورية الجديدة » الذي ربح منها ٦٤ صوتاً سوف يحتل ٢٣٣ ، مشكّلاً جماعة تضم أكبر عدد شاهده قصر البوربون ، وسينضم اليه دوماً حوالي الأربعين من النواب الآخرين من الذين ارتبطوا مع « الاتحاد » ليُنتخبوا . وللمرة الأولى في تاريخ التصويت العام كان ممثلو باريس – وهم في الوقت الحاضر ٣١ – ينتمون كلهم الى نفس التشكيل الذي اتخذ مساندة الجنرال ديغول قاعدة له .

في ٧ كانون الأول (ديسمبر) ، وقد انتُخب المكتب وتألفت لجان الجمعية الوطنية الجديدة ، عُينت الحكومة من حيث الشكليات ، وقد ظلت هي هي ، وظل جورج بومبيدو رئيساً للوزراء دون أن ينقطع عن ذلك . وأصبح إلى جانبه كوزراء دولة : اندريه مالرو ، لويس جاكينو ، لويس جوكس وغاستون بالوسكي ، وقد اسندت إليهم على التوالي الشؤون الثقافية ، المقاطعات والأراضي عبر البحار ، الإصلاح الإداري ، البحث العلمي والقضايا الذرية والفضائية . وقام بأعباء الوزارات : جان فوييه للعدلية ، موريس كوف دي مورفيل للخارجية، روجيه فراي للداخلية ، بيار ميسمر للجيش، فاليري جيسكار ديستانغ للمالية والشؤون الاقتصادية، ريمون تريبوليه للتعاون، كريستيان فوشيه للتربية الوطنية ، مارك جاكيه للأشغال العامة والنقل ، موريس بوكانوفسكي للصناعة ، ادغار بيزاني للزراعة ، جيلبير غراندفال للعمل ، جاك مازيول للبناء ، جان سانتيني للمحاربين القدماء ، جاك ماريت للبريد والمواصلات اللاسلكية ، ألان بيريفيت للإعلام ، فرنسوا ميسوف

للعائدين الى الوطن . وهناك امينا سر دولة الى جانب الوزراء هما : جان دي بروي للشؤون الجزائرية وبيار دوماس للعلاقات مع البرلمان ، وواحد للشؤون الخارجية هو ميشال حبيب – ديلونكل ، وواحد للخزينة هو روبير بولان ، يملكون السلطة التنفيذية . وقد دخل ثلاثة جدد فقط بين الأعضاء الستة والعشرين الذين يؤلفون هذه السلطة وهم : جاكيه ، وسانتيني ، وحبيب ديلونكل . وخرج منها : روجيه ديسو المنتخب رئيساً لجماعة « اتحاد الجمهوريين الجدد » في الجمعية الوطنية ، وجورج غورس الذي أصبح سفيراً لفرنسا في الجزائر .

وهكذا ، فان العاصفة السياسية التي أطلقتها الأحزاب على غير طائل لمنع توطيد بناء مؤسساتنا ، وانتزاع السلطة مني لم يكن لها نتيجة بالنسبة الى الحكومة . فقد عين رئيس الدولة ، كالسابق ، الرجال الذين يشكلونها لينجزوا المهمة التي رسمها هو نفسه ، مشتركين . واختار من بينهم الرئيس الأول ليكون معاوناً له . وعين الآخرين وفقاً لمقدرتهم وشخصيتهم ولكن بدون قبول شروط . ولم يُنتدب أيٌّ منهم نزولاً على اي الحاح ولم يخضع لأية سلطة خارجية . وإذا اخذنا بعين الاعتبار التفاوت البشري الذي لا مفر منه والواجب احترامه ، فان بمجموعهم المشكل حوله ، وبتعيين منه ، والمرتبط بالطموح في لعب دور كبير في تقدم بلادنا ، يمثل ترابطاً لم يسبق له مثيل في حوليات الجمهوريات القديمة . وأظهر البرلمان من ناحيته أن تغييرات لا تصدّق قد طرأت عليه ، ليس في النصوص فقط بل في الوقائع ، وصحيح ان مجلس الشيوخ بسبب عدم إسناد اية غاية اقتصادية واجتماعية حديثة اليه ، وهذا يعني عدم إسناد اية مسؤولية حقيقية ، قد انفرد بمعارضة كئيبة بقدر ما هي عديمة الفائدة . ولكن الجمعية الوطنية التي تحتفظ وحدها في نهاية المطاف بسلطة سن القانون ومراقبة الوزارة ، اصبحت على العكس ممثلةً لرأي فرنسي يدل كل شيء على أنه اختار النظام الجديد ، في اعماقه وبالرغم من المخلفات المقذعة . وأصبح الآن في قصر البوربون اكثرية متماسكة بشكل كاف ، ومتجانسة ،

وعازمة على الاستمرار في دعم السياسة الواحدة بواسطة ثقتها ، وجعلها فعالة بعملها التشريعي ، مستبعدة كل أزمة حتى نهاية وكالتها .

هل سبق للدولة عندنا أن تمتعت بذلك الاستمرار وتلك الصلابة دون أن تنال من أية واحدة من حرياتنا ؟.. ومنذ متى كان العالم يرى في سلطاتنا العامة تلك الثورة من الثقة بالنفس والصفاء ؟.. أليس في قيادة شعب فرنسا الى هذا التغيير الفجائي خدمة لها ؟

٢

لقد استقرت الجمهورية الخامسة، في السنة الخامسة من عمرها ، على القواعد التي رَسَمْتُها . وما من شيء يمنعها الآن من قيادة المجهود الوطني إلا في حالة انقلاب . ولكن ما يجب عليها أن تفعله غـداً ، وكما فعلته قبلاً ، وحتى الهجوم الذي شنه عليّ مجموع الخصوم ، كل هـذا يبرز الواجب العظيم المتحتم عليّ . ويزاد على ذلك انني فهمته . ومع تقديري لنسبية السلطة السياسيـة من حيث الجوهر ، مهما كان مبلغ الاعتراف بها ، ومع اعتقـادي بإفراط الاتجاه العام للرأي في أن ينسب اليّ ، خلال بعض المديح والكثير من اللوم، ما يحدث في كل حالة ، ومع السخرية من المبالغات التي يتخيل فيها البعض سلطاني المطلق المزعوم – هناك صحف انكليزية لقبتني « الرئيس الشمس » – فإني أعلم بماذا يُلزمني الماضي والحاضر . أعلم ان قيادة السفينة لا تعني أحداً غيري . وأعلم انه لا يوجد مرسى لأمواج الصعوبات .

إلا أنني اعتقدت ، بعد قيادتي للزورق خلال الأمواج الصاخبة ، ان بإمكاني قيادته ، لبعض الوقت ، في بحر أكثر هدوءاً . فبلادنا التي جددت

٢

لقد استقرت الجمهورية الخامسة، في السنة الخامسة من عمرها ، على القواعد التي رَسَمْتُها . وما من شيء يمنعها الآن من قيادة المجهود الوطني إلا في حالة انقلاب . ولكن ما يجب عليها أن تفعله غداً ، وكما فعلته قبلاً ، وحتى الهجوم الذي شنه عليّ مجموع الخصوم ، كل هذا يبرز الواجب العظيم المتحتم عليّ . ويزاد على ذلك انني فهمته . ومع تقديري لنسبية السلطة السياسية من حيث الجوهر ، مهما كان مبلغ الاعتراف بها ، ومع اعتقادي بإفراط الاتجاه العام للرأي في أن ينسب اليّ ، خلال بعض المديح والكثير من اللوم، ما يحدث في كل حالة ، ومع السخرية من المبالغات التي يتخيل فيها البعض سلطاني المطلق المزعوم — هناك صحف انكليزية لقبتني « الرئيس الشمس » — فإني أعلم بماذا يُلزمني الماضي والحاضر . أعلم ان قيادة السفينة لا تعني أحداً غيري . وأعلم انه لا يوجد مرسى لأمواج الصعوبات .

إلا أنني اعتقدت ، بعد قيادتي للزورق خلال الأمواج الصاخبة ، ان بإمكاني قيادته ، لبعض الوقت ، في بحر أكثر هدوءاً . فبلادنا التي جددت

مؤسساتها السياسية تماماً ، وغيّرت امبراطوريتها الى نظام واسع من تعاون الدول ، وخففت تهديداً عسكرياً خطيراً ، وقضت على المؤسسة الارهابية المشؤومة ، وأنهت المأساة الجزائرية، وأنقذت اقتصادها ، وماليتها ، وعملتها من الموت ، وأشعلت في نفسها نوراً وحرارة منسيين منذ وقت طويل ، يجب عليها ، انطلاقاً من هنا ، أن تطور تقدمها ، وتركّز استقلالها . ويلزمها في الداخل مجهود كبير من العمل ، والتنظيم ، والانتاج ، مانعةً الاصطدامات الحتمية من أن تنقلب الى سوء كما كان في السابق. هذا ما أفهمه في أن تضحي السلطات العامة بنفسها قبل غيرها . ومع الاستفادة ، في الوقت نفسه ، من الاعتبار والحظوة اللذين كسبناهما من جراء ذلك النوع من المعجزة التي حققناها فإني أريد زيادة وتوسيع العمل الذي قمنا به في العالم لنلعب فيه دوراً هو دورنا . وأخيراً ، مع اقتناعي أنه سيبقى علينا ، بعدما كان وما سيكون ، أن نكمل الاصلاح الانساني والاجتماعي العميق للمشاركة ، ولكن من اللازم أولاً أن تنضج ، بعد أن أعطيت أبعادها وجوها الحالي ، فإنني لن أنقطع ، على الأقل ، عن توجيه الأمة في هذا الاتجاه . وبالاجمال ، فإن المطلوب من فرنسا ، التي عانت كثيراً من التأخر والفوضى ولم تخرج منهما حديثاً إلا بعد هزّات خطرة ، أن تستسلم لحقبة شاقة من التكيّف لكي تسيطر على الحقبة الحديثة .

هذه السياسة ، مهما وجب أن تكون هادئة في الظاهر ، لن يفوتها أن تلاقي الكثير من العقبات. وهذا التماسك ، الذي فرضته حديثاً أخطار الحرب الأهلية والانهيار المالي ، في قلب هذه الأمة التي أُنقذت من همومها لأول مرة منذ فجر القرن ، والتي لم تعد تشعر أنها مهددة بغزوة ولا بخراب ، والتي ليس عليها أن تطلق أية طلقة مدفع ، ولا أن تلتمس أية مساعدة خارجية ، ولا أن تجابه أية ثورة، سيخلي مكانه للتبدد بسبب الهموم والشكاوى المتفرقة. وهذا يعني انه اذا كانت الظروف لم تشغلني بطريقة مألوفة وجلية كما فعلت حوادث السنوات الأربع الأخيرة ، فإنها لم تكن أقل تطلباً لتحريضي

وتدخلي . وبالفعل ، فقد استمرت النظرات البعيدة أن تكون من شأني وكل شيء جعلني أشعر ان السلامة أو الغرق في حالة حادث خطير لا يزالان يتوقفان عليَّ مرة أخرى . وبالاجمال ، فمن المناسب أن يجعل النشاط دور رئيس الدولة أقل ظهوراً من يوم الى آخر ، وأن يظهر دور رئيس الحكومة بشكل مكشوف أكثر من الأمس ، بالنسبة الى درس واختيار وتطبيق تدابير عديدة تتخذ بشأن المواضيع المختلفة ، ولكن على أن يقتضي صدور القرار من ناحيتي فيما يتعلق بالجوهري .

لقد بدا لي جورج بومبيدو قادراً وجديراً بإدارة العمل الى جانبي . ولما كنت قد اختبرت قيمته وحبه منذ وقت طويل ، فقد قبلت الآن أن يعالج، كوزيرٍ أول ، المسائل المتعددة والمعقدة التي ستطرحها بالضرورة الحقبة التي ستبدأ . وبالفعل ، فمع أن ذكاءه وثقافته يضعانه على مستوى جميع الأفكار، فقد كان بحكم الطبيعة محمولاً على النظر في الناحية العملية من الأمور . ومع احترامه للروعة في العمل ، والمجازفة في المشروع ، والجرأة في السلطة ، فإنه يميل نحو المواقف الحكيمة ، والمحاولات المتحفظة ، إلا أنه ممتاز في كل حالة يحيط بمعطياتها ويستخلص مخرجاً لها. وهكذا فإن هذا الحديث العهد في الميدان ، المجهول من الرأي العام حتى في سنواته الخمسين ، رأى نفسه فجأة ، بصنعٍ مني ودون أن يسعى الى ذلك ، متولياً عبئاً غير محدود ، وملقى في خضم الحياة السياسية، غارقاً بانعكاسات الإعلام المركزة . ولكنه لحسن حظه وجد على رأس الدولة دعامة ودودةً وقوية ، وفي الحكومة وزراء مخلصين مثله للقضية نفسها ، لم يبخلوا عليه بمساعداتهم، وفي البرلمان، أكثريةً متماسكة بعد تجربة الاستفتاء القصيرة والانتخابات ، وفي البلاد كتلة كبرى من الناس المهيئين لتأييد ديغول . وهكذا كان مغطى من فوق ومدعوماً من تحت ، ولكنه فضلاً عن ذلك واثقاً من نفسه خلال احترازه ، فاستولى على المشاكل مستعملاً، حسب الفرصة ، خاصة الفهم والنزعة الى الشك، وموهبة التوضيح، والميل الى الصمت ، والرغبة في الحل وفن التأجيل ، والتي هي مصادر

متنوعة لشخصيته . لقد هيأت بومبيدو ، كما أنا وكما هو ، ليعاونني أثناء مرحلة محدودة . وكان للظروف شأن كبير في احتفاظي به وقتاً طويلاً لم يبلغه أي رئيس حكومة منذ قرن .

ومع ذلك ، فان المهلة النسبية التي يتطلبها الموقف ، اذا كانت تتفق مع سمات طبع الوزير الأول المسيطرة ، تناسب أيضاً السكان الذين يتعودون بصعوبة على شروط نشاط صناعي مطلق . وفرنسيو اليوم، بالنسبة الى الحياة الفردية للريفيين ، والحرفيين ، والتجار ، وأصحاب الدخل ، والتي كانت هي حياة آبائنا منذ قرون عديدة ، يجدون أنفسهم مجبرين ، ليس بدون غم، على حياة ممكننة متجمعة . ففي المصانع والمشاغل ، والورش ، والمخازن ، يتطلب الشغل حركات منتظمة على نمط واحد ، في تشابك لا يتغير ، مع نفس الرفاق . وفي المكاتب لا شيء غير متوقع ، حيث لا يتغير المرؤوسون ولا الجيران ، وفقاً لتحديدات مخطط لا إبداع فيه أو رسوم بيانية لناظمة آلية Ordinateur . ولولا احتمالات التقلبات الجوية لما كانت الزراعة سوى تشغيل أجهزة آلية مجهزة بمحركات في سبيل انتاجات خاضعة بدقة لقاعدة. أما التجارة فاستقرت في أسواق نموذجية ، ورفوف لأشياء متشابهة، ودعاية متسلطة. ومسكن كل فرد عبارة عن نخروب في مجموعة غير مكترثة. انه جمهور منتش مُغفَل ، تحركه النقليات جماعياً ، وما من شيء يدرج أو يمشي على طريق أو في شارع إلا ويجد نفسه مدمجاً في صفوف ومقاداً بإشارات . وحتى أوقات الفراغ هي جماعية في الوقت الحاضر ومنظمة : وجبات طعام موزعة توزيعاً متقناً في مطاعم خاصة؛ هتافات متفق عليها داخل نطاق الملاعب الرياضية؛ عطلات تقضى في أماكن مزدحمة، بين زائرين، ومخيمين، وسابحين ، ومتراصين ؛ استجمام في الليل والنهار جرى توقيته للعائلات في شقق متجانسة يَرى فيها الجميع ويسمعون قبل النوم ، نفس الاذاعات على نفس الموجات . والمقصود هنا نوع من قوة الأشياء أعلم أنها تثقل على شعبنا أكثر من أي شعب آخر بسبب طبيعته وسوابقه ، بحيث أشعر أنه يُخشى ،

بسبب من الافراط في السخط ، أن تلقيه ذات يوم في أزمة جامحة .

ان رغبات هذا الشعب تزداد وتتأجج بمقدار تزايـــد تطوره . وجميع الطبقات والفئات التائقة الى أن ترى بسرعة ارتفاع مستوى حياتها ، ولكنها تصطدم بامتيازات النظام الرأسمالي الفظة ، هي حالة دائمة من العبث والريبة حيال مصالح متميزة بشكل يكثر أو يقل وتبدو لها معاكسة لرفعتهـــا . ولأنهـا لم تشترك في الدروس والمناقشات التي تنشأ عنهـا القرارات – كانت الرئيسية منها ، فضلاً عن ذلك ، مرتبطة بالمعارضة الشيوعية المنظمة – فقد كرست نفسها للمطالبة فقط . ولهذا السبب ظلت العلاقات الاجتماعية مطبوعة بطابع الحذر والخشونة ، رغم ازدياد الاجور المؤكد ، وسهولة إيجـاد العمل للجميع ، والسلامة الأوليـــة المؤمنة ضد المرض ، والبطالة ، والحوادث ، والشيخوخة ، والاعانات الممنوحة في حالة الأمومـــة ، والمساعدة المعطاة للعائلات الكثيرة العدد ، والتحسين المستمر في تجهيـــز البلاد وخصوصاً من ناحية المساكن والمدارس والمستشفيات ومؤسسات العجزة ، وأماكن تمضيـة العطلات ، الخ ... وبالاختصار ، تقدم الفرنسيين المادي . وبالرغم من تنوع وجودة الأطعمة على جميع الموائـد ، والملابس على الأشخاص ، وازدياد عدد الأجهزة المنزلية في المساكن، والسيارات على الطرقات، وسواري التلفزيون على السطوح ، فان كل فرد كان يشعر بما ينقصه ولا يقيم وزناً لما حصل عليه .

ثم ان تكييف فرنسا وفقاً لشروط الاقتصاد الحديث لا يمكن أن يجري دون حوادث مؤسفة تُحدث الاضطرابات . ونشاطاتنا المستقرة منـذ وقت طويل في مواضيعها ومواضعها وعاداتهـا ، تعاني الآن تغييرات في الطبيعة ، والانشاء ، والتقنية ، والآلات ، والإيقاع ، تؤثر على وضعية ونسق حيـاة الكثيرين . ان المنافسة الدولية التي أخضعتنا لهـا نهاية الجمارك داخل السوق المشتركة ، وتيسير المبادلات العالمية ، وضعت مؤسساتنا أمـام مشاكل كانت توفرها عليها الحماية في السابق . ويضاف في الوقت الحاضر الى التطور الاجمالي

الذي بدأ منذ أكثر من قرن ، وحمل الريفيين الى المدن والمصانع ، التطور الذي أصاب بنوع خاص المناجم والمصانع، ووسائل النقل . ونتج عن ذلك، في أمكنة وأزمنة معينة ، أزمات تتعلق بحتميات اقتصادية لا يمكن التغلب عليها وتلامس النقطة الحساسة في أصحاب العلاقة . وما يستلفت النظر ، هو أن الطبقات الشعبية الكادحة لا تنجو من القلق الذي يوحيه الشعور بأن هذا التبديل العظيم يمكن أن يطال مهنة كل فرد وأهليته ومسكنه . في التقدم العام ، هناك سحابة معلقة فوق مصير الأفراد. وذلك الهدوء القديم لشعب من الفلاحين الواثقين من استخراج حياة معتدلة من أرضهم ولكنها مؤمّنة ، قد عقبه قلق شديد عند أبناء العصر هو قلق المنتزَعين من بيئتهم .

بالاجمال ، ان ما على الأمة أن تفعله لبعض الوقت في داخل نفسها هو متابعة التحول الذي يتوقف عليه مستقبلها، وتضميد الجراح الناتجة عن ذلك. ومن ناحية الدولة فإن التحول يجب أن يتم ليس بسحق الحرية أو عقلية المغامرة بالتأكيد ، بل بتطبيق مخطط معين بدقة . وهذا من ناحية السلطات العامة عمل مستمر ومتعدد الأشكال بواسطة وسائل القانون والادارة . وسأكون الرأس لهذا العمل ، بأن آخذ جهاراً على عاتقي ، وأن أوحي أو أنهض أولئك الذين يديرونه، من وزراء وموظفين ، وأن أفرض بعض التدابير للتقدم والدفاع يقضي بها المستقبل الوطني ولكنها في الوقت الحاضر تعاكس مصالح أخرى .

لكن واجبي الاجتماعي يبقى. ومما لا شك فيه أن قلق النفوس الناتج عن مدنية تسيطر عليها المادة، لا يمكن أن يشفيه أي نظام مهما كان نوعه. ويمكن تلطيفه ذات يوم بواسطة تغيير الشرط الأخلاقي الذي يجعل من الانسان مسؤولاً بدلاً من أن يكون آلة . ومن ناحية أخرى ، فلكي تظهر اللامساواة الحتمية، والتغييرات ، والاقتطاعات التي يستوجبها اقتصاد حديث ، لأعين الجميع كأنها نظامية ومبررة ، يلزمها تنظيم يكون كل فرد فيه شريكاً ومستخدماً

في نفس الوقت . إلا أن عليّ أن أعترف ، بدون تأثر وفي جو من الجمودية الذي يعقب نهاية المآسي وابتعاد الأخطار وحيث تتوتر الرتابات والأنانيات والتعصب ، ان الثورة السلمية للمشاركة لن تندلع بالضخامة التي تتطلبها. ولكن بعد كل شيء، ليس بين عشية وضحاها استطعت أن أجمع البلاد لتأخذ جانب المقاومة، أو أن أسير بها لتُعطى نظاماً جديراً بها، أو لإنهاء الاستعمار فيما وراء البحار ، وتحرير الجزائر . إن الموافقة التي تجعل القوانين مثمرة لا تظهر في الغالب إلا على ألَق الرعد، وأعرف ذلك. وعليّ إذن أن أستفيد من الزوبعة إذا اندلعت ذات يوم ، بدون أن أرغب بهبوبها . وفي السياسة كما في الاستراتيجية ، والأعمال ، والحب ، يجب وجود الموهبة ، ويجب أيضاً سنوح الفرصة .

لقد اشتغلت البلاد كثيراً وبشكل جيد في كنف السلطات العامة المستقرة، المتماسكة . وقد فعلت ذلك ، وفي ذلك الوقت ، في إطار الخطة الرابعة التي ترمي الى توسيع الانتاج الفرنسي بشكل قوي . والحق ، ان النسبة المئوية السنوية الوسطى البالغة ٥,٥ ٪ ، والمقدّرة بشكل طموح في سبيل تزايد الانتاج الداخلي الاجمالي ، ستُتَخطّى بشكل جلي ، سائرة حتى ٧,٢ ٪ عام ١٩٦٢ ، و٦,٣ ٪ عام ١٩٦٣ ، و ٧ ٪ عام ١٩٦٤ ، وهذا على الخصوص بسبب النشاط الصناعي الذي ارتفع على التوالي أثناء هذه السنوات الثلاث الى أرقام ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، بالنسبة الى رقم ١٠٠ ، عام ١٩٥٩ . ان ما تحقق عندنا ، أثناء الفترة نفسها ، من ناحية النسبة المئوية للزيادة ، يضعنا بالمقارنة مع الآخرين ، باستثناء اليابان ، في المرتبة الأولى بين جميع أمم العالم الكبرى ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، المانيا ، انكلترا ، وايطاليا . وهذا لم يحدث لنا أبداً في السابق .

بفضل هذا النجاح الوطني ، فإن استهلاك العائلات الذي يقاس عملياً بمستوى معيشتها قد زاد الثلث عام ١٩٦٤ بالنسبة الى عام ١٩٥٩. وفي الوقت

نفسه انطلقت مقايضاتنا الخارجية انطلاقة لم تعرفها فرنسا بعد . فقد توصلنا الى أن نبيع ونشتري في الخارج أكثر مرتين مما كنا نبيع ونشتري منذ خمس سنوات . وفيما يتعلق بإنتاج فرنسا فقد ظهر في العـالم كله ، في الأسواق والمعارض ، شيء آخر غير المواد الكمالية التي كانت في السابق هي إرسالياتنا الوحيدة . إننا نجد مكناتنا وأدواتنا وأجهزتنا تعرض في كل مكان، وبنجاح في أغلب الأحيان ، بين المكنـات الأكثر قوة ، والأدوات والعربات الأكثر ثقلاً ، والأجهزة الأكثر تعقيداً . وبالعكس ، فقد بدأ الأجانب ينظرون الى الفرنسيين كأناس خليقين بابتياع الأفضل . وصحيح أن العمـل يجري عندنا بانتظام ومثابرة . والأسبوع في « القطاع الخاص » هو ٤٨ ساعة كمعدل وسط ولم يحدث تقريباً أي اضراب . ولم تعدّ فرنسا ، لأول مرة منـذ أن كانت فرنسا ، سوى ٢٤ ألف عاطل حقيقي عن العمل ، و١١٠ آلاف لا يحصلون على عمل إلا بصعوبة . بيد أنه العصر الذي بدأ فيه الشبان المولودون بعـدد كبير بعد الحرب مهنتهم النشيطة ، وحيث نهـاية النزاع الجزائري وتخفيض مدة الخدمة العسكرية الى النصف أعادا الى الحياة المدنيـة ثلاثماية ألف من المجندين ، وحيث اقتصاد الوطن الأم ضم أربعماية ألف عامل من العـائدين من الجزائر دفعة واحـدة ، وحيث فُتحت حدودنا أمـام ١٢٠ ألف أجنبي جديد .

إن أرباح الفرنسيين المتزايدة لم تستهلك بكليتها أو ما يقرب من ذلـك ، كما يتطلب مستقبل نمونا . ولصيانـة الانشاءات ، والتجهيزات والآلات ، وبالأحرى لتجديدها ـ الأمر الذي يفرض نفسه ، في المنافسة ، على مؤسساتنا البالية في أغلب الأحيان ـ يجب استثمارها بشكل واسع . وقـد حددت الخطة قيمة ما يجب اقتطاعه في مدى أربع سنوات من الانتاج العـام ولهذا الهدف بـ ٢٤ ٪ . والحال ، اننا نزيد من عملنا وبصورة رئيسية بفضل التوفير الذي وضع في الصناديق العامة ما يقرب من ستة مليارات عام ١٩٦٢ ، وستة مليارات ونصف المليار عام ١٩٦٣ ، وثمانية مليارات ونصف المليار عام ١٩٦٤ .

ومن ناحية أخرى فان ميزانية الدولة، التي لم تنقطع وارداتها عن الزيادة بمقدار ازدياد الثراء ، خصصت لتنمية البلاد مبالغ لا مثيل لها وفوق التقديرات ، سواء أكان بالمساعدات والخدمات التي تؤديها ، أم بواسطة الأساس الذي تبنيه .

من الطبيعي أن تتطور نشاطات فرنسا وملامحها، بمقدار التقدم. فالرُّخَص الممنوحة أثناء هذه السنوات الثلاث لبناء مصانع على مساحة تزيد عن خمسماية متر مربع يبلغ عددها ١٤٠ ألفاً؛ والأمر يتعلق دائماً تقريباً بانشاءات في الأقاليم . أما مشروع التجمع الذي بوشر به في الزراعة فقد أزال حوالي ١٥٠ الف استثمار، وجرى ضم ما يقرب من مليوني هكتار. وفتحت التجارة ألف مخزن جديد بطريقة الخدمة الذاتية و ٢٠٧ متاجر كبيرة كذلك. وبني مليون مسكن لإيواء أربعة ملايين فرنسي ، وقد بنيت كلها تقريباً بفضل الأموال والتسليفات العامة . وتناولت كهربة الخطوط الحديدية الف كيلومتر. ونشطت في كل مكان أشغال الأقنية ، والمرافىء ، والمطارات والمواصلات اللاسلكية . وهكذا نما المشروع الضخم الذي يربط مباشرة بحر الشمال بالمتوسط بواسطة قوافل من الصنادل المسطحة الكبيرة ، وذلك بجعل الرون صالحاً للملاحة على طول مجراه وبوصله بالرين . وهكذا يصبح الموزيل مفتوحاً بين آباك Apach — وميتز بعد قليل — وتريف Trèves لقوارب حمولتها ١٣٥٠ طناً ، جاعلين صناعة اللورين على اتصال سهل بالرين لأجل النقليات الثقيلة . وهكذا يقام في مرفأ ستراسبورغ ، وللمنطقة الرينانية كلها ، مركز لتصفية البترول الذي سيجري تفريغه منذ ذاك في لافيرا بالقرب من مرسيليا ويُسار به الى غايته بواسطة خط أنابيب (اوروبي) طوله ٧٠٠ كلم . وهكذا فان مطار باريس ، يجمعه أراضي مطاري اورلي وبورجيه ، وبانتظار اراضي مطار رواسّي ، يُنظّم ويجهز لتجارة وطنية ودولية لا تخضعه لأي مطار آخر في العالم القديم . وهكذا ، بخروجنا شيئاً فشيئاً من تأخرنا الكبير الذي وضعنا انفسنا فيه منذ البدء فيما يتعلق بالتلفون، فنركّب كل سنة ١٩٠ ألف

ومن ناحية أخرى فان ميزانية الدولة، التي لم تنقطع وارداتها عن الزيادة بمقدار ازدياد الثراء، خصصت لتنمية البلاد مبالغ لا مثيل لها وفوق التقديرات، سواء أكان بالمساعدات والخدمات التي تؤديها، أم بواسطة الأساس الذي تبنيه.

من الطبيعي أن تتطور نشاطات فرنسا وملامحها، بمقدار التقدم. فالرُخَص الممنوحة أثناء هذه السنوات الثلاث لبناء مصانع على مساحة تزيد عن خمسماية متر مربع يبلغ عددها ١٤٠ ألفاً؛ والأمر يتعلق دائماً تقريباً بانشاءات في الأقاليم. أما مشروع التجمع الذي بوشر به في الزراعة فقد أزال حوالي ١٥٠ الف استثمار، وجرى ضم ما يقرب من مليوني هكتار. وفتحت التجارة ألف مخزن جديد بطريقة الخدمة الذاتية و ٢٠٧ متاجر كبيرة كذلك. وبني مليون مسكن لإيواء أربعة ملايين فرنسي، وقد بنيت كلها تقريباً بفضل الأموال والتسليفات العامة. وتناولت كهربة الخطوط الحديدية الف كيلومتر. ونشطت في كل مكان أشغال الأقنية، والمرافىء، والمطارات والمواصلات اللاسلكية. وهكذا نما المشروع الضخم الذي يربط مباشرة بحر الشمال بالمتوسط بواسطة قوافل من الصنادل المسطحة الكبيرة، وذلك بجعل الرون صالحاً للملاحة على طول مجراه وبوصله بالرين. وهكذا يصبح الموزيل مفتوحاً بين آباك Apach – وميتز بعد قليل – وتريف Trèves لقوارب حمولتها ١٣٥٠ طناً، جاعلين صناعة اللورين على اتصال سهل بالرين لأجل النقليات الثقيلة. وهكذا يقام في مرفأ ستراسبورغ، وللمنطقة الرينانية كلها، مركز لتصفية البترول الذي سيجري تفريغه منذ ذاك في لافيرا بالقرب من مرسيليا ويُسار به الى غايته بواسطة خط أنابيب (اوروبي) طوله ٧٠٠ كلم. وهكذا فان مطار باريس، يجمعه أراضي مطاري اورلي وبورجيه، وبانتظار اراضي مطار رواسّي، يُنظّم ويجهز لتجارة وطنية ودولية لا تخضعه لأي مطار آخر في العالم القديم. وهكذا، بخروجنا شيئاً فشيئاً من تأخرنا الكبير الذي وضعنا انفسنا فيه منذ البدء فيما يتعلق بالتلفون، فنركّب كل سنة ١٩٠ ألف

جهاز بدلاً من ١١٠ آلاف قبلاً . وهكذا بوشر العمل بمحطة بلومور ــ بودو Pleumeur - Bodou العصرية جداً للمواصلات اللاسلكية الفضائية . وهكذا يخرج من الأرض في بييرلات مصنعنا المربّع لفصل النظائر . وهكذا تبني كهرباء فرنسا عدة مراكز ذرية جديدة للانتاج .

بالاضافة الى ذلك فهي الفترة التي ينطلق فيها بناء طرقاتنا السيارة (اوتوروت) ، بينما لم يكن قد صُنع شيء تقريباً منذ خمس سنوات : ٤٨٠ كلم قيد الاستعمال و١٥٠ كلم اخرى بدىء بها عام ١٩٦٤ وفقاً للمخطط المعتمد عام ١٩٥٩ . وبهذا الصدد فنحن نأمل اللحاق بالألمان والانكليز والايطاليين . ويجب القول إنهم اذا كانوا قد قاموا بذلك قبلنا فلأن شبكة طرقهم العادية يوم بدأت فيه مملكة السيارة كانت ضعيفة بشكل خطير . أما نحن ، فبالعكس ، اذ كنا قد نظمنا الشبكة العديمة النظير والتي أورثنا إياها العصر السابق لعصر الخطوط الحديدية ، وأن مصلحة الجسور والطرق عندنا قد تعهدتها بدقة ونزاهة منذ ذاك . ولهذا السبب قل شعورنا بالحاجة إلى بناء محاور كبرى منفعية ، مع أن عدد سياراتنا يساوي أو يفوق عدد سيارات جيراننا . ولكننا في هذا الميدان من العصرنة ، كما في الميادين الأخرى ، قد عقدنا العزم وبدأ التنفيذ .

حين يزداد التطور ويعجل بالتنمية العامة عندنا، فانه يجرّ معه ، وبشكل لا يمكن تجنبه ، التخفيضات والبطء في بعض القطاعات الخاصة . وبالنسبة الى هذه القطاعات لا يمكن للنتيجة إلا أن تكون نقلاً للنشاط الى فروع مختلفة . انها عودة صعبة الى الوضع السابق ، لأنها تتطلب استبدال حِرف ، وأشياء رائجة ، ومواضع بغيرها . والحق ، فان الناس والأشياء في بلادنا غير متحركين بحكم الطبيعة ؛ والانشاءات لا تتلاءم عادة مع اخطار الابتكارات؛ ومجموع المستخدمين يعانون بشكل مؤلم نتائج ما يتعلق بعملهم ، ومساكنهم ، وعاداتهم . وهذه هي الحالة بالنسبة الى مناجم الفحم عندنا بحيث يتناقص

الإنتاج والحصة النسبية اللذان لها بين مصادر طاقتنا . ولكن هذا الضغط الاقتصادي يحدث تجربة اجتماعية .

الأمر أكثر خطورة مما كان متوقعاً ، وبالفعل ، فان ضرورات ما بعد الحرب المداهمة أدت بنا الى أن نستخرج من مناجمنا كل ما تستطيع أن تزودنا به . وبالرغم من استنفاد أفضل طبقات الفحم الحجري فيها ، ومن نفقات تزيد في غالب الأحيان عن استثمارها ، فقد كنا نظن أن من واجبنا تكريس جهود كثيرة النفقة جداً لزيادة الاستخراج وتحديد التجهيزات . فاذا أعدنا تشغيل صناعة حديدنا ، ومصانعنا ، وخطوطنا الحديدية ، وصنعنا تياراً كهربائياً ، فذلك لأنه المصدر الوحيد الذي نملكه للطاقة . وكانت مناجم الفحم الفرنسية بشخص قادتها ، ومهندسيها ، ومعدّنيها قد استقرت في وضعية فئةٍ رئيسية وترى دون انقطاع ان المطلوب منها هو زيادة مجهودها . إلا أن الأوضاع تغيرت ، فالبترول يُعرض الآن من جميع النواحي ولجميع الاستعمالات . وبنيت سدود عديدة منذ عشرين سنة تنتج الكهرباء بدلاً من معامل الطاقة الحرارية . ودخل الغاز الطبيعي في المعممة ، وظهرت الذرة بامكاناتها ومطامحها التي لا حدود لها. يزاد على ذلك ان المواصلات والتسليف، والمبادلات المجددة مع الخارج تتيح لنا استيراد فحم أفضل من فحمنا لأجل الاستعمالات المتنوعة من صناعية ومنزلية . وأخيراً ، فاذا نُبشت حقول معادننا يصبح الاستغلال المثمر مستبعداً أكثر فأكثر . يجب أن نصمم على انقاص الكمية المستخرجة ، ونركز الشغل على النقاط الأكثر فائدة ، وإيقافه كلياً في نقاط اخرى . ومعلوم أن هذا يقتضي الحصول على أعمال جديدة لأولئك المعدّنين الذين لم يبق لهم عمل ، ولأولادهم الذين لم يستطيعوا أن يصبحوا عمال معادن . وهذا التقلص وذلك التبدل جاريان منذ عام ١٩٦٠ حين قررت الحكومة، بناء على تقرير جان - مرسيل جانيناي وزير الصناعة، أن يهبط انتاج الفحم في مدى خمس سنوات من ٥٩ إلى ٥٢ مليون طن ، وأن تُقدّم تسهيلات للمستخدمين المجبرين على تغيير عملهم ومسكنهم .

ولكن عمال المعادن ذوو إباء . إنهم كذلك بسبب مهنتهم التي تكسبهم صفتها الشاقة الخطرة نبلاً خاصاً ، وهم كذلك بالتعاطف الذي يحيطهم به السكان للسبب نفسه ، وهم كذلك بدورهم الاستثنائي في الأمة ما دامت هذه بحاجة اليهم بشكل جوهري . ولهذا السبب ، مهما كان قاسياً عليهم المنجم الذي ينتزعون منه الفحم بشقة ، وفي الظلمات مهدّدين بالانهيار وأحياناً يكونون ضحاياه ، وبالانفجار الغازي ، وبتصوّن الرئة Silicose ، فإنهم متمسكون به بشكل عميق . مع القول إن هناك فوائد متنوعة من الأجرة ، والتقاعد ، والمسكن تخصص لهم وتساعد على تعلقهم به . ولأسباب هي معنوية ومادية في الوقت نفسه ، فإنهم يشعرون بالتدابير التحديدية ليس كضرر مُغرّم به بعضهم ، بل كظلم وخطأ تجاه رسالتهم . إنهم مهيأون أيضاً بشكل ضخم لاجتذاب السلطة الى الاقرار بالخطأ والى إصلاحه . وهذه إشارة الى أن منظماتهم تُعِدّ إضراباً تريده حاسماً .

إن الصدع المؤسف الذي أنبأ بهذه الواقعة المحزنة كان في ديكازفيل . فهناك أوضاع غير ملائمة سببت العزم على تخفيض استثمار الحوض الى أدنى حد ، مع مساعدة إنشاء صناعات بديلة . وفي أيلول ١٩٦٢ بدأ التوقف عن الشغل وسيدوم أكثر من خمسة أشهر . ولكن حين بدا هذا النزاع المحلي انه سائر في طريق الهدوء ، قامت النقابات بتمديده الى مجموع مناجم الفحم ، منذرةً الادارات، والسلطة من خلالها بمنح زيادات فورية على الأجور لا يمكن قبولها والرجوع عن تقييدات للنشاط متبناة أو متوقعة . وفي هذه المرة تضامن المهندسون ومعاونوهم مع الحركة ، الأمر الذي أظهر أن هذه الحركة مستوحاة حقيقةً من قلق المهنة كلها حول موضوع مستقبلها . ورغم التعهد الذي قامت به الحكومة بأن تضيف الى الأجور نسبة مئوية عادلة مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية المصالح العامة الأخرى ، وأن تعمل على أن نبحث معاً بواسطة الادارة وبواسطة ممثلي المستخدمين مصير الانتاج الفحمي ومشاكل تنظيم الاستغلال، والتشكيل المهني، والتوظيف الجديد لرأس المال، والتقاعد،

التي طرحت بهذا الموضوع ، كانت النقابات قد قررت بالاجماع إضراباً غير محدود في أول آذار (مارس) ١٩٦٣ .

لقد امتد الشتاء القاسي جداً هـــذه السنة عدة أسابيع أيضاً ، فسبّب استهلاكاً للفحم أكثر من المعتاد ولم يترك مخزونات في المخـازن . وظن قادة الحركة أن الصناعة ، والنقل ، والمواقـــد المنزلية لن تتحمل حرمانها من المحروقات ، وستكون السلطة مجبرة على القبول بشروطهم لتتجنب الكارثة . ولكنهم كانوا يحسبون على الخصوص أنه قد أقيم البرهان على أن لاشيء يحل محل الفحم الفرنسي في فرنسا، وأنه سيصرف النظر عن تطبيق منهاج التقنين فيها . أما من ناحيتي ، فقد كان هذا المنهاج هو الذي أنوي بالضبط الاحتفاظ به على كل حال ، لا لأنني كنت أنظر شخصياً دون أسى الى هذا الانقاص لدورهم المفروض على مناجم الفحم عندنا، بل لأنني كنت أعلم جيداً أية كنوز من العناء أنفقتها أجيال من عمال المعادن لإظهـار مزايا ميراثٍ أردت أنا نفسي غداة التحرير أن يصبح قومياً . وبصفتي رجلا من الشمال ، فقد كنت أكنّ لهؤلاء الشغيلة اعتباراً خاصاً . يزاد على ذلـــك أن أخويّ اكزافييه وجاك وصهري ألفريد كايو كانوا مهندسي مناجم . ولكن على هـذا الصعيد أيضاً لم يكن عليّ أن أنظر إلا الى مصلحة البلاد العـامة . ثم اني كنت متوهمـاً ، وأعترف بذلك ، أن عمال المعادن في نهاية المطاف لا يريدون تحمل مسؤولية إلحـاق ضرر خطير بالمجتمع الفرنسي بأن يمنعوا عنه الفحم ساعة يُظن أنـه بحاجة حيوية اليه . لو طُرحت المسألة هكذا أما كان يمكن حلهـا بالبقاء في العمل بينما تجري المناقشات المقترحة ؟ من المؤكد أن الادارات كانت تظن أنه كان للسلطة حظ بتجنب الأحزاب بتدخلهـا في هذا الاتجاه . ولهذا السبب وافقتُ على طلب الحكومة حـين أرضختْ مصادرة المستخدمين لقراري ، لا لأن الظن ساورني مرة أن بالامكان ارغـــام اربعماية الف رجل على العمل دون رضاهم ، بل لأني كنت أعتقد أن من المعقول أن ترى الجماعة ، كلهـــا أو بعضهـــا ، في القرار الموقع مني تأكيداً للمصلحة الوطنية وترى أن من

الواجب الخضوع له .

لم يحدث شيء. انه الشلل الكلي يسيطر على مناجم الفحم باستثناء مصلحة معامل الكوك ومصلحة الأمن . ولأسباب عاطفية تقليدية اضيفت اليها حسابات المعارضات السياسية ، فان الأوساط الأكثر تنوعاً قد أغدقت الودّ على عمال المعادن ، والمساعدات احياناً . وفي غضون ذلك فان المحاولة التي قامت بها الحكومة لتبحث عن تسوية مع المضربين بفضل ممثل عن « لجنة الحكماء » قد انتهت الى الإخفاق . وامتدت الأزمة من أسبوع إلى اسبوع مظهرة أنني كنت مخطئاً في أملي . ولكن فرنسا استغنت عن الفحم الفرنسي ، بعكس ما كان يظن عمال المعادن . ومما لا شك فيه أن النشاط الصناعي وتدفئة البنايات تأثر قليلاً ، ولكن في حدودٍ محتملة ، يضاف الى ذلك أنه جرى تفادي أخطر نقص بزيادة اللجوء الى البترول ، والسدود لإنتاج الكهرباء . وبدلاً من أن يثبت الاضراب للبلاد أن مناجمها الفحمية ضرورية لها ، فقد كشف لها ، على العكس ، أن بامكانها العيش بوسائل أخرى . وفجأة استولى الشك على المهنة المنجمية فيما يتعلق بمصيرها وستموت الحركة بسبب الحافز الذي أوجدته . ومن المناسب القول إن الشغل عاد الى الشروط التي اقترحت منذ البدء ، بعد ٣٥ يوماً من الاضراب . وبعد ذلك اجتمع ممثلو الادارة وممثلو عمال المعادن ليدرسوا مشتركين الوضعية الحقيقية لمناجم الفحم كما كانت الحكومة قد قدمتها قبل الأزمة ، واختيار الحفر التي يجب اغلاقها ، وتدابير اعادة الانتاج الى سابق عهده والتي يجب أن ترافق تخفيض الانتاج وتخفيض ملاك العمال . وخرجت من هذه المحادثات شبه الرسمية حول « طاولة مستديرة » نتائج سوف توضح القرارات الرسمية سنة فسنة .

ان تحول البلاد الاقتصادي كبّدها جراحاً أخرى من هنا وهناك . وقد تخطى النظام الحر هذه الجراح وتركها تنزف . وعالجها النظام الموجه بشكل

جذري . وتأمل توجيهية النظام الجديد أن تحمل اليهـا الدواء . فتارة تفعل ذلك على قياس صغير ، في أزمات محلية يثيرهـــا كساد بعض المؤسسات ، كمصاهر حديـــد هانبون Hennebont مثلاً أو مصنع السلاح في شاتلرو ، مساعدةً في حالات كهذه تصفية حسابات صعبة ومحدثـــة في الجوار إنشاء مصانع جديدة لإيجاد عملٍ للعمال المسرحين ؛ وتارة تتدخل على مدى واسع . وهكذا اضطرت ورشنا البحرية في سان – نازير ونانت الى اعادة تنظيمهـا بشكل كامل ، في وجه منافسة أجنبية بحيث يخشى أن يكون دخول اليابان في هذا الميدان ساحقاً . والحق ، انه سيستحيل علينا الاقلاع عن صنع السفن لأن لدينا في هذا الفرع مهندسين وعمالاً أكفاء ، ولأن بلادنا منفتحة على أربعة بحار ، ولأن التجارة البحرية ما تفتأ تنمو خلال العام ، ولأن هناك حاجة في كل مكان الى سفن لنقل البترول والمعـادن . ويجب أيضاً أن لا يتراجع قادة المؤسسات صاحبة العلاقة أمام التجمعات واعادة التجهيز التي لا غنى عنها ، وأن ينسجم المستخدمون مع التغييرات الناتجة عن ذلك . والاندفاع الرسمي الذي تميز فيه مارك جاكيه وزير الأشغال العامة والنقل ، يساعده جان موران المفوض العـام في البحرية التجارية ، هو الذي أعطى الصناعة الفرنسية هذا الوضع الممتاز . وبالفعل فان الحكومـة قدمت القروض والمساعدات المالية الضرورية لإعادة تجهيز الأحواض وإسكان العائلات ، ولكنها فرضت منهاجاً لإعداد وإنتـاج المشاغل . وهكـذا احتفظت فرنسا بمركزهـــا الجيد في البناء البحري .

لقد طرح العائدون الى الوطن من افريقيا مشكلة لا مثيل لهـا من حيث حجمها العددي وأهميتها الوطنية . ففي عام ١٩٦٤ تقدر عدد الذين أقـاموا في أرض فرنسا (المتروبول) ، وفي أقل من ثلاث سنوات ، بأكثر من مليون وثلاثماية ألف شخص ، بينهم ٩٨٠ ألفـاً أتوا من الجزائر . وفيما يتعلق بهؤلاء كان يمكن الاعتقاد ، بسبب التدابير المؤمّنة بواسطة اتفاقيـات ايفيان ان العودة ستكون أقل كثافة وأقل سرعة . ولكن التعليمات التي أعطتها منظمة

الجيش السرية ويدعمها الارهاب قد عممت الحركة وعجلت بها . وربما أيضاً استبعدت الحالة النفسية « لفرنسيي الجزائر ـ الأقدام السود » حيال العرب الاحتفاظ بأقلية فرنسية بارزة تحت سلطة الحكومة الجزائرية. ومهما كان الأمر فإن تدفق عدد كبير كهذا من مواطنينا ، المنتزعين من مسكنهم ، والمحرومين من عملهم، والمترعين بالغم ولكن عودتهم حملت الى الوطن نجدة قيمة من السكان والطاقات ، يتطلب من حكومتي سياسةً وليس تدابير حسب الظروف . وكذلك فإن قانون ٢٦ كانون الأول ١٩٦١ فرض في الوقت المناسب ، وفي مجموعه ، مهمة تعاضد وطني يجب أن تتحقق ، وستتحقق فعلاً .

هذه المهمة تُطبق على كل ما يجب عمله لاستقبال ودمج هؤلاء الفرنسيين العائدين الى أرض أجدادهم والتعويض عليهم . وبما ان الوسائل التي خصصتها لهم الدولة، مهما كانت عظيمة، لا يمكن إلا أن تكون محدودة وعلى درجات، فقد تقرر تطبيق العمل والموارد العامة على ما يتعلق بالاستقبال أولاً ثم الاقامة واستخدام أصحاب العلاقة. وأُرجىء إذن الى ما بعد قسم كبير من التعويضات عن الخسائر المتكبَّدة. وحمل فرنسوا ميسوف عبء وزير العائدين بنشاط حار . وبفضل التدابير المتخذة بالجملة لتغذية وإيواء جموعهم المحرومة المضطربة فقد جرى وصولهم كما يجب . ثم اتخذت مجموعة من التدابير تختص إما بالمصير العملي لكل فرد حسب مهنته، وبمسكنه حسب رغبته ، وبسلامته الاجتماعية حسب وضعيته ، وإما بالمساعدة المعطاة للعائلات والمسنّين ، وإما بالمعونات والقروض التي تسمح باكتساب أو إنشاء مشاريع صناعية ، أو زراعية ، أو تجارية . وعدا عن ذلك فقد اتخذت ترتيبات بموجب السلطات التي منحني إياها قانون الاستفتاء خصصت للعائدين ١٢٠ ألف مسكن مبنية بطريقة المساكن الشعبية أو مصنوعة مسبقاً ، أو ممنوحة ، أو مصادرة . وفي ثلاث سنوات خصصت الدولة عشرة مليارات فرنك جديد للعائدين من افريقيا دون أن نحسب ما قدمت الأقضية والمحافظات وكثير من الأفراد . ومن المؤكد أن هذه العملية الواسعة لا تستطيع تهدئة الشكاوى ولا تخفيف الآلام.

ولكنها بلغت الهدف المعين الذي يتألف من إعادة أكثر من مليون فرنسي الى الأسرة الوطنية كما ينبغي وبشكل مفيد .

صحيح أن تصنيفهم من جديد تسهّل بواسطة التطور العام ؛ ولكن لما كان هذا التطور مرادفاً للتصنيع من عدة نواح فيجب ألا يُقضى على الزراعة الفرنسية . وقد وُجدت وسائل العمل بفضل « قانون التوجيه » الصادر عام ١٩٦٠ و « القانون الاضافي » الصادر عام ١٩٦٢ . ولم يبق إلا أن تباشر هذه الوسائل عملها . وقد طبقها الوزير ادغار بيزاني بكل مهارته الجلية القوية . وعندئذ رؤي الاسراع بتوسيع الاستثمارات المربحة ، واختفاء الاستثمارات غير المربحة ، وتوحيد الأراضي ، والتجهيز الريفي ، واعتزال المزارعين المسنين العمل . وفي تموز (يوليو) ١٩٦٣ وضع « قانون الغابات » تحت سلطة الدولة صيانة غاباتنا ، ونظم مراقبتها على قَطْعها ومساعدتها على إعادة غرسها . وهناك مرسوم صادر في أيار (مايو) ١٩٦٤ يفرض على الكروم الفرنسية قواعد تتعلق بإنتاجها ، بقصد تحديد الكمية عقلياً وتحسين النوعية . وأخيراً فإن مرسوماً آخر أعاد تنظيم سوق اللحم على مستوى مربي الحيوانات وأنشأ مسالخ صناعية في نفس المكان لأجل ذلك . وقبل أن تتخذ جميع هذه التدابير قام الوزير باستشارة المنظمات المهنية طويلاً ليجد عندهم اعتراضات أكثر من التشجيعات . والحاصل أن الأوساط نفسها أوّلت في أغلب الأحيان تأويلاً سيئاً المجهود الضاري الذي بذله ادغار بيزاني باسم الحكومة في اجتماعات بروكسل لتُقبل منتوجات أراضينا عملياً في السوق الاوروبية المشتركة . وحتى حين سجل الاتفاق الماضي بهذا الموضوع مع شركائنا في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣ انتصار متطلباتنا ، لم تكن هناك سوى تمتمات سُمعت تتصاعد من الغرف الزراعية واتحادات المستثمرين . ولكن ماذا ؟.. أليس من الميل المألوف لدى الفرنسيين ، كل في اختصاصه ، أن يطلبوا السير الى الأمام ويتمنوا ألا يتحرك شيء ؟ وإذا كان رؤساء عدة مؤسسات ينظرون بحذر الى ما صُنع في سبيل عصرنة الصناعة ، وعدد من

الأساتذة لم يستقبنوا الاصلاح في التعليم إلا بالنقد، وعدد لا بأس به من الضباط تضايقوا من تجديد الجيش . فكيف ننتظر أن يستصوب المزارعون كل تقدم في الزراعة ؟

تضاف أحياناً الهزات التي تبعث الاضطراب في المرافق العامة الى المحن العرضية التي أثارتها أثناء هذه الحقبة مناجم الفحم ، والورش البحرية ، والعائدون الى الوطن ، وهذا النشاط الريفي ، والذعر الذي أثاره بين التجار ظهور « مساحات كبرى » ، والغم الذي يشعر به الحرفيون بمقدار انتشار الصناعات بالجملة . وليس هذا بسبب تجهيزها الذي يلبي الحاجات ، باستثناء استدراك تأخر التلفون ، بل بسبب هياج مستخدميها المزمن . ويجب القول إن الموظفين والعاملين ، والتقنيين ، والمستخدمين ، والعمال الذين يخدمون الدولة في الادارات أو الجماعة في المؤسسات الوطنية رأوا وسط تحول فرنسا الاقتصادي تصاغر الوضعية الممتازة التي كانت لهم في السابق . ومما لا شك فيه أن رواتبهم وأجورهم كانت تحسب بالأمس بنفس الضبط الذي تحسب به اليوم . ولكن القيمة كانت مؤمنة أيام العملة الذهبية ، وكانوا يعيشون حياتهم وحياة عائلاتهم مهما كانت متواضعة ، على قاعدة متينة . والأفضل من ذلك، باستثناء ما كان عليه مجتمع ذلك الوقت . فان تشريعاً كان يضمن عملهم وترقيتهم وان معاشاً تقاعدياً يجعل نهاية خدمتهم مطمئنة . وكانوا أيضاً يقدرون طابع الكرامة الذي كان يميز وضعهم في عيون الأقرباء والجيران . إلا أن هذه الحسنات قد تبددت . فعمال « القطاع العام » المحددة أجورهم بموازنات وجداول دقيقة بالضرورة، يجعل التضخم المالي قضيتهم في همٍّ دائم بسبب قيمة ما يربحونه حقيقة بين شهر وآخر ، بينما تزيد الصناعة الخاصة الاجور والتعويضات دائماً وفقاً لتوسعها . ومن جهة أخرى ، ففي ذلك الوقت الذي تعرف فيه جميع الفروع العمل الكامل ، وتبحث عن العناصر المؤهلة ، فإن تيقنهم من الاحتفاظ بعملهم لم يعد له نفس الجاذبية الخاصة . أما فيما يتعلق بتأمين التقاعد ، حصتهم سابقاً ، فها هو الضمان الاجتماعي يدفعه دون تمييز

واحداً لجميع الآخرين. وينتج عن ذلك حالة نفسية ملائمة للمطالبات في الوظيفة والمرافق العامة. وبما أن على السلطة أن تستجيب لها أو لا تستجيب، فإليها يتوجه المستخدمون، الذين تتولى ادارتهم أو تجعلهم يقومون بالادارة، أو يقومون ضدها. وفي مجرى هذه السنوات ذات التوسع الاقتصادي الشديد فإن على الحكومة إذن أن تجابه حركات متكررة يرافقها توقف عن العمل، في التربية الوطنية، والخطوط الحديدية، والكهرباء، والغاز، والبريد، والاتصالات اللاسلكية، والمستشفيات، والنقليات الباريسية، الخ...

ولكن الاضراب في مرفق عـام يرتدي طابعاً آخر غيره في مؤسسة خـاصة. ذلك لأنه ضرر موجه الى المجتمع الوطني بواسطة أولئك الذين تعهدوا، بسبب المهنة التي اختاروهـا والتي تحميهم، أن يؤمّنوا له عنصراً جوهرياً من نشاطـه وحتى من وجوده. فبالانقطاع عن التدريس، وقطع التيار الكهربائي، والغاز، والماء، وبتجميد البريد، والتلغراف، والتلفون، لا يكون المقصود معارضة اغتناء رب العمل بل إقحام المصلحة العامة للضغط على السلطات التي تتعهدها. وهذه ذريعة قوية بالتأكيد بالنسبة لأولئك الذين يطالبون، ولكنها أيضاً بالنسبة الى الحكومة سبب قاطع لعدم استسلامهـا لضغط أحد. والدولة على عكس رب عملٍ عـادي يمنح زيادات، مخفضاً أرباحه، أو رافعاً أسعاره، وحاصراً عماله في داخل مؤسسته، فهي لا تملك نفس الوسائل، لا لأنها لا تستطيع في كل لحظة إنقـاص نفقاتها في ميدانٍ ما دون أن تقتطع مما هي مدينة به لتضمه الى قسم آخر، ولا أن تزيد الضرائب دون أن تنتهك القانون الذي يحدد النسبة المئوية، ولا أن ترفع التعرفة دون أن تلحق الضرر بنسبة تكاليف الحياة، ولا أن تعدّل عدد أو مصير العملاء دون مخالفة نظامهم الأساسي، ولا أن تمنح شيئاً لشخصٍ ما، بسبب «تصنيف الرواتب» دون أن تعطيه للجميع. وبالاختصار فإن السلطة ملزمة مبدئيـاً بمقاومة الاضرابات في القطاع العام خوفاً من الاخلال بتوازن الموازنة واصدار السندات. وفي الحالة نفسها فإن الاضرابات تتخذ مظهر معاكسات موجهـة

إلى مجموع الشعب وانذارات موجهة إلى الحكومة ، وليس ما يمنع من أن تتكرر ، لأن توقف المرافق الوطنية يرهق حياة كل فرد بينما الاستخدام في هذه الفئة لا يتعرض لأي خطر . وفضلاً عن ذلك فان النقابات الرئيسية هي نقابات المركز العام للشغل المرتبط بالحزب الشيوعي الذي يستعملها اداة في نضاله السياسي والاجتماعي .

لقد عملت حكومتي بطريقتين لتدارك توقف الشغل في القطاعات العامة بقدر الامكان، وجعل نتائجه محدودة إذا ما حدث ذلك.فقد حرصت أولاً على أن يصبح التشاور ممارسة منتظمة. وحول هذا الموضوع وضعت لجنتا « توتيه Toutée » و « غريغوار » اصحاب العلاقة والادارة على اتصال ليضعوا ، مشتركين ، معطيات الوضع في المؤسسات العامة ويقرروا توزيع « كتلة الاجور » بين مختلف مراتب المستخدمين . وفي الاتجاه نفسه، فان المفوض العام بيار ماسيه استشار رسمياً المنظمات النقابية لإعداد الخطة الخمسية ؛ وتهدف هذه الخطة الى رسم قواعد بالنسبة إلى حصة الانتاج الوطني التي يجب أن تنالها كل واحدة من الفئات الاجتماعية ، وبقول آخر ، تدشين « سياسة الدخل » . ولكن هذه الخطوات إلى الامام نحو المشاركة تسير على نفس مستوى التدابير المتعلقة بممارسة حق الاحزاب . ووفقاً للدستور فقد اقرّت الحكومة بواسطة البرلمان ، في تموز ١٩٦٢ ، قانوناً بهذا الموضوع وضع لهذا الحق بعض الحدود لسوء الاستعمال دون أن يفسده في المرافق العامة . ومنذ ذلك الوقت فإن كل قرار نقابي بالتوقف عن العمل يجب أن يُبلّغ حسب الاصول الى الادارة وتسبق التنفيذ مهلة خمسة ايام على الاقل . ومن ناحية أخرى فان قراراً كهذا لا يمكن أن يطبق بالتتابع على اقسام متنوعة من المستخدمين . وهكذا منعت الاضرابات المفاجئة التي تقلب حياة الناس على حين غفلة والاضرابات الدائرة tournantes التي تشل المجموع في الواقع ، متظاهرة بأنها لا تشرك سوى فئة واحدة .

ان تسوية الصعوبات بهذا الشكل وبمقدار ورودها ، هي في الاساس من عمل جورج بومبيدو وزملائه ، الذين يعنيهم الامر . وقد قاموا بذلك بكل جدارة واتزان وكنت افوض اليهم الحالة بعد الحالة . ولكني اقرر الموقف الواجب اتخاذه سواء اكان ذلك في المجلس أم على انفراد . لترصد الموازنة للوظيفة والادارات العامة والرواتب والاجور كما تزداد وفقاً لازدياد الانتاج الوطني ؛ ولكن لتحرص السلطة على عدم الخضوع للانذار ، وهذا ما حرصت عليه . وبالاجمال فان الحوادث التي تحدث فجأة في المرافق العامة هي مدعاة للغضب وليست مخربة . إلا اني أرى فيها برهاناً ، بين كثير غيره ، على ما في بنيتنا الاجتماعية من معتوهٍ ومتزعزع . وإذا كان من حاجة لذلك ، فسأنتهي بالاقتناع أنه ، لأجل شفاء هذا العيب ، يجب على أولئك الذين يصنعون غنى الأمة بعملهم أن يكونوا مشتركين مباشرة في سير الحركة التي ينتمون إليها ، وبهذا يصبحون مسؤولين . ولعدم تطريق الاصلاح على نار الحرب او الثورة فسأقترح على الشعب عندما أتيقن أن الحوادث قد اعدته لذلك .

هكذا سيكون الأمر بالتأكيد بالنسبة إلى التربية الوطنية . ولكن متى ؟ وبأية شروط ؟ ان هذه المؤسسة في الوقت الحاضر هي مرتع لمخاض ضخم ، لأن نفس التطور الذي يزود الجمهور بوضعية مادية افضل ، بفضل الانتاج الصناعي ، وسيسير به دون شك ذات يوم بواسطة المشاركة إلى وضع معنوي أكثر ارتفاعاً ، يسبب تطوراً كبيراً في تعليم الشعب الفرنسي . ومنذ قاعدة الانطلاق المنشأة سابقاً في التعليم الابتدائي بواسطة الالزام والمعززة في التعليم الثانوي بواسطة المجانية ، والمتممة في التعليم العالي بازدياد المنح ، فان دفعة اولية تدفع البنات والصبيان نحو معرفة أكثر اتساعاً . وفي عالم أصبحت كل المراحل فيه سهلة البلوغ فان رغبة المعرفة انضمت إلى الشعور بأن الانسان يصعد إذا تعلم.وبالعكس ، فان التقدم العام يتطلب أن يزداد عدد الكفاءات المقدمة لكل مرتبة من المجتمع أكثر فأكثر . ولهذا ينتشر مدّ الطلاب على

المدارس والثانويات، والليسيات ، والجامعات، ولا سيما وأن نسبة المواليد التي انطلقت منذ التحرير قد ضاعفت تقريباً عدد الداخلين إلى المدارس بالنسبة إلى ما كان عليه قبل الحرب. وما دامت الدولة قد أخذت على عاتقها، عن حق وحقيق، تعليم الشبيبة فعليها أن تزودها بالوسائل. وفضلاً عن ذلك، فبالنسبة إلى بلوغ التلامذة مختلف الدرجات، وتصنيف الاساتذة ، والمواد ، والمناهج، والامتحانات، والشهادات ، فان التنوع الذي كان مستعملا عندنا في السابق هو اليوم شبه مستبعد ، مع أن الحرية ظلت ممنوحة للتعليم . فبدون انقطاع إذن تصبح الحكومة والبرلمان ، بالاسبقية ، في صراع مع هذه المشاكل الجوهرية المدوية ، كما هي العائلات والرأي العام .

المهمة شائكة بالنسبة إلى السلطة لأن الأمر يتعلق بميدان لا تتصادم فيه المفاهيم البداغوجية فقط ، بل الايديولوجيات أيضاً ، وتستولي عليه السياسة بشغف . وهي ثقيلة بحيث أن قضايا الأماكن وحدها، وسير العمل، واختيار معلمين جدد ، تفرض على الموازنة أعباء تتزايد بلا نهاية . وهي شاقة بحيث أن ملاك التعليم مبعد عن حقل المبادرة بواسطة المركزية المطبقة بشدة على الجامعة منذ عهد نابليون وفونتان، وقد جعله العصر في موقف حرج وموضع اعتراض باستمرار . وهي متقلبة بحيث أن منظمات الاساتذة والطلاب في التربية الوطنية لا ترتاح إلا للنظريات المتطرفة ، ولا تقدم من الحلول إلا الأكثر صلفاً . ولا تنقطع عن الانقسام وفقاً لجميع فئات الماركسية والفوضى ولا تتفق إلا لتتمنى أن تصنع من المعارف العامة العتلة الكبيرة الهادمة للمجتمع الحالي .

بالعكس ، في وظيفتي ، ووفقاً للمطمح الذي غذيته بالنسبة إلى فرنسا ، فاني أرى في التربية الوطنية مرفقاً عاماً جوهرياً ذا أهمية ونبل غير عاديين. وفي مفهومي ، فإن مهمة الرجال والنساء الذين يوصلون الصغار إلى صعيد المعرفة تقتضي مسؤولية أساسية من الناحية الانسانية . وعملية التأثير بقوة

المدارس والثانويات، والليسيات ، والجامعات، ولا سيما وأن نسبة المواليد التي انطلقت منذ التحرير قد ضاعفت تقريباً عدد الداخلين إلى المدارس بالنسبة إلى ما كان عليه قبل الحرب. وما دامت الدولة قد أخذت على عاتقها، عن حق وحقيق، تعليم الشبيبة فعليها أن تزودها بالوسائل. وفضلاً عن ذلك، فبالنسبة إلى بلوغ التلامذة مختلف الدرجات، وتصنيف الاساتذة ، والمواد ، والمناهج، والامتحانات، والشهادات ، فان التنوع الذي كان مستعملا عندنا في السابق هو اليوم شبه مستبعد ، مع أن الحرية ظلت ممنوحة للتعليم . فبدون انقطاع إذن تصبح الحكومة والبرلمان ، بالاسبقية ، في صراع مع هذه المشاكل الجوهرية المدوية ، كما هي العائلات والرأي العام .

المهمة شائكة بالنسبة إلى السلطة لأن الأمر يتعلق بميدان لا تتصادم فيه المفاهيم البداغوجية فقط ، بل الايديولوجيات أيضاً ، وتستولي عليه السياسة بشغف . وهي ثقيلة بحيث أن قضايا الأماكن وحدها، وسير العمل، واختيار معلمين جدد ، تفرض على الموازنة أعباء تتزايد بلا نهاية . وهي شاقة بحيث أن ملاك التعليم مبعد عن حقل المبادرة بواسطة المركزية المطبقة بشدة على الجامعة منذ عهد نابليون وفونتان ، وقد جعله العصر في موقف حرج وموضع اعتراض باستمرار . وهي متقلبة بحيث أن منظمات الاساتذة والطلاب في التربية الوطنية لا ترتاح إلا للنظريات المتطرفة ، ولا تقدم من الحلول إلا الأكثر صلفاً . ولا تنقطع عن الانقسام وفقاً لجميع فئات الماركسية والفوضى ولا تتفق إلا لتتمنى أن تصنع من المعارف العامة العتلة الكبيرة الهادمة للمجتمع الحالي .

بالعكس ، في وظيفتي ، ووفقاً للمطمح الذي غذيته بالنسبة إلى فرنسا ، فاني أرى في التربية الوطنية مرفقاً عاماً جوهرياً ذا أهمية ونبل غير عاديين. وفي مفهومي ، فإن مهمة الرجال والنساء الذين يوصلون الصغار إلى صعيد المعرفة تقتضي مسؤولية أساسية من الناحية الانسانية . وعملية التأثير بقوة

على مصيرنا بتعليم زهرة الشعب، تنطوي على واجب وطني لا مثيل له. ومما لا شك فيه، ان في الفكرة السامية التي كونتها عن دور المعلمين، تدخل ذكرى والدي الذي أغدق، طوال حياته كاستاذ، على أجيال من التلامذة ما لديه من قيمة ومن تفانٍ. ومن جهة أخرى، ماذا كنت، أنا نفسي، في الأقوال والكتابات التي رافقت عملي، سوى واحد يحاول أن يعلّم؟ ولكن الحكم الذي أصدرته على الموضوع، إذا كان مشبعاً بالمثل الأعلى، فهو سياسي رغم كل شيء. وما دامت فرنسا في زمننا يجب أن تتحول لتعيش، فستكون متوقفة أكثر من أي شيء على ما يساويه عقل أولادها كلما كان عليهم الاضطلاع بمسؤولية وجودها، ودورها، وهيبتها. فالمقصود إذن، لا أن نرسخ في أذهانهم على طريقة النظام الكلياني [1] ما يجب عليهم أن يفكروا ويعتقدوا به، بل أن نحرص، بعكس ذلك، على تطهير ما عندهم من اندفاعات وآمال. والمقصود أيضاً أن يلبي التعليم المعطى لهم شروط العصر التي هي نفعية وعلمية وتقنية، في نفس الوقت الذي ينمي فيه عقلهم وتفكيرهم كالسابق. وبالاختصار فهو تكوين ضخم وشعبي، مؤسس على التجربة الدائمة، ولكنه ملتفت نحو الأفق الجديد، ويجب أن يوزع منذ الآن على شبيبتنا.

لأجل هذا العمل طُرحتْ جميع المسائل دفعةً واحدة. فهناك مسألة الازدحام المدرسي الذي بلغ سبعة ملايين عام ١٩٥٨ وسيرتفع الى أكثر من تسعة ملايين عام ١٩٦٤، دون أن نحسب مليوني تلميذ يتعلمون في المدارس الخاصة. وهناك مسألة عدد الأساتذة الذي انتقل في الحقبة نفسها من ٣٥٠ الفاً الى خمسماية الف. وهناك مسألة الصفوف الجديدة في المدارس والثانويات والليسيات؛ وسيلزم افتتاح مئة ألف منها. وهناك مسألة الجامعات التي

---

١ – الكلياني totalitaire كلمة من وضع الدكتورين ادريس وعبد النور في معجمها. وتعني في الأصل نظاماً سياسياً ذا حزب واحد تسيطر السلطة السياسية فيه على كل شيء.

انطلقت من ١٦٠ الف طالب الى ٣٥٠ الفاً ، ومن ٣٠ الف معلم الى ٧٥ الفاً ، الأمر الذي سيتطلب بناء ٨٢ مؤسسة للتعليم العالي ، وتكبير كثير من المؤسسات الأخرى، وتخصيص تجهيزات عصرية للجميع . وهناك مسألة تمويل التربية الوطنية الذي سيتضاعف في ست سنوات ، وسيصعد من ١١ ٪ من الموازنة الاجمالية للدولة عام ١٩٥٩ الى ١٨ ٪ عام ١٩٦٤ . وهناك مسألة تسيطر على كل شيء هي مسألة المبادىء التي تدير القصدية finalité وتنظيم الجهاز الضخم . والحال ان اثنتين من المعطيات القاعدة حول هذه النقطة الأخيرة تتواجدان وتتجابهان ؛ واحدة منهما هي الحركة الأولية الرامية الى أن تفتح لجميع الصغار من جميع الفئات الاجتماعية المنفذ المؤدي الى جميع الدرجات ؛ والأخرى هي ضرورة تدخُّل المعلمين الدائم المنتظم لكي تجري اندفاعة كهذه بنظام وتكون مفيدة . ولكن الكيان التعليمي ليس مهيئاً لذلك ابداً ، مع أخذ الفلسفة ، التي توحي اليه بوجه عام ، بعين الاعتبار .

لقد وضح لي الأمر . ومنذ ٦ آذار ١٩٥٩ مدّدت مدة الدراسة الالزامية بمرسوم الى سن السادسة عشرة بدلاً من الرابعة عشرة.و مما لا شك فيه ان هذا الترتيب لا يصدم بذاته الأوساط التعليمية ، ولكن النص يرمي أيضاً الى انشاء منطلق توجيه ، ليسير كل تلميذ بواسطة معلميه نحو الهدف وفي الطريق الذي يلائم استعداداته. وهذا التدبير المرتبط نظامياً في نفسي بالتدبير الأول، لاقى روحاً عدوانية عامة وظل حرفاً ميتاً . ولهذا فان جان بريتون ، واندريه بولوش ، ولويس جوكس ، ولوسيان باي ، وبيار سودرو ، الوزراء الذين جنحت صعوبات مهمتهم المتناهية الى أن تظل سريعة الزوال ، بذلوا جهدهم في تنظيم تيار التلامذة الذي تصاعد وأخذ يفور في معظم المؤسسات . إلا أن القضايا ، عام ١٩٦٣ ، المتعلقة بالمؤسسات ، والجزائر ، والاقتصاد ، والتعديل الخارجي قد سويت حتماً ، فباشرت بترسيخ سياسة التربية الوطنية . وهذا فسح مجالاً لسلسلة من اجتماعات مجلس الوزراء المحصورة وغير المحصورة ، وفي وسطها كان امامي دائماً رئيس الوزراء جورج بومبيدو ،

وهو نفسه « أغريجه » وخريج قديم من دار المعلمين ، والى جانبي الوزير كريستيان فوشيه الذي لا يتوقع ان تلقيه مطيته أرضاً ، ويبقى على السرج مدة لم يبلغها أحد من أسلافه منذ مئة سنة .

في تلك اللحظة كانت الأمور لا تزال في وضع سليم بحيث ان الحياة المدرسية ، بالنسبة الى المجموع تقريباً ، محددة مسبقاً بحوالي ١١ سنة . في ذلك السن ، سن الصف السادس ، إما أن يفضي بالتلميذ الى التعليم الثانوي ليتابعه في ليسيه حتى امتحان البكالوريا ، وإما أن يظل في الابتدائي الى أن يبدأ التدرب على الحياة العملية . والبعض فقط ، في نهاية التعليم الابتدائي ، يتلقون في المدارس الفنية مبادىء التكوين المهني ، والبعض الآخر ، ، في التعليم الثانوي ، يدخلون المدارس الفنية ليجدوا فيها تعليماً عاماً وعملياً في آن واحد . والمراسيم المتخذة في تلك السنة والتي تكمل قانون عام ١٩٥٩ تغير النظام تغييراً عميقاً . فقد تأسست مساواة الحظوظ . وكنا قد أنشأنا قبلاً ، عام ١٩٦٠ ، « مدارس التعليم العام » التي كانت تُتابع فيها الدورة الكاملة للتعليم الابتدائي ، حتى نهاية الصف الثالث . ولكن ها قد أنشئت ، في نفس نطاق الليسيه ، « مدارس التعليم الثانوي » المفتوحة لجميع الذين يريدون الدخول اليها والذين ترى الادارة انهم أهل لذلك . ويتلقى التلامذة في هذه المؤسسات المتعددة التكافؤ ، تعليماً ثانوياً مميزاً ، وفقاً لاستعداداتهم ولكن على قاعدة نفس المناهج . ومن هنا يستطيعون ، في سن السادسة عشرة ، نهاية مدة التلمذة الاجبارية ، اما الانقطاع عن دروسهم واما متابعتها في التعليم الثانوي ، واما الدخول الى المدارس والليسيات الفنية . وهكذا تنخفض الحواجز التي كانت تفصل بين التعليم الابتدائي والثانوي ، بدون أن تمزجها ، ويبطل القدَر القديم الذي يعين منذ البدء ، ما عدا بعض الاستثناءات ، المصير المدرسي والاجتماعي لجميع أطفال فرنسا . وهكذا تُقدَّم للشبيبة تربية وطنية ، جميع السبل فيها مفتوحة لطاقات كل فرد.

النهر الذي يجري منذ ذاك بين ضفتي التعليم الثانوي يجب توسيع أقنيته. وهذا يعني أولاً أن التلامذة الذين نتأكد من أنهم خلقوا لشيء آخر، يجب أن يتجهوا إلى موضع آخر. ويعني أيضاً أنه يجب تنظيم الانتقاء وفقاً للطاقات، بين المواد التي يمكن أن يشتمل عليها التعليم، في عصرنا الذي رأت فيه العلوم واللغات الحية والتقنيات النور إلى جانب الآداب. ولماذا نترك البعض يعانون اليأس والملل في دراسات لا تلائمهم؟ ولماذا يُطبّقُ تكوين مشابه على الذين يستطيعون متابعتها ولكن قابلياتهم، بحكم الطبيعة، متنوعة؟ هذا ما يجعل توزيع التلامذة ضرورة ملحة ويجعل تدخل المعلمين فريضة ملازمة لرسالتهم.

إذا كان هذا صحيحاً بالنسبة إلى التعليم الثانوي، فإلى أية درجة هو واضح بالنسبة إلى التعليم العالي؟.. هناك تقارير قدمت إليّ في مجالس تلك السنة ١٩٦٣، ونتج أن اهمالاً عاماً أسلم الجامعات إلى أمواج من عناصر غير جديرة بحضور الدروس. والآن فان نسبة الطلاب الذين يحصلون على الدبلوم يبلغون ٣٠٪، أي النسبة الأكثر انخفاضاً في العالم، والاستسلام إلى الفيضان يعني اما الوصول الى بعثرة طائفة من المهن الصغيرة والى تمرد عدد كبير، واما القبول بالتخفيض الزهيد لمستوى الدروس والامتحانات، ومنح القاب لا قيمة لها، وبالاختصار، فهو السير بالمؤسسة الى الاخفاق. وبالعكس، فيمكن لهذه أن تصبح فعالة ومتألقة بشرط مزدوج: أولاً إيقاف التضخم؛ وبعد ذلك تخفيف الدروس التقليدية: آداب، علوم، حقوق، وخلق دروس جديدة بشكل أن تتنوع السبل المقدمة للقابليات، وربط التعلم في الكليات بنشاطات المجتمع الحديث العملية، وإعداد نخبة الشبيبة الفرنسية إلى أن تتوزع بين الفروع التي ستضع حياتها فيها.

أما وقد وسّعت، أنا نفسي، التعليم العام إلى النهاية فاني أحرص إذن على إنشاء التوجيه والانتقاء فيه من الأسفل حتى الاعلى. ولكن الواقع أن دعواتي

بهذا الصدد ، وحتى تعليماتي، تجد عند أصحاب العلاقة مقاومة خفية وسلبية. وسيثبت لي مرة أخرى أنني إذا لم امح كل شيء بواسطة الدكتاتورية أو بواسطة الثورة فما من مؤسسة يمكنها أن تتصلح إذا لم يرض أعضاؤها بذلك. وهذه هي حالة الكيان التعليمي. فحين يرضى مختاراً بعملية الديموقراطية التي تناسب مفهوم المبدأ الذي تكوّن، وتزوده بالشعور أن دوره قد كبر مع عدد تلامذته ، وحين يكون محمولاً على إبقاء جميع المجالات مفتوحة ، وأن يجعل النجاح سهلاً في الامتحانات وخصوصاً في البكالوريا ، وحين يعمل بجميع الوسائل للحصول على ازدياد في امكاناته ، ويجعل من نفسه قوة محلية ، فانه لا يرتضي أبداً الاضطلاع باعمال السلطة واعباء المسؤولية . ان توجيه التلامذة تلقائياً في هذا المضمار أو ذاك ، والوقوف بوجه بعضٍ منهم ، وربط قسمٍ من مستقبل هؤلاء وأولئك ، فيه شيء من التنافر بالنسبة إلى عقليتهم وعاداتهم ، لا إلى قيمة الاساتذة بمجموعهم . إن كثيراً منهم يستقبلون التغييرات استقبالاً سيئاً على وسادة الشك الرخوة ، منذ أن يتورطوا ، هم أنفسهم بها ، وتفرضها السلطة عليهم . وفي هذا فان تلك البيئة السامية للذكاء الفرنسي تعبر عن سيكولوجية عامة ، ناتجة عن أخطاء متراكمة منذ قرنين ، والتي ستحتل المجتمع عاجلاً أم آجلاً ، حسب ادراكي ، إلا إذا تجدد بناؤها في ظل نظام مجدد .

لهذا السبب، وأنا أسعى لأشغل في التربية الوطنية الملطّفات في المد الذي يمكن أن يغمر البناء ، رأيت أن أبني ذات يوم بناءً آخر مثل جميع أولئك الذين يسكنونه أو يستعملونه : فأساتذة ، ومديرون ، وطلاب ، وأهالي تلامذة يقومون بنصيبهم مباشرة في سير ، وإدارة ، ونظام ، وقوانين ، ونتائج مؤسسات أصبحت مستقلة . وسيكون عليها إما أن تعمل كما يجب ، وإما أن تغلق أبوابها وتكف عن تبديد وقت المعلمين والتلامذة وأموال الدولة أيضاً . ولكني أعلم جيداً أن مشروعاً كهذا لن يكون له حظ في النجاح على هذا الصعيد إلا إذا بددت العاصفة الضباب حيث تضل الأوساط المؤهلة .

وفي عام ١٩٦٨ ستهب العاصفة فعلاً . وما ان تمضى دون أن تذهب بديغول ونظامه ، حتى يجري تنظيم الجامعة بتحريض من الوزير الكبير الذي عينته لها ، بموجب القانون وبشكل جذري على القاعدة التي كانت حتى ذلك الوقت منبوذة من المشاركة .

إن نفس السيكولوجية التي توقف هذه النهاية في التربية الوطنية تؤخر أيضاً تغييرات البنية الادارية التي تحتاجها بلادنا . وواضح جداً ان النظام الذي اختارته الثورة ، وقوننه نابليون ، وُطبق كما هو منذ ذلك الوقت ، وقسّم أراضي فرنسا الى تسعين قطعة ، وفتت الحياة البلدية الى ٣٦ ألف خلية ، لا يناسب الوقت الحاضر . ومن المؤكد انه كان لهذا النظام ما يبرره في الأصل . ففرنسا القرن الثامن عشر المؤلفة من خَورْنيات ريفية ، كما وجدتها (الكونفانسيون) ، يلائمها وجود عدد كبير من الوحدات الادارية الصغيرة (الكومونات) ، يكون لكل منها أراضيها ، وموقعها ، وطابعها ، وقبة جرسها أيضاً . وفضلاً عن ذلك فإن مطمح الأكثر صغراً منها ، فيما يتعلق بالمشاريع الجماعية ، يقتصر على صيانة طريق ، واستثمار غابة ، وبناء مغسل لا يتجاوز طاقاتها . ومن ناحية أخرى ، فما دامت الجمعية الوطنية ، قد ألغت المقاطعات القديمة بدافع سياسي ، وبدافع من الهم الهندسي أرادت أن تكون مساحات القطع الجديدة كلها متماثلة ، فإن التقسيم الى مقاطعات لا يعوزه المنطق . إن الحقبة التي نوت فيها الدولة الجديدة ، وقد برزت فجأة من الأنقاض ، أن تكون سلطتها موحدة في مكانها ، ومجمّعة وقريبة من السكان ، حيث الصناعة كانت لا تزال حرفية في كل مكان تقريباً ، وحيث الزراعة في حقلها لا تنظر الى شيء وراء أفقها ، وحيث ما تجري مقايضته في الأسواق القروية لا يسير إلا ببطء ، ولمسافة قصيرة ، بواسطة النقل بالطنابر أو في قوارب مائية . ومنذ ذلك الوقت فإن إقامة السلطة ، وبقول آخر ، مقر الولاية ، في المدينة الرئيسية ذات المحيط الكبير كفاية ً لتعيش من يوم الى آخر حياتها المستقرة ، والصغيرة كفاية ً ليستطيع كل مختار (عمدة) ، وكل

صاحب دعوى ، وكل مكلّف ، وكل دركي أن يصـل في الأربع والعشرين ساعة الى مركز القضاء Chef-lieu على الجواد أو في العربة ، ان هذه الإقامة تتلاءم مع الظروف . وبعد ذلك ، فإن ظهور المصانـع الكبيرة ، واختراع الخطوط الحديدية ، والتلغراف ، والتلفون، والسيارة ، والانتقالات المتزايدة والبعيدة للأشخاص والمواد ، وبالاختصار، التصغير النسبي للأبعاد، قد ضيقت مساحة المقاطعة . ولكن العادات كانت قد اقتُبست . وبهـذا الصدد فإن مجلس الشيوخ الذي تنتخبه الوحـدات الادارية الصغرى (الكومونات) على مستوى المقاطعات ، أصبح في نظر الأنظمة البرلمانية التي عقبت الامبراطورية الثانية هو الجمعية ذات الامتياز ، مع نفوذ سياسي كاف ، وقوة تشريعيـة وروح محافظة ، ليعمل بنوع أن لاشيء يغير النظـام المقرر بشأن الأقضيـة والمحافظات. وبالفعل فقد كانت هذه، عند ولادة الجمهورية الخامسة كما أُنشئت عند موت النظام القديم .

يعني انها كثيرة الضيق بالنسبة الى الحياة العصرية حيث يسيطر الاقتصاد على كل شيء بمتطلباته في الاعـداد والتجهيز الواسعين، المخططين . والحاصل ، ان ثلاثة أرباع أقضيتنا ليس لديها الموارد اللازمة لتدبير ذلك فيما يتعلق بها ، لان القسم الأكبر من ثروة فرنسا التي كانت في السابق بحيازة القرى هي الآن في المدن كأمر جوهري لنشاطها ولكتلة سكانها . ولا يمكن رفع عنصر القاعدة للادارة المحلية الى المستوى المطلوب إلا بازالة عدد كبير من البلديات بواسطة تجمّع القرى. ولكن المسلّم به، ان تحويلاً كهذا يجب أن يكون جزءاً من كل، ويشكل جزءاً من الاصـلاح الكبير الذي يوسّع الدوائر الفرنسية ، بـين وزارات باريس والكومونات في كل مكان ، بقدر مـا تتطلبه الحيـاة العملية والتطور من الآن فصاعداً . وبمـا أن الولايات القديمة قـد احتفظت بواقعها البشري رغم إلغائها الرسمي وحركات السكان اللاحقـة ، فليس هنـاك سوى إحيائهـا على الصعيد الاقتصادي زيادة عن المقاطعات Les départements ، تحت شكل واسم مناطق ؛ ويكون لكل منهـا القالب المطـلوب لتصبح

إطاراً لنشاط معين .

وهذا يقتضي ان يتلقى رئيس الادارة المحلية – المحافظ – السلطة ويتصرف بالهيكل الموافق، لحجم معين ومقصد معين؛ ليكن التداول بشأن المخططات ، والتصويت على موازنة المنطقة ، ومراقبة التنفيذ من شأن مجلس جديد يجمع الى المنتخَبين السياسيين ممثلي المنظمات المهنية والاجتماعية ؛ وأخيراً ليجمع مجلس الشيوخ ، الذي كان في السابق رمزاً وقلعة لشطط الجمهورية الثالثة واقتصر منذ ذهابها على دور برلماني اضافي ، ليجمع هذا المجلس في حجره مندوبي المحافظات والأقضية المحلية ومفوّضي فروع النشاط في البلاد ، بدلاً من أن يعاني الأولون الملل في لوكسمبورغ ، في مظهر باطل لسلطة تشريعية ليست لديهم ، وأن يظل الآخرون محبوسين في مجلس استشاري من الطبيعي ألا يستشار إلا قليلاً . هكذا ولدت الجمعية الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تعد التشريع الفرنسي في هذه المادة التي أصبحت رئيسية . وهكذا تعمل في الدولة المحكمة العليا للمشاركة ؛ وهكذا ترتبط البنية الادارية ، التي فرضها علينا العصر الحديث ، مباشرةً باصلاح الوضع والعلاقات البشرية ؛ وهكذا ينجز العمل الدستوري الذي رسمه بايو غداة التحرير ، على ضوء الدروس المتلقاة على مدى قرنين من التاريخ وفي سبيل مستقبل طويل .

ان مقصدي هنا . وحين أتوجه إلى البلاد ، سواء أكان بواسطة كلمات بالراديو والتلفزيون ، أم بواسطة مؤتمرات صحفية ، أم بواسطة كلام يلقى في حفل عام أثناء رحلاتي ، فإني لا انقطع عن تأكيده . ولكن بانتظار أن ترينا الحوادث لحظة بلوغ الهدف ، علينا أن نسير في طريقه على الأقل . فمنذ عام ١٩٦٠ ، أدخل مرسوم واحدةً وعشرين « منطقة برنامج » في مخطط التجهيز الوطني . وفي نهاية عام ١٩٦٣ اُتخذت قرارات ذات اتجاه واحد. في كل منطقة محافظ، مزود بهيئة أركان تامة من الموظفين، وله سلطات فعالة على زملائه في المقاطعات بالنسبة إلى كل ما له علاقة بالتجهيز والتنمية .

وفي الوقت نفسه انشئت إلى جانبه « لجنة التنمية الاقتصادية الاقليمية » ، يؤلف جزءاً منه ممثلو « القوى الحية » مشتركين مع المنتخَبين لإعداد جميع التدابير الاقتصادية . ولا يلزم أكثر من ذلك لكي تنفتح الروح الاقليمية في مركز التوجيه لأجل التنمية الاقليمية التي ترسم الوقائع والمطامح الحالية لمحافظاتنا، بالنسبة إلى الابتدائيات مهما كانت.نواحٍ في أوج الازدهار تعاكسها تجزئة اصطناعية كاللورين ، والالزاس ، وشمال با – دي – كاليه ، والرون ، والالب ، والنورماندي العليا والسفلى ، والفرانش كونتيه تجد فيها إطاراً مناسباً للتبصر في مشاكل ودعم مشاريع هي على قياساتها . ونواحٍ أخرى كالبروفانس ، ولانغدوق – روسيّون ، واكيتان ، والجنوب الغربي ، وبلاد اللوار ، والوسط، وبيكاردي، وشامبانيا التي يمتد توسعها إلى جميع النواحي، ترى فيها وسيلة توحيد كثير من النزوات المتنافرة في مجموع منظم . وأخيراً، البعض منها ، من التي ظلت مواقعها وقتاً طويلاً بعيدة عن التيارات الكبرى للعصر الصناعي ، والتي يأخذ بخناقها قلق الزوال كبريتانيا ، والاوفرنيا ، وليموزان، وشارانت بواتو، وكورسكا، تكشفت انها حية وعازمة على الترويج لشروط نهضتها. لتشعل عبقرية الازمنة الحديثة تلك اللهبات المخفية، ولتُحيي في مناطقنا اندفاعةً ومنافسةً حيث الافراط في المركزية يعطي العاصمة الامتياز ، فليس هناك شيء لا يخدم جهد بلادنا وتوازنها ووحدتها .

إلا ان تضخم الازدحام الباريسي أحدث في باريس اضطرابات عميقة . فمن الناحية الادارية ، فان مقاطعة السين المشتملة على باريس وضواحيها ، هي جسم ضخم لا يكتنف ولا يحيط بحياة جماعةٍ بشرية كهذه، رغم الخمسين ألف موظف الموجودين فيها ، ورغم دوائرها المتعددة . ومن المؤكد أن العاصمة نفسها ، بمدير شرطتها ، ودوائر قضائها ، ودور عمدتها ، ومجلسها البلدي ، والثروة التي تملؤها، والوحدة التي تميزها في داخل أسوارها المتتالية، والمنح التي تغدقها الدولة عليها منذ الأبد ، تحتفظ بشخصيتها رغم امتلائها . ولكن معظم (الكومونات) التي تحيط بها ، والنامية بسرعة كل منها على

حسابها، وفقاً للظروف، لا تشكل سوى تقارب مشوش من الضيق والحاجات. يضاف إليها تلك التي تمسك بخناق عدد لا بأس به من نواحي سين – ايه – واز ، والواز، وسين – ايه – مارن ، المرتبطة هي أيضاً بالعملاق الباريسي. ففي مجموعة بهذه الكثافة لا تستطيع السلطة ممارسة الخدمات وتأمينها بصورة مرضيّة . ولكن النقص الاداري الذي يرهق الحياة اليومية يصبح لا يطاق بالنسبة لما هو تطور . فالبناء ، ومكان رمي النفايات ، والمدارس ، والمستشفيات ، وإنشاء المصانع والمشاغل ، والفسحات الخضراء ، والملاعب ، وحركة السير ، الخ .. تتطلب خططاً موحدة وقواعد مشتركة . وفضلاً عن ذلك، فان كل شيء يدعو إلى التكهن ان الازدحام الذي ازداد مليوناً ونصف المليون من الاشخاص في عشر سنوات، ويعدّ الآن عشرة ملايين ، سيستمر في الزيادة بالعدد والمساحة ، مهما يمكن عمله لإعادة انعاش الارياف . والحاصل ، ان الجمهورية الخامسة لا ترضى بأن يتم امتداد الغد في البلبلة كما كان الأمر في امتداد الأمس . وفي نفس سلسلة اجتماعات مجلس الوزراء حيث اتخذت في الاليزيه تدابير متعلقة بمبدء التنظيم الاقليمي ، فانني أوقفت التدابير التي تنظم في الاساس مسألة المجموع الباريسي .

وروجيه فراي وزير الداخلية اقترح هذه التدابير وتلك . وهناك كثير من الجدارة بحيث ان الادارة التي يقوم بأعبائها لم تلتفت في نطاقها نحو إصلاح البنية . وقد تكيّف الجسم الاداري منذ القديم وفقاً للحدود والمهام والتخصيصات الموجودة ، لا لأنه يجهل الأخطاء – والسبب ! – ولكن تجربته ومهارته أبتا عليه القناعة بذلك ، وارتقب بشيء من الخشية تغييرات في التوازن المثبت منذ وقت طويل للاوضاع والأعمال المحلية ، وكذلك درجات طبقته الخاصة. والحاصل ان احتمالات تحوّل حقيقي في كتلة متلاصقة واسعة مشبعة بالرتابات ، وموسومة بالتأثيرات السياسية كتلك التي تحتوي عليها باريس ، تطلق العنان في جميع الأوساط لجميع التأثيرات والانفعالات الممكن تصورها ، وتثير في الأحزاب والصحافة والمجالس المتخصصة ضغوطاً

حسابها، وفقاً للظروف، لا تشكل سوى تقارب مشوش من الضيق والحاجات. يضاف إليها تلك التي تمسك بخناق عدد لا بأس به من نواحي سين ــ ايه ــ واز ، والواز، وسين ــ ايه ــ مارن ، المرتبطة هي أيضاً بالعملاق الباريسي. ففي مجموعة بهذه الكثافة لا تستطيع السلطة ممارسة الخدمات وتأمينها بصورة مرضيّة . ولكن النقص الاداري الذي يرهق الحياة اليومية يصبح لا يطاق بالنسبة لما هو تطور . فالبنـــاء ، ومكان رمي النفايات ، والمدارس ، والمستشفيات ، وإنشاء المصانع والمشاغل ، والفسحات الخضراء ، والملاعب ، وحركة السير ، الخ .. تتطلب خططاً موحدة وقواعد مشتركة . وفضلاً عن ذلك، فان كل شيء يدعو إلى التكهن ان الازدحام الذي ازداد مليوناً ونصف المليون من الاشخاص في عشر سنوات، ويعدّ الآن عشرة ملايين ، سيستمر في الزيادة بالعدد والمساحة ، مهما يمكن عمله لإعادة انعاش الارياف . والحاصل ، ان الجمهورية الخامسة لا ترضى بأن يتم امتداد الغـد في البلبلة كما كان الأمر في امتداد الأمس . وفي نفس سلسلة اجتماعات مجلس الوزراء حيث اتخـذت في الاليزيه تدابير متعلقة ببدء التنظيم الاقليمي ، فانني أوقفت التدابير التي تنظم في الاساس مسألة المجموع الباريسي .

وروجيه فراي وزير الداخلية اقترح هذه التدابير وتلك . وهنـاك كثير من الجدارة بحيث ان الادارة التي يقوم بأعبائها لم تلتفت في نطاقها نحو إصلاح البنيـة . وقد تكيّف الجسم الاداري منـــذ القديم وفقاً للحدود والمهـام والتخصيصات الموجودة ، لا لأنـه يجهـل الأخطـاء ــ والسبب ! ــ ولكن تجربته ومهارته أبتا عليه القناعة بذلك ، وارتقب بشيء من الخشية تغييرات في التوازن المثبت منذ وقت طويل للاوضاع والأعمـــال المحلية ، وكذلك درجات طبقته الخاصة. والحاصل ان احتمالات تحوّل حقيقي في كتلة متلاصقة واسعة مشبعة بالرتابات ، وموسومة بالتـأثيرات السياسية كتلك التي تحتوي عليهـا باريس ، تطلق العنان في جميع الأوساط لجميع التأثيرات والانفعالات الممكن تصورها ، وتثير في الأحزاب والصحافة والمجالس المتخصصة ضغوطاً

لا تحصى ومناقشات ومعارضات . إلا أن حس المصلحة الوطنية الموجود لدى روجيه فراي ، والذي أظهره في معارك المقاومة ، ثم في مجهود التجمع ، والذي يحثه اليوم في مركزه في الحكومة ، يحتم عليه الاصلاح . وفي المشاريع التي قدمها والمتعلقة بالعاصمة وضواحيها ، كان يعاونه رجلان من طراز رفيع : ريمون هاس بيكار ، محافظ مقاطعة السين ، وهو مستشار جيد فيما يتعلق بالتنظيم الاداري ؛ وبول ديلوفرييه المفوض العام في المنطقة ، والملهم النشيط للمخطط الذي يصنع مثالاً لمستقبل باريس الكبرى منسجماً مع مستقبل فرنسا عصرية .

بعد كثير من الدراسات والمجادلات وجب الجزم ؛ وقد جزمت . ثم ان المنطقة الباريسية أُنشئت وتنظمت عام ١٩٦٤ بموجب القانون ، وسيكون لها محافظها المكلف بتجميل المدينة ، والتنظيم ، والتجهيز ، والخدمات المشتركة في الحشد كله ، وسيكون لها جمعياتها : مجلس إدارة ، ولجنة اقتصادية واجتماعية ، تتشكل الأولى منهما من ممثلي المجالس العمومية والبلديات ، والأخرى من مفوضي المنظمات المهنية . وستكون لها موازنتها المغذاة بحصة من ضرائبها الخاصة ، وبالقروض التي تقترضها ، وبإعانات الدولة المالية . وقد ظهرت سبع مقاطعات تحت هذا الكنف : مدينة باريس ، السين الأعلى ، سين سان — دنيس ، فال دواز ، فال — دي — مارن ، ايسّون ، ايفلين ، وبفضلها دخل العمل والوقاية العامة الى داخل كتلة المدينة التي كانت حتى ذلك الوقت مزدحمة ، ومنبوذة من المواطنين . ومن ناحية أخرى انتصب « الخط البياني القائد للتنظيم المدني وانتظام المنطقة الباريسية » الذي عليه ، حتى نهاية القرن أن يقودها في طريق النمو والتقدم . وبدلاً من أن تتكوّم الأعمال والسكان في مركز مشترك كما كان الأمر منذ الأصل ، فإن التوسع سيجري منذ الآن وفقاً لاتجاهات طبيعية منفصلة تماماً : وادي السين نحو سافلته باتجاه روان ، ووادي المارن نحو عاليته باتجاه مو Meaux ، ووادي اللوار نحو بونتواز ، ستُبنى على محاذاتها بالترتيب ، وبطريقة منطقية ، مراكز مدينية

جديدة. وقد تقررت شبكة مواصلات مناسبة لهذا العمل الجبار وبوشر بها : طرق سيارات باتجاهين ، جادات ، خطوط حديدية ، طرق على حافة النهر ، عاصمة إقليمية ، الخ ... وأخيراً اتخذت جميع التدابير للاحتفاظ للادارة بمشترى الأراضي الضرورية ومنع البنيان الذي يخالف المخطط .

إذن تغلبت البلاد بفضل الجمهورية الجديدة ، وبدون بلبلة خطيرة ، على المحن المرتبطة بتحولها ، وخصوصاً تلك التي سببتها لها مناجم الفحم ، والورش البحرية ، والعائدون الى الوطن ، والزراعة ، والخدمات العامة . وهنا ، الى حدٍ ما ، قفا مدالية يظهر وجهها التطور العام الموافق بشكل بارز والسلم المستتب تماماً . وقد عالجت السلطة ذلك دون أن تهتز ، بينما وقعت في سلسلة عقيمة من الأزمات في أزمنة أخرى . وكذلك بإمكانها أن تستوعب ، في التربية الوطنية على الخصوص ، الادارة ، وإعداد الأرض ، والاصلاحات التي نوقشت قبلاً بشكل لا ينتهي دون تقرير شيء بشأنها ، وهناك اليوم منازعات كثيرة تمنع الاقتراب منها إذا لم توجد سلطة فعالة للقيام بذلك. وبعد، فهذا يحدث وسط توسع اقتصادي ينتج هو أيضاً عن المصادفات السعيدة ، ولكنه يري مسخ التضخم المالي يبرز من خلال جيشانه ، كما يحدث دائماً . وكان هذا التضخم، تحت النظام السابق ، قد التهم مرة أخرى شيئاً من جوهر فرنسا . ولكنه يستبعد في الوقت الحاضر بسبب التصميم الظاهر في رأس الدولة .

الآن ، عام ١٩٦٢ ، فان التوازن المستتب منذ ثلاث سنوات بدأ يهتز . وقد ساعد على ذلك ثلاثة أسباب رئيسية : يتعلق الأمر اولاً بالامتياز المفرط بشكل هائل الذي يمنحه العالم للنقد الأميركي منذ أن تركته الحرب العالمية الأولى ، ثم الثانية واقفاً وسط خراب الآخرين ؛ والليرة الاسترلينية كانت وحدها مصانة موقتاً . وفي الوقت نفسه فان جميع مخزون ذهب العالم قد تكدس في الولايات المتحدة . والبلدان الغربية ، وتلك التي كانت مرتبطة بها

جديدة. وقد تقررت شبكة مواصلات مناسبة لهذا العمل الجبار وبوشر بها : طرق سيارات باتجاهين ، جادات ، خطوط حديدية ، طرق على حافة النهر ، عاصمة إقليمية ، الخ ... وأخيراً اتخذت جميع التدابير للاحتفـــاظ للادارة بمشترى الأراضي الضرورية ومنع البنيان الذي يخالف المخطط .

إذن تغلبت البلاد بفضل الجمهورية الجديـدة ، وبدون بلبلة خطيرة ، على المحن المرتبطـة بتحولها ، وخصوصاً تلك التي سببتها لها منـاجم الفحم ، والورش البحرية ، والعائدون الى الوطن ، والزراعة ، والخدمات العامـة . وهنا ، الى حدٍ ما ، قفا مدالية يظهر وجهها التطور العـام الموافق بشكل بارز والسلم المستتب تماماً . وقد عالجت السلطة ذلك دون أن تهتز ، بينما وقعت في سلسلة عقيمة من الأزمات في أزمنة أخرى . و كذلك بإمكانهـا أن تستوعب ، في التربية الوطنية على الخصوص ، الادارة ، وإعـداد الأرض ، والاصلاحات التي نوقشت قبلاً بشكل لا ينتهي دون تقرير شيء بشأنهـا ، وهناك اليوم منازعات كثيرة تمنع الاقتراب منها إذا لم توجد سلطة فعالة للقيام بذلك. وبعد، فهذا يحدث وسط توسع اقتصادي ينتج هو أيضاً عن المصادفات السعيدة ، ولكنه يري مسخ التضخم المالي يبرز من خلال جيشانه ، كما يحدث دائماً . وكان هذا التضخم، تحت النظام السابق ، قـد التهم مرة أخرى شيئاً من جوهر فرنسا . ولكنه يستبعد في الوقت الحاضر بسبب التصميم الظاهر في رأس الدولة .

الآن ، عام ١٩٦٢ ، فان التوازن المستتب منذ ثلاث سنوات بدأ يهتز . وقد ساعد على ذلك ثلاثة أسباب رئيسية : يتعلق الأمر اولاً بالامتياز المفرط بشكل هائل الذي يمنحه العالم للنقد الأميركي منذ أن تركته الحرب العالمية الأولى ، ثم الثانية واقفـاً وسط خراب الآخرين ؛ والليرة الاسترلينية كانت وحدها مصانة موقتاً . وفي الوقت نفسه فـان جميع مخزون ذهب العـالم قد تكدس في الولايات المتحدة . والبلدان الغربية ، وتلك التي كانت مرتبطة بها

قليلاً أو كثيراً ، قبلت بالنظام النقدي الدولي المسمى « قاعدة التعامل بالذهب » Gold exchange standard الذي يعتبر الدولار بموجبه مساوياً لقيمته ذهباً . وكان يساوي ذلك فعلاً ما دامت الحكومة الفيدرالية قد حددت اصدارها للأوراق المالية بالنسبة الى احتياطها الذهبي وكانت تسدد دائنيها ، بناءً على طلبهم أوراقاً مالية أو معدناً ثميناً بدون تمييز . ولكن نفقات الدولة الضخمة على القوة والمساعدات والنفوذ ، والتي اغدقتها واشنطن على الخارج بعد النصر ، وكذلك طلبات الأموال التي كانت تأتيها من جميع البلدان المرغمة على إعادة البناء أو المتلهفة على التنمية في السنوات الخمسين ورطت اميركا في سباق فتاك من التضخم المالي. وحملها سحر السيطرة على أن تصنع رؤوس أموال رسمية دون انقطاع ، أي إصدار دولارات تقرضها للآخرين ، أو تدفع ديونها لهم ، أو تشتري من غلالهم ، تتجاوز ما يمثله احتياطيها من قيمة حقيقية . فضلاً عن ذلك ، فقد كان لها ما يكفي من الوزن السياسي والاقتصادي لكي لا يتطلب منها « صندوق النقد الدولي » ، المكلف منذ عهد بريتون وودز بالسهر على التوازن ، أية تغطية ، وليقبل عدد من الدول الأجنبية ، لها معها ميزان مدفوعات ايجابي ، بأن تسوّي حسابها بأوراق مالية وبسندات المصرف الفيدرالي ، وليس بالذهب . وفي فرنسا نفسها فإن زيادة الدولارات التي صدَّرتها اليها الولايات المتحدة بمقتضى قاعدة التعامل بالذهب إما لاكتساب حصص في بعض صناعاتنا ، وإما لنفتح لها في مصارفنا اعتمادات مخصصة لشراء التجهيزات ، ترهق نقدنا . لأن هذه التقدمات الأجنبية كانت تبدل طبيعياً بفرنكات في مكانها ، وينتج عن ذلك فعلاً تزايد مصطنع في كتلتنا النقدية .

وسبب آخر للبلبلة هو العجز الفعلي الذي تعمق في موازناتنا . والحاصل ، ان تقرير لجنة رويف Rueff والمخطط الدقيق الذي نتج عنه أقر بوجود « مأزق impasse » اعتُبر عادياً ، توقعاً لازدياد موارد الدولة ، وأن يُغطى سنة فسنة بواسطة قرض ذي أجل قصير أو متوسط . ومع ذلك ، فاثناء

ثلاث سنوات ، كانت الواردات العادية من القوة بحيث أن « المأزق » لم يبلغ المبلغ الاجمالي الذي منحته الموازنة . ولكن في عام ١٩٦٢ ، فان المساعدات الكثيرة المعطاة للعائدين من افريقيا كانت قد غيرت الاتجاه . وعدا ذلك فان القطاع الخاص قد تخطى مستوى الاجور المذكور في الخطة الرابعة . وقد فعلت الدولة ذلك في القطاع العام طوعاً أو كرهاً . حتى ان إدارة مصانع رينو نفسها قد رؤيت تتخذ بغتة ، مع دهشة وزير الصناعة ، مبادرة زيادة اسبوع على العطلة المدفوعة اجرتها لمستخدميها ، الأمر الذي أدى ، بدافع العدوى في جميع الفروع ، الى تخفيض عام لمدة العمل بنفس قيمة الاجور . وأخيراً في برامج التجهيزات الجماعية المعتمدة ، بالنسبة إلى التربية الوطنية ، والابحاث ، والمسكن ، والتسلح ، والاستشفاء ، الخ... فان تحريضاً غامضاً عجل بقرارات الادارة واشغال المقاولين ، ولكن أيضاً بمعدل التمويل كما كان متوقعاً . ان كثيراً من السواقي الصغيرة تنبجس من ينابيع العجز هذه وتنتهي بتكوين نهر . ومما لا شك فيه أن وزارة شارع ريفولي لم تكن تعاني أي هم لتتفاداه في الحالة الحاضرة بتوظيفها سندات خزينة ، ولكن هذا يؤكد بداية توتر غير سليم .

قبل كل شيء ، فان السيكولوجية المرتبطة مباشرة بالتوسع العصري والتي يمكنها ذات يوم أن تهدمه ، كتفاؤلية اناس بصحة جيدة تقودهم في بعض المرات إلى اساءة استعمال صحتهم ، ان هذه السيكولوجية تطلق في الاقتصاد الرغبة الشديدة في التضخم من عقالها ، وكلما سارت الأمور بشكل أفضل تتيسّر السهولة ، ويراهن كل فرد على المستقبل بأكثر مما معه . ومن ناحية المؤسسات فليس هناك تردد في اللجوء إلى القرض بكثرة ، ويجري الانسجام مع السخاء فيما يتعلق بالاجور والتعويضات ، ويبالغ بالنفقات الكمالية . وفي معسكر النقابات كان الميل شديداً إلى طلب زيادات لن تكون موضع مناقشة وستعطى الافضلية للحصول عليها . وفي قلب الإدارات خفت الشدة بالنسبة إلى الاجور وكذلك فيما يتعلق بالاشغال والاسواق . وتطور

بين الجمهور نظام الدفع إلى أجل بالنسبة إلى المشتريات . وبالاختصار ، فان نوعاً من الاندفاع العام جعل النفقة تتخطى الربح بشكل لاشعوري . ومن هنا الزيادة الشديدة في وسائل الدفع بالنسبة الى الانتاج ، وارتفاع مستمر في الاسعار ، واختلال غادر في الميزان التجاري .

الواقع أنه في صيف ١٩٦٣، حيث بلغت زيادة الانتاج القومي منذ سنة، ٥،٨ ٪ ، فان مجموع الكتلة النقدية : أوراق ماليـة ، سندات على الخزينة ، ودائع في المصارف ، شيكات بريدية ، قد انتقلت من ١٢٣ إلى ١٤٢ مليارا. فإذا كان ازدياد الأجور هو ١٠ ٪ ، وارقـام الاسعار البيانية ارتفعت ٦ ٪ ، وبلغت الصادرات ١١،٥ ٪ ، فان الواردات بلغت ٢٣ ٪ ، وفي حالة تتابع هذا التقهقر في التوازن الاقتصادي فان الفرنك سيصبح قريباً موضوع خلاف .

من جهة أخرى يجب أن اعترف أن همّ، وبالاحرى، عقيدة نقدٍ لا يتزعزع لم يشغلا الاذهان كثيراً . وفي الأوساط ، التي تقود النشاطات القومية بشكل خاص، يضعون القضايا المبدئية في المرتبـــة الأولى . ولكنهم يستفيدون من السهولات التي يقدمها التضخم المـــالي في بداياته . والصناعة تتأثر بالايقاع المفروض على اعمالها مهما كان وبيلاً وتجد النقابات في ارتفاع الاسعار حـافزاً لرفع الأجور مهما كان « اللولب » مزعجاً. وليس هناك، حتى الخزينة العامة، من لم يكن قد خُفف عنه بالنسبة لاثقال ما عليه من استحقاقات متأخرة . ولكن الشعور بالمرح من جراء تعاطي المخدر يخفي لوقت قليل تآكل الجهاز العضوي ، أي الضرر اللاحق بنقدنا . والحق ان متانة النقـــد هي في العالم مقياس لحقيقة وفعالية اقتصاد البـــلاد ، الذي تتوقف عليه حقيقة وفعالية سياستها . انها في الداخل الشرط الاساسي لنزاهـــة العلاقات ، واعتدال الرغبات ، ونقاء المصائر ، وللنظام الاجتماعي والاخلاقي . وهي بالنسبة إلى الدولة التي تدفع القطع النقدية بمثالها : الملك ، الامبراطور، الجمهورية ، شهادة على قدرتها، وتبرير للسلطة التي تمارس، وللثقة التي تُلتمس، والذريعة الضرورية

لها لتطلب بذل الجهد ، وتفرض التضحية وتمنع الهفوات . في هذه الحالة فأنا، كما كنت، وكما سأكون دائماً، عازم على المحافظة على الفرنك بالسعر الذي حددته له حين أخذت على عاتقي عبء انهاض فرنسا .

الوسائل المناسبة معروفة ، وليس علينا سوى الأخذ بها . في ربيع عام ١٩٦٣ دعوت الحكومة إلى ذلك . وفي شهر آب (اغسطس) ، استعجلت الأمور وأيدتها بعدما تأكد لي أن العزائم قد وهنت . ومما لا شك فيه أن جورج بومبيدو، بدا أقل اقتناعاً مني بالأهمية الجوهرية لاستقرار الفرنك من الناحية الوطنية والدولية، وحرص قبل كل شيء الا يتعرض التوسع الجاري للخطر . ولا شك في أن فاليري جيسكار ديستانغ الوزير الشاب للاقتصاد والمالية ، الذي أدان التضخم المالي باسم مبادىء « التقتيش » ، ولكن التنفيذ يتحتم عليه بشكل جوهري ، كان متأثراً بشكل كاف بما تفرض مهمته ذات المنفعة العامة من شدة حيال كلٍ من المصالح الخاصة إلا أن هـذا وذاك كانا يدعيان ارائي دون تحفظ كأنها آراؤهما . وفي ١٢ أيلول (اكتوبر) ، ١٩٦٣ فإن خطة الاستقرار المرسومة أثناء محادثاتنا، بمساعدة موظفين كبار معنيين ، قد توقفت في مجلس الوزراء ، وبعد ذلك وضعت قيد التطبيق . اقتصاديات الموازنة ، عصر القروض ، تثبيت الأسعار ، هذه هي بحكم الطبيعة، الحقول الرئيسية للعمل الحكومي حيث تنتشر مواهب رئيس الوزراء ومواهب وزير المالية . ومن ناحية أخرى ، فقد صدرت التعليمات إلى مصرف فرنسا أن يطلب من الاميركيين أن يدفعوا ما هم مدينون لنا به ذهباً بنسبة ٨٠ ٪ ، وذلك ضمن ميزان المدفوعات فيما بيننا .

بعد سنة ، وبعد بضع هزات ، بلغنا النتيجة . فتقدم الكتلة النقدية قد أعيد لنا بالفعل من ٢٠ إلى ١٣ ملياراً . وعاد مستوى أسعار الجملة كما كان منذ ١٢ شهراً ، ومستوى أسعار المفرق لم يرتفع ٢,٥ ٪ تقريباً إلا بالجهد. وأصبح الميزان التجاري إيجابياً من جديد . وبالرغم من التنبؤات المشؤومة الصادرة

عن جوقة كاسّاندر ، فان التوسع الذي تباطأ قليلاً أثناء تنفيذ الخطة ، قد استعاد انطلاقه الشديد . أما اعراض البطالة التافهة الظاهرة هنا وهناك فقد اختفت . والحاصل أن « الصندوق الوطني للاستخدام » المنشأ بقانون عام ١٩٦٣ قد بدأ يقوم بوظيفته . واعادت الجمهورية الجديدة تنظيم الاقتصاد للمرة الثانية دون أن توقف السير نحو الازدهار ، بل بالعكس . لقد ارتفع قليل من الأصوات ، وهذا صحيح ، للتعرف على الفائدة العامة للعملية ، بينما أظهر الكثيرون الاحتجاج والشكاوى بواسطة اضرابات جزئية وموقتة . ولكن كيف غاب عن علمي ، ان ما هو ملائم للأمة لا يمضي دون استنكار في الرأي العام ولا دون خسائر في الانتخابات ؟

●

رسالة وجهها الجنرال ديغول في ٣٠ أيار (مايو) ١٩٧٠ إلى السيد بيار لويس بلان ، الذي كلفه المؤلف بجمع الوثائق اللازمة لكتابة « مذكرات الأمل » وقد كُتب الفصلان الأولان بكاملها وأصبحا موضوع هذا الجزء.

وهذه الرسالة تتضمن موضوع هذا الكتاب . وسيوضح المؤلف فيما بعد ، انه كان يقصد في الفصل الأخير أن يحيِيَ الشخصيات الكبرى في تاريخ فرنسا .

٣٠ أيار (مايو) ١٩٧٠

صديقي العزيز ،

في نيتي أن أكتب « الجهد » في سبعة فصول .

اثنان يكونان « سياسيين » ويخصصان على التوالي : **استفتاء تشرين الأول** (أكتوبر) ، ١٩٦٢ (تشكيل حكومة بومبيدو، رقابة، **حل المجلس**، استفتاء، انتخابات) ؛ **إعادة الانتخابات في كانون الأول** (ديسمبر) ١٩٦٥ (هجوم عام للأحزاب ، الخ ..) .

واثنان يكونان اقتصاديين واجتماعيين؛ أريد أن اعالج فيهما : **الصعوبات** (مثلاً : اضراب عمال المناجم ١٩٦٣ ، الاستقرار ! القضية الزراعية، الخ) ؛ **والتقدم** (التطور الصناعي — مع الأرقـــام — والزراعي ، والتجاري ، والمدرسي ، والمواصلات ، الخ ..) .

وفصلان سيكون لهما علاقة بالشؤون الخارجيـة : **المآسي** (كوبا ، منع دخول انكلترا في السوق المشتركة ، مقتـل كيندي ، فييتنام ، الانتخـابات الانـكليزية ، رحيل اديناور ، الخ ..) ؛ **الأعمال** (الاتفاق الفرنسي الألماني، تصلبنا في بروكسل ، ابتعادنا عن منظمة حلف شمالي الأطلسي ، وضعنـــا النقدي ، اعترافنا ببكين ، الخ) ؛ **الزيارات** (تلك التي قمت بها وتلك التي استقبلت فيها) .

وفصل « فلسفي » أُضمنه رأيي حول موقف فرنسا ، واوروبا ، والعالم .

أقول هذا لأنيرك فيما يتعلق بالوثائق .

ثق يا عزيزي بلان بصداقتي المخلصة .

ش . ديغول

فهرست

التجديـــد

١٩٥٨ - ١٩٦٢

الصفحة

١ ــ المؤسسات ٩
٢ ــ أقاليمنا فيما وراء البحار ٤٥
٣ ــ الجزائر ٩٥
٤ ــ الاقتصاد ١٤٧
٥ ــ اوروبا ١٨٢
٦ ــ العـــالم ٢٢١
٧ ــ رئيس الدولة ٢٩٧

الجهـــد

١٩٦٢ - . . .

الفصل الأول ٣٣٣
الفصل الثاني ٣٦٦

منشورات عويدات ١٨٧ / ٨ / ١٩٧١

دار الطباعة اللبنانية ــ تلفون ٢٨٥٥٨٧

CHARLES DE GAULLE

MEMOIRES D'ESPOIR

Texte traduit par
Dr. Samouhi FOKELADEH

et révisé par
Ahmad OUEIDAT

EDITIONS OUEIDAT
Rue Badaro - Beyrouth







